الطبعة الخامسة

سامي كليب

الأسد بين الرحيل والتدمير الممنهج

الحرب السورية بالوثائق السرية







سامي كليب إعلامي وكاتب
يحمل الجنسيتين اللبنانية والفرنسية.

- دراسات عليا في الإعلام وفلسفة اللغة وتحليل الخطاب السياسي والإعلامي من جامعة السوربون في باريس.
- تولى مناصب إعلامية عديدة في فرنسا بين ١٩٩٠ و٢٠٠٩ كان أبرزها رئيس تحرير في إذاعة فرنسا الدولية ومونت كارلو الدولية ومستشار رئاسي للهولدينغ الإعلامي الفرنسي الموجه إلى العالم العربي.
- قدم برنامجي «زيارة خاصة» و«الملف» على شاشة قناة «الجزيرة»، ثم ساهم في تأسيس وإدارة الأخبار في قناة «الميادين» حيث يقدم حالياً برنامج «لعبة الأمم». وكان قبلهما مراسلاً لتلفزيون LBC اللبناني في باريس.
- كاتب لسنوات طويلة في صحف ودوريات عربية وأجنبية بينها «السفير» اللبنانية، و«الرأي العام» الكويتية و«الأخبار» و«الأنوار».
- مذيع ومقدم برامج ومراسل حربي وسياسي لأكثر من ٢٥ عاماً غطى خلالها أبرز حروب العالم وأحداثه.

samikleib@hotmail.com
: @samykleyb
: Sami kleib



الأسد
بين الرحيل والتدمير الممنهج

سامي كليب

الأسد
بين الرحيل والتدمير الممنهج
الحرب السورية بالوثائق السرية

دار الفارابي



الكتاب: الأسد بين الرحيل والتدمير الممنهج

المؤلف: سامي كليب

الغلاف: فارس غصوب

الناشر: دار الفارابي ـ بيروت ـ لبنان

ت: ٣٠١٤٦١(٠١) – فاكس: ٣٠٧٧٧٥(٠١)

ص.ب: ٣١٨١/ ١١ – الرمز البريدي: ٢١٣٠ ١١٠٧

www.dar-alfarabi.com

e-mail: info@dar-alfarabi.com

الطبعة الأولـى : كانون الثاني ٢٠١٦

الطبعة الخامسة : كانون الثاني ٢٠١٦

ISBN:978-614-432-523-0

© جميع الحقوق محفوظة

تباع النسخة إلكترونياً عبر موقع الدار.

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن رأي الدار.

الإهداء

إلى التاريخ المقبل كي يُنصف الحاضر المعقد.

إلى والدي الذي استشهد في خلال اجتياح إسرائيل نلبنان عام ١٩٨٢.

إلى والدتي التي حملت جروح الاجتياح حتى توفيت حزناً على حبيبها زوجها وتأثراً بالأمراض التي سببتها الحرب.

إلى إخوتي الذين عرف كل منهم كيف يشق طريقه في الحياة وينجح بالرغم من الحزن واليتم.

شكر

إلى صديقي الوفي د. عادل خليفة، الذي كان هذا الكتاب ثمرة لنقاشاتنا حول الحرب وضرورة وضع كتاب - وثيقة حولها.

إلى الزميلتين ميساء شديد وجنان جمعاوي لمساهمتهما الفعالة في الأبحاث والترجمة، والسفراء والمسؤولين السوريين والعرب والأجانب الذين ساهموا في تأمين الوثائق.

وإلى كل مناضل لأجل وطن عربي أكثر استقلالاً وحرية ورفاهية، وكل مناضل إنساني يعمل لنصرة الناس أينما كان.

المقدمة

ما إن مضت أشهر قليلة على اندلاع الحرب في سوريا، حتى تحولت شخصية الرئيس بشار الأسد إلى العقدة الأساس في الانقسام الدولي والإقليمي. صارت السبب الرئيس الذي ساقه البعض لاستمرار الحرب. رأى فيه البعض الآخر جسراً إلزامياً لوقفها. بين رحيل الأسد وبقائه، بين شرعيته وفقد الشرعية، انقسم العالم وتفتت النسيج الاجتماعي في سوريا. راح العالم المنقسم يناقش مصير الأسد، ومضت النيران تلتهم سوريا فتحرق البشر والحجر والشجر والتاريخ والحضارة. غرق «قلب العروبة النابض» في واحدة من أعنف وأسوأ حروب هذا القرن وأكثرها مثاراً للجدل وجذباً لكل صراعات العالم وموازين القوى.

هل أن الأسد هو فعلاً سبب اندلاع الحرب في بلاده وإطالة أمدها، أم أنه منع عن سوريا والمحور المنضوية تحت لوائه والمعروف باسم «محور المقاومة»، ما هو أسوأ في ظل الصراع العالمي الذي انبعث بين روسيا والولايات المتحدة الأميركية بصورة مثيرة للقلق.

مَن الذي أدخل كل ذاك السلاح ومنذ الأشهر الأولى للأحداث إلى سوريا وكيف ومنذ متى؟ من الذي كان يستعد للحرب بكل أشكالها العسكرية والسياسية والإعلامية منذ البداية؟ هل كان ذلك فقط نتيجة سوء تصرف من قبل الأمن، أم سوء تقدير سياسي؟ أم كانت خطط التدمير الممنهج جاهزة بغض النظر عما سيفعله النظام والمعارضة الوليدة.

إن تجييش كل تلك الآلة الإعلامية العربية والغربية ضد النظام السوري منذ

الأيام الأولى للأحداث أظهر أن الهدف كان تسريع الخطوات لإسقاط النظام. جرى تسليط الضوء على معلومات وإخفاؤه عن أخرى تماماً كما يحصل في كل دعاية سياسية وأمنية ذات خطط مرسومة بدقة. صحيح أن الأمن السوري ارتكب خطأً في معاملة شبان درعا الذين كتبوا على الحيطان شعارات مناهضة للنظام، لكن الصحيح أيضاً أن لا أحد حقّق فعلياً كيف ولماذا جرى التحرك ومن كان ينتظر الإشارة الأولى لتوظيف الأمر في تجييش وتهييج الغرائز. فهذا مثلاً الكاتب والعضو السابق في الكنيست الإسرائيلي عزمي بشارة الذي رفع لاحقاً لواء إسقاط الأسد بعد علاقة قريبة لسنوات يعود ويصحح المبالغة التي حصلت بشأن شبان درعا.

يقول بشارة «هناك روايات وإشاعات كثيرة ظهرت عن تعذيب الأطفال، تذكر أن الأطفال المعتقلين تعرضوا للحرق والكي وقلع الأظفار... إلخ. وهذه الروايات كلها مبالغات غير صحيحة كما يبدو وكما تبين لنا أيضاً من شهادات متطابقة لوائل رشيدات ورائد أبا زيد ونزار الحراكي؛ صحيح أن الأطفال تعرضوا للتعذيب في فرع الأمن في السويداء، لكن ما قيل عن حرق وقلع للأظفار هو إشاعات لم تتأكد صحتها من أي مصدر، واستغلت لاحقاً لأغراض سياسية تعبوية.. لإكسابها رمزية وأهمية معنوية بشكل مشابه لحادثة البوعزيزي في تونس»[1].

تماماً كما أن ما كان يتعرض له الجيش السوري، بقي بعيداً عن الشاشات العربية والغربية المناهضة للأسد، فالموضوعية في حالات كهذه تختفي لأجل الأهداف الكبرى، تماماً كما حصل في أثناء اجتياح العراق. وفي هذا الصدد يقول السفير الفرنسي السابق ريمبو: «إن الأخوان المسلمين كانوا منذ البداية خلف التطرف العنيف للشعارات والمطالب من جهة ولرفع مستوى العنف من جهة ثانية»، و«التظاهرات الأولى ظهرت في مارس ٢٠١١، وإذا كان من المؤكد أن المشاركين فيها على مستوى القاعدة كانوا يتحركون وفقاً لطموحاتهم بالإصلاح وبناء شكل

---

(١) عزمي بشارة، سورية: درب الآلام نحو الحرية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، آب/ أغسطس ٢٠١٣، ص ٨٤.

من ديمقراطية الحكم، فقد وقعت هجمات أيضاً على المباني العامة وحصلت استفزازات وتبين وجود غوغائيين يكسرون كل شيء وقناصة يطلقون الرصاص على المتظاهرين ورجال الأمن في الوقت نفسه... ووقع جنود وعناصر أمن ضحايا لكمائن وهجمات ضدهم». و«في ٦ حزيران/ يونيو تم تسجيل أول مجزرة منظمة في جسر الشغور راح ضحيتها ١٢٠ شرطياً قتلوا في ظروف مروعة»[١].

كان تقدير الأسد حين التقيته في العام الثالث للحرب، أنه مهما فعل فإن «ثمة مؤامرة دولية وإقليمية» كانت ستضرب سوريا نظراً لدورها وموقعها ودعمها للمقاومة. وكان تقدير خصومه أن المقاومة ذريعة للتغطية على أخطاء السلطة. فمهما اختلفت التبريرات، من الأكيد أن شخصية الأسد لعبت دوراً محورياً لا بل مفصلياً في الأحداث التي عصفت بسوريا وكيفية التعاطي معها. لا يمكن فهم كل ذلك دون العودة إلى شخصيته وتربيته ومؤثرات الطفولة والشباب، ودون العودة أيضاً إلى علاقته بوالده حافظ الأسد، وبالظروف التي سبقت ورافقت وصوله إلى السلطة بطريقة «التوريث الدستوري» التي سنرى أنها منذ لحظاتها الأولى واجهت رفضاً ضمنياً ثم معلناً من بعض فيلة الحرس القديم، وعصفت بها رياح إقليمية ودولية مهدت على الأرجح لما أصابها ابتداء من ربيع ٢٠١١.

في هذا الكتاب محاضر سرية قد تضع الكتّاب والمؤرخين والإعلاميين ورجال السياسة أمام حقائق أخرى غير التي سمعناها منذ بداية الحرب في سوريا وعليها. وفيه ما يبتعد عن الأهواء في القراءة ويقترب أكثر من الموضوعية التي تسمح لنا بالقول إن الكثير مما قيل حتى الآن يرتبط بالعواطف والغرائز والمصالح وردات الفعل أكثر مما ارتبط بحقيقة ما جرى ويجري.

فالقول بأن تدمير سوريا هو مجرد فعل مؤامرة خارجية، فيه ظلم للذين انتفضوا لتحسين أحوالهم المعيشية والسياسية والحصول على حرياتهم ثم وجدوا أنفسهم مطية لمصالح أكبر منهم حين ضاقت بهم بلادهم. والقول بأن تدمير سوريا هو

---

(١) Michel Raimbaud, *Tempête sur le Grand Moyen–Orient,* Ellipses, Paris, p. 364, 365, 366.

نتيجة تمسُّك الرئيس بشار الأسد بالبقاء على رأس النظام، فيه قصر نظر حيال منطقة صارت ساحة لمعارك ومصالح إقليمية ودولية هائلة جعلت من رحيل الأسد أو بقائه انتصاراً أو هزيمة لمحور. والقول بأن التدمير هو بسبب ارتماء معظم المعارضة في أحضان الخارج، فيه محاكمة غير عادلة لتيارات وشخصيات سياسية حديثة العهد بالعمل السياسي. بعضها سارع إلى لارتماء في أحضان الغرب الأطلسي ودول خليجية وتركيا، لكن بعضها الآخر بقي معارضاً لكل تدخل خارجي وكل تسليح أو أسلمة. والقول بأن المعارضة كانت ستنقذ سوريا لو حكمت، فيه إغفال للأدوار الإقليمية والدولية التي ساهمت بتدمير المعارضة قبل غيرها، وفيه مغالاة في تصوير المعارضة صاحبة مشروع متكامل للحكم. فهي تقاتلت بعضها مع بعض بأكثر مما قاتلت النظام الذي تريد رحيله. وهو استفاد.

إن ما جرى في سوريا منذ صيف ٢٠١١ زلزال، بكل ما للكلمة من معنى، في بلد بقي نحو ٣٠ عاماً يتحرك بعقل رجل واحد هو حافظ الأسد، وبعقلية التشدد التي حجبت الكثير من الحريات، لكنها عقلية أوقفت عصر الانقلابات ووضعت سوريا على خريطة الدول ذات الدور المحوري في المنطقة والعالم. وهي عقلية سمحت أيضاً لسوريا بأن تستقر أمنياً وتحمي نفسها اقتصادياً وتسمح لأبنائها بالتعلم والطب مجاناً، دون أن ترتب على نفسها أعباء ديون خارجية. هذا في حد ذاته، كان إنجازاً في منطقة تعاني اضطرابات أمنية وسياسية واقتصادية.

كتبت صحيفة نيويورك تايمز في افتتاحيتها غداة وفاة الأسد عام ٢٠٠٠: «إنه ضابط الطيران الذي حول سوريا من مياه راكدة إلى قوة إقليمية محورية في مناهضة إسرائيل»[١]. وقال عنه وزير الخارجية الأميركي السابق هنري كيسنجر «كان يتمتع بذكاء فوق العادة»[٢].

---

(١) «Hafez al-Assad, Who Turned Syria Into a Power in the Middle East, Dies at 69», June 10, 2000

(٢) http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/885b33a3-bfc3-40a4-bc6f-78734b6c4639

أما وزير الخارجية الفرنسي السابق، فوصف بشار الأسد، في كتابه «الكمات وجروح» بأنه: «رجل ساحر يمتلك فكراً أكثر انفتاحاً من والده... ذهنه متقد ولا يرفض المسائل المحرجة[1]».

هل فعلاً هذا الرجل «الساحر» هو الذي يتهمه خصومه بأنه «قاتل شعبه»، كما قال أوباما وهولاند وغيرهما، أم هو المنقذ الذي يهتف له أنصاره بـ «الله، سوريا بشار وبس». هل فعلاً هذا هو الرئيس الذي يقود الحرب ويوجه السياسة في بلاده، متحدياً أعتى وأقسى دول العالم، وأسوأ وأخطر إرهاب عرفه العالم؟ أم في الأمر مغالاة، كما كان يقال عن الجيش العراقي بأنه الجيش الرابع في العالم؟

لم يوح لي بشار الأسد حين استقبلني في مكتبه الرئاسي في أوج الحرب، بأنه متوتر أو منفعل، حين كانت أصوات القذائف تصل إلى مسامعنا. كان يبدو مطمئناً على نحو غريب، وأنيق المظهر ودبلوماسي الكلام، ما يعاكس تماماً الصورة التي انتشرت عنه في الإعلام الغربي والخليجي والتركي وبعض العربي.... فهل كان منفصلاً عن الواقع، كما يقول عنه خصومه، أم كان واثقاً بنفسه وبجيشه وبحلفائه أكثر مما ينبغي؟

ماذا كان فعل الرئيس حافظ الأسد، لو بقي على قيد الحياة حتى عام ٢٠١١. هل كان سيتصرف بغير ما تصرف وريثه بشار؟ هل كان باستطاعته إنقاذ سوريا من الغرق في الحرب؟ هل كان استوعب المعارضة؟ هل كان جنّب سوريا القطيعة مع العرب والدول الغربية؟ هل كان خلط أوراقاً داخلية وخارجية كثيرة لإحراج خصومه ثم جذبهم إلى دمشق كما كان يفعل على مدى ٣٠ عاماً؟

طرح كثيرون هذه الأسئلة وغيرها، في سياق المقارنة الصعبة بين الأسد الأب والأسد الابن. لا شك أن لا أحد يملك الجواب، لأن الزلزال الذي ضرب سوريا وقبلها تونس ومصر وليبيا، خرج عن كل الحسابات المنطقية والإستراتيجيات المعهودة والتوقعات المحسوبة. لعله كان جزءاً من المخطط التقسيمي الجديد ما

---

(١) Roland Dumas, *Coups et blessures*, Cherche midi, Paris, 2011, p189.

بعد سايكس بيكو الذي وصفه الكاتب والمؤرخ العربي الكبير محمد حسنين هيكل بدقة بارعة حين قال: «نحن أمام تقسيم جديد لعالم عربي ضاع منه مشروع نظامه، أو أضاع هو مشروع نظامه، ولذلك جاء إلى فضاء المنطقة من يرسم خرائطها الجديدة، في ظروف جديدة، لها مواصفاتها الجديدة»[1].

أمام هذه المشاريع الدولية العاتية، كانت سوريا في وسط التصادم. كثيرون رأوا أن برودة أعصاب بشار الأسد وتصلبه وعناده، في إدارة المعركة الحالية، هي وريثة برودة أعصاب وعناد وتصلب والده في معارك كثيرة سابقة وخطيرة. منها مثلاً حرب ٧٣ ضد إسرائيل ثم المعركة مع الإخوان المسلمين مطلع الثمانينيات، والمواجهة مع إسرائيل حين اجتاحت لبنان عام ١٩٨٢، والوقوف إلى جانب إيران في حربها ضد عراق صدام حسين وصولاً إلى استيعاب تفكك الاتحاد السوفياتي منذ مطلع التسعينيات والتحالف مع أميركا ضد صدام حين غزا الكويت.

لقد ورث بشار الأسد دولة هادئة إلى حد الركود السياسي المُمل في وضعها الداخلي، نتيجة نجاح حافظ الأسد في تقليم أظفار كل من هدّد حكمه ونجاحه في جعل سوريا لاعباً محورياً خارج الحدود، ما أبطل مفعول كل الصواعق الداخلية. وورث حزباً بعثياً متعباً وبحاجة إلى تجديد أفكاره وناسه حيث إن بعضهم كان يوحي أنه خارج من متاحف أكلها الغبار. فهذا الحزب، الذي ألهبت أفكاره ملايين العرب سابقاً، لم يجتمع منذ سنوات طويلة بالرغم من سيطرته على الكثير من المرافق العامة. وورث بشار الأسد أيضاً محيطاً متفجراً وفيلة من الحرس القديم غير راضين عن وصوله هو، وليس هم، إلى الرئاسة. حاول المناورة أحياناً كما فعل بالتعاون مع الأميركيين في مكافحة الإرهاب قبل اجتياح العراق وبعده، بالرغم من أنه اتفق سراً مع مرشد الثورة الإيرانية السيد علي خامنئي على مقاومتهم، وفق أحد محاضر الجلسات التي ننشرها في هذا الكتاب، وحاول المناورة لمّا ذهب للتفاوض

---

(١) الأهرام، ٢٣ أيلول/ سبتمبر ٢٠١١، العدد ٤٥٥٨١.

http://www.ahram org.eg/archive/Al-Ahram- Files/News/102838. aspx.

مع إسرائيل بوساطة تركية عام ٢٠٠٨، وحاول المناورة حين استبق الهجوم الغربي عليه بسحب جيشه من لبنان، لكنه اختار بقناعة لافتة الذهاب أكثر صوب محور المقاومة في لبنان وفلسطين وإيران وحزب الله، خصوصاً بعد اضطراره للانسحاب من لبنان، وسط تنامي الشكوك بمشاريع رئيس الحكومة اللبناني الراحل رفيق الحريري، وفق ما سنرى في الفصول اللاحقة.

رفع بشار الأسد مستوى الانخراط في المشروع المقاوم، حين جاهر بنشر صورته مع الرئيس محمود أحمدي نجاد والسيد حسن نصر الله في قلب دمشق، ورفض الإملاءات الأميركية بإقفال مكاتب حماس والجهاد والتنظيمات الفلسطينية، وفق ما سنرى في المحاضر السرية. ورفع مستوى الخطاب ضد إسرائيل وضد قادة عرب «محور الاعتدال». لعله كان يعتقد أن ذلك كفيل بحمايته وبجعل صورته كرئيس مقاوم تنتشر كما صورة السيد نصر الله في أوساط الرأي العربي المنهارة كرامته منذ أكثر من نصف قرن بسبب الهزائم المتكررة ضد إسرائيل.

اعتقد الأسد، وفق ما سنرى من أحاديثه الصحافية الأولى، أن موجة الربيع العربي التي تحولت لاحقاً إلى خريف دموي في معظم الدول التي اجتاحتها، لن تصل إلى سوريا. وصلت بأسوأ صورها، أو تحولت إلى أسوأ صورها، فانتقلت سوريا من لاعب إقليمي ودولي إلى ساحة لصراعات إقليمية ودولية تصيبها السهام من كل حدب وصوب. لكن الأسد لم يرحل ولا جيشه تفتت ولا السلك الدبلوماسي انشق. الذي تفتت هو البلد برمته، فصار السوري يقتل السوري كما لم يتخيله عقل. واختلط حابل القتال بين السلطة ومسلحي المعارضة والتكفيريين والإرهاب، مع نابل قتال مجموعات إرهابية جاءت إلى سوريا عابرة كل الحدود الدولية بصورة مريبة لتفتك بالشعب والوطن والدور والتاريخ والحضارة، ما دفع حزب الله للانخراط مباشرة في الحرب على الأرض ثم تبعته روسيا من الجو. لا شك أن سوريا دفعت ثمناً باهظاً، لا بل باهظاً جداً من دم أبنائها وبناها التحتية وتاريخها وحضارتها، فهل عدم الرحيل كان السبب؟ أم البقاء حمى ما بقي منها؟

هل ما جرى في سوريا مؤامرة دولية بمساعدة دول إقليمية ورعاية إسرائيلية

أميركية؟ أم أن في الأمر سوء تقدير من البداية وسوء تصرف لاحقاً أوقع الجميع، أي السلطة والمعارضة، في فخ أكبر منهما؟

الكتاب محاولة لشرح الحرب من خلال شخصية الرئيس بشار الأسد ودوره، ولكن أيضاً من خلال محاضر ووثائق سرية ومقابلات عديدة مع أطراف الصراع في الداخل والخارج، قد توضح بعضاً من نقاط الغموض الكثيرة التي كانت حتى إعداد هذا الكتاب لا تزال تضع السياسيين والكتاب والمؤرخين أمام السؤال الأبرز: هل أن تدمير سوريا كان مُمنهجاً فعلاً ومستنداً إلى مشاريع إعادة رسم خريطة المنطقة وتقسيم دولها وفق الوثائق والخرائط الإسرائيلية والنيّات الأميركية التي لم تغفر للأسد وقوفه إلى جانب مقاومي الاحتلال الأميركي البريطاني للعراق؟ أم أن للتدمير أسباباً أخرى يشترك فيها الجميع بقصد أو من غير قصد؟

لا شك أن الأسد الذي نشرح في الكتاب نشأته وتربيته وظروف وصوله إلى الرئاسة والسلطة، يستحق لقب الرئيس الأكثر مثاراً للجدل في واحدة من أبشع حروب القرن، ولكنه يستحق أيضاً لقب الرئيس الأكثر معاندة للرياح الدولية العاتية، في واحدة من أكثر الساحات شهادة على عودة انقسام العالم بين محورين أو أكثر.

فالرئيس السوري قرر القتال حتى النهاية. لم يهرب. لم يتنازل. لم يرحل كما فعل الرئيس التونسي زين العابدين بن علي ثم الرئيس المصري حسني مبارك فالرئيس اليمني علي عبد الله صالح. وبقي يزور المقاتلين على الجبهات أو يصلِّي في جوامع دمشق أمام الكاميرات في المناسبات. استمر في عمله من مكتبه في الرئاسة وليس من أي ملجأ آخر.

اعتمدنا في هذا الكتاب على وثائق ومحاضر من مصدرها الأصلي، ربما لن نستطيع الكشف عن كيفية الحصول عليها منعاً لإحراج من ساعدنا وسهّل لنا، ولم نستطع بالطبع الوصول إلى كل ما شئنا، تاركين لغيرنا مهمة إكمال هذا البحث الدقيق والمضني الذي استمر أكثر من ثلاث سنوات. هي رحلة مضنية لا شك، ولكنها ضرورية لنفهم أسباب هذه الكارثة التي حلت ببلد عربي محوري. كان لا بد لنا من العودة إلى الوثائق واللقاءات وما دار في الكواليس من منطلق يقيننا بأن هذا

أهم من كل ما قيل ويقال. وما إن انتهينا من بعض المهمة الشاقة جداً في الوصول إلى الوثائق، حتى غرقنا في مهمة أصعب للتدقيق في موضوعيتها، مستندين إلى تناقضات المتخاصمين والمتقاتلين والمتصارعين في وعلى أرض سوريا. وإذ ننشر هذه الوثائق والمحاضر كما هي، فإننا نعود أيضاً إلى بعض الوثائق الموجودة أصلاً ولكن الترجمات العربية لها شوهتها أو اجتزأتها أو اختارت ما يناسب منها أو حوّرتها، وهي وثائق تؤكد لمن يريد أن يقرأ أن ما أصاب سوريا جزء من بلوى تقسيم وفتن أصابت وربما تصيب دولاً أخرى، وردّ على تخطي الأسد حدود المسموح دولياً، بالانخراط في مشروع المقاومة والتحالف مع إيران وحزب الله. هي الجغرافيا، تقتل تاريخ هذه المنطقة، أو تريد أن تخترع لها تاريخاً ومستقبلاً جديدين.

في هذا الكتاب محاولة لشرح تسلسل الأحداث المحلية والإقليمية والدولية التي أدت إلى هذا التدمير الممنهج لسوريا بشعبها وجيشها وثقافتها وحضارتها، ولكن فيه أيضاً دخول إلى بعض الغرف السوداء وخفايا اللقاءات والنقاشات والخطط التي أريد لها نقل سوريا من دورها المحوري في الشرق الأوسط إلى شكل ودور لا يزالان غامضين ولا يزالان يُرسمان بدماء السوريين. وحاولنا أن نبتعد عن المجاملات أو عن إرضاء هذا الطرف أو ذاك لأننا نريد لهذا الكتاب أن يبقى وثيقة للتاريخ، فمهما كان حجم المؤامرة كبيراً، يبقى أن اللاعبين السوريين كان بإمكانهم إلا يفسحوا في المجال لتشريع أبواب وطنهم لكل الرياح بغض النظر عن حجم مسؤولية هذا الطرف أو ذاك.

قالت لي سيدة سورية أثناء بحثي عن وثائق لهذا الكتاب: «أرجو لو كتبت شيئاً أن تنصفنا، لأنّ الذين يودون إنصافنا في هذه الظروف ليسوا كثيرين». آمل أن يكون في هذا الكتاب ما ينصف ليس سوريا فقط التي طالما وقفت إلى جانب كل قضايا العرب، وإنما الحقيقة.

القسم الأول

بشار بين مقتل باسل والرئاسة

مقتل باسل وموت الأسد

ارجعوا إلى منازلكم
فتجدوا هناك ما لم يستطع الموت أن يأخذه مني ومنكم.

جبران خليل جبران
«جمال الموت»

في ٢١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤، كان بشار الأسد قد قام بتمارينه الرياضية الصباحية جرياً على عادته اليومية. كان يستعد في المنزل للامتحانات في مستشفى «ويسترين أي» البريطاني حيث يواصل هناك دراسة طب العيون. فوجئ في ساعة مبكِّرة من ذاك الصباح، بأحد أقربائه يتصل به. ما إن أخذ السماعة، حتى جاءه الخبر الصاعق. شقيقه باسل قُتل في حادث سيارة على طريق المطار. في دول كسوريا، يمكن للمرء أن ينتظر الموت بكل أشكاله إذا كان سياسياً مهماً أو ابن سياسي، إلا حوادث السير. كان القدر أقوى من كل الاحتياطات والسيارات الحديثة والمصفحة. قالت الرواية الرسمية إن الحادث كان بسبب السرعة والطقس الضبابي، لكن لا أحد يستطيع أن يؤكد أو ينفي فرضية أخرى في مقتل قائد شاب وكاريزمي ومتمتع بخبرة سياسية وأمنية واسعة إلى جانب والده، وبالتالي مؤهل للاستمرار في سوريا القوية المناهضة لإسرائيل والمنضوية في محور المقاومة. لم يتم الغوص كثيراً في الأسباب ولا جرى حديث عن فحص دقيق للسيارة وما بقي منها في مختبرات عالمية، على غرار ما جرى بعد نحو ٣ سنوات مع سيارة الليدي ديانا أميرة ويليز وعشيقها المصري محمد الفايد اللذين قتلا بحادث سير في نفق باريسي. بقي الكثير من الأسئلة مُعلقاً، ربما لأن حافظ الأسد، وجرياً على معهود عقله الهادىء في حالات كهذه، آثر البحث عن بديل، لا الغرق في الأسباب والنتائج، أو

لعله صدق الرواية الأبسط والقائلة بأن الوفاة ناتجة من السرعة الفائقة وسوء الرؤية بسبب رداءة الطقس. بقيت الأسئلة معلقة، هل كان في السيارة ما يستطيع إرباكها أو دفعها إلى حادث؟ لا شيء مؤكداً ولكن طويت الصفحة. عض حافظ الأسد على الجرح السياسي والشخصي العميق، لتبدأ صفحة بشار الأسد بعيداً عن الضجيج.

لم يُعرف عن بشار الأسد أنه سريع التعبير عن عاطفته أو أنه انفعالي، فكل رفاقه الذين التقاهم كاتب سيرته الباحث الأميركي ديفيد دبليو ليش (مؤلف كتاب أسد دمشق الحديث) يؤكدون برودة أعصابه وهدوءه وبعض الخجل عنده، خلافاً لشقيقه ذي الشخصية الكاريزمية التي طالما فرضت نفسها على من حولها بالرغم من أنه لم يكن قد أكمل عمر ٣٢ عاماً حين مقتله بالحادث. هو ذاك الخجل المجبول بالحزم وبكثير من العناد الذي ربما يشبه ما كان عند والده. خجل يخفي خلفه شخصية صلبة وعقلاً بارداً وفق ما سنكتشف من خلال كيفية إمساكه بالملفات وإبعاد معظم فيلة النظام السابق وكيفية التعامل مع معارضي الداخل، وكذلك من خلال الحرب التي عصفت بسوريا منذ عام ٢٠١١. غير أن ضبط الأعصاب في حال كهذه لا يعني أن طبيب العيون بشار الأسد لم يفكر في تلك اللحظة بالكارثة العائلية والسياسية التي قد تحل بآل الأسد وبسوريا بعد هذه الفاجعة. قرر العودة سريعاً إلى سوريا.لم تكن عنده آنذاك «أي رغبة بالقيادة وإنما فكر بالانخراط أكثر بالعمل العسكري»[1]، رغم متابعته للشؤون السياسية الدقيقة في سوريا والوطن العربي، واطلاعه الدائم على السياسة الدولية أثناء دراسته في بريطانيا.

في شرحه لكيفية تلقي بشار نبأ مقتل شقيقه باسل، يقول الدكتور إدموند شولنبرغ الذي كان يعتبر أحد أكبر جراحي العيون في مستشفى «ويسترين أي» حيث يتخصص الأسد: «لقد حضر بشار إلى المكتب وأبلغني أنه تلقى أخباراً سيئة وأنه يجب عليه العودة إلى سوريا فوراً. وهو لم يذكر شيئاً عن أن أخاه قتل في حادثة طرق، ولم يقل أي شيء عن خططه للمستقبل. لكننا عرفنا ذلك من نشرات

---

(١) مقابلة المؤلف مع الأسد.

الأخبار». وعليَّ أن أضيف «إنّ وجهه كان كالكتاب المغلق. تصرف بضبط كبير للنفس ولم يُظهر أي تعبير عن أحاسيسه ومشاعره»[1].

ما قاله البروفسور شولنبرغ عن صمت الأسد وسريته، وعن وجهه الذي يشبه الكتاب المغلق، صفات لا تزال حتى اليوم تميز شخصية الرئيس السوري بعد مرور سنوات على الحرب. لا تستطيع أن تعرف، أهو حزين أم سعيد، أهو منفعل أم هادىء، أهو يخفي سراً عظيماً أم يمارس نشاطاً عادياً. دائماً هادىء الطباع متوسط ارتفاع درجة الصوت، وقلما ينفعل.

برودة الأعصاب الظاهرة تلك، لم تلغ التأثر الشديد بوفاة الشقيق باسل الذي كان يكبره بـ ٣ سنوات فقط. كان باسل أقرب الأشقاء إلى بشار لأنهما عاشا في غرفة واحدة ودرسا معاً في طفولتهما وتشاركا في الكثير من مباهج الحياة ومآسيها. تزامنت مراهقتهما وشبابهما مع أحداث كثيرة، منها الحرب الإسرائيلية العربية عام ١٩٧٣ والمعارك مع الإخوان المسلمين في سوريا عام ١٩٨٢، واجتياح لبنان والعلاقات المعقدة مع الأطراف اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية واتفاق ١٧ أيار اللبناني الإسرائيلي عام ١٩٨٣ والذي ضغطت سوريا بكل ثقلها لإقناع أو إجبار الرئيس اللبناني أمين الجميل على إلغائه، والحرب الإيرانية العراقية وغيرها...

كان كل شيء في سوريا يؤكد بأن باسل الأسد مرشح لخلافة والده بالرغم من أن الأمر لم يطرح ولا مرة رسمياً أو علانية من قبل حافظ الأسد. بمقتله صارت العائلة والإدارة السورية أمام احتمالات جديدة غير معروفة المآل. ثمة ذكريات أحداث تاريخية تحضر في مناسبات مؤلمة كهذه لتزيد القلق والتوجس والحذر. فمجرد مرض حافظ الأسد بين عامي ١٩٨٣ و١٩٨٤ شجَّع شقيقه رفعت على محاولة الاستيلاء على السلطة. كادت مواجهة عسكرية تدور بين مؤيدي الشقيقين. حسمها حافظ الأسد لمصلحته، وتم إبعاد رفعت إلى فرنسا لاحقاً وحُلت معظم القوات الموالية له.

---

(١) أيال زيسر، بشار الأسد: باسم الأب، السنوات الأولى في الحكم، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى مترجمة ٢٠٠٥.

في تلك الأجواء من الضباب والقلق التي أعقبت مقتل باسل، عاد بشار الأسد إلى سوريا وبقي فيها. وبعد عودته غيَّر اختصاصه من الطب إلى المدرعات فقط، وقرر عدم العودة إلى لندن خلافاً لرغبة أبيه.

لم تكد تمضي ٦ سنوات، حتى تلقى بشار الأسد، وهو في النادي الرياضي في دمشق، خبر وفاة عائلية ثانية. كانت متنظرة لا شك، ولكن ليس في تلك الأثناء. مات حافظ الأسد. كان بشار الأسد في صباح ١٠حزيران/ يونيو عام ٢٠٠٠، قد قام بما كان يقوم به كل يوم: يتصل بوالده للسلام والاطمئنان وتبادل بعض الحديث ثم الذهاب إلى الرياضة باكراً. يروي بشار الأسد أن اتصالاً جاءه يقول إنهم طلبوا لوالده طبيباً على نحو فوري، توقع أن يكون في الأمر وفاة الوالد المريض. هذا ما جرى. وما إن وصل إلى البيت حتى عرف أن آخر شخص كلَّمه حافظ الأسد كان الرئيس اللبناني إميل لحود عبر الهاتف. أراد حافظ الأسد أن يبارك لحليفه اللبناني الوفي، بالنصر بعد انسحاب إسرائيل من لبنان. كانت تلك آخر مكالمة، لم يكملها. هوت السماعة من يده ومات. اتصل لحود بمكتب الرئيس يخبرهم أنه كان يتحدث معه وتوقف الكلام فجأة. دخلوا مكتبه. كان قد فارق الحياة. توقف قلب حافظ الأسد عند الساعة ١٠ صباحاً بعد معاناة طويلة مع أمراض عديدة منذ الثمانينيات. ثمة من يعتقد بأن الصدام مع الإخوان المسلمين كان السبب الأول ثم إنّ وفاة باسل فاقمت الأمر وخصوصاً أنها أعقبت أحداثاً إقليمية ودولية هائلة جعلت حافظ الأسد يمضي كل وقته تقريباً في القراءة والمتابعة والاتصالات من مكتبه دون الانتباه جدياً إلى صحته.

تروي المترجمة السابقة لحافظ الأسد والمستشارة الحالية لبشار د. بثينة شعبان في كتابها «عشرة أعوام مع حافظ الأسد»، أن السيدة أنيسة، عقيلة حافظ الأسد، كانت في الغرفة المجاورة حين ناداها زوجها، «ظنت أنه يناديها لتساعده على تذكر أحد الأسماء أو التواريخ، ولكن كانت سماعة الهاتف وشريطها متدليين على الأرض»[1]. قيل وكتب الكثير عن تقهقر صحة الأسد في السنوات التي

---

(١) بثينة شعبان، عشرة أعوام مع حافظ الأسد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠١٤، ص ٢٧١.

سبقت وفاته. نشرت صحيفة صانداي تايمز البريطانية ونقلت عنها المواقع الإسرائيلية تقريراً عن فحص الموساد لبول حافظ الأسد بعد زيارته إلى الأردن عام ٢٠٠٠ [١]. قالت إنه تم اكتشاف تفاقم مرض السكري والسرطان، بعد سنوات على الأزمة القلبية التي تعرض لها. لكن مستشارة الأسد تقدم رواية أخرى مختلفة تماماً وتقول إن حافظ الأسد «استمر في حياته اليومية، يتوجه إلى مكتبه كل صباح كما كان يفعل طوال العقود الثلاثة السابقة، ويستقبل الشخصيات الأجنبية والعربية التي تطلب مقابلته في دمشق، ومن المؤكد أنه لم يكن فاقد الحياة سريرياً بحلول شهر أيار/ مايو عام ٢٠٠٠، خلافاً لما نشرت الصحافة الإسرائيلية في ذلك الصيف»[٢].

الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك، من جهته، يناقض رواية شعبان. فحين يروي كيفية استقبال حافظ الأسد له في خلال زيارته الرسمية لسوريا في ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٦، يقول: «استقبلني حافظ الأسد شخصياً في المطار. كان نحيل الجسد هزيلاً، وكان نظره جامداً يناقض قسوة ٢٦ عاماً من السلطة، لا شيء يشي بالحرارة عند الرجل، وكل حركة تبدو نابعة من حساب دقيق وتفكير عميق، فأبو الهول (أي حافظ الأسد) كان يعيش قبل كل شيء في العتمة والسرية»[٣].

الأكيد أن الأسد لم يكن بصحة جيدة في سنواته الأخيرة. كان يكابر على المرض والمشاكل. وكان يتصرف مع زواره على أساس أن لا شيء يزعجه صحياً. كثير من المسؤولين اللبنانيين الذين زاروه نقلوا تلك الصورة. فهو وبالرغم، من وهن الجسد إلا أنه بقي حتى الرمق الأخير متمتعاً بصحة عقلية وبدقة تحليل قل نظيرهما في الشرق الأوسط.

اللافت أن وكالة الأنباء السورية الرسمية «سانا»، لم تعلن خبر وفاة الأسد إلا في ساعة متأخرة من المساء. كانت قد سبقتها إلى ذلك مراسلة قناة سي أن أن في

---

(١) http://www.jta.org/2000/01/11/archive/report-israel-checked-assads-urine-believes-hes-living-on-borrowed-time

(٢) بثينة شعبان، عشرة أعوام...، مرجع سابق، صفحة ٢٧٠.

(٣) Jaques Chirac, *Le temps présidentiel*, Nil, Paris, 2011, Kindle.location,1990.

ملاحظة: كلمة location في الكتب المحملة ألكترونياً، تعني الصفحة.

دمشق رولا أمين. وصل نبأ الوفاة إلى أمين عند الثانية من بعد الظهر تقريباً. كانت تسبح في مسبح فندق الشيراتون. اتصلت بإدارة القناة. آثرت الإدارة التروي حتى التحقق من الخبر. اتصل مكتب سي أن أن في إسرائيل بالمسؤولين الإسرائيليين، اكتفوا بالقول: «ليس لدينا ما يؤكد الوفاة، لكننا نرى بعض التحركات العسكرية الإضافية عند الحدود». ثم جرى اتصال بين مراسل سي أن أن في بيروت ورئيس الوزراء الراحل رفيق الحريري. نفى الحريري الخبر أكثر من مرة. أخيراً، جاء التأكيد لإدارة القناة من البيت الأبيض. كان مصور سي أن أن في سوريا قد غادر إلى الأردن لشراء بعض المعدات التقنية. اضطرت رولا أمين لتذيع الخبر عبر الهاتف على شاشة سي أن أن، فاهتز العالم.

بوفاة حافظ الأسد في ذاك الصيف، طوت سوريا مرحلة هامة من تاريخ شهدت فيه عواصف وتقلبات خطيرة داخلياً وعلى المستويين الإقليمي والدولي. صحيح أن الوفاة لم تكن مفاجئة كثيراً نظراً لصحة الرئيس، لكن الأكيد أن بشار الأسد وجد نفسه، مذ أغمض والده عينيه، أمام لحظة سياسية وشخصية مفصلية. وخلافاً لما هو شائع من أن حافظ الأسد كثّف تثقيف بشار سياسياً وأمنياً بعد مقتل باسل، فإن الرئيس السوري يؤكد أنه «في خلال ٦ سنوات، منذ وفاة شقيقي باسل، لم يتحدث أبي مرة واحدة بالسياسة، ولم يشأ أن أستمر بالجيش الذي تطوعت فيه منذ عام ١٩٨٥ وأنا في العشرين من العمر ودرست الطب وأنا عسكري، فعادات العائلة عندنا كانت تستبعد أحاديث السياسة عن داخل المنزل العائلي. ففي المنزل تدور الأحاديث حول أمور عامة، كما هو الحال في كل المنازل، وهو شأني حالياً مع عائلتي»[1].

حرص حافظ الأسد على نفي أي سعي لتوريث ابنه. قال مثلاً عشية زيارته الأخيرة إلى فرنسا: «أنا لا أهيئ بشار للرئاسة، وإن هذه التوقعات والمقولات ربما تكون ناتجة من كونه نشيطاً، ومحبوباً. ونحن دستورنا لا ينص على أن القرابة تعطي حق الخلافة. فهو كما قلت محترم في البلد ولم يقل لي شيئاً عن هذا الأمر»[2].

---

(١) مقابلة مع المؤلف.

(٢) حافظ الأسد، مقابلة مع القناة الأولى في التلفزة الفرنسية بثته في ١٥ تموز/ يوليو ١٩٩٨.

لم يكن حافظ الأسد أصلاً من الأشخاص الذين يوحون بمكنونات مخططاتهم. فهو على الأرجح أراد الإعداد لمرحلة ما بعد باسل بصمت وحزن. لكن يمكن أن نفهم من خلال ما صرح به بشار الأسد نفسه للصحافيين الذين قابلوه في باريس في ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٩، أن الاتجاه للخلافة كان واضحاً. قال: «إن التغيير هو من سنة الحياة السياسية لكل دولة، ولا بد من حصوله بين وقت وآخر، أما بشأن موقفي الشخصي، فكما قلت في ردي على أسئلة مماثلة سابقاً، أكرر اليوم، إني جاهز دائماً لأكون في خدمة بلدي بغض النظر عن المنصب، وأحياناً نسأل عن المنصب كأنه عقدة وكأن الناس تسعى دائماً لفكها من خلال الحصول على هذا المنصب، أنا على يقين بأن المنصب قد يكون وسيلة للهدف الأكبر، أي خدمة الوطن وليس غاية في ذاته، أما عن موقعي، فمن السابق لأوانه تحديد هذا الموقع قبل أن يكون قد اتُخذ قرار بشأن التغييرات أو المؤتمر»[١]. هو يعني طبعاً مؤتمر حزب البعث.

يروي نائب رئيس مجلس النواب اللبناني السابق إيلي الفرزلي أنه: «قبل أشهر قليلة من وفاة الرئيس حافظ الأسد زاره غازي كنعان وعاد يروي لي أن الأسد أمسكه من ذراعه وقال له «يا غازي كونوا كلكم إلى جانب بشار. أنا أمنت له كل شيء لعشرين عاماً»[٢]

آنذاك، نشرت صحيفة «لمونود ديبلوماتيك» الفرنسية بقلم رئيس تحريرها آلان غريش[٣] تقريراً مفصلاً حول ما أسمته بـ «الوصول المُخطط للدكتور بشار» إلى سدة الرئاسة. يقول: «منذ شباط/ فبراير ١٩٩٤، أكد الجنرال بهجت سليمان، الضابط السابق في سرايا الدفاع بقيادة رفعت الأسد، الذي انضم إلى حافظ الأسد

---

(١) لقاء مع الصحافة اللبنانية السورية في بيروت وكان بينهم المؤلف، السفير، ١٨/ ١١/ ١٩٩٩.

(٢) إيلي الفرزلي، مقابلة مع المؤلف.

(٣) Alain Gresh, «L'ascension programmée du docteur Bachar», *Le Monde diplomatique*, juillet 2000.

آلان غريش وهو ابن هنري كوريل القيادي الشيوعي اليهودي المصري الأصل والذي اغتيل في فرنسا في ظروف غامضة بعد سنوات على مساهمته مع الكاتب والدبلوماسي الفرنسي إريك رولو في جمع أنصار السلام الإسرائيليين بموفد جمال عبد الناصر إلى فرنسا الضابط أحمد حمروش.

لاحقاً، على «القدر الوطني» للابن الثاني للرئيس، بشار الذي استدعي على عجل من لندن.... ورغم تحفظاته في البداية إلا أن الدكتور بشار بدأ يبني سلطته بهدوء... وقد شكَّل طبعه الرصين والبارد والذي يقربه من طباع والده أكثر من شقيقه باسل، عاملاً ثميناً خلال السنوات الست التي أعقبت عودته... وتدرب خصوصاً على الملف اللبناني منذ ربيع عام ١٩٩٥. ثم انطلق منذ عام ١٩٩٩على المسرح الدولي حيث قام بزيارات رسمية إلى الأردن والسعودية والكويت والبحرين وسلطنة عمان والتقى الرئيس الإيراني محمد خاتمي خلال زيارة الأخير إلى دمشق، ورسَّخ نفسه على المسرح الدولي بزيارته الرسمية إلى فرنسا حيث استقبله الرئيس جاك شيراك».

بين مقتل باسل ووفاة حافظ، كانت سوريا لا تزال تعيش مرحلة التكيف مع الوقائع المصيرية، إقليمياً ودولياً، التي وقعت قبل سنوات قليلة. كانت أبرزها: اجتياح صدام حسين للكويت عام ١٩٩٠، مشاركة سوريا في التحالف الدولي بزعامة أميركا في الحرب ضده. تفكك الحليف الدولي الأبرز الاتحاد السوفياتي عام ١٩٩١، ثم انعقاد مؤتمر مدريد للسلام العربي الإسرائيلي في العام نفسه. في الفترة نفسها عقدت اتفاقيات أوسلو الفلسطينية الإسرائيلية عام ١٩٩٣، ووادي عربه الأردنية الإسرائيلية عام ١٩٩٤. ترافق ذلك مع السعي إلى تعزيز النفوذ السوري في لبنان بعد القضاء على انتفاضة الجنرال ميشال عون وتوقيع اتفاق الطائف عام ١٩٨٩، ثم حرب إسرائيل على لبنان فتفاهم نيسان عام ١٩٩٦. آنذاك دخلت شخصية جديدة ذات ثقل مالي وعلاقات سعودية ودولية مهمة إلى المسرح السياسي اللبناني اسمها رفيق الحريري.

عايش بشار الأسد انعكاسات تلك التطورات مباشرة بعد وفاة شقيقه باسل. لم يتأخر حافظ الأسد بتكليفه بالملف اللبناني فعلياً انطلاقاً من العام ١٩٩٨، بعدما صارت الشكوك تحوم حول أهداف الفريق السوري المقرب من الحريري وفي مقدمه نائب الرئيس عبد الحليم خدام ورئيس الأركان حكمت الشهابي ورئيس جهاز الاستخبارات السورية في لبنان غازي كنعان الذي انتحر في ظروف غامضة عام ٢٠٠٥ (ثمة من يتشكك في قصة الانتحار حتى اليوم ومنهم خدام نفسه الذي

قال في ندائه الثاني إلى البعثيين في ٥ تموز/ يوليو ٢٠٠٦ إن كنعان قُتل لأنه كان يعرف حقائق اغتيال الرئيس الحريري وأسرار فضيحة بنك المدينة»[١].

يبدو أن «خروج خدام من سوريا وانشقاقه عن القيادة السورية عام ٢٠٠٦، كان جراء ارتفاع الشبهات في تورّطه في خطة انقلابية للاستيلاء على السلطة، بذريعة الحفاظ على النظام. كانت الخطة تهدف إلى «إعادة تأهيل النظام السوري بما ينسجم مع الترتيبات الجديدة لإعادة تنظيم الشرق الأوسط، وارتبطت بالجناح السعودي في القيادة السورية، وقد تجسد ذلك الجناح في خدام وكنعان (وإن غدا الأخير وزيراً للداخلية) والشهابي وإن أحيل على التقاعد» بالتحالف مع رئيس الوزراء اللبناني الراحل رفيق الحريري[٢].

بين مقتل باسل الأسد ووفاة حافظ الأسد، صارت سوريا أمام اسم جديد ومصير جديد وغموض كبير. لم يكن أحد يعرف تماماً هل سينجح بشار الأسد فعلاً بأن يكون الوريث ويحافظ على استقرار سوريا وسط هذا البحر من الأسئلة؟

(١) عبد الحليم خدام، النداء الثاني. http://elaph.com/ElaphWeb/Politics/2006/7/160705.htm

(٢) محمد جمال باروت، العقد الأخير في تاريخ سوريا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٢، ص ٤٦ و٤٧.

نشأة بشار الأسد: خجل وصلابة

رجال السياسة لا يعرفون البؤس إلا بالأرقام.

الأب بيار
ناشط إنساني

بشار الأسد، المولود في ١١ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٥، هو ثالث الأبناء الخمسة للرئيس حافظ الأسد. أكبرهم بشرى التي قتل زوجها آصف شوكت، نائب وزير الدفاع في تفجير ١٢ تموز/ يوليو ٢٠١٢، ثم ماهر، نائب قائد الفرقة الرابعة في الجيش السوري والذي يلعب دوراً محورياً في الحرب الحالية. يليهم الابن الأصغر مجد الذي أبقاه مرض عضال بعيداً عن الأضواء، ولم يقترب من السياسة وكان يقال إنه حاصل على شهادة مهندس كهربائي. توفي في ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩.

نشأ بشار الأسد في بيتين عائليين، أولهما شقة متواضعة منذ ولادته حتى عام ١٩٧٣ شمالي مدينة دمشق قرب ساحة السبع بحرات، والثاني شقة عادية تشبه بيوت الطبقة الوسطى في حي المالكي وليس بعيداً عن السفارة الأميركية. كان لا يزال، حتى استعار الحرب، يعيش في المنزل نفسه. لاحقاً صار يبدل منازل عديدة لأسباب أمنية.

لم يُعرف عن حافظ الأسد أنه ميّز أبناءه من غيرهم، لا في المدارس ولا في حياتهم العادية، لعل باسل وحده خرج عن مألوف العادات العائلية. كان كثير

النشاطات الاجتماعية والسياسية ويستخدم سيارات فخمة ويبارز في الفروسية وغيرها.

تقول المعارضة رندة قسيس، مؤسسة ورئيسة «حركة المجتمع التعددي»، والتي كانت تعرف أهل النظام لكونها عاشت مع فراس الخولي (ابن محمد الخولي رئيس جهاز الاستخبارات الجوية السورية سابقاً وأنجبت منه بنتاً) «إن سمعة بشار كانت جيدة في الجامعة بدمشق، لم يكن كبقية أبناء المسؤولين، وتميَّز بخجل وتواضع، ولم يكن أحد يشعر أنه ابن الرئيس حافظ الأسد»[1].

ووفق ما توافر من علامات مدرسية، لم يكن الأسد من الأوائل أو المتفوقين في صفه وإنما من العاديين. وينقل كاتب سيرته ديڤيد ليش عن اثنين من معلميه وهما السيدة لورين دونا والسيد موفق رجب، أنه «لم يكن يتصرف كابن الرئيس، ونادراً ما استخدم مركز نفوذه. سعى لأن يُعامل كأي طالب عادي. كان خجولاً جداً إلى درجة يتورد فيها خداه عندما يتحدث الأستاذ إليه أو يناديه في قاعدة التدريس»[2]، ويقول ليش: «لم يكن بشار ذا ميل صدامي خلال حياته، وقد أجمعت على هذه الصورة للرئيس مختلف آراء المقربين إليه، لكن ذلك لا يعني أنه ضعيف، بل ذو شخصية قوية»[3].

ربما لم ينتبه ليش كثيراً إلى هذا الميل الصدامي أو الصعب عند بشار الأسد. من يقرأ تفاصيل محاضر جلساته مع الوفود السياسية التي كانت تزوره خلال الحرب، سرعان ما يلاحظ كيف تكفي عبارة واحدة أو جملة واحدة لكي يندفع الأسد إلى تفسيرها وتحليلها والتدقيق في ما تعنيه، ثم إلى رفضها والتصادم مع حاملها.

تناقضت التوصيفات لشخصية الرئيس الجديد وكان معظمها إيجابياً، حتى ولو

---

(١) رندة قسيس، مقابلة مع المؤلف. باريس ٢٠١٥.

(٢) ديڤيد ليش، أسد سوريا الحديث.

(٣) المرجع نفسه.

أن الخصومات السياسية لاحقاً، غيَّرت بعض الآراء. فالرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك الذي كان في طليعة من سعى إلى ممارسة نوع من «الأبوة» مع بشار الأسد في بداية عهد الرئيس السوري، اكتشف بعد فترة قصيرة الطباع الأخرى. يقول في مذكراته: «بدا لي الأسد مُصرّاً على تشديد سيطرته على لبنان الذي كان هو وعشيرته يستفيدون منه على المستويات كافة، ولم يبق شيئاً من لحظات الأمل بالانفتاح والتجديد التي أنعشها أثناء وصوله إلى السلطة كرئيس شاب وتقدمي إلى جانب زوجة عصرية الإطلالة»[1].

أما خدام، فيصف الأسد، في حديث لوكالة الأنباء الألمانية في ١٤ أيار/ مايو ٢٠١١ (أي بعد سنوات على خروجه من سوريا والانتقال من صفوف النظام الذي خدمه طويلاً إلى صفوف المعارضة): «إن صغر سنه لا يعني اقترابه من الحداثة والإصلاح فهو تربى في بيت يعتبر والده مالكاً لسوريا، وأن سوريا مزرعة له، وإن والده لا يخطئ، وإن ما يقول والده هو الحق وهكذا تقمص شخصية والده... وهو دكتاتور مغرور»[2].

هذا لا يمنع أن خدام بقي وفياً لمن يعتبره مالكاً لسوريا أكثر من ٤٠ عاماً. لم يعترض مرة واحدة على أي قرار لا للأسد الأب ولا الابن، أقلّه علانية وهو في سوريا.

أما السفير الفرنسي السابق ميشال ريمبو الذي خدم طويلاً في الوطن العربي وأفريقيا فهو، وبعد ٤ سنوات من الحرب في سوريا، يصف الأسد كالآتي: «إن بشار الأسد نفخ في سوريا روحاً جديدة عام ٢٠٠٠، فهو قبل كل شيء إصلاحي صادق ورجل علماني عرف كيف يطعِّم القومية العربية العميقة بمكتسبات التربية الغربية، وهو منفتح على الحداثة، والذين يعرفونه جيداً يقولون إنه مسكون بالإصلاح،

---

(١) Chirac Jacques, *Le temps présidentiel, Nil, Paris 2014,* Kindle, p. 6112.

(٢) عبد الحليم خدام، حديث لوكالة الأنباء الألمانية، أيار/ مايو ٢٠١١. نقلاً عن موقع جريدة الرأي.
http://www.alraimedia.com/ar/article/foreigns/2011/05/14/261922/nr/nc

فمنذ وصوله إلى السلطة، أصدر أكثر من ١٥٠ مرسوماً للبرلة (نقلها إلى الليبرالية) الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية... أما صورة الجزَّار التي لا تنطبق على هذه الشخصية، فقد اختُرعت كاملة من قبل وكالات اتصال تم تمويلها من قبل البترودولار...»[١].

درس الأسد في مدرستي اللاييك التي أسسها الفرنسيون قرب منزل أهله، ثم «الفرير» (الأخوة) التي يعود تأسيس أول فرع لها في القدس من قبل جمعية الأخوة إلى عام ١٨٧٦. ثم انتقل لدراسة الطب في الجامعة بدمشق لمدة ٦ سنوات وتخرج فيها ليتدرب لاحقاً ويعمل في «مشفى تشرين» العسكري لمدة ٤ سنوات من ١٩٨٨ حتى ١٩٩٢، وبعدها سافر إلى لندن لمواصلة اختصاصه في طب العيون، (أي إنه بقي في بريطانيا أقل من عامين فقط خلافاً لكل الشائع من أنه عايش الغرب طويلاً). حقق بذلك رغبة والده الذي كان يريد دراسة الطب لكن الظروف المعيشية المتواضعة لأهله حالت دون ذلك. ثمة رواية تقول إن بشار كان ينوي الدراسة في فرنسا، لكن «طلبه رُفض لأسباب إدارية تتعلق بمعادلات الشهادات فقصد لندن»[٢].

كتب الباحث فلينت ليفيريت[٣]، في مؤلفه الحامل عنوان «وراثة سوريا. اختبار بشار بالنار»، أن بشار كان مهذباً. واكتسب هويته بين أشقائه بالكد المتواصل والتفوق الأكاديمي. وإن جميع السوريين الذين درسوا في مدرسة الفرير مع بشار وأشقائه يتذكرون أنه كان الأكثر ميلاً إلى الجانب الأكاديمي من بين أبناء الأسد، وكان أهدأ وأكثر ولعاً بالكتب من باسل وماهر[٤].

---

(١) Michel Raimbaud, Tempête..., op. cit p. 370.

(٢) Christian Chesnot et Georges Malbrunot, *Les Chemins de Damas*, Robert Laffont, Paris, 2014, p. 69.

(٣) باحث في مركز سابان لسياسة الشرق الأوسط في معهد بروكينغز والمدير السابق في مكتب شؤون الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي وفي قسم التخطيط في وزارة الخارجية الأميركية.

(٤) فلينت ليفيريت، وراثة سورية اختبار بشار بالنار، ترجمة د. عماد فوزي الشعيبي، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٥، ص ١٣٩.

في لندن تعرف الرئيس المقبل لسوريا إلى أسماء الأخرس التي ستصبح زوجته وهي ابنة طبيب ينتمي إلى عائلة عريقة ويقيم في بريطانيا حيث تعرف إليه بشار وعمل إلى جانبه.

مجلة تايم الأميركية نشرت تحقيقاً عن شخصية بشار الأسد، بقلم الكاتبة الأسترالية اللبنانية الأصل رانيا أبو زيد، تقول في مقدمته: «تلقت صورة الرئيس السوري بشار الأسد كرئيس متواضع بتوجهات إصلاحية وقريب من شعبه ومتفهم لاحتياجاتهم، ضربة قوية بعد شهر من الإجـراءات الأمنية القاسية ضد حركة احتجاج مدنية ناشئة تطلب مزيداً من الحريات»[1].

تنقل المجلة عن أيمن عبد النور، وهو أحد زملاء الدراسة الجامعية للأسد قوله إن الأسـد: «شخص يتحدث بهدوء، ومتواضع ومستمع متيقظ لا يشعر بالغرور لكونه ابن الرئيس»، مضيفاً إن: «هناك شخصيتين مختلفتين لبشار الأسد: إحداهما الرجل الدافئ الودود والمتفاعل، والثانية هي شخصية الرئيس، شخص لا يمتّ بصلة إلى شخصية بشار الأولى، وحتى زوجته وأولاده وأخوه لا يعنون شيئاً بالنسبة إليه. عندئذ يصبح رئيس الجمهورية السورية بميراثها الممتد لـ ٧ آلاف سنة، وبشخصيته الثانية، فهو مستعد لاتخاذ كل الإجراءات التي يرى من الضروري القيام بها من دون عاطفة، وبقلب جامد المشاعر»[2].

ويقول الصناعي خالد المحجوب الذي عرف العائلة من خلال زميله في الدراسة باسل: «إن بشار يملك صلابة معينة. وهو حين يكون في اجتماع مهم، يصبح جدياً للغاية، أما خلال وجبات العشاء فهو مرح، ويتقبل النقد. إنه شخص لطيف، بشار الأسد لا يتأثر بالأزمات في قراراته، وإنما يعمل بناءً على الأهمية، وليس الاستعجال، ويستخدم في ذلك تفكيره البراغماتي والنقدي الواضح جداً»[3].

---

(١) مجلة تايم، ١٨ نيسان/ أبريل ٢٠١١، بشار الأسد.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) المرجع نفسه.

في كتاب فرنسي مشترك بعنوان أبناء الدكتاتوريين، يقول الكاتب فريدريك آنسيل: إن كل أبناء حافظ الأسد «ورثوا ذاك الحب للسلطة باستثناء واحد: الصغير بشار. فخلافاً للشخصية الواثقة لشقيقه الكبير باسل، وضراوة شقيقته بشرى والإثارة المستمرة لشقيقه ماهر، كان بشار خجولاً، وممحوّ الشخصية، وكان يلثغ بحرف السين، فبدا بشار ضعيفاً، وما فاقم في ضعفه هي طريقة التصرف الصارمة التي فرضها الوالد والذي كان يرفض التعبير عن أي نوع من العاطفة... وكذلك كان الحال مع والدته أنيسة ذات الشخصية القوية جداً والتي تفاخر بأنها سليلة عائلة من الوجهاء»، ويشير الكاتب إلى أنه بسبب العلامات المتواضعة التي كان بشار الأسد يحصل عليها في مدرسة «اللاييك»، تم نقله إلى مدرسة «الفرير»، ولكنه وكما ينقل الكاتب عن أساتذته «فلا الأسد ولا إخوته كانوا يبدون أي تمييز بالمظاهر أو بسائق خاص»[١].

وفي حديثه عن طفولته، ينقل الكاتب عن بشار الأسد أنها «كانت طفولة عادية وسلسة، وكان يلعب كرة القدم مع رفاقه في الحي أو البينغ بونغ مع والده ويأكل الحلويات الشهية التي تعدها أمه»، لكنه يعود ليقول إن هذا الأمر ليس واقعياً تماماً ذلك أن الأبناء لم يكونوا يرون أهلهم كثيراً.

حب الرياضة بقي ملازماً بشار الأسد حتى في أوج الحرب التي دمرت الجزء الأكبر من سوريا. استمر حريصاً على ممارستها، أقلّه، ساعة كل صباح، في أحلك الظروف. هذا جزء من برنامجه اليومي الذي يضطر فيه للجلوس طوال النهار قارئاً أدق التقارير السياسية والإعلامية والأمنية (تماماً كما والده الراحل الذي كان يمضي جل نهاره بالقراءة). الرياضة ضرورية له أيضاً للتركيز، خصوصاً أنه يبقى ساعات طويلة جداً في المكتب. انحسرت رياضته في خلال الحرب إلى أماكن ضيقة ومحددة. قبلها كان يمارسها في أماكن عامة أو على دراجة هوائية تماماً كما

---

(١) Jean-christophe Brisard et Claude Quétel, *Enfants de dictateurs*, First Histoire, Paris, oct 2014.

كان يقود السيارة بنفسه في قلب دمشق ويفاجئ بعض أهلها أو أهل حلب بزيارات غير متوقعة. هذه التصرفات جعلته أقرب إلى الناس، وأكثر انفتاحاً عليهم من والده الراحل حافظ الأسد. وسنرى في الأقسام اللاحقة أن صورة بشار في الخارج كانت مرتبطة في خلال السنوات الأولى لحكمه بصفات الإصلاح والانفتاح والحداثة، خصوصاً قبل أن تبدأ وسائل الإعلام الغربية بالتعبير عن قلقٍ من توجهاته ضدّ إسرائيل... كل ذلك تغير بعد أن بدأت الحرب. قسم تمسك ببشار الأسد كمنقذ وحيد لسوريا، وقسم آخر راح ينعته بأبشع الصفات، ويصرخ «إرحل إرحل يا بشار».

تأثيرات سياسية في الطفولة

«افعل ما تستطيع أن تفعله وحدك».

الفيلسوف نيتشه

مؤثرات سياسية وأمنية كثيرة، عصفت بحياة الطفل والمراهق بشار. بعضها طبعه بميول عربية، وبعضها الآخر حرمه من طفولة طبيعية. حين توفي الرئيس المصري جمال عبد الناصر في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠، لم يكن بشار قد أكمل الخامسة من عمره بعد. لم يعرف الكثير عن تلك الشخصية العربية الساحرة والكاريزمية سوى في عمر الشباب. وإن سألته اليوم عنه، يسارع إلى وصفه بـ«الزعيم العربي». فبشار الأسد وضع عبد الناصر في قائمة القادة الذين يفضلهم في التاريخ الحديث، مع أنه يعتقد «أن الرئيس المصري كان بطريقة ما ساذجاً بمقاييس اليوم»[١].

تأثر بشار الأسد كذلك بحرب ١٩٧٣ وهو في الثامنة من عمره، ليس لأنه عاش تفاصيلها خشية أن تتعرض إسرائيل لعائلة حافظ الأسد مباشرة فحسب، ولكن أيضاً لأنه بعد تلك الحرب تغيرت حياة العائلة بمجملها. صار الوالد قليل الحضور كثير الهموم. آنذاك اعتبر حافظ الأسد أن أنور السادات خدعه وتركه في منتصف الطريق قبل تحرير الجولان. يمكن للمرء أن يتخيل الوضع النفسي لرئيس كان يعتقد أنه مع نظيره المصري سيغيران وجه الشرق الأوسط ويستعيدان كل الأراضي المحتلة وبينها الجولان، فإذا به يجد نفسه بلا جناحه المصري معرَّضاً لكل ردّات الفعل الإسرائيلية.

---

(١) ديفيد ليش، أسد سوريا الحديث، م. س.

يروي حافظ الأسد وقائع آخر لقاء له مع السادات حين زار دمشق قبل الذهاب إلى القدس عام ١٩٧٧ فيقول: «شعرت في تلك اللحظة أني والسادات سنفترق في مدة طويلة جداً برغم أننا خضنا الحرب معاً، وكان لدينا في يوم من الأيام قيادة سياسية وعسكرية مشتركة. لم أستطع أن أتفق معه حينذاك لأنه كان على عجلة من أمره للذهاب إلى القدس»[1].

قال حافظ الأسد لوزير الخارجية الروسية ألكسندر بيسميرتنيخ، راوياً له لقاءه مع السادات: «إذا كان الطريق إلى الجنة يمر عبر الإذلال، فنحن نرفض أن ندوسه، وإذا أجبرنا على الخيار بين الخضوع للشروط الإسرائيلية وبقاء الاحتلال على أرضنا فسنختار الثاني. هذا أسهل من الرضوخ لإملاءات إسرائيل...ولو أنني كنت مواطناً عادياً لقلت إن سوريا من دون الجولان ولكن مع الكرامة، أفضل من سوريا مع الجولان ومن دون كرامة»[2].

سنجد أن هذه العبارات نفسها تقريباً هي التي حرص بشار الأسد على استخدامها لاحقاً في الكثير من المرات حين أصبح رئيساً وحين كان يريد الحديث عن إسرائيل. منذ خطاب القسم عام ٢٠٠٠ بعيد انتخابه رئيساً قال إن السلام خياره، لكنه أضاف: «الأرض والسيادة هما قضية كرامة وطنية وقومية ولا يمكن، وغير مسموح لأحد، أن يفرط بها أو يمسها»[3].

أما الحدث الثالث الذي أثر في طفولة بشار الأسد فكان الاشتباك الدموي مع جماعة الإخوان المسلمين السورية عام ١٩٨٢. صارت حياة عائلة حافظ الأسد مهددة، وهو نفسه تعرض للاغتيال. كان طبيعياً إذاً أن توسم مراهقة بشار الأسد حين كان في سن الـ ١٧ عاماً بتلك الصور القاسية والدموية والخطيرة. هو العام نفسه الذي شهد احتلال إسرائيل للبنان والصدام مع الجيش السوري الذي اضطر

---

(١) بثينة شعبان، عشرة أعوام مع حافظ الأسد...، مرجع سابق، ص ٦٤.

(٢) المرجع نفسه، ص. ٦٤.

(٣) بشار الأسد، خطاب الأسد، دمشق، ٢٠٠٠. أرشيف الرئاسة، وكالة سانا.

للانكفاء ثم توقيع الرئيس اللبناني أمين الجميل اتفاق ١٧ أيار مع إسرائيل والذي عمل حافظ الأسد لاحقاً كل جهده لإسقاطه مع حلفائه اللبنانيين. (خصوصاً رئيس حركة أمل نبيه بري ورئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط والنائبين نجاح واكيم وزاهر الخطيب).

نلاحظ أن حافظ الأسد كان يقول عن الإخوان المسلمين: «لا شيء أخطر على الإسلام من أن تشوه معانيه ومضامينه وأنت تلبس رداء الإسلام، وهذا ما يفعله الإخوان المجرمون، يقتلون باسم الإسلام، يغتالون باسم الإسلام، يذبحون باسم الإسلام... يمدون أياديهم إلى الأجنبي وإلى عملاء الأجنبي وإلى الأنظمة الأميركية على حدودنا»[١].

مثل هذه النظرة نفسها تقريباً، نجدها عند بشار الأسد حين يقول: «الإخوان المسلمون مجموعة إرهابية وهم يسيرون من إرهاب إلى إرهاب وتثبّتت نظرتنا أن هذه المجموعة هي مجموعة إرهابية وانتهازية. والسنوات، منذ مجيئي وتسلّمي هذا المنصب، حتى الأزمة السورية، أثبتت في أكثر من مفصل بأنها مجموعة انتهازية تعتمد على النفاق وليس على الدين. تستخدم الدين من أجل مكاسب سياسية. وثبت هذا الشيء في مصر أخيراً ويثبت في سوريا كل يوم. هذه وجهة نظر لا تتغيّر. تثبتها أحداث، ليس لأننا متمسكون بها ولكن الواقع لا يتغيّر، فكيف نغيّرها»[٢].

يبدو أن تلك الأحداث الجسام، زرعت البذور الأولى في الشخصية السياسية لبشار الأسد الذي لا يزال حتى اليوم وفق المقربين منه، وحسب ما يتبين من خطابه السياسي، أكثر ميلاً إلى الواقعية السياسية والحديث البارد المجرد من أي عواطف شخصية.

في حزيران/ يونيو ٢٠١٤، سألت الأسد لماذا لا يتوجه بعاطفة أكثر إلى شعبه

---

(١) حافظ الأسد خطاب عام ١٩٨٤. أرشيف الرئاسة أو عبر يوتيوب

https://www.youtube.com/watch?v=52rpWcFLrj8.

(٢) بشار الأسد مع قناة الميادين في ١٩/ ١٠/ ٢٠١٣.

حين يلقي خطاباً، ولماذا ينحو دائماً صوب النص الأكاديمي، أجاب بشيء من الحزم: «أنا أعرف أن الخطاب يكون للتاريخ، وأفضل أن أشرح للشعب ما الذي يحصل ولا أحب أن أعد بشيء قد لا يحصل قريباً، ولذلك مثلاً أتجنب أن أحدد متى تنتهي هذه الحرب حتى ولو أني أعرف أن الشعب بحاجة ليعرف متى سيحصل ذلك، لا أستطيع أن أكذب على الشعب أو أبيعه أوهاماً، أفضل الواقعية حتى ولو أن الكثير من مستشاريي يريدونني أكثر عاطفة في الخطاب، أعتقد أن الحقيقة أهم من العاطفة في أوضاع كهذه، وفي كل وضع»[1].

اللافت أن بشار الأسد نفسه يعتبر أن الغرب غالى بتوصيفه. فحين يسأله الصحافي الفرنسي جورج مالبرونو في صحيفة لوفيغارو اليمينية الفرنسية «توفي والدكم وذهبتم إلى فرنسا واستقبلكم الرئيس شيراك... الجميع كان ينظر إليكم كرئيس شاب واعد جداً، طبيب عيون هام. هل اليوم بعد كل هذه الأزمة تبدلت صورتكم، وإلى أي حد، وكيف تبدَّل هذا الشخص» يجيب الأسد:

«السؤال الأهم هو هل تبدّلت حقيقة هذا الشخص، فالصورة يبدّلها الإعلام بالطريقة التي يريد. حقيقتي لم تتغير. أنا شخص أنتمي إلى الشعب السوري، أدافع عن مصالحه، مستقل، لا أخضع للضغوط الخارجية، أتعاون مع الآخرين بالشكل الذي يحقّق مصالح بلدي. هم فهموا خطأ هذه الأشياء، اعتقدوا بأن رئيساً شاباً يمكن أن نقول له ما يفعل وما لا يفعل. اعتقدوا بأنني إذا درست في الغرب فهذا يعني بأني فقدت ثقافتي الأصيلة. هذه نظرة ساذجة وسطحية. أنا لم أتغير، ولكن هم رأوني بصورة أخرى في البداية. عليهم أن يقبلوا صورة السوري المتمسك باستقلال بلده»[2].

حين بدأت قراءة محاضر جلسات الأسد مع المسؤولين العرب والإقليميين والدوليين الذين زاروه في خلال الأزمة والحرب في سوريا، لمست سريعاً هذا

(١) بشار الأسد، مقابلة مع المؤلف.

(٢) *Le Figaro*, Georges Malbrunot, Assad, 3 sept 2013.

التوجه البعيد عن العواطف عند الأسد، والعنيد والصلب إلى أقصى حد، حين يتعلق الأمر بقرار له علاقة بسيادة القرار السوري أو بصلاحيات الرئيس. قد يكون هذا العناد بالنسبة إلى البعض بمثابة السيف ذي الحدّين، فهو من جهة يعبّر فعلاً عن صلابة الموقف، لكنه من جهة ثانية، قد يمنع حلولاً عبر الحوار أو من خلال بعض التنازلات.

صلابة الموقف التي قد تبدو عناداً عند البعض تظهر في أكثر من مناسبة. ففي محضر سري غير منشور للقاء الأسد مع وزير الخارجية التركية أحمد داوود أوغلو يقول الأسد: «أنا لا أخطط للبقاء رئيساً مدى الحياة، ثم إني لا أشعر أنني رئيس، بل أشعر أني مدير مشروع، وهكذا أبني علاقتي الطبيعية مع الناس دون أية عوائق، وإذا لم تعرف هذا عني، لا تستطيع تحليل ردود فعلي على الواقع»[١].

وفي محضر سري آخر للقاء الأسد مع اللجنة الوزارية المنبثقة من جامعة الدول العربية بشأن حل الأزمة في سوريا يقول: «أنا لا أستطيع أن أجعل البلد يعود إلى الوراء تحت عنوان إرضاء أميركا. ما بدنا نعمل شيئاً للغرب، وماذا يسموننا وماذا يقولون عنا، هذا لا يعنينا ونحن لا يهمنا الغرب، نحن يهمنا الداخل، نحن قوتنا وضعفنا هو الداخل السوريّ وليس الخارج، وإذا كنت سأعمل خطوة ولم تأت بنتائج إيجابية فلماذا أعملها؟»[٢].

لعل هذه الصفات الصلبة والمحفوفة بالسرية والكتمان والعناد للأسد الذي كان خجولاً في المدرسة، ستظهر منذ الأيام الأولى لحكمه في حربه ضد الحرس القديم.

---

(١) لقاء الأسد – أوغلو. منشور كاملاً في الوثيقة.

(٢) محضر الجلسة بين الأسد واللجنة الوزارية العربية منشور كاملاً في الفصول اللاحقة. اللجنة كانت برئاسة الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، وزير خارجية قطر ورئيس الوزراء سابقاً وعضوية د. نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية ويوسف بن علوي وزير خارجية عُمان ومراد مدلسي وزير خارجية الجزائر وعلي أحمد كرتي وزير خارجية السودان ومحمد كامل عمرو وزير خارجية مصر وأحمد بن حلي نائب الأمين العام لجامعة الدول العربية.

الحرس القديم: العدو الأول

السلطة السياسية، هي احتكار العنف المشروع.

ماكس فيبر
«العالِم والسياسة»

لم يكن وصول بشار الأسد إلى رئاسة الجمهورية مفاجئاً للأوساط الدولية. إن سرعة انتقال تلك السلطة، ابتداء من اليوم نفسه لوفاة حافظ الأسد، إلى ابنه، وعدم حدوث أي إشكالات أمنية أو اضطرابات، أكدا أن كل شيء قد أُعد بإتقان من قبل سيد سوريا الذي حكمها ما يقارب ٣٠ عاماً على طريقة الأحزاب الشمولية حيث القرار الأول والأخير له، وحيث إن حزبه البعث العربي الاشتراكي هو وفق المادة ٨ من الدستور السابق: «الحزب القائد في المجتمع والدولة ويقود جبهة وطنية تقدمية تعمل على توحيد طاقات جماهير الشعب ووضعها في خدمة أهداف الأمة العربية»[١].

كنت، عند وفاة حافظ الأسد، في إجازة في بيروت قادماً من فرنسا حيث كنت مذيعاً وصحافياً في إذاعتي فرنسا الدولية ومونت كارلو. اتصلت بي إدارة الإذاعة للذهاب إلى دمشق وتغطية وقائع الجنازة. وصلت فجر اليوم التالي لوفاة الأسد. دخلت عبر الحدود ووصلت حتى المستشفى الذي كان جثمانه مسجى فيه وسط دمشق. لم أجد أي إجراءات استثنائية. كانت التسهيلات للصحافيين عند الحدود

(١) الدستور السوري السابق.

لافتة، وكذلك الطرقات ووسائل النقل. بدا كل شيء طبيعياً باستثناء الأسئلة المرسومة منذ الفجر على وجوه السوريين الذين التقيتهم في طريقي إلى المستشفى.

لكن ظواهر الأمور غير بواطنها. لم يكن بشار الأسد هو الشخص المرحب به من قبل أبرز فيلة الحرس القديم، كان كل منهم أو جزء أساسي بينهم، يعتبر نفسه الأحق بالوصول إلى المنصب الرئاسي.

وكي نفهم بعضاً مما كان يجري على هذا المستوى خلف الأضواء، يمكن العودة إلى ما قاله مساعد وزير الخارجية الأميركي السابق كريستوفر روس، في النصف الأول عام ١٩٩٨ للكاتب السياسي د. عماد فوزي الشعيبي الذي كان في مرحلة ما مستشاراً لبهجت سليمان بغية التخطيط للمرحلة المقبلة.

قال روس، وفق رواية الشعيبي: «قمت بزيارة العماد حكمت الشهابي في مكتبه، مع وفد من الضباط الأميركيين، وعقدنا جلسة في الغرفة التي ينام فيها في المكتب. قال لي الشهابي إن الرئيس حافظ الأسد مريض وقد يموت في أي لحظة، وإننا شكلنا لجنة للحكم يكون عبد الحليم خدام واجهتها. وكما تعلمون فأنا الرجل الثاني. ونريد مباركتكم، ولكني (يتابع كريستوفر) لم أنقل كلام الشهابي إلى إدارتي»[(١)].

فهم الشعيبي أن الأمر قد يكون رسالة ود أميركية إلى الأسد بحيث تبدو واشنطن بمثابة من يكشف له مخططاً لمنع وصول ابنه إلى السلطة. نقل الرسالة حرفياً عبر بهجت سليمان إلى الأسد.

من غير المعروف ما هي بالضبط الإجراءات التي اتخذها الأسد الأب لمنع فيلة النظام السابق من الحؤول دون وصول بشار إلى السلطة، لكن الأكيد أن مسار الاحتياطات كان قد بدأ. ظهرت بعض تجلياته الأولى مباشرة بعيد وفاة حافظ الأسد. كان نائب الرئيس عبد الحليم خدام هو عملياً النائب الأول لحافظ الأسد. صحيح أن لقب «الأول» لم يكن رسمياً، لكن مراسيم تعيين ٣ نواب للرئيس سابقاً

---

(١) مقابلة للمؤلف مع الشعيبي في بيروت في ٩ آب ٢٠١٥.

أي زهير مشارقة وعبد الحليم خدام ورفعت الأسد (الذي كان قد أقيل منذ سنوات وأُبعد إلى باريس) كانت تعطي خدام الأولوية لأن اسمه هو الصادر في أول مرسوم.

ثمة روايات تقول إن خدام كان سيقال في مؤتمر حزب البعث الذي كان من المفترض أن ينعقد في عام وفاة حافظ الأسد. وروايات أخرى تؤكد أن خدام ورئيس الأركان حكمت الشهابي كانا في رأس قائمة من صارت الشكوك تحوم حولهم بسبب العلاقة الوطيدة برئيس الحكومة اللبناني رفيق الحريري ومشاريعهم للبنان وسوريا، وفق ما كان يقول المقربون من الفريق المحيط بالأسد.

الأكيد أن خدام لم يكن من المرغوب ببقائهم مع القيادة السورية الجديدة. والأكيد أيضاً أنه كان يعتبر نفسه الأحق في هذه المسؤولية. ومع ذلك، فحين أصدر مراسيم ترقية بشار الأسد، لم يضع صفة «الرئيس الموقت» التي كان الدستور يخوله بها، وإنما صفة «نائب الرئيس». ثمة من يؤكد أن خدام تعرض لضغط كبير أو ربما أكثر بقليل من الضغط لعدم إعاقة وصول بشار الأسد إلى قيادة البلاد.

لذلك تم تسريب معلومات أو الإدلاء بتصريحات علانية (كما فعل مثلاً د.عماد فوزي الشعيبي) تقول إنه بسبب شغور الرئاسة فإن السلطة تذهب إلى رئيس مجلس الوزراء بسبب وجود أكثر من نائب رئيس. لعل خدام فهم الرسالة جيداً في تلك اللحظات المصيرية في تاريخ البلاد، ولعله بدأ مذاك يعد لما سيوصف لاحقاً في مؤتمر حزب البعث عام ٢٠٠٥ بالهجوم الحامل شكل الانقلاب المبطن. وقبل المؤتمر كان خدام قد بدأ يعبر من وقت إلى آخر عن استيائه الذي يقارب حد الانتقاد المثير لقلق القيادة الجديدة.

ففي ١٠ تموز/ يوليو ٢٠٠١، نشرت صحيفة الحياة في عددها رقم ١٣٩٩٥ كلام خدام مع أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق على مدرج الجامعة مساء الأحد ١٨ شباط/ فبراير من العام نفسه. قال مثلاً إن «الحرية ركن أساسي من أركان حزب البعث... وأي كبت لها هو مخالف للطبيعة الإنسانية. والحزب لا يمكن أن يتخلى عن قضية الحرية لأنه إذا فعل يكون تخلى عن مبدأ أساسي من مبادئه»[1].

---

(١) خدام، الجزء الأساسي من المحاضرة منشور في الملاحق.

صحيح أنه كـان يقول هذا لينتقد أركان ربيع دمشق وغيرهم كما سنرى لاحقاً ولكنه كان أيضاً لا يوفر فرصة لتوجيه الانتقادات بقدر ما يستطيع.

ثمة قصة لافتة قد توضح بعضاً من مشاعر خدام، حصلت غداة وفاة الأسد. استقبل خدام وفداً من الإعلاميين برئاسة مؤسس وصاحب جريدة السفير طلال سلمان (وكنت في عداد الوفد) لتقديم واجب التعزية والاستماع إلى ما يجري في سوريا بعد ٣٠ عاماً من حكم الأسد. بدا على نائب الرئيس انزعاج واضح من كل الحركة الهادفة إلى ترقية الأسد وتخفيض السن القانونية لتوليه الرئاسة بالرغم من أنه هو نفسه من كان يوقع المراسيم. كانت علامات التوتر والاستياء وعدم الرضى مرسومة على مُحياه. لم يلجم انزعاجه حين قال: «أنا على كل حال لست موافقاً على كل ما يجري»، ثم راح يشرح كيف كانت الأيام الأخيرة لحياة حافظ الأسد حين كان خدام وبعض أصدقائه في مصيف بلودان واتصل به، فدعاه خدام للانضمام إليهم فكان رده: «أنت أفضل من عرف كيف يعيش بين جيلنا»، وشرح أن حافظ الأسد كان يمضي جل وقته بالقراءة وقلما يخرج.

كان لافتاً آنذاك أيضاً تهميش دور خدام منذ الجنازة، وبروز جيل جديد يهندس العهد الوليد، بين هؤلاء كان اللواء الركن السابق ورئيس جهاز الأمن الداخلي د.بهجت سليمان (أصبح لاحقاً سفيراً لبلاده في الأردن قبل أن تبعده السلطات الأردنية عام ٢٠١٤). منذ الأيام الأولى لوفاة حافظ الأسد كان سليمان يصدر الأوامر بما فيها «التوقف عن لقب دكتور» لبشار الأسد على أساس أنه متجه سريعاً لمنصب الرئاسة. (هكذا سمع الوفد المرافق لطلال سلمان إلى المأتم مباشرة من سليمان حين زاره في مكتبه الزاخر بالكتب السياسية والفكر السياسي والصحف).

وفي رواية يوم المأتم، يقول الكاتب عماد فوزي الشعيبي الذي كان قريباً جداً من الفريق الأمني والسياسي الذي يمهد لوصول الأسد إلى السلطة وتحديداً من بهجت سليمان: «كان بشار الأسد في خلال مأتم والده يجلس وإلى قربه شقيقه ماهر ثم عمه جميل فصهره آصف شوكت، وصل خدام للتعزية، فلم يضعه الأسد إلى يمينه ما اضطره إلى الجلوس في آخر هذا الصف، سعى خدام أكثر من مرة

للتحادث مع الأسد وتكرار التعزية، لكن بشار بقي أقرب إلى التحفظ والتجاهل. ثم اقترب خدام من الأسد وقال له: «لا يجوز أن يبقى الجيش بدون قائد، فما رأيكم سيدي أن تترقوا إلى رتبة عماد؟» سأل الأسد: «وهل هذه خطوة دستورية؟» أجاب خدام: «نعم». صمت الأسد ثم أكمل تجاهل نائب الرئيس. كان واضحاً أن مرحلة جديدة وصعبة بدأت أمام الرجل الذي كان قبل سنوات قليلة مالىء سوريا ولبنان وشاغل ناسهما.

وكما كان الأمر بالنسبة إلى خدام، كذلك كانت الشكوك قد بدأت تحوم منذ فترة طويلة حول رئيس الأركان العماد حكمت الشهابي، رفيق درب حافظ الأسد. يرد مسؤول سوري سابق السبب إلى أن الشهابي كان قد بدأ ينسج علاقات مع الإدارة الأميركية منذ أرسله حافظ الأسد للتمهيد للمفاوضات الإسرائيلية السورية منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي ولقاءاته مسؤولين إسرائيليين (إيهود باراك وأمنون شاحاك). وأن هذه العلاقات هي التي أثارت شكوكاً والتي دفعت حافظ الأسد إلى الاعتماد لاحقاً على فاروق الشرع ووليد المعلم في هذا الاتجاه.

بغض النظر عما إذا كان كل ذلك صحيحاً أم لا، إلا أن ما يهمنا هو أن فريق بشار الأسد تعامل مع الشهابي منذ بداية التحضير لتولي الأسد السلطة بكثير من الشكوك التي وصلت إلى حد الاتهامات المباشرة في وسائل الإعلام.

وقف خلف جوقة الاتهامات ضد خدام رجل الأمن الأول نفسه آنذاك قبيل وصول الأسد إلى الرئاسة، أي بهجت سليمان. اجتمع سليمان بعدد من الإعلاميين وخصوصاً مع علي جمالو مراسل الشرق الأوسط وتلفزيون أل بي سي، وإبراهيم حميدي مراسل صحيفة الحياة. روى جمالو ما جرى فيقول: «حين ذهب الشهابي إلى الجامعة الأميركية في بيروت للعلاج من البروستات قبل أيام من وفاة الرئيس حافظ الأسد، استدعانا بهجت سليمان الذي كان قد أصبح رئيس فرع أمن الدولة الداخلي مكان اللواء محمد ناصيف، قال حرفياً: إن الشهابي حرامي وهو في بيروت ويجب أن نطفّشه، اقترحنا أن لا نسميه مباشرة وإنما بالتلميح ومن خلال القول مثلاً إن ضابطاً كبيراً تحوم حوله تهم الفساد. تكلمت مع بيار الضاهر رئيس

مجلس إدارة قناة LBC الذي كنا قد عقدنا معه اتفاقاً لتمرير أخبار سوريا وكنت أنا صلة الوصل وذلك بغية تحضير شيء ما في نشرة الأخبار ضد الشهابي، لكن الزميل إبراهيم حميدي نشر في اليوم التالي مانشيتاً في صحيفة الحياة واضعاً اسم الشهابي مباشرة».

بالفعل صدر عنوان مفاجىء تصدّر الصفحة الأولى لصحيفة «الحياة» اللندنية القريبة من السعودية. لا بل كان أكثر من مفاجئ: «متضامنون، خدام والحريري كانا في وداع الشهابي». وجاء في مقدمة المقال اتهامات للشهابي ولكن أيضاً تلميحات واضحة إلى رفيق الحريري ووليد جنبلاط. جاء في الخبر: «قالت مصادر مطلعة لـ«الحياة» إن نائب الرئيس السيد عبد الحليم خدام ورئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري كانا في وداع رئيس الأركان السوري المتقاعد حكمت الشهابي لدى مغادرته بيروت إلى الولايات المتحدة يوم أول من أمس». أضافت: «في غضون ذلك قالت مصادر سورية لـ «الحياة» إن رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي في لبنان وليد جنبلاط انتقد حملة مكافحة الفساد التي طاولت الشهابي لأنه «يخشى امتدادها إلى لبنان... إن الفساد واحد أينما كان» وشرحت: «إن اجتماعاً عقد أمس بين وزراء المال محمد خالد المهايني والاقتصاد محمد العمادي ورئيس «الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش» أحمد يونس ومسؤولين آخرين اتخذوا في ختامه «إجراءً قانونياً ضد أحد المتهمين بالفساد». وتوجه العماد الشهابي إلى لبنان بعد ظهور معلومات عن وجود علاقة له بـ «ملفات الفساد لدى التحقيق مع بعض المسؤولين السابقين». وأوضحت المصادر أنه أجرى فحوصاً طبية في مستشفى الجامعة الأميركية، وأنه أقام في أحد القصور بـ «معرفة» رئيس الوزراء اللبناني السابق الحريري. وقالت المصادر إن خدام زاره خلال مرضه وبقي لوداعه في مطار بيروت. ونقلت الحياة عن الأوساط السورية قولها: إن «رأي السوريين من مفكرين ومثقفين وإعلاميين وأكاديميين وإعلاميين وأوساط شعبية فيما قاله بيان جنبلاط، إن صاحب هذا البيان خشي من امتداد عملية مكافحة الفساد من سوريا إلى لبنان، وقد حاول إظهار بعض رموز الفساد على أنها شخصيات وطنية وقومية أو أن عملية الفساد هي تجاوز

للقوانين وتخل عمن كلفوا بمهام معينة في السنوات الماضية». ختمت بالقول: «إن الفساد واحد أينما كان، وإن الفاسدين متضامنون أينما حلوا وارتحلوا»[1].

لا يوجد كلام أوضح من ذاك الذي كتبته الحياة. كانت الرسالة مباشرة تحمل من الإنذار والوعيد ما يجعل أي مسؤول سوري في الأيام الأولى لبشار الأسد يشعر بالقلق. كانت المجموعة الأمنية والسياسية المحيطة ببشار الأسد تسعى لتفادي أي التفاف على وصوله إلى السلطة. يروي علي جمالو وهو سني من منطقة إدلب ومرشح جديد (آنذاك) لعضوية حزب البعث وله علاقاته القوية بالسلطة خصوصاً بعد نجاحه في احتكار مراسلة العديد من المؤسسات الإعلامية العربية المهمة وتأسيس موقع إلكتروني انتشر بسرعة عنوانه «شام برس»، رواية تشير بوضوح إلى هذا السعي الذي كان يراوح بين التحذير والنصح والإغراء وربما التهديد.

يقول جمالو: «استدعاني بهجت سليمان إلى مكتبه في حي الخطيب الواقع في شارع بغداد، في مقر الفرقة ٢٥١. طلب إلي الذهاب إلى بيروت لمقابلة الرئيس الحريري. أستأذنته وأخذت هاتفه الذي يخفي رقم المتصل واتصلت بالصحافي اللبناني فيصل سلمان (شقيق طلال سلمان صاحب جريدة السفير). كان قريباً من الحريري وعمل كصلة الوصل بين سوريين ومنهم أنا ورئيس الوزراء اللبناني. تمنيت عليه أن يحدد لي موعداً سريعاً مع الحريري. بعد أقل من نصف ساعة أبلغني أن الموعد تحدد لليوم التالي عند الواحدة ظهراً في منزل الرئيس الحريري في قريطم ببيروت. طلب مني بهجت سليمان أن أبلغ الحريري رسالة مفادها أن وجود العماد الشهابي عنده رسالة سيئة إلى سوريا، وأن في سوريا قوى سياسية غير الشهابي للتواصل معها، وطلب مني أيضاً أن أوصل الرسالة كأنها نصح مني وليس من القيادة السورية»[2].

---

(١) الحياة، إبراهيم حميدي، «الفاسدون متضامنون. خدام والحريري كانا في وداع الشهابي»، ٨ حزيران/ يونيو ٢٠٠٠.

(٢) مقابلة علي جمالو مع المؤلف، أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥.

ويتابع جمالو: سافرت إلى بيروت ودام الاجتماع مع الحريري ساعتين وربع الساعة. جرى اللقاء في الطابق الخامس في منزله بقريطم، قلت له: «أنا أحبك وأريد لك الخير. الوضع الآن في سوريا يتغير وأبلغته الرسالة حرفياً حول نظرة القيادة السورية حالياً لوجود الشهابي عنده». وحين وصلت إلى الجملة التي أقول فيها هناك قوى سياسية أخرى في سوريا، قاطعني قائلاً «من تقصد؟ بهجت سليمان؟» صمتت ولم أجب». قال: «شوف يا علي أنت شاب كويس وعندي عاطفة تجاهك، أنا حين كنت أصل إلى سوريا كان رفعت الأسد يرسل سياراته إلى تحت الطائرة، لكن أحد أصدقائي كان يقول لي اسأل الرئيس، وعندما سألت حاكم الشام (حافظ الأسد) قال لي بالحرف، شو بدك من رفعت نسّق مع أبي حازم وأبي جمال (الشهابي وخدام) ومن يومها لم يقل لي حافظ الأسد نسق مع غيره، فإذا حاكم الشام قال لي نسق مع علي جمالو، سأنسق معك»[1].

لم يستطع الصحافي السوري إبلاغ الجواب إلى بهجت سليمان في الوقت المحدد. سبقه الوقت. فقبل أن يعود إلى دمشق، توفي حافظ الأسد. غادر الشهابي لبنان عبر مطار بيروت الذي رافقه إليه اللواء رستم غزالة ومنه إلى لندن فالولايات المتحدة الأميركية مبتعداً عن الشكوك والقلق والخطر، وعاد خدام إلى بانياس ثم دمشق لتبدأ مرحلة التنافر والشكوك والقلق بينه وبين القيادة الجديدة.

كان جمالو نفسه قد تولى قبل فترة حملة هجوم على وزير الخارجية فاروق الشرع. كتب عدداً من المقالات التي اعتقد البعض آنذاك أنها مطلوبة من قبل فريق بشار الأسد لتهميشه، لكن تبين أنها مطلوبة هي وغيرها لرد حملة الإعلام الغربي وبعض الإعلام العربي على الأسد وذلك بسبب الموقف من العراق ومن الحريري. في تلك الفترة كانت آلة الإعداد للقرار ١٥٥٩ الداعي إلى خروج الجيش السوري من لبنان بدأت بالعمل بعيداً عن الأضواء على خط باريس واشنطن. كانت الفكرة إذاً، أن يبدأ الهجوم على الشرع لسببين، الأول إيحاءً بأن بعض ما يكتب في الإعلام

---

(١) مقابلة علي جمالو، المرجع السابق.

الغربي قد يكون ثمرة تسريبات الشرع، وثانياً للقول للدول الغربية إن الأخطاء التي ترتكب في السياسة الخارجية قد يكون خلفها الشرع نفسه. من تلك المقالات واحد عنوانه: «إصلاح العلاقات لا تغيير القناعات». هذه المرة أيضاً المقال ينشر في صحيفة سعودية هي «الشرق الأوسط». قال جمالو موجهاً السهام إلى الشرع:

«الرئيس بشار الأسد في إسبانيا، ثم في الكويت، لإصلاح ما أفسدته الدبلوماسية السورية في أدائها المتعثر منذ بدء الحرب الأميركية على العراق وصولاً إلى سقوط بغداد وما تلا ذلك من تداعيات، وهو في ذلك يوجه رسالتين:الأولى: نحو أوروبا عبر بوابة الأندلس، وفحواها أن دمشق تريد أفضل العلاقات مع القارة الأوروبية، وأنها على استعداد لتوقيع اتفاق الشراكة اليوم قبل الغد.والثانية: نحو العرب عبر بوابة الكويت، وفحواها أن الخلاف على الدور الأميركي في المنطقة لا يمنع الاتفاق «كأشقاء» في الدفاع عن المصير والهم المشترك»[1].

أحدث المقال ضجة وأقلق المسؤولين عن الدبلوماسية من أن يكون خلف الكاتب قسم من الجهاز السياسي الأمني المحيط ببشار. اعتقدوا أن ثمة من يريد التمهيد لعملية إقصاء مبرمجة. فالمقال يستهدف أولاً شخصية مهمة من النظام. وثانياً يطال شخصية سنية، وثالثاً ينشر المقال في صحيفة سعودية. تبين فيما بعد أن ثمة رجل أمن يقف فعلاً خلف تغطية جمالو، هو مدير إدارة المخابرات العامة اللواء هشام بختيار. حين سأل جمالو بختيار قبل نشر المقال، استمهله الأخير لليوم التالي، ثم جاءه في اليوم الثاني يقول: «اعتبر نفسك لم تقل لي». هذا في عرف الأجهزة الأمنية وغيرها ضوء أخضر دون تحمل المسؤولية المباشرة.

جاء الرد على جمالو وفي الشرق الأوسط نفسها في مقال للكاتب والإعلامي فؤاد الشوربجي الذي تربطه علاقات صداقة وعائلية مع فاروق الشرع والمعارض هيثم المناع. قال: «كما أن وزير الخارجية هو أحد أركان الطاقم الرئاسي في دراسة المواقف وبحث القرارات، فإن الرئيس هو صاحب الكلمة الأولى والأخيرة في كل

---

(١) علي جمالو، «إصلاح العلاقات، لا تغيير القناعات»، الشرق الأوسط، ١١ حزيران/ يوليو ٢٠٠٤.

تحرك أو هدوء وهو صاحب القرار في كل نشاط سياسي وكل حركة دبلوماسية، وهكذا فإن ما قام به الكاتب من إلحاق السياسة الخارجية السورية بوزارة الخارجية وبوزيرها، إنما هو من قبيل المغالطة التي يتجاهل صاحبها الحقائق الراسخة، ولا يحتاج المرء إلى عبقرية ليعرف أن وزارة الخارجية في سوريا هي وزارة القصر الجمهوري»، وتساءل الشوربجي: «لمصلحة من هذه الدراما الوهمية التي تنال من السياسة الخارجية السورية.. إنه سؤال عن الوظيفة وهو سؤال غير اتهامي أبداً، أبداً.»[1]... ربما جاء الجواب متأخراً جداً في العام الثاني للحرب حيث تم إبعاد الشرع عن كل مراكز القرار ولكن لأسباب أخرى.

أحد أسباب الإبعاد أن المبعوث الدولي الأخضر الإبراهيمي كان قد طلب في إحدى زياراته الرسمية إلى سوريا في خلال الحرب أن يلتقي الشرع. طلب ذلك بعد أن كان قد اقترح على الأسد أن يقول إنه غير معني بمنصب الرئاسة وإنه قد لا يترشح للانتخابات المقبلة. كان رد الأسد أن قرار الترشح أو عدمه هو للشعب، وأنه واحد من هذا الشعب، وتمنى عليه عدم لقاء الشرع لأنه في زيارة رسمية. قال الإبراهيمي أنا سأزوره على نحو خاص، قال الأسد: «في الزيارات الرسمية يلتزم الزائر بالبرنامج الرسمي». فما كان من الإبراهيمي إلا أن تواصل مع الشرع هاتفياً[2].

كان ذلك مؤشراً على شكوك السلطة من أن الإبراهيمي وغيره يبحثون عن بدائل ويحاولون إحداث شقوق في النظام. من يقرأ مذكرات فاروق الشرع في كتابه الغني بالوثائق والمحاضر والذكريات والحامل عنوان «الرواية المفقودة»، يفهم أن الشرع لم يكن ضمنياً مرحباً بمسألة «التوريث» لكنه اعتبرها الأفضل في تلك الفترة. يقول الشرع: «من حيث المبدأ أنا لا أؤمن بالتوريث، ومن هذا المنطلق لم أساير طموحات رفعت الأسد على الرغم من عدم وجود مشاعر نفور شخصية تجاهه.

---

(١) فؤاد الشوربجي، «تطوير مستمر للعلاقات.. وتمسك متواصل بالقناعات»، الشرق الأوسط، ١٥ تموز/ يوليو ٢٠٠٤، العدد ٩٣٣١.

(٢) مقابلة المؤلف مع أحد المقربين من الأسد والذين كانوا جزءاً من تلك الاتصالات مع الإبراهيمي.

وعندما وافقت في هذه الجلسة المفصلية على اقتراح مصطفى طلاس (التي اقترح فيها يوم وفاة الأسد تعديل الدستور للسماح لبشار بتولي الرئاسة) فإنما لسببين كنت مقتنعاً بهما: السبب الأول هو أن ذكرى الصراع مع رفعت الأسد عام ١٩٨٤ لا تزال ماثلة في ذاكرتي على الرغم من مرور ما يقارب الخمسة عشر عاماً. كانت المشكلة أن الأخ الصغير استغل مرض أخيه ليحشد الناس وبعض العسكر حوله ويتقلد بالقوة زمام البلاد حفاظاً على النظام. شعرت أن اختيار بشار الأسد سيكون مخرجاً آمناً وبديلاً سلمياً من صراع دام يمكن أن ينفجر إذا أخطأنا الاختيار لأن كل عناصره ما زالت على قيد الحياة. والسبب الثاني أن الدكتور بشار الذي تعرفت إليه منذ منتصف التسعينيات لديه رصيد شخصي وجملة مؤهلات أخرى تأتي في مقدمتها رغبته المعلنة في الإصلاح والتحديث»[١].

(١) فاروق الشرع، الرواية المفقودة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥، ص ٤٥٧.

خدام الانقلاب المنتظر

«قل لي من تحاكم، أقلْ لك من أنت»

فرانسوا ميتران

رئيس فرنسي راحل

ما إن عُقد مؤتمر حزب البعث عام ٢٠٠٥ حتى قرر خدام أن ينهي حياته السياسية أو البدء بحياة أخرى.قدم مداخلة في المؤتمر استمرت لأكثر من ساعة و٢٠ دقيقة. خصص القسم الأخير منها لهجوم فاجأ الجميع. بالرغم من أن الوقت المخصص لكل عضو لا يزيد على ما بين ٥ و١٠ دقائق.

لم يرد على خدام أي من جهابذة الحزب أو من المسؤولين الأمنيين والسياسيين الكثيرين الذين كانوا حاضرين المؤتمر. كان الرئيس بشار الأسد يحضر الوقائع في قاعة خاصة عبر الشاشات وأخوه العقيد ماهر في القاعة ومعه أبرز قادة الأجهزة الأمنية. تولى الرد الصحافي نفسه: علي جمالو. كان جمالو قد ترشح إلى عضوية المؤتمر ونجح خارقاً القائمة المنافسة بالرغم من أنه ترشح منفرداً. ساهم ذلك في رفع مستوى الشكوك حول دعم كبير حصل عليه من الفريق الجديد في السلطة ومن الأجهزة الأمنية والاستخبارات. أما هو فيرد ذلك إلى أنه كان يلقى تجاوباً كبيراً لمهاجمته الجميع باستثناء الرئيس والأديان.

لا بد من التذكير هنا بأن خدام كان قد بدأ يرفع اللهجة منذ فترة، وصار الفريق المحيط بالأسد يعتقد بأن الحملة اللبنانية والدولية التي تتفاقم خصوصاً من قبل أنصار الحريري في لبنان والفريق الذي سيصبح اسمه ١٤ آذار إنما يحصل بدعم من خدام.

ضاعف الشكوك أنه قبل مؤتمر حزب البعث، كان من المفترض أن يرأس خدام اللجنة السياسية لكنه اعتذر. دفع ذلك كل خصومه للشك بأنه يحضر إذاً لشيء ما داخل المؤتمر. ضاعف هذه الشكوك أيضاً أن التقرير السياسي الذي يوزع عادة قبل المؤتمر للتصويت عليه، تأخر أكثر من المعتاد ولم يوزع على أعضاء المؤتمر إلا قبل ساعات من الدخول إلى القاعة. لم يتسن لأحد قراءته بتمعن.

في تلك الأجواء من الشكوك والقلق، بين فريقين في سوريا، فريق من الحرس القديم مرتبط بمصالح مع قسم من القيادات اللبنانية، وفريق من أنصار الأسد مرتبط بقسم آخر من القيادات اللبنانية أيضاً، انعقد مؤتمر حزب البعث في ٦ حزيران/ يونيو ٢٠٠٥. بدأ بجلسة عامة، بروتوكولية، ثم توزعت الأعمال على ٣ لجان، سياسية واقتصادية وتنظيمية. اللجنة الأهم طبعاً هي السياسية وهي غالباً ما تضم أبرز القيادات.

يروي جمالو ماذا حدث في الجلسة على النحو التالي: «عندما دخلنا إلى الجلسة ترأسها فاروق الشرع. وبسبب الخلاف السابق بيني وبينه بسبب المقال، خشيت ألا يعطيني الدور بالكلام. كانت علاقة خاصة تربط الشرع باللواء آصف شوكت زوج بشرى الأسد شقيقة الرئيس». «كان آصف قد تولى جهاز شعبة المخابرات العسكرية يوم مقتل الحريري مكان حسن الخليل. لم يكن للقتل أي سبب، وإنما لأن حسن الخليل كان من مواليد ١٤ شباط/ فبراير وتنتهي خدمته في ذاك اليوم وفقاً للسن القانونية. وبما أنّ آصف كان نائبه فقد تولى صباح اغتيال الحريري، رئاسة الشعبة. كانت مصادفة غريبة فعلاً ولكنها صحيحة».

يتابع جمالو: «حين دخلنا إلى المؤتمر في اللجنة السياسية، قلت لآصف عند الباب، فاروق يكرهني قد أطلب الكلام ولا يعطيني فرصة للتحدّث أمام المؤتمر».. قال لي: «فاروق سيعطيك الدور بالكلام». دخلنا القاعدة، سجلنا أسماء المتداخلين لانتقاد التقرير السياسي الذي قرأناه على عجل. كان أول المتكلمين عبد الحليم خدام، وحتى تلك الساعة لم أكن أنوي الهجوم عليه، رغم أنه كانت لدي إشارات استفهام حول قوى لبنانية انضمت لاحقاً إلى ١٤ آذار وراحت تهاجم سوريا وكانت

لدينا معلومات أنه على اتصال مع أرملة الحريري وأبنائه الذين كانوا يديرون حرباً شعواء ضد قيادة الأسد»[١].

ويقول: «في الساعة الأولى كان خدام يتحدث على نحو طبيعي كالمعتاد، لكن فجأة وفي العشرين دقيقة الأخيرة فقد أعصابه وقال كلاماً عنيفاً جداً. قال أنا لا أحد يزاود عليّ، تعرضت للاغتيال ٥ مرات، وأنا في الحزب منذ ٥٠ عاماً، وفي قيادة الحزب ٤٠ سنة. وأنا الآن أعلن استقالتي من مناصبي، ثم أيها الرفاق تحدثوا بشجاعة، مِمَّ تخافون؟، يجب أن نطبق الديمقراطية ونذهب إلى تحرير الاقتصاد ولا تخافوا شيئاً. ويبدو أنه أثر في بعض من في القاعة. وأثناء حديث خدام، كنت أراقب الوجوه وأرى القلق، فهو نائب رئيس ويقوم بتهييج المؤتمر، وعندما يقوم بتهييج المؤتمر فضد من؟، وهل تتحمل سوريا حالة جنونية كالتي أرادها خدام. بمعنى أن نسقط الرئيس في المؤتمر، وهل نستطيع إسقاط الرئيس فعلاً، هل لدينا القوة إذا أردنا ونحن لا نريد؟ يضاف إلى ذلك أن المقارنة بين خدام والأسد هي لمصلحة الأسد لأنه شاب لم تتلوث يداه بالفساد. ولم نر في أدائه أي شيء يجعلنا نرتاب في الأمر، في حين أن أبناء خدام كانوا قد سيطروا على نصف الاقتصاد في سوريا، وهم جمال وجهاد وباسم وريما»[٢].

ويضيف الصحافي السوري: «حاول الشرع الرد. لكنه كان مرتبكاً. فلم ينجح في مواجهته بحقيقة أن ما يقوم به خدام هو شكل من أشكال الانقلاب داخل المؤتمر». حاول بعض الأعضاء الحديث عن أشياء لا معنى لها. مضت ١٠ دقائق قبل أن يأتي دوري. هنا اتخذت قراري بأني سأواجه هذا الرجل المجنون. طلبت الإذن بالكلام وصعدت إلى المنبر. قلت: «إني سأرد على الرفيق نائب الرئيس. صمت المؤتمر صمت القبور. وبدأت مداخلتي. قلت على نحو ارتجالي إن الرفيق خدام يقول إن له في قيادة الحزب ٤٠ سنة، وأنا أصبت بالمفاجأة، لأني اكتشفت أن الرفيق خدام لم يقرأ النظام الداخلي للحزب، لأنه حين ندخل إلى المؤتمر نصبح

---

(١) علي جمالو، المرجع السابق.

(٢) المرجع نفسه.

جميعاً أعضاء متساوين لا قيادات، أما إذا كنت تقصد يا رفيق أنك تريد الاستقالة من منصب نائب رئيس الجمهورية، فهذه تقدمها للرئيس ولا تستدر عواطفنا هنا، وأما إذا أردت الاستقالة من عضوية القيادة القومية فهناك هيئة أعلى تذهب إليها وتقدّم استقالتك إليها، أنت هنا في المؤتمر عضو مثل أي عضو آخر. وإذا أردت رفيق خدام لدي النظام الداخلي في حقيبتي وأزودك به لتعيد قراءته. أيها الرفاق يقول الرفيق تكلموا بحرية، ولماذا لا نطبق الديمقراطية، يا للسخرية أيها الرفيق، يا للسخرية، ٤٠ عاماً في قيادة الحزب لا تطبق الديمقراطية والآن وأنت تذهب تبيعنا الخيبة، يقول الرفيق إننا بحاجة إلى اقتصاد السوق، يا للسخرية مرة أخرى فأنت حين جئت من بانياس كنت فقيراً وتحارب الإقطاع والرأسمالية وكنت اشتراكياً، أما الآن وأنت تملك المليارات مع أبنائك، تريد اقتصاد السوق، احترم عقولنا يا رجل. من الذي جاء بالحريري الذي هو كارثة في حياته وكارثة في مماته؟ فهو في حياته اخترق الإدارة السورية وحوّل قيادات منها إلى موظفين مدفوعي الأجر في خدمته، وفي مماته قامت القيامة لتدمير سوريا... نحن في مرحلة نكون أو لا نكون، إذا كنتم لا ترون ماذا ينتظرنا فهذه مشكلة، وإذا كنتم ترون ولا تفعلون شيئاً فهذه مشكلة أكبر»[1].

ما إن أنهى جمالو مداخلته التي استمرت تقريباً ١٢ دقيقة، حتى تقاطر صوبه خارج المؤتمر الكثير من رفاقه وقيادات أمنية وسياسية وجاءته رسائل تهنئة من مسؤولين كبار. لا بل إن الشرع الذي تعرض لهجوم مقالاته هنأه وقال له إن أبوابي مفتوحة لك، وفق ما يروي هو نفسه، وقال له أيضاً «أنت تكسب احترام أعدائك قبل أصدقائك»[2].

لا شك أن هذا الصحافي السوري النشيط ما كان ليستطيع أن يفعل ما فعل دون معرفته المسبقة بالدعم الذي سيحصل عليه لحماية نفسه، ولعله حصل عليه

---

(١) علي جمالو، المرجع السابق.

(٢) وفق رواية جمالو نفسه.

قبل الهجوم، لكن الأكيد أن ما قاله أفهم خدام أن القرار قد اتخذ فعلياً بإنهاء حياته السياسية وبأنه بلغ الخط الأحمر والخطر الأحمر.

طلب خدام في اليوم التالي للمؤتمر اجتماعاً مع الأسد، اشتكى من المعاملة والتعرض له، وطلب إقصاء جمالو. كان الأسد يدرك أنه في حالة كهذه لا يستطيع إلا أن ينصف علانية خدام لأن في غير ذلك خرقاً للقوانين الداخلية للحزب ومسّاً في منصب نائب الرئيس، فعضو مؤتمر جديد يهاجم بحدة واحداً من أبرز القادة التاريخيين، هذا لم يحدث في تاريخ الحزب. لكنه لا شك في قرارة نفسه كان قد طوى صفحة خدام إلى الأبد. وبالفعل فإن الأسد لم يسم خدام في اللجنة المركزية وانتهى دوره في الحزب وغادر لاحقاً إلى فرنسا ليقرر من هناك الانتقال إلى صفوف المعارضة التي قابلته هي الأخرى بالشكوك بسبب دوره السابق في النظام. أما جمالو فيروي أن: «اللواء محمد منصورة الذي كان رئيساً لشعبة الأمن السياسي بعد غازي كنعان جاءني يقول في اليوم الثاني للمؤتمر «يا علي إنّ ما قمت به شيء كبير، كانت النية أن تأتي عضواً في اللجنة المركزية، لكن الآن بات من الصعب علينا ذلك» أجبته ساخراً: «هل الرئيس راض؟» قال طبعاً، قلت له هل العقيد ماهر راض؟ قال نعم طبعاً. قلت له تباً للجنة المركزية. وعرفت أنه تم إقصائي. وحين انتخبت القيادة، قررت تعليق عضويتي في حزب البعث ولم ألتزم بأي شي. نعم أجهزت على خدام في المؤتمر لكني علقت كل نشاطاتي الحزبية، وأحسست أنه ربما قد حان الوقت لمغادرة الحزب»[1].

بمغادرة خدام وقبله الشهابي انكسرت فعلياً قدرة الفريق المعارض من الفيلة السابقين على إعاقة سياسة الأسد. بدأت مرحلة جديدة وقيادات جديدة، خصوصاً أن الرجل الثالث غازي كنعان كان قد انتحر في مكتبه في ظروف لا تزال حتى اليوم تثير شكوك البعض.

حول غازي كنعان يروي إيلي الفرزلي نائب رئيس مجلس النواب اللبناني

---

(١) جمالو، المرجع السابق.

سابقاً، أنه حين ذهب للقاء الأسد قبيل التجديد للرئيس إميل لحود، طرح السؤال على الأسد عمّا إذا كان كنعان قد انتحر فعلاً، فقال الأسد: «كنعان كان شخصانياً ومزاجياً وطلب مقابلتي مراراً لكني لم أفعل، واعتقد أن هذا كان سبباً إضافياً في تراجع حالته النفسية»[1].

معروف أنه في المؤتمر القطري غالباً ما يكون سقف النقد مرتفعاً نسبياً. تستطيع أن تقول ما تشاء ضد من تشاء سوى الرئيس وبعض كبار القادة الأمنيين. الخطأ الفادح الذي ارتكب في المؤتمر الأخير هو إسقاط بند انتخاب القيادة واللجنة المركزية واستبداله بتفويض الرئيس تسمية اللجنة المركزية والقيادة. فقد الحزب آنذاك آخر أوراق التوت شبه الديمقراطية. لا يمكن للرئيس أن يعرف كل من عيَّنهم، ولا شك أنه تأثر بالتوصيات والتقارير التي رفعت إليه. راح الحزب يشهد دخول قيادات وعناصر لها ارتباط خصوصاً بالأجهزة الأمنية. قد يكون هذا بالضبط ما أفقد البعث القدرة على التحرك بقوة لتفادي كارثة الحرب التي حلت بسوريا ولم يلعب دوراً طليعياً. كان السوريون قد سئموا الكثير من أولئك القادة من ذوي السيارات السوداء والعقول المقفلة والذين يحتكرون معظم الامتيازات. ما عادوا يفرقون بين قيادي بعثي جيد وآخر فاسد. اعتبروا الجميع سبباً في فقر الناس وتهميشهم. لعل البعض انتفض في الشارع ضدهم بقدر ما تحرك ضد بعض التصرفات الأمنية السلبية. تغير الكثير من تلك التصرفات في عهد بشار الأسد، لكن التغيير بقي محدوداً، واستمر رجل الأمن والاستخبارات سيداً لا يقف في وجهه لا مثقف ولا طبيب ولا صحافي ولا مفكر.

مع ابتعاد الشهابي وخدام وانتحار كنعان ثم إنهاء خدمات رئيس المخابرات العسكرية علي دوبا ورئيس النقابات العمالية وعضو القيادة القطرية عز الدين ناصر وانتحار محمود الزعبي رئيس الوزراء.... انتهت مجموعة كان المقربون من الأسد يضعونها في دائرة القلق والبعض في دائرة الشكوك والبعض الآخر في دائرة العداوة. انتهى الجزء الأهم من الحرس القديم.

---

(١) إيلي الفرزلي، مقابلات مع المؤلف في خلال عام ٢٠١٥.

أما العماد مصطفى طلاس الذي اعتقد المقربون من بشار الأسد أنه لم يتخذ موقفاً نهائياً بعد معهم أو مع الفيلة الآخرين، فهو اختار طريق التقارب مع بشار الأسد لكنه بقي راغباً في أن يكون هو صاحب المنصب العسكري الأبرز.

يروي الكاتب عماد فوزي الشعيبي أن: «طلاس عقد اجتماعاً سريعاً للمعنيين بالترقية العسكرية لبشار الأسد. اتخذ في البداية قراراً بترقيته من عقيد إلى عماد أول لكن مشادة وقعت بين طلاس وأحد الحاضرين لأن طلاس رفض بداية ترقية الأسد أكثر من رتبة عماد أول قائلاً: «لا أستطيع أن أرفعه أكثر من رتبتي»، ثم انتهى الأمر بصدور مرسوم ثان بترقية الأسد إلى رتبة فريق. حاول طلاس إرجاء تسمية الأسد قائداً للجيش حتى مرور ٤٠ يوماً على وفاة حافظ الأسد، لكنه فشل في ذلك. صار بشار الأسد قائد الجيش برتبة فريق»[(١)].

كل تلك الرسائل، جعلت من يفكر في إقصاء بشار عن الرئاسة، يدرك أن ذلك خيار يائس، وأنه لم يعد ممكناً تحقيق شيء منه، وأن كل شيء جاهز لتنفيذ الوصية غير المعلنة لحافظ الأسد بأن يتولى بشار الرئاسة. هذا ما جرى.

ففي يوم وفاة حافظ الأسد في ١٠ حزيران ٢٠٠٠ سارع نائب الرئيس عبدالحليم خدام الذي تولى شؤون البلاد بالوكالة إلى إصدار مرسومين يحملان الرقمين ٩ و١٠ يقضي الأول «بترفيع العقيد الركن بشار الأسد إلى رتبة فريق» والثاني بـ «تعيينه قائداً عاماً للجيش والقوات المسلحة»، ثم اجتمع مجلس الشعب لتعديل المادة ٨٣ بغية تخفيض السن القانونية لرئيس الجمهورية من ٤٠ إلى ٣٤ سنة، وأعلن رئيس المجلس عبد القادر قدورة في مؤتمر صحافي أن القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي ستعين الفريق بشار الأسد أميناً عاماً للحزب خلال اجتماعها المقرر في السابع عشر من الشهر الجاري ليحل مكان الرئيس الأسد في هذا المنصب. صار الأسد فعلياً الرئيس المقبل للبلاد، ولم يعد بحاجة سوى إلى الشكليات.

---

(١) الشعيبي، مقابلة مع المؤلف، أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥.

الأسد رئيساً بترحيب أميركي

اعرف كيف تختارهم قبل أن تثق بهم.

جورج واشنطن
رئيس أميركي راحل

من الناحية القانونية كل الترقيات التي حصل عليها بشار الأسد كانت صحيحة، فهي صدرت بقرارات رسمية، لكن بالمعنى السياسي للكلمة فإن كل تلك الترقيات ما كانت لتحصل لولا أن بشار الأسد ليس ابن حافظ الأسد، ولو لم يكن المطلوب هو إيصاله إلى الرئاسة. تمت الترقية وتعديل الدستور وكل شيء آخر لأجل إيصاله إلى السلطة. شرعيته الأكثر حضوراً آنذاك كانت أنه ابن حافظ الأسد وليس الرجل الأجدر لتولي المسؤولية. فليس طبيعياً في تلك الفترة ونظراً للخبرة القليلة للشاب وطبيب العيون بشار الأسد أن يكون أفضل من كل القيادات البعثية ولا أكثر السياسيين السوريين المحيطين بوالده قدرة على قيادة البلاد. هنا بالضبط، صار الإشكال الكبير بين قائل بأن حافظ الأسد الذي جمّد الحزب طويلاً أنهى حياته السياسية بـ «التوريث» وبين مؤكد أنه لو لم يأت بشار لكان الوضع السوري قد أفلت من كل ضوابطه كما ذكر فاروق الشرع أعلاه. اعتبر هؤلاء أن وصول بشار إلى الرئاسة هو صمام الأمان لاستمرار الأمان في سوريا حتى ولو أن الهجوم الأول جاء من داخل العائلة نفسها ومن خارج الحدود وذلك عبر بيان أصدره رفعت الأسد من باريس ينتقد بشدة عملية التوريث. لكن المناخ الدولي المرحب بانتقال السلطة والمؤيد ضمنياً لعملية التوريث طوى بيان رفعت الأسد وكل بيان ناقد آخر. كان العالم يعتقد أن بشار سيدخل سريعاً في منظومة دول «الاعتدال» ويطوي صفحة التشدد التي عرفها عهد والده. الأكيد أنهم أخطأوا.

تلك الانتقادات الطفيفة والعابرة لعملية «التوريث» رد عليها وزير الإعلام عدنان عمران في حديثه إلى الصحافة قائلاً: «ليس من المنطقي أنه وبسبب أن الدكتور بشار هو ابن حافظ الأسد يُسحب منه حقه في العمل كرئيس للدولة، فالقانون السوري لا يحظر على ابن الرئيس أن يشغل منصب الرئيس الذي شغله والده». جاء رد آخر في مؤتمر حزب البعث على لسان الأمين العام للقيادة القطرية سليمان قداح الذي قال: «إن لبشار عدداً من الصفات الشخصية التي اتصف بها الزعيم الراحل ومن بينها الحكمة والشجاعة ومواجهة الشدائد والالتزام المطلق بمصالح الشعب»[1]. وراحت الصحف الرسمية السورية تجمع على القول إن بشار الأسد «هو الشخص الأكثر مناسبة لقيادة دفة سفينة الوطن» على حد توصيف رئيس تحرير صحيفة البعث تركي صقر[2].

الترحيب السياسي والعسكري والإعلامي والديني في الداخل لم يكن غريباً على بلد كان القاصي والداني يعرف فيه أن التحضيرات لوصول بشار الأسد جرت منذ مقتل باسل على قدم وساق، حتى ولو أن وفاة حافظ الأسد لم تكن معروفة التوقيت بسبب غياب أي شفافية حول التقارير الصحفية المتعلقة بصحة الرئيس. لاقت كل تلك الإجراءات لنقل السلطة ترحيباً دولياً بعضه علني (عبر برقيات التهنئة السريعة التي أعقبت برقيات التعزية بحافظ الأسد) ومعظمه ضمني جرى في بعض اللقاءات التي أجراها الأسد مع عدد من القادة الدوليين والإقليميين في خلال المأتم. آنذاك عبّرت القيادة السورية بوضوح عن تلك العلاقات الدولية يوم الوفاة فأعرب عبد القادرة قدورة عن «تقدير الشعب السوري للعواطف التي أبداها الرئيس الأميركي بيل كلينتون من خلال الاتصال الهاتفي مع الدكتور بشار الأسد، وأن ذلك دليل على أن الباب لم يغلق أمام السلام في المنطقة ونحن نقدر المشاركة الأميركية في تشييع الراحل العظيم ونتقبلها بكل احترام وشكر»[3].

---

(١) سليمان قداح، خطاب في مؤتمر البعث، سانا، ١٨ حزيران/ يونيو ٢٠٠٠.

(٢) تركي صقر، البعث، ٢٦ حزيران/ يونيو ٢٠٠٠.

(٣) عبد القادر قدورة، مؤتمر صحافي في ١١ حزيران/ يونيو ٢٠٠٠. سانا.

كان قدورة يشير بذلك إلى مشاركة وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت شخصياً في التشييع إلى جانب شيراك ووزير خارجية بريطانيا روبن كوك ورئيس المفوضية الأوروبية رومانو برودي إضافة إلى قيادات عربية ودولية كثيرة بينها الرئيس المصري حسني مبارك وولي العهد السعودي الأمير عبدالله والرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، وأمير الكويت جابر أحمد الصباح، والعاهل الأردني الملك عبد الله الثاني والرئيس الإيراني محمد خاتمي والرئيس التركي أحمد نجدت سيزر واللبناني إميل لحود وكذلك حضر على نحو لافت، رغم خصومة السنوات الطويلة الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات (الذي جاء بطائرة مبارك وصحبته)، تماماً كما حضر وفد من فلسطينيي ١٩٤٨ تمثّل بثمانية من نواب الكنيست العرب في مقدمهم عزمي بشارة الذي قال: «إن الطريق التي رسمها حافظ الأسد ستستمر مع نجله ونحن واثقون من أن سوريا ستشهد مرحلة من الاستقرار والنمو».

بشارة الذي صار لاحقاً من أشرس المناهضين بين المفكرين العرب لسياسة بشار الأسد والداعين لرحيله، يبرر حماسته الأولى لبشار بالقول: «اقتنع كثير من المثقفين الوطنيين الديمقراطيين العرب والسوريين ومن ضمنهم كاتب هذه السطور (أي عزمي بشارة) في تلك الفترة بالتغاضي عن سياسات النظام القمعية الداخلية علانية أقلّه والوقوف مع سوريا في مواجهة التحديات التي تمثلت بالسياسة الأميركية في عهد المحافظين الجدد»[1].

منذ الساعات الأولى لجنازة الأسد إذاً، رسمت أولى اللقاءات خطوط احتضان دولي للذي سيصبح رئيس سوريا الحادي والعشرين منذ الاستقلال عن فرنسا عام ١٩٤٦. بعض أولئك الرؤساء بقي في الحكم موقتاً أسابيع أو أشهراً قليلة والبعض الآخر سنوات. وحده حافظ الأسد صمد ٣٠ عاماً وأوقف مسلسل الانقلابات الذي كان يضرب سوريا بين فترة وأخرى. كان شكل الاحتضان الدولي

---

(١) عزمي بشارة، سورية: درب الآلام نحو الحرية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، آب/ أغسطس ٢٠١٣، ص ٤٧.

كفيلاً بحجب كل السحب السوداء المحيطة بسوريا أو التي ستحيط بها لاحقاً مع تغيير السياسة الأميركية وتصلب الإسرائيلية وانفجار اللبنانية والعراقية.

لعل اللقاء مع أولبرايت هو أكثر ما لفت الأنظار. ووفق سهيل بلحاج الباحث المتخصص في الشأن السوري في معهد الدراسات السياسية في باريس فإن «وزيرة الخارجية الأميركية أملت في اللقاء بأن تحصل على ضمانات حول الاستمرار في مسيرة السلام مع إسرائيل، وأن الولايات المتحدة الأميركية من هذا المنظار تقبل انتظار انتهاء عملية الانتقال السياسي في سوريا»[1]. هنا أيضاً نعود إلى لب الأهداف الأميركية: دفع بشار الأسد منذ البداية للانفتاح على إسرائيل وعقد صلح معها.

مع تلك المبايعة الدولية وخصوصاً الأميركية والأوروبية التي أعقبت مبايعة الجيش والحزب والقيادة، تم انتخاب بشار الأسد رئيساً للجمهورية في اقتراع عام وأعلن وزير الداخلية محمد حربا في مؤتمر صحافي عقده في ١١ تموز/ يوليو ٢٠٠٠ أي بعد شهر تماماً من وفاة حافظ الأسد، أن «٨ ملايين سوري من أصل ٩,٥ ملايين ناخب أدلوا بأصواتهم وأن الأسد حصل على ٩٧,٢٩ بالمئة من أصوات الناخبين»[2].

قاربت الأرقام كثيراً تلك التي كان ينالها حافظ الأسد في كل انتخابات. كل شيء كان جاهزاً إذاً لكي يبدأ بشار الأسد رحلة الرئاسة التي سرعان ما ستصاب بثلاث نكسات كبيرة وخطيرة، الأولى اجتياح العراق والثانية اغتيال الحريري وما تلاه من انسحاب للجيش السوري من لبنان، أما الثالثة فهي أخطرها على الإطلاق، وقد تمثّلت بالحرب السورية ابتداء من عام ٢٠١١، أما حربا إسرائيل على لبنان ٢٠٠٦ وعلى غزة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ فهما على العكس تماماً كونهما قد عزّزتا شعبيته المحلية والعربية.

بهذه الشخصية الجامعة تناقضات اللطف والصلابة والخجل والعناد والقسوة

---

(١) Souhail Belhadj, *La syrie de Bashar Al-Assad*, Editions Belin, 2013, Paris. p. 95.

(٢) محمد حربا، مؤتمر صحافي. ١٢ تموز/ يوليو ٢٠٠٠. السفير.

والجدلية، وفق تناقض تعريفات عارفيه وخصومه، وبهذا الاحتضان الدولي، توجه بشار الأسد سريعاً صوب تولي شؤون الرئاسة بعد وفاة والده. إن عدم حديثه مع حافظ الأسد بالشؤون السياسية في المنزل كما يقول، لا يلغي أبداً أنه كان قد بات في قلب الدائرة الضيقة للقرارات السياسية والأمنية والاقتصادية لسوريا إلى جانب والده، فكان السؤال الأبرز عن منتخبيه وفي الخارج: ماذا سيتغير، وماذا سيغير بشار الأسد؟

قبل أن يجيب أحد عن هذا النوع من الأسئلة، وجّه الأمين العام السابق للحزب الشيوعي السوري رياض الترك رسالة مفتوحة إلى الرئيس الجديد في ١٥ تموز/ يوليو، أي قبل يومين من إلقاء الأسد خطابه الرئاسي، نشرها ملحق جريدة «النهار» اللبنانية بعد الخطاب وكانت بعنوان «من غير الممكن أن تظل سوريا مملكة الصمت». كان موقفه متقدما جداً وجريئاً جداً لا بل ومغامراً جداً، ما دفع البعض إلى حد القول: هل ثمة من يقف خلفه ويدعمه من داخل النظام نفسه الذي اعتقله وهمشه ولاحقه مراراً؟

جاء في الرسالة:

«إن مشكلتنا ليست مع الدكتور بشار الأسد. فالرجل لم يتبوأ في الماضي أي منصب رسمي قبل ترشيحه للرئاسة وفوزه في الاستفتاء. بل كان يزاول مهنته كطبيب ويمارس نشاطه الاجتماعي والثقافي وهواياته كبقية الشباب. أما اليوم فالمشكلة آتية من آلية وصوله إلى السلطة من طريق الوراثة. إنها سابقة خطيرة يمكن أن تتكرر مع إخوته وأبنائه. هذا عدا عن انتقال عدواها إلى الأنظمة العربية الشبيهة بنظامنا الحالي. فمن غير المعقول في ظرفنا الراهن، والجميع يتحدث في سوريا عن التغيير والتحديث وضرورتهما، أن يستمر اختصار المجتمع السوري بكل مشاربه وتنوعاته في كلمتي «موافق» «غير موافق» يدلي بإحداهما المواطن المكبّلة يداه بالخوف، لاختيار مرشح وحيد لم يتضح بعد برنامجه السياسي».

وجاء فيها أيضاً: «إننا نعيش اليوم في سوريا أزمات عميقة ومستعصية تراكمت خلال الثلاثين السنة الماضية. ويعترف بها القاصي والداني بما في ذلك بعض

أطراف السلطة. وهي أزمات تطاول مختلف جوانب حياتنا، وتهز مجتمعنا هزاً عنيفاً، وتهدد لحمته الوطنية. إنها في الأساس أزمة نظام قاد البلاد والناس إلى هذا الوضع الكارثي، ومن غير المعقول تجاوزها بإصلاحات فوقية. فهي لا يمكن أن تحل إلا في إطار إصلاح سياسي أولاً، يكون وحده الضامن لكل إصلاح اقتصادي أو إداري أو قانوني. فالإصلاح الاقتصادي، وفي غياب الإصلاح السياسي الحقيقي، سيبقى محاولة فاشلة لترويج وجوه جديدة ستعيد مؤسساته، الباقية على حالها في إنتاج الفساد والمفسدين»[١].

لم يكن أحد يعتقد أن معارضاً سيجرؤ في الأيام الأولى لتولي بشار الأسد السلطة على الحديث عن «أزمة نظام» وعلى الرفض المسبق لأولوية الإصلاحات الاقتصادية التي سنكتشفها سريعاً في أول خطاب رئاسي لسيد سوريا الجديد.

دق كلام رياض الترك، جرس الإنذار الأول عند الجهاز الأمني-السياسي المحيط بالرئيس بشار الأسد. دفع كلامه بعض صقور الحرس القديم إلى التفكير بأن السبب خلف هذه الجرأة من قبل المعارضة هو انفتاح الأسد السريع بدلاً من أن يكون كذلك على مراحل[٢].

انتظر الداخل والخارج ماذا سيقول بشار الأسد في خطابه الأول، وهل أن عمره الصغير نسبياً ٣٤ عاماً، ودراسته (ولو لأقل من عامين) في بريطانيا وانفتاحه على عالم المعلوماتية والغرب، هل كل ذلك سيدفعه صوب تبني خطاب انفتاحي حداثي ليبرالي، أم سيستمر في نهج حافظ الأسد الذي، وإن قدم بعض الانفتاح منذ تفكك الاتحاد السوفياتي، إلا أنه بقي نظاماً شبه منغلق ومتشدداً مع مسائل الحريات ومحافظاً على اشتراكية اقتصادية تعير الانتباه الأبرز للمزارعين والفلاحين وليس للاستثمارات الأجنبية.

كانت البذور الأولى لتوجه الأسد، كقائد جديد لسوريا، قد برزت في المؤتمر

---

(١) رياض الترك، النهار، ١٥ تموز/ يوليو ٢٠٠٠.

(٢) رياض الترك، ملحق النهار ٢٢/ ٧/ ٢٠٠٠.

القطري التاسع لحزب البعث الذي انعقد بعد انقطاع استمر لما يقارب ١٥ عاماً، قدم «الفريق الركن بشار الأسد نفسه كمكمل للمسيرة وملتزم بالثوابت مع تعهد بمواصلة الجهد لتحديث النظام وتطوير آليات التقدم في اتجاه العصرنة لا سيما على المستوى الاقتصادي، وبتعزيز مناخ الحرية وإعادة الاعتبار إلى الحزب عبر تحريره من أن يكون حزب الحكومة ليستعيد دوره القيادي الرائد، وأكد أن التحولات التي أصابت الكون لم تسقط الأيديولوجيات عموماً ولم تسفّه الدعوة إلى الاشتراكية، ونادى بضرورة تعزيز التضامن العربي وعلاقات سوريا مع العالم ودائماً من ضمن ثوابت حافظ الأسد»[1].

تبين منذ اعتلاء الأسد منصة المؤتمر القطري لحزب البعث ليصبح فيه أميناً عاماً، أن الاتجاه هو للإصلاح المدروس والمتدرّج وليس للتغيير. تبين كذلك أن حزب البعث بالنسبة إليه هو ركيزة مهمة للسياسة الداخلية، أولاً لأنه تربى شخصياً على أفكاره، وثانياً لأن له انتشاراً كبيراً في شرايين الدولة والمجتمع السوريين، وربما لأن الأقلية العلوية التي ينتمي إليها الأسد (نحو ١٢ بالمئة من عدد السكان) بحاجة إلى إطار حزبي وسياسي أوسع ويشمل جميع الطوائف الأخرى كما يقول دبلوماسي أوروبي. لكن بعض المقربين جداً من الأسد أكدوا لنا «أن الأسد مقتنع فعلياً لأسباب سياسية وعربية بأفكار البعث وبدوره في المجتمع والدولة لكنه عمل منذ توليه قيادته إلى تحديثه وتطعيمه بجيل جديد يعبر عن نبض الشباب السوري». هذا يخالف ما يكشفه الكاتب فلينت ليفيريت في كتابه «*وراثة سوريا*» حيث يروي أن بشار الأسد قال له في مقابلة في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤: «إن الأيديولوجيا البعثية لم تعد تهم»[2].

---

(١) السفير، ١٣ حزيران/ يونيو ٢٠٠٠.

(٢) فلينت لبفيريت، وراثة سوريا...، مرجع سابق ص ١٥٢.

القسم الثاني

الأسد بين الانفتاح والتغيير

الأسد إصلاحي أم تغييري أم...؟

«يتمتع الرئيس الجديد لسوريا بصورة الراغب في التحديث».

تقرير مجلس الشيوخ الفرنسي عام ٢٠٠٠

يقول السفير الفرنسي السابق في دمشق شارل هنري داراغون في برقية إلى الخارجية الفرنسية، في مستهل عهد الرئيس السوري الجديد: «أعتقد أن بشار يريد فعلاً الإصلاح لكنه يفتقر إلى الوسائل»[(١)].

كانت فرنسا أول الدول الغربية يقيناً بأن بشار الأسد يريد الإصلاح. سارع الرئيس جاك شيراك إلى إرسال مستشارين إداريين وتربويين وفنيين ومصرفيين لمساعدته على بناء إدارة جديدة، وأسقط أكثر من ثلثي الديون الفرنسية المترتبة على سوريا. كان في طليعة مبعوثي شيراك إلى دمشق، السيدة ماري فرانسواز بيشتيل المديرة السابقة للمدرسة الوطنية للإدارة وهي أرقى وأهم المعاهد التي تخرج معظم إداريي فرنسا وسياسييها.

وقبلها كان شيراك قد استقبل الدكتور - الضابط بشار الأسد بترحيب لافت يليق بالرؤساء، عام ١٩٩٩ رغم أنه لم يكن قد تولى أي منصب سياسي رسمي بعد. تؤكد الكاتبة المتخصصة بالشأن السوري إيزابيل فويرستوس أن الرئيس الفرنسي سمح «بإرسال تجهيزات دقيقة للرؤية الليلية وذلك بضغط من الشبكات السياسية لدعم سوريا وفي مقدمها جمعية الصداقة فرنسا - سوريا، وكان بين صفوف

---

(١) Christian Chesnot et Georges Malbrunot, *Les chemins de Damas*, Robert Laffont, 2014, p. 94.

هذه الجمعية رئيس الوزراء السابق ريمون بار والرئيس المقبل لفرنسا نيكولا ساركوزي»[١].

وفي وصفها لرغبة الأسد في الإصلاح، تقول السيدة بيشتيل: «طوال اللقاء مع بشار الأسد، كان يعبر عن رغبة في إصلاح إدارته، وتطرقت محادثاتنا إلى أدق التفاصيل». مضيفة: «أعتقد أنه كان صادقاً، حتى ولو أنه لم يكن راغباً في إعادة النظر بكل النظام، وحين قلت له ولكن هناك حزب البعث ألا تشعر بأنك سجينه، أجاب، لا أبداً، وحين يتعلق الأمر بمرسوم فأنا وحدي الذي يوقعه وليس أي شخص آخر»[٢].

وبعد أشهر قليلة من توليه الرئاسة، كان الأسد يستقبل وفداً من مجلس الشيوخ الفرنسي الذي عاد إلى باريس ليقدم واحداً من أكثر التقارير الغربية تأييداً لرفع مستوى العلاقات وترحيباً بالرئيس الجديد. يمكن أن نقرأ في التقرير الذي حصلنا على نسخته الكاملة «أن سوريا تعلق أهمية كبيرة على فرنسا في سياق تقاربها مع الاتحاد الأوروبي...

لقد عرفت العلاقات بين بلدينا سياقاً متناقضاً، فالانتداب الذي كان فترة مواجهة، سمح أيضاً بنسج علاقات دائمة، وخصوصاً في مجال اللغة والثقافة، وشهدت الثمانينيات فترة توتر جديدة تميزت بمواجهة مباشرة في لبنان. ومنذ مطلع التسعينيات، لم تتوقف العلاقات عن التطور والنمو كما يشهد على ذلك التبادل الواسع في مجالات السياسة والعلاقات التجارية وحيوية سياسة التعاون بيننا...

إن الزيارة الرسمية التي قام بها الرئيس جاك شيراك إلى دمشق في تشرين الأول ١٩٩٦، ثم زيارة الدولة التي قام بها الرئيس حافظ الأسد في تموز ١٩٩٨، سجلتا انطلاقة جديدة للحوار السياسي. كما إن حضور شيراك مراسم تشييع الرئيس الأسد

---

(١) Isabelle Feuerstoss, *La Syrie et la France: enjeux géopolitiques, et diplomatiques?* L'Harmattan, Paris, 2013. Location 4273.

(٢) Christian Chenost, *Les Chemins*... op. cit., p. 83, 84.

لاقى تقديراً كبيراً من قبل شركائنا السوريين، وسوف يخص الرئيس بشار الأسد فرنسا بأولى زياراته إلى الخارج (باستثناء العالم العربي)...

وقد عبر رئيس الوزراء السوري أمام وفدنا عن الأهمية المشتركة للدور الذي يمكن أن تلعبه فرنسا وسوريا في مناخاتهما المشتركة...

وقد ذكر مثلاً وزير الإعلام السيد عدنان عمران، بالدعم الذي قدمته سوريا، رغم الأميركيين، لمشاركة فرنسا في فريق المراقبة (الذي جمع فرنسا والولايات المتحدة ولبنان وإسرائيل وسوريا) في نيسان ١٩٩٦ عقب العملية الإسرائيلية في لبنان (عناقيد الغضب) لمراقبة ومنع خروقات وقف إطلاق النار في جنوب لبنان...

التبادل التجاري: لقد أصبحت فرنسا أحد الشركاء التجاريين الأوائل لسوريا، فهي ثاني زبون بعد إيطاليا وقبل ألمانيا (٤،٢ مليارات فرنك واردات متنوعة، خصوصاً من المنتجات النفطية والقطن)، وباتت أول مصدر منذ عام ١٩٩٩ (٩,٢ مليارات فرنك صادرات) وذلك بفضل تسليم ٥ طائرات إيرباص لشركة الخطوط الجوية السورية، وقد سمح ذلك لفرنسا بتسجيل أول فائض تجاري منذ عقد من الزمن»[١].

كانت سمعة بشار الأسد قد سبقته إلى بعض العواصم الغربية ومنها باريس، تم تقديمه على أنه شاب منفتح وإصلاحي ومقبل على توسيع الحريات. وبالرغم من أن دراسته في بريطانيا لم تكمل عامين فإن السمة الغالبة على معظم المقالات الصحافية آنذاك كانت تشير إلى أنه درس في الغرب وبالتالي فهو متأثر بمناخه.

واحدة من تلك الشهادات الغربية عن الأسد وسوريا قدمها آلان شوويه المدير السابق للاستخبارات الخارجية الفرنسية DGSE والمكلفة مكافحة الإرهاب والجريمة والتجسس.

يقول «إن سوريا هي الدولة العربية الوحيدة التي أقرت العلمانية في دستورها

(١) تقرير مجلس الشيوخ الفرنسي بعد زيارة دمشق عام ٢٠٠٠، منشور كاملاً في الملاحق.

والتي سمحت بالمساواة بين الرجل والمرأة في الوصول إلى الوظائف العامة والخاصة بغض النظر عن طوائفهم، والتي منعت منذ زمن طويل ارتداء النقاب في الأماكن التربوية والمدارس والجامعات، وإن الحكومة السورية وخلافاً للكثير من دول المنطقة تضم نساء في مراكز حساسة وإنّ السوريين يعلمون أن أعداءهم ليسوا في الغرب، باستثناء بعض المحافظين الأميركيين الجدد العاملين على مغازلة شركائهم في شبه الجزيرة العربية، ولكن الدعم السياسي الكبير الذي قدمته أميركا منذ عام ١٩٤٥ للأنظمة والجماعات الأكثر تطرفاً في العالم السني باسم المواجهة بين الشرق والغرب، دفع سوريا ذات العشرين مليون نسمة، دفعاً إلى أحضان الاتحاد السوفياتي حتى عام ١٩٩٠ وإلى التحالف مع إيران. وسوريا لا يمكن اليوم إلا أن تكون حذرة جداً حيال ما يجري في جوارها من فوضى أهلية في لبنان والعراق، لأن في ذلك ما قد يخدم فرقاً إسلامية مرشحة لنقل عدواها إلى سوريا».

ويتوقف المسؤول الاستخباري طويلاً عند حقبة بشار الأسد فيقول «إن سوريا عرفت حركة تحرر سياسي واجتماعي مهمة وعرفت تحديثاً اقتصادياً ومالياً، وباتت المؤهلات هي الأهم في الحياة العامة وليس الانتماء الطائفي، وانفتحت سوريا على الأسرة الدولية من خلال مشاركتها في «الاتحاد من أجل المتوسط»، والتعاون مع الاستخبارات الغربية ضد الإرهاب، وإيجاد قواسم مشتركة مع العاهل السعودي الملك عبدالله، والقبول بالحوار البعيد عن الأضواء مع إسرائيل برعاية تركية.إن سوريا بحاجة، لكي تواصل تطورها، إلى ضمانات دولية دائمة وموثوق بها، ولكنها حتى الآن لم تحصل إلا على الاحتقار والتهديد والعقوبات من قبل القوة الأميركية العظمى، ذلك أن صلابة الموقف السوري حيال إسرائيل يدفع (واشنطن) للاستياء»[١].

---

(١) Richard Labevière et Talal El Atrache, *Quand la Syrie s'éveillera,* Perrin, Paris, Fevrier 2011.

شهادة آلان وردت في مقدمة كتاب: «حين تستيقظ سوريا» أما الكاتب آلان غريش فيقول:

«كانت إقامته الطويلة في الغرب، وهذا أمر نادر الحصول بين كوادر النظام، عاملاً مساعداً جداً له.... وأظهرت وقائع تشييع حافظ الأسد، أنه (بشار) يحمل أمل جيل يراوح عمره بين ٢٠ و٣٠ عاماً ويطمح إلى حياة أفضل، وإلى حريات ورفاهية أكثر»(١).

وذهبت بي بي سي نفسها إلى مديح «هذا الرجل الطويل ذي العينين الزرقاوين والشاربين الصغيرين، والذي يعرف بغرامه بالإنترنيت وبعزمه على التحديث ومحاربة الفساد... ويتحدث اللغتين الفرنسية والإنكليزية بطلاقة» إضافة إلى العربية(٢).

أما نائب رئيس مجلس النواب اللبناني السابق إيلي الفرزلي الذي كان التقى الأسدين الأب والابن مرات عديدة، فيصف بشار الأسد بأنه: «كان شخصية هادئة ومهذبة وكان مستمعاً جيداً وكان يعبر عن صلابة وكرامة وتمسك بالمسؤولية، وهذه صفات يشترك فيها مع والده الراحل حافظ الأسد حيث يشعر الرجلان أنهما انتدبا لقيادة شعبهما»(٣).

وبقدر ما كان البعض يعلق آمالاً على تولي رئاسة سوريا رئيس شاب منفتح على الغرب، كانت بعض الشكوك تحوم حول قدرته على قيادة تركة حافظ الأسد. أما نظرته هو إلى نفسه فقد نجد بعضها في مقابلته مع صحيفة دير شبيغل الألمانية حين سئل عن كيفية انتقاله من طب العيون إلى السياسة. يقول الأسد: «أنا أفهم من سؤالك شيئاً أن الطب علم، لكن السياسة مناقضة للعلم. الأمر ليس كذلك. الاقتصاد علم ومنطق والسياسة علم ومنطق والطب أيضاً هو كذلك. وإن رئاسة الجمهورية هي نوع من العمل الوطني، أي إنه في الواقع لم يحصل تغير. أنا كنت

---

(١) Alain Gresh, "L'ascension programmée...",..., Op.cit.

(٢) http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/785921.stm

(٣) مقابلة مع الفرزلي في ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥.

أعمل وطنياً والآن أعمل وطنياً. الفرق الأساسي هو أنني الآن أمتلك الصلاحيات لكي أحقق ما أؤمن به. في الوقت ذاته أتحمل سلبيات ما لا أقوم به أو ما لا أستطيع تحقيقه. فإذاً، العمل هو عمل عام وعمل وطني يرتبط بمدى وطنية المرء ومدى استعداده لخدمة بلده».

هذه الجدلية والميل إلى التوضيح والشرح والإسناد في مقابلات وخطابات الأسد، دفعت البعض إلى حد القول إنه أقرب إلى أستاذ جامعي منه إلى رئيس الدولة، لكن ثمة من اعتبر أن هذا مرتبط أصلاً بتركيبة الرجل الذي اختار طب العيون لدقة هذا النوع من الطب. وفي هذا الصدد مثلاً تقول صحيفة الحياة: إن لدى الأسد «حساً للنقد العالي، ويميل إلى تبني الأسلوب التحليلي العقلاني وحتى العلمي المنظم في أي عمل يعمله»[1].

في أول لقاءاته الصحافية خارج دمشق وقبل أن يصبح رئيساً، التقى بشار الأسد مجموعة قليلة من الصحفيين في باريس (كنت بينهم). قدم نفسه شخصية منفتحة وراغبة بالحريات. جرى اللقاء في ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٩ أي قبل نحو عام من توليه الرئاسة. كان شيراك قد نسج مع والده حافظ علاقة «إستراتيجية» وسعى لأن يكون العرّاب الدولي لبشار الذي كان قد رقي إلى رتبة عقيد ركن في الجيش السوري.

اعتبر بشار في ذلك اللقاء أن الديمقراطية هي «أن تقبل الآخر وأن هذا الآخر هو كل شخص غيرك، فالقبائل كانت ترى أن الآخر هو من خارج القبيلة، والعائلات كانت ترى فيه من هو خارج العائلة والطوائف من هو ليس من الطائفة، أما اليوم فينبغي أن يكون كل من هو ليس أنت وأن تقبل رأيه وتحاوره وتحترم هذا الرأي والحوار، لا بل إن الحزب المحظور يمكنه أن يعبر عن نفسه بوسائل حوارية أخرى»[2].

---

(١) الحياة، ١١ حزيران/ يوليو ٢٠٠٠.

(٢) جريدة السفير، ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٩.

تحدث بشار الأسد في ذلك اللقاء عن الانسحاب من لبنان وعن إستراتيجية السلام في المنطقة. لم يطلب أي أسئلة مسبقاً. لم يرفض أي سؤال، لا بل إنه حين تدخل بعض معاونيه لتصحيح سؤال لأحد الصحافيين طلب من سفيره في باريس آنذاك الياس نجمة أن يترك الجميع يسألون ما يريدون ويكتبون ما يشاؤون. بدا منذ تلك الإطلالة الإعلامية الدولية الأولى راغباً في تقديم صورة لقيادي شاب يريد تعزيز الحريات وإصلاح الخلل، وهو الأمر الذي تكرر لاحقاً مع إطلالته التلفزيونية الأولى مع القناة الفرنسية الأولى عشية زيارته إلى فرنسا كرئيس للجمهورية العربية السورية في ٢٥ تموز/ يوليو ٢٠٠١ أي بعد عام واحد على توليه الرئاسة.

في مقدمة الحوار شرحت القناة الفرنسية أن الأسد لم يطرح أي شروط مسبقة قبل المقابلة وأنه يفهم الفرنسية ويتحدث الإنكليزية. في الحديث أشار الأسد إلى «أن بقاء الجيش السوري في لبنان موقت، وأن المنطقة برمتها لها مصلحة في عملية السلام وأن هذه ليست مجرد حالة عاطفية أو نظرية، وأنه سيأتي يوم بحسب اعتقادي عاجلاً أم آجلاً يكون فيه سلام ويكون فيه استقرار. وكنتيجة طبيعية لهذا السلام العادل والشامل وبعد توقيع اتفاقية سلام أيضاً متوازنة لا بد أن يكون هناك اعتراف بإسرائيل عندما تكون هي قادرة على أن تقدم سلاماً حقيقياً».

كان الأسد يزور فرنسا فيما عمّت تظاهرات كثيرة بعض شوارع باريس نظمتها الجالية اليهودية ضد الزيارة على اعتبار أنه قارن سابقاً بين النازية والصهيونية. بدا منذ اللحظات الأولى لتوليه السلطة أن إسرائيل مستمرة في وضع العصي في دواليب السياسة الخارجية السورية وأنها غير مرتاحة للانفتاح الفرنسي عليه وإعادة سوريا إلى الساحة الدولية. في اللقاء قدم الأسد لشيراك تمثالاً صغيراً لفيليب العربي الذي عاش في سوريا قبل السيد المسيح وقال: «إنه يرمز إلى التسامح السوري خصوصاً حيال المسيحيين». كانت الرسالة أكثر من واضحة لدولة تعتبر نفسها «الأم الحنون» لمسيحيي الشرق.

فهل كـان الأسد يريد الإصلاح فعلاً وثمة من أعاقه؟ أم أنه كان يناور للقبض على السلطة فقط؟ بعض المقربين السابقين منـه ينحون صوب الرأي الأول؛ فمثلاً نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية سابقاً عبد الله الدردري، يقول: «إن

بشار الأسد محاط بشخصيات فاسدة على غرار ابن خاله رامي مخلوف، هؤلاء أرادوا الانفتاح فقط لخدمة مصالحهم... ولذلك فهم أعاقوا كل إصلاح، وأنا حين كنت أقول لبشار إنك سجين حاشيتك فلماذا تعطيهم كل هذا الوزن؟ عليك أن تتخلص من قريبك رامي مخلوف، كان يجيبني «إنك على حق هؤلاء مخادعون ومافياويون»، لكنه في واقع الحال لم يفعل شيئاً ضدهم». ثمة من يحمّل الدردري مسؤولية كبيرة في فشل السياسة الاقتصادية[1]. ثمة من يربط كلام الدردري بخلافاته مع مخلوف وشخصيات أخرى من الحكومة كانت تحمِّلُه مسؤولية فشل الخطط الاقتصادية. فمخلوف الذي تربَّع لاحقاً على إمارة مالية لم يكن له أي تأثير في القرارات السياسية للأسد. وهو نفسه الذي ساهم لاحقاً وبعد اندلاع الحرب في توظيف المال لحماية الليرة السورية.

رغبة الأسد في الإصلاح نجدها أيضاً مفصلة عند الكاتب الألماني فولكر بيرتس وهو باحث في المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمن الدولي في برلين. يقول: «من خلال قراءاتي، فإن بشار الأسد مُحدّث، فهو يعلم بأن، بلاده تحتاج إلى إصلاح اقتصادي، تعليمي وتقني من أجل البقاء والاستمرار في عالم معولم قاس. ولهذا السبب، فقد دفع بأجندة الإصلاح الاقتصادي وتابع بعض المشاريع الإصلاحية الضرورية، ودفع أيضاً بالإصلاحات في قطاع التعليم العالي، الأمر الذي كان في غاية الأهمية؛ ففي الوقت الذي تضاءلت فيه الموارد الطبيعية-إذ أصبحت سوريا من جديد مستورداً صافياً للنفط في العقد الأخير، وأصبحت مواردها المائية شحيحة-كانت الموارد البشرية تنمو بالطبع، فما من شيء يعزز الفرص المعطاة للبلد أكثر من جيل من الشباب المتعلم»[2].

لعل الأسد كان راغباً فعلاً في إصلاحات كثيرة في بداية عهده تحسن النظام وتحدِّثه لكنها لا تغيره، ولعله واجه أخطبوطاً من أصحاب المصالح الحزبية والسياسية والأمنية الذين كانت الإصلاحات ستضر بمصالحهم فسعوا لعرقلتها،

---

(١) Christian Chesnot, *Les Chemins*..., op. cit., p. 91.

(٢) فولكر بيرتس، الاقتصاد السياسي في سوريا تحت حكم الأسد، دار رياض الريس للكتب والنشر، آذار/ مارس ٢٠١٢، بيروت ـ لبنان، ص ١٧، ترجمة عبد الكريم محفوض.

لكن خصومه يقولون إنه لم يكن قادراً أو قابلاً الإصلاح لأنه نشأ في تركيبة عائلية وسياسية لا تسمح بأي نوع من تغيير نظام لو تغير شيء من أسسه لفقد مقومات سلطته.

بدا الأسد في مستهل عهده ميالاً فعلاً للإصلاح والتحديث وبعض الانفتاح. يروي مثلاً رسام الكاريكاتير الشهير علي فرزات أن «بشار الأسد كان يتردد إلى معارضي ونشأت بيننا صداقة، وفي أول مرة تعرفت إليه كنت أعرض رسوماً بالمركز الثقافي الفرنسي في دمشق وكان بعضها ينتقده وينتقد الاستخبارات، راح ينظر إليها، وسألني عما إذا كانت منشورة فقلت لا، فأعطى الأوامر بنشرها ثم كان يزورني في منزلي ونتحدث عن الحريات والظلم وشجعني على إصدار صحيفة «الدومري» الساخرة، وحين كنت أحدثه عن دكاكين الإعلام كان يقول لي إن التخلف يسبق إعلامنا مئتي سنة، وحين قلت له أريد أن أنتقد الإعلام وغيره قال انتقد أيضاً مجلس الشعب»[1].

ساهمت سمعة الأسد وتصريحاته الأولى في المجالس الخاصة أو في بعض اللقاءات في تشجيع معارضين للتحرك. ظهر بداية «ربيع دمشق» تيمناً بربيع براغ. كان في طليعة شخصياته مثقفون واقتصاديون ورجال أعمال وأطباء ومفكرون وسياسيون وصحافيون بينهم ميشال كيلو ورياض سيف وعارف دليلة وهيثم المالح ومأمون الحمصي وغيرهم. ظهرت المنتديات السياسية ولجان المجتمع المدني. صار الجميع يطالب بإصلاح سياسي وإداري وقضائي واقتصادي. صيغت المطالب رسمياً في البيان الأول لـ ٩٩ شخصية في أيلول/ سبتمبر عام ٢٠٠٠ مشدداً على التعددية السياسية أي بعد أقل من شهرين على تولي الأسد السلطة، ثم تكرر معظمها في بيان الـ ١٠٠٠ في كانون الثاني/ يناير أي بعد ٣ أشهر من انتخاب الأسد مشدداً هو الآخر على الديمقراطية متعددة الأحزاب وسيادة القانون ورفع حالة الطوارىء المفروضة على البلاد منذ ٣٩ عاماً[2].

---

(١) مقابلة لي مع علي فرزات بثتها قناة الجزيرة في ٢ حزيران ٢٠٠٦ ضمن برنامج زيارة خاصة.

(٢) بيانا الـ ٩٩ و الألف في الملاحق.

يلاحظ أن كل تلك الحيوية السياسية التي اندلعت فجأة في البلاد لم تدع إلى تغيير النظام ولا شككت في التوريث السياسي للرئيس الأسد. ساهم ذلك طبعاً في مضي السلطة في إجراءاتها الانفتاحية فصدرت قرارات عفو وأغلق سجن المزة وأطلق سراح المئات من السجناء، لا بل تم السماح سريعاً للأحزاب المنضوية تحت لواء الجبهة الوطنية التقدمية الحاكمة بفتح مكاتب إقليمية وإصدار صحف، وتم لاحقاً إلغاء جزء من الخدمة الإلزامية ومن الخدمة التطوعية والملبوس العسكري الموحد للطلاب وغيرها.

وفي المجال الاقتصادي كان بشار الأسد يعزز الانفتاح الاقتصادي ويعد بانفتاح سياسي. حقق الاقتصاد قفزات جيدة، (انتقال إلى الليبرالية، انفتاح مصرفي كبير، السماح بتداول الدولار، تسهيل قوانين الاستثمار المحلي والخارجي، تشجيع السياحة... ذكر مثلاً التقرير السنوي لصحيفة «لوموند» الفرنسية أن الناتج القومي الخام انتقل من ٢١،١ مليار يورو عام ٢٠٠٥ إلى ٤٣،٩ مليار يورو في عام ٢٠١٠. أدت خصخصة القطاع المصرفي إلى انتعاش القطاع الخاص. تم فتح بورصة سوريا عام ٢٠٠٩. حققت السياحة ٣،٥ مليارات يورو فقط في الأشهر الأولى من عام ٢٠١٠. وصلت تحويلات السوريين في الخارج إلى مليار يورو... إلخ.. ألغى مفاعيل قوانين التأميم التي كانت سائدة منذ عام ١٩٦٣. وبالرغم من تباطؤ المصارف الدولية بالمجيء إلى سوريا، إلا أن التعاون المصرفي اللبناني السوري سمح بانتشار عشرات المصارف اللبنانية في دمشق.

انتعش الاقتصاد إذاً وبقيت السياسة بانتظار فرج كان بطيئاً.

اعتقد النظام السوري أن الانتعاش الاقتصادي سيغير الكثير من أنماط التفكير السياسي ويمحو أحقاد التاريخ، لكن سرعان ما تبين منذ الشرارة الأولى في درعا، أن أبناء الأرياف هم في طليعة المتضررين من النموذج الاقتصادي المستورد. وتبين أيضاً أن الوجود الكثيف للقيادات البعثية وللبعثيين في تلك المناطق الريفية (درعا، إدلب، الرستن... وصولاً إلى جسر الشغور ومحيطها) لم ينجح مطلقاً في إخماد شرارة الانتفاضة، لا بل لعله عززها نظراً للأحقاد الدفينة ضد النماذج القيادية البعثية العالقة في التاريخ والمصالح والفساد.

يقول عزمي بشارة: «إن الشعب السوري كان مستعداً لأن يقبل أي تغيير، ورغب في أن يصدق أن بشار الأسد ربما يحمل معه تغييراً ما. وترافق هذا كله مع أمل شعبي ونخبوي في أن يقوم الوريث الشاب بتحديث النظام والدولة في سوريا بعد وعود الإصلاح السياسي والانفتاح الاقتصادي والتحول الديمقراطي التدريجي التي أطلقها في خطاب القسم في ١٧ تموز/ يوليو ٢٠٠٠»[١].

يقدم السفير الفرنسي السابق ميشال ريمبو صورة لافتة للوضع الاقتصادي السوري فيقول: «إن ٤٢ بالمئة من الشعب السوري هم تحت سن ١٥ عاماً وأكثر من النصف تحت الـ ٢٠. وعلى سوريا أن تُطعم كل عام ٧٥٠ ألف شخص إضافي، ويصل ٣٠٠ ألف شاب إلى سوق العمل كل عام أيضاً، وقد أدت السياسة المتبعة منذ ربيع دمشق الأول إلى نمو راوح بين ٥ و٦ بالمئة حتى عام ٢٠١٠ وذلك بالرغم من العقوبات الاقتصادية الأميركية التي أمطرتها واشنطن على سوريا بعد القرار التنفيذي في أيار ٢٠٠٤ والمتعلق بتنفيذ قانون معاقبة سوريا Syrian Accountability and Lebanese Sovereignty Act الصادرعام ٢٠٠٣.... وقد شكلت سوريا استثناء بحيث أصبحت من الدول الأقل ديوناً في العالم: ٨ بالمئة من الناتج القومي الخام عام ٢٠٠٧ مقابل ١٠٦ بالمئة قبل ذلك بسبع سنوات، وتضاعفت الاستثمارات ١٢ مرة والصادرات تضاعفت مرتين في ٦ إلى ٧ أعوام، إضافة إلى أن ٣٣ بالمئة من القوى العاملة من النساء وهي أعلى نسبة في الوطن العربي». ساعد على ذلك أن مشاركة سوريا في الحرب الدولية والعربية لإخراج القوات العراقية من الكويت ساهمت لاحقاً في إعادة تعزيز الاستثمارات العربية والخليجية على الخصوص في سوريا قبل سنوات من وصول بشار إلى السلطة[٢].

فهل عجز الأسد عن الاستمرار لأسباب تتعلق بطبيعة الحكم والحرس القديم كما كان يقال، أم إنه هو نفسه كان يريد إصلاحاً محدوداً نظراً لأنه أصلاً عاش في

---

(١) عزمي بشارة، سورية: درب الآلام، ...، مرجع سابق. ص ٤٤.

(٢) Michel Raimbaud, *Tempête*..., Op., cit., p. 359.

مناخ من التشدد السلطوي في عهد والده والانغلاق السياسي والحذر الاقتصادي الشديد؟ أم أنه اعتقد منذ البداية أن أي مغالاةٍ في الانفتاح ستفرشُ سجاداً أحمر أمام خصوم سوريا ومحور المقاومة للتدخل.

هل هذا الاعتقاد هو ما دفع السلطة إلى استئناف سياسة الاعتقالات ابتداء من صيف عام ٢٠٠٢ أي بعد أقل من عامين على تولي الأسد زمام الحكم؟ شملت الاعتقالات قادة المنتديات والجمعيات وربيع دمشق وفي طليعتهم رياض سيف ورياض الترك ومأمون الحمصي وعارف دليلة وغيرهم. واجهوا جميعاً تهماً بـ«زعزعة الاستقرار» أو «محاولة تغيير الدستور بوسائل غير مشروعة».

تستند بعض تلك التهم إلى عوامل خارجية وبينها تحركات بعض المعارضين السوريين على الأراضي الأميركية في خلال أو بعيد اجتياح العراق «تلقى عدد من أعضاء المجلس الوطني، على مر السنين، التمويل من إدارتي بوش وأوباما أو ارتبطوا وثيقاً بهما، وبخاصة في المرحلة التي أعقبت اغتيال الحريري»[1].

لعل الكاتب الأميركي يقصد بعض الأحزاب السورية التي تم تأسيسها على أراضي الولايات المتحدة الأميركية قبل أكثر من ٨ سنوات من أحداث سوريا. فمثلاً حزب الإصلاح السوري تأسس في واشنطن في منتصف عام ٢٠٠٣ بقيادة فريد الغادري «الذي حظي بدعم واحتضان إدارة بوش المتطرفة ضد سوريا. لقد دعا هذا الحزب أطياف المعارضة السورية إلى لقاء في بروكسيل في كانون الثاني ٢٠٠٤ وعمل على تأسيس التحالف من أجل الديمقراطية، فلم ينجح ولم تكن له جذور شعبية ومثقفة داخل سوريا، وبعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري في بيروت، وجهت واشنطن أصابع اتهام إلى سوريا وقامت وزارة الخارجية الأميركية بدعوة حزب الغادري إلى لقاء عمل في مكاتبها في واشنطن في آذار ٢٠٠٥ لوضع خطة عمل لاستلامها الحكم في سوريا وإقامة نظام ديمقراطي غربي، وفي الوقت نفسه أعلن رجل أعمال سوري آخر هو عبد العزيز سحاب مفلت تأسيس حزب سوري

---

(١) ديفيد دبليو ليش، سوريا، سقوط مملكة الأسد، ت: أنطوان باسيل، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى ٢٠١٤، ص ٢٢٨.

ثان في واشنطن هو«حزب النهضة الوطني الديمقراطي» إزاء تصاعد الحملة الأميركية والغربية ضد سوريا ودعوات بعض السياسات في لبنان إلى بوش ليقلب نظام دمشق؟»[1].

راح وزير الإعلام السوري آنذاك عدنان عمران يوجه انتقادات لاذعة لدعاة المجتمع المدني، لا بل ويلمح إلى ارتباط بعض مؤسساتهم بـ «الاستعمار الجديد الذي لم يعد في حاجة إلى جيوش، وأن أي كلام يمس وحدة المجتمع هو تهديد للمجتمع بأكمله... وأن احترام الرأي الآخر طالما يتم في إطار الدستور والمسؤولية الوطنية ووحدة الوطن وقوانينه، وأن سوريا في وضع حرب مع العدو»[2].

لعل حملة الاعتقالات، ومهما كانت مبرراتها آنذاك، كانت أول الأخطاء الفعلية للنظام وفق ما كتبت وسائل إعلام غربية وما ورد في انتقادات سياسية عديدة، فهو كان قادراً وببساطة أكبر، أن يستوعب تلك المعارضة، وأن يشرع لها وسائل الإعلام طالما كل مقدرات الأمن بيده. لكن يبدو أن بعض تقارير الأجهزة الأمنية كانت تفيد بأن ثمة أصابع خارجية قد تستغل تلك الخضات الداخلية لتوسع دائرة المعارضة وصولاً إلى التمرد.... لا بل إنه مع اندلاع أولى شرارات الحرب في سوريا عام ٢٠١١، راح بعض الأمنيين والسياسيين يقولون (للمؤلف) إن «أحد أخطاء القيادة الحالية هو الانفتاح الكبير منذ وفاة حافظ الأسد في بلد لم يكن مستعداً لكل ذاك الانفتاح».

سنرى لاحقاً أن معظم هؤلاء الذين أفادوا بداية من مناخ الحرية ثم اعتقلوا، كانوا في طليعة من بدأوا التحرك ضد السلطة في أعقاب أحداث ٢٠١١، ابتداء بـ«إعلان دمشق» عام ٢٠٠٥ وصولاً إلى تشكيلات المعارضة الأخرى بعد الأزمة والحرب وفي مقدمها المجلس الوطني السوري والائتلاف السوري لقوى الثورة والمعارضة وهيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي وغيرها.

---

(١) كمال ديب، تاريخ سوريا المعاصر، دار النهار للنشر، بيروت تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١، ص٧٤٤و٧٤٥.

(٢) الحياة، ٣٠/ ١/ ٢٠٠١، عمران ينتقد دعاة المجتمع المدني.

يقول الرئيس اليمني الجنوبي علي ناصر محمد لحسن صبرا إنه عام ٢٠٠١ سأل عبد الحليم خدام لماذا وقف ضد ربيع دمشق فرد «إن معارضي النظام لم يتحدثوا في كل منتدياتهم كلمة واحدة عن إسرائيل والجولان المحتل بينما كانت كل أحاديثهم عن الإصلاح في سوريا، وعن حرية تكون الأحزاب وإطلاق الحريات والإعلام»[١].

ومن جانبه قال وزير الدفاع السوري مصطفى طلاس لقناة أبو ظبي الفضائية في ١١/ ٤/ ٢٠٠١ إن الذين وقّعوا بيان الألف هم عملاء للاستخبارات الأميركية وإن عدم ذكر الصراع العربي الصهيوني في بيانهم يثبت أن العدو قد دفع لهؤلاء الموقعين.

لعل الأسد وكما يقول د. كمال ديب الذي له عدة مؤلفات عن سوريا وهو دكتور في علم الاقتصاد، كان يرغب فعلاً في الإصلاح لكن ثمة ما أعاقه، ذلك أن تجربة «ربيع دمشق» تعثرت لسببين، الأول هو الخلاف حول الطريقة، حيث أرادها بشار مدروسة وتراكمية فيما دفع المجتمع المدني والمعارضة إلى إصلاح سريع، والسبب الثاني هو أن تهديدات خارجية شديدة الخطورة رافقت ربيع دمشق ودفعت سوريا إلى تحصين استقرارها ودفاعاتها «وهي الأسباب التي تم ذكرها أعلاه»[٢].

الواقع أن بشار الأسد الذي وصل إلى السلطة بمبايعة داخلية عسكرية وشعبية جيدة، وبقبول واحتضان دوليين لافتين، بدا في مستهل عهده كمن يريد أن يجرب نماذج عديدة من الحكم، فهو من جهة يريد الحفاظ على إرث والده وثبات سوريا ودورها، ومن جهة ثانية يريد أن يجاري العصر ويحدِّث وينفتح. لا شك أن كثيرين من حوله لم يكونوا يفكرون مثله، لا بل كانوا يفكرون عكس ذلك إما قلقاً وإما حفاظاً على مصالحهم التي سنرى أنها ساهمت في سرعة انهيار سوريا.

---

(١) حسن صبرا، سوريا: سقوط العائلة، عودة وطن، الدار العربية للعلوم، بيروت، أيار/ مايو ٢٠١٣، ص ٣١١و٣١٢.

(٢) كمال ديب، تاريخ سوريا المعاصر،...، مصدر سابق، ص ٧٢١.

الأكيد أن بشار الأسد: «ورث، حين تولى رئاسة الجمهورية عام ٢٠٠٠ وضعاً اقتصادياً-اجتماعياً-سياسياً ومؤسسياً حرجاً، ومشكلات اجتماعية-سياسية معقدة وكبيرة وغير محلولة، فهي مرنة ذات طبيعة اجتماعية-اقتصادية-سياسية من جهة أولى، وهي من جهة ثانية صلبة ذات طبيعة جيو-سياسية معقدة، سرعان ما انفجرت طوال العشرية الماضية ولا سيما في نصفها الأول، على خلفية استمرار محاصرة العراق واحتلاله واندلاع حرب تموز/ يوليو ٢٠٠٦ وتجريم الانتفاضة الفلسطينية وقيام إسرائيل بأكبر عدوان على الشعب الفلسطيني، وتفهم انفجارات هذه التحديات الصلبة في ضوء ما تشرحه نظرية الفوضى، وهي أن تطور منطقة الشرق الأوسط لا يجري وفق قواعد مضبوطة يمكن التنبؤ بها والتحكم فيها، بل يتم بأسلوب المفاجآت والقفزات والزلازل السياسية»[١].

في رواية نائب الرئيس السوري السابق عبد الحليم خدام لما جرى يقول: «إن بشار لم يرد أن يسمى ربيع دمشق في أي لحظة، صحيح أنه أعطى وعوداً بالانفتاح السياسي والاقتصادي والمصالحة مع الشعب السوري، وظن بعض أطراف المعارضة السورية أن الفرصة مؤاتية للحراك السياسي والثقافي في نسمة من حرية الرأي، فتشكلت المنتديات الثقافية والسياسية، لكن كل هذه المنتديات كانت تحت رقابة أجهزة الأمن. كان عناصر ورجال الأمن المرسلون من أجهزتهم القابضة على عنق الوطن والمواطن واقتصاده ومثقفيه وإنتاجهم، يسبقون جميع حضور تلك المنتديات إلى المقاعد القليلة التي كانت في منازل المنتدين، يكتبون كل كلمة، بل ويزيدون في تقاريرهم ما لم يقل في المنتديات، ويعمد قادتهم إلى زيادة ما يناسب أمزجتهم وثقافتهم الأمنية، وما يناسب دغدغة عواطف وثقافة بشار ابن مؤسس الدولة البوليسية الستالينية في سوريا العظيمة»[٢].

---

(١) محمد جمال باروت، العقد الأخير في تاريخ سوريا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت آذار/ مارس ٢٠١٢، ص ٢٩.

(٢) حسن صبرا، سوريا: سقوط العائلة...، مصدر سابق، ص ٣٠٥ و٣٠٦.

لكن خدام نفسه كان قد اتُهم آنذاك بأنه جزء من الحرس القديم الذي يقمع ربيع دمشق وما تلاه، وأنه هدد أركان المجتمع المدني أكثر من مرة. ففي ١٠ تموز ٢٠٠١ نشرت صحيفة الحياة في عددها رقم ١٣٩٩٥ كلام خدام مع أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق على مدرج الجامعة مساء الأحد ١٨ شباط/ فبراير من العام نفسه.[١]

مختصر كلام خدام:

- انتقد غياب الكلام في منتديات المجتمع المدني عن الصراع العربي الإسرائيلي.
- اعترف بوجود «أخطاء وفساد» لكنه اعتبر أن قسماً كبيراً من الذين أصدروا هذه البيانات هم أخطأوا في فهم الديموقراطية وحتى في معرفة نشوئها وتطورها. الديموقراطية ليست بدلة جاهزة نشتريها من السوق أو ننقلها من هذه الدولة أو تلك.
- قال إن «الحرية ركن أساسي من أركان حزب البعث... وأي كبت لها هو مخالف للطبيعة الإنسانية. والحزب لا يمكن أن يتخلى عن قضية الحرية لأنه إذا فعل يكون تخلى عن مبدأ أساسي من مبادئه». غير أنه تساءل: لكن هل الحرية قضية مطلقة؟ إطلاقاً لا. ليس هناك في التاريخ وفي العالم حرية مطلقة. عندما تصبح الحرية قضية مطلقة هذا يتيح لي الفرصة أن أقتل زيداً ويتيح لزيد فرصة أن يقتل عمراً أو يعتدي عليه.
- وقال محذراً: «ترفضون كمثقفين هذا المجتمع، ما هو المجتمع البديل؟ هل المجتمع الجزائري، هل ما حدث في الجزائر؟ هل ما حدث في يوغوسلافيا؟ هل ما حدث في الصومال؟...... الجزائر تتمزق. إذاً، قبل أن نطرح هذا الشعار يجب أن ندرس ماذا يعني المجتمع المدني».
- وقال إن قيادة «البعث» أعطت النشطاء والمثقفين «مهلة ستة أشهر، لكنَّ هناك حـدوداً وأهم هذه الحدود أمن البلد واستقراره... قيادة الحزب معنية بشكل جدي بتطوير الحياة السياسية في البلاد، لكن هذا الأمر لا يأتي في الأولوية

---

(١) المحاضرة مرفقة في الملاحق.

المباشرة التي هي معالجة الوضع الاقتصادي وتوفير حاجات الناس وفرص العمل».

يلاحظ في كلام خدام أمران لا بد من التوقف عندهما، أولاً كلامه الواضح عن ضرورة الحريات وتوجيه نوع من التحذير لحزب البعث نفسه الذي كان من قياداته، وثانياً تحذير أركان المجتمع المدني من أن الدولة لن تسمح بتحويل سوريا إلى جزائر ثانية.

في الجزء الأول يبدو الأمر منسجماً مع تذمُّر خدام منذ بداية عملية التوريث التي كان يعتبر أنه الأحق بها بالرغم من أنه كان أحد أبرز مهندسيها من خلال المراسيم التي أصدرها فور وفاة حافظ الأسد لمصلحة إيصال بشار إلى الرئاسة. وفي الجزء الثاني يعبر عن سمة بارزة عند الحرس القديم، وهي الركود الإيجابي، (برأيهم) بدلاً من التغيير غير معروف المآلات.

يبدو على كل حال، من خلال ما كتب محمد جمال باروت، أن خدام لعب دوراً أساسياً في قمع ربيع دمشق والإصلاحات وهو ما يعزز الفكرة الأولى التي تقول إن بعض الحرس القديم كان قلقاً بشأن تفكك الدولة التي بناها حافظ الأسد تماماً كما كان قلقاً بشأن مصالحه. يقول باروت: «زاد من ضعف احتمالات نجاح التفكير التنموي، تحوُّل نائب الرئيس عبد الحليم خدام، بعيد انتقال السلطة إلى الرئيس بشار الأسد، من موقع الراعي لعملية الإصلاح الاقتصادي، والمتبني لمقترحات التحول من الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد السوق، وأحد عناصر جذب البيروقراطية العليا القديمة، والبيروقراطية التصحيحية، خصوصاً نحو الإصلاح، إلى موقع أكثر البيروقراطيين السياسيين محافظة وتخويفاً من الإصلاح السياسي، فقاد عملية القضاء على «ربيع دمشق» بحجة انتهاء الشهور الستة الممنوحة والخوف من «الجزأرة» في سوريا. كما حذر في داخل القيادة من التحرّر الاقتصادي، ودفعها إلى التحصن بعقلية الخائف من أي سير في طريق اقتصاد السوق. وأثر موقفه جذرياً في موقف القيادة القطرية من تبني مشروع الإصلاح الاقتصادي الذي صاغته حكومة مصطفى ميرو الثانية، ورفع مستوى عقلية الخوف من الإصلاح. وتلخص هذا الموقف في جعل أي قرار تتخذه الحكومة خاضعاً لموافقة القيادة القطرية».

يتوافق هذا الرأي مع ما ورد في صحيفة «لوموند ديبلوماتيك» التي تقول: «إن حزب البعث الذي جذبه الربيع لبرهة، عاد والتف حول قادته خشية فقد امتيازات الحزب القائد لسوريا»[١].

ذهب بعض الكتّاب لاحقاً إلى اتهام أنصار ربيع دمشق بصوغ مشاريعهم بالتعاون مع الولايات المتحدة الأميركية، أما الكاتب الألماني فولكر بيرتس فينظر إلى الأمر من منظور بنية السلطة نفسها بغض النظر عن الفعل وردة الفعل، فيقول: «إن أجندة بشار الأسد «كانت نوعاً من التحديث السلطوي، إذ تكيفت سوريا مع التغيرات في بيئتها الخارجية، إلا أنها بقيت سلطوية مع نظام سياسي يخضع لسيطرة محكمة. وحتى وإن حاول بعض الأعضاء القياديين في حزب البعث جعل النظام أكثر تعددية بقليل، والسماح بدرجة من المنافسة السياسية بين الأحزاب المختلفة والشخصيات في الانتخابات، إلا أن هذه الجهود لم تقطع شوطاً طويلاً، وجرت مناقشة مشاريع لقانون الأحزاب إلا أنها وضعت على الرف بعد ذلك»[٢].

لم يكن من الصعب وقف ربيع دمشق واعتقال ناشطيه، فسوريا كانت آنذاك أمام تطور سياسي خارجي جديد تمثل بالقلق من ردود الفعل الأميركية بعد الاعتداءات الإرهابية على برجي مركز التجارة العالمي والبنتاغون في ٩/ ١١/ ٢٠٠١. تسلحت السلطة السورية بذاك التطور للتشدد في الداخل وعدم إحداث أي اختراقات. ثم تسلحت بما بدأت إدارة جورج دبليو بوش تنشره من ذعر في الدول العربية بسبب أفكارها التبشيرية للمحافظين الجدد ونهاية التاريخ وغيره، وكذلك بالوضع المضطرب في فلسطين بسبب آرييل شارون ومغامراته واستفزازاته.

ثمة سبب آخر ربما دفع إدارة بشار الأسد إلى التخفيف من اندفاعه لربيع دمشق ويتعلق بالقلق من تنامي المشاعر المذهبية في الداخل. شعر بعض من في السلطة بأن شبح أحداث وأحقاد الاشتباكات مع الإخوان المسلمين لا يزال حاضراً.

---

(١) Judith Cahen, http://www.monde-diplomatique.fr/2002/11/9633.

(٢) فولكر بيرتس، الاقتصاد السياسي في سوريا...، المرجع السابق، ص ١٩.

ذهب البعض لنصح الرئيس بعدم المغالاة في توسيع دائرة الحريات لأن ذلك قد يدفع البعض لرفع مطالب ذات أبعاد مذهبية بغية المشاركة في السلطة. لم يكن ذاك القلق مبرراً في حينه خصوصاً أن معظم الذين برزت أسماؤهم في ربيع دمشق كانوا من اليساريين أو القوميين الذين سجنوا سابقاً أو أعضاء في مجلس النواب وحزب البعث.

وفي هذا الصدد يقول كمال ديب: «في ربيع دمشق كان ثمة احتمال أن تؤثر وتيرة الإصلاح في الجوهر الاجتماعي للبلاد فيتحول الواقع السوري إلى لعبة أرقام ديموغرافية للمذاهب، وإلى أكثرية وأقلية دينية وعرقية، ذلك أن التحول سيقوّي النخب التجارية والصناعية السنية مادياً ومعنوياً وعبر علاقاتها مع الدول العربية السنية الكبيرة كمصر والسعودية، والنخبة السنية المدينية في لبنان ما يفتح الباب نحو شهية مطالبة بمشاركة أعمق في الحكم على الخلفية العددية والقوة الاقتصادية للسنة، كما أنّ فئات عديدة من الطبقات الجديدة التي نمت في ظل ثورة البعث كانت تقاوم الإصلاح»[1].

هذا القلق المذهبي، أضيف إليه قلق عرقي أيضاً خصوصاً من جانب الكرد السوريين الذي ربما شعروا آنذاك بأن ثمة فرصة لاستئناف تحقيق حلم الدولة المستقلة في المنطقة أو أقلّه الحصول على ما يعتبرونه حقوقاً تاريخية كالجنسية والحق في تعليم اللغة الكردية والتواصل الحر مع الجوار الكردي وغيره. والملاحظة المهمة هنا هي أن تلك المشاعر وقلق السلطة حيالها قد تكون السبب الأول في سرعة اشتعال النار في هشيم تلك العلاقة بين الدولة وجزء من الكرد. اندلعت في ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٤ مواجهات عنيفة على خلفية سبب سطحي جداً يتعلق بمباريات لكرة القدم. سقط في تلك الاشتباكات قتلى وجرحى وحصلت سلسلة من الاعتقالات. ازداد الوضع توتراً وكاد يتمدد ويستقر في عدد من المناطق السورية الأخرى حيث بدا في الأمر استعداد لعصيان مدني حقيقي. حدث ذلك بعد أشهر على اجتياح الأميركيين والبريطانيين للعراق والآمال التي زرعوها في قلوب كرد العراق حيال دولة مستقلة.

---

(١) كمال ديب، تاريخ سوريا...، مرجع سابق، ص ٧٣٦.

نلاحظ مثلاً أنه مع مرحلة ربيع دمشق «ظهرت منتديات ذات طابع إثني في حلب وطرطوس واللاذقية وحتى في الحسكة والقامشلي ومصياف والسويداء، كمنتدى «جلادت بدرخان» الكردي في القامشلي الذي طالب باعتراف السلطات السورية بحقوق ١،٥ - ٢ مليون كردي سوري كأقلية وطنية لها حقوق، ولكن ظهور هذا المنتدى على خلفية الغزو الأميركي للعراق كان مصدر قلق للسلطة خصوصاً أنه جاء على ضوء أحداث الجوار العراقي»[١].

لم يكن كذلك الأمر صعباً في تجميد حركة المجتمع المدني، ذلك أن التجربة العلنية لأرباب ذاك الحراك كانت حديثة العهد وليس لها أي تجذر في مجتمع مراقب بدقة من الأمن وأجهزة الاستخبارات. فصورة المعارضة الداخلية كانت في الأصل غير مطمئنة للناس أو كانت مفككة بسبب سجن أو خوف أو تخلي بعض أركانها عن نشاطهم بعد سنوات السجن.

يختصر السياسي الماركسي عبد العزيز الخيّر مشهد المعارضة آنذاك بالقول في نصوص كتبها بين نهاية ٢٠٠٩ ومطلع ٢٠١٠: «إن المعارضة بمحصلة عملها في العقد الأخير (في شتى الحقول: الفكر، البرنامج، التنظيم والممارسة) قد راكمت سلباً في وجدان ووعي الأوساط الاجتماعية الضيقة التي تصل إليها، كما في وجدان النخب القليلة من الناشطين والمهتمين بالشأن العام، بمن فيهم أولئك المنتظمون في أطرها نفسها». ويضيف: «إن المعارضة السورية بكل تلاوينها ما زالت جزءاً من الأزمة العامة للحياة السورية، تساهم في تكريسها واستمرارها (على عكس ما يراد ويتمنى)، بدل أن تكون رداً عليها وطريقاً للخروج منها، وستبقى كذلك بل سيزداد دورها سلبية، ما دام حالها على ما هو عليه»[٢].

يشار إلى أن الخيّر الذي خُطف في ٢٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢ من قلب دمشق وهو عائد من زيارة إلى الصين، بقي مجهول المصير حتى صدور هذا الكتاب.

---

(١) كمال ديب، تاريخ سوريا...، مرجع سابق، ص ٧٣٩.

(٢) عبد العزيز الخيّر، عشية الانفجار السوري الكبير، أيام سوريا، أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤ (مجهول مكان الطبع).

تناقضت المعلومات حول الجهة التي اختطفته. هل هي أجهزة الأمن أم طرف آخر؟ مع الإشارة إلى أن هذا الناشط السياسي الواسع الثقافة كان قد سجن ١٤ عاماً وطورد ١١ عاماً أخرى.

فهل كانت شخصية الأسد الرافضة لأي تغيير مفروض عليها فرضاً، هي التي وقفت خلف وقف حركة المجتمع المدني؟ أم الحرس القديم؟ أم القلق من اختراق الدولة السورية من قبل الخارج. أم كل ذلك. ربما نفهم أكثر حين نحلل خطابات الأسد ومقاصدها ونفهم أكثر طبيعة تفكيره.

يقول برايان جيه ديفيز، سفير كندا لدى سوريا من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٦، في تعليق نشره على مدونة البروفسور جوشوا لاندي «سيريا كومنت» في شهر نيسان/ أبريل ٢٠١١: «إن الأسد لن يذعن أبداً بسهولة لأي شيء تحت الضغط». هذا جزء من «كرامة السوريين» التي تحدث عنها آلان شويه.

هذا ما سيبدو في الكثير من محطات الأزمة ثم الحرب في سوريا، كما سيظهر من خلال الخطابات الرئاسية حتى ولو أن بعض القرارات الكبيرة التي اتخذها الأسد ومنها الانسحاب من لبنان أو تغيير الدستور وإلغاء المادة ٨ منه التي تحصر القيادة بحزب البعث، بقيت محور جدل كبير بين قائل بأن كل هذا كان مقرراً سلفاً، وبين مؤكد أنه جاء نتيجة القلق السوري من ردة فعل الدول الأطلسية، وبالتالي تحت الضغط.

خطاب القسم: إصلاح لا تغيير

السياسة هي حرب دون إراقة دماء، والحرب هي سياسة دموية.

ماو تسي تونغ
مؤسس الصين الشعبية

في خطابه في مجلس الشعب في ١٧ تموز/يوليو ٢٠٠٠ والذي أعقب قسمه اليمين الدستورية كرئيس للجمهورية، أظهر الأسد حرصاً شديداً على إكمال نهج والده وتأثر شخصياً، وبشكل واضح، بذاك النهج، لكنه أظهر أيضاً رغبة في الإصلاح والتطوير، فهو قال عبارات واضحة في هذا السياق وأبرزها:

- إن نهج القائد الأسد كان نهجاً متميزاً وبالتالي فإن الحفاظ على هذا النهج ليس بالأمر السهل وخصوصاً أننا لسنا مطالبين بالحفاظ عليه فقط وإنما بتطويره.
- استطاع القائد الأسد خلال العقود الثلاثة الأخيرة، وضع إستراتيجية عامة تلبي الحاجات المختلفة للتطوير المنشود شملت مختلف القطاعات. وقد برهنت الإستراتيجية السياسية التي وضعها وأشرف على تنفيذها ومتابعتها وتطويرها عن نجاحها الكبير حتى يومنا هذا
- يجب «تجديد أفكار قديمة لا تناسب واقعنا مع إمكانية الاستغناء عن أفكار قديمة لا يمكن أن نجددها ولم يعد ممكناً الاستفادة منها بل أصبحت معيقة لأدائنا».
- لا يجوز أن نطبق ديمقراطية الآخرين على أنفسنا... فعلينا أن تكون لنا تجربتنا الديمقراطية الخاصة بنا المنبثقة من تاريخنا وثقافتنا وشخصيتنا الحضارية.

● أصبح من الضروري أن نطور صيغة عمل الجبهة بما يستجيب لحاجات التطوير الذي يتطلبه واقعنا المتطور والمتنامي على كل المستويات».

● «علينا أن نبدأ بالسرعة القصوى بإجراء الدراسات الكفيلة بتغيير هذا الواقع نحو الأفضل من خلال تطوير الأنظمة الإدارية وهيكلياتها ورفع كفاءة الكوادر الإدارية والمهنية وإنهاء حالة التسيب واللامبالاة والتهرب من أداء الواجب، ولا بدّ من محاربة المقصرين والمسيئين والمهملين والمفسدين».

إذا كانت العبارات الآنفة لم توضح أن الأسد يريد تطويراً وليس تغييراً، جاءت عبارته التالية لتقول ذلك بوضوح أكثر: «علينا الابتعاد عن فكرة نسف الواقع برمته بدلاً من العمل على تطويره وتحسينه، منطلقين من أن الحياة الإنسانية لا مطلق فيها، فمهما كان الواقع سيئاً لا بد وأن يكون فيه العديد من الفوائد، ومهما كان جيداً وممتازاً فلن يخلو من المساوئ «مشدداً في الوقت نفسه على ضرورة» متابعة بناء سوريا عصرية متقدمة».

أولوية الاقتصاد

لعل الأبرز في ذاك الخطاب الأول، هو العزم على إصلاح معظم الوضع الاقتصادي، ولكن أيضاً على انتقاد التجربة الاقتصادية السابقة. اعتبر الأسد «أن إصدار قوانين ومراسيم وقرارات كانت تتسم أحياناً بالتجريبية وأحياناً أخرى بالارتجال»، وهي المسؤولة عما وصلت إليه سوريا اليوم، داعياً إلى «إجراء تغييرات اقتصادية من خلال تحديث القوانين وإزالة العقبات البيروقراطية أمام تدفق الاستثمارات الداخلية والخارجية وتعبئة رأس المال العام والخاص معاً وتنشيط القطاع الخاص ومنحه فرصاً أفضل للعمل»(١).

تركيز الأسد على الاقتصاد كان له ما يبرره. فمع وصوله إلى سدة الرئاسة كانت سوريا تعاني التصحر الذي ضرب القطاع الزراعي الذي يمثل تقريباً ٢٣٪ من الناتج القومي الخام. أدى التصحر إلى تراجع المحصول الزراعي على نحو أفقد الناتج

(١) سهيل بلحاج، سوريا بشار الأسد، ...، مرجع سابق ص ١١٥.

القومي ما يقارب ٨ بالمئة من مردوده وفق مؤشر التنمية لشهر نيسان ٢٠٠٥. كانت «نسبة النمو الاقتصادي اقتصرت على ٠,٦ بالمئة وبقي بالتالي عاجزاً عن دعم النمو الديموغرافي البالغ ٢,٥ بالمئة»[1].

كانت التقارير الرسمية السورية تتعمد نشر أرقـام حول حقيقة الوضع الاقتصادي ومنها مثلاً التقرير الذي أصدرته وزارة التخطيط في ٢٠ نيسان/ أبريل ٢٠٠٠ أي قبل نحو شهرين من تولي الأسد السلطة. جاء في التقرير الذي نشرته الصحف: «إن ٤٠ بالمئة من العمال السوريين تقاضوا أقل من الأجر المتوسط (نحو ٤٤ دولاراً في الشهر) بينما أقل من ١٠ بالمئة بمن فيهم كبار ضباط الجيش والمدراء تقاضوا ٨ آلاف ليرة سوريّة (أي حوالى ١٦٠ دولاراً في الشهر). أي إن الضابط السوري أو المدير العام يتقاضى تقريباً أقل بـ ٢٠ إلى ٢٥ مرة ما يتقاضاه نظيره اللبناني.

كانت كل الإحصائيات الرسمية تقريباً بما فيها التقرير المذكور تشير إلى أن نحو مليونين ونصف مليون شخص من القوة العاملة في البلاد يعيشون من الزراعة والفلاحة، وأن نسبة البطالة ربما وصلت إلى ٢٠ بالمئة.

هذه الأرقام تعني أن الرئيس بشار الأسد كان مع وصوله إلى السلطة مضطراً لتغيير النهج الاقتصادي بغية استيعاب ٢٠٠ ألف شاب يغزون أسواق العمل كل عام «حيث هناك نسبة ٣٠ بالمئة من الشباب عاطلون عن العمل»[2].

لعل جزءًا لا بأس به من هؤلاء وخصوصاً في مناطق الأرياف هم الذين كانوا الأكثر سرعة في التظاهر ثم حمل السلاح ضد النظام، إما نقمة على أخطاء السياسة الاقتصادية التي عززت بروز طبقة سياسية - مالية جديدة في سوريا، وإما لسهولة جذبهم إلى صفوف مناهضي النظام نظراً إلى أوضاعهم الفقيرة وكذلك للقدرة على إقناعهم بأفكار مذهبية أو دينية بسبب محدودية الوعي عند معظمهم.

سعى البعض إلى تحميل السياسة الاقتصادية للأسد مسؤولية التدهور الذي

---

(١) سهيل بلحاج، المرجع نفسه.

(٢) سلامة كيلة، ثورة من فوق، دار نون، ٢٠١٤، ص ٣٧.

أدى إلى تهميش الأرياف والمزارعين. ربما كان في الاتهام شيء من المغالاة، ذلك أن الأسد اعتمد في السياسة الاقتصادية على خبرات عالية درس معظم أربابها في الغرب وتحديداً في أميركا وبريطانيا وعملوا في مؤسسات دولية عالمية.

من الذين اتهموا الأسد، عزمي بشارة. قال: «اختار الأسد ما بدا له ملائماً للحفاظ على النظام السياسي مع اللبرلة الاقتصادية، أي النموذج الصيني، مع تجاهل الفروق بين الاقتصادين السوري والصيني، وأن النموذج الصيني اعتمد على الصناعة والأيدي العاملة الرخيصة المتوافرة، في حين أن اللبرلة في سوريا دفعت الاقتصاد في الاتجاه الخدماتي السياحي، عدا تجاهل الإصلاح، ذي السمة الليبرالية، حقيقة أن سوريا بلد زراعي، ما أدى إلى تبعات كارثية» مضيفاً إن التحول الاقتصادي هذا «ساهم في عملية إفقار واسعة في الريف والمدينة إضافة إلى تضرر الطبقة المتوسطة وتراجع الدعم والخدمات التي تقدمها الدولة»[1].

فهل النموذج الاقتصادي الذي اختاره الأسد استند فعلاً «إلى النموذج الصيني، أي إن احتكار السلطة من قبل البعث ليس عقبة أمام الانفتاح الاقتصادي الذي ينبغي أن يسير بحرية نسبية كما يقول الكاتب الفرنسي كزافييه بارون؟[2]».

قد نجد بعض الجواب في أولى مقابلات الأسد مع الإعلام الغربي حين قال لصحيفة دير شبيغل الألمانية: «بالأساس أنا لا أؤمن كثيراً بالتجارب المنسوخة. هناك اقتباس وهناك خصوصيات وهذه الخصوصيات تنبع من طبيعة المجتمع وتاريخه، وبالتالي سيكون هناك بكل تأكيد نموذج سوري فقط». وحين يقول له الصحافي الألماني: «لا توجد دولة، سيادة الرئيس، حالياً تستطيع أن تعيش بمعزل عن التدفقات المالية الموجودة، ودعني أقول إنه أحياناً حتى عندما يطرح مصطلح الاشتراكية أو الخطاب الاشتراكي يبقى رأس المال الذي كان من الممكن أن يبادر حذراً ويقظاً جداً بل ويهرب من كلمة اشتراكية» يجيب الأسد: «لكن أنا أرى حالياً

---

(١) عزمي بشارة، عشية الانفجار...، مرجع سابق. ص ١٢٣.

(٢) Xavier Baron, *Histoire de la syrie, 1918 á nos jours*, Chapitre 24. 3243 (kindle).

أن هناك دولاً اشتراكية لم تؤد الحال فيها إلى ما تقول. مثلاً، اشتراكية فرنسا مع أن المثال الأهم هو الصين». ويضيف: «بالنسبة إلينا، نحن نقول إنّ الاشتراكية في سوريا هي عدالة اجتماعية. الآن لنفترض بأنني أريد أن أطور مؤسسة من القطاع العام، مؤسسة اقتصادية. قد تقضي الدراسة العلمية أن تسرح آلاف العمال. نحن لم نقم بهذا لأن هناك واجباً اجتماعياً للدولة. هذه العلاقة بين الاقتصادي والاجتماعي تحددها طبيعة المجتمع السوري، وهو الذي يعطي شكل الاشتراكية التي تتكلم عنها. لكنني أريد أن أضيف شيئاً: أي مصطلح قابل للتوسع بالشكل الذي يحقق مصلحة المجتمع؛ كل إنسان يفهمه بالشكل الذي يريد. أما الهدف فهو واحد، الازدهار»[1].

الازدهار والتطوير، كلمتان سنجدهما في معظم خطابات الأسد ومقابلاته. وقد أثمر هذا التوجه نوعاً من الرخاء في المدن الكبرى وتحديداً في دمشق وحلب حيث يتركز معظم رأس المال. بدأت تظهر في المجتمع السوري ظاهرة المطاعم الفاخرة والسيارات الفخمة. ارتفعت أسعار المنازل. ظهرت أحياء جديدة ببنايات فخمة مكان البيوت الفقيرة (مثال كفرسوسة في قلب دمشق وغيرها)، الأمر الذي دفع المنتقدين إلى القول إنّ التوجهات الاقتصادية الجديدة بدأت تؤسس لقيام طبقة رأسمالية مرتبطة بالنظام، وبعض هذه الطبقة فاسد. ناهيك عن أن التداخل مع لبنان لأكثر من ربع قرن نقل الكثير من عدوى المغالاة بمظاهر الرفاهية الاجتماعية إلى سوريا في عهد بشار.

أما من الناحية الديموغرافية فإن الكاتب السياسي والدبلوماسي الفرنسي السابق الذي خدم في دمشق جان بيار فيليو يشرح: «إن الشعب السوري تخطى عام ٢٠١٠ العشرين مليون نسمة، أي إن السنوات العشر الأولى لحكم بشار عرفت زيادة ربع هذا العدد الذي تضاعف ٣ مرات منذ بداية نظام آل الأسد عام ١٩٧٠، وقد بدأ التحول الديموغرافي عام ١٩٨٦، متأخراً عن العالم العربي، بفرق كبير بالنمو

(١) مقابلة الأسد، «دير شبيغل»، ألمانيا، ٨ تموز/ يوليو ٢٠٠١، موقع الرئاسة السورية.

السنوي وفقاً للمناطق والطوائف؛ فالسنة من عرب وكرد عرفوا أكبر نسبة زيادة عدد (نحو ٣،٤ بالمئة) والعلويون حافظوا على المتوسط الوطني (٣ بالمئة) بينما المسيحيون فقد كانوا أول من شهد التحولات (٢ بالمئة). وهكذا صار السنة ٨٠ بالمئة من الشعب السوري، والعلويون ١٠ بالمئة، والمسيحيون ٥ بالمئة و٢ إلى ٣ بالمئة للدروز و١ بالمئة للإسماعيليين. وكان ٥٠ بالمئة من الشعب السوري لا يزالون يعيشون في المناطق الزراعية...»[١].

هكذا بدا الأسد في إطلالاته على السياسة الداخلية السورية، وهكذا بدا في أيامه الأولى، مواجهاً للعديد من التحديات الداخلية والخارجية سياسياً وأمنياً واقتصادياً، ومنفتحاً على إصلاح بعض الخلل ومتمسكاً بثوابت السياسة السابقة وأكثر حزماً في معالجة الوضع الاقتصادي وانفتاحه وربما لبرلته.هذا ما سوف يترسخ أكثر في خلال ولاياته الرئاسية الثلاث حيث إن الأسد بقي رافضاً التغيير الجذري وداعياً إلى إصلاح النظام من داخله دون دك أسسه، وحتى حين ألغى المادة ٨ من الدستور وألغى الدستور بكامله، فهو لم يقل إن ذلك جاء بسبب ضغط ما حدث في الجوار العربي في ما وصف بـ «الربيع العربي»، وإنما اعتبر أن ذلك استكمال لما تم إقراره في المؤتمر العاشر لحزب البعث.

لعل النص الذي نشره نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام بعد نحو عامين من تولي الأسد السلطة حدد تماماً معالم التغيير فقال: «ليس هناك تغيير في المبادىء لأن هذا يعني تغيير حزب البعث»، و«إن التحديث والتطوير والإصلاح لا تعني الانقلاب في البلد، فالانقلاب يعني نسف كل ما هو قائم والبحث عن شيء آخر، وهذا الأمر ليس موجوداً في سوريا ولن يكون موجوداً»[٢].

رد في حينه المعارض اليساري ميشال كيلو على خدام في مقال مطول في صحيفة النهار اللبنانية قائلاً: «أما إن ما يجري في سوريا ليس انقلاباً، فهو أمر لا

---

(١) Jean-Pierre Filiu, *Le nouveau Moyen-Orient*, Fayard, Paris 2012 .p.108.

(٢) السفير في ١٨/ ١١/ ٢٠٠٣.

يحتاج إلى تأكيد. ما يجري داخل سوريا أقل بكثير من أن يكون إصلاحاً لذلك لم يخطر ببال أحد اعتباره انقلاباً. كما أن أحداً لم يطالب من قبل بانقلاب في سوريا. وللتذكير فقد طالب كاتب هذه المقالة في آب من عام ٢٠٠٠ بإصلاح بطيء وهادىء ومتدرج وآمن ومدروس»[1].

فهل بقي الأسد فعلاً وفياً لتوجهاته وخطابه منذ توليه السلطة، أم إن التطورات العربية والإقليمية والدولية فرضت تحولات مفصلية في سياسته وفي كل تاريخ حافظ الأسد؟ هل كان سجين أفكار النظام السابق أم إنه أراد التطوير والتغيير على نحو غير متسارع كي لا يثير خضات من قبل المستفيدين من النظام السابق والرافضين كل تغيير جذري؟

الأرجح أن الأسد كان ومنذ البداية يريد التطوير لا التغيير، ويريد التحديث لا نسف النموذج القائم في البلاد، فهو يقول: «ليس من الممكن البدء بأي تطوير سياسي في سوريا إلا من خلال المكانة التاريخية لهذا البلد، لقد ذكرت في خطاب توليتي أننا لم نأت لنسف الواقع وإنما لتطويره، وكلمة تطوير تعني أن تبني على أساس شيء ما وتتحرك منه إلى الأمام وليس في الفراغ»[2].

في تحليلنا لظروف وصول الأسد إلى السلطة والانعكاسات الإقليمية والدولية بالإضافة إلى ارتدادات رئاسته على من كانوا يعتقدون أنفسهم أهم منه بالرئاسة، قد نفهم أكثر الأسباب التي دفعت الأسد إلى المزاوجة بين المرونة الاقتصادية والتشدد السياسي. فبالرغم من مؤشرات الانفتاح التي عبر عنها عبر إطلاق السجناء وإقفال سجن المزة والسماح بإقامة المنتديات وبانتقاد السلطة خصوصاً في العامين الأولين لحكمه، أوحى الرئيس السوري برغبة فعلية في التحديث. ربما أدرك سريعاً أن آماله بالإصلاح والتحديث دونها عقبات داخلية وخارجية كثيرة.أدرك أيضاً أن المضي فيها قد يهدد نظاماً بناه حافظ الأسد بدقة صائغ الذهب. لعله اعتبر من

---

(١) ميشال كيلو، نقاش مع الأستاذ خدام، النهار في ١٨ و١٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣.

(٢) فلينت ليفيريت، وراثة الأسد، مصدر سابق، ص ١٥٠.

الضروري الأخذ في الاعتبار كثيراً ما تقوله منظمات الحريات وحقوق الإنسان والديمقراطية.

فحتى بعد مرور الأشهر الأولى للأحداث السورية عام ٢٠١١، كانت الآراء، بما فيها تلك المناهضة ضمنياً لبشار الأسد، تتحدث عنه كإصلاحي. قال وليد جنبلاط «رئيس جبهة النضال الوطني» بعد لقائه الرئيس السوري في دمشق في ٩ حزيران/ يونيو ٢٠١١، أي بعد أكثر من ٣ أشهر على بداية أحداث درعا وغيرها: «إن خطوات الإصلاح بدأت في سوريا وإن كانت خجولة فهناك سباق مع الزمن بين الأمن الذي يسيء ويقتل المواطنين في المدن السورية وبين الإصلاح، ويجب أن تكون الأولوية للإصلاح ووقف العنف وإخراج الأمن من بعض المدن والانتباه إلى إمكانية التخريب من قبل بعض الدول؛ وإن الرئيس بشار الأسد يملك السلطة وهو اشتكى بنفسه من الأمن حيث قال في خطابه الأخير بضرورة إنشاء شرطة تأتي محل الأمن. وهو قال بضرورة التحقيق مع الذين ارتكبوا الجرائم في درعا وغيرها، وكان لي حديث طويل ومفصل معه في هذا الأمر لكنني لن أكشف عنه اليوم... وبما أنني عقدت تسوية مع النظام السوري في ٣١ آذار/ مارس عام ٢٠١٠ ومن خلاله مع الشعب السوري الذي اعتذرت إليه، ما زلت أؤمن وقد أكون مخطئاً بأن الرئيس الأسد يستطيع إنقاذ بلاده. وبدأت مؤشرات على ذلك تظهر مثل مؤتمر الحوار الوطني والتشاوري، وإن قال البعض إنه تشاور مع الذات، وهذا ليس صحيحاً، لأن هناك كلمات جريئة ألقيت فيه، فمن كان يتوقع أن يخرج شخص مثل الطيب تيزيني ويقول لا للدولة الأمنية في سوريا ونعم للإصلاح مطالباً بسحب الأمن والجيش... وبالتالي فإن المطلوب هو التغيير المنهجي الموضوعي السلمي، وهم الآن في سباق مع بعض الأمن ممن لا يريدون التغيير، ومع بعض العناصر في الخارج التي دخلت على الخط، وصحيح أن هناك ١٤٠٠ شهيد مدني لكن هناك بالمقابل أكثر من ٣٠٠ شهيد من الجيش السوري والأمن»[1].

---

(١) جنبلاط. أم تي في. ٩ حزيران/ يونيو ٢٠١١.

اللافت أن وليد جنبلاط نفسه يقول في تلك المقابلة إنه: «لا يجوز رفض الإخوان المسلمين بالمطلق في العالم العربي، فهم جزء من المجتمع العربي والإسلامي، والإخوان المسلمون في تركيا جاؤوا إلى الحكم بعد ٨٠ عاماً من حكم الحزب الواحد والجيش لكنهم حققوا تطوراً هائلاً».

ربط السوريون كلام جنبلاط آنذاك عن الإخوان المسلمين بزيارته التي كان قد قام بها إلى قطر قبيل ذهابه إلى سوريا، فآنذاك سعى رئيس الحزب الاشتراكي إلى تهدئة الأجواء بين الدوحة ودمشق لكنه عاد إلى لبنان ليقول:

«لاحظت أن هناك جفاء شخصياً وسياسياً كبيراً مع الرئيس الأسد».

إذا كان الأسد أراد فعلاً الإصلاح، فهل ثمة ما أعاقه داخلياً وخارجياً، أم إن الإصلاح عنده كان محدوداً ويراد له الاقتصار على بعض الجوانب الاقتصادية والسياسية دون المسّ بجوهر النظام؟

عواصف الخارج

ليست الشجاعة في أن يغيب الخوف،
ولكن الشجاعة في أن نقهره.

نلسون مانديلا

جاء انتخاب بشار الأسد رئيساً للجمهورية العربية السورية في ١١ تموز/ يوليو عام ٢٠٠٠ بعد أقل من ٥ أشهر على انتخاب فلاديمير بوتين رئيساً لروسيا الاتحادية في ٢٧ آذار/ مارس ٢٠٠٠ بنتيجة فاقت ٩٧,٢٦ بالمئة، كما جاء انتخاب الأسد قبل نحو ٥ أشهر من انتخاب جورج دبليو بوش رئيساً للولايات المتحدة الأميركية في معركة جرى التشكيك بنتائجها وكان الفرق بينه وبين منافسه آل غور صوتا واحداً لا غير. سنرى لاحقاً أن انتخاب بوش والمحافظين والتبشيريين الجدد في أميركا سيكون له انعكاسات سيئة ومقلقة على العلاقات السورية الأميركية وعلى الوضع السوري والمنطقة بشكل عام. وفي إيران كان الإصلاحيون بقيادة محمد خاتمي قد حققوا فوزاً كاسحاً في الانتخابات العامة في شهر كانون الثاني/ يناير أي في مطلع العام ٢٠٠٠. طرح ذلك أسئلة حول تحولات محتملة في السياسة الخارجية الإيرانية وبينها ما يتعلق بسوريا ومحور المقاومة. وفيما كانت الدول الأربع سوريا وروسيا وأميركا وإيران تحتفل بالقادمين الجدد لحكمها، كان العراق يعلن في ١ حزيران/ يونيو من ذاك العام «أن العقوبات التي تفرضها عليه الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٠ قضت على أكثر من مليون و٣٥٠ ألف نسمة معظمهم من الأطفال»[1].

(١) الشرق الأوسط، ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠ العدد ٨٠٦٨.

وفي الجوار اللبناني المضطرب، ومنذ اللحظات الأولى للاستعداد لترشيح بشار الأسد إلى الرئاسة السورية بعد وفاة والده، كان لبنان، وخلافاً للمعهود منذ سنوات، يرسل إلى سوريا رسائل سعيدة حول انسحاب إسرائيل في أواخر أيار/ مايو. هذا كان موضوع آخر مكالمة هاتفية بين حافظ الأسد والرئيس اللبناني إميل لحود كما أسلفنا. لكن بقدر ما كان خيار «المقاومة» الذي عززه حافظ الأسد كورقة مهمة في صراعه مع إسرائيل ومفاوضاته معها ومع الأميركيين، ركيزة في الإستراتيجيا السورية، فإن انسحاب العدوان الإسرائيلي من لبنان ترك أسئلة كثيرة في سوريا لعلمها أن ضغوطاً كثيرة ستمارس عليها ابتداء من اليوم بذريعة أن بقاء جيشها على الأراضي اللبنانية فقد ما يبرره. وهكذا، لم يكن قد مضى ١٠ أشهر على تولي الأسد الرئاسة حتى وجهت إسرائيل أولى رسائلها الأمنية. شن طيرانها غارة جوية على محطة رادار للجيش السوري في لبنان على بعد ٤٥ كيلومتراً إلى الشرق من بيروت. قال الجيش الإسرائيلي: «إن «الطائرات هاجمت راداراً سورياً في إثر هجمات حزب الله في الأشهر الأخيرة ونهاية هذا الأسبوع، وإن إسرائيل طبقت بدقة قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٤٢٥ بسحبها قواتها من جنوب لبنان في مايو ٢٠٠٠»[١]. ما يعني أن على سوريا أن تنفذ بالمقابل انسحابها.

ولم يكد يمضي أول شهرين على انتخاب الأسد رئيساً حتى جاءت الهزة الأولى من فلسطين، تفجّرت الانتفاضة الثانية في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠ بعد زيارة الزعيم اليميني الإسرائيلي آرييل شارون الحرم القدسي، ولذلك عرفت الانتفاضة بـ «انتفاضة الأقصى».

قال الأسد: «مما لا شك فيه أن «شارون» وحكومته يسعيان إلى الحرب بشكل واضح ومعلن. وهم يصرحون بذلك. وهذه ليست مجرد توقعات»[٢].

ثم كانت الكارثة الكبرى التي أحدثت تحولات هائلة وارتـدادات أمنية

---

(١) بيان الجيش الإسرائيلي، وكالات الأنباء رويترز والصحافة الفرنسية.

(٢) «دير شبيغل»، المرجع السابق.

وسياسية وجيوسياسية. إنها الاعتداءات الإرهابية على الولايات المتحدة الأميركية في ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، وهو اليوم الذي عادة ما يحتفل فيه الرئيس الأسد بعيد ميلاده.

بمعنى أوضح، وجد الأسد نفسه أمام رئيس أميركي، تسبقه سمعة إحاطة النفس بمحافظين جدد وبخطط توسعية ضد «محور الشر»، مستنداً إلى ميول دينية وتبشيرية واضحة سرعان ما اعتبر سوريا «دولة مارقة»، ورئيس روسي غامض جاء من عالم الاستخبارات كي جي بي بعد نجاحه في إخماد انتفاضة الشيشان بالقوة ثم انتفاضة جورجيا التي أيده فيها الأسد. بعض الكتاب الغربيين عبروا عن تلك اللحظة الخطيرة بالقول: «لقد كان بوش والمحافظون الجدد الأميركيون مصممين على زعزعة النظام السوري، ثم جاء انتخاب آرييل شارون في إسرائيل، الرافض لأي انسحاب من الجولان، وسارع هذا الأخير إلى تصليب موقفه حيال سوريا بسبب دعمها للانتفاضة الثانية ولحزب الله والتنظيمات الفلسطينية المتطرفة مثل حماس التي كان رئيس مكتبها السياسي خالد مشعل يقيم في دمشق»[١].

لم تكن الخريطة الاستراتيجية مريحة مطلقاً لبشار الأسد بعد أشهر قليلة على توليه السلطة، خلافاً لما بدا يوم وفاة والده من احتضان دولي وخصوصاً أميركي وفرنسي، ومن دول الاعتدال العربية. صار المحيط الإقليمي ضبابياً ومقلقاً في العراق، ومتفجراً في فلسطين، وباعثاً رسائل أمنية استفزازية من إسرائيل، وفي لبنان ظهر لاعب جديد رسم لنفسه أدواراً محلية وإقليمية ودولية مثيرة لقلق رأس القيادة السورية ومريحة لبعض الحرس القديم الذي أفاد منه، إنه رجل الأعمال الذي صار رئيساً لوزراء لبنان رفيق الحريري. كان بشار الأسد منذ وصوله إلى السلطة، وكما ورد أعلاه، حذراً من دور الحريري ومن احتمالات تأثيره في دور سوريا في لبنان ولكن أيضاً في الداخل السوري نفسه. ازداد الحذر مع ربط الحريري علاقات وثيقة

---

(١) Xavierr Baron, *Histoire de la Syrie 1918 à nos jours,* Editions Tallandier, Paris 2013, p. 296.

مع كل من: نائب الرئيس عبد الحليم خدام ورئيس الأركان حكمت الشهابي ورئيس الاستخبارات السورية في لبنان غازي كنعان وغيرهم. فكيف إذا أضيف العامل الداخلي إلى رياح الخارج؟

لعل هذا ما دفع بشار الأسد، ومنذ وصوله إلى سدة الرئاسة، إلى التفكير في كيفية إضعاف الحريري والتقليل من شأن تأثيره في السياستين اللبنانية والسورية، في مقابل تقوية دور حلفائه في لبنان خصوصاً الرجل الذي سيصبح الحليف الأول للأسد في الدولة اللبنانية، إميل لحود رئيس الجمهورية. صار لحود خصم الحريري الأول. تفاقمت الخصومة بعد التمديد الذي كان ذريعة لأميركا وفرنسا في سياق ممارسة ضغوط دولية هائلة على بشار الأسد لاحقاً.

طوت تلك الخصومة في طريقها، صفحة العلاقات الممتازة التي كانت قد بدأت بين الأسد وجاك شيراك. يروي الرئيس الفرنسي في مذكراته كيف أن حافظ الأسد أوكل إليه مهمة رعاية ابنه بشار، يقول: «قال لي حافظ الأسد قبيل وفاته في حزيران/ يونيو ٢٠٠٠ إن بشار مثل ابنك، وعليك أن تعامله على هذا النحو، وكانت علاقتي آنذاك جيدة مع الرئيس السوري نظراً إلى وزنه في المنطقة وتأثيره في لبنان، وكان على ما يبدو راغباً بأن يجد لخليفته قليل الخبرة آنذاك وصاية ما. وفي خلال زيارته الرسمية لفرنسا في العام التالي، أسرَّ إلي بشار الأسد بدوره أيضاً قائلاً: تعرف أن أبي اعتبر أن من واجبي أن أكون مثل ابنك بعد غيابه، وآمل إذاً أن تكون بيننا علاقات من هذا النوع».

يتابع شيراك: «لكن تلك الاستعدادات الحسنة لم تدم طويلاً، وتبين لي سريعاً أني لن أجد عند بشار الأسد نوعية العلاقات التي كنت أقيمها مع والده منذ التقينا في دمشق عام ١٩٩٦ والتي ترسخت بعد عامين حين استقبلته في باريس، لقد كان لدي شعور دائم بأن حافظ الأسد هو رجل يحترم كلمته ومحاور صادق في رغبته في الحوار مع فرنسا ومتعلق بعظمة بلده وقدر الأمة العربية، وكان يعتمد على فرنسا لمساعدته على وضع حد، ووفق احترام الاتفاقيات، لنصف قرن من الصراع مع إسرائيل»[1].

---

(١) Jacques Chirac, *Le temps présidentiel. mémoires*, Nil, Paris, 2011, p. 412, 413, 415.

اللافت والمفاجيء هو ما يرويه شيراك في مذكراته حول كيفية اتفاقه مع الأسد على إيصال لحود إلى الرئاسة فيقول: «إن حافظ الأسد حرص على مشاورتي في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ لاختيار الرئيس اللبناني المقبل، وطلب مني أن أرسل له ٥ أسماء ليختار واحداً منها، فوضعت بينها اسم الجنرال إميل لحود، الذي كان آنذاك يتمتع بسمعة طيبة وتم فرضه في نهاية الأمر من قبل دمشق»[١].

هذه الوقائع التي يرويها شيراك تبين أن وصول الأسد إلى سدة الرئاسة كان يحظى بدعم فرنسي واضح لجهة تسهيل مهمته على المستوى الدولي، وذلك استكمالاً لسياسة الانفتاح التي اعتمدها شيراك مع حافظ الأسد والتي وصلت إلى حد الكلام عن علاقة إستراتيجية منفتحة على كل وجوه التعاون باستثناء «التكنولوجيا العالية» التي تعترض عليها إسرائيل وأميركا. لا بل إن شيراك في ذاك اللقاء قال بوضوح للرئيس السوري إن اقتصار العلاقة الفرنسية الممتازة على موارنة لبنان كان خطأً ولا بد للدورين السوري والفرنسي من أن يتكاملا في لبنان معرباً عن قبوله بقاء القوات السورية في لبنان حتى التحرير من الاحتلال الإسرائيلي»[٢].

الانفتاح الفرنسي الكبير على بشار الأسد، رافقه أيضاً استمرار للانفتاح الأميركي على الرئيس السوري بعيد توليه الحكم؛ فالأميركيون الذين سعوا لجذب سوريا صوب فلكهم بعد تفكك الخصم السوفياتي، كانوا قد باشروا بفتح علاقات جيدة مع حافظ الأسد بعد مشاركته في التحالف الدولي لإخراج قوات صدام حسين من الكويت، وأشرفوا على مفاوضاته مع الإسرائيليين التي انتهت إلى الفشل بسبب رفض إسرائيل إعادة الجولان كاملاً إلى سوريا.

تقول المستشارة الرئاسية السورية د. بثينة شعبان: «لطالما كان حافظ الأسد يقدر العلاقة مع الولايات المتحدة ويتطلع إليها حتى في أوج العلاقات السورية مع الاتحاد السوفياتي، وحين كان يتحدث إلى وفد أميركي كان يقول لهم: نحن لا

---

(١) Ibid.

(٢) وفق وثيقة حصل عليها المؤلف أثناء مرافقته الوفد الرئاسي الفرنسي إلى دمشق عام ١٩٩٦ وتم نشر بعضها في صحيفة السفير اللبنانية.

نريد منكم تأسيس علاقة معنا تتعارض ومصالح بلادكم، بل نريد أن تأخذوا مصلحة بلادكم في الاعتبار، مصلحة الولايات المتحدة وحدها، وليس مصلحة الآخرين، في إشارة إلى إسرائيل». وتضيف إن الأسد قال للرئيس الأميركي بيل كلينتون: «لقد كنت دوماً حريصاً على لقاء كل رئيس أميركي»[1].

هكذا، وقبل بضعة أشهر فقط على تولي بشار الأسد شؤون الرئاسة كانت رسالة كلينتون إلى حافظ الأسد المؤرخة في ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٩ واضحة لجهة الرغبة في طي صفحة الماضي، حيث يقول كلينتون: «إني مقتنع أننا بالعزم والشجاعة نستطيع معاً أن نصوغ سلاماً مقروناً بالشرف والكرامة، سلاماً سيكون شاملاً، ويتضمن لبنان، سلاماً يوجد واقعاً إستراتيجياً جديداً في الشرق الأوسط، وهو واقع مبني على علاقة أميركية - سورية جديدة ومهمة»[2].

اعتقدت أميركا أنها بضغوطها واقترابها من حافظ الأسد والاستمرار في العلاقة مع بشار سوف تدفع دمشق للقبول بتوقيع اتفاق سلام مع إسرائيل يتضمن تنازلات سورية واضحة في هضبة الجولان، وهو ما لم يتحقق لأن حافظ الأسد رفض آخر العروض التي قدمتها أميركا والقاضية بتخلي سوريا عن ١٠ بالمئة من الهضبة حيث المياه في مقابل إعطائها أرضاً أخرى، ولم يتحقق أيضاً لأن إسحق رابين نكث بوديعته التي وضعها بين أيدي الأميركيين، وفق ما ذكر السوريون لاحقاً عشرات المرات.

الواقع أنه منذ تفكك الاتحاد السوفياتي، وبعد سنوات على انفراد مصر بتوقيع معاهدة سلام مع إسرائيل، وجد حافظ الأسد أنه لا بد من التقارب مع الولايات المتحدة الأميركية وفتح كوة في جدار المفاوضات الإسرائيلية السورية. كانت مشاركته في عاصفة الصحراء ضد صدام حسين في الكويت، ثم القبول بالذهاب إلى مؤتمر مدريد، وصولاً إلى المفاوضات غير المباشرة مع إسرائيل ثم المباشرة

---

(١) المرجع السابق، ص ٦٨.

(٢) أرشيف القصر الرئاسي السوري.

بوجود الأميركيين. كلها خطوات سمحت للأسد بالحصول على ضوء أخضر لإنهاء انتفاضة الجنرال ميشال عون في لبنان وترسيخ نفوذ سوريا على أرض البلد الجار، تماماً كما سمحت له بتعديل بعض النظرة الأميركية خصوصاً في ظل اللقاءات شبه المستمرة بين المسؤولين الأميركيين وحافظ الأسد.

في هذه الأجواء وصل بشار الأسد إلى الرئاسة. لم يكن ثمة ما يعكر العلاقات الأميركية السورية آنذاك سوى وجود فصائل فلسطينية في دمشق ودعم سوريا لحزب الله والعلاقة مع إيران. سنرى أن هذه الأمور الثلاثة إضافة إلى اتهام سوريا بتسهيل مرور مقاتلين ضد الأميركيين لاحقاً في العراق، هي التي دفعت الأميركيين إلى المباشرة بتغيير مجاري الرياح والعودة إلى منطق العداوة مع بشار الأسد. كان الأسد يعتقد أنه يستطيع أن يفعل ما قام به والده حافظ الأسد من مناورات سياسية استمرت عقوداً مع الأميركيين وراوحت بين تقارب حذر وانفتاح خجول ثم عداوة فتعاون، لكن ذاك الاعتقاد سرعان ما سقط مع وصول أولى الرياح العاتية إلى الشرق الأوسط وتحديداً إلى العراق وسوريا بعد تولي جورج بوش الابن رئاسة الولايات المتحدة الأميركية مع ما حمله هو وإدارته من أفكار تبشيرية ونزعات عسكرية تشبه غزوات القرون الغابرة.

من الانفتاح إلى التحدي

أقول لأميركا من لا يعجبه سلوكنا،
فليشرب من ماء البحر.....

جمال عبد الناصر

منذ خطابه الأول بعيد تنصيبه رئيساً أعرب بشار الأسد عن رغبة في استمرار الانفتاح على أميركا وبالسلام مع إسرائيل. قال: «إننا ندعو الولايات المتحدة الأميركية لكي تقوم بدورها بشكل كامل كراع لعملية السلام بشكل حيادي ونزيه إذ لا بد من ممارسة التأثير المطلوب لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية بما نصت عليه من حقوق للشعب اللبناني والشعب السوري والشعب الفلسطيني. ونؤكد هنا على أننا مستعجلون لتحقيق السلام ولكننا غير مستعدين للتفريط بالأرض ولا نقبل لسيادتنا أن تمس. بمعنى أننا نستعجل السلام لأنه خيارنا والشعب العربي السوري شعب محب للسلام عبر التاريخ.....».

دعا في الخطاب نفسه «إلى عالم خال من الصراعات وبؤر التوتر، يسوده السلام والعدل والديمقراطية في العلاقات بين الدول ويتعمق فيه الحوار بين الحضارات المختلفة في عالم اليوم. إضافة إلى أن ذلك يتطلب أن تأخذ دول الشمال الغنية مسؤولياتها الإنسانية تجاه دول الجنوب بهدف الوصول إلى عالم أكثر أمناً واطمئناناً، وبالتالي أكثر استقراراً، وإننا نتطلع إلى بناء أوثق الصلات مع الدول والشعوب والمنظمات الدولية، على قاعدة الاحترام المتبادل والتعاون البناء وصيانة الأمن والسلام الدوليين وانطلاقاً من احترام حق الشعوب في تقرير مصيرها بالشكل الذي يضمن تحقيق مصالحها الحيوية».

لم يستبعد الأسد إذاً السلام مع إسرائيل في خطابه الأول، لا بل سنرى لاحقاً أنه فتح فعلاً مفاوضات مع الإسرائيليين عبر تركيا عام ٢٠٠٨. كان يدرك أن العالم يتغير، وأن الكثير من الدول العربية فتحت علاقات دبلوماسية أو تجارية أو مكاتب تمثيلية، وأن العالم يرفع مستوى الضغوط في هذا الاتجاه. لكن الأسد أراد أن يكمل من حيث انتهت المفاوضات السابقة بين الأسد الأب والإسرائيليين. أراد الحفاظ على التشدد نفسه حيال استعادة كل الجولان وليس الجولان ناقصاً ١٠ بالمئة كما اقترح الأميركيون في آخر لقاءات لهم مع الأسد الأب.

يقول الباحث الألماني فولكر بيرتس: «لا يمكن النظر إلى سوريا خارج سياقها الإقليمي، فالصراع العربي-الإسرائيلي الذي لم يُحل، أصبح يشكل عبئاً على بلد كسوريا، من حيث التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك سياسياً، ولهذا السبب سعى بشار الأسد إلى السلام مع إسرائيل. كان يعلم أن البلاد كما المنطقة بأكملها، ستشهد المزيد من الانحدار أمام المناطق الأخرى-مثل شمال أفريقيا أو جنوب شرق آسيا - ما لم يحل الصراع في الشرق الأوسط. ولذلك انخرطت سوريا في ظل حكم بشار الأسد في عملية السلام مع إسرائيل وكانت صادقة»[١].

كانت رسائل الأسد منذ الخطاب الأول واضحة لناحية المسار المقبل: علاقات جيدة مع أميركا، واستعداد للسلام مع إسرائيل بالشروط نفسها التي سار عليها والده الراحل، ورغبة في تعزيز أواصر العلاقات الدولية لسوريا بما يحترم القوانين الدولية وتشديد لأواصر العلاقات مع محور المقاومة. كان في كل لقاءاته وخطاباته الأولى، يشدِّد على الانفتاح والسلام العادل والشامل.

من الطبيعي أن هذا الخطاب الانفتاحي كان يأخذ في الاعتبار غياب اللاعب الدولي الأبرز والحليف المهم لسوريا أي الاتحاد السوفياتي، فصورة روسيا القوية مع فلاديمير بوتين كانت لا تزال بعيدة، وكانت روسيا بوريس يلتسين ترسل إشارات ضعف ووهن إلى العالم قل نظيره في تاريخ روسيا. لكن بعد تغيير الإدارة الأميركية ووصول بوش وصقور المحافظين الجدد والدائرين في فلك أميركي إسرائيلي

(١) فولكر بيرتس، الاقتصاد السياسي...، المرجع السابق، ص ١٧ و ١٨.

هجومي وصدامي، وجد الرئيس السوري نفسه مدفوعا دفعاً نحو سياسة الهجوم لأجل الدفاع. راح يدلي بتصريحات تثير الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل، ويستخدم عبارات تحدٍ خصوصاً حيال إسرائيل واستنهاض مشروع قومي لم يسمعه العرب منذ ما قبل مؤتمر مدريد.

ففي القمة العربية في الأردن مثلاً قال: «إنّ شارون يوصف في العالم بشكل عام وحتى في داخل إسرائيل بأنه رجل مجازر، رجل قتل، رجل يكره العرب، وهذا صحيح هو يكره كل شيء له علاقة بالعرب، هذا الشخص كيف أتى إلى الحكومة، هو رشح نفسه بإرادته لكن لم يصل بإرادته وصل بإرادة الشارع الإسرائيلي.. طيب كيف يريدون منا أن نقنع أنفسنا أولاً وأن نقنع الشارع العربي ثانياً بأن هذا الشارع الإسرائيلي الذي انتخب رجلاً بمواصفات شارون هو شارع يريد السلام، هو شارع يريد إعادة الحقوق إلى العرب، هو شارع غير معاد للعرب والمسلمين؟... هل سيتحول الشارع الإسرائيلي فجأة إلى شارع محب للعرب وشارع غير عنصري؟»[1].

وبعد أن يدعو الأسد إلى نهضة عربية وإلى دعم كامل للانتفاضة الفلسطينية ويشرح أن ١٠ سنوات من عملية السلام كانت «فاشلة بامتياز وأؤكد على كلمة امتياز»[2]، ينتقل إلى تحذير لا بل وتهديد إسرائيل بالقول: «هم يعرفون تماماً كيف سيكون الوضع إن أخطأوا التقدير خصوصاً وأنهم لم ينسوا هزيمتهم في لبنان على يد المقاومة اللبنانية منذ أقل من عام، وهنا لا بد من التأكيد على ما تم الاتفاق عليه في القمة العربية الأخيرة في القاهرة حول ضرورة متابعة إنشاء محكمة لمجرمي الحرب لمحاكمة الإسرائيليين الذين ارتكبوا مجازر ليس بحق انتفاضة الأقصى فقط بل أيضاً لمحاكمة كل إسرائيلي له علاقة مباشرة بقتل عربي واحد في أي مكان من العالم. وقد يعتقد البعض أن هذا مجرد حلم لكنه قابل للتحقيق ولو في زمن متأخر، المهم أن نقرر ونصمم، وبكل تأكيد سنحقق ما نريد»[3].

---

(١) خطاب الأسد، قمة عمان، ٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤، أرشيف الرئاسة، ووكالة سانا.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) المرجع نفسه.

وصل الأمر بالأسد في القمة العربية في الدوحة التي خصصت لغزة في العام ٢٠٠٩ إلى حد القول: «إننا سنبقى نتذكر وسنحرص على أن يتذكر أبناؤنا أيضاً. سنخبئ لهم صور أطفال غزة وجروحهم المفتوحة ودماءهم النازفة فوق ألعابهم، وسنخبرهم عن الشهداء والثكالى والأرامل والمعاقين، وسنعلمهم بأن المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف، وأن العين بالعين والسن بالسن والبادئ أظلم، وأن ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة»[١].

رفع بشار الأسد التحدي أكثر بعد أيام قليلة على القمة التي جمعته في دمشق مع الرئيس محمود أحمدي نجاد وأمين عام حزب الله السيد حسن نصر الله وقبل القمة العربية في ليبيا عام ٢٠١٠. قال في مقابلته مع قناة المنار التابعة لحزب الله: «إن إسرائيل التي لا تفهم سوى لغة القوة تدرك أن الجيش السوري يطور نفسه لخوض أي حرب تفرض على سوريا».

كان ذلك قبل أيام من موعد القمة العربية في ليبيا، وبعد القمة الثلاثية في دمشق لجبهة المقاومة[٢].

كان الأسد يدرك على الأرجح أن شعبيته المحلية والعربية تكبر بسبب وقوفه إلى جانب المقاومتين اللبنانية والفلسطينية، لكنه كان أيضاً مقتنعاً بهذا النهج وفق الكثير من عارفيه والذين كتبوا عنه. فالأسد الذي فاوض إسرائيل بعد ٦ سنوات من وصوله إلى السلطة، بقي مقتنعاً بأن القوة هي فعلاً السبيل الأنجع للضغط على إسرائيل، ولكن أيضاً لفرض سوريا لاعباً إقليمياً كبيراً حتى ولو أن دولاً عربية عديدة كانت تسعى لضرب تلك الصورة بتقديمه على أنه بات أقرب إلى إيران منه إلى الدول العربية.

يبدو أن خيار احتضان المقاومة والتحالف العضوي معها، جاء نتيجة خيبات أمل كثيرة وربما أيضاً ثمرة حسابات اعتقد بشار الأسد أنها ستجعل الولايات المتحدة الأميركية تقبل تنازلات له. لعل هذا الاندفاع صوب محور المقاومة

---

(١) خطاب الأسد في القمة، ١٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩. أرشيف الرئاسة السورية.

(٢) مقابلة الأسد، قناة المنار، ٢٥ آذار/ مارس ٢٠١٠.

والانخراط جدياً فيه لمساعدة المقاومين في لبنان وفلسطين، لعب دوراً مفصلياً في تسريع خط التدمير الممنهج للجيش السوري وللدولة والدور السوريين منذ اندلاع أولى شرارات الحرب عام ٢٠١١.

نلاحظ مثلاً أن الانفتاح كان هو الخيار الأول وليس التشدد والمقاومة المسلحة. فالرحلات الأولى التي قام بها بشار الأسد إلى الخارج كانت لدول مناهضة للمقاومة المسلحة والمعروفة بدول الاعتدال، أي الدول القريبة من الولايات المتحدة الأميركية. زار في تشرين الأول/ أكتوبر عام ٢٠٠٠ كلاً من مصر والسعودية والأردن. بين هذه الدول اثنتان تقيمان علاقات مع إسرائيل. وهو كان جزءاً من قمة بيروت في آذار/ مارس ٢٠٠٢ التي تبنت مبادرة ولي العهد السعودي الأمير عبد الله للسلام مع إسرائيل والتي اقترحت بوضوح «علاقات طبيعية في سياق سلام شامل» (ربما دمشق والرئيس إميل لحود هما اللذان منعا استخدام كلمة تطبيع لكن العلاقات الطبيعية تعطي تقريباً المعنى نفسه حتى ولو كانت أخف وطأة). وكذلك الأمر بعد لقاء بشار الأسد والرئيس المصري حسني مبارك في شرم الشيخ في تموز/ يوليو ٢٠٠٣، فإن البيان الرسمي الذي صدر عنهما دعا اللجنة الرباعية الدولية إلى «دفع عملية السلام على المسارين السوري واللبناني وبين إسرائيل والفلسطينيين». ووصل الأمر إلى حد التفاوض المباشر مع الإسرائيليين بوساطة تركية عامي٢٠٠٧ و٢٠٠٨ بعد انقطاع دام أكثر من ٧ سنوات وبعد أقل من عام على الحرب الضروس التي شنتها إسرائيل ضد لبنان لتدمير حليف الأسد، أي حزب الله الذي كان يحظى بدعم مباشر من الأسد.

فهل الغضب الدولي جاء فعلاً نتيجة اعتماد الأسد كلياً خيار المقاومة، أم إن هذا الخيار جاء نتيجة عدم فهم المجتمع الدولي لعقل بشار الأسد؟ يبدو أن سوء التفاهم كان قد بدأ فعلياً منذ اللقاءات الأميركية السورية الأولى في خلال وبعد احتلال العراق، وفق ما توضح المحاضر السرية للقاءات والتي نعرضها كاملة في الفصول المقبلة.

القسم الثالث

احتلال العراق

الفخ الأميركي

«الحرية تتقدم في الشرق الأوسط لكن سوريا لا تسير مع
الديمقراطية الجارية حالياً».

جورج بوش الابن ٢٠٠٥

حين وقعت الاعتداءات الإرهابية على أميركا في ١١/ ٩/ ٢٠٠١ تدارست القيادة السورية في اجتماعات عديدة كيفية التعامل معها ومواجهة انعكاساتها. أشارت التصريحات التي صدرت عن المسؤولين والمعارضين على السواء إلى أن ثمة تحولاً أميركياً كبيراً سيجري وأن سوريا قد تتعرض لنصيب منه.

منذ اللحظة التي نقلت فيها تلفزات العالم اختراق الطائرة المهاجمة للبرج الشهير شعرت سوريا بأنها ستصبح هدفاً بالرغم من أن ١٥ من أصل ١٩ مهاجماً كانوا من السعودية وليس من سوريا. بعد شهرين من تلك الاعتداءات عقد عبدالحليم خدام نائب الرئيس السوري مؤتمراً صحافياً في دمشق قال فيه: «إن حرباً عالمية جديدة بدأت في نيويورك وواشنطن في ١١/ ٩/ ٢٠٠١ وأن لا أحد يعرف كيف ومتى وأين ستنتهي»[١]، وهو إذ أدان ما جرى من اعتداءات على أساس أنه أصاب «آلاف الناس ممن لا ناقة لهم ولا جمل»[٢] رأى أن ما حدث «هو بداية حرب ضد عدو مجهول الهوية، وأن القرار ١٣٧٣ الذي صدر تحت عنوان مكافحة

---

(١) خدام، جريدة الشرق الأوسط، ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠١، ١١ سبتمبر بداية حرب عالمية.
(٢) المرجع نفسه.

الإرهاب يعني أنه عملياً قانون طوارئ دولي، ويعني عملياً الحد من سيادة الدول وجعلها تحت وصاية مجلس الأمن ويفتح الباب أمام حروب متعددة... وإلى صراع حضارات عوضاً عن إقامة حوار بين هذه الحضارات»[1]. كانت توقعات القيادة السورية في محلّها. سرعان ما صارت دمشق هدفاً منطقياً لردة الفعل الأميركية.

وهكذا فإن سوريا التي لم يكن لها أي علاقة بتلك الاعتداءات والتي أبدت تعاوناً بعد فترة قصيرة مع الأميركيين بشأن مكافحة الإرهاب، كانت في طليعة من أصابته سهام واشنطن. راح بعض المسؤولين السوريين يرون في الأمر تأثيراً كبيراً للوبي المؤيد لإسرائيل في أميركا في سياق استغلال هذا الوضع الدولي لضرب محور المقاومة الذي تؤيده دمشق ولمعاقبة سوريا على عدم توقيع اتفاق سلام مع إسرائيل. فالاعتداءات الإرهابية على أميركا جاءت بعد عام تقريباً على فشل آخر محاولة قام بها الأميركيون في جنيف مع الأسد لدفعه إلى توقيع اتفاق سلام مع إسرائيل عام ٢٠٠٠، أي قبيل أشهر قليلة من وفاته.

سعت دمشق لتفادي الأسوأ. لم تبخل في تقديم المعلومات والتعاون مع الاستخبارات الأميركية في سياق مكافحة الإرهاب وملاحقة إرهابيين مفترضين. يكشف الكاتب والصحافي الأميركي ذو الأصل اليهودي سيمور هيرش: «أن سوريا قدمت معلومات استخبارية حصلت عليها من التحقيق مع سوري يحمل الجنسية الألمانية هو محمد حيدر الزمّار الذي يُشَك بأنه لعب دوراً ما في هجمات ١١ أيلول، وقدمت معلومات عن محمد عطا أحد المشاركين مباشرة في الهجوم على مركز التجارة الدولي وكان قد عمل في حلب أواسط التسعينيات. وكذلك عن مأمون دركزنلي وهو رجل أعمال سوري يُزعم بأنه لعب دور قناة مالية لأعضاء القاعدة المسؤولين عن هجمات ١١ أيلول وتفجير سفارتين أميركيتين في شرق أفريقيا»[2].

---

(١) خدام، المرجع السابق.

(٢) Seymour M. Hersh, «The Syrian Bet», The New Yorker, 28 July 2003.

تعاملت أميركا مع سوريا على أن كل تعاونها هو واجب وليس منّة ولا داعي بالتالي للمطالبة باعتراف أميركي أو بمكافأة. فـ «الأسد لم يحصل على أي شيء من أميركا مهما بلغت درجة تعاونه مع إدارة بوش أو مهما عبر عن حسن نية بشأن هذا الملف أو ذاك. تم تصنيف سوريا دولة مارقة تماماً كإيران والعراق، ويبدو أن الشيء الوحيد الذي تم اقتراحه على النظام السوري هو الاستسلام. لكن العكس هو الذي جرى: صمد النظام»[1].

في تشريحه لما يصفها بـ «أخطاء سوريا الإستراتيجية في العلاقة مع واشنطن» يقول السفير اللبناني السابق في واشنطن عبدالله بوحبيب: «نعتقد أن أخطاء سوريا التي أوصلت الحال إلى ما هي عليه كانت في معظمها إستراتيجية ومميتة، وكانت نتيجة رفض دمشق الاعتراف بالمتغيرات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة وعدم رغبتها في تفهم الأجندة الأميركية بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ ما أدى إلى تدهور علاقاتها مع واشنطن... فقد تغيرت سياسة الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط تدريجاً من قوة تحافظ على الوضع القائم (status quo) إلى عامل تغيير وإصلاح. وتخلت واشنطن عن اقتناع تاريخي شارك فيه العرب وأصدقاؤهم في الخارجية الأميركية، وهو أن إسرائيل هي سبب قيام الإرهاب الإسلامي والعربي. وباتت واشنطن تعتقد بأن الأنظمة العربية نفسها هي سبب النمو في الحركات الإرهابية التي ولّدت إرهابيين أمثال أسامة بن لادن، وأن انعدام الديمقراطية والحرية في هذه البلدان، هو سبب امتداد الحركات الأصولية والإرهابية مثل «تنظيم القاعدة»،... وأصبح ظاهراً أن بوش نفسه هو قائد المحافظين الجدد، وليس نائب الرئيس ديك تشيني أو وزير الدفاع دونالد رامسفيلد. وأزال تعيين كوندوليزا رايس في وزارة الخارجية القلعة الأخيرة للواقعية (realpolitic) في السياسة الخارجية الأميركية، كما أن تعيين جون بولتون لرئاسة البعثة الأميركية إلى الأمم المتحدة وبول وولفوويتز لرئاسة البنك الدولي إشارة واضحة إلى العالم

(١) Xavier Baron, *Histoire...*, op. cit. kindle 3317.

باستمرار سياسة «معنا أو ضدنا...وعندما اعتبرت واشنطن في الربيع الماضي أن دمشق غير قادرة أو غير راغبة في أن تفهم السياسة والأجندة الأميركية في المنطقة، قبلت مستشارة الأمن القومي يومذاك، كوندوليزا رايس، دعوة السفارة اللبنانية في واشنطن لحضور تكريم وزير الطاقة الأميركي من أصل لبناني وقرأت بياناً رسمياً تحدى سوريا أن تتدخل في الانتخابات الرئاسية اللبنانية. كانت الزيارة تعبيراً عن تغيير في سياسة واشنطن ورسالة إلى دمشق بأن أميركا لن تتسامح بعد اليوم مع التدخل السوري في لبنان الذي استمر ثلاثة عقود. بكلام آخر، كانت واشنطن تنبه سوريا إلى تغيير سياستها في لبنان من «ضوء أصفر» إلى «ضوء أحمر». ودل قيام رايس شخصياً بتسليم الرسالة على التزام بوش هذا التغيير في سياسة أميركا تجاه لبنان وسوريا»[1].

بين ٢٠٠١ و٢٠٠٣ تاريخ احتلال العراق، عرفت العلاقات الأميركية السورية كثيراً من التوتر والتصريحات الاستفزازية ولكن تخللها أيضاً محاولات أميركية لاستخدام الجزرة كمثل ضغط الإدارة على الكونغرس لتأجيل قانون محاسبة سوريا وفق ما صرحت وزارة الخارجية في ٢٣ أيلول/ سبتمبر عام ٢٠٠٢. لكن الأكيد أنه بعد احتلال العراق قررت أميركا أن الوقت قد حان لتغيير كل السلوك السوري، أي لنسف كل الأسس التي قامت عليها سياسة حافظ وبشار الأسد، واعتمدت طريق التخويف والتهديد والوعيد للتخلي عن دعم سوريا للمنظمات الفلسطينية وإغلاق مكاتبها على أرضها ووقف الدعم لحزب الله وقطع العلاقات مع إيران.

ومن جانبه كان الأسد اقتنع بعد اجتياح العراق، أنه لا بد من مقاومة الأميركيين على الأرض العراقية كي لا يصلوا إلى أرضه، ولكنه أخطأ التقدير في قدرة صدام

---

(١) عبدالله بوحبيب، الحياة ١١/ ٠٤/ ٢٠٠٥.

بوحبيب كان سفير لبنان السابق لدى الولايات المتحدة، ومسؤولاً كبيراً في البنك الدولي سابقاً ومستشار نائب رئيس الحكومة اللبنانية السابق عصام فارس.

وجيشه على الصمود. كان يعتقد أنه سيقاتل طويلاً ويربك القوات الأميركية. لكن السقوط السريع لصدام وجيشه أربك الحسابات. لكن قبل ذلك كان الأسد سعى لحلف استراتيجي مع إيران لضرب الأميركيين في العراق.

جزء من محضر لقاء الأسد - خامنئي قبل اجتياح العراق

في ١٦ آذار/ مارس ٢٠٠٣، كان القلق السوري بلغ ذروته جراء المخططات والإشارات والتهديدات الأميركية...

ذهب الرئيس السوري للقاء المسؤولين الإيرانيين في طهران. كان اللقاء مع مرشد الثورة السيد علي خامنئي حاسماً وواضحاً في الذهاب صوب مقاومة أميركا في العراق. يتبين من محضر تلك الجلسة أن الأسد قال لمضيفه الإيراني: «لم نكن في بداية الأمر راغبين في الحرب لمعرفتنا بضررها الكبير، لكننا لا نستطيع أن ننتظر مجيئها إلينا، وتعلمون أننا وإياكم الوحيدون في المنطقة الذين نملك قرارنا، وباعتقادنا أن إطالة أمد الحرب هي أهم ما يمكن أن نعمل عليه لأن ذلك سيؤدي إلى إنهاك أميركا وإغراقها أكثر في الوحل العراقي. صحيح أن الكثير من الشعب العراقي لا يحب صدام حسين، لكنه لن يقبل احتلالاً أميركياً على أرضه، ونحن على اقتناع بأن مقاومة ستنطلق ضد هذا الاحتلال ولا بد لنا من التنسيق قبل الحرب لأنه في حال نجحت أميركا في العراق فستصبح إسرائيل هي التي تقرر مصير جميع الدول بما فيها سوريا وإيران وسوف تنتقل الحرب ضد الفلسطينيين وتستهدف القضاء على المقاومة. ونحن نعتقد أنه علينا الآن التركيز على المواطن العراقي غير المرحب بالأميركي وغير المرتبط بواشنطن ولا ينتمي إلى أي جهة، يجب أن نعمل على إفشال أميركا في العراق، وإن لم نستطع هزمها يجب أن نساهم في إبقاء الوضع متفجراً وأن تحصل عمليات استشهادية، ذلك أن أكثر شيء يرعب الأميركيين هو أن نقول لهم إن أبناءكم سيقتلون في العراق».

كان لسان حال الأسد في كل اللقاءات مع خاتمي أو خامنئي أن الحل هو فقط بالإعداد للمقاومة. وهو إذ وجد بعض الحذر الدبلوماسي عند الرئيس محمد

خاتمي وفق ما تظهر محاضر الجلسات، فإن مرشد الثورة وافقه تماماً على ضرورة المقاومة.

اعتبر خامنئي أن المقاومة ودعمها في العراق هي الأساس على الرغم من أن سوريا وإيران كانتا آنذاك على طرفي نقيض مع بعض المعارضة، كما أن دمشق كانت قد بدأت بإقامة علاقات مع العراق حتى ولو أن التقارب مع صدام كان فاتراً أو شبه معدوم بسبب أحقاد الماضي. وقبيل الحرب بفترة قصيرة ذهب رئيس الوزراء السوري محمد مصطفى ميرو إلى بغداد وقدم لصدام حسين سيفاً دمشقياً تعبيراً عن التضامن وطي صفحة الماضي. وما لم تقله الهدية، أوضح ميرو بقوله لصدام: «إن العدوان على العراق هو عدوان على سوريا»، ثم إن الأسد نفسه استقبل من كانوا بالأمس القريب أشد خصومه في العراق: علي حسن المجيد وطه ياسين رمضان وغيرهما، وفتحت دمشق أبوابها لقادة العشائر ومسؤولين من المعارضة والكرد.

واللافت منذ تلك اللقاءات بين الأسد والمسؤولين الإيرانيين أو التي قام بها أيضاً نائب الرئيس عبد الحليم خدام آنذاك إلى بغداد. أن القلق من الفتنة المذهبية كان الشاغل الأول. كان الأسد يقول لمحادثيه في معظم اللقاءات إن أميركا قد تنجح فقط إذا ما خرقت النسيج الداخلي العراقي ولذلك علينا جمع العراقيين والتواصل مع كل المعارضة. وهو ما كان يقوله أيضاً الإيرانيون وخدام. وهو ما ردده لاحقاً وفي أكثر من خطاب السيد حسن نصر الله معتبراً أن إسرائيل وأميركا عجزتا عن ضرب المقاومة بالقوة وأنهما ستلجآن إلى تفخيخ العرب والمسلمين بالفتنة السنية الشيعية.

كان لافتاً أيضاً أنه في خلال لقاءات الأسد في إيران، كان الطرفان على اقتناع بأن المشاريع التفتيتية والتقسيمية تستهدف السعودية إضافة إلى إيران والعراق وسوريا، ولو بنسبة أقل.

كانت تلك الفترة قد شهدت اغتيال محمد باقر الحكيم في آب ٢٠٠٣ وهو ابن السيد محسن الحكيم المرجع الشيعي البارز وهو أيضاً مؤسس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق. اغتيل بتفجير بعد خروجه من ضريح الإمام علي في

أعقاب خطبة الجمعة. راحت الشكوك الإيرانية آنذاك تقول إن خلف الأمر ربما إسرائيل أو أميركا، وهو ما سمعه أيضاً بشار الأسد من المسؤولين الإيرانيين في تلك الزيارة وفق ما تظهر محاضر الجلسات والمحادثات. وكذلك الأمر بالنسبة إلى محاولة اغتيال جلال طالباني الذي كانت دمشق تنظر إليه بثقة أقل من تلك التي تمنحها للبارازاني، إضافة إلى عملية اغتيال المبعوث الدولي سيرجيو دي ميليو في عملية تفجير في الشهر نفسه، وهو ما دفع طهران إلى اليقين بأن من اجتاح العراق لا يريد شهوداً على ما جرى وسيجري.

كان الهدف إذاً بعيداً كل البعد عن الهجمات الإرهابية على أميركا ومرتبطاً كل الارتباط بموقف سوريا من المقاومة وإسرائيل. منذ تلك الساعات الحاملة كل القلق بدأت الحملة الممنهجة لتدمير سوريا إن لم تغير إستراتيجيتها وتنحو صوب الدول الموسومة بالاعتدال والحليفة لأميركا والقابلة بالسلام مع إسرائيل حتى ولو بشروط مجحفة في حق العرب.

هذا ما بدا واضحاً من خلال الرسالة التحذيرية والمباشرة التي حملها وزير الخارجية الأميركي كولن باول إلى الرئيس بشار الأسد في ٣ أيار/مايو ٢٠٠٣ والتي لم تنشر كاملة ولا مرة قبل الآن. وهذه أولى الوثائق التي نعرضها في الكتاب.

يقول عبد العزيز الخيّر المعارض الماركسي: «جاء احتلال بغداد في سياق مشروع الشرق الأوسط الكبير ليرفع المخاطر والتهديدات إلى مستوى شديد السخونة، وليتبعه بلا إبطاء تفاهم أميركي-فرنسي على تغيير الوضع في لبنان ومباشرة الضغوط والحصار على النظام لإخضاعه سياسياً واقتصادياً للمشروع الجديد بلا قيد أو شرط، كحلقة يتعين إسقاطها لإسقاط سائر حلقات المحور الذي يندرج فيه مع إيران وحزب الله وحماس، ذلك المحور الرافض لمشروع الشرق الأوسط الكبير. وقد استمرت تلك الضغوط حتى نهاية العام ٢٠٠٨ عندما فشل العدوان على غزة في إسقاط حماس كما فشلت محاولة استئصال حزب الله في لبنان عام ٢٠٠٦».

الوثيقة رقم ١:

محضر جلسة الأسد مع باول ٣ أيار/مايو ٢٠٠٣

بعد تبادل عبارات المجاملة والحديث عن رحلة باول إلى إسبانيا وألبانيا ثم دمشق وبيروت، قال باول: «أود القول إنني راغب في مناقشة خريطة الطريق بغية تحقيق تسوية شاملة وهذا ما أوضحناه سابقاً بالنسبة إلى سوريا ولبنان أيضاً. لذلك من المهم أن تشارك سوريا في هذا الموضوع».

الملاحظة الأولى إذاً، أن باول يتحدث إلى بشار الأسد في أوج الحرب على العراق عن التسوية مع إسرائيل.

ثم دار الحديث بين الأسد وباول على النحو التالي:

الأسد: لقد سمعت بهذا من خلال سفارتكم لكن هل تم تغيير أي شيء أساسي، هل هناك تغييرات جوهرية؟ (يقصد في خريطة الطريق).

باول: لا تزال الوثيقة على حالها وهي الوثيقة التي تم الاتفاق فيها على إنهاء العمل في شهر كانون الأول. أعتقد أن العناصر ما زالت نفسها وستساعد الأطراف على إيجاد آلية مشتركة فيما بينهم، لكنها لم تتغير.

الأسد... كيف هو الوضع الآن في العراق؟

باول: بالنسبة إلى الوضع في العراق، كانت هناك عمليات عسكرية ناجحة للغاية حيث استغرب الكثير من الناس وسألوا لماذا انهار الجيش العراقي بهذه السرعة؟ هناك العديد من الأسباب: أحد هذه الأسباب هو أن الجيش العراقي لم يكن جيداً كما كانت السلطة ربما. ثانياً، انهيار القيادة بشكل مبكر، ولا أعرف أين هو صدام حسين. هل هو حي أم ميت؟ لكن منذ البدايات المبكرة من الحرب لم يعد

صدام حسين قادراً على السيطرة على قواته وقد أجبرناه على الاختباء وربما لم يعد على قيد الحياة. لكننا نرى على مدى الأيام أنه لا توجد سيطرة مركزية أو أوامر من القيادة. وبدت القوات التي اشتركت في المعارك - لا نعرف من الجيش النظامي أو من الحرس الجمهوري- أنها لا تعرف من يقف خلفها من القيادة وبذلك بدأ الجنود يخسرون إيمانهم بقيادتهم. وطبعاً هاجمتهم قواتنا بضراوة وبسرعة عبر الصحراء، وعند وصول الدبابات إلى بغداد بقي الجنرالات يواصلون إخبارنا بنتائج الحرب لكن خلال أيام فقط بدا لنا أن الحرب ستكون حرباً قصيرة جداً، والسبب في ذلك لا يعود إلى وزير الدفاع لدينا بل يعود إلى جميع الجنود... أعني أن القوة الرئيسة التي قامت بذلك هي الفرقة الخامسة وهي الفرقة التي كنت أقودها. لذلك فالفرقة التي قامت بالهجوم هي وحدتي الخاصة وأنا كنت أراقب هذا بعناية فائقة ويمكنني أن أخبركم أنه لم يكن هناك دفاع مترابط ومنسجم من قبل القوات العراقية. وقد كان الجنود العراقيون يهربون أمامنا بقدر استطاعتهم وصولاً إلى بغداد واستطعنا التعامل معهم لاحقاً خلال الهجوم الذي تمّ في نهاية الأسبوع الأول، وكان هذا الهجوم ناجحاً بالفعل. وبعدها حاولنا تنظيف المنطقة عندما دخلت القوات وبدأنا بمتابعة الدفع إلى الأمام لنرى ماذا يمكن تحقيقه وقد وجدنا أن هناك وحدات عسكرية ما زالت تقاوم فاستخدمنا القوى الجوية ضدها وبالتالي انهارت هذه القوات ولم يكن هناك جيش عراقي قطّ بل انهار كل شيء تماماً.

إن أهم شيء الآن بالنسبة إلى الحملة العسكرية كما قال السيد رامسفيلد يوم أمس هو أنها تقف في مكان خطر جداً وعلينا أن نشجع استعادة الأمن والاستقرار وخصوصاً في بغداد حيث ما زال هناك بعض جيوب المقاومة. لكن كل الأمور الأخرى سيتم التعامل معها، وطبعاً نحن نعمل بجد لتوفير أشكال الدعم الإنساني حيث لم يكن هناك برنامج للغذاء. ونحن نعمل الآن بشكل بطيء على استعادة خدمات المياه والكهرباء وطبعاً الكثير منها لم يدمر من قبل القوات لكنه دمر بسبب حكم صدام حسين السيِّىء الذي استمر لمدة ٢٥ سنة حيث كانت المستشفيات تعاني الكثير من المشاكل. وبينما نقوم بالتركيز على دعم إعادة إعمار جميع

الجوانب الإنسانية فإننا قد بدأنا أيضاً بالعمل على الجانب السياسي، وأعتقد أنه تم عقد اجتماعين اثنين بهذا الخصوص إلى الآن وطبعاً سنتابع عقد هذه اللقاءات حتى يتمكن الشعب العراقي من اختيار قادته، أي أن تمثل كل شخصية جزءاً من جمهور الناخبين. ومن خلال هذه العملية سيتمكن القادة العراقيون من تشكيل حكومة انتقالية موقتة. ونحن نرى هذه الحكومة الانتقالية على أنها الحكومة المبدئية التي ستكون أكثر استقراراً وأكثر دواماً أمام الشعب قبل أن تصبح حكومة دائمة. وخلال الوقت الحالي ستكون القيادة العسكرية هي الحاكم حيث ستكون تحت قيادة الجنرال فرانكس وطبعاً سيكون معه الجنرال غارنر الذي يعمل على إعادة الإعمار من خلال المساعدات الإنسانية. وقد وضعنا أيضاً الكثير من الناس في وكالات حكومية أخرى. حيث يوجد لدينا خمسة سفراء من وزارة الخارجية الأميركية يعملون مع الجنرال غارنر، وهناك أشخاص من وزارة الاقتصاد ووزارة النقل وكلهم يقومون بإرسال ممثلين عنهم للمساعدة في إعادة إعمار الوزارات. لذلك سترون أن الوزارات قد أعيد بناؤها بشكل بطيء حيث ستعطى المسؤولية إلى القادة العراقيين الذين لم يعودوا جزءاً من النظام الدكتاتوري. وأعتقد أن الحياة ستعود من جديد إلى مجراها الطبيعي في العراق ونأمل أن يتحقق هذا.

نحن ملتزمون كل الالتزام بهذا الأمر بقدر استطاعتنا ولا نريد البقاء في العراق. لا نريد تشكيل حكومة مستقلة لنا في العراق. نحن نعي تماماً أنه يجب علينا أن نعيد السلطة إلى الشعب العراقي بأسرع وقت ممكن، لكننا نريد أن نقوم بذلك بطريقة تعبر عن مسؤوليتنا ولا تخلق المشاكل الكبيرة كحكومة صدام حسين. وقد عملنا بجد في واشنطن وفي عواصم أخرى في العالم على التركيز على قرارات الأمم المتحدة وماذا نريد. أي أن نضع قراراً معاً يقضي بمشاركة بقية أعضاء مجلس الأمن ومعكم طبعاً خلال المستقبل القريب - خلال الأسبوع المقبل-حيث سنبدأ تبادل الآراء. نحن نريد للأمم المتحدة أن يكون لها دور حيوي، فدورها الآن محصور بالنشاطات والفعاليات الإنسانية، لكن يجب على الأمم المتحدة أن تلعب دوراً أكثر أهمية، ولن يكون تومي عمدة لبغداد ولن يتحمل مسؤولية البلد بكامله، لكنه يريد

أن يلعب دوراً أكثر أهمية. نحن نريد أن يكون هناك أمين عام يمثل الشعب ويعين من قبل المجلس وبذلك يمكن لهذا الشخص أن يعمل معنا.

نحن تواقون للمضي قدماً بأسرع وقت ممكن تجاه خلق قاعدة لسلطة دولية للمصادقة على النشاطات التي تدور في العراق. نحن بحاجة إلى هذا الأمر من أجل أن نتمكن من البدء ببيع النفط لمصلحة الشعب العراقي. دعني أؤكد لكم مجدداً سيادة الرئيس أنّ الولايات المتحدة لا نية لديها لاستخدام أي من النفط العراقي أو الموارد العراقية لمصلحة الولايات المتحدة. هذا النفط تعود ملكيته إلى الشعب العراقي ولذلك علينا أن نضمن وجود السلطة القانونية الصحيحة لتشرف على بيع النفط، وطبعاً ستعود أموال بيعه إلى بعض البنوك أو الحسابات الموثوق بها أو بعض المؤسسات الدولية وسيتم هذا الأمر بشفافية كاملة بحيث يتمكن الشعب العراقي من أن يرى أنه هو من يقرر في نهاية المطاف كيف تصرف هذه الأموال. نحن لم نأت إلى هنا لسرقة النفط العراقي، وكل ما نفعله الآن هو أن نضع العراق مجدداً بين أيدي العراقيين بأسرع وقت ممكن، وأن نرى قيادة ديمقراطية مسؤولة ودولة واحدة يمكنها أن تعيش بسلام مع جيرانها بدون وجود لأسلحة الدمار الشامل أي أن تصبح دولة مسؤولة بالنسبة إليكم وإلى بقية الجيران وإلى المجتمع الدولي. هذا ما ندعو إليه.

في الحقيقة كانت هناك أوقات عصيبة خلال الحرب سيادة الرئيس لعدد من الأسباب. لقد شعرنا بهذا ولم نعد نستخدم العملية التي كان يقوم بها فريق التفتيش التابع للأمم المتحدة، وقد خضنا نقاشات قوية بهذا الخصوص وكنا أنا وزملائي نلتقي كل يوم جمعة بعد الظهر في نيويورك وتوصلنا إلى أن هناك اختلافات جوهرية في الرأي بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وإسبانيا وأعضاء آخرين من الائتلاف وسوريا وفرنسا وألمانيا. وكنا نعتقد أن العراقيين فقط كانوا يخدعوننا وقد خولنا القرار ١٤٤١ بما يكفي من الصلاحيات لذلك قمنا بالعمل العسكري في نهاية المطاف. وأعتقد أنه بإمكاننا أن نرى كيف كان الهجوم عنيفاً وقاسياً لكنه كان مدروساً بعناية فائقة بغية عدم إلحاق الأذى بحياة المواطنين وأماكن العبادة

والمستشفيات وأي شيء من هذا القبيل. ومما هو جلي تماماً أن الحوادث والأخطاء تقع في الحروب ونحن نأسف لخسارة الأرواح ولكن يمكنني أن أؤكد لكم سيادة الرئيس أننا نعمل بشكل جاد في بغداد من أجل أن لا نتسبب في حوادث مثل التي وقعت.

لقد ضم الائتلاف عدداً من الدول يصل إلى ٥٠ دولة كانت تدعمنا بطريقة أو بأخرى عسكرياً أو سياسياً. وقد واجهتنا مشكلة خلال اندلاع الحرب على العراق وهي ما كانت سوريا تفعله، وفي هذا الحوار الآن نحن بحاجة لأن نكون صريحين ومباشرين بغية إدراك ومعرفة أين نقف اليوم. لذلك من خلال هذا اللقاء يمكننا أن نضع منهجاً وأساساً للقاءات مستقبلية أخرى. وقد أصابتنا خيبة أمل شديدة عندما رأينا أن هناك تحركات لمعدات عسكرية عبر الحدود حيث رأينا عدداً من الشاحنات تدخل إلى العراق من سوريا ومن ثم تعود إلى سوريا.

في الحقيقة كنا نرى بعض المعدات على جانب الحدود لديكم، وكنا نتساءل لماذا سمح لهذه المعدات بأن تكون هناك، ولماذا سمح لهذه المعدات بأن تعبر الحدود؟ هذه المعدات الثقيلة التي نقلت إلى العراق لا يمكن استخدامها إلّا من أجل الدبابات وأشياء أخرى من شأنها أن تهدد قواتنا. وفي الحقيقة نحن لا نعرف أين صنعت هذه المعدات لكن كانت هناك شاحنات تحمل معدات ثقيلة مخصصة للدبابات وقد رأيناها على الجانب السوري من الحدود. وأعتقد أن حكومتكم كانت تعرف بأن هذه الشاحنات موجودة هناك، ووجودها لا يعني إلّا غاية واحدة وهي نقل الدبابات عبر الحدود، ولم نستطع أن نفهم لماذا سمحتم لهذه الشاحنات بأن تكون بالقرب من الحدود - وعبر الحدود فعلياً- وأعتقد بأننا أوضحنا لحكومتكم بأنه لو عبرت الحدود فإنها ستتعرض للهجوم ذلك لأنه كان لدينا مخاوف كبيرة من هذه الشاحنات.

وكان هناك اقتراحات مفادها: لماذا ننتظر حتى تعبر هذه الشاحنات الحدود ونحن نعرف بأنها قادمة من أجل مساعدة الجيش العراقي، وسوريا قد سمحت لهذا الأمر بأن يحدث، لذلك ربما يجب علينا أن نقوم بعمل الآن، لكننا لم نكن

نريد فعل أي شيء يزيد الوضع سوءاً أو ينتهك السيادة السورية، لذلك انتظرنا حتى نتأكد من أن هذه الشاحنات قد عبرت الحدود فعلياً. وعندما تبدأ بعبور الحدود فإننا سنقصفها.

كان هناك الكثير من المخاوف سيادة الرئيس بالنسبة إلى القيادة العسكرية والسياسية الأميركية، والحقيقة هي أن من نواجه هو ليس الجيش النظامي فقط بل أولئك الذين يأتون إلى العراق. لهذا السبب حاولنا أن ننقل إليكم هذه المخاوف عبر القنوات الدبلوماسية والعامة بأن هذا الوقت ليس هو الوقت المناسب بأي شكل من الأشكال لتوجيه الدعم لهذا النظام. وكان من المفاجئ أن هذا الأمر قد استمر أغلب فترة الحرب في وقت كان يجب فيه وقف ذلك فوراً لأن مسألة الحرب كانت مجرد مسألة وقت.

لقد كان الوقت وقتاً عصيباً سيادة الرئيس. كانت لدينا مخاوف خطيرة مما تقوم به سوريا في هذه الفترة من الزمن. وأنتم كنتم تزيدون من حدة اللهجة وتعرفون أن السيد الرئيس وأنا والسيد رامسفيلد قد أوضحنا بشكل جلي أننا لا نبحث عن صراع مستقبلي جديد أو عن حرب جديدة ذلك لأن هذه الحرب قد انتهت، لكن في الوقت نفسه كانت هناك مخاوف كبيرة وحقيقية. لكن القضية التي نحن بصددها الآن هي كيف يمكن لنا أن نتغلب على هذه الاختلافات بيننا، وكيف يمكن لنا أن نتجاوزها لأنه من الضروري أخذ الخطوات الضرورية للحد من هذه النشاطات التي تتضمن معنى سلبياً. ففي الكونغرس، كما تعلمون سيادة الرئيس، فقد تم طرح، أو أنهم جاهزون لأن يطرحوا ربما، نسخة أخرى من قانون محاسبة سوريا أمام الكونغرس، لكن في وقت مبكر من هذا الأسبوع كنت في الكونغرس أمام مجلس الشيوخ الأميركي وعلموا أني قادم إلى سوريا وكانوا يقولون، نحن بحاجة إلى هذا الآن، دعوني أذهب إلى سوريا أولاً لإجراء محادثات مع الرئيس الأسد وزملائه وبعض المسؤولين السوريين وبعد عودتي يمكننا أن نرى كيف نتحرك قدماً إلى الأمام.

هناك عدد من التشريعات الأخرى التي تحتوي على آثار سلبية أيضاً وهي

تتطلب من الرئيس القيام بعمل تجاهها حيث لا يوجد تعاون بين الشركاء من أجل وقف التمويل المحتمل للمنظمات الإرهابية، لذلك هناك التشريعات التي قد تعيق العلاقة فيما بيننا وقد تجعل الوضع أصعب مما هو عليه.

لذلك أنا هنا ليس كمبعوث حر بل كمبعوث رسمي من قبل رئيس الولايات المتحدة ذلك لأن الرئيس أراد مني أن أنقل إليكم المشاكل التي نعانيها ولكي نتبادل وإياكم وجهات النظر وأن نسمع منكم ردكم حول ما قلته. لذلك أنا هنا لإجراء حوار معكم وهناك العديد من القضايا المحددة التي أريد أن ألفت انتباهكم إليها وهي معروفة بالنسبة إليكم وأعلم أنكم قد استقبلتم الكثير من الوفود الأميركية خلال السنة الماضية.. إن الرئيس أراد مني أيضاً أن أنقل إليه وجهات نظركم وأن أنقل إليكم وجهة نظره، فهو يرى أن هناك عنصرين مهمين يأتيان وفقاً للوضع الإستراتيجي الجديد في المنطقة: الأول وهو هزيمة نظام صدام حسين بطريقة حاسمة تجبر الجميع على الانتباه إلى نتائج ذلك النوع من السلوك ومن أجل التأكيد لكم بأنه سيمضي من أجل دفع العراق للوصول إلى تحقيق أمة ديمقراطية تعيش بسلام مع سوريا ومع الجيران الآخرين.. لذلك نأمل بأن نضمن استعادة الشعب العراقي لسلطته على بلده وبعد ذلك ستنسحب الولايات المتحدة لكن ليس كلياً من المنطقة، أي إنها لن تبقى في موقع المسؤولية بالنسبة إلى العراق.

العنصر الآخر الذي يغير الوضع هنا هو حقيقة وجود الحكومة الإسرائيلية الجديدة وانتقال السلطة الفلسطينية إلى أبي مازن الذي تولى منصبه ووجود الحكومة الجديدة وتسلم محمد دحلان وزارة الدولة لشؤون الأمن. نحن نعتقد أنه بانتقال السلطة هذا قد يكون لنا الآن شركاء يمكننا أن نعمل معهم على تحقيق السلام بشكل أفضل مما كان عليه الوضع مع ياسر عرفات. وسنسعى لاستثمار الوقت لجذب الانتباه إلى أبي مازن من أجل تزويده بالسلطة والقوة حتى يظهر كقائد يستطيع العمل مع الإسرائيليين، لكن يجب عليه أيضاً أن يظهر قدراته القيادية إلى جانب السيد محمد دحلان من أجل وضع نهاية لهذه النشاطات الإرهابية ومن أجل التحدث إلى الشعب الفلسطيني وإخبارهم بأن الإرهاب لن يحقق غايتنا بتشكيل

دولة بأي شكل من الأشكال. لقد حان الوقت الآن لوضع نهاية لهذا النوع من النشاطات والبدء بدراسة «خريطة الطريق» مع الإسرائيليين وتنفيذها.

أنا واثق سيادة الرئيس أنه لو تصرف وفقاً لهذه الطريقة ولو تحدث بهذه الطريقة، وهذا لا يجب أن يكون حديثاً في المناسبات فقط، بل يجب أن يكون حديثاً يومياً مع الشعب فإن هذا سيقود الجميع إلى الاستماع، وبالتالي يمكن القيام بعمل ضد حماس والجهاد والآخرين الذين يتصفون بالعناد، وبالتالي يمكنه أن يتعاون مع الإسرائيليين ومعنا ومع المصريين والأردنيين من أجل المساعدة على تشكيل المؤسسة الأمنية التي سيكون دورها رئيسياً في وضع نهاية لهذه النشاطات. وبعد ذلك سنحظى أنا والرئيس بفرصة كبيرة وقوية للضغط على الجانب الإسرائيلي، وعندها سنقول: حسناً إذا أردتم أن توضع نهاية لهذه النشاطات، فقد تم وضع نهاية لها وعليكم أن تستجيبوا الآن.

الآن الجميع يطالبون بالقيام بخطوات نموذجية، لكن الواقع الموجود في بيئة إرهابية لا يساعد أبداً ولا يمكن تحقيق أي شيء. لذلك بينما ينطلق أبو مازن ومحمد دحلان سنقوم نحن بتشجيع الإسرائيليين في الوقت نفسه لإقناع الناس بالتحرك باتجاه خلق مؤسساتهم الأمنية وهذا سيضفي على الموضوع الكثير من المرونة. هذا ما سنطلبه من الإسرائيليين، أي القيام بهذه الأمور في الوقت نفسه الذي يتحرك فيه الفلسطينيون. ونؤكد لكم سيادة الرئيس أنه حتى ولو كانت خريطة الطريق تركز بالضرورة على الفلسطينيين والإسرائيليين فإن الرئيس يفكر بشكل شامل وأرجو أن تفهموا أننا في نهاية المطاف ندرك أن هناك أيضاً المتطلبات السورية والمتطلبات اللبنانية. وأنتم تذكرون سيادة الرئيس أول مرة عندما تحدثت إليكم في هذا المكان حيث قلت إنه يجب علينا أن نتحرك بشكل متواز، وكلانا قلنا بأن هذا ما نريده بالفعل، لكننا نريد أن نرى بعض التحركات على المسار الفلسطيني أولاً. أردت فقط أن أذكرهم بالحديث الذي دار بيننا لأنني لم أنس الحاجة إلى تسوية شاملة تتعلق بمخاوفكم حول قضية الجولان.

وإذا أردنا أن يكون هناك تحرك بالنسبة إلى خريطة الطريق ومن أجل السلام

في الشرق الأوسط يجب أن يعم الاستقرار في الوقت نفسه في العراق، ونحن نريد بقدر استطاعتنا أن ننهي العنف ونريد منكم مجدداً أن تضعوا نهاية لأعمال الجماعات الفلسطينية الرافضة والموجودة لديكم في سوريا في دمشق، سواء أكانت حركة حماس أم غيرها من الموجودين هنا. وقد تحدثت عن هذا الأمر مسبقاً وأعلم أنه يجب إغلاق هذه المكاتب لأن وجود هذه المكاتب يخدم بعض الغايات غير المفيدة فيما يتعلق بإيواء عدد كبير من الفلسطينيين الموجودين لديكم هنا في سوريا وطبعاً هم ليسوا سوريين بل إنهم فلسطينيون يعيشون في سوريا. لكنني في الوقت نفسه أعتقد أن وجود هذه المكاتب في سوريا يعني أنه ضوء أحمر ليس بالنسبة إلى إسرائيل بل بالنسبة إلى بقية أرجاء العالم، أي إن هذه المكاتب لا تعكس شيئاً محبباً عن سوريا وتؤثر في سمعة سوريا بشكل سلبي. لهذا أطلب منكم سيادة الرئيس إغلاق هذه المكاتب وإخبار قادتها أن يجدوا مكاناً آخر ليمارسوا نشاطهم فيه، وهذا سيرى على أنه إشارة إيجابية جداً من قبلكم ليس في المنطقة فقط بل في الولايات المتحدة أيضاً.

النقطة الأخرى التي أرغب في التحدث بشأنها، وطبعاً قد بحثناها مسبقاً وأعلم أن جميع الوفود التي أتت إلى هنا قد طرحتها معكم سيادة الرئيس، هذه النقطة تتعلق بحزب الله. طبعاً ما زال لدينا بعض الإشارات التي تدل على أن دعم حزب الله مستمر من خلال شحن بعض المواد إلى حزب الله عبر سوريا، ونريد أن نطلب منكم مجدداً وقف هذا النوع من النشاطات. نحن لدينا طرقنا للمراقبة بحذر شديد ومعرفة كيفية تحرك هذه الشاحنات. وكنا طبعاً قد ناقشنا هذا الأمر مسبقاً حيث ناقشت الولايات المتحدة أهمية عدم التسبب بأي دمار أو اضطرابات على طول الحدود الشمالية في إسرائيل، وبصراحة من الأفضل أن يكون هناك وقف للعمليات العسكرية، ووفقاً لاتفاق سابق يجب أن تتحرك القوات المسلحة اللبنانية باتجاه جنوب البلاد وأن تأخذ مواقعها هناك، وهذا ما نأمله.

الأسد: أحب أن أبدأ بالأمور الكبيرة لكي ننتقل باتجاه التفاصيل. طبعاً العلاقة مع أميركا كقوة عظمى هي علاقة تهم كل الدول، لديكم مصالح في هذا العالم

ولكن لدينا مصالح في منطقتنا. من الطبيعي أن تتحقق مصالحكم لكن أن تتحقق مصالحنا في الوقت نفسه. وأنا أضع بعض الأسئلة وقد طرحت جزءاً منها أمام بعض أعضاء الكونغرس، كيف يمكن أن ننجح في مواضيع مكافحة الإرهاب ولا ننجح في التنسيق في مواضيع أخرى؟ لو كانت سوريا ضد الولايات المتحدة لما تعاونت في موضوع الإرهاب ولما أنقذت حياة أميركيين في العام الماضي. إنّ البعض في الإدارة لديكم يقولون إنّ سوريا ساعدت على إنقاذ حياة أميركيين وكافحت القاعدة لكنها تدعم الإرهاب، هذا كلام متناقض.

أنتم تعرفون موقفنا ضد الحرب فهو موقف واضح. أعتقد أن الجواب بالنسبة إلى السؤال الأول هو ماذا حققت سوريا من خلال تعاونها في الحرب على الإرهاب؟ لم تحقق شيئاً، والرسائل التي ترسل إلى سوريا هي رسائل غير مقبولة، يجب أولاً فهم هذا البلد، وثانياً فهم مصالح هذا البلد.

سأتحدث عن الماضي لكي نعرف أين هي المشاكل ولكي نستطيع أن ننطلق باتجاه المستقبل بشكل صحيح وبشكل خاص فترة الحرب والنقاط التي طرحتها الآن. لم يكن هناك أي نقل لمعدات عسكرية ثقيلة من قبل الدولة باتجاه العراق ولا حتى معدات خفيفة أو أي شيء. هناك، كما يقال تهريب سلاح عبر سوريا إلى العراق، وهذا الموضوع تمت مناقشته بشكل تفصيلي عبر الأقنية الأمنية.

طبعاً كنا نفرق بين مواد ذات طبيعة استخدام عسكري ومواد لها استخدام عسكري، كان يقال عن الحواسيب أو المناظير الليلية مثلاً، هذه الأشياء لا تعتبر عسكرية وربما ذهبت بشكل طبيعي، لكن ما سمعته قبل الحرب عن تهريب قطع تبديل لأسلحة عسكرية، ما سمعناه بعد الحرب من أن أحد الذين رافقوا السيد أوبراين هو من هرب صواريخ مضادة للدبابات، ربما ذلك وارد لأنه من الممكن تهريب أي شيء.

قبل الحرب كنا دائماً نطلب منكم معلومات تفصيلية حول أي شحنة تأتي إلى سوريا وفتحنا العديد من الحاويات في المرافئ ولم نصادف أي شيء، وقد هددنا العراقيون بأنهم سيحولون نقل البضائع إلى مرافئ أخرى. لكن النتيجة النهائية لم

نستطع أن نلقي القبض على أي شيء له صفة عسكرية. بكل تأكيد هم كانوا قادرين على استيراد مواد تعتبر قطع تبديل لآليات عسكرية لأن الآلية سواء أكانت مدنية أم عسكرية فلا فرق بالنسبة إلى القطع. المفروض أن يكون لديكم، بعد أن دخلتم العراق، معلومات تفصيلية أكثر حول هذا الموضوع. قلنا مرات للسيد أوبراين عندما تعرفون ما هي الأسماء بدقة فنحن سوف نحاسبهم لأسباب سوريّة لأن من يهرب سلاح عبر سوريا يستطيع أن يهربه ضدنا. فإذاً هذا الموضوع هو قيد المتابعة، لكن حتى الآن لم تأتنا معلومة جيدة. كلها معلومات عادية كالتي كانت تأتينا قبل الحرب. نستطيع أن نقول لكم ببساطة بأننا لا نسيطر على كل الحدود، وحتى الآن لا نستطيع أن نتحمل مسؤولية أي شيء يمر إلى العراق. أنتم ستتحملون المسؤولية وأنتم موجودون الآن على الجانب الآخر. يمكن أن يكون هناك تعاون في هذا الموضوع لكن لا نستطيع أن نقول بأن سوريا تضمن كل شيء.

ما نستغربه منكم هو الفهم للموقف السوري السياسي بشكل عام، نحن قلنا في سوريا مراراً وتكراراً قبل الحرب وخلالها إننا لسنا مع صدام، وأنا دعيت من قبل نائب الرئيس طه ياسين رمضان لزيارة العراق ورفضت الدعوة، ورفضت إرسال وزير الخارجية إلى العراق لكننا وقفنا طبعاً ضد الحرب.

لقد ألقيت خطاباً في القمة العربية لأدعم العراق، طبعاً ضد الحرب، أنا قلت في الخطاب إنني لا أعرف صدام ولم أتحدث إليه حتى عبر الهاتف، لكن نحن ضد الحرب كسوريا لأنها تؤثر فينا، نحن تعلمنا دروساً من صدام منذ الثمانينيات. الخليجيون كانوا يأتون إلي ويقولن لي أنت لا تعرف صدام، فصدام مجرم ويكره سوريا، وكنت أقول لهم: أنا أعرف هذا الشيء، لكن مشكلتنا نحن هي الحرب وليس صدام.

الشيء الآخر هو ما قيل عن نقل أسلحة دمار شامل من العراق إلى سوريا. أستطيع أن أقول إنّ هذا الشيء مضحك وأنت كعسكري تعرف معنى هذا الكلام. إذا كان صدام يريد أن يخبئ هذه الأسلحة فإنه سيدمرها، وإذا كان يريد أن يستخدمها

فهو سيبقيها لكي يستخدمها ضدكم في الحرب. فإذاً هذا الموضوع لن نناقشه لأنه موضوع غير قابل للنقاش.

هناك موضوع المتطوعين، طبعاً يعرف السيد السفير أن المتطوعين كانوا يخرجون من أمام السفارة الأميركية وليس من أي مكان آخر. بكل تأكيد لم يكن هناك خروج لمتطوع بتوجيه من قبل الدولة بشكل أو بآخر، لا مدني ولا عسكري. كان هناك ضغط شعبي كبير جداً ضد الحرب. أنتم يهمكم الرأي العام لديكم نحن أيضاً يهمنا الرأي العام لدينا، والحالة الشعبية التي كانت موجودة في بداية الحرب يعرفها السيد السفير كم كانت عنيفة.

أما موضوع السلام، فنحن الدولة الوحيدة التي لم تغير موقفها منذ مؤتمر مدريد حتى اليوم بالنسبة إلى السلام، ولم ندخل في متاهات لها علاقة بأشخاص، دائماً بقينا ضمن المبادئ الأساسية، لكن في الوقت نفسه نحن لا نستطيع أن نرى أي موضوع بشكل إيجابي إلّا إذا كان يمر عبر قضيتنا الأساسية وهي الجولان.

طرح الأصدقاء الأوروبيون، الذين مروا خلال الأسبوعين الماضيين وربما البعض من الأميركيين، طرحوا «خريطة الطريق»، وبالطبع قلنا لهم المبادئ نفسها. لكن نحن منذ عام ١٩٩٣ عندما حصلت اتفاقية أوسلو لم نكن مع هذه الاتفاقية. وكنا نعتقد بأنها لا تحل المشاكل، وهذا الشيء قد بت لاحقاً، لكننا لم نعارضهم في ذلك الوقت. قلنا إن الفلسطينيين مسؤولون عن هذا الموضوع وهم لا يريدون منا أن نتدخل ونحن لن نتدخل، والشيء نفسه بالنسبة إلى مبادرة تينيت وميتشل. لذلك عندما طرحت خريطة الطريق نحن لم نعلق خصوصاً قبل أن تكون بشكلها النهائي. طبعاً أنا قلت لوزيرة الخارجية الإسبانية، وهذ الشيء نشر في الإعلام، إننا نوافق على ما يوافق عليه الفلسطينيون. أعني أننا لن نقحم أنفسنا في التفاصيل لأنها ليست قضيتنا وليست أرضنا. لكن طبعاً نحن نؤيد، كما قلنا سلاماً يستمر ويدوم، هذا ما قلناه.

هذا الشيء ستناقشونه مع الفلسطينيين والإسرائيليين، لكن إذا لم تكن لديكم الإرادة لتضغطوا بشكل متواز على الطرف الإسرائيلي وليس فقط على الطرف

الفلسطيني فلن يكون هناك سلام في الشرق الأوسط. طرح موضوع الجولان كما قلت هو الموضوع الأساسي ومن خلاله كل التفاصيل الأخرى يصبح حلها أمراً سهلاً.

نحن نريد أن تعود أنت شخصياً بنتائج إيجابية في هذه الزيارة لأننا نعرف أن هذا الشيء هو الذي يواجه التيارات الأخرى. أعني أنه لا توجد مشكلة في إقناعك بكثير من المواضيع، فأنت تستطيع أن تفهمها. لكن كيف تستخدم هذا الشيء بشكل إيجابي داخل الإدارة ككل في مختلف مؤسساتها؟ إذا انطلقنا من شيئين:

١ - أن تقدم الولايات المتحدة عرضاً بالنسبة إلى موضوع السلام على الاتجاه السوري-اللبناني: طبعاً أعني متابعة محادثات السلام بالمبادئ نفسها، وكذلك مؤتمر مدريد وقرارات مجلس الأمن المعروفة.

٢ - النقطة الثانية التي أنطلق منها هي عدم وجود الثقة حتى الآن بين سوريا والولايات المتحدة. وقد تكون تجربتنا الأخيرة في مكافحة الإرهاب أحد العوامل التي أثيرت إلى حد كبير في هذا الشيء، وكذلك الضمانات التي قدمت إلى سوريا في موضوع عملية السلام ولم ينفذ منها شيء حتى الآن....

وأما بالعودة إلى موضوع المكاتب بما أنك ذكرتها...

باول: بالنسبة إلى المكاتب يجب إغلاقها وعدم السماح لهم بفتح المكاتب نفسها تحت أسماء جديدة وفي أماكن جديدة. يجب إغلاق هذه المكاتب التي خلقت مشاكل للجميع. وإذا ما أردتم القيام بعمل ملموس في هذا الخصوص فذلك سيعني الكثير الكثير، ليس بالنسبة إلى الدوائر السياسية في إدارتنا والعاصمة فحسب، بل سيكون له تأثيره المعتبر في عملية السلام في الشرق الأوسط. وشخصياً أعتقد أن ذلك سيدفع رئيس الوزراء شارون ليقول لشعبه إن الأمور في طور التغيير. لذلك لا تقللوا من تأثير هذه القضية.

طبعاً نشكركم على تأكيداتكم بأن لا شيء من أسلحة الدمار الشامل قد تم تهريبه إلى سوريا لأن الشرح الذي قدمتموه كان منطقياً: لماذا يهربونه إلى سوريا طالما يمكنهم إخفاؤه في العراق أو استخدامه في الحرب. ويمكنني أن أؤكد لكم

أننا سنكون قادرين على إظهار صحة قضيتنا فيما يتعلق بأسحله الدمار الشامل العراقية. ودعوني هنا أشكركم أيضاً على التعاون الذي قدمته سوريا إلى أجهزتنا الاستخبارية، وأعتقد أنكم على حق عندما قلتم إنه تعاون مفيد وقد أنقذ حياة أميركيين.

إذن أغلقوا الحدود وسلموا الأفراد الهاربين إلى سوريا. أما بالنسبة إلى إغلاق مكاتب الجماعات والمنظمات الفلسطينية فهذا لوحده سيكون برهاناً على أن هناك توجهاً سورياً جديداً وسوف يحدث صدى جيداً لدى الإدارة والأوساط السياسية في العاصمة واشنطن. وسيقول الناس إنه فجر جديد في العلاقات الأميركية السورية كما هي الحال مع العراق. طبعاً إرساء السلام الآن في العراق سيساعد على تحقيق السلام في المنطقة، ولا أعتقد أنكم ستخسرون أي شيء إذا ما اتخذتم إجراءات بهذا الخصوص، إذ إنني حساس لرؤية كيف ستتعاملون مع هذه المسألة السياسية الداخلية. وأتمنى أن تعرفوا حقيقة أنني تعرضت لهجوم من قبل الكثير من الشخصيات القوية جداً في الدوائر السياسية الأميركية بسبب آرائي في الآونة الأخيرة حيث غيّر ذلك قليلاً من خطتي وخطة الرئيس.

أتمنى أن تدركوا أن كثيرين سألوني عن زيارتي إلى سوريا وهل سأفرض هذا أو ذاك المطلب. وكانت إجابتي على الدوام أن هناك ثنائية نناقشها معاً وأنني ذاهب إلى دمشق لإجراء مناقشة إستراتيجية مع السوريين ولأنقل آراءهم إلى إدارتي. وكما تعلمون سيادة الرئيس سيكون هناك من يراقبني الآن في واشنطن، تماماً مثلما حدث قبل ثلاث سنوات. ودعونا نكون صريحين هنا، عندما زرتكم هنا وتحدثنا عن موضوع النفط ثم عدت إلى واشنطن لأفعل شيئاً بخصوص عقود النفط التابعة للأمم المتحدة ولم ننجح، علق كثيرون قائلين «يا باول لقد ذهبت إلى سوريا ولم تفعل شيئاً»، ومهما كان قراركم بشأن المكاتب فلن أسرع إلى الخارج لإعلانه، وكلما كنتم سريعين باتخاذ إجراءات كانت مهمتي أسهل في الدفاع عن قضيتي، وعندها يمكننا إيجاد طريقة للتحدث عن تسوية سلمية شاملة.

الأسد: دعنا نعد إلى موضوع النفط. طبعاً في ذلك اللقاء أنتم طلبتم شيئاً

ونحن طلبنا شيئاً في المقابل، وهو أن يكون عملاً تفضيلياً واتفقنا على التعاون في هذا الموضوع. وقلنا يومها نريد أن نعامل كما تعامل تركيا في ذلك الوقت. وليس من عادتنا في سوريا أن نقول كلاماً لا نعنيه. نحن صريحون. فلا أحد يفهم كيف استمررنا في موقفنا ضد الحرب والنظام العراقي يسقط، وهو كان أمراً واضحاً للجميع. لكننا كنا صريحين مع أنفسنا. هكذا نرى، نحن ضد الحرب. هذه الصراحة نفسها موجودة الآن مع شعبنا، ونحن هكذا نتعامل بصراحة وشفافية. وسأكون صريحاً معكم أيضاً، إذا لم يطرح موضوع السلام فلن نأخذ أي خطوات، هذا بشكل واضح. لأن ليس هدفي أن أربح داخل الطبقة السياسية الأميركية وأخسر سوريا. بكل تأكيد الآن لا نستطيع أن نطرد القيادات الفلسطينية، نستطيع أن نتعامل مع ظهورهم الإعلامي لكننا لن نطردهم، وأعتقد بأنك تفهم هذا الجانب.

باول: حسناً لا يتمكنون الآن من الظهور عبر القنوات التلفزيونية، لكن طالما أنهم هنا ولديهم الإمكانية للوصول إلى مسانديهم، ومع الناس الذين تربطهم بهم علاقة، سيكون هناك على الدوام إيمان بأنهم سيقومون بدعم النشاطات التي من شأنها زعزعة الاستقرار في إسرائيل، وعندها لن أتمكن من إثبات خلاف ذلك.

الأسد: دعنا نأخذ على سبيل المثال خالد مشعل، وهو أحد القياديين، إذا أردتم أن تتحدثوا عن خريطة طريق فأنتم تريدونه ولا تستطيعون أن تسيروا من دون هذه الشخصيات.

باول: أرسلوه إلى البقاع أو إلى أي مكان آخر.. لا أدري.

الأسد: لا نستطيع أن نطردهم، فباعتقادنا أنه عندما تريد أن تخرج شخصاً يجب أن تعيده إلى وطنه، ونحن نريد اليوم قبل الغد أن يعودوا إلى فلسطين وهم يريدون ذلك، أما أن نطرد شخصاً إلى أي مكان في العالم فهذا كلام مرفوض. أنا أرى العكس، أرى أن الحوار معهم سيؤدي إلى نتائج إيجابية، أرى أن تفكروا في هذه النقطة.

باول: سوف ننظر بهذه النقطة، لكني أود فقط أن أؤكد لكم أن قضية هذه المكاتب وهؤلاء الناس ونشاطهم لها أهمية كبيرة في الأوساط السياسية، وإغلاقها

امتحان لمدى رغبة سوريا في إقامة علاقة أفضل مع الولايات المتحدة. أما إذا ما استمرت هذه المكاتب وهؤلاء الأشخاص في إظهار المقاومة لعملية السلام وإجهاض خريطة الطريق فسيكون أثر ذلك سيئاً جداً ليس داخل الإدارة فقط بل داخل الكونغرس أيضاً.

طبعاً سيقوم الرئيس بالضغط على الجانب الإسرائيلي، وقد أوضح بصورة جلية بأنه يحول أنظاره الآن إلى الشرق الأوسط، وأنه مستعد لاستخدام موقعه القوي الجديد في العراق من أجل الضغط على الفلسطينيين والإسرائيليين على السواء. لقد أوضح موقفه هذا وهو موقف ليس من السهل اتخاذه في الولايات المتحدة. ذلك أنه توجد قوى كبيرة هناك. أما إذا ما استمر الانطباع بأن هذه المنظمات لا تزال في سوريا وتتصرف كما كانت تتصرف في الماضي فلن ندفع العملية إلى الأمام، ولن نكون عندئذ قد تعاملنا مع هذا الموضوع بصورة جذرية، وسوف يضعني ذلك في ورطة، ليس داخل الإدارة فحسب بل وفي الكونغرس أيضاً. ودعوني أذكركم بقانون محاسبة سوريا الذي قد يفعّل من جديد، أنا لن أغادر قبل أن أوضح تماماً أنّ هذا هو الامتحان الذي وضعه الناس على الطاولة ليختبروا مدى رغبة سوريا في إقامة علاقة أفضل بالولايات المتحدة.

إننا نركز الآن على مجمل نقاط خريطة الطريق والمسار الفلسطيني، لكن هذا ليس كل شيء، نحن نعلم بأننا يجب أن نتعامل مع المسارين السوري واللبناني: الجولان ومزارع شبعا، بمعنى أننا نتطلع إلى سلام شامل.

ونحن ندفع بهذا المسار وسنتأكد من أن يكون هذا جزءاً أساسياً من الحوار، وسوف أناقش هذا الأمر مع شارون عندما ألتقيه في غضون الأسبوعين القادمين. المسألة هي بينكم وبين الجانب الإسرائيلي والانطلاق من النقطة التي توقفتم عندها في العام ٢٠٠٠. لقد حققتم تقدماً كبيراً، لكننا سننظر إلى ما سيحدث بين الفلسطينيين والإسرائيليين أولاً، لأنه إذا استمرت القنابل في الانفجار وإذا ما استمر الإسرائيليون في تدمير المنازل فعندئذ سنتساءل عن رأي الناس بخريطة الطريق.

لقد تحدثت دوماً في نقاشاتي حول عملية السلام وخريطة الطريق عن تسوية

شاملة. ولذلك سوف أساعدكم بالتحدث عن ذلك المسار الشامل، لكن يجب أن تعطوني ما يستحق ذلك الجهد ويجب أن يكون أكبر من مجرد ألا يظهر هؤلاء على التلفزيون أبداً.

الأسد: بالنسبة إليك في أميركا الموضوع الأهم هو موضوع المكاتب، أما أهم شيء بالنسبة إلينا في سوريا فهو موضوع السلام. أما المكاتب فعلينا أن نفرق أحياناً بين المكتب والشخص، إغلاق المكتب يختلف عن طرد الشخص.

وليام بيرنز: سيادة الرئيس أود أن أضيف نقطة واحدة لأنكم تحدثتم عن أهمية صورة البلد في الخارج. وسوف أكون صريحاً معكم حول الصورة الأميركية، والحقيقة هي أنه نعم هناك منظمة الجهاد الإسلامي التي تستهدف المدنيين الإسرائيليين وأن زعيم هذه المنظمة موجود في دمشق، هذه هي الحقيقة التي يتعامل الناس معها. سواء أظهر على الجزيرة أو التلفزيون السوري أو غيرهما. وأنا أحاول هنا أن أكون في غاية الصراحة معكم، واستمرار هؤلاء سيخلق مشكلة للرئيس في الكونغرس وفي الولايات المتحدة.

سيادة الرئيس أعي أن هذه المسائل ليس من السهل التعامل معها، لكن ما أريد قوله هو أنه ولكل الأسباب التي يسردها الوزير باول وتلك التي يدركها الرئيس بوش فالوقت قد حان الآن للقيام بأعمال حاسمة. أدرك أنكم تريدون فعل الأشياء بصورة جزئية، لكن الوقت الآن وقت العمل بحسم ومن شأن ذلك خلق أرضية جديدة تماماً.

باول: إن إعلان مسؤولية أي منظمة عن عملية ما في وقت يعرف فيه الجميع أن قيادة هذه المنظمة تقع في دمشق، سواء أكانت تقوم بنشاطات أم أن القادة يقيمون فقط في دمشق، لن يغير من الحال شيئاً ولن يكون هناك تفريق عند الأشخاص الذين نتعامل معهم. وطالما ظل هؤلاء في دمشق فسوف نظل نعاني المشكلة نفسها.

ليست لدي النية للحديث فقط عن المكاتب لأني لن أضع نفسي في موضع الحديث عن إغلاق المكاتب نهائياً. كنت دوماً سعيداً للتحدث عن تسوية سلمية شاملة في المنطقة. أنتم من سيقرر فيما إذا كان راغباً في فعل ما تحدثنا بشأنه في لقائنا هذا أم لا، ليس كمطلب أميركي وإنما كأسلوب أو كاقتراح لكيفية الخروج من

هذه الأوقات العصيبة جداً وإقناع الأميركيين. أقصد ليس إقناع الرئيس أو الجناح اليميني في الحزب الجمهوري فحسب، بل وإقناع المتعجرفين بأن سوريا تحاول فتح صفحة جديدة في العلاقات مع الولايات المتحدة. وأنا أنتظر جوابكم.

الأسد: إطلاق عملية السلام هو الجواب.

باول: الرئيس بوش راقب عملية وضع خريطة الطريق.

الأسد: ليس مع سوريا.

باول: ما قلته على الدوام هو أن خريطة الطريق هي الطريق إلى الأمام بالنسبة إلى الإسرائيليين والفلسطينيين وهي مجرد جزء من حل شامل يجب أن يتضمن سوريا.

الأسد: لكن ليس هناك حيز في خريطة الطريق يذكر سوريا.

بيرنز: اسمحوا لي سيادة الرئيس أن أقول لكم إني سبقت الوزير باول وتحدثت إلى الصحفيين حول التزامنا بالسلام الشامل، وذكرت أيضاً الجولان والمسار السوري.

باول: إذن ما يريده بوش هو تغييرات جوهرية. هل تمانعون سيادة الرئيس لو تحدثنا قليلاً عن لبنان ورؤيتكم لما ستكون عليه الأوضاع، أعلم أنكم قمتم بإعادة انتشار الجيش السوري، لكن السؤال الدائم هو حول الانسحاب السوري من لبنان وحلول القوات المسلحة اللبنانية محل القوات السورية.

الأسد: نحن حتى الآن قمنا بثلاث خطوات أساسية من إعادة الانتشار. طبعاً هناك خطوات أخرى صغيرة لم نعلن عنها. الجيش اللبناني بات قادراً على أن يحل محل القوات السورية والوضع السياسي أصبح أفضل، الآن فعلياً قمنا بتطبيق اتفاق الطائف أو بقي القليل لكي يطبق. طبعاً الأفضل بالنسبة إلى قواتنا ألّا تكون موجودة في لبنان لأسباب لها علاقة بالتدريب أولاً ولكي تكون قريبة من مهامها الحقيقية في سوريا.

باول: نحن نسعى لأن نطوي صفحة ونبدأ صفحة جديدة بالنسبة إلى العلاقات الأميركية السورية لكننا في الوقت نفسه نتطلع للحصول على أجوبة منكم بخصوص هذ القضايا وسنتابع اتصالاتنا وحواراتنا.

الأسد: أنتم دائماً تقولون نريد المزيد، أما هذه المرة فسنقول لكم إننا نريد المزيد منكم.

باول: إن الرئيس بوش يطلب منكم أن تقوموا بخطوات جريئة سيادة الرئيس في الوقت الحالي، وهو يدرك ما هي مطالبكم السياسية وسياساتكم الداخلية، كما أنه يعتقد أن الوقت حان الآن للقيام بخطوات جريئة حتى نتمكن من فعل أشياء لمصلحتكم. وأمام سوريا الآن فرصة كي تلعب دوراً هاماً في المنطقة إذا ما شعرنا بأنكم تعملون وتتعاونون بصورة شراكة مع الولايات المتحدة، طبعاً نحتاج الآن إلى سوريا كي تساعدنا على خلق الظروف الصحيحة في المنطقة ليس بالنسبة إلى تشكيل حكومة جديدة في العراق فقط وإنما لتحقيق السلام بالنسبة إلى الفلسطينيين وإيجاد حل لمرتفعات الجولان.

سيادة الرئيس أنا أشكركم على هذا اللقاء.

يكشف هذا اللقاء المفصلي بين الأسد ووزير الخارجية الأميركية في خلال الحرب على العراق، أن أميركا تضع أمن إسرائيل في صلب أولوياتها، لا بل إن هذا الأمر كان أهم من العراق كله في الحديث مع الأسد، وأنها وضعت شروطاً تعجيزية على سوريا من شأن تنفيذها أن يلغي الدور الذي أرادته دمشق لنفسها كجزء داعم لمحور المقاومة. فإدارة بوش تريد إغلاق مكاتب حماس والجهاد والمنظمات الفلسطينية والجبهة الشعبية - القيادة العامة المستمرة في المقاومة المسلحة وطرد قادتها من دمشق، وتريد أيضاً وقف أي دعم لحزب الله، ونشر الجيش اللبناني عند الحدود مع إسرائيل ما يعني إنهاء أي دور لاحق للمقاومة. يكفي أن نقرأ مثلاً كم مرة ذكر باول قضية المكاتب في هذه الجلسة المفترض أنها الأولى والأهم بين مسؤول أميركي والرئيس السوري بعد احتلال العراق لنفهم الهدف الأميركي الأبرز. وقد كان مثيرا ولافتاً أيضاً أن باول ذكر اسم محمد دحلان ٣ مرات، وكأنه يقول للأسد، هذه هي القيادة الجديدة التي يجب أن تتعاملوا معها وتطردوا الآخرين، تعاملوا مع محمود عباس ودحلان فقط.

الملاحظ في هذا السياق أن باول الذي حرص على القول إنه ينقل رسالة من الرئيس الأميركي جورج دبليو بوش، كان يستخدم عبارة «نريد، ونطلب».

وليس نتمنى خلافاً لما هو متعارف عليه في مثل هذا النوع من اللقاءات خصوصاً أن العلاقة ليست بين شخصين من المستوى السياسي نفسه وإنما بين وزير ورئيس دولة. لا بل إن لهجة باول لم تخل من التهديد المباشر تارة عبر قوانين وإجراءات في الكونغرس وأخرى من خلال النموذج العراقي. أما الجزرة الكبيرة المقرونة بالعصا في كلام الوزير الأميركي فهي الحديث عن دور كبير لسوريا في الشرق الأوسط، وعن فتح صفحة جديدة ومهمة في العلاقات الأميركية السورية. يكاد يربط كل ذلك بإقفال مكاتب التنظيمات الفلسطينية وطردها.

كانت الخارجية الأميركية تسعى لإقناع الأسد بإجراء تحول إستراتيجي والتعاون الفعلي مع أميركا كما فعل الرئيس حافظ الأسد حين وقف إلى جانب واشنطن في حربها ضد صدام حسين في الكويت. وكانت آنذاك تحاول إرسال الإغـراءات عبر السفير السوري في واشنطن وليد المعلم الذي كان من الفريق الصغير الذي تعارف جداً على فريق التفاوض الأميركي برئاسة بيل كلينتون أثناء مفاوضات الأخير مع حافظ الأسد وإسرائيل، هذه العلاقة التي ربطت المعلم بثلاثة من يهود الإدارة الأميركية هم دنيس روس وآخرين هما ميلر ومارتن اندك والتي توقفت بعد سحب المعلم قبل أن يتولى وزارة الخارجية في بلاده لاحقاً.

وحين ذهب كولن باول للقاء بشار الأسد، والطلب إليه تليين موقفه من أميركا في العراق ووقف أي مساعدة للمقاومة والاندماج في منظومة الاعتدال والانفتاح على إسرائيل، كانت عينه على جواب الأسد، وعينه الأخرى على أولئك الصقور الأميركيين في وزارة الدفاع، ولكن أيضاً في البيت الأبيض الذين لم يرحبوا كثيراً بمثل هذه الاتصالات وكانوا أكثر ميلاً لاستخدام العصا ضد سوريا وليس الجزرة. وهو كان يشير مراراً إليهم كما لاحظنا في محضر الجلسة هذا.

كان المحافظون الجدد في أميركا أو التبشيريون ومصنفو العالم بين الخير والشر، يعتبرون ضمنياً الأسد وإيران أعداء يجب القضاء عليهما بعد العراق، تقارب هؤلاء أيضاً وكثيراً مع إسرائيل شارون، وراحوا يروجون معلومات عن الخطر السوري في العراق، ويرددون خطاباً كان قاله الأسد ضد إسرائيل وعنصريتها في خلال استقباله للبابا يوحنا بولس السادس في دمشق في ٥ أيار/ مايو ٢٠٠١.

سوريا التي كانت منذ مطلع الثمانينيات مدرجة على لائحة «الدول الداعمة للإرهاب» صارت إذاً هدف المحافظين الجدد خصوصاً حين يرفع الأسد الصوت ضد الاحتلال، ولعل أحد الأخطاء السورية هنا هو أن دمشق ربما كانت تتوقع صمود جيش صدام لسنوات أو أقلّه لأشهر طويلة وتحول الحرب على العراق إلى مأزق فتعود واشنطن لتطلب مساعدة بشار الأسد. حدث العكس تماماً، عادت واشنطن تهدد الأسد إذا لم يتعاون وفق ما نلاحظ في هذا اللقاء المفصلي الذي جمعه مع كولن باول. ونلاحظ في هذه الجلسة كيف أن باول بدأ حديثه بشرح مفصل لانهيار الجيش العراقي واحتمال أن يكون صدام قد توفي، وكأنه كان يقول للأسد، إن صدام وجيشه لم يصمدا طويلاً وأنتم أيضاً لن تصمدوا فلا داعي لمساعدة من انتهى.

جاء باول إذاً في محاولة أخيرة، حاملاً جزرات قليلة وعصيّاً أكثر، راوح كلامه بين الإغراءات والتهديدات. ثم إن الأسد فوجىء وفق ما روى لاحقاً بأن الأميركيين «طلبوا من سوريا أن تمنع دخول العلماء وأساتذه الجامعات وذوي الكفاءات العلمية العالية، وهو ما اعتبرناه لاحقاً من أخطر الطلبات، وكنا على حق حيث تمت لاحقاً عمليات تصفية بحق المئات من الكفاءات العلمية في سياق خطة ممنهجة لتدمير العراق، أما ردنا نحن فكان أننا أدخلنا من نستطيع من أصحاب تلك الكفاءات وفسحنا لهم في المجال في الجامعات والمعاهد السورية»[1].

الملاحظ كذلك في هذا اللقاء الحاسم بين الرئيس السوري ووزير الخارجية الأميركي، أن الأسد ورغم كل التهديدات المبطنة والمعلنة لباول بقي مصراً على أنه لن يقوم بأي شيء فعلي ضد هذه المكاتب إلّا في ظل إعادة إطلاق عملية السلام على أن تشمل سوريا.

من المهم أيضاً لفهم عقلية الزائر الأميركي ورسائل التهديد التي حملها في تلك اللحظة المفصلية من تاريخ المنطقة بعد احتلال العراق، أن باول لم يشكر سوريا في ذاك اللقاء على التعاون الأمني ما اضطر الأسد نفسه لتذكيره بأن بلاده

---

(١) مقابلة مع المؤلف.

أنقذت حياة أميركيين، وحينئذ فقط اعترف باول بذلك لا بل أزال هو نفسه كل التهم عن سوريا بالنسبة إلى نقل أسلحة دمار شامل أو غيرها، ما يعني أن هذا الأمر في ذاته كان ثانوياً خلافاً لكل ما قيل سابقاً.

تفسير هذه اللغة المتعجرفة لباول أمام الأسد هو أن سرعة الغزو الأميركي والبريطاني للعراق جعلت إدارة بوش تتعامل مع سوريا والدول الأخرى على أن أميركا هي «القوى العظمى» والآمر الناهي كما قال الوزير نفسه، وأن على الآخرين أن يقوموا بواجباتهم دون تلقي أي شيء في المقابل.

هذا ما بدا واضحاً مما كشفه الرئيس اللبناني السابق إميل لحود أكثر من مرة، ففي حديثه مثلاً لقناة «الميادين» في برنامج وثائق حول القرار ١٥٥٩، قال لحود:

«عام ٢٠٠٣ عندما سقطت بغداد في أيدي الأميركيين، طلب وزير الخارجية الأميركي كولن باول المجيء إلى لبنان بعد شهر من سقوط العاصمة العراقية. دام اللقاء نصف ساعة فقط. كنت أنا ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء رفيق الحريري ووزير الخارجية اللبناني. قال لنا عام ٢٠٠٣، الآن وقد سقطت بغداد، جئت أُبَلِّغُكم بما تريده الإدارة الأميركية منكم: أولاً: لم يعد هناك من شيء تسمونه المقاومة إنهم مجموعةٌ من الإرهابيين. ستضعون حداً لعلاقتِكم بهم. ثانياً: على سوريا أن تخرج من لبنان. وثالثاً سيتم تحويل الشرق الأوسط إلى نظام ديمقراطي. جاء وأملى علينا شروطاً كما لو كنا في عهد الانتداب. قال لي إنه ليس لديه سوى نصف ساعة لأنه سيتوجه بعدها إلى إسرائيل»[1].

هذا هو منطق باول أيضاً حين جاء لمقابلة الأسد، لكنه لم يتصرف طبعاً مع دولة بحجم سوريا كما كان يستطيع أن يتصرف في لبنان. وبالرغم من اعتراف الوزير الأميركي بأن الأسد على حق في مسألة نقل الأسلحة، وبالرغم من أن الرئيس السوري قال بصراحة بقرب الانسحاب السوري من لبنان، إلّا أن كل ذلك لم

---

(١) إميل لحود في فيلم وثائقي عن القرار ١٥٥٩، قناة الميادين، عرض في ١٤/ ٤/ ٢٠١٣.

ينفع، فسارع الكونغرس إلى التصويت على قانون محاسبة سوريا واستعادة السيادة اللبنانية الذي عرف باسم:

Syria Accountability and Lebanese Sovereignty restoration Act.

لم يكن العالم قد اكتشف أن أميركا وبريطانيا قد احتلتا العراق بناء على كذبة أسلحة الدمار الشامل والعلاقة مع تنظيم القاعدة. ولم يكن باول نفسه قد اعترف بعد بأن إدارته بنت مبرراتها لاحتلال العراق على تقارير كاذبة.

أُقفل اللقاء بين الأسد وباول، ليفتح باب الإعداد لإضعاف الدور السوري. لكن أحداً لم يظن أن التدمير سيبدأ بعد ٨ سنوات من الداخل فتشرع أبواب سوريا لكل من ساهم في تدميرها الممنهج.

يجزم الكاتب الفرنسي جان بيار استيفال أن الدعم الغربي للمعارضة السورية لم يكن مستنداً إلى أي رغبة في الإصلاح أو أي شعور بالإنسانية، ويتساءل: «إذا كانت مبادىء العدالة والإنسانية هي التي بررت للغرب تدخله في الصراع السوري، فلماذا لم تتم إثارة هذه المسوّغات النبيلة للتحرك في دول أخرى حيث حقوق الإنسان مغتصبة أكثر مما هي عليه في سوريا؟ إننا نرى هنا أنّ مبادىء العدالة والإنسانية التي يرفعها الغرب لتبرير تدخله في سوريا هي ذرائع واهية... إن الولايات المتحدة الأميركية قسَمت ديكتاتوريات العالم بين من هي لمصلحتها، ومن لا تؤيدها، وبين هذه الأخيرة سوريا، ففي تونس ومصر واليمن وليبيا كانت واشنطن مرتاحة للدكتاتوريات القائمة هناك، لكن الربيع العربي فاجأها واضطرت لاعتماد سياسة مغايرة حين شعرت أن لا مناص من التغيير السياسي»[1].

ولأن سوريا كانت من بين ما تصفه أميركا بـ «الدكتاتورية» المعادية، فإن بشار الأسد صار هدفاً ينبغي إضعافه.

---

(١) Jean-Pierre Estival, *La tragédie syrienne révolte populaire ou complot international?*. L'Harmattan, Paris, 2013, Kindle, location 687.

أميركا الأسد: القطيعة

أميركا هي الدولة المارقة لأنها تعتبر نفسها فوق القوانين

نعوم شومسكي
فيلسوف ومفكر أميركي

في ٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ باشر السفير الأميركي الجديد روبرت فورد مهامه في سوريا. تم تعيينه في أواخر عام ٢٠١٠. أي إنه وصل إلى دمشق بعد أن عصف الربيع العربي بكل من تونس ومصر، وقبل أسابيع قليلة من بدء الأحداث في سوريا، وأيضاً بعد ٥ سنوات من تعليق عمل السفير. هل كان الأمر صدفة؟ ربما نعم، ولكن على الأرجح لا، فكل التقديرات الغربية كانت تنحو صوب فكرة أن الربيع سيضرب دولاً عديدة وبينها سوريا حتى ولو كانت التقديرات الرسمية الأميركية تعتقد بأن النظام السوري أكثر قدرة في البداية على ضبط ما قد يحدث. سؤال الصدفة حيال وصول فورد إلى دمشق، طرحه أيضاً آنذاك من كان يراقب عن قرب تطور العلاقة بين عهد الرئيس باراك أوباما وجماعة الإخوان المسلمين في المنطقة وخصوصاً في مصر. سنرى أن بعض جوانب هذه العلاقة توضحت في خطاب أوباما في جامعة القاهرة في مستهل زياراته إلى المنطقة (الخطاب والتعليق عليه نستعرضه لاحقاً في الكتاب).

قد يكون وصول فورد إذاً والذي لعب دوراً محورياً ومفصلياً في مساعدة معارضتي الداخل والخارج والتواصل مع التنسيقيات والذهاب حتى حماه برفقة السفير الفرنسي آنذاك في دمشق، ليس من قبيل الصدفة وقد لا يكون. لكن ثمة جانب آخر لوصوله يجب عدم إغفاله ويتعلق بإعلان أوباما بداية سحب كل القوات

الأميركية من العراق ابتداء من مطلع عام ٢٠١١ بعد ٨ سنوات من الاحتلال. فالزيارات بين المسؤولين الأميركيين ودمشق لم تنقطع، وكان يقوم بها خصوصاً من الجانب الأميركي كل من رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ جون كيري أو المبعوث الأميركي إلى الشرق الأوسط جورج ميتشل وغيرهما.

كانت أميركا، وفي خلال التمهيد لنقل إستراتيجيتها صوب آسيا والمحيط الهادئ، تريد ضمان أقل الانسحابات ضرراً من العراق وأفغانستان. نسَّقت طبعاً مع إيران، لكن كان لا بد من ضمان الجار السوري للعراق. هذا ما يفسر ربما هدوء التعامل الأميركي مع بداية الأحداث السورية عام ٢٠١١، حيث لم تقل واشنطن أي كلمة ضد الأسد في خلال الأشهر الأولى، لا بل إن وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون انتظرت حتى أيار/ مايو ٢٠١١ لتدعو الأسد «للتجاوب مع مطالب الشعب السوري لمسار انتقال سياسي ذي مصداقية» وحينها وضع أوباما الأسد أمام خيارين «إما أن يقود هذا الانتقال وإما ينسحب»[١].

«كانت الفكرة الأميركية آنذاك تقول بأن الأسد لا يزال قادراً على الإصلاح لكن عليه أن يتخلص من الحرس القديم المعارض لكل تغيير، ولذلك فإن الولايات المتحدة عززت عقوباتها الاقتصادية التي تستهدف الأسد وكبار مسؤولي جهازه الأمني، وبقيت إدارة أميركا حتى صيف ٢٠١١ تأمل بنجاح محاولة الوساطة التي تبذلها تركيا لإيجاد مخرج لهذه الأزمة»... وفق ما كتب جان لو سمعان الباحث في قسم الشرق الأوسط في معهد دفاع الأطلسي في روما[٢].

وهناك سؤال مركزي آخر يطرح، لماذا اعتمدت إدارة أوباما على تركيا الداعمة لكل تيار إسلامي وجماعة الإخوان المسلمين في المنطقة، كي تساهم في إقناع الأسد بالانتقال السياسي؟ هل كانت تريد فعلاً إنقاذ سوريا والحفاظ على الأسد وحكمه،

---

(١) بيان البيت الأبيض الصادر في ١٨ آب/ أغسطس ٢٠١١.

(٢) Jean-Loup Samaan, *Les oscillations de la politique américaine face à la crise syrienne.* les Cahiers de L'Orient, automne 2014, N°.116, p.47.

أم إنها كانت قد بدأت تميل، كما تركيا، إلى تعزيز حضور الإخوان المسلمين في السلطة السورية بحيث تعتقد أنها بذلك ترضي السنة في المنطقة وتستكمل طوق علاقاتها مع هذا التيار الإسلامي الذي تراه معتدلاً وقادراً على مواجهة التطرف وتقوي المحور المناهض لإيران؟

لا أحد يستطيع الجواب بالمعلومات، لكن الأكيد أن أميركا، وعلى معهود عادتها، تحركت على الأرض السورية لاحقاً وغيرت إستراتيجيتها حين بدأت تشعر بأن الانتفاضة صارت تتمدد أكثر في الجسد السوري وأنها تلقى دعماً من دول عربية وإقليمية وتركيا حليفة لواشنطن ومناهضة ضمنياً لإيران ولمحور المقاومة. وهكذا أعلن أوباما للمرة الأولى في ١٨ آب/ أغسطس ٢٠١١ موقفه الداعي لرحيل الأسد. قال: «لقد حان الوقت لكي يرحل الأسد من أجل خير شعبه».

توالت بعد ذلك التصريحات المناهضة والداعمة للمعارضة، تارة عبر المساهمة الفعالة في إنشاء مجموعة أصدقاء سوريا (أو الشعب السوري لاحقاً) ابتداء من عام ٢٠١٢، مروراً بتصريحات تدعو إلى إقامة منطقة محظورة على الطيران السوري كما قال السيناتور جو ليبرمان الذي زار مناطق محاذية للحدود عبر لبنان وتركيا ابتداء من خريف عام ٢٠١١، وصولاً إلى تخصيص الكونغرس الأميركي ابتداء من آخر شهر حزيران/ يونيو ٢٠١٤ مبلغ ٥٠٠ مليون دولار لتسليح وتدريب وتجهيز المعارضة «المعتدلة». تخلل ذلك أيضاً توجه نحو ضرب النظام السوري بعملية عسكرية وذلك حين أعلن باراك أوباما في ٣١ آب/ أغسطس ٢٠١٣ عن امتلاك أدلة لا يرقى إليها الشك بشأن أسلحة دمار شامل سورية، لكن الأمر انتهى بتوافق أميركي روسي على قرار دولي يحمل الرقم ٢١١٨ ويفرض على دمشق تفكيك كل مخزون أسلحتها الممنوعة وخصوصاً منها الكيماوية.

الواقع أن السياسة الأميركية في خلال الحرب السورية طرحت كثيراً من الأسئلة. لعل أبرزها: هل كان هذا التخبط الأميركي بين السعي لرحيل النظام ووضع جبهة النصرة التي تقاتله ابتداء من أواخر عام ٢٠١٢ على لائحة الإرهاب والتردد في الدعم الفعلي للمعارضة المسلحة، نتيجة انعدام رؤية سياسية وقلق من تمدد

الإرهاب على حساب الدولة السورية والمعارضة المعتدلة، أم إنه كان ثمرة مخطط أخطر عند صناع القرار الأميركيين. فماذا لو كان المخطط يهدف إلى عدم السماح لأي طرف بتحقيق انتصار عسكري يقلب الموازين فيتم تدمير سوريا ودورها؟ وهل أراد صناع القرار الأميركيون توريط إيران وحزب الله في سوريا لاستنزافهما دون أن يسمحوا بسقوط النظام السوري خشية الإرهاب؟ أم إن كل ما جرى هو دليل على غياب أي إستراتيجيا أميركية خصوصاً بعدما تبين أن الجيش السوري والدبلوماسية السورية والدولة وحلفاءهم صمدوا أكثر مما كان متوقعاً؟

نحت أدبيات السلطة ولكن أيضاً المعارضة في الكثير من المرات صوب القول إن الغرب الأطلسي لا يريد حسم أي شيء، فلا هو يريد فعلياً مقاتلة داعش حتى النهاية ولا يريد دعم المعارضة المسلحة حتى النهاية ولا يريد مقاتلة الجيش السوري حتى النهاية. كان المطلوب إضعاف الجميع، لاستخدام الجميع لاحقاً.

آسانج: واشنطن خططت لسلسلة من المؤامرات لإطاحة الأسد

كشف جوليان آسانج مؤسس موقع «ويكيليكس» أن برقية مهمة بعثها السفير الأميركي من دمشق عام ٢٠٠٦ تشير بوضوح إلى مخطط لإطاحة الرئيس بشار الأسد وذلك من خلال استخدام عدد من العوامل الناتجة من صدام حكومته مع متطرفين.

هذه المعلومات التي يفصلها آسانج في كتاب بعنوان «العالم كما تراه الإمبراطورية الأميركية»، قدم بعضها في مقابلته مع قناة «روسيا اليوم» الناطقة بالإنكليزية. يقول: «إن السفير الأميركي وليام روبوك، كان قد أرسل من دمشق في ٢٠٠٦ برقية مهمة كتب فيها مخططاً لإطاحة حكومة الأسد تلخص في دعم المعارضة السورية عبر وسائل الإعلام واستخدام عدد من العوامل لإثارة الذعر بين أعضاء الحكومة السورية يدفعهم لرد فعل مبالغ فيه ولزرع الخوف من حدوث انقلاب ليستخدموا سلطتهم ضد المتطرفين. ووفق هذا المخطط الأميركي فإن الحكومة السورية ستعلن أن المتطرفين الإسلاميين يدخلون البلاد عبر الحدود العراقية وبذلك ستبدو ضعيفة بسبب مواجهة مشكلة «الإسلام المتطرف»، والأهم

من كل ذلك العمل على إزكاء الفتنة بين السنة والشيعة: وينصح آسانج بقراءة ما بين سطور البرقيات المسرَّبة والتي تظهر فيها جلياً «المكايد المكيافيلية» التي تهدف إلى إسقاط الحكومة السورية[1].

ماذا أرادت أميركا؟

يعود تاريخ العلاقات الأميركية السورية إلى عام ١٨٣٥ حين تم تعيين أول قنصل أميركي في سوريا بناء على اتفاقية التجارة والملاحة بين أميركا والإمبراطورية العثمانية الموقعة في السابع من أيار عام ١٨٣٠. وبعد أكثر من قرن أي في ٢٧ آب/ أغسطس ١٩٥٢ جرى رفع التمثيل الدبلوماسي في سوريا إلى سفارة.

لم تعرف العلاقات الأميركية السورية مراحل اضطراب وتنافر وعداء وتفاهم ثم تقارب كما عرفت في عهد الرئيس حافظ الأسد. لكن الأكيد أن الأسد الأب وبعد اقتناعه بأن تفكك الحليف السوفياتي قد وضع العالم أمام تحولات مفصلية، وأن على سوريا أن تدرس كل الخيارات، سعى لتغيير مجاري الرياح. عرف -وعلى معهود عادته-كيف يقابل التحولات بمرونة كبيرة في السياسة الخارجية السورية. ظهر أول مؤشرات تلك المرونة من خلال مشاركة قوات سوريّة في التحالف الدولي لإخراج قوات صدام حسين من الكويت؛ قبل المشاركة في مفاوضات السلام مع إسرائيل؛ ذهب حتى مؤتمر السلام في مدريد؛ وافق لاحقاً على الإشراف الأميركي على المفاوضات السورية الإسرائيلية؛ نجح إلى حد بعيد خصوصاً في عهد الرئيس بيل كلينتون في إزالة الكثير من الألغام الأميركية من طريق ابنه بشار أو هكذا اعتقد.

أجواء التقارب التي بدت منذ يوم مأتم الرئيس الأسد من خلال مشاركة الوزيرة أولبرايت في الجنازة، انتهت فعلياً بعد اجتياح العراق. كان صقور إدارة جورج بوش قد وضعوا بشار الأسد وعهده في عين عاصفتهم بالرغم من كل

---

(١) آسانج، RT، أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥. https://www.youtube.com/watch?v=W3HWiydFlJc.

محاولات التعاون الأمني التي أبداها. ثمة من يعتبر أن علاقات أميركا بسوريا عادت في الواقع إلى الفتور قبل شهرين من وفاة الأسد بعد فشل مفاوضات جنيف بين سوريا وإسرائيل برعاية أميركية.

وهكذا ففي قرار مجلس الأمن رقم ١٣٧٣ بتاريخ ٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، أي بعد نحو عام من تولي بشار الأسد السلطة، جاء أول السهام الأميركية المباشرة بمثابة تحذير واضح لدمشق. معظم القرار أكد على ضرورة منع تقديم أي ملجأ أو مساعدة للإرهابيين وتسليمهم إلى العدالة المحلية والدولية. فرض على الدول أن تفتح كل ملفاتها للاستخبارات الغربية بشأن الإرهاب. دعا إلى: «التماس سبل تبادل المعلومات العملية والتعجيل بها وتبادل المعلومات وفقاً للقوانين الدولية والمحلية والتعاون في الشؤون الإدارية والقضائية لمنع ارتكاب الأعمال الإرهابية؛ والتعاون، بصفة خاصة من خلال ترتيبات واتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف، على منع الاعتداءات الإرهابية وقمعها واتخاذ إجراءات ضد مرتكبي تلك الأعمال».

وفي ٢٤ حزيران/ يونيو ٢٠٠٢ وجه الرئيس بوش رسالة تهديد واضحة إلى الأسد قائلاً إن «على سوريا أن تأخذ جانب الحق في الحرب على الإرهاب من خلال إغلاق معسكرات الإرهابيين وطرد المنظمات الإرهابية». هي المطالب نفسها تماماً التي حملها باول إلى الأسد بعيد اجتياح العراق. كانت سياسة أميركا تقضي بربط كل مقاومة ضد إسرائيل بالإرهاب فتحرج كل الأنظمة والدول التي تدعمها، وإلّا فما علاقة تلك التنظيمات مثل حماس والجهاد وحزب الله وغيرها بموضوع العراق والإرهاب فيه. لا شيء.

شدد بوش كذلك على ضرورة «أن تقوم كل الدول في المنطقة بمنع العراق وإيران من عرقلة السلام، بما فيها سوريا التي عليها أن تختار الطريق الصحيح». كان وزير الدفاع دونالد رامسفيلد قد كرر غير مرة تحذيره لسوريا التي كان يقول في معظم مؤتمراته الصحافية: «لدينا معلومات حول شحنات من المعدات العسكرية التي تعبر الحدود من سوريا إلى العراق، وأن هذا يشكل تهديداً مباشراً لحياة جنود التحالف». ولم يوفر أيضاً إيران من اتهامات مماثلة.

لم يمض أسبوع على كلام بوش حتى رد الأسد عل التهديد الأميركي في

حديث لصحيفة اللواء اللبنانية قائلاً: «إن سوريا تؤيد المقاومة الوطنية اللبنانية بما فيها حزب الله من منطلق دعم الحق اللبناني في مقاومة الاحتلال وتحرير الأراضي والدعم السياسي والإعلامي لأن الإخوان في المقاومة اللبنانية ليسوا بحاجة لأي دعم عسكري من سوريا».

أوضح الأسد أن المنظمات الفلسطينية التي لها مكاتب في دمشق «يقتصر عملها على النشاط السياسي والإعلامي فقط، وهذه المكاتب تختصر التمثيل السياسي لأربعمئة ألف فلسطيني يقيمون على الأراضي السورية ويتطلعون لاستعادة حقوقهم والعودة إلى أراضيهم».

اللافت أن تلك التهديدات الأميركية كانت تترافق أو تعقب أو تسبق معلومات كثيرة تؤكد وجود تعاون كبير بين دمشق وواشنطن في محاربة الإرهاب وتبادل المعلومات. لم تلتفت الإدارة الأميركية كثيراً إلى الأمر فالضغوط التي كانت تمارسها على سوريا تتعلق أيضاً بملف آخر، هو الصراع مع إسرائيل.

كتب هوارد شنايدر مقالاً في صحيفة الشرق الأوسط السعودية نشرته بالتعاون مع واشنطن بوست في ٢٦ يونيو ٢٠٠٢ بعنوان «تعاون متزايد بين دمشق وواشنطن في الحملة ضد الإرهاب» قال فيه: «إن سوريا أظهرت قدراً متزايداً من التعاون الاستخباري مع الولايات المتحدة وبدرجة غير مسبوقة منذ ١١ سبتمبر/ أيلول. وإنها اعتقلت أكثر من ٢٠ من عناصر القاعدة الذين هربوا من أفغانستان». «ونقل عن المسؤولين الأميركيين قولهم إن المعلومات التي حصلوا عليها من الحكومة السورية أنقذت حياة الكثير من الأميركيين عن طريق قطع الطريق على هجوم كان يخطط له الناشطون في بداية هذه السنة. وإن مخطط الناشطين المتطرفين كان يستهدف القوات الأميركية في منطقة الخليج»، وإن «سوريا تعاونت مع المسؤولين الأميركيين في اعتقال محمد حيدر زمار والتحقيق معه، وهو مواطن ألماني سوري الأصل وكان وراء تجنيد محمد عطا في خلية تابعة لـ «القاعدة» في هامبورغ، واثنين آخرين شاركا مع عطا في هجمات ١١ سبتمبر»[1].

---

(١) هوارد شنايدر، الشرق الأوسط، ٢٦تموز/ يوليو ٢٠٠٢، العدد ٨٦٤١.

نشرت مقالات ودراسات كثيرة تؤكد ذلك التعاون وتكشف أسماء الأشخاص والخلايا الذين اعتقلتهم أو فككتهم الاستخبارات السوريّة لمصلحة الولايات المتحدة الأميركية أو بالتعاون معها. لكن التهديدات الأميركية استمرت، بعضها بسبب العراق والشكوك في دور سوريا في تعزيز المقاومة ضد الاحتلال، وبعضها الآخر لدفع دمشق نحو المصالحة مع إسرائيل.

كتب سيمور هيرش في نيويوركر: «إن المعلومات التي تقدمها الاستخبارات العسكرية السورية فاقت توقعات وكالة الاستخبارات المركزية من حيث الكمية والنوعية»[١].

من المهم ملاحظة أن تهديدات بوش تلك لم تأخذ في الاعتبار أن العرب بمن فيهم سوريا كانوا في قمة بيروت قد تقدموا بمبادرة سلام متكاملة مع إسرائيل في شهر آذار/ مارس ٢٠٠٢، لا بل إن الأسد نفسه وفي خطابه أمام القمة تعمَّد على ما يبدو الإشارة إلى رفض الإرهاب ومحاربته، فذكر بإدانة كل العرب للاعتداءات التي تعرَّضت لها أميركا في ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ معتبراً أن الإدانة انطلقت من دوافع مختلفة: «أولاً الدافع الأخلاقي، فنحن كعرب بمختلف أدياننا نرفض الإرهاب، ثانياً لدوافع إنسانية حيث إننا أكثر شعب في العالم يستطيع أن يقدر ماذا يعني أن يتعرض شعب ما للإرهاب...» وهو إذ اتهم إسرائيل بممارسة الإرهاب قال: «علينا أن ندقق في المفاهيم التي تطرح من الخارج، وعلينا أن ندقق في المفاهيم التي نطرحها...»[٢].

توالت رسائل التحذير والإغـراء إلى سوريا المصنَّفة من قبل الخارجية الأميركية بأنها دولة راعية للإرهاب. كانت التحذيرات تأتي من خلال الاتصالات العديدة التي جرت عبر القنوات الدبلوماسية والزيارات العلنية والسفراء. لكن آلة تطويق سوريا وإضعافها كانت تعمل في الظل تمهيداً للعقوبات وإيلام النظام

(١) سيمور هيرش، «السوريون يراهنون»، نيويوركر ٧٩، رقم ٢٠، ٢٨ تموز/ يوليو ٢٠٠٣.
(٢) خطاب الأسد أمام قمة بيروت في ٢٧ آذار/ مارس ٢٠٠٢.

السوري. لم يكد يمضي سبعة أشهر تقريباً على اللقاء التحذيري بين باول والأسد، حتى وقع الرئيس جورج بوش في ١٢ كانون الأول ٢٠٠٣ قانوناً عقابياً ضد سوريا عرف باسم:

«Syria Accountability and Lebanese Sovereignty restoration Act»[1].

تقدم بمشروع القانون زعيم الأغلبية الجمهورية في الكونغرس ريتشارد أرمي ثم تبنته عضو مجلس الشيوخ باربرا بوكسر. سنلاحظ في هذا القانون أن المطالب تقريباً نفسها التي جاء بها باول إلى الأسد عادت لتصبح سبباً أساسياً للعقوبات المدرجة في **«قانون محاسبة سوريا واستعادة السيادة اللبنانية»**.

هنا أيضاً، الملاحظ في القانون استهداف منظمات تعتبرها دمشق مقاومة وتراها أميركا وإسرائيل إرهابية فيقول القرار: «إن الجماعات الإرهابية من ضمنها حزب الله وحماس وحركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين- القيادة العامة، لا يزال لديها مكاتب ومخيمات تدريب ومرافق أخرى على الأراضي السورية وهي تعمل في المناطق اللبنانية المحتلة من قبل القوات السورية المسلحة وتحصل على إمدادات من إيران عبر سوريا».

كما يلاحظ أن في القانون تركيزاً على السلاح السوري، حيث يقول: «وفقاً للتقرير السري لوكالة الاستخبارات المركزية في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١ بعنوان «تطور الصواريخ الخارجية (الأجنبية) وتهديد الصواريخ البالستية خلال ٢٠١٥» فإن «سوريا تمتلك قوة صاروخية وبالستية من خلال المئات من صواريخ «فروغ» و«سكود» و«أس أس ٢١»، كما طورت سوريا رؤوساً (أسلحة كيميائية) لصواريخها من نوع سكود». و: «إن سوريا تتابع تطوير وإنتاج الأسلحة البيولوجية والكيميائية ولديها برنامج أبحاث وتطوير نووي بما يبعث على القلق» وتمتلك: «مخزوناً من غاز الأعصاب السارين».

---

(١) الترجمة الكاملة للقانون في الملاحق.

طالب القرار سوريا بأن: «توقف فوراً ودون قيد أو شرط دعمها للإرهاب وأن تعلن باستمرار وبصراحة تخليها ونبذها الكامل لكل أشكال الإرهاب وأن تغلق كل مكاتب الإرهابيين والمرافق المقدمة لهم في سوريا بما في ذلك مكاتب حماس وحزب الله وحركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين- القيادة العامة». لم يقدم القرار أي دليل على تورط حماس أو حزب الله أو الجهاد أو غيرهم في عمليات إرهابية، باستثناء العمليات التي كانت هذه الأطراف تقوم بها ضد إسرائيل حماية لأراضيها.

فبعد البنود المتعلقة بضرورة إغلاق الحدود أمام الذاهبين من سوريا إلى العراق، يشير القرار بوضوح إلى الرغبة في إنهاء أي مقاومة ضد إسرائيل في جنوب لبنان فيطالب الدولة اللبنانية بنشر قواتها المسلحة جنوباً: «بهدف بسط سيادتها على كل أراضيها، كما عليها طرد كل القوى الإرهابية والأجنبية من جنوب لبنان بما فيها حزب الله والحرس الثوري الإيراني».

ويذهب القرار إلى حد تحميل سوريا: «المسؤولية عن الهجمات التي نفذها حزب الله وجماعات إرهابية أخرى لها مكاتب أو مخيمات تدريب أو مرافق أخرى في سوريا أو لديها قواعد في مناطق لبنانية تحتلها سوريا». هل ثمة أوضح من هذه الأهداف؟

لا بد من التذكير هنا بأن التحرك لربط لبنان بسوريا في قرارات وعقوبات أميركية كان قد بدأ في فترة فشل المفاوضات الأميركية السورية في عهد الرئيس حافظ الأسد. كان هذا بالضبط ما يدفع القيادة السورية إلى التأكد يوماً بعد آخر أن أولوية أميركا تبقى إسرائيل، وأن تقدم أو تراجع العلاقات الأميركية السورية سيبقى وحتى وقت طويل مرهوناً بمدى الانفتاح السوري على إسرائيل.

نلاحظ مثلاً أنه في شهر أيار/ مايو ٢٠٠٠ أي قبل أقل من شهرين على تولي بشار الأسد السلطة، أي بعيد فشل المفاوضات الإسرائيلية السورية، صدرت وثيقة أميركية مهمة بعنوان «إنهاء الاحتلال السوري للبنان»[١].

---

(١) نصها الكامل في الملاحق.

مختصر الوثيقة أنه:

* يجب على الحكومة الأميركية أن تجعل انسحاب القوات السورية من لبنان أولوية لديها.
* آن الأوان لكي تطالب السلطة التنفيذية، بشكل واضح وصريح، دمشق بإنهاء احتلالها للبنان ربما من خلال الكلمات الست التالية «على كل القوات السورية مغادرة لبنان».
* يتطلب حل الوضع في جنوب لبنان مستوى من الجدية يعادل ذلك المتوافر في سيناء والجولان ـ قرار دولي في إطار اتفاق عربي إسرائيلي شامل سيكون مثالياً في هذا المجال.
* على الولايات المتحدة العمل على إشراك أنظمة عربية معتدلة في استعادة لبنان سيادته وتسريع المصالحة السياسية وتعزيز العيش السلمي المشترك نظراً إلى كون اتفاق الطائف الذي أطلق في البداية باعتباره الحل العربي في لبنان، قد جرت «سرينته» (نسبة إلى سوريا) لاحقاً.
* تشجيع إسرائيل على أن تشمل لبنان في المفاوضات مع سوريا.
* تضييق الخناق: في حال عدم جدوى هذه الخطوات في إزاحة سوريا من لبنان فإنه يمكن للحكومة الأميركية أن تستفيد من مجموعة من الخطوات لزيادة الضغط على دمشق: استدعاء السفير الأميركي في دمشق وتجميد العلاقات الدبلوماسية معها، وتعليق كل أنواع التبادل التجاري القائم بين البلدين، وإنهاء كل أشكال الاتفاقات الثنائية. كما أن بإمكانها السعي لإخراج سوريا من المحافل الدولية، ومنع المسؤولين والطلاب السوريين من المجيء إلى الولايات المتحدة، والتواصل مع شخصيات لبنانية ديمقراطية ووجوه أخرى (مثل البطريرك الماروني)، وعقد مؤتمر دولي للبنانيين الأحرار.
* التحرك في الكونغرس: إذا كانت الإدارة الأميركية غير مستعدة لاتخاذ هذه الخطوات فإن على الكونغرس سد الثغرات في المصلحة الوطنية التي عادة ما تتذرع بها السلطة التنفيذية من أجل تجاهل القوانين. على سبيل المثال

يمكن للكونغرس أن يشمل سوريا في قانون العقوبات المفروض على إيران وليبيا والذي يحظر أي استثمار يفوق ٢٠ مليون دولار سنوياً في القطاعات البتروكيماوية في كل من البلدين. كما يمكنه اتخاذ خطوات أخرى مثل تمويل إذاعة صوت لبنان الحر.

* القوة العسكرية: أخيراً يجب أخذ خيار استخدام القوة في الاعتبار.

لم تكن هذه الوثيقة أمراً عابراً، لعلها مهَّدت فعلياً لمرحلة حاسمة في الضغوط على سوريا. كانت بمثابة الغطاء الأكاديمي لما سيُشكل لاحقاً كل أدوات الضغط والتهديد والوعيد من أميركا والكونغرس على النظام السوري. وإذا كان منظرو هذه الدراسة قد رفعوا شعار تخليص لبنان من الهيمنة السورية عنواناً لتحركهم، فإننا سنجد في الوثيقة كل الجزرات والإغراءات التي قُدِّمت للوبي اليهودي المؤيد لإسرائيل في أميركا بغية المضي قدماً في تطويق سوريا. نقرأ في الوثيقة ما يشير بوضوح إلى أن كل من يقاتل إسرائيل هو إرهابي، وأن تغيير السياسة الأميركية حيال سوريا سيحمي إسرائيل.

تقول الوثيقة في هذا الصدد: «لقد أصبح لبنان دون أن يدري أرضاً خصبة للمنظمات الإرهابية التي تهدف إلى تقويض المصالح الأميركية والغربية في الشرق الأوسط منذ استقرت منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان في منتصف الستينيات. ومع سقوط أجزاء كبيرة من لبنان تحت السيطرة السورية بعد العام ١٩٧٦ تسارع هذا النمط. فعلى سبيل المثال تحوَّل سهل البقاع الخصب إلى مكان لتدريب الإرهابيين والتخطيط لعملياتهم. كما أن العديد من التنظيمات الإرهابية كانت له في لحظة معينة قاعدة عمليات في لبنان، من بينها أبو نضال، كارلوس، الجيش الأحمر الياباني، عصابة بادر ماينهوف، الجيش السري الأرمني لتحرير أرمينيا، وحزب العمال الكردستاني.

أما المستفيد من هذه الفوضى التي سيطرت على لبنان على مر السنين فكانت منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا وإيران التي استخدمت الإرهاب في محاولة للضغط على الولايات المتحدة وإسرائيل وقوى غربية أخرى».

الوثيقة تحدد بوضوح عدوين أساسيين: «سوريا وإيران». ونجد في أماكن أخرى من الوثيقة أيضاً، كلاماً مفاده أنه بدون إخراج سوريا من لبنان فلن يتحقق السلام الشامل في المنطقة.

لماذا صدرت الوثيقة التي سيكون لها تأثير كبير في الكونغرس وفي قرارات الإدارة الأميركية، قبل نحو شهرين فقط من وصول بشار الأسد إلى السلطة؟ هل أرادت إحراج الرئيس الجديد، أم إحراج الإدارة الأميركية التي كانت علاقاتها آنذاك بحافظ الأسد وصلت إلى حد اللقاءات على مستوى الرئيسين والدخول في صلب المفاوضات مع إسرائيل؟ أم أرادت فعلاً حماية لبنان؟

لعلها أرادت كل ذلك، حتى ولو أن حماية لبنان كانت الأقل أهمية. لكن الأكيد أن الوثيقة مهدت لأمر أكبر وأخطر على سوريا وهو قانون محاسبة سوريا الذي صدر عن الكونغرس الأميركي وقرن بجملة أخرى هي «حماية لبنان».

فحين صدر قانون محاسبة سوريا لم يفهم كثيرون آنذاك سبب الإصرار الأميركي على ربط لبنان بسوريا في قرار كان مشروعه الأساس الذي نشط لوبي لبناني في إمراره وبينه العماد ميشال عون، يهدف إلى إخراج الجيش السوري من لبنان وليس إلى أي أمر آخر؛ فحتى عون نفسه فوجيء لاحقاً بذاك الربط وقال في حوار مع قناة «الجزيرة» القطرية: «نحن كنا نسعى إلى القانون منذ حزيران سنة ٢٠٠١ حتى يكون فيه سياسة أميركية تتعلق بلبنان وكي لا يكون لبنان ورقة مرمية مثلما كان الوضع من قبل. وقد أعددنا مشروعاً لأجل لبنان، ولكن الكونغرس دمجه بمواضيع أخرى»[1].

لا بل إن المبعوث الرئاسي الفرنسي موريس غوردو مونتانيو، وحين زار الرئيس

---

(١) ميشال عون، برنامج الاتجاه المعاكس، قناة الجزيرة في ١٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢.
كان الجنرال ميشال عون قد هُزم بعملية عسكرية مشتركة قادتها وحدات من الجيشين السوري واللبناني ضده لقمع انتفاضته ضد الوجود السوري في لبنان في ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٠ وكان معارضاً بشدة لاتفاق الطائف الذي أنهى الحرب اللبنانية ووضع أسساً جديدة للنظام اللبناني في السعودية.

بشار الأسد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ انتقد الأسباب المشتبه فيها لهذا القانون. قال «**إن قانون محاسبة سوريا والذي تغير اسمه وأضيف إليه «قانون استعادة سيادة لبنان» لهو خير تعبير عن العصبية التي تتصرف بها الولايات المتحدة حالياً، وكذلك الكونغرس وأيضاً الرأي العام الأميركي**»[1].

تفسير التشديد على هذا الربط بين سوريا ولبنان يُفصِّله الباحث فلينت ليفيريت بقوله: «مع سعي إدارة بوش لإيجاد سبل جديدة لزيادة الضغط على دمشق وجدت طريقها إلى فكرة قديمة وهي استخدام سيادة لبنان طريقة لتهديد ما يعتبره القادة السوريون مصالح حيوية. كان المتشددون في الإدارة الأميركية ومنهم وزير الدفاع رامسفيلد والمحافظون الجدد الشباب في مكتب وزير الدفاع ومكتب نائب الرئيس مشدودين لفكرة استخدام لبنان كنقطة ضغط ضد دمشق منذ بداية ولاية بوش»[2].

هذا يؤكد مرة جديدة أن حماية أمن إسرائيل وإنهاء دور التيارات والمنظمات المقاومة كان الهدف الأهم بالنسبة إلى إدارة بوش بعد الهدف المعلن وهو منع سوريا من إعاقة الاستقرار العسكري الأميركي في العراق، ومنعها من الاستمرار في استخدام لبنان ورقة في التوازنات الإقليمية والدولية. لعل واشنطن كانت عبر ذلك تدفع الأسد دفعاً إلى الابتعاد عن إيران والتقارب مع الدول العربية المعتدلة والدوران لاحقاً في الفلك الأميركي. لكن هذا لم يحدث. ثمة من يعتبر أن الأسد لم يعرف كيف يناور تماماً أمام العاصفة الأميركية بعد الاجتياح الأميركي البريطاني للعراق بالرغم من الجهود المعلنة التي بذلها في مكافحة الإرهاب، والبعض الآخر يرى أن المطالب الأميركية كانت أكبر من أن يستطيع الأسد تحملها لأنه لو نفذها لكان كل عهده صار في مهب الريح. والبعض الثالث يعود إلى شخصية الأسد التي «ترفض التنازل تحت الضغوط».

وقّع بوش القانون في ١٢ كانون الأول ٢٠٠٣، ودخل حيز التنفيذ في ١١

---

(١) محضر جلسة الأسد مع مونتانيو، منشور بالتفصيل في الفصول اللاحقة.

(٢) فلينت ليفيريت، وراثة سوريا...، مرجع سابق، ص ٢٥٩.

أيار/ مايو ٢٠٠٤. أدى القانون عملياً إلى وقف كل الصادرات إلى سوريا باستثناء ما يتعلق بالغذاء والدواء، ومنع الطائرات السورية من استخدام المطارات الأميركية رغم أنها لم تكن تستخدمها آنذاك.

في كل ذاك التاريخ كانت أميركا تأخذ في الاعتبار المصالح الأوروبية في المنطقة، مرة تأخذها بجدية خصوصاً لحاجتها إلى تمويل المشاريع أو دعم عملية السلام، ومرة تستخف بها بحيث يتحول الأوروبيون إلى مجرد صناديق للسياسة الأميركية كما كان يقول وزير الخارجية الفرنسي السابق رولان دوما، أو كما وصف بدقة وزير الخارجية الفرنسي السابق أوبير فيدرين في كتابه المهم «Les mondes de Mitterrand» (عوالم ميتران الذي صدر عام ١٩٩٦) شارحاً غياب السياسة الفرنسية الفعلية في الشرق الأوسط منذ الحرب العالمية الثانية.

وما لم تحققه أميركا مع الأوروبيين عبر الحوار، حققته بالضغوط. كان جاك شيراك أكثر من تعرَّض لتلك الضغوط ولهجمة أميركية إسرائيلية غير مسبوقة عليه بعد أن وقف ضد اجتياح العراق. اضطر الرئيس الديغولي إلى تمضية بقية عهده في «تصحيح ذاك الخطأ» الذي ارتكبه حين سعى لحماية الشرعية الدولية ورفض مشاريع الغزوات الأميركية والبريطانية غير المبررة لبلد سيد هو العراق. كان شيراك قد ارتبط تاريخياً بعلاقات جيدة مع الرئيس العراقي صدام حسين أثمرت عقوداً كثيرة وبينها المفاعل النووي العراقي «تموز». تم عقد الاتفاق بشأنه حين كان صدام لا يزال نائباً لرئيس مجلس الثورة العراقي، وشيراك رئيساً للحكومة الفرنسية. لكن إسرائيل، وربما بمعلومات فرنسية وغيرها، عرفت المكان وقصفت المفاعل في ٧ حزيران/ يونيو ١٩٨١.

أحدث موقف شيراك الرافض للحرب، شبه قطيعة بين فرنسا والولايات المتحدة الأميركية. صارت أنياب جورج بوش وإدارتـه تظهر عند كل مناسبة. وصفت صحيفة «لوموند» المشهد كالآتي: «العلاقات بين باريس وواشنطن في أدنى مستوياتها، الأجواء بينهما جليدية. وحين ألقى دومينيك دوفيلبان (مندوب فرنسا في نيويورك) خطابه في الأمم المتحدة في ١٤ شباط/ فبراير ٢٠٠٣، شعر

الفرنسيون بالاعتزاز والأميركيون بالخيانة. وحين ألقى السيد شيراك خطابه في نيويورك في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣ أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة شاجباً أحادية القطب، نظر بوش صوب أحد الدبلوماسيين الفرنسيين وقال له بغضب، قل للسوريين إني شرير وأحادي...»[١].

وتؤكد الصحيفة الفرنسية المستقلة أن «لبنان صار بعد ذلك أساس التقارب الفرنسي الأميركي»[٢].

أخيراً إذاً، وجد جورج بوش الابن ضالته في حليف لم ينتظره قطّ، هو جاك شيراك الراغب في طي صفحة الخلاف مع أميركا والتعويض عن موقفه الأخلاقي ضد الحرب.

---

(١) *Le Monde,* 05.04.2006, France-Etats-Unis, histoire d'un retournement.

(٢) صحيفة لوموند، المرجع السابق.

شيراك: أنا اخترت لحود

وجدت الضغوط الأميركية على إدارة الأسد حليفاً دولياً آخر ومهماً في الشرق الأوسط لم تكن تنتظره. إنه الرئيس الفرنسي جاك شيراك. فالزعيم الديغولي الذي كان قد عارض الحرب على العراق وهدَّد باستخدام الفيتو ضد الاحتلال الأميركي البريطاني ما منع البلدين من الاحتلال بشرعية دولية، وجد نفسه بعد أقل من عام تحت ضغوط أميركية شديدة من جهة، وساءت علاقته بسوريا بسبب توتر علاقاتها من جهة ثانية مع صديقه رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري والتمديد للرئيس اللبناني إميل لحود، وكذلك بسبب بعض العقود التجارية المهمة التي لم توقعها سوريا.

اللافت في بداية الأمر أن شيراك الذي زار حافظ الأسد حاملاً خطة متكاملة لعلاقات إستراتيجية تجعله هو نصير العرب وأميركا نصيرة إسرائيل كما قال في حينه، كان هو نفسه من اقترح لاحقاً اسم إميل لحود على الأسد الأب كما أسلفنا، ما يشير فعلياً إلى التقدم الكبير الذي حققته علاقات البلدين والتي دفعت الأسد للضغط على الأميركيين بغية إشراك وزير خارجية فرنسا عام ١٩٩٦ ايرفي دوشاريت في ما عرف بتفاهمات نيسان بين لبنان وإسرائيل. بمعنى آخر إن لحود الذي كان التمديد له ذريعة لأميركا وفرنسا بالدفع صوب القرار الدولي ١٥٥٩ القاضي بسحب الجيش السوري من لبنان، هو نفسه لحود الذي كان الغرب راضياً عنه لاعتقاده بأنه ضابط ليس متحمساً للمقاومة، ولاعتقاد شيراك بأن حافظ الأسد يريده، وأن الموافقة عليه من قبل فرنسا سترفع مستوى الترحيب السوري بالدور الفرنسي.

يروي شيراك في مذكراته: «حرص حافظ الأسد على استشارتي في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ حيال تعيين الرئيس اللبناني المقبل. وطلب مني أن أرسل له ٥ أسماء يختار من بينها، فوضعت بينها اسم الجنرال إميل لحود الذي كان يتمتع بسمعة طيبة وتم فرضه في نهاية الأمر من قبل دمشق»[١].

الأسد - لحود: حلف مقدس؟

خلافاً للاقتناع الراسخ لدى كثيرين بأن بشار الأسد لم يكن ينوي بأي شكل من الأشكال التخلي عن التمديد لحليفه الرئيس اللبناني إميل لحود، يُقدِّم النائب السابق لرئيس مجلس النواب إيلي الفرزلي والذي كان قريباً إلى حد الالتصاق بسوريا ومشاركاً في أبرز قراراتها حيال لبنان، رواية أخرى تؤكد أن الأسد فكر فعلاً بالقبول برئيس آخر بدل التمديد.

يقول: «أبلغني اللواء رستم غزالة رئيس الاستخبارات العسكرية السورية في لبنان آنذاك، بقبول دمشق المرشح جان عبيد رئيساً للجمهورية بدلاً من إميل لحود وذلك قبل شهرين من التمديد، وقال لي الرئيس رفيق الحريري أنا أوافق على ما تراه دمشق، وأنا تحت تصرف الرئيس الأسد لكن إذا اختلفت سوريا مع السعودية فأنا أنسحب لأن لحم أكتافي هو من السعودية. اتفقت مع رستم غزالة على الصعود إلى مكتبه وترتيب زيارة عبيد إلى سوريا للاتفاق على عملية الانتخاب، وبالفعل ذهبت إليه يوم الاثنين الذي سبق استدعاء سوريا لرئيس مجلس النواب نبيه بري والرئيس الحريري، ففوجئت بأن غزالة يقول لي لقد تغيرت الظروف وهناك معطيات جديدة. توجهت إلى رئاسة الجمهورية لمقابلة الرئيس الأسد فقال لي حرفياً إن بوش وشيراك قررا إخراجنا من لبنان، وقال شيراك لبوش: إذا خرج الأسد من لبنان فسوف يسقط، فقال له بوش: امض إذاً بما أنت فاعل وأنا سألحق بك، والظاهر فعلاً أنك تملك معلومات جيدة، وهم (أي الفرنسيون والأميركيون) يريدونني أن أبقى

(١) كتاب الكتروني. Chirac, Jaques, *Le temps présidentiel*, Nil, Paris. Kindle. Location 6072.

في البقاع لكني سأنسحب وأحضر دفاعاتي وأتمترس جيداً وأدافع عن بلادي لأن رياحاً كثيرة تنتظرنا على ما يبدو. حينئذ سألت الرئيس الأسد، لماذا لا يكون حليفه اللبناني الآخر سليمان فرنجية إذاً هو الرئيس المقبل بدلاً من لحود، وهكذا يستطيع أن يتجنب الضغوط الدولية والمحلية من جهة ويطمئن إلى حليف لا يقل اندفاعاً وجرأة وصداقة عن لحود حيال سوريا، فأجابني الأسد إن فرنجية ممتاز ولكن ليس الوقت الآن للتجارب، وسألني ماذا يفعل الآن وهل يبلغ الأمر مباشرة إلى بري ولحود، فقلت له لنُنه الموضوع بسرعة، فاستدعى كلاً منهما على حدة وأبلغهما بموقفه»[1].

وهكذا فإن الفرزلي الذي ذهب إلى دمشق حاملاً ترشيح جان عبيد للرئاسة وعاملاً على استبعاد فكرة التمديد، عاد إلى لبنان شاهراً سيف التمديد ومدافعاً عنه كأنه ابنه. ذهب إلى عند بري يرافقه رستم غزالة بغية تحديد موعد سريع لجلسة التمديد للرئيس لحود وذلك فيما كانت الاتصالات تنهال على بري من قبل الاتحاد الأوروبي ومسؤولين دوليين وعرب لتأجيل الجلسة.

غداة عودته إلى لبنان، عقد الفرزلي مؤتمراً صحفياً قاله فيه: «إن التمديد غير مبرر دستورياً ولا سياسياً ولكن هناك ضرورة لها علاقة بالإستراتيجيا». وناشد بري والحريري ورئيس الحزب الاشتراكي النائب وليد جنبلاط والبطريرك الماروني مار نصر الله صفير «منع التداعيات السلبية للتمديد في لبنان»، لا بل إن نائب رئيس مجلس النواب فاجأ الصحفيين والطبقة السياسية آنذاك بالقول: «لا تستغربوا أن تروا سوريا خارج لبنان بين ليلة وضحاها». ويروي أنه كان قد استأذن الأسد قبل هذا التصريح.

نفهم من رواية إيلي الفرزلي، أن الأسد لم يكن في الواقع رافضاً مبدأ انتخاب رئيس جديد للبنان، ولكنه تصلّب لاحقاً بعد شعوره بأن فرنسا وأميركا اتخذتا القرار ضده بغض النظر عن قضية لحود. هنا قد يطرح المرء عشرات الأسئلة حول هذا

---

(١) إيلي الفرزلي. مقابلات عديدة مع المؤلف عام ٢٠١٥.

الاعتقاد عند الرئيس السوري، فهل كان نتيجة معلومات دقيقة؟ أم ثمرة تحليل ومعلومات؟ أم أنه وقع في فخ نُصب له من بعض المقربين في سوريا ولبنان تمهيداً لما سيكون لاحقاً من ضغوط دولية هائلة لخروج الجيش السوري من لبنان وبداية الفتنة الكبرى التي وصلت إلى نقطة خطيرة جداً لا بل ومفصلية مع اغتيال الحريري واتهام القائد الشيعي الأبرز في الوطن العربي السيد حسن نصر الله والرئيس الأسد الذي كان قد بات يمتلك شعبية كبيرة أيضاً لدى الرأي العام العربي بفضل دعمه للمقاومتين اللبنانية والفلسطينية بأنهما يقفان خلف اغتيال أحد أهم رموز السنة في المنطقة؟

لعل ثمة أشياء من كل ما تقدم؛ فالرياح الأميركية الفرنسية راحت تهبُّ على سوريا ولبنان بقوة غير منتظرة. أقلقت تلك الرياح الأسد ودفعته للبدء بسلسلة من الإجراءات لحماية سوريا من ارتدادات الاتفاق بين واشنطن وباريس.

ففي حزيران/ يونيو ٢٠٠٤ التقى بوش وشيراك في قمة الدول الصناعية «G8» في جورجيا وسرعان ما «وجد شيراك دعماً من جورج دبليو بوش حين قدم فكرة مشروع قرار في مجلس الأمن يطالب سوريا بالانسحاب من لبنان، وربما أيضاً المطالبة بانتخابات رئاسية لبنانية مطابقة للدستور الذي لا يلحظ تجديد الولاية الرئاسية»[1].

بعد أقل من ٣ أشهر على تلك القمة التي قدم فيها بوش رؤيته لإعادة صوغ الشرق الأوسط ونشر الديمقراطية والحريات، صدر القرار رقم ١٥٥٩ من مجلس الأمن في ٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤. لم يكن مفاجئاً أن يحمل القرار نقاطاً أساسية من قانون محاسبة سوريا ومن الأفكار الأميركية الداعية إلى إنهاء حزب الله في لبنان وانسحاب الجيش السوري. جاءت المواد ٢ و٣ و٤ لتؤكد ذلك، فهو:

٢ - يطالب جميع القوات الأجنبية المتبقية بالانسحاب من لبنان.

٣ - يدعو إلى حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها؛

---

(١) Xavier Baron, Histoire de la Syrie, op. cest, Kindle 3374

٤ - يؤيد بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضي اللبنانية[١].

بمعنى أدق، ركز القرار الدولي على سحب الجيش السوري من لبنان ونزع سلاح حزب الله والفصائل الفلسطينية التي كان باول نفسه تحدث عنها في لقائه مع الأسد والتي ذكرها قانون محاسبة سوريا، ووضع الدولة اللبنانية أمام مسؤولية حماية الحدود مع إسرائيل بما في ذلك المناطق الجنوبية الخاضعة عملياً لسيطرة حزب الله.

لم يتأخر الرد السوري المباشر أولاً وعبر لبنان ثانياً. ففي المباشر ردَّ الأسد في خطاب قائلاً: «إننا نعيش اليوم حالة فوضى من المفاهيم الخاطئة والمصطلحات الكاذبة.. والتي تزيد الانقسام بين الثقافات وتهيئ للمزيد من الحروب وسفك الدماء.. بينما المؤسسات الدولية التي وجدت من أجل خير العالم وإرساء العدل والسلام فيه.. يجري تحويلها إلى أذرع لقوى كبرى على حساب مصالح الدول الأصغر ولتكون أدوات للتدخل في الشؤون الداخلية أو الثنائية لتلك الدول، مخالفين بذلك أي مبدأ أو منطق أو قانون دولي.. ومن خلال هذه الصورة كان صدور القرار/ ١٥٥٩/ عن مجلس الأمن. وهو يهدف للوصول إلى غايات أخرى بعيدة كل البعد عما تم طرحه كأقنعة للتمويه على الغايات الحقيقية وفي مقدمها تدويل الوضع الداخلي اللبناني وما يعنيه ذلك من عودة لبنان إلى أجواء الثمانينيات واستهداف طبيعة العلاقة القائمة بين سوريا ولبنان والمبنية على تمازج المجتمعين وعلى روابط التاريخ والجغرافيا والتي استعصت على التحديات بفضل التلاحم بين الشعبين والتضحيات المشتركة التي قدماها في مراحل مختلفة»[٢].

أما من خلال لبنان، فذهب الرد السوري صوب المواجهة التي استمرت تبعاتها طويلاً. اجتمع البرلمان اللبناني في اليوم التالي للقرار أي في ٣ أيلول/

---

(١) نص القرار ١٥٥٩ كاملاً في الملاحق.

(٢) بشار الأسد، خطاب في مؤتمر المغتربين السوريين في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، أرشيف الرئاسة أو وكالة سانا.

سبتمبر وعدل الدستور بغالبية كبرى، ما سمح بالتمديد للرئيس إميل لحود المتحالف آنذاك بقوة مع سوريا والمتصادم مع الحريري. كان التمديد لـ ٣ سنوات إضافية.

أحدث التمديد نقطة القطيعة الحاسمة بين شيراك والأسد. لم تكن قضية التمديد في الواقع هي التي أثارت فرنسا وإنما شخص الرئيس لحود نظراً لعلاقته السيئة مع رفيق الحريري حليف شيراك وصديقه الأهم. فتمديد آخر ومماثل تقريباً، كان قد حدث عام ١٩٩٥ للرئيس الراحل الياس الهراوي لكن الأمر لم يحدث ضجة كبيرة ربما بسبب العلاقة الجيدة التي كانت تربط آنذاك الهراوي بالحريري من جهة ولعدم شعور دمشق وحلفائها آنذاك بأي قلق حيال سياسة الحريري التي كان يديرها في لبنان فريق سوري على علاقة جيدة بالحريري. أما دولياً فكان عام ١٩٩٥ من أعوام التقارب الفرنسي السوري، وأيضاً من أعوام التفاهمات الأميركية السورية.

تعمّد بشار الأسد لاحقاً في خطابه أمام مؤتمر المغتربين الآنف الذكر الإشارة إلى أن شخص لحود هو المستهدف بالقرار الدولي وليس التمديد، فقال: «إذا كانوا ضد التمديد كمبدأ فلماذا وافقت الدول نفسها والأشخاص أنفسهم على التمديد في عام ١٩٩٥ بينما هم الآن يعارضونه في عام ٢٠٠٤ بالرغم من أن البند هو البند نفسه تماماً حرفياً، فإذاً القضية ليست مبدأ. لو كانت مبدأ لما تغير الموقف خلال تسعة أعوام أما إذا كانت القضية قضية شخص، أي شخص الرئيس فهذا يعنى تدخلاً سافراً في الشؤون الداخلية اللبنانية وهم يتحدثون عن هدفهم أو أحد أهدافهم وهو حماية لبنان من التدخل الخارجي كما يدعون. وإذا كانوا ضد شخص أو ضد مبدأ فكلاهما تدخل سافر في الشؤون اللبنانية».

لماذا عاند الأسد أميركا وفرنسا ومدد للحود؟ هل هذا نابع من شخصيته الرافضة لتنفيذ أي شيء تحت الضغوط؟ أم لشعوره بأن ابتعاد لحود عن قيادة لبنان يعني الفسح في المجال للحريري والفريق السوري المثير لشكوك الأسد بالتحرك ليس في لبنان فقط وإنما في سوريا؟ هل كان قلق الأسد حيال التحولات الأميركية والفرنسية هو الذي دفعه للتمسك أكثر بحليف موثوق به؟

لعل في الأمر شيئاً من كل ما تقدم، لكن الأكيد أن بقاء لحود في السلطة كان دافعاً كبيراً لطمأنه الأسد. ارتبط الرجلان بعلاقات سياسية وأمنية قوية جداً، ولكن أيضاً بعلاقات شخصية وعائلية فاقت كل ما عرفه رؤساء لبنان السابقون مع حافظ الأسد. بقي لحود يتصل بالأسد مرة أقلّه كل أسبوع حين ابتعد عن الأسد الكثير من زواره اللبنانيين السابقين عندما اندلعت عنده شرارات الحرب ابتداء من عام ٢٠١١.

يقول شيراك في مذكراته: «بدا بشار الأسد آنذاك مصمماً على تعزيز سيطرته على لبنان... وحاولت دون جدوى إقناعه بتليين مواقفه لتسهيل إدماج سوريا بالأسرة الدولية، وإذا كنت قد نجحت في أن أحصل منه على دعم المسار الفرنسي بالنسبة إلى الملف العراقي عبر التصويت على القرار ١٤٤١ في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢، فإن بشار الأسد لم يعرف، رغم نصائحي، استغلال الفرصة التي يمنحها سقوط صدام حسين لسوريا بغية فرض نفسها كقوة توازن في المنطقة. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣، أرسلت إليه على نحو عاجل موريس غوردو مونتانيو (المستشار الرئاسي آنذاك) لأنصحه باسم فرنسا وألمانيا وروسيا عقب لقائي غيرهارد شرودر وفلاديمير بوتين اللذين انضما إلى مساعي اتخاذ مبادرة دبلوماسية للسماح لسوريا بأن تثبت نفسها كدولة راغبة في العمل لمصلحة السلام والاستقرار، والتي كان ينبغي أن تتعلق أولاً بلبنان. لكن بشار الأسد اكتفى بالرد على مبعوثي سائلاً: «هل أنت هنا لحمل رسالة من الأميركيين»؟ ثم بدأ بشجب عنيف للمواقف الأميركية التي يعتقد أنها كانت تريد إطاحته. لم يشأ بشار أن يفهم أن من مصلحته أن يتفاهم مع فرنسا للخروج في الوقت المناسب من عزلته وتفادي الإقصاء من قبل أولئك الذين وضعوا بلاده في محور الشر[1].

فماذا أراد شيراك فعلياً آنذاك؟ حماية سوريا وسيادة لبنان فعلاً؟ أم إنه هو الآخر كان يريد دفع سوريا لتوقيع اتفاقية سلام مع إسرائيل؟

يبدو من خلال محضر الجلسة الذي حصلنا عليه بين الأسد والمبعوث

---

(١) مذكرات شيراك، مرجع سابق، كتاب الكتروني. كيندل ٦١٢٦ و٦١٢٧.

الفرنسي المستشار الرئاسي موريس غوردو مونتانيو، أن شيراك كان يريد الهدف الثاني بالدرجة الأولى ثم إخراج سوريا من حلف المقاومة وإبعادها عن إيران... وهو ما شرحه أيضاً الكاتب الفرنسي ريشار لابيفيير في كتاب مهم نلخص أبرز ما فيه في عرض الكتب في الملاحق.

لعل اللقاء الذي جمع بشار الأسد مع المبعوث الرئاسي الفرنسي موريس غوردو مونتانيو في دمشق في خريف عام ٢٠٠٣، يوضح تماماً حقيقة الأهداف الفرنسية.

الوثيقة رقم ٢:

محضر الأسد والمبعوث الفرنسي غوردو مونتانيو
تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣

مونتانيو: أود أن أقول إنه يشرفني أن تستقبلوني موفداً لصديقكم الرئيس شيراك. وأنا أعرف أن الرئيس يسعى دائماً إلى اتصالات أوسع مع بلادكم وهو سعيد دائماً بكل لقاء معكم أو بأن يتحدث معكم عبر الهاتف. إذاً، إنها رسالة صداقة جاءت بي قبل كل شيء إلى دمشق.

جئت، سيدي الرئيس، لإطلاعكم على تحليلنا للوضع في المنطقة ولما يحدث في العراق، وأود أن أعبر لكم عن قلقنا العميق إزاء ما يجري. وسوف أتكلم بالروح التي تميز علاقتنا، أي بكل صراحة سأعطيكم تحليلنا وأستمع إلى تحليلكم.

في الواقع، منذ نهاية الحرب في العراق بدل أن تنخفض حدة التوترات كما كان متوقعاً، ازدادت هذه الحدة، أي على العكس. وقد ازدادت الأوضاع تدهوراً. وإن هذا سوف يستمر في الشهور والأسابيع المقبلة. وإن المخاطر سوف تزداد، ولذا يتعين علينا أن نبقى على تواصل. وتحليلنا يقول إن سوء الأوضاع في العراق لا يعني أن الولايات المتحدة لن تبحث عن نجاح ما في مكان آخر من المنطقة. وعندما ننظر إلى الولايات المتحدة ونسمع ما تقوله نرى أن شريكنا السوري هو الآن في الخط الأمامي أكثر من أي وقت مضى، وفي الواقع إن قانون محاسبة سوريا والذي تغير اسمه وأضيف إليه «قانون استعادة سيادة لبنان» لهو خير تعبير عن العصبية التي تتصرف بها الولايات المتحدة حالياً، وكذلك الكونغرس إضافة إلى الرأي العام الأميركي.

وفي الواقع هناك عقوبات ينص عليها هذا القانون وهناك دول كثيرة سوف ترفض تطبيق مثل هذه العقوبات. وبالنسبة إلى فرنسا، قال الرئيس شيراك إنها لن ترضى بعقوبات على سوريا، ولكن الأمور سوف تكون صعبة.

إن طموح الولايات المتحدة هو أن تقيم في المنطقة أنظمة سياسية قريبة منها تصفها هي بالديمقراطية. وخلال حفلة عشاء مع السيدة رايس في نهاية شهر أيلول الماضي فسرت لنا أن عراقاً ديمقراطياً سوف يكون له الأثر الإيجابي نفسه الذي كان لألمانيا الديمقراطية بعد الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ بفضل الأميركيين.

ومن جهة أخرى هناك إسرائيل أيضاً وأنتم هنا أيضاً في الخطوط الأمامية. وإسرائيل مقتنعة بأن المشكلة الأمنية مصدرها سوريا. والأميركيون يوافقونها على هذا التحليل وهم لا يخالفون الإسرائيليين في الرأي أبداً.

في الواقع لدينا شعور الآن بأن هناك سعياً من قبل الأميركيين والإسرائيليين لحبس سوريا ولقص جناحيها ولزيادة حدة التوتر في البلاد. وهذا هو ما لا يمكن أن نقبله. في الواقع، بالنسبة إلينا، إن الضربة الإسرائيلية كانت أول تحذير. ويجب تفادي نشوب نزاع مسلح وكذلك تفادي التصعيد في هذه المنطقة. والرئيس شيراك يرى أن المنطقة ليست بحاجة إلى حرب جديدة. إذاً، ما العمل؟ في الواقع، نحن نعرف أنه في عالم اليوم عندما تكون في أيدينا بعض الأوراق فإن هذا هو أمر هام جداً ولكن من الأهمية بمكان كذلك أن تكون لدينا القدرة على منع حدوث بعض الأمور.

فرنسا مثلها مثل سوريا، تصر على استقلالها وعلى سيادتها ولديها أيضاً الاعتزاز الوطني (الكرامة الوطنية) وفرنسا، كما سوريا، تعرف متى يجب أن تقول لا. ولكنكم تلاحظون أن عملنا جماعي ونحن نتفادى المواجهة. ولهذا أود أن أتكلم معكم، سيادة الرئيس، عن العمل الجماعي، وأن أقدم بعض الآراء: اليوم إن الوضع الإقليمي يتطلب العمل والمبادرة. هناك لعبة أوراق.

هناك أوراق توزع في المنطقة. ونحن نعتقد أنه يوجد في يد سوريا أوراق رابحة كثيرة. وخصوصاً استمرارية السياسة السورية، فهذا مصدر قوة. وإن هذه

الأوراق الرابحة يجب أن تسمح لكم بأن تتحركوا بديناميكية، وليس على صعيد العلاقات الدولية فقط، بل وعلى صعيد الرأي العام الدولي أيضاً.

في الواقع نحن نعتقد أنه يجب أن تكون هناك مبادرة تحميكم من أي عدوان محتمل. وكذلك تحمل لسوريا الأرباح والنتائج المنشودة التي تسعى إليها.

في الواقع أنا لم آت لأحكي لكم عن أي مبادرة يمكن أن تتخذ، والرئيس شيراك يرى أن سوريا دولة ذات سيادة وهي تعرف مصالحها وتعرف ما هي الأهداف التي تريد تحقيقها، ولكنه يود أن يعرف ماذا يمكن لسوريا أن تفعل. ماذا هي مستعدة أن تفعل في المرحلة الحالية لنزيل حدة التوتر السائدة. ولكن يمكنني أن أعطيكم اقتراحات حول الوسيلة والأسلوب وبخاصة فيما يتعلق بالعمل الجماعي.

إذا كنتم تعتبرون أن أي مبادرة الآن قد تكون مفيدة، فنحن على استعداد لدعمكم والعمل والسعي معكم في هذا الاتجاه. ولكن هذا الدعم لن يكون مقتصراً على فرنسا، بل سيكون أيضاً دعماً من ألمانيا ومن روسيا. وقد تكلم الرئيس شيراك مع المستشار غيرهارد شرودر وهما يتحدثان معاً عبر الهاتف مرتين تقريباً في الأسبوع. والرئيس بوتين كان في باريس يوم الجمعة الماضي والرئيس بوتين والمستشار شرودر يشاركاننا أيضاً في التحليل والقلق الذي عبرت لكم عنه الآن. والرؤساء الثلاثة، أي إلى جانب الرئيس شيراك، يعتبرون أنه يجب أن تتم تهدئة التوتر وكذلك إزالة الذرائع أيضاً. وأنا هنا لأتكلم باسم الرؤساء الثلاثة.

في الواقع سوريا بلد مستقل وحر ويلعب دوراً أساسياً في المنطقة، وإن أي مبادرة يمكن أن تجني منها أرباحاً كثيرة. ونحن أي ألمانيا وروسيا وفرنسا سنكون إلى جانبكم، ويمكن مثلاً أن يأتي وزراء خارجية هذه الدول الثلاث إلى هنا، إلى دمشق، بزيارة إلى دمشق ويمكن أن تستقبلوهم. ومن هنا يتم الإعلان عن شيء جماعي وبدعم من وزراء خارجية الدول الثلاث.

الأسد: طبعاً بالنسبة إلى القسم الأول المرتبط بتحليلكم للوضع الأميركي، نحن نتفق معكم تماماً حوله، ونرى أن الوضع هو أسوأ مما ترونه أنتم بقليل. فإذا

تورطت أميركا أكثر كما هو الوضع فمن الممكن أن ينقلوا المعركة إلى مكان آخر وقد يكون هذا المكان هو سوريا أيضاً. ولكن ربما يكون ذلك بطريقة أخرى، فليس بالضرورة عبر الاحتلال، وربما لن يقوموا هم أنفسهم بعمل عسكري، وإنما يحركون إسرائيل. وهذا إما لأسباب انتخابية، كما ذكرتم، وإما لأن اليمين في الإدارة الأميركية يخسر لمدى بعيد أو يربح لمدى بعيد من خلال هذه الحرب. هناك صورة يحاول الأميركي أن يسوقها عن سوريا وهي أنها تراهن على ما يحدث في العراق. وقد قلت لويليام بيرنز، كما قلت لباول من قبل، إن ما يهمنا من العراق هو أن نبني معكم علاقة سليمة سواء ربحتم أنتم أو خسرتم (عن الأميركيين)، فنحن يهمنا العراق كبلد مجاور لنا.

القسم الثاني وهو تحليلك حول ضرورة الحركة وتلافي هذا الظرف الخطير. قبل أن نتحدث عما هي الوسائل المتاحة وكيف نتحرك، لا بد أن أعطيك لمحة مختصرة عما تحدثت به مع الأميركيين حول هذا الموضوع. لأن المشكلة بالأساس هي مشكلة سورية - أميركية. وبدون أن نفهم الوضع الأميركي لا نستطيع أن نقوم بأي مبادرة.

بداية وكما قلت أنت تماماً، سوريا تهمها كرامتها ومواقفها. ما هي المبادئ التي من الممكن أن نعمل عليها في سوريا؟ لم يكن لدينا مانع من أن نقوم بعمل يخدم سوريا ويخدم الولايات المتحدة، والدليل هو تعاوننا في موضوع مكافحة الإرهاب، ولكن من المستحيل أن نقوم بعمل يضر بنا، هذا ما طرحته مع الأميركيين بشكل صريح، قلت لهم منذ البداية: لا مانع لدينا من أن نتعاون مع الولايات المتحدة في أي مجال، ونحن من حيث المبدأ، لسنا ضد التعامل مع الولايات المتحدة، ولسنا أعداء للولايات المتحدة. ولكن دعونا نضع كل الأوراق على الطاولة. بالنسبة إلينا، هناك شيئان ننطلق منهما. أولاً استعادة الأرض السورية المحتلة، وهذا الموضوع لا نناقش فيه أبداً، والموضوع الثاني، وهذا هو ما ظهر بعد الحرب مع العراق، هو العلاقة الجيدة مع العراق. لأن العلاقة مع العراق كانت لعشرات السنين سيئة جداً وضارة بسوريا، وهذا الكلام قلته لكولن باول في شهر

أيار/ مايو. قال باول لي إن كلامك صحيح، نحن مع عودة الجولان ولكن هذا الموضوع ليس هو موضوع اهتمامنا الآن.

والرئيس شيراك التقى الرئيس بوش في ايفيان وسمع منه أيضاً شيئاً مشابهاً وهو قال لي هذا. والأمير عبد الله من السعودية قال لي أيضاً الكلام نفسه عندما التقى أيضاً الرئيس بوش في شرم الشيخ.

إذاً، لقد وضعوا المبدأ الأول الذي يهمنا نحن جانباً، وهم غير مهتمين به، أما الجانب الثاني، العراق، فكان بالعكس، كانوا نوعاً ما إيجابيين فيه. لكن أستطيع أن أقول في الموضوع العراقي إن العلاقات جيدة الآن وهي تتحسن مع العراقيين وهم (أي الأميركيون) لا يحاولون عرقلتها الآن. وأيضاً الموضوع الاقتصادي مع العراق يسير بشكل أفضل بدون عرقلة أميركية، ولنقل إن هناك عرقلة جدية ولكن ليست هناك محاولة لقطع هذه العلاقة.

الآن لو أردنا أن نبادر إلى عمل فلا بد قبل كل شيء من أن نضع هدفاً لهذه المبادرة، قبل أن نحدد الأدوات. ثانياً، يجب أن نحدد ماذا يريد أطراف المشكلة بعضهم من بعض. الآن منذ اللقاء مع باول ومن اللقاء مع الأميركيين ومن تصريحاتهم نسمع أشياء متناقضة تماماً.

بالنسبة إلى موضوع الإرهاب، هناك في الإدارة الأميركية من يعتقد أننا نحن أكثر من كافح الإرهاب وساعد الولايات المتحدة كالمخابرات الأميركية، وهناك من يعتقد أننا دولة إرهابية وتدعم الإرهاب.

النقطة الأخرى هي أن سوريا قالت ماذا تريد، بينما لا تعرف حتى الآن ماذا تريد الولايات المتحدة. بالنسبة إلى المنظمات الفلسطينية، طلبوا في البداية أن نغلق المكاتب، ثم طالبوا بطرد القادة الفلسطينيين الموجودين في سوريا، وهذا تدخل في شؤوننا الداخلية بدون مبرر وغير مقبول.

فإذاً أول شيء يجب تحديد الهدف الأميركي بحيث لا يكون خلفه أي مطالب أخرى، وهذا لكي نعرف إلى أين سنصل.

ثانياً، مع أي إدارة نتعامل. فهناك كما يبدو إدارات في أميركا، هل مع الرئيس، هل مع الخارجية، هل مع وزارة الدفاع، مع من؟

وهذا يوصلنا إلى نقطة ثالثة هي: ما هو تأثير الانتخابات في كل هذا. فالرئيس بوش الآن بحاجة إلى أصوات اليهود في أميركا، وحتى لو كان هو مسيطراً الآن فإن اللوبي اليهودي في أميركا هو أقوى منه خلال سنة كاملة من الآن وإلى المستقبل، أي حتى انتهاء الانتخابات.

ولذلك أنا قلت هذا الكلام لوليام بيرنز في اللقاء ما قبل الأخير. قلت له، تأتينا أنت وتقول سنفعل كذا ونقوم بكذا وكذا، أي بأعمال إيجابية تجاه سوريا، فهل أنتم أصحاب قرار في الإدارة الأميركية الحالية، أنتم تعرفون أن اللوبي اليهودي يفرض عليكم ما يريده، فكيف تعطيني وعوداً أنت غير قادر على أن تنفذها، وقلت له كلمة هي أيضاً مبدأ وهي «نحن لسنا جمعية خيرية، نحن دولة لها مصالح».

ومن خلال التعاون في مكافحة الإرهاب، أنقذنا حياة مواطنين أميركيين سبع مرات، وأنتم تعترفون بهذا وتشكروننا عليه وبعد ذلك تعودون وتقولون، أنتم دولة إرهابية، ونرى أنكم تعملون ضدنا وليس معنا.

فبالنسبة إلى خريطة الطريق، منذ اليوم الأول لو قالت سوريا إن هذه الخريطة سيئة لكان من الممكن أن تسقط مباشرة لأن لدى سوريا المصداقية لإسقاطها، مع ذلك أنتم لم تقدروا هذا الشيء.

ونحن الدولة العربية الأساسية في مبادرة السلام العربية التي طرحت في قمة بيروت، فلولا سوريا لما كان ممكناً أن تسير هذه المبادرة، ومع ذلك أنتم لم تقدروا هذا أيضاً، فإذاً، لماذا نتعاون معكم طالما أنّ النتيجة واحدة؟

لا بد من أن نجد أجوبة قبل كل شيء عن كل هذه النقاط، وعندئذ يمكن أن تتحرك الآلية، كل المواضيع المطروحة بالنسبة إلى سوريا هي مواضيع بسيطة وليست معقدة في الواقع، لكن عندما تكون الأمور غامضة بالنسبة إلى الإدارة الأميركية يصبح من الصعب كيف تؤخذ أي مبادرة وكيف تتحرك. هذا هو تصوري.

مونتانيو: شكراً لك سيادة الرئيس على ثقتكم بنا وعلى كل ما قلتموه لي تواً.

لاحظتم، دون شك، أنه في التحليل الذي عرضته عليكم أنني لم أعد إلى النقاط الأميركية المفصلة، فإذا ما حبسنا أنفسنا ضمن جدول الأعمال الأميركي، إن صح القول، نجد أننا سوف نقع فيما قلتموه أنتم لنا الآن.

بالنسبة إلى العراق، أعتقد أن الأميركيين لن يقولوا أبداً شكراً، ولكنهم سيفهمون كل ما تقومون به في هذا المجال. ويمكن أن ننتظر فيما إذا كان يمكن أن تترافق هذه اللفتات الإيجابية التي تصدر من طرفكم بتصرف ما يحظى بدعم المجتمع الدولي.

وأنا أعرف أن الوزير إيغور إيفانوف قالها لوزيرنا دوفيلبان ولم يتحدث بعد عن الألمان أمامنا بذلك، لكنه قال: لماذا لا نتصور مثلاً وجود جنود مرتدين القبعات الزرق على الحدود، وهذا يمكن أن يكون برهاناً على الإرادة الطيبة وعلى إرادة العمل.

ألا يمكن مثلاً، بالنسبة إلى النزاع مع الإسرائيليين أن نتصور شيئاً مثلاً ويكون بالاستناد إلى المكاسب التي تحققت بطبيعة الحال وبدون التخلي عنها، كنوع من إعلان المبادئ؟ أو عمل ما يرافقه نوع من إعلان المبادئ حول الحدود الدولية، والاعتراف بالدولتين في حدود آمنة وتعيشان باحترام مواثيق القوانين الدولية وأحكامها وبطبيعة الحال دون أن يكون هناك تشكيك ودون أن يكون هناك أي انتهاك لكرامة سوريا وللمكاسب التي تحققت في المفاوضات، وبحيث يأتي هذا بمثابة مفاجأة للأميركيين وللإسرائيليين أي أن تأتوهم من حيث لا يتوقعون في واقع الأمر.

هذه هي بعض الأفكار نعرضها عليكم، ففي الأوضاع الحالية في المنطقة إن مثل هذا العمل سوف يفاجئ الرأي العام الدولي وسوف يؤدي إلى تغييرات في الوضع، وسوف يؤكد مرة أخرى على دور سوريا القائد في عملية السلام في المنطقة. وهذا لا يمنعكم، على أي حال، في المستقبل أن تقولوا لا في إطار المفاوضات، فلا أحد يمكن أن يحول دون ذلك.

الأسد: بالنسبة إلى القبعات الزرق، طبعاً الوضع يختلف، فهذه ممكن أن تكون

بين دولتين متحاربتين وليس بين دولتين مثل سوريا والعراق، فلا توجد مشاكل مع العراق كما هو الحال، مثلاً، بين سوريا وإسرائيل، بالنسبة إلى النقطة الثانية، أي الاعتراف بإسرائيل، فلا يمكن للشعب السوري أن يقبل بهذا الشيء بدون استعادة الأرض.

النقطة الأخرى، أنا أؤكد أنه عندما نريد أن نتحرك فيجب أن نعرف إلى أين سنصل؟ فنحن لا نستطيع أن نقدم أوراقاً مجانية، لأنه لن يكون بإمكاننا استعادتها بعد أن نضعها على الطاولة.

أيضاً يجب أن نحدد: هل هي مبادرة تجاه الولايات المتحدة ذاتها، تجاه الإدارة الأميركية لكي تحسن العلاقة مع سوريا أم هي مبادرة تجاه المجتمع الدولي، لأن هناك فرقاً بين الحالتين.

مونتانيو: هذا موجه إلى المجتمع الدولي، وأنا أفهم أنه لا يمكنكم أن تقدموا لنا الرد الآن فوراً، وأفهم كذلك أن هناك حدوداً لا يمكن تجاوزها، ولكن لدينا شعور بأن الوقت يدهمنا، فنحن لسنا في مأمن من رد أميركي عنيف في أي لحظة. والرئيس بوش قال للرئيس شيراك، أنا مستاء، أي إنه مصمم على التصرف بشكل أحادي. هناك نوع من الغطرسة المفرطة جداً لدى الولايات المتحدة، ولهذا السبب قررنا نحن العمل اليوم مع بعض الدول الأوروبية، ولم نتحدث في هذا الموضوع مع بريطانيا لأن الأمر معقد فيما يخص العلاقات مع المملكة المتحدة. ولكن فرنسا وروسيا وألمانيا تتحدث دائماً عن هذا الموضوع في الاجتماعات والمؤتمرات، وخصوصاً في القمة الأخيرة التي عقدت فيما بينها، ولهذه الدول القدرة على العمل، والقدرة على الدعم بما يسمح بتخطي بعض الحدود وتذليل بعض العقبات.

الأسد: كل هذا صحيح، لذلك، كما قلتم أنتم، يجب أن ندرس هذا الموضوع، وأنت عندما تعود إلى فرنسا ستكون لديك أفكار وسنناقشها بالطريقة التي تريدون، وعندئذ يمكننا أن نقوم بهذه المبادرة.

لذلك أريد أن أقول إننا لن نربط هذه المبادرة، وهذا هو ما أراه أنا وأفهمه منكم بالتهديدات الأميركية، وإنما بالوضع العام للإدارة الأميركية الذي يقلق، لأننا لا

نعرف في أي لحظة تصبح الأمور سيئة فجأة، وربما يكون لهذه المبادرة دور وقائي أيضاً في المستقبل وليس لحل المشكلة الآن فقط.

مونتانيو: بطبيعة الحال سوف أنقل لزملائي كل هذا وكذلك إلى الرئيس شيراك كل ما قلناه صباح هذا اليوم. وأنتم بدوركم إن أردتم إيفاد ممثل من عندكم ربما لرسم معالم هذه المبادرة. وبعد فترة يمكن أن نفكر في زيارة لوزراء الخارجية الثلاثة إلى دمشق. وهذا كله سوف يعطي لهذه الأمور وقعاً دولياً وصورة دولة. ونحن لا نريد أن نفعل ذلك خفية عن الولايات المتحدة بطبيعة الحال، ولكن ربما يمكن أن نبدأ بالإعداد لكل هذه الأمور قبل أن نتكلم عنها علناً.

الأسد:هذا جيد، وأنا أرى أننا نرى بالطريقة نفسها. وفي النهاية أتمنى أن تنقل تحياتي وشكري إلى الرئيس شيراك على إرساله لكم إلى سوريا في هذا الظرف.

مونتانيو: شكراً جزيلاً سيادة الرئيس. إلى اللقاء.

الأسد: إلى اللقاء. مع السلامة.

ماذا نفهم من هذا اللقاء المفصلي
بين الأسد ومبعوث شيراك؟

أولاً إن المستشار الرئاسي الفرنسي حمل هو الآخر تهديداً مبطناً لسوريا أعقب التهديد الأميركي خصوصاً حين قال: «إذا تورطت أميركا أكثر كما هو الوضع فمن الممكن أن ينقلوا المعركة إلى مكان آخر وقد يكون هذا المكان هو سوريا أيضاً... ونحن لسنا بمأمن من رد فعل أميركي في أي لحظة، كما أن فرنسا ومعها ألمانيا وروسيا عاجزة عن كبح الجماح الأميركي رغم الانتقاد الفرنسي الواضح للأهداف الأميركية والإسرائيلية، وأن السبيل الوحيد هو مبادرة سوريا حيال إسرائيل. أي بمعنى أوضح إن الخلاص لسوريا هو بمد اليد لإسرائيل. وإذا ما فعلت فإن باريس كما فعلت قبلها واشنطن ستساهم في جعل سوريا اللاعب الأبرز في المنطقة. الغريب واللافت، أن معظم هذا اللقاء ركز على ضرورة أن تقدم سوريا على مبادرة حيال إسرائيل، وأن فرنسا وألمانيا وروسيا سوف تتلقى الأمر بإيجابية، لا بل إن المبعوث الفرنسي جاء يطرح فكرة غريبة حول الحدود بين إسرائيل وسوريا، والاعتراف بالدولتين في حدود آمنة وتعيشان باحترام مواثيق القوانين الدولية وأحكامها».

وبلغ وضوح هذه المطالب الأميركية الإسرائيلية بلسان مبعوث فرنسا مبلغ التهديد باجتياح سوريا ما لم يقدم الأسد على مبادرة وذلك حين قال له مونتانيو «يجب أن تكون هناك مبادرة تحميكم من أي عدوان محتمل». أهذا هو شيراك نفسه الذي كان قد جاء إلى سوريا قبل سنوات ليقول لحافظ الأسد أنا سأخلق التوازن

الدولي مع أميركا في هذه المنطقة فأقف إلى جانب العرب في مقابل وقوفها إلى جانب إسرائيل؟ هل بلغ الندم الفرنسي على الموقف الشجاع ضد الحرب على العراق، أن صار مبعوث رئاسي فرنسي مجرد ناقل لرغبات أميركية وإسرائيل لصفقة مع سوريا مقرونة بالتهديدات؟

فوجىء الأسد بهذا الموقف، وأبدى تشدداً ورفضاً واضحين في اللقاء، فهو وإن راقته بعض أفكار المبادرة لمعرفته بأن ذلك قد يجنب سوريا مغامرات من إدارة بوش المضطرة لعمل أي شيء يرضي اللوبي اليهودي قبل الانتخابات، فإنه كرَّر غير مرة أن لا سلام من دون استعادة الجولان، وأن لا مبادرات إذا كانت مقترنة بالتهديدات. أدرك الأسد منذ تلك اللحظة أن شيراك وبوش باتا يتحدثان لغة واحدة. انتهى عصر الاستقلالية الفرنسية.

كي نفهم أكثر هذا التوجه الفرنسي حيال سوريا، وسبب نقمة شيراك على بشار الأسد والتي ستؤدي لاحقاً إلى القطيعة ورفع مستوى الضغوط على سوريا، لنعد قليلاً إلى مذكرات الرئيس الديغولي.

في الواقع تطرح مذكرات شيراك حول سوريا أكثر من علامة استفهام، أولها يتعلق باغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري وسرعة الاتهام الفرنسي لسوريا؟ وثانيها معرفة شيراك المسبقة باحتمال اغتيال الحريري قبل فترة قصيرة جداً من الاغتيال، وثالثها المعرفة المسبقة لا بل والتنسيق من قبل الحريري مع الفرنسيين في التحضير للقرار ١٥٥٩، ورابعها معرفة إسرائيل المسبقة بأن حزب الله سيخطف جنوداً ما أدى إلى العدوان الإسرائيلي على الأراضي اللبنانية عام ٢٠٠٦. فهل جرى استدراج الحزب إلى ذلك لضربه ثم تطويق سوريا وإيران لاحقاً، أم إن الحزب عمد إلى تلك الحرب لتخفيف الضغوط الدولية المتعاظمة على سوريا؟

يقول شيراك إنه منذ مطلع عام ٢٠٠٤ (أي قبل نحو٨ أشهر من القرار ١٥٥٩ وعام من اغتيال الحريري)، «كنت قد بدأت النظر مع رفيق الحريري بالطلب من مجلس الأمن التصويت على قرار يفرض على سوريا سحب قواتها، ذلك أنه لم يكن هناك أي حل آخر على ما بدا لنا. لكن ذاك القرار لم يكن ليحصل دون التنسيق

الوثيق مع الولايات المتحدة. وبالرغم من أننا كنا على خلاف بالنسبة إلى وسائل حل المسألة العراقية، إلّا أننا كنا نتقاسم الرغبة نفسها بأن نرى دول الشرق الأوسط تتبنى الديمقراطية وتلتزم مبادئ الشرعية الدولية والتي كان بعض تلك الدول يصر على تجاهلها وفي مقدمها سوريا[١]، وليس إسرائيل».

ويضيف شيراك: «إن التقارب الذي بدأ يتجلى في العلاقة بين باريس وواشنطن منذ ربيع ٢٠٠٤ لحل الخلاف الذي باعد موقتاً بيننا بشأن العراق، جعلني أقتنع بإمكانية التفاهم حول لبنان وإيران... وفي ٥ حزيران/ يونيو منحني قدوم جورج دبليو بوش للمشاركة في الذكرى الستين لإنزال الحلفاء عند شواطئ النورماندي، الفرصة في خلال عشاء رسمي أقمته على شرفه في قصر الإليزيه، لأن أمرر هذا الموضوع غير المدرج على جدول الأعمال الذي أعده بإتقان فريقانا الدبلوماسيان. قلت له: في الشرق الأوسط هناك ديمقراطيتان، واحدة قوية هي إسرائيل والثانية هشة هي لبنان، يجب مساعدته، تعجب بوش الذي كانت معرفته بذاك البلد ضعيفة ولم يهتم به مطلقاً حتى تلك اللحظة. شرحت له أهمية دعم الدولة اللبنانية واستعادة سيادتها حيال سوريا ولكن أيضاً حزب الله الذي استعاد قوته في جنوب لبنان بعد انسحاب القوات الإسرائيلية، وقلت له إن انتخابات رئاسية جديدة يجب أن تجري في لبنان في تشرين الأول، وإن هذا ينبغي أن يمكن من انطلاقة جديدة للبنان إذا لم يكن الرئيس الجديد مفروضاً من قبل دمشق...» يضيف شيراك إن بوش كان موافقاً تماماً وبدأ مستشارو الرئيسين يعملون معاً[٢].

بدأ بوش وشيراك معركة إضعاف الأسد لإخراجه من لبنان، وعلى الأرجح للقضاء على دوره وحصره داخل حدود سوريا.

---

(١) J. Chirac, Memoires. Location 6137.

(٢) Ibid, Location.6169.

دور الحريري في القرار ١٥٥٩؟

مرة ثانية يعود شيراك ليؤكد أن الحريري كان على معرفة وثيقة بالقرار ١٥٥٩ قبل أشهر من صدوره، فيقول: «بالرغم من أن (بوش) كان منشغلاً بالانتخابات الجمهورية التي كانت تجري في نيويورك في الوقت نفسه للتحضير للانتخابات الرئاسية المقبلة، فإن كوندوليزا رايس، وبالاتفاق التام مع جورج بوش، قدمت مساهمة فعالة في تدقيق نص القرار فكثفت الاتصالات الهاتفية بهذا الشأن، مع موريس غوردو مونتانيو الذي كان يجيبها من مكتبي في الإليزية، حيث كنت من جهتي على تواصل مستمر مع رفيق الحريري»[١].

في الإطار نفسه، تنقل الكاتبة الفرنسية إيزابيل فويرستوس عن دبلوماسي فرنسي لم تذكر اسمه قابلته عام ٢٠٠٧ معلومات تؤكد على نحو قاطع أن الحريري كان له الدور الأساس في القرار المذكور مع شيراك. يقول الدبلوماسي الفرنسي: «لقد فهمت أن الصفقة قد عُقدت في خلال إحياء ذكرى الإنزال في النورماندي، وأن الحريري هو صاحب فكرة القرار ١٥٥٩، كانت الفكرة تهدف إلى إجراء انتخابات رئاسية، واحترام الدستور وتغيير الرئيس بغية وضع حد للتدخل السوري في الشؤون اللبنانية»[٢].

ويؤكد الكاتب الفرنسي كريستيان شينو أن مستشار شيراك، موريس غوردو مونتانيو هو الذي قدم نسخة عن القرار ١٥٥٩ إلى الحريري لإبداء الرأي، وينقل عن الكاتب الفرنسي فنسان نوزي قوله: «ما إن عاد مونتانيو من واشنطن، حتى توجه فعلاً إلى عند رفيق الحريري لينقل إليه تقريراً عن مهمته. كان الحريري يقضي عطلة في سردينيا على متن يخته. لم يعلم أحد ما جرى على متن اليخت لكن يمكن التكهن بأن الحديث دار حول إنشاء القرار ١٥٥٩ أو محتواه، علماً أن مسودة القرار كانت

---

(١) المرجع السابق. Ibid, location 6143

(٢) Isabelle Feuerstoss, La Syrie et la France...op. cit., Kindle location 10020.

قيد التداول بين باريس وواشنطن. من الواضح إذاً أن ثمة تنسيقاً قد حدث حول هذا الموضوع في سردينيا في أواخر آب ٢٠٠٤»[١].

فنسان نوزي المتخصص في التحقيقات السياسية والاقتصادية وضع هو الآخر كتاباً بعنوان «أسرار الرؤساء»[٢] كشف فيه علاقة عضوية للحريري بالقرار ١٥٥٩، كما كشف عن العمل السري بين شيراك وبوش لاحقاً لإسقاط الأسد. يمكن تلخيص مختصر ما كشفه بالتالي:

* التقى مبعوث شيراك كوندي رايس وعدة مسؤولين أميركيين في ١٩ و٢٠ آب/ أغسطس ٢٠٠٤، قبل التوجه إلى سردينيا حيث يقيم رفيق الحريري في مقره الصيفي. تمت قراءة مشروع القرار للمرة الثانية بدقة على متن يخت رئيس الوزراء اللبناني الذي كان يستشيط غيظاً من السوريين (ص ٦٢٨).
* قال شيراك لرايس في ٨ شباط/ فبراير ٢٠٠٥: «إن الأقلية العلوية الصغيرة تقود سوريا بيد من حديد منذ عصر الحرب الباردة وبأساليب مستوحاة من المعسكر السوفياتي. وقد حل محل حافظ الأسد ابنه الذي لا يتمتع لا بالتجربة نفسها ولا بالذكاء نفسه. كان حجر الزاوية في نظام سوف ينهار من دونه. لكن القادة الحاليين لم يعودوا يعلمون في أي اتجاه يتجهون، من هنا تحركاتهم غير المنتظمة» (ص ٦٣٤).
* وقال شيراك أيضاً: «لا مصلحة لنا أبداً في نشوء قوس شيعي في الشرق الأدنى، من إيران إلى حزب الله مروراً بالعراق وسوريا» (ص٥٣٥).

«إذا حصلنا على الانسحاب وعلى زوال سيطرة سوريا على لبنان، سوف ينهار النظام السوري بفعل ذاته. يوجد حالياً قوس شيعي من إيران إلى لبنان مروراً بالعراق الجديد وسوريا العلوية، لكن العلويين أقلية. وفي سوريا الغد ستأتي الديمقراطية إلى الحكم بالسنة والمسيحيين، ما سيحدث فجوة في القوس الشيعي» (ص ٦٤٤).

---

(١) كريستيان شينو، وثائقي القرار ١٥٥٩، قناة الميادين، ١٤/ ٤/ ٢٠١٣، مرجع سابق.

(٢) فنسان نوزي، أسرار الرؤساء، ترجمة سناء خوري وهناء خوري وموريس شربل، جروس برس ناشرون، بيروت، ٢٠١١، ص ٥٣٥، ٦٢٨، ٦٣٤، ٦٤٢، ٦٤٤.

* قال شيراك في لقائه مع الرئيس الأميركي بعيد اغتيال الحريري إن تطبيق القرار ١٥٥٩: «سيكون قاتلاً بالنسبة إلى النظام السوري»[١].

هذا يؤكد أولاً أن القرار ١٥٥٩ كان في الأصل فكرة فرنسية. يؤكد ثانياً أن أحد أهم أهداف شيراك هو الحؤول دون قيام هلال شيعي وإبعاد العلويين عن السلطة السورية. هو يريد، وكما يقول بوضوح، أن يأتي السنّة والمسيحيون إلى الحكم. ويؤكد ثالثاً، وعلى نحو قاطع أن الحريري كان فعلاً على معرفة تامة بالقرار لا بل ومساهماً في وضعه، فكيف خطا تلك الخطوة وهو مدرك سلفاً أن ردة الفعل السورية قد تكون أكبر من أن يحتملها؟ ثمة ثلاثة تفسيرات: إما أنه كان قد ضاق ذرعاً بالضغوط التي مورست عليه آنذاك خصوصاً أن السوريين كانوا يتدخلون في كل شاردة وواردة ويعيقون معظم خطواته عبر لحود وفق ما شكا مراراً لشيراك وغيره، فقرر قلب الطاولة على سوريا، وإما أنه دُفع إلى فخ ليساهم في تطويق سوريا وحزب الله وإيران، وإما أنه اقتنع من شيراك والأميركيين بأن سوريا لن تجرؤ على فعل أي شيء ضده.

في المذكرات أيضاً يقدم شيراك شرحاً لما جرى مع الحريري في دمشق في ٢٦ آب ٢٠٠٤ «بعد أيام قليلة على استقباله موريس غوردو مونتانيو لقراءة أخيرة لمشروع القرار». يقول: «أخبرني الحريري ماذا جرى بالضبط في مكتب بشار الأسد بحضور نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام الذي عاد وأكد ذلك في كانون الأول ٢٠٠٥ أمام لجنة التحقيق الدولية (باغتيال الحريري). فرئيس الوزراء اللبناني بدأ بتذكير بشار الأسد بالتزامه له عدم التمديد للسيد لحود، أجابه الأسد بلؤم أن ثمة تغييراً في السياسة وأن قراره قد اتخذ، وأنه يجب اعتبار لحود بمثابة ممثله الشخصي في بيروت وأن معارضته تعني مواجهة الأسد نفسه، وهنا هدد الحريري وكذلك الزعيم الدرزي وليد جنبلاط بثأر جسدي إذا ما استمرا في رفض الدستور الجديد

---

(١) فنسان نوزي، المرجع نفسه، ص ٦٤٢.

وما لم يقبلا بإبقاء لحود في السلطة، وقال الأسد إذا كان شيراك يريد إخراجي من لبنان، فإني سأدمر لبنان، وبالتالي فإما تقوم بما نطلبه منك وإما أننا سنطالك أنت وعائلتك أينما كنتم. بدأت أطلب من الحريري أن يعير انتباهاً كبيراً لأمنه وأن يعدل مسارات سيره وألا يترك مكتبه إلّا قليلاً لا بل وأن يبتعد عن لبنان، واتفقنا في الوقت نفسه على تسريع التصويت على مشروع القرار في مجلس الأمن».

يكشف الرئيس الفرنسي أنه قبل أسبوعين فقط من اغتيال الحريري قال لرئيس الوزراء اللبناني أثناء مروره إلى باريس: «ليس عندي معلومات دقيقة لكن كن حذراً، هؤلاء مجرمون وقد يقومون بأي شيء، لكنه وقبل أن يغادر مكتبي نظر إلي وأعطى إشارة تفيد بأنهم لن يفعلوا هذا، وبعد يومين وبينما كان إحساس سيّيء يراودني اتصلت بصديقنا المشترك باسيل يارد لكي يطلب من الحريري أن يكون حذراً»[1].

هنا أسئلة مبدئية تُطرح: إذا كان شيراك وبوش مقتنعين تماماً باحتمال اغتيال الحريري، فهل قاما فعلاً بوضعه تحت المراقبة والحماية الدولية أم تركاه يتلقى مصيره؟ هل كانا قادرين على مراقبته وحمايته؟ أم إن الأمر تخطى كل توقعاتهما؟ وهل أن الذي اغتال عنده القدرة الأمنية التي تفوق قدرة اثنتين من أهم دول العالم في الأمن؟ ربما، ولكن هذا صعب التصديق منطقياً. ماذا لو كان في الأمر ضوء أخضر دولي لاغتيال الحريري بغية إثارة فتنة سنية - شيعية كانت مطلوبة بشدة بعد أن تبين أن لا العقوبات على إيران ولا الحرب العسكرية ستمنعها من تطوير برنامجها النووي، وأن حزب الله ينمو عسكرياً وكدور سياسي على نحو غير مقبول؟ هل كان ثمة أفضل من هذا المشهد: أبرز زعماء الشيعة وأكثرهم حضوراً في العالم العربي السيد حسن نصر الله متهم باغتيال أبرز زعماء السنة وأكثرهم علاقات دولية في الوطن العربي رفيق الحريري. قد يكون ذلك صحيحاً وقد لا يكون، لكن التحقيقات الدولية ذهبت بداية وراء الاتهامات السهلة وبحثت

---

(١) Chirac, location 7379.

في مكان الانفجار عن السيارة التي انفجرت. ماذا لو كانت هناك سيارات أخرى أعدت لكل الطرق التي سيسلكها الحريري؟. لم نسمع عنها شيئاً. ما هي حقيقة الشكوك التي أطلقها مراراً المدير العام السابق للأمن العام اللبناني اللواء جميل السيد ضد أبرز المكلفين بأمن الحريري آنذاك اللواء وسام الحسن الذي غاب عن الموكب يوم الاغتيال (الحسن اغتيل هو الآخر بتفجير سيارته في بيروت في ١٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٢) بغض النظر عمن نفذ الاغتيال، هل كان من سوريا أو حزب الله أو طرف ثالث، الأهم معرفة لماذا اغتيل الحريري في تلك الظروف المفصلية؟ هل فعلاً كان هناك تهديد للأسد وفريقه؟ ألم يكن من الأسهل بقاؤه طالما هو ينفذ كل ما يطلب منه؟

أكثر من مرة أكد المستشار السابق للحريري مصطفى ناصر والذي كان صلة الوصل مراراً بينه وبين حزب الله وإيران غير مرة، أن الحريري أدى دوراً في منع وضع اسم حزب الله على لائحة الإرهاب الأوروبية (شهادة ناصر أمام المحكمة الدولية في ٩ نيسان/ ابريل٢٠١٥) وبعث برسالة واضحة إلى الأسد تقول إنه لن يحكم حتى لو كان عنده ١٠٠ نائب إذا لم يكن الأسد راضياً عن ذلك (ناصر في حوار مع قناة الميادين في برنامج لعبة الأمم ١١ آذار/ مارس٢٠١٥).

نعود إلى الأمر الأهم، ماذا كان مطلوباً من سوريا آنذاك؟ الخروج من لبنان وإعادة السيادة إلى البلد الذي طالما اعتبرته فرنسا ابنها وطالما اعتبرها الأم الحنون فقط؟ أم تسوية مع إسرائيل كما حمل باول ثم موريس غوردو مونتانيو؟ أم فك الارتباط مع إيران وحزب الله لكسر «الهلال الشيعي» الذي أثاره شيراك والذي ظهر قبله في أدبيات الرئيس المصري حسني مبارك والعاهل الأردني الملك عبد الله الثاني.

يروي شيراك أنه حين استقبل كوندوليزا رايس في قصر الإليزيه في ٨ شباط/ فبراير ٢٠٠٤ أي قبل ٦ أيام فقط من اغتيال الحريري قال لها: «نحن لا نستطيع ترك الديمقراطية تختنق في لبنان، يجب تهديد سوريا بعقوبات مالية، هذا هو السبيل الوحيد لضرب النظام الفاسد الذي قام بين دمشق وبيروت، يجب علينا فرض

تطبيق القرار ١٥٥٩ وهكذا يمكن إضعاف صقور دمشق، ليس من مصلحتنا أبداً أن نرى في الشرق الأوسط هلالاً شيعياً يمتد من إيران إلى حزب الله مروراً بالعراق وسوريا....»(١).

ما ورد في مذكرات شيراك يتوافق تماماً مع ما أورده الكاتب الآنف الذكر فنسان نوزي. لماذا لم ير شيراك هذا الهلال الشيعي قبل اليوم؟ ولماذا هو نفسه جاهر من قلب البرلمان اللبناني في أول زيارة رسمية له إلى لبنان بعد انتخابه بضرورة بقاء القوات السورية في لبنان حتى انسحاب إسرائيل؟

قال شيراك: «إن مفاوضات سلام ستؤدي في مستقبل نأمل أن يكون قريباً، إلى نهاية الاحتلال الأجنبي والقتال في جنوب لبنان»، مضيفاً: «إن على الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي أن تكون الوحيدة الضامنة لسيادة الدولة على كامل أرضكم، بعد الانسحاب الإسرائيلي، وأن يشعر بلدكم كما إسرائيل والدول العربية في المنطقة أنه بأمان كامل. وهذه ستكون مسؤولية بلدكم في إطار اتفاق سلام. إن هذا المعطى الجديد، وأنا لا أشك في ذلك، سيسمح للقوات السورية بالانسحاب حين يصبح السلام شاملاً»(٢).

بمعنى أوضح فإن كلام شيراك أمام النواب اللبنانيين يعني صراحة، أن الانسحاب السوري لن يتم قبل السلام الشامل، أي قبل تحقيق المطلب السوري. كان البلدان آنذاك في شهر العسل، وكان وزيرا خارجيتهما فاروق الشرق وألان جوبيه يتحدثان وللمرة الأولى في بياناتهما المشتركة عن أن الدورين السوري والفرنسي يتكاملان.

كل شيء بدأ يتغير جذرياً بعد التمديد للحود ووصل إلى حد الحرب الدبلوماسية بعد اغتيال الحريري حيث كان شيراك أول مسؤول غربي يوجه الاتهام مباشرة إلى سوريا، تماماً كما كان الرئيس الغربي الوحيد قبل ذلك بخمس سنوات الذي شارك في جنازة حافظ الأسد.

---

(١) Chirac.location 6214.

(٢) خطاب شيراك في البرلمان اللبناني، الخميس ٤ نيسان/ أبريل ١٩٩٦، أرشيف الرئاسة الفرنسية.

بعد أيام قليلة على اغتيال الحريري التقى شيراك جورج بوش في بروكسيل في ٢٥ شباط/ فبراير وقال له: «إن اقتناعي أن هذا العمل لا يمكن أن يقوم به إلّا أجهزة منظمة وذات خبرة، ومن يعرف طريقة عمل النظام العلوي الحاكم في دمشق، فلا مجال للشك، الرئيس الأسد هو من اتخذ القرار، وأي احتمال آخر لا معنى له». قد يكون النظام السوري هو القاتل أو حزب الله هو المنفذ كما ذهبت الاتهامات السياسية بداية ثم بعض اتهامات المحققين الدوليين، وقد لا يكونان كذلك، لكن لماذا جزم شيراك بأن النظام السوري هو القاتل واستبعد أي فرضية أخرى في منطقة يعرف قبل غيره أنها زاخرة بكل أجهزة الاستخبارات العالمية التي ربما من مصلحتها رمي سوريا في قفص الاتهام؟

ولو أضفنا إلى ما تقدم ما يقوله شيراك عن رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق آرييل شارون «بطل» اجتياح لبنان الذي يريده شيراك مستقلاً وسيداً، وكان سبباً في الانتفاضة الفلسطينية الثانية، يمكن طرح أسئلة أخرى تتعلق بسوريا ودورها في المنطقة. يقول شيراك عن شارون الذي كان في أواخر القرن الماضي قد اتهم فرنسا بأنها «باتت الدولة الأكثر لا سامية في الغرب»: «وجدت رجلاً يعبر عن التطلع إلى السلام بالشجاعة نفسها وإرادة الحديد عينها التي خاض فيها الحرب»[(١)].

الغريب أن شيراك الذي طالما حمله العرب على الأكتاف على أساس أنه سليل الديغولية التي أنصفتهم ولو جزئياً. (وهذا أمر أيضاً يحتمل النقاش) يروي أن شارون طلب إليه منذ تشرين الثاني ٢٠٠٥ «التدخل لدى الحكومة اللبنانية لوقف استفزازات حزب الله حيال إسرائيل وأن هذه المنظمة الإرهابية تريد خطف جنود إسرائيليين»، وهو ما حصل فعلياً في تموز ٢٠٠٦ حين أسر حزب الله جنديين إسرائيليين.

ليس من عادات إسرائيل أن تخبر فرنسا بأسرار أمنية من هذا القبيل، لا بل إن الرئيس الفرنسي الاشتراكي الراحل فرانسوا ميتران والذي كان يعتبر أقرب الرؤساء

---

(١) Chirac. Location 6278.

الفرنسيين لإسرائيل قبل نيكولا ساركوزي كان قد عبّر عن غضب شديد حين كذب عليه رئيس الوزراء الإسرائيلي. كان مناحيم بيغن قد أكد للرئيس الفرنسي أن اجتياح لبنان عام ١٩٨٢ لن يتعدى ٣٠ أو ٤٠ كيلومتراً، بينما وصل الاجتياح لاحقاً إلى قلب بيروت. فلماذا أولاً أخبر شارون شيراك بالأمر وهو كان يعتبره غير مؤيد لإسرائيل؟ وهل كانت إسرائيل على علم بخطف الجنود قبل فترة طويلة فلم تمنع ذلك لتبرير الاجتياح؟ أم أن حزب الله هو الذي تعمد التصعيد آنذاك لتخفيف الضغط عن سوريا ومنع ضرب محور إيران - سوريا - حزب الله.

باختصار، يتبين من خلال مبعوث شيراك للقاء الرئيس الأسد وأيضاً من مذكرات شيراك أن الأهداف التي كانت تقف خلف التحرك الفرنسي آنذاك هي: إخراج سوريا من لبنان وضرب حزب الله وتفكيك التحالف الإيراني السوري ودفع سوريا إلى توقيع سلام مع إسرائيل والأهم أيضاً هو إرضاء شارون الذي كان رفع السقف عالياً ضد فرنسا. تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي كانت قد أحدثت بلبلة جدية في العلاقات الفرنسية الإسرائيلية، وأربكت السياسة الخارجية الفرنسية حيال الشرق الأوسط. فصورة شيراك القريب إلى العرب والذي أمسك بياقة قميص جندي إسرائيلي حين زار الأراضي الفلسطينية كانت لا تزال حاضرة في أذهان خصومه ومنتقديه الإسرائيليين، وفي قلوب محبيه العرب.

قال شارون في ١٨ تموز/ يوليو ٢٠٠٤ أي بعد ٤ أيام فقط على العيد الوطني الفرنسي، وأمام أعضاء جمعية اليهود الأميركيين: «إن في فرنسا معاداة للسامية هي الأكثر وحشية، وذلك لأن ١٠ بالمئة من شعبها هم من المسلمين ما يسمح بتشكيل لا سامية تستند إلى مشاعر معادية لإسرائيل، وإذا ما توجهت إلى إخوتنا يهود فرنسا أقول لهم هاجروا إلى إسرائيل في أسرع وقت»[1].

شكّل تصريح رئيس الوزراء الإسرائيلي صدمة كبيرة في فرنسا، رد عليه المسؤولون الفرنسيون باللوم ثم قاموا بكل ما يستطيعون لتحسين العلاقات.

---

(١) إذاعة فرنسا الدولية. ww1.rfi.fr/actufr/articles/055/article_29360.asp

كان شيراك آخر الرؤساء الديغوليين أو شبه الديغوليين لفرنسا. لعله كان آخر رئيس فرنسي يتحدى إسرائيل بالرغم من أنه هو نفسه الذي أقدم على الاعتذار الرسمي الفرنسي من موقف فرنسا حيال اليهود في الحرب العالمية وقام بخطوات كثيرة لمصلحة إسرائيل.

حين وصل الرئيس اليميني نيكولا ساركوزي ذو الجد اليهودي (بينديكت آرون ملاح) والمتمتع بعلاقات قوية مع إسرائيل إلى الحكم دخلت فرنسا مرحلة أمركة وربما أسرلة بعض السياسة الفرنسية. لم يكن ساركوزي يخفي إعجابه بأميركا وإسرائيل فتارة يقول: «البعض يطلق على لقب ساركوزي الأميركاني وأنا لا أخاف من القول بأنني أشاطر الأميركيين قيمهم» أو يقول: «لقد دعيت من كل جمعيات اليهود الأميركيين»[1].

كُتب الكثير عن العلاقات والمصالح التي تربط الرئيس الجديد لفرنسا بإسرائيل وبالجالية اليهودية في أميركا. وضع الكاتب بول أريك بلارنو كتاباً بعنوان «ساركوزي وإسرائيل واليهود» أثار ضجة كبيرة ومنع من دور نشر وأحرقت مكتبة عرضته.

يقول مؤلف الكتاب: «إن الرئيس ساركوزي ليس قريباً من إسرائيل فقط وإنما مناصر لها وهو قال هذا الكلام بنفسه خلال خطاب له في الكنيست الإسرائيلي، قال إنه مناصر مطلق لأمن إسرائيل، وهذا مؤسف بالنسبة إلى رئيس جمهورية، عليه أن يكون فوق الأطراف، فهو انحاز إلى اللوبي الصهيوني ولم يكن ذلك صدفة وإنما لأن هذا اللوبي هو الذي أوصله إلى السلطة، وجاءه الدعم أيضاً يومها من أميركا. ذهب ساركوزي إلى الولايات المتحدة الأميركية حيث استقبل بحفاوة خصوصاً من قبل اللجنة اليهودية التي تعتبر أكبر منظمة صهيونية في العالم، لا بل إنه حصل على جائزة «نور بين الأمم» ونحن نتساءل كيف أنه حصل على ذلك وهو كان آنذاك وزيراً للداخلية ويناهض سياسة جاك شيراك الذي كان أكثر اعتدالاً في نهاية الأمر؟

---

(١) فنسان نوزي، أسرار الرؤساء... مرجع سابق، ص ٦٧٧.

يجب القول إن ساركوزي بدأ سياسته هذه خصوصاً بعد الانتفاضة الثانية أي بعد عام ٢٠٠٠ أو بالأحرى بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، كان ذلك بمثابة إستراتيجية للوصول إلى السلطة وأصبح ساركوزي بشكل صريح مؤيداً لإسرائيل، وقد رأينا ذلك في محطات كثيرة حتى قبل أن يصبح رئيساً للجمهورية، خلال الحرب الإسرائيلية على لبنان حيث تلقت إسرائيل صفعة هناك، وفرنسا في حينه ساعدت إسرائيل وساركوزي الذي كان وزيراً غض الطرف عن ذلك، وحين أصبح رئيساً للجمهورية لم يكتف ساركوزي بغض الطرف وإنما شجع إسرائيل، لا ننسى مثلاً أنه خلال الحرب على قطاع غزة منذ حوالى العام أرسلت فرنسا فرقاطة بالتعاون مع مصر لمنع المقاومين من تلقي الأسلحة وكان ذلك عملاً واضحاً من قبل الرئيس ساركوزي»[١].

ميل ساركوزي إلى إسرائيل والذي كان يُعبّر عنه حتى أمام السفراء العرب في فرنسا، لم يمنعه مطلقاً من محاولة نسج علاقات قوية مع سوريا قبل وبعد وصوله إلى السلطة. فقبل ذلك كان قد نشر كتاباً يشرح فيه إعجابه العميق بسوريا وذلك نتيجة لرحلة قام بها بدعوة من السفير السوري آنذاك في باريس الياس نجمة. حمل الكتاب عنوان «libre» (حر) وصدر عام ٢٠٠١[٢]. قال فيه ساركوزي: «دون أن أنفي شيئاً عن رهاني بالوقوف إلى جانب الأمة اليهودية، شعرت برغبة في اكتشاف الجهة الأخرى من الجبل»[٣].

كان ساركوزي يريد من تقاربه مع سوريا طي صفحة شيراك مع الأسد. لكنه على الأرجح كان يريد أيضاً، كما قبله الرئيس الاشتراكي الراحل فرانسوا ميتران، لعب دور محوري بين العرب وإسرائيل حتى ولو أنه في كل خطاباته تقريباً كان يضع إسرائيل في موقع الصدارة.

---

(١) مقابلة مع المؤلف ضمن برنامج «الملف» على قناة الجزيرة، عرضته في ٢٢ شباط/ فبراير ٢٠١٠.

(٢) Nicolas Sarkozy, *Libre*, Robert Laffon, Paris. p. 191

(٣) نيكولا ساركوزي، خطاب أمام سفراء فرنسا في الخارج، قصر الإليزيه، ٢٦ آب/ أغسطس ٢٠١٠.

أما العدو الأبرز لساركوزي فكان إيران. لم يوفر فرصة للتذكير بضرورة منعها من تطوير برنامجها النووي. مع اندلاع شرارات الربيع العربي كان يقول أمام سفراء بلاده: «إن إيران تغذّي العنف والتطرف في المنطقة وتمثل خصوصاً التهديد الأساسي للأمن الدولي في ميدان انتشار الأسلحة النووية وإن تطوير هذا البرنامج الإيراني سيعني إما تعميم السلاح النووي في المنطقة وإما التدخل العسكري ضد إيران».

ماذا أراد ساركوزي من الأسد

ما كان ساركوزي يجاهر به حيال إيران، يشبه إلى حد بعيد الرسائل التي كان يسعى إلى إمرارها في لقاءاته الشخصية أو لقاءات مبعوثيه مع المسؤولين السوريين. كانت إيران وحلف المقاومة حاضرين تقريباً في كل مطالب الرئيس الفرنسي اليميني إلى دمشق، الأمر الذي دفع الأسد وقيادته إلى ربط الموقف الفرنسي بالمواقف الأميركية والإسرائيلية المعروفة. بدأت مرحلة الشكوك والريبة.

يروي الرئيس الأسد في حواره مع قناة «الخبر» الإيرانية: «إن ساركوزي كلف من قبل إدارة جورج بوش بالتواصل مع سوريا... وكان لهذا التواصل عدة أهداف.. مجمل الأهداف كان تغيير الخط السياسي في سوريا... ولكن كانت هناك نقطة أساسية اهتم بها ساركوزي بتكليف من الأميركيين.. وفي ذلك الوقت بدأ الحديث عن كيفية تعامل مجموعة «خمسة زائد واحد» مع الملف النووي الإيراني وتحديداً مع موضوع المواد النووية أو المواد المشعة التي تم تخصيبها في مفاعلاتكم في إيران.. كان المطلوب مني في ذلك الوقت أن أقنع المسؤولين الإيرانيين بفكرة نقل هذه المواد إلى الدول الغربية لتقوم هي بتخصيبها وإعادتها إلى إيران.. طبعاً من دون أي ضمانات وهذا الكلام كان مستحيلاً.. لم نقتنع نحن به وطبعاً المسؤولون الإيرانيون لم يكونوا مقتنعين بهذا الكلام.. عندما لم يتمكن الغرب من تغيير السياسة السورية.. طبعاً يضاف إلى ذلك الوقوف إلى جانب المقاومة والتمسك بالحقوق وباستقلال القرار، كان ما سموه في بداية الأحداث «الربيع العربي»

فرصة للانقضاض على الدول التي لا يعجبهم خطها السياسي.. فلذلك كانت تلك المرحلة التي تحدث عنها مرحلة شكلية.. أي إنه بالشكل كان هناك انفتاح غربي على سوريا لكن في الواقع كانت مرحلة حافلة بالضغوط وبالابتزاز.. ولم يقدموا شيئاً واحداً لسوريا لا سياسياً ولا اقتصادياً ولا في أي مجال من المجالات».

المنطق نفسه استمر مع وصول الاشتراكيين إلى رئاسة فرنسا بزعامة الرئيس فرانسوا هولاند. تبين كم كان الموقف الفرنسي الأكثر تشدداً علانية، ألمانيا تشددت كثيراً أيضاً في الظل، ضد الاتفاق الإيراني الغربي. كان هولاند قد تخطى كل الرؤساء الفرنسيين السابقين في نسج علاقات تجارية واقتصادية وعسكرية مع دول الخليج. انتعشت في عهده الصناعات الفرنسية صوب المنطقة العربية الثرية، خصوصاً مع السعودية.كان يريد كما ساركوزي تحقيق هدفين، أولهما تجاري مع الخليج وثانيهما لحماية إسرائيل. هذا التقارب الكبير مع الخليج جعل هولاند أيضاً متشدداً جداً ضد الحليف العربي الأبرز في الشرق الأوسط لإيران، بشار الأسد. لكن لا بد من إضافة عامل آخر ومهم، وهو ضغط الرأي العام والإعلام في فرنسا، حيث بات الأسد «الدكتاتور الواجب رحيله» تماماً كما كان الشأن سابقاً مع صدام حسين. وثمة من يشير أيضاً إلى تيار مقرب من إسرائيل كبر كثيراً في العقود القليلة الماضية داخل الحزب الاشتراكي.

لعل وزير الخارجية الفرنسية الاشتراكي السابق والذي كان يعتبر من أبرز رجال الدبلوماسية الفرنسية كان الأكثر جرأة في التعبير عن سطوة إسرائيل في فرنسا. كشف تأثيرها في قرارات السياسة الخارجية الفرنسية. قال في كتابه «coups et blessures» (لكمات وجروح)، والذي نعرض أبرز ما فيه في الملاحق.

«إن الإسرائيليين يفعلون ما يشاؤون في فرنسا، ويحرِّكون الاستخبارات الفرنسية (DST) كيفما يحلو لهم وهم يخطئون في عدم التفاوض مع بشار الأسد، حتى لو أنه يرفض التوقيع على اتفاق بأي ثمن. وأنا أقمت علاقات مميزة معه كتلك التي أقمتها مع والده. وبشار رجل ساحر يمتلك فكراً أكثر انفتاحاً من والده... ذهنه متقد ولا يرفض المسائل المحرجة». ويروي أن الرئيس الإسرائيلي السابق شمعون

بيريز هو الذي نصحه بزيارة دمشق ولقاء الرئيس حافظ الأسد للمرة الأولى عام ١٩٩٢، ذلك لأن بيريز «كان يدرك أن الأميركيين يبحثون عن وسيلة للتفاهم مع دمشق، فارتأى أن تجني فرنسا أيضاً مصلحة في ذلك من خلال اندماجها في مسيرة السلام في الشرق الأوسط. وافق الأسد على الفكرة لكنه تمنَّى أن يكون اللقاء ثنائياً فقط بوجود مترجم واحد ومن دون حضور وزير خارجيته»[١].

يروي دوما أن الحديث الأول مع الأسد غرق مطولاً بالشأن اللبناني. يقول: «شرح لي الأسد لمدة ساعتين نظريته القائلة بأن لبنان هو أرض سورية وأن المشاكل جاءت من البريطانيين والفرنسيين الذين رسموا تقسيماً مجحفاً (سايكس - بيكو)، لكنني شعرت بأن الأسد يريد إثارتي ولن يذهب إلى حد إعادة التشكيك في الحدود الموروثة من عهد الاستعمار»[٢].

بشجاعة لافتة، يجاهر هذا الوزير الفرنسي العريق بالقول: «إنني لا أوافق على السياسة الإسرائيلية، وأنا كنت وفياً بذلك لمبدأ التوازن الذي أسس له الجنرال شارل ديغول في الشرق الأوسط. يحق للشعوب العربية أيضاً الاحترام. وأن السياسة الإسرائيلية الحالية المستوحاة من الناشطين المقربين من الصهاينة لا تسير في الطريق الصحيح». وينتقد بشدة قرار الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي إدخال فرنسا في القيادة الموحدة لحلف شمال الأطلسي. يقول: «إن ساركوزي ارتكب خطأً كبيراً بالنسبة إلى الموقع التقليدي لبلادنا الذي رسمه ديغول»[٣].

مع اندلاع أولى شرارات الأحداث في درعا السورية، وما تلاها، سارعت فرنسا إلى التموضع في دائرة داعمي المعارضة، مع ساركوزي الذي رافق الأزمة السورية عاماً واحداً ثم مع فرانسوا هولاند الذي وصل إلى رئاسة بلاده في ١٦ أيار/ مايو ٢٠١٢. كان القرار الفرنسي واضحاً من البداية بضرورة دعم المعارضة حتى إسقاط الأسد، ولم تشأ الدبلوماسية الفرنسية الاستماع إلى أي صوت آخر بما في

---

(١) Roland Dumas, *coups et blessures*, op. cit., p. 187-189.

(٢) رولان دوما، السفير. ٢٦/٠٧/٢٠١١.

(٣) المرجع نفسه.

ذلك صوت السفير الفرنسي في دمشق إريك شوفالييه الذي كان يرسل معلومات توضح حقيقة ما يجري على الأرض. بهذا الصدد يمكن مراجعة ما كان يكتبه الصحافي الفرنسي جورج مالبرونو الذي زار سوريا مراراً والتقى الأسد ووضع مع زميله كريستيان شينو كتابين حول سوريا(١).

أما اختصار الموقف الفرنسي من الحرب السورية، فيمكن أن نقرأه على الموقع الرسمي لوزارة الخارجية وفق التدرج الزمني والسياسي التالي:

* منذ بداية الأزمة السورية، رافقت فرنسا الشعب السوري في كفاحه لأجل سوريا حرة ديمقراطية موحدة ومستقرة وتحترم كل مواطنيها وتضمن حريات الأقليات وحقوقها.
* اعترفت فرنسا في ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢ بـ«الائتلاف الوطني السوري» كممثل شرعي وحيد للشعب السوري، ودعمت كل جهود الأمم المتحدة للانتقال السياسي.
* إن الأوضاع العنيفة التي تسيطر على سوريا دفعت الرئيس للإعلان في ٢ آذار/ مارس ٢٠١٢ عن إغلاق السفارة الفرنسية في سوريا. ودخل القرار حيز التنفيذ في ٦ آذار/ مارس وغادر سفيرنا إريك شوفالييه في اليوم نفسه الأراضي السورية.
* في ٢٩ أيار/ مايو ٢٠١٢ وفي إطار مبادرة مشتركة للدول الغربية، أعلنت فرنسا أن سفيرة سوريا ودبلوماسيين آخرين أشخاص غير مرغوب فيهم. وتم تعيين السيد منذر ماخوس سفيراً للتحالف في فرنسا.
* منذ بداية الصراع في سوريا، قدمت فرنسا ٤٥ مليون يورو مساعدات إنسانية.
* فرنسا التي اعتبرت الانتخابات السورية التي نظمها نظام بشار الأسد مهزلة انتخابية، اعتمدت على اتفاقية جنيف في العلاقات القنصلية والعائدة إلى ٢٤ نيسان/ أبريل ١٩٦٣ والتي يسمح البند ٥ منها بمنع الدول المضيفة للجاليات بإجراء الانتخابات على أرضها. وقد كان هذا موقفاً مشتركاً داخل الاتحاد

---

(١) http://blog.lefigaro.fr/malbrunot/2012/03/syrie-un-diplomate-francais-me.html.

الأوروبي وخصوصاً في ألمانيا وبلجيكا وهولندا التي اتخذت الإجراءات نفسها[1].

في قراءة سريعة لهذا العرض الرسمي الفرنسي، يمكن تسجيل الملاحظات التالية: أولها أن فرنسا لا تستطيع القول إنها ترافق كفاح كل الشعب السوري، لأن جزءاً منه لا يزال مع الأسد (بغض النظر عن العدد). **ثانياً إن اعتراف فرنسا بالائتلاف** السوري فقط ممثلاً وحيداً للشعب السوري هو إقصاء لأطراف المعارضة الأخرى غير المنضوية داخل الائتلاف. هي تعرف أن بعض تلك المعارضة يعيش على الأراضي الفرنسية مثل بعض قادة هيئة التنسيق وفي مقدمهم الدكتور هيثم مناع. تعرف أيضاً أن هذا النوع من المعارضة هو الذي يشبه مبادئها فلماذا تذبحه على مذبح مصالحها؟ أما القول بأن فرنسا دافعت عن سوريا حرة وديمقراطية وموحدة ومستقرة وضامنة حقوق الأقليات، فهذا بقي غائباً طويلاً عن الأدبيات الفرنسية في عهد حافظ الأسد وفي السنوات الأولى لحكم بشار. عاب البعض على باريس أن تتحالف مع دول عربية ليس فيها ديمقراطية وانتخابات لفرض ديمقراطية على سوريا. هذا بالضبط ما حاول بعض الكتاب الفرنسيين الإشارة إليه في عدد من المؤلفات المهمة ومنها مثلاً كتاب «طرق دمشق» للمؤلفين كريستيان شينو وجورج مالبرونو الصادر في ٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩ أو كتاب «سوريا، لماذا أخطأ الغرب» لمؤلفه الفرنسي فريديريك بيشون، أو كتاب «الفوضى السورية» لمؤلفيه ألكسندر ديل فال ورندة قسي.

مع دخول الحرب السورية عامها الخامس، وجدت فرنسا نفسها مضطرة لنسج خيوط أمنية مع الأجهزة السورية للاطلاع على المعلومات المتعلقة بإرهابيين ومسلحين يحملون الجنسية الفرنسية. ذهبت وفود أمنية إلى دمشق، لكن الأسد كان يطالب باريس برفع الاتصالات إلى مستوى دبلوماسي لكي يتم التنسيق. مع ذلك

---

(١) موقع وزارة الخارجية الفرنسية.

http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/syrie/la-france-et-la-syrie

بقي الخطاب الرسمي الفرنسي، فكان حتى إعداد هذا الكتاب يقول بضرورة رحيل الأسد بعد الحل أو في خلاله. كانت تقول يجب أن يرحل قبل أي حل. حصل تغيير خجول فرضته مرة ثانية المصالح وليس المبادىء. لكن لا الفرنسيون ولا غيرهم قالوا كيف يمكن رحيل الأسد خصوصاً بعدما تبين «أن ٨٠ بالمئة من السلاح الذي اشترته قطر من فرنسا ذهب إلى تيارات إرهابية في سوريا» وفق ما قال لنا المعارض السوري المقيم طويلاً على الأراضي الفرنسية هيثم مناع. ثمة من راح يفسر هذا التشدد الفرنسي حيال الأسد وإيران بأنه السبيل الأسرع للعقود مع دول الخليج المنزعجة من موقف الولايات المتحدة. قال هؤلاء إن التشدد ينسجم مع العلاقة العضوية التي تربط جزءاً من الحزب الاشتراكي الفرنسي مع إسرائيل. لكن باريس بقيت تؤكد أن المسألة أخلاقية وأنها لا تستطيع القبول بنظام يقتل شعبه وتصمت. المشكلة أن فرنسا لم تكن يوماً بهذا الاندفاع حين كانت إسرائيل تقتل شعباً آخر في غزة وغيرها. جاهرت مرة برفضها غزو العراق، وأمضى شيراك بقية عهده يعتذر من بوش.

القسم الرابع

الأسد بين تركيا والعرب

تعاون فصدام

من صفر مشاكل إلى صفر علاقات

فكر الشرق الأوسط الجديد سترسمه تركيا.

أحمد داوود أوغلو

رئيس وزراء تركي

لا بد من قراءة دقيقة لكتاب «العمق الإستراتيجي» لمؤلفه أحمد داوود أوغلو الذي أصبح مهندس السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية وزعيمه رجب طيب أردوغان، لكي نفهم العقلية التي دفعت تركيا أردوغان للانفتاح على سوريا بشار الأسد.

المؤلف الذي أصبح وزيراً للخارجية ثم رئيساً للوزراء في تركيا وزعيماً لحزب العدالة والتنمية، يُدرج سوريا في تفكير إستراتيجي أوسع، فيقول إن: «منطقة الشرق الأوسط تعد ثاني مناطق الالتقاء المهمة بالنسبة إلى تركيا، باعتبارها الحزام الأدنى لمحاور القوقاز- الشرق الأوسط- البلقان، وقد أصبحت تركيا مضطرة (لنلاحظ كلمة مضطرة) إلى تطوير سياسة شرق متوسطية تضم بداخلها أيضاً نطاقات مشحونة بالمشكلات، مثل إيجه وقبرص، ومضطرة إلى أن تفكر في هذه السياسة بعيداً عن التوازن العقيم للعلاقات التركية - اليونانية. كما يجب على هذه السياسية الاعتماد على إستراتيجية بحرية تحيط بخط البحر الأسود - المضيقين - إيجه، وخط الأدرياتيكي- كريت-قبرص- وخط السويس، البحر الأحمر، الخليج العربي الذي يحيط

بمركز الشرق الأوسط، وأخيراً خط باكو - قزوين - جيحون. وتتمتع العلاقات التركية السورية بأهمية خاصة في إطار السياسة الشرق متوسطية وتوازناتها»[1].

يضيف أوغلو: «إن العلاقات بين تركيا وبين كل من اليونان وإسرائيل ومصر وسوريا بل وليبيا وإيطاليا ستتطور من الآن فصاعداً باعتبارها جزءاً من ذلك المعيار الإقليمي»[2].

الواقع أن هذا المفكر والدبلوماسي التركي الحامل دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية من جامعات تركيا، يحدد أهداف التقارب مع سوريا، أولاً بهذا البعد الإقليمي والدولي لبلاده براً وبحراً، وثانياً بالرغبة في الدخول في عملية السلام «حتى ولو بصفة مراقبة»[3]، وثالثاً بمنع إسرائيل من اللعب بمسألتي المياه وإرسال السلاح إلى قبرص اليونانية، ورابعاً بالالتفاف على خطط روسيا ومنها زرع صواريخ أس ٣٠٠ في قبرص. يعتبر مثلاً أن «روسيا تسعى إلى الدفع بشرق المتوسط إلى خارج مناطق المرور النفطي من خلال خلق أزمة مزمنة عند نقطة نزول خط باكو-جيحون الذي سيوجه ضربة لإستراتيجيتها النفطية»[4] ناهيك طبعاً عن الطموحات الاقتصادية الكبيرة التي يشرحها أوغلو والتي ستسمح لتركيا بالدخول إلى حلب ودمشق وكل المناطق السورية.

ما الذي نقل تركيا إذاً من الانفتاح الكبير على سوريا ونسج علاقات سياسية واقتصادية طموحة وواعدة، إلى مرحلة مخاطبة الأسد بمنطق الخصومة الواضحة. يقول أردوغان بعد أشهر قليلة على أحداث درعا: «لا يمكن بناء الحكم على الدم،

---

(١) أحمد داوود أوغلو، العمق الإستراتيجي، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ومركز الجزيرة للدراسات، الدوحة ٢٠١٠، ص ٤٣٥.

(٢) المرجع نفسه، ص ٤٣٦.

(٣) المرجع نفسه، ص ٤٣٧.

(٤) المرجع نفسه، ص ٤٣٧.

لأن من يبنون حكمهم على الدم سيذهبون بالدم، ونحن الآن نتحرك بصبر وحذر ولكن بعد الاستشارات سنقول كلمتنا الأخيرة..»[١].

ثم يذهب بعد عام تقريباً أي في ٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢ إلى حد التهديد بأنه ذاهب مع رفاقه «لتلاوة الفاتحة فوق قبر صلاح الدين الأيوبي، ثم الصلاة في باحات جامع بني أمية الكبير، وزيارة تربة الصحابي بلال الحبشي والإمام ابن عربي والكلية السليمانية ومحطة الحجاز». لا يكتفي برمي السهام على الأسد، بل يوجِّهها أيضاً إلى المعارضة التركية بالقول: «إن أحزاب المعارضة التركية التي ناصرت النظام السوري ستخجل في القريب العاجل من زيارة دمشق»[٢].

الوثائق التي حصلنا عليها، توضح أن الموقف التركي حيال الأسد بقي متردداً بعض الوقت. أمِل الأتراك ربما بإقناع الرئيس السوري بتقديم تنازلات سياسية. كانت تركيا تعتبر أنها قادرة على تزيين مثل هذه التنازلات للأسد. منها على وجه الخصوص توسيع المشاركة السنية وإدخال الإخوان المسلمين في السلطة، هذا في أسوأ الأحوال، أما في أفضلها بالنسبة إلى تركيا فكان الطموح إلى قلب النظام بغية إقامة نظام آخر دائر في فلك النهج الإسلامي لحزب العدالة والتنمية والمنظمة الإخوانية في المنطقة. كانت الأدبيات التركية المعلنة من قبل أردوغان وأوغلو لا تخفي الرغبة في عودة تركيا إلى زعامة المنطقة.

قال أردوغان على نحو لا يمكن أن يكون أكثر وضوحاً: «يسألوننا عن أسباب انشغالنا بسوريا. الجواب بسيط للغاية، لأننا بلد تأسس على بقية الدولة العليّة العثمانية. نحن أحفاد السلاجقة. نحن أحفاد العثمانيين. نحن على امتداد التاريخ أحفاد أجدادنا الذين ناضلوا من أجل الحق والسلام والسعادة والأخوة...

---

(١) رجب طيب أردوغان، مقابلة على قناة الجزيرة تم بثها في ٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠١١.

(٢) صحيفة الرياض، أردوغان: سأصلي.. ٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢.

وأن حزب العدالة والتنمية هو حزب يحمل في جذوره العميقة روح السلاجقة والعثمانيين»[١].

كل التصريحات الرسمية التركية آنذاك كانت تصب في خانة إحياء مشروع عثماني قديم في المنطقة يعم مجمل الدول العربية المجاورة وتقوده تركيا. هكذا اعتقد أردوغان ومنظّر سياسته الخارجية أحمد داوود أوغلو. هكذا تحدثوا جهاراً. قال أوغلو: إن «شرق أوسط جديداً يولد في المنطقة وفكر هذا الشرق الجديد سترسمه تركيا التي ستقوده إلى التغيير وفقاً لما يريده الأتراك لتركيا نفسها وستكون الناطقة باسمها، وإن حزب العدالة والتنمية يحلم بإنشاء شرق أوسط قائم على السلام والأخوة وبعيد عن الطائفية والعرقية والوصاية... وكما نجح في تغيير وجه تركيا خلال ١٠ سنوات، فإن الحزب سينجح أيضاً في تغيير الشرق الأوسط، لأن تركيا باتت قوة تغيير في المنطقة ومركزاً لصناعة القرار والمستقبل»[٢].

كان هذا الطموح التركي المُفرح للإخوان المسلمين والمُقلق لدول عربية كثيرة بما فيها تلك التي تناصب الأسد العداء مثل السعودية والإمارات والكويت وغيرها، قد تزامن مع التوسع الكبير لجماعة الإخوان المسلمين في مصر والمغالاة في تولي معظم شؤون السلطة. هذا الطموح لإخوان مصر ناقض تماماً وعودهم السابقة بأنهم لا يريدون رئيساً للجمهورية منهم. تزامن الموقف التركي أيضاً مع تقدم كبير لحركة النهضة التونسية بقيادة الشيخ راشد الغنوشي. تزامن كذلك مع تولي الإسلامي المغربي عبد الإله بن كيران شؤون الحكومة في المملكة المغربية. في تلك الأثناء أيضاً كان الإخوان المسلمون في اليمن بقيادة الشيخ القبلي الحاشدي ورجل الأعمال حميد الأحمر يرفعون مستوى الطموح والتحدي. وفي ليبيا كان الإسلاميون يقضمون الأرض والسياسة شيئاً فشيئاً، وفي سوريا كان الإخوان ومناصروهم يسيطرون على معظم مقاليد الائتلاف المعارض في الخارج

---

(١) محمد نور الدين، السفير: أردوغان يكشف سياسته في سوريا والمنطقة. ١٦/ ٠٧/ ٢٠١٢.
(٢) أحمد داوود أوغلو في خطاب له أمام البرلمان التركي في ٢٦ نيسان أبريل ٢٠١٢.

ويلقون ترحيباً وتأييداً في الدول الغربية التي راحت تستقبل بعض قادتهم كرؤساء الدول.

كيف لا يشعر أردوغان وأوغلو بأن الحلم الإسلامي والحلم العثماني يعيشان أفضل لحظاتهما؟ كيف لا يتساءل وزير الخارجية التركية في مقابلته مع الكاتب جاكسون ديهيل في الواشنطن بوست: «إذا كان لدى بريطانيا كومنولث، فما المانع من أن تعيد تركيا بناء قيادتها داخل الأراضي العثمانية السابقة، مثل البلقان والشرق الأوسط وآسيا الوسطى؟»[١].

كيف لا يقول خطاب أردوغان إثر فوز حزب العدالة والتنمية بالانتخابات في ١٢ حزيران ٢٠١١؟ «سراييفو اليوم فازت مثلها مثل اسطنبول، وبيروت فازت كفوز أزمير، ودمشق فازت كفوز أنقرة، وإن رام الله ونابلس وجنين والضفة الغربية والقدس فازت كفوز ديار بكر». ثم يقول في خطاب آخر في ٣ نوفمبر ٢٠١٤:

«لا يحق لنا أن نقول لا دخل لنا بالبوسنة والهرسك أو بمصر أو فلسطين أو سوريا والعراق لأن تركيا جاثمة على ميراث الدولة العثمانية والسلجوقية ولذلك لا يحق لنا أن نقول إننا لا نكترث للدول حولنا. علينا أن نجعل همّ هذه الدول همّنا طوال الوقت. هذا واجب تركيا الجديدة. هذا واجبنا باعتبارنا دولة كبرى»[٢].

دغدغت أردوغان أحلام الدولة العثمانية، أعاد تعليم اللغة العثمانية وعزف النشيد العثماني (المارش) في القصر الجمهوري بدلاً من النشيد التركي وذلك للمرة الأولى منذ سقوط الخلافة. قام بذلك في خلال استقبال رئيس أذربيجان، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وفي الأول من حزيران/يونيو ٢٠١٥ ولمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية ٥٦٢ لفتح القسطنطينية «إسطنبول»، ظهر أردوغان وسط ٤٧٨ رجلًا من الجيش التركي.كانوا جميعاً يرتدون الزي العسكري العثماني.

---

(١) http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2010/12/05/AR2010120503428.html.

(٢) https://www.youtube.com/watch?v=yVUcroQtKRU

أطلق عليهم اسم «كتيبة الفتح العثماني». انضمت إليهم الفرقة العسكرية العثمانية المعروفة باسم «مهتر خانة»، المؤلفة من ٨٤ عازفًا[١].

كانت الطموحات التركية إذاً تكبر وتستعيد تاريخ حكم كان يسيطر على معظم دول الجوار، بينما كانت الحرائق العربية تزيد الدول العربية هشاشة، فيبحث كل طرف عن حليف خارجي. هكذا، وبعد مرور أشهر قليلة على اندلاع الأحداث السورية، ما عاد أردوغان ولا أوغلو يترددان في التصريح أو التلميح إلى دور تركيا في قيادة المنطقة واستنهاض الشعور الإسلامي. لعلهما اعتقدا فعلاً أن نهاية النظام قريبة وأن الإخوان المسلمين سيتولون السلطة ويصبحون الأقرب إلى تركيا. بعض الشكوك السورية في أوساط المقربين من الأسد كانت تذهب أبعد من ذلك. راحت تحكي عن علاقة وطيدة تركية إسرائيلية أميركية تهدف إلى ضرب سوريا وتطويق إيران ومنع روسيا من التقدم في منطقة كان الأطلسي حتى الأمس القريب يعتبرها حكراً عليه.

عاد الجفاء ثم الاتهامات فالقطيعة إلى سابق عهدها بين الدولتين الجارتين سوريا وتركيا.

---

(١) https://www.youtube.com/watch?v=3FE9RMZY-0k

لماذا شاءت تركيا ضرب النظام ورحيل الأسد؟

كل شيء منذ مطلع الثمانينيات كان يباعد بين تركيا وسوريا. الأولى عضو في حلف شمال الأطلسي والثانية حليفة للاتحاد السوفياتي. الأولى تقاتل حزب العمال الكردستاني والثانية تدعمه. الأولى تعادي اليونان والثانية تدعمها. ثم أضيفت مشكلة مياه دجلة والفرات، فجماعة الإخوان المسلمين بعد وصول إسلاميي تركيا إلى السلطة لتصل العلاقات بين البلدين إلى حد الحرب.

«لم تكن العلاقات بين سوريا وتركيا ودية في أي فترة من تاريخهما الدولتي الحديث، وكان الشمال (تركيا) مصدر معظم الأخطار التي هددت سوريا خلال حقب تاريخية عديدة، وكان الجنوب (سوريا) بالمقابل مصدر «الفتوح و«الغزوات» العربية الإسلامية نحو الأناضول وآسيا الصغرى...، ويعتبر كل (أو معظم) مفردات العلاقات بينهما موضوعات نزاع وتوتر، فمثلاً: أمن الحدود، ولواء اسكندرونة، ومياه الأنهار الدولية، وأنابيب السلام، ومشروع الغاب Gap، وحزب العمال الكردستاني، والسياسة العربية، والعلاقات مع إسرائيل، وإيران، والمسألة العراقية.. إلخ، هي موضوعات خلافية تسبب أزمات بينية للدولتين اللتين تتجاذبان الملفات بكيفية تؤثر سلباً في إمكانات التلاقي والحوار»[1].

زار بشار الأسد أنقرة في كانون الثاني ٢٠٠٤، أي في العام التالي للغزو الأميركي البريطاني للعراق. كان يدرك أنه يتوجه إلى دولة عضو في حلف شمال

(١) د. عقيل سعيد محفوض، سوريا وتركيا، الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩، ص ٢٥.

الاطلسي وأن رئيس وزرائها رجب طيب أردوغان إسلامي قريب جداً من أفكار الإخوان المسلمين. لكن تركيا ذات العمق السني كانت مفيدة في التوازن على ضوء التحالف السوري العضوي مع إيران الشيعية. توالت الزيارات بين البلدين. تم توقيع العديد من الاتفاقيات الاقتصادية والصناعية والثقافية والعسكريةوبينها اتفاق التبادل الحر عام ٢٠٠٧.

اللافت أنه بعد أشهر على بدء الانتفاضة في سوريا، كان تبادل الوفود الاقتصادية بين البلدين لا يزال قائماً. أكد الرئيس التركي عبد الله غول خلال لقائه وفد رؤساء غرف الصناعة والتجارة السورية ومجموعة من رجال الأعمال السوريين ضرورة دفع خطوات التعاون بين البلدين إلى مستوى العلاقات السياسية المتميزة. لفت إلى «أهمية الدور الذي يقوم به رجال الأعمال في البلدين لزيادة حجم التبادل التجاري ومضاعفته إلى ٥ مليارات دولار خلال السنتين القادمتين»[١].

ومن الجانب السوري، اعتبر رجل الأعمال رامي مخلوف الزيارة بأنها من «أهم الزيارات التي حدثت بين القطاع الخاص في سوريا وتركيا، وأنها شهدت لقاءات مكثفة، وأن هناك إرادة مشتركة لإنشاء شراكة اقتصادية حقيقية تخدم مصالح البلدين»[٢].

كان متوقعاً أن يزور سوريا آنذاك وزير الدولة التركي لشؤون التجارة الخارجية على رأس وفد اقتصادي كبير يضم مئة رجل أعمال. في تلك الفترة كانت العلاقات التجارية بين البلدين قد انتقلت من ٨٢٠ مليون دولار عام ٢٠٠٣ إلى أكثر من مليارين عام ٢٠١٠. جرى التوقيع على اتفاقيات تعاون في مجال مكافحة الإرهاب والمصارف والسكن والطاقة والبيئة.

يمكن أن نقرأ في وكالة سانا في ٢٠٠٩/١١/١٥ أن رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية عبد الله الدردري الذي بحث في أنقرة مع جودت يلماظ

---

(١) سانا، ١ حزيران/ يونيو ٢٠١١.

(٢) المرجع نفسه.

وزير الدولة التركي علاقات التعاون الإستراتيجية «أكد أهمية تنسيق السياسات الاقتصادية بين البلدين وخصوصاً في مجالات السياسة النقدية والضريبية والتنمية الإقليمية والحضرية في المدن السورية والتركية وأهمية التنمية على جانبي الحدود»، وأشار إلى ضرورة «تشكيل مجموعة تفكير موحدة للمستقبل لدعم مسيرة مجلس التعاون الإستراتيجي السوري التركي».

كان تشكيل مجلس التعاون الإستراتيجي ودخول اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين حيز التنفيذ عام ٢٠٠٧ إضافة إلى إلغاء سمات الدخول أخيراً قد شكلا منعطفاً هاماً في مسيرة العلاقات السورية التركية.

أعلن الدكتور جودت يلماظ وزير الدولة أن اتفاقية التجارة الحرة بين سوريا وتركيا أدت إلى تطور حجم التبادل التجاري بينهما إلى مليار و٨٠٠ مليون دولار عام ٢٠٠٨. أعرب عن رغبة الجانبين في زيادته إلى خمسة مليارات خلال السنوات القادمة من خلال تعزيز التبادل التجاري والاستثمار المشترك بما ينعكس إيجاباً على مصالح الشعبين.

وإلى الاقتصاد فإن تركيا لم تستجب للضغوط الأميركية والفرنسية لعزل النظام السوري بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري. كان الضجيج يملأ العالم آنذاك لتأجيج الدول السنية ضد النظام السوري ومحور المقاومة الممثل خصوصاً بحزب الله وإيران.

وتركيا التي ارتأت أن تعتمد إستراتيجية وزير خارجيتها أحمد داوود أوغلو «صفر مشاكل مع الدول المجاورة»، لعبت دوراً محورياً في استئناف اللقاءات التفاوضية غير المباشرة بين سوريا وإسرائيل ابتداء من شهر أيار/ مايو عام ٢٠٠٨ في أنقرة.

بعد ٤ جولات فشلت الوساطة التركية أولاً بسبب استقالة رئيس الوزراء الإسرائيلي ايهود أولمرت الذي لم يقدم شيئاً فعلياً لسوريا، ثم بسبب الحرب التي شنتها إسرائيل على غزة أواخر عام ٢٠٠٨ ومطلع عام ٢٠٠٩.

كان الشعور السوري العام أن المفاوضات لن تأتي بنتيجة ذلك أن «أولمرت

لم يكن قادراً على الالتزام بأي شيء كي لا يسقط في الانتخابات، كما أن الأتراك لم يتدخلوا كثيراً في المفاوضات وإنما اكتفوا بدور «الناقل»[1].

لعل الرئيس الأسد آثر آنذاك أن تكون تركيا هي الوسيط وليس الولايات المتحدة الأميركية لمعظم الأسباب الآنفة الذكر وغيرها. ضغط كثيراً لإشراك أنقرة التي لم تكن على علم مسبق لا بتاريخ المفاوضات ولا بطبيعتها، لربما أراد وسيطاً تركياً سنياً لكيلا يجلس الوفد السوري مباشرة مع الإسرائيليين، وفق ما روى لنا أحد المشاركين.

كانت العلاقات التركية الإسرائيلية التي وصلت إلى حد توقيع «اتفاقية الشراكة الإستراتيجية» عام ١٩٩٦ تلقي بظلال الشكوك والقلق على سوريا. اعتقد الأسد أن إشراك أنقرة في لعب دور الوسيط سيغير من مجاري تلك الرياح. فسوريا التي ناهضت اتفاق أوسلو الفلسطيني الإسرائيلي منذ توقيعه عام ١٩٩٣ والتي بقيت تناهض اتفاقية كامب دايفد المصرية الإسرائيلية في كل إعلامها (حتى ولو خفت الانتقاد بعد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ وبعد عودة جامعة الدول العربية إلى القاهرة) شعرت بقلق آخر بعد توقيع اتفاقية وادي عربة بين إسرائيل والأردن عند حدودها الجنوبية. كل شيء كان يشي بنذر الحرب.

شكلت العلاقات التركية الإسرائيلية عامل قلق دائماً وموضع مراقبة حثيثة من قبل سوريا. معروف أن تركيا اعترفت بإسرائيل في ٢٨ آذار/ مارس ١٩٤٩. يمكن إذاً رصد بداية العلاقات الفعلية بين البلدين منذ بعيد النكبة الفلسطينية عام ١٩٤٨. وفي عام ١٩٥٨ تم تأسيس «حلف المحيط» بين تركيا وإسرائيل وإيران وأثيوبيا. «وقد شجعت الولايات المتحدة الأميركية هذا الحلف بغية إحداث توازن في الشرق الأوسط ضد التأثير العربي والسوفياتي»[2].

---

(١) مقابلة مع أحد المسؤولين السوريين الذين أشرفوا على ملف التفاوض، ولنا فصل كامل عن العلاقات السورية الإسرائيلية.

(٢) A. Dursunoglu, Stratejik Ittifak: Turkiye-Israil Iliskilerinin Oykusu, *L'alliance stratégique: l'histoire des relations turco-israéliennes*, Istanbul, Anka, 2000, p. 36.

لا بل إن تركيا وإسرائيل «عملتا على خيار التدخل المشترك في سوريا في عامي ١٩٥٧ و١٩٥٨»[١].

يبدو أن التحذيرات السوفياتية آنذاك جعلت الدولتين تترددان، كما أن الولايات المتحدة الأميركية أخذت بعد سنوات تتنافر مع أنقرة بسبب ضغوطها على قبرص. وصل الأمر بالإدارة الأميركية عام ١٩٧٤ إلى فرض عقوبات على تركيا بسبب تدخلها العسكري في الجزيرة. هذا الموقف الأميركي دفع الإستراتيجيين الأتراك للبحث مذاك للتقرب أكثر مع إسرائيل «بغية التأثير في اللوبي اليهودي في الكونغرس الأميركي. كان الهدف تخفيف الضغوط التي يمارسها اللوبي الأرمني واليوناني في أميركا ضد توقيع أي اتفاقيات عسكرية أو اقتصادية بين أميركا وأنقرة»[٢].

هذا التقارب مع إسرائيل والذي ارتفع مستواه مع وصول الإسلاميين إلى الحكم في تركيا، قابله تنافر تركي مع الجوار العربي وخصوصاً العراق وسوريا. أقدمت تركيا على إثارة الدولتين بمشاريعها المائية على نهري دجلة والفرات ومنها مثلاً مشروع «أناضول الجنوبي الشرقي». جاء الرد السوري باحتضان حزب العمال الكردستاني وعلى رأسه زعيمه عبدالله أوجلان.

فوجئت سوريا بأن تركيا وإسرائيل قد قطعتا شوطاً كبيراً في تعاونهما من خلال التوقيع في ٢٣ شباط/ فبراير ١٩٩٦ على اتفاقية للتعاون العسكري والتقني، ثم اتفاقية التبادل الحر في ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر من العام نفسه. يؤكد Porcher Tailor في مجلة defense News الأميركية أن هذا التعاون بين البلدين «شكل شراكة رفيعة المستوى ضد سوريا وإيران والعراق «وأسس للحماية المشتركة».

في المقابل ذهبت سوريا إلى حد توقيع اتفاق دفاعي مشترك مع اليونان، «يسمح لهذه الأخيرة باستخدام الأجواء السورية مثلاً لقصف تركيا في حال الحرب».

من يقرأ كتاب «العمق الإستراتيجي» لأوغلو، يفهم أن تركيا أيضاً كانت قلقة من النيات الإسرائيلية حتى وهي تتعاون معها. يقول: «من اللافت للنظر، سعي إسرائيل التي ارتبطت بعلاقة تحالف مع تركيا إلى ترك أبواب علاقتها مع سوريا

---

(١) S. Yalcin et D. Yurdakul, Bay Pipo: Bir MIT Gorevlisinin Siradisi Yasami, *Monsieur Pipe: l'extraordinaire vie d'un agent des MIT*, Istanbul, Dogan, 1999, p. 158.

(٢) Metin Hakki Murat, Dellecker Adrian, *Dix ans d'alliance turco-israélienne*, Politique p3. 2006/étrangère 2

مفتوحة في ظل عملية السلام في الشرق الأوسط، واهتمامها كذلك بمشكلة المياه القائمة بين تركيا وسوريا، إضافة إلى قيام إسرائيل بعملية تبادل للأسلحة مع القسم الجنوبي من قبرص اليونانية، كما أن سياسة الصمت الواعي التي اتبعتها إسرائيل خلال أزمة أوجلان بين تركيا وسوريا، تعد أيضاً نتيجة للمسار الحساس في التوازنات الإقليمية»[1].

---

(١) أحمد داوود أوغلو، العمق الإستراتيجي، مرجع سابق، ص ٤٣٦.

التوتر التركي السوري: حافة الانفجار

بلغ التوتر أوجه بين تركيا وسوريا عام ١٩٩٨. وجه الرئيس التركي سليمان ديميريل تهديداً بالانتقام مما وصفه بدعم سوريا لحزب العمال الكردستاني. قال في خطاب ألقاه مع بدء الدورة الجديدة لمجلس النواب في ١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨: «إني أعلن أمام الأسرة الدولية أننا نحتفظ لأنفسنا بحق الرد على سوريا التي لا تتراجع عن موقفها العدائي إزاء تركيا على الرغم من مبادراتنا السلمية وتحذيراتنا المتكررة وأن سوريا تتبع علناً سياسة معادية لتركيا وتواصل دعم حزب العمال الكردستاني، وأنا أعلن أمام الأسرة الدولية أن صبرنا قد نفد»[1].

هبّت عاصفة من التصفيق في مجلس النواب مشيرة على نحو واضح إلى أن تركيا عازمة فعلاً على القيام بخطوات عسكرية إذا استمرت الأوضاع على ما هي عليه. قال وزير الدفاع التركي عصمت سيزجين: «أنا واثق من أن الوسائل الدبلوماسية ستسفر عن حل لكن للصبر حدوداً وبعدها ستلعب تركيا اللعبة وفق قوانينها الخاصة». كشفت صحيفة (ميلليت) عن أن مجلس الأمن القومي التركي قرر اتخاذ موقف أكثر خشونة وحسماً تجاه سوريا. أكدت وسائل الإعلام التركية أن أنقرة عززت انتشارها العسكري على الحدود مع سوريا وأن تركيا أرسلت ١٠ آلاف جندي إلى الحدود»[2].

حاولت دول عديدة تخفيف التوتر. كان أمين عام جامعة الدول العربية عمرو موسى قد زار البلدين في سياق تبادل الرسائل، وكذلك لعب الرئيس

---

(١) صحيفة البيان الإماراتية ٢ أكتوبر ١٩٩٨.

(٢) المرجع نفسه.

المصري السابق حسني مبارك دوراً في التهدئة «وقد تم منع الحرب بفضل التدخل المصري، وتم اعتقال عبد الله أوجلان في كينيا في شهر شباط/ فبراير ١٩٩٩»[١].

وفق العديد من الروايات فإن الموساد الإسرائيلي والاستخبارات الأميركية ساهما في ملاحقة أوجلان واعتقاله، كما أن «تركيا أفادت كثيراً من خدمات الاستخبارات الإسرائيلية، وأقمار التجسس Ofeq-5 لمراقبة قواعد حزب العمال الكردستاني في سوريا... ولم تكن تركيا لتتحرك بكل تلك الصلابة في مواجهتها لسوريا بدون الإفادة من الدعم الإسرائيلي، ونعلم أن الموساد والسي أي أي نسقا معاً خطف أوجلان من نيروبي وإعادته إلى تركيا... كما أن إسرائيل حاولت دفع تركيا لإعطاء سوريا مزيداً من المياه، في سياق عزمها على ضم كل هضبة الجولان»[٢].

لعل سياسة «صفر مشاكل مع الدول المجاورة» شجعت الأسد على التقرب أكثر من تركيا. كانت خطوات سورية مهمة قد سبقته فخففت التوتر بين البلدين. الواقع أن الرئيس الراحل حافظ الأسد الذي كان يدرك على الأرجح أن توريث بشار بحاجة إلى سحب كل صواعق التفجير من المحيط الإقليمي بالدرجة الأولى، قد قام بتلك الخطوات. كان يدرك أيضاً أنه لا يمكن أن يبقي على وضع العداوة مع تركيا فيما إسرائيل ترفع تهديدها والعراق ينهار ولبنان غير مستقر. كان يعرف أن دعمه لزعيم حزب العمال الكردستاني عبدالله أوجلان صاعق قد ينفجر في أي وقت. وافق على تسليمه وبطريقة غير مباشرة.

بعد حافظ، شعر بشار الأسد بأن التقارب مع تركيا مفيد على جبهات عديدة، أولاً لتحسين علاقة حسن الجوار وثانياً لأن تركيا عضو في الأطلسي وثالثاً لأن لها تأثيراً في إسرائيل ورابعاً لتشجيع التبادل وخامساً للموازنة مع الدولة الشيعية

---

(١) صحيفة البيان، المرجع السابق.

(٢) Politique étrangère

الحليفة إيران. منذ الاعتداءات الإرهابية على الولايات المتحدة والتي لم يكن لسوريا علاقة بها،كان واضحاً أن اللوبي المؤيد لإسرائيل في أميركا يسعى لانتهاز فرصة الاعتداءات لضرب حصون الدول الداعمة للمقاومة. سارت إدارة جورج بوش الابن خلف هذه الإستراتيجية وألقت بكل ثقلها لإخضاع سوريا بشار الأسد، ربما لاعتقادها بأنها أسهل من إيران.

يقول مؤلف كتاب «سوريا وفرنسا الرهانات الجيوسياسية والدبلوماسية»: «إن المحافظين الجدد الأميركيين الذين كانوا ملتصقين تماماً بآرييل شارون، استمروا في الضغوط على القيادات السورية لكي توقف هذه الأخيرة دعمها لحماس وحزب الله. وعلى سبيل المثال فإن الإسرائيليين شنوا غارة جوية على ضاحية دمشق في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣ (وهي التي أشار إليها سابقاً المبعوث الفرنسي الذي التقى الأسد) بينما كانت الولايات المتحدة تمنع أي إدانة في الأمم المتحدة. وأمام تلك الضغوط سعى بشار الأسد لإعادة إطلاق مسيرة مفاوضات السلام بدون شروط مسبقة، وهو ما رفضه فوراً الإسرائيليون والأميركيون. وحين طرح الرئيس السوري تحويل الشرق الأوسط إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية بإشراف الأمم المتحدة، رفضته أيضاً الولايات المتحدة. وفي ربيع ٢٠٠٥ وأمام عدم فعالية سياسة المصالحة التي انتهجها (الأسد) اعتمد إستراتيجية المواجهة. دعم على نحو واضح المتمردين العراقيين ضد الولايات المتحدة وتقارب مع إيران وتركيا اللتين تتشاركان الرغبة في منع أي تمرد كردي عراقي»[1]، وساهم طبعاً في تعزيز القدرات القتالية لحزب الله عبر تسهيل مرور الأسلحة إليه، وجاهر أكثر من مرة بدعم المقاومة الفلسطينية بجناحيها الإسلامي واليساري.

بالرغم من وجود الأسد أمام حتمية المواجهة، إلّا أنه بقي يدرس احتمالاتها الكارثية. لم يقطع الأمل بتخفيف الضغوط الدولية. لم يقرِّر رفض السلام مع إسرائيل، بل على العكس تماماً سعى لتحقيق بعض الانفراج عبر فتح قنوات

---

(١) Isabelle Feuerstoss, *La Syrie et La France...*, op. cit.

تفاوضية مع الحكومة الإسرائيلية عبر الأتراك. هذا كان سبباً إضافياً لتحسين العلاقة مع أنقرة خصوصاً أن عهد أردوغان الذي وإن كان رفع مستوى التعاون العسكري والسياسي مع إسرائيل إلّا أنه كان جاهر بموقف مساند لغزة أكثر من معظم الدول العربية.(حتى ولو أن البعض يذكر بأنه كان في البداية رافضاً إرسال أي نائب من حزبه على الباخرة الذاهبة لفك الحصار والتي تعرضت لهجوم إسرائيلي).

الواقع أنه منذ وصول بشار الأسد إلى السلطة، وضع تركيا في صلب اهتماماته. يروي الكثير من رجال الأعمال السوريين أن معظم الاتفاقيات الاقتصادية التي تم نسجها في عهد بشار مع أنقرة لم تكن لمصلحة الاقتصاد السوري. يشكو مثلاً أصحاب مصانع الزيت من أنهم تعرضوا لهزات كثيرة بعد فتح الأسواق السورية للزيت التركي وذلك لأن أنقرة كانت تدعم على نحو كبير إنتاجها الزراعي للتصدير ما جعل سعر الزيت التركي أقل من نظيره السوري. انسحب هذا على قطاعات اقتصادية وصناعية كثيرة، بحيث بدأ الاقتصاديون السوريون يشعرون بغرق السوق المحلية بالبضائع التركية. كان في ذهن الأسد أن العلاقات الإستراتيجية هي الأهم في الوقت الراهن، وأن إصلاح الخلل سيتم مع مرور الوقت لمصلحة الاقتصاد السوري وفق ما يروي أحد أقطاب النظام المكلفين بالاقتصاد. لم يتسن للأسد الوقت لإصلاح الخلل. سبقته الحرب.

كل ذلك ربما هو الذي دفع القيادة السورية إلى عدم توقُّع سرعة ردة الفعل التركية على الأحداث الأولى. لعلها أخطأت. راح رئيس الوزراء التركي يوجِّه الانتقاد تلو الآخر والتحذير تلو التحذير في مقابلاته وخطاباته. مع ذلك لم ينقطع التواصل في الأشهر الأولى بين الأسد العلماني وتركيا الداعمة للإخوان المسلمين. لكن بين الطرفين، لا شك أن أردوغان اختار إخوان سوريا على الأسد. بدأت الحرب بين أنقرة ودمشق. لكن سبق ذلك محاولات واتصالات لافتة.

الوثيقة رقم ٣:

محضر اتصال أردوغان بالأسد ٢٦ آذار/مارس ٢٠١١

اتصل أردوغان بالأسد يوم الجمعة في ٢٦ آذار/ مارس ٢٠١١، دامت المكالمة ٤٠ دقيقة وذلك بعد شهر تماماً على آخر اتصال جرى بين الرجلين للإعداد آنذاك لمحادثات تقنية تركية سورية. لم تكن الأجواء ودية بين الرجلين بسبب تصريحات أردوغان التي كرر فيها الانتقادات لكيفية المعالجة الأمنية للاحتجاجات السورية إضافة إلى مقالات سورية عديدة راحت تنتقد أردوغان وتدخله في السياسة السورية وقيام سوريين وبدعم من النظام بمسيرات أمام السفارة التركية في دمشق للتنديد بأردوغان ومواقفه.

قبل هذا الاتصال أيضاً كانت الخارجية السورية قد استدعت السفير التركي في دمشق لتسجيل تحفظها وشجبها لتصريح سابق لأردوغان وللحصول على رد من السلطات التركية على قول رئيس الوزراء التركي: «إن تركيا لا تريد حلبجة أخرى في سوريا»، لكن أنقرة لم ترد على الخارجية السورية ما زاد من غضب هذه الأخيرة على اعتبار أن في عدم الرد «غروراً تركياً لا مبرر له ونيات عدوانية واضحة» وفق مصدر في الخارجية تحدث للمؤلف. غير أن السلطات السورية حافظت على نبرة هادئة ساعية لعدم دفع الأتراك إلى مزيد من التشدد.

في تفاصيل تلك المكالمة التي امتدت إلى ٦ صفحات كاملة[1] نقرأ التالي:

* عدد أردوغان بالتفصيل ومن خلال تقرير كان يقرأ منه في خلال المكالمة الهاتفية، عدداً من التصرفات السورية المسيئة إلى علاقات البلدين ومنها مثلاً

(١) حصلنا على نصها من دبلوماسي تركي شرط عدم نشرها كاملة.

الهتافات التي قيلت أمام السفارة التركية والشتائم والكلام البذيء الذي كتب على حائط المركز التجاري التركي في دمشق، إضافة إلى المقالات آنفة الذكر وبعض التسريبات. كان رد الأسد أن لا علم له بكل ذلك وأنه سيتابع الأمر ويحقق فيه ويتخذ الإجراءات المناسبة.

* قال أردوغان للأسد: «إننا يا أخي بشار بيننا معك علاقة مضى عليها سنوات، وأصبحت هذه العلاقة شخصية بيننا وبين زوجتينا، وكبار المسؤولين في بلدينا، ونحن قمنا بكل ما بوسعنا لمساعدتك، وتعاونا في موضوع عملية السلام، والعراق ولبنان وملفات أخرى، ونحن نود الاستمرار بمساعدتك لأني أعتبرك أخاً لي، غير أني اليوم غير قادر على مساعدتك إن لم تقدم شيئاً».
* قال أردوغان أيضاً: «نحن يا أخي نريد لك أن تقود بنفسك مسيرة الإصلاح في سوريا، وقد اتصل بي الرئيس أوباما ليأخذ رأيي حول الأوضاع في سوريا باعتبارنا بلداً مجاوراً، فنصحته بالتروي، وبإعطائك فرصة، ولا بد أنك قرأت خطاب أوباما وهو لم يقل قطّ إنه عليك التنحي بل أكد تعويله عليك لقيادة مسيرة الإصلاح، وهذا موقف المجتمع الدولي بأسره».
* تابع أردوغان: «هناك أمور لم يعد من الجائز تأجيلها، منها إطلاق سراح السجناء السياسيين، وإقرار قانون أحزاب، ووضع قانون عصري للصحافة، والسماح بحرية التعبير وحرية التجمع، لا يمكن الاستمرار بقتل الناس كل يوم جمعة، لقد قتل ٤٠ شخصاً يوم الجمعة الماضي».

الرئيس السوري الذي كان يستمع دون مقاطعة أردوغان، استاء من هذه العبارة الأخيرة المتعلقة بقتل الناس، فقاطعه قائلاً: «قتل ١٨ شخصاً يوم الجمعة الماضي، ولكن البعض يعمد إلى تضخيم الأعداد، وغالبية القتلى هم من رجال الأمن»، رد رئيس الوزراء التركي بالقول: «إن الأعداد لا تغير من واقع أن هناك قتلاً للمدنيين والحل يكون بالإصلاح، ونحن جاهزون لمساعدتك، قمنا في السابق بإرسال وفود تقنية ونحن جاهزون لفعل ذلك مجدداً في حال طلبتم ذلك».

* أخذ الأسد دفة الكلام. راح يشرح لمحادثه التركي ما قام به حتى الآن.قال: «نحن

قمنا ونقوم بالكثير من أجل الإصلاح وهذا ليس مرتبطاً بالأحداث الجارية حالياً وإنما هي حركة ممتدة كما تعلم منذ المؤتمر الأخير لحزب البعث، وهناك رزمة إصلاحات قادمة ومنها قانون للأحزاب غير أنه بحاجة إلى بعض الوقت، فقانون الأحزاب مثلاً بحاجة إلى ستة أشهر ونحن لا نود أن نتسرع لئلا نقع في الفراغ».

قاطعه أردوغان: «لماذا ستة أشهر ألا يمكن أن تختصر المدة إلى ثلاثة أشهر مثلاً؟ الوقت عامل مهم، ونحن نود المساعدة ولكن الوضع لا يمكن أن يستمر هكذا».

* نصح أردوغان أيضاً الأسد: «بالتواصل مع السوريين الموجودين في الخارج، حتى لو كانوا معارضين». لم يعلق الأسد وإنما حرص في نهاية المكالمة على إبداء مشاعر الود لرئيس الوزراء التركي شاكراً له اهتمامه ومتمنياً البقاء على التواصل، وقد فوجىء الأتراك بعد المحادثة أن الأسد لم يتطرق قطّ إلى مؤتمر المعارضة السورية الذي كان سيعقد في تركيا، وإنما تمنى على أردوغان أن يتروى في إطلاق المواقف خصوصاً العلانية والإعلامية والتحقق من المعلومات التي تصله لأنه ربما ثمة مصلحة للبعض في تشويه ما يجري.

شعر الأسد بأن أردوغان يريد دفعه للتواصل خصوصاً مع الإخوان المسلمين في الخارج على أساس أنهم التيار الأبرز حالياً في حركة المعارضة التي كانت لا تزال في بدايتها. فهم نصائح أردوغان بالإصلاح وغيرها على أنها محاولة تركية لفتح الأبواب السورية لمشاركة الإخوان في السلطة. وهو ما بقيت أوساط أردوغان تنفيه تماماً (بما في ذلك الذين التقاهم المؤلف في العام الثالث للحرب). قالت تلك الأوساط إن الهدف التركي كان آنذاك تشجيع السلطة السورية على لقاء المعارضة بكل أطيافها في الخارج وليس الإخوان المسلمين فقط، فنحن كنا نرى أن تصلب الأسد والتوجه إلى الخيار الأمني سيؤديان إلى توسيع رقعة الحرب وسيؤثران أيضاً في أمننا التركي».

كان العماد حسن تركماني، معاون نائب رئيس الجمهورية السورية المكلف بالعلاقات مع تركيا قد استدعى قبل مكالمة أردوغان مع الأسد السفير التركي في

دمشق. قال له إنه يستدعيه بناء على توجيهات الرئيس الأسد للتأكيد أن سوريا لا تود تعكير صفو علاقاتها مع تركيا ولكنها فوجئت برد الفعل التركي والسريع على الأحداث وبأنها تبني موقفها على غير حقيقة ما يجري فعلياً على الأرض.

وفي خلال اللقاء بين تركماني والسفير التركي، تمنى المسؤول السوري أن يبادر أردوغان للاتصال بالأسد لأنه هو الذي بادر بالانتقاد ولا يجوز أن يكون الأسد هو المبادر بالاتصال. وما تجنب الأسد قوله لأردوغان في خلال المكالمة الهاتفية، كان تركماني قد بحثه مع السفير التركي. تمنى أيضاً أن تمتنع السلطات التركية عن السماح للمعارضة السورية بعقد مؤتمر لها في انطاليا في أواخر شهر أيار/ مايو ٢٠١١، وجرت اتصالات أمنية واستخبارية سورية رفيعة مع الأتراك حول هذا الأمر.

بالفعل تجاوبت أنقرة بعد يومين مع التمني السوري لجهة اتصال أردوغان بالأسد. أجرى وزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو اتصالاً بنظيره السوري وليد المعلم. كانت الذريعة مسائل تتعلق بقضايا المياه بين البلدين، إلا أن الهدف كان إبلاغ المعلم بأن أردوغان سيتصل بالأسد. رحب الوزير السوري مؤكداً حرص القيادة السورية على الحفاظ على أفضل العلاقات بين البلدين. وجرى الاتصال الآنف الذكر.

بعد الاتصال الهاتفي بين أردوغان والأسد، سادت فترة من انعدام التواصل. لم يهنىء الأسد رئيس الوزراء التركي بفوز حزب العدالة والتنمية بالانتخابات. راح بعض الدبلوماسيين الأتراك في دمشق يقولون لمن يزورهم: «إن النظام في سوريا غير قادر على اتخاذ الإجراءات التي يطالبه الناس بها»[1].

كان الأتراك يراقبون تطور النقاش الجاري آنذاك في دمشق حول إلغاء المادة ٨ من الدستور التي تقول بقيادة حزب البعث للدولة والمجتمع. حاولوا مع بعض الدول الأخرى «النصح» بإلغاء المرسوم التشريعي رقم ٤٩ الصادر عام ١٩٨٠ الذي

---

(١) وفق ما نقل دبلوماسي عربي عن السفارة التركية للمؤلف.

ينص على عقوبة الإعدام لمن يثبت انتسابه إلى حركة الإخوان المسلمين. لم يعلقوا كبير اهتمام على قانون العفو الذي أصدره الأسد معتبرين أن «المطلوب إلغاء تجريم الأعمال ذات الطابع السياسي وليس العفو عن مرتكبيها، وإلّا نصبح أمام وضع يخرج فيه الناس من السجن ليعودوا إليه بعد أيام»[1].

كان الجمر آنذاك قد بدأ يغلي تحت رماد العلاقات التركية السورية. تارة تصدر اتهامات للأتراك بالتورط في أحداث جسر الشغور، وتارة أخرى تستدعي الخارجية السورية السفير التركي كي لا تسمح بلاده لبعثة التحقيق التابعة لمجلس حقوق الإنسان من لقاء اللاجئين السوريين على الأراضي التركية. بين هذه وتلك ترتفع حدة انتقادات المحللين السوريين لدور تركيا. ترتفع أيضاً وتيرة التظاهرات أمام السفارة التركية في دمشق ومحاولة اجتياز سورها، وصولاً إلى رفع بعض المتظاهرين شعار استعادة لواء اسكندرون

التهبت الأوضاع بين البلدين. وقعت حادثة دبلوماسية لافتة آنذاك وبقيت طي الكتمان. فبعد أن رشحت سوريا الدكتور عبد الله الدردري نائب رئيس الوزراء السابق لاعتماده سفيراً لها في أنقرة، عادت وسحبت الترشيح وأبلغت السفير التركي في دمشق بأن السبب هو تحقيقات بفساد مالي تطال الدردري، وأن الأسد نفسه مهتم بهذا التحقيق.

في تلك الفترة بالضبط كان أردوغـان يشعر بأنه يزداد قوة بعد انتخابات عززت شعبيته للمرة الثالثة في الحكم على رأس حزب العدالة والتنمية. لم يتردد في توظيف ذاك النصر لطموحاته الإقليمية والإسلامية، قال: إن «انتصارنا هو انتصار للقدس ودمشق وبيروت»، وهذه عبارات استجدت على خطاب هذا القائد الإسلامي التركي ولم يكن لها مثيل قبل الربيع العربي.

راحت قناعة القيادة السورية تزداد يوماً بعد آخر بأن الهدف التركي – القطري هو العمل على إيصال الإخوان المسلمين إلى السلطة مهما كان الثمن. يختصر

---

(١) حسب رواية دبلوماسي تركي كان حتى ذلك الوقت في دمشق.

الوزير وليد المعلم هذه القناعة بقوله: «لأننا رفضنا خلال جولتي أوغلو عندما كان وزيراً للخارجية أن نتعامل مع حركة الإخوان المسلمين الإرهابية لينضموا إلى السلطة في سوريا، قاموا بشن هذه الحرب الشعواء على سوريا على أسس عقائدية فقط. كنت أقول لكل من ألتقيه.. أراهنكم أن تركيا لن تحارب داعش لأسباب عقائدية.. وبالفعل حتى اليوم هي تعلن ذلك ولكن لا تحاربها، بل ما زالت تقدم لداعش والنصرة وأحرار الشام الدعم المالي وبالسلاح والتدريب.. حتى إنها لكي تتجاوز وجود جبهة النصرة على لائحة الإرهاب الأممية، أسست ما يسمى جيش الفتح في الشمال لكي تتجاوز هذه الفكرة. تركيا لا تنظر أبعد بقليل أن الإرهاب سيرتد عليها»[1]؟

لكنْ ثمة أهداف أخرى وأهم لتركيا من خلال تفكيك سوريا. نجد بعض هذه الأهداف في مجلة «ذا أتلانتيك» الأميركية في ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٢ حيث جاء: «إن الأكثر أهمية بالنسبة إلى تركيا هو مصير الجيوب الكردية في سوريا، حيث تراوح نسبة الكرد هناك بين ١٠ و٢٠٪ من مجموع سكانها بما يُعطي مُبرِّراً قوياً لإقامة منطقة سيطرة كردية واسعة وحُكماً ذاتياً كما حدث مع أشقائهم في العراق».

من المرجَّح أن يلجأ كرد سوريا إلى تركيا ليحصلوا على الدعم، حيث سيرحبون بأن تكون أنقرة القوة الموازية للقومية العربية.

فضلاً عن ذلك وكما حصل في كردستان العراق، فإن شركات البنية التحتية التركية ستكون من أوائل المستفيدين من الاستثمار في منطقة كردية سورية ما بعد الأسد، بحيث تحظى بالعقود الرئيسية كما فعلوا في كردستان العراق بعد صدام.

عملياً فإن الشركات التركية هي التي بنت كردستان العراق، عبدت طرقاته، صممت مطاراته، نقبت عن نفطه، وبنت مجتمعاته العمرانية، ناهيك بكونها سوقاً رئيسية لموارد الطاقة فيه.

(١) وليد المعلم، قناة الميادين، ٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥.

كذلك فإنها شريك تجاري رئيسي لأي كيان ينشأ ما بعد مرحلة الأسد. إن الميزة التنافسية لتركيا في العراق لما تشكله من اقتصاد متطور عند حدوده، ستكون أيضاً لمصلحتها في سوريا ما بعد الأسد.

هل أن غرق سوريا في الدماء وتقديم أردوغان نفسه حامي السنة في سوريا هو الذي أدى إلى التدهور السريع للعلاقة بين أنقرة ودمشق، أم إن اعتقاد أردوغان بأن النظام السوري سيلحق سريعاً بنظيريه التونسي والمصري وأن الساحة ستكون مفتوحة للإخوان المسلمين حلفاء أنقرة هو الذي دفع ساسة تركيا لتبني موقف معادٍ للنظام السوري؟ أم إن عدم استماع الأسد للنصح التركي كان السبب كما قال أوغلو وأردوغان غير مرة؟

قد نجد بعض الجواب في آخر لقاء جرى بين الأسد ووزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو.

الوثيقة رقم ٤:

محضر لقاء الأسد مع أحمد داوود أوغلو بحضور المعلم
٩ آب/أغسطس ٢٠١١

بدأ الوزير التركي باستعراض التجربة الديمقراطية التركية ومراحل تطورها ناصحاً بأن يتم نقل هذه التجربة إلى سوريا (مع العلم أن في التجربة التركية دوراً بارزاً لحزب العدالة والتنمية الحاكم أي للإخوان المسلمين الأتراك).

ثم بدأ أوغلو كلامه كالآتي: إذا كنتم تعتقدون أنكم ينبغي أولاً أن تستعيدوا ترسيخ الأمن ثم تقومون بالإصلاحات، فإن ذلك اليوم قد لا يأتي. الإجراءات الأمنية ستتسبب في إجراءات مضادة، والإجراءات المضادة ستستدعي المزيد من الإجراءات الأمنية، وهكذا سيتم تدويل القضية السوريّة، ينبغي أن أقول إن تركيا لا تدعم السنة فقط في سوريا، بالنسبة إلينا كل السوريين أشقاء، بصرف النظر عن انتمائهم الديني أو العرقي. ليس لدينا سياسة على هذا النحو. هل استعملنا سياسة كهذه في العراق؟ لو كنا نتبنى هذه السياسة السنية لكنا عملنا ضد إيران، بينما نحن لم نفعل. ليس هناك سياسة كهذه لدى حكومتنا. هذا هو التحدي بالنسبة إلينا في سوريا. كيف يمكن أن نجعل من سوريا قصة نجاح؟ رسالتي الآن هي ما يلي: أولاً التحول الديمقراطي وتنفيذ جميع السياسات الإصلاحية. للأسف فإننا خسرنا بعض الوقت. كنت أعتزم القدوم بعد خطابكم الأخير الذي كان ممتازاً. لكن لسوء الحظ كنتم قد بدأتم عملياتكم بالقرب من حدودنا، وكان سيساء فهم الزيارة. للأسف في البداية كان المتظاهرون يطالبون بإصلاح النظام، الآن أخشى أنهم يطالبون بإسقاط النظام، لم تكن هذه الشعارات في شباط وآذار ونيسان. ستكون الأمور أكثر صعوبة

في تشرين الأول وتشرين الثاني. بحلول ذلك الوقت، لن تظل المسألة محلية، بل ستصبح دولية. سيحاول البعض استغلال هؤلاء لزعزعة الاستقرار والتسبب بالمشاكل. هذه باختصار مخاوفنا بشأن سوريا.

سأنتقل الآن إلى البعد الإقليمي. نحن صدمنا عندما بدأتم العمليات في حماه قبل يوم واحد من رمضان. كنا نأمل أن يكون رمضان شهر سلام. أفهم أن الوضع في حماه قد يكون محرجاً، وأفهم أنه قد يكون هناك بعض المشاكل في دير الزور، لكن الشروع في العملية قبل يوم واحد من رمضان أضاع كل الفرص. نحن امتنعنا عن إصدار البيانات والتصريحات لمدة شهرين، وأنا اقترحت ذلك على رئيس الوزراء، وذلك من أجل إعطاء فرصة، رغم دخول ١١ ألف شخص إلى تركيا، ورغم مطالبة عدة بلدان بالذهاب إلى تلك المخيمات. البريطانيون والألمان طلبوا ذلك. كنت أقول لا أريد أن أرى ممثلاً أجنبياً واحداً في تلك المخيمات، ولا الصليب الأحمر ولا أي صليب على الإطلاق، ليس لأني ضد صليب المسيحية، لكن ذلك سيعني التدخل. وكنا دائماً نصف السوريين الذين يدخلون تركيا بالضيوف وليس باللاجئين. امرأة واحدة ذهبت إلى هناك لأنها كانت تمثل الأمم المتحدة. بان كي مون طلب ذلك. لو منعناها لقالوا بأننا نخفي شيئاً. الآن، اقتراحنا المتواضع هو جعل رمضان شهر سلام ووقف جميع العمليات وسحب جميع القوات المسلحة من المدن. وحتى لو تظاهروا، دعهم يتظاهروا ما لم يستعملوا العنف. التظاهرات دون عنف تحقق الاسترخاء. وبمناسبة شهر رمضان، نقترح إطلاق سراح السجناء، وهذا سيخفف من حدة التوتر أيضاً. في هذه الأثناء بادروا إلى إطلاق حوار سياسي حقيقي. أعرف ما يحاول نائب الرئيس فعله. نعرف أيضاً ما تقولونه أنتم من أن هناك جنوداً حقاً قتلوا ورجال شرطة قتلوا. لماذا لا يدين أحد ذلك، إلخ، هذه ذرائع جيدة، زيارة السفير الأميركي إلى حماه خطأ لكن لا داعي لانتقادها.

المعلم: هذا إذا كانت مجرد زيارة وليس تدخلاً.

أوغلو: لا ينبغي أن نحكم على ذلك، العملية هي التي تحكم، وليام هيغ اتصل بي مرات عديدة وتوسل إلي أن أصرح بأن سوريا باتت تشكل أزمة إقليمية،

لكني لم أفعل. سيادة الرئيس، إذا كان لديكم مشكلة مع أي بلد في العالم، سنقف إلى جانبكم ضد إسرائيل. لكن إذا كان لديكم مشكلة مع شعبكم لا نستطيع اتخاذ الموقف نفسه. عليكم إقناع شعبكم. بالنسبة إلينا لا نستطيع الانحياز. عندما كان هناك حصار لغزة من رفع الصوت عالياً ضد الحصار، رئيس الوزراء أردوغان. إذا أتت الأخبار نفسها من مصر، سيرفع صوته. وإذا أتت من سوريا سيرفع الصوت. عندما يتعلق الأمر بسوريا، عندما يُقتل المدنيون أو يختفون، مهما كانت الأسباب، فإن بعض شرائح المجتمع السوري أقلّه تتوقع من تركيا أن تقول شيئاً، المعارضة ستقول ما لا تقوله لأن المعارضة هي المعارضة، أفضل طريقة هي الشروع في عملية سياسية.

الأمر يبدو مختلفاً من وجهة نظر المجتمع الدولي. أريد أن أقول شيئاً حول الوضع الدولي لإكمال الصورة. كما قلت، العديد من البلدان تتصل بنا. حتى عندما أعود اليوم، سيتصلون للسؤال عن موقفنا. حتى الآن نحاول أن نكون معكم. الأمور تتغير في مجلس الأمن. الولايات المتحدة وبريطانيا والغرب أخطأوا في ليبيا والأحوال الإنسانية تتفاقم. نخشى أن يحاولوا المضي في مسار مشابه في سوريا من خلال نزع الشرعية وأن يجعلوا صديقنا العزيز الرئيس الأسد شخصاً كالقذافي يمكنه السيطرة على كامل سوريا دون أن يكون له مكان في المجتمع الدولي. هذا سيجعل الوضع الداخلي في سوريا أكثر سوءاً، لأن الناس، ليس في سوريا وحدها، بل في الخارج، يعتقدون أنك معزول شخصياً، وهذا سيفرغ رزمة الإصلاحات التي لديك من أي معنى. نحن رفضنا ذلك، وقلنا لهم إننا نثق بالرئيس الأسد، لكنه بحاجة إلى مزيد من الوقت. لكن بصراحة، استمر هذا الوضع حتى رمضان. بعد رمضان لن نستطيع الاستمرار في هذا الوضع، الرأي العام التركي غاضب. الناس يوقفونني في الطريق ويقولون لي: كيف يمكن أن تقبلوا بذلك؟ الجيش السوري يقتل المسلمين في رمضان. سواء كان هذا صحيحاً أو غير صحيح، فإن هذا هو الانطباع. وحماه تحمل رمزية قوية. لو كنت هنا لتوسلت إليك، سيادة الرئيس، ألا تقوم بأية عملية في حماه خلال رمضان. لا أعلم ما يقترحه عليك مستشاروك

الأمنيون، لكنهم ارتكبوا خطأ كبيراً. في تركيا لو سألت أي شخص قبل ستة أشهر عن الرئيس الأسد لكان سيقول إنه أفضل صديق لتركيا وأفضل صديق لرئيس وزرائنا. أما الآن، فالجميع يتساءل لماذا يتم فعل هذا في رمضان في حماه. هل يريد أن يثبت أنه لا يخشى أحداً وأنه يستطيع أن يفعل ما يشاء؟ بالأمس طرح عليّ هذا السؤال من قبل نواب من حزبنا في البرلمان. أشخاص يحبونك ويحترمونك. أرجو ألا تثق بروسيا أو الصين أو أي بلد آخر إذا قالوا إنهم سيدافعون عنك أو يحمونك. سأعطيك مثالاً. في ١٥ شباط كنا في روسيا في اجتماع مع وزارة الخارجية الروسية. في ذلك الوقت كنا نحاول التوسط بين القذافي وأهل بنغازي، وكنا ننصح القذافي بإجراء انتخابات. وكنا نتعرض لانتقادات بسبب علاقتنا بالقذافي. سألناهم عن الحل الممكن في ليبيا، كان ذلك قبل بدء عملياتكم بأقل من أسبوع. قالوا إنهم ضد أي قرار ضد ليبيا، لكنهم في هذه الأثناء، كانوا قد جمدوا أصول القذافي. لكن كونهم ضد أي قرار لا يعني شيئاً. قالوا اليوم إن سعر برميل النفط ١٢٠ دولاراً، إذا وصل إلى ١٤٠ دولاراً فسنتخلص من أي ديون. كل ما يهم هذه الدول هو مصالحها.

أنا رأيتكم قبل أيام في الحلم. لأن سوريا في أحلامنا. كل فرد سوري في قلبنا. أما بالنسبة إلى روسيا فالمسألة مسألة مصالح إستراتيجية. أكرر، ما نريده هو جعل رمضان شهر سلام، ثم سحب القوات من المدن، ثم حرية التعبير، وإجراء الانتخابات وبعض الالتزامات. عندئذ يمكنكم الخروج من هذا المأزق، من هذه الحلقة المفرغة. أما إذا كانت المسألة مجرد التزامات لفظية ومتابعة الإجراءات الأمنية كالمعتاد فستحل كارثة بالمنطقة بأسرها.

الأسد: دعنا نصف ما قلته، أولاً أنا لا أفعل شيئاً لنفسي، أنا أبني علاقتي مع الشعب، وأنا هنا بفضل الشعب. لست هنا بفضل الجيش أو الاستخبارات أو الولايات المتحدة أو أي جهة أخرى. أنا هنا بفضل الشعب السوري. وينبغي أن تكون علاقتي جيدة بالشعب كي أستمر رئيساً. ثانياً، أنا لا أخطط للبقاء رئيساً مدى الحياة. ثم إني لا أشعر أنني رئيس، بل أشعر أني مدير مشروع، وهكذا أبني علاقتي

الطبيعية مع الناس دون أية عوائق. وإذا لم تعرف هذا عني لا تستطيع تحليل ردود فعلي على الواقع. فيما يتعلق بما قلته حول الإصلاحات الديمقراطية، فإننا لا نختلف معك. وإذا كنت غير مقتنع بأي شيء فإني سأقول ذلك. هذه قناعتي، وأنا أريد أن أمضي في ذلك الاتجاه. وسأمضي فيه. أنا لا أعمل من أجل تحقيق الشعبية، أنا أعمل من أجل الشعب السوري، أنا لا أعتبر نفسي زعيم قبيلة، أو أي شيء من هذا القبيل. الأمر الأكثر أهمية في سوريا هو المواطنة. عندما تبدأ بالحديث عن أقليات وأكثريات، هنا مكمن الخطر في سوريا، وأنت تضيع وقتك. ومفهوم المواطنة اعترته الكثير من المشاكل على مدى عقود، لكن علينا أن نعزز هذه المواطنة. أنت مواطن سوري، إذاً هذه هي هويتك، لأن في سوريا هناك إسلاماً ومسيحية وطوائف أخرى أصغر، هذه هي طريقة تفكيري.

عندما بدأنا بالحديث عن الإصلاح لم نتحدث عنه لأن لدينا أزمة، بدأنا بالحديث عنه لأن أغلبية الشعب السوري بحاجة إلى الإصلاح. هذا ليس جزءاً من الأزمة. التقِ الموالين والمعارضين والجميع يتحدث باللغة نفسها لأن الجميع بحاجة إلى الإصلاح. لكن السؤال الأهم هو ما نوع الإصلاح الذي نريده؟ قمنا بإعداد قانون الإعلام، وعرض على الحكومة، ثم أعيد للنقاش من جديد، إذاً المسألة بحاجة إلى النقاش.

التقيت الكثير من المتظاهرين، وكنت أسألهم ما الذي تريدونه. كانوا يجيبون بأنهم يريدون تغيير النظام. ولا نريد تغييرك أنت. بعض الذين يريدون تغيير النظام هم من البعثيين. في حزبي. النظام يعني أشياء مختلفة بالنسبة إلى مختلف الناس. كنت دائماً أطرح السؤال التالي: أي نوع من الإصلاح تريدون؟ كانوا يقولون: نريد قانون أحزاب. حسناً أي قانون أحزاب تريدون.؟ أي قانون انتخاب تريدون؟ قلت حسناً، دعونا نناقش الموضوع. لم يكن لدى أحد أية رؤية. حتى المعارضة. قلت لنفعل ذلك على مرحلتين: في الأولى نجري انتخابات دون تغيير الدوائر الانتخابية لأنه ليس لدى أحد رؤية بعد. الآن لدينا قانون أحزاب قد لايكون جيداً جداً، لكن عندما بدأنا بتنفيذه بدأنا نرى بعض المشاكل، والأمر نفسه ينطبق على

الإعلام وغير ذلك. بعد ذلك نمضي نحو الدستور. قلنا لنمض نحو الحوار الوطني لإيضاح الرؤى حول ما نريده، لأنه مهما فعلت فسيخرج البعض ليقول هذا ليس جديداً.

الحوار لم يكن حـواراً بين الحكومة والمعارضة. هناك السلطة وهناك المعارضة وهناك أغلبية الشعب في المنتصف. الحوار هو بمثابة المظلة بحيث يتحدث الجميع عن الإصلاح الذي يريدونه. وكان ذلك واضحاً لأنه تم بثه على الهواء على التلفزيون. لكن لماذا قاطعت المعارضة اجتماعات الحوار الوطني؟ كانوا يريدون منبراً ليقولوا بأنهم يريدون تغيير الدستور وهذا القانون وذاك القانون. لكني قلت كل ذلك في خطاب ولذلك لم يعد لديهم شيء يقولونه في المؤتمر. ولذلك قرروا عدم المشاركة ودون تقديم أي تبرير. بالنسبة إليّ المشكلة ليست في الحكومة وليست في المعارضة. إنها مشكلة وطنية. ينبغي التعامل مع الشعب السوري برمته بطريقة شاملة. المعارضة السورية ضعيفة جداً، وهي تصبح أكثر ضعفاً خلال الأزمة وليس العكس. ذهبت إلى حلب والتقيت الكثير من الناس. لديهم عدد قليل من الأشخاص في دمشق. وبالتالي فنحن نتعامل مع الشعب السوري بشكل عام. ونحن نتحرك في عملية الإصلاح.

لدينا ٣ قوانين فيما يتعلق بالأحزاب والانتخابات والتظاهرات. قلت للناس إنه عليهم تغيير هذه الثقافة. إذا كانوا يريدون التظاهر، عليهم مراجعة الوزارة والحصول على إذن. وقلت للوزير، إذا لم يتقدم أحد بطلب إلى الوزارة عليك أن تبحث عنهم. علينا التظاهر كما يتظاهر الناس في أي بلد في العالم. هناك قواعد وهناك مواعيد. كل ما يقولونه هو أنهم يريدون إسقاط النظام. في البداية كانوا يبحثون عن الإصلاح، أما الآن فالمشكلة مختلفة. الآن هناك المتظاهرون وهناك المسلحون. هذا ما تغير، خصوصاً في جسر الشغور حيث هاجموا قوات الأمن وقتلوا نحو ١٢٠ شخصاً. لا أحد يقبل هذا. كان هناك نحو ٧٠ عنصر أمن في المنطقة بأسرها. الخمسون الآخرون ذهبوا لمساعدتهم فقتلوا جميعاً في كمين. وهكذا ينبغي التمييز بين الإصلاح وبين خرق الأمن. ليس لدينا حل أمني، لم نؤمن يوماً بذلك. بدأت

المشكلة في ١٥ آذار وفي أقل من ٥ أيام يريدون إجراء جميع الإصلاحات. الأمر بحاجة إلى وقت. يقولون إننا تأخرنا، طبعاً الأمر بحاجة إلى وقت. أنت تتحدث عن ديمقراطيتكم وعمرها أجيال، أما هنا فيريدون تحقيق الديمقراطية خلال أسابيع. هذا لا ينفع. أنا أتفق مع تحليلك، لكن التحليل ينبغي أن يستند إلى الواقع، وإلا فسيكون تحليلاً جيداً لكن لا علاقة له بالواقع. قلت ذلك لرئيس الوزراء عندما تحدث عن تلك المرأة التي تقول إنها قتلت، كيف تعرف أنها قتلت؟ قال: لقد رأيت مقطع فيديو. هذا لا يكفي. لديك استخبارات، واستخباراتك تقول لك إن هذا غير صحيح. ينبغي أن يكون لديك معلومات. لدينا الآن أمران: أولاً، الإصلاح يحقق تقدماً، لكن الإصلاح لن يغير الوضع على الأرض. سنمضي إلى الأمام، سنجري انتخابات، وسيكون لدينا أحزاب وكل شيء، والجميع يدعم ذلك.

لقد فقدنا حتى الآن نحو ٦٠٠ شخص معظمهم من الجيش والشرطة والأمن. لم نكن نحن الذين صعّدنا. هم الذين صعّدوا منذ اليوم الأول في حماه. كان هناك ١٧ رجل شرطة ولم يكن هناك عناصر أمن ولا جيش. وتركناهم ثلاثة أشهر وهم يخربون ويدمرون. أنتم لا تقبلون بأمور كهذه في تركيا. والذين قتلوا في حماه قتلوا من قبل هؤلاء الأشخاص الذين كانوا يدافعون عن أنفسهم. ماذا يمكن أن نفعل؟ إذا كان رمضان، فهل نتركهم ليقتلوا، لقد قمنا بالحرب ضد إسرائيل عام ١٩٧٣ في رمضان، رمضان لا يعني ألا تدافع عن نفسك؟

أوغلو: كان ذلك ضد إسرائيل.

الأسد: وهنا كنا نرد على المسلحين الإرهابيين لنحمي بلدنا وأمننا. هل تطلبون من رجال الأمن أخذ إجازة في رمضان عندما يكون لديكم إرهابيون. هذا غير واقعي. الأمر لا يتعلق برمضان، لا تستطيع التحدث عن الإصلاح والفوضى في الوقت نفسه. الإصلاح بحاجة إلى الاستقرار والنظام. هناك أخطاء، نعم هناك أخطاء، وقد ذكرت ذلك في خطابي ولدينا لجنة خاصة للتحقيق في هذه القضايا. جيشنا ليس جيش أقلية، الجيش يضم أفراداً من جميع الفئات. الخدمة العسكرية تشمل كل مكان في سوريا وكل طائفة، وهم يقاتلون. لو كان هناك هذا التقسيم

الذي يتحدثون عنه في وسائل الإعلام لما كان الجيش موحداً. هناك بعض الضباط الذين ذهبوا إلى تركيا، لكن هؤلاء لا يمثلون الجيش، أنا لا أحاول أن أقلل من أهمية المشاكل التي نواجهها، لكن لا ينبغي المبالغة فيها أيضاً، لدينا مشكلة من المهم أن نضعها في سياقها الصحيح حسب حجمها الحقيقي وألا ننخرط في مقاتلة طواحين الهواء كدون كيشوت.

ثم إننا لسنا بحاجة لأحد ليدافع عنا، بما في ذلك تركيا، لأن المشكلة هي بشكل أساسي مشكلة سورية. لا نعتمد على روسيا ولا على الصين، حتى ولو قامت عشر ثورات ضدنا، سأقوم بمهمتي، ومهمتي كرئيس هي حماية الشعب وتطبيق القانون. إيران ليست جزءاً من هذا الموضوع، ولن تكون جزءاً منه ولا تستطيع أن تكون جزءاً منه. هذه مشكلة سوريا بالكامل. هناك مشاكل، ليس كل رجل أمن شخصاً جيداً، لا يمتلكون جميعاً الوعي اللازم. لدينا أخطاء. لقد التقيت عائلات الضحايا وتحدثت معهم. الناس ضد ما يحدث. يقولون إنهم لا يريدون ثورة ولا يريدون الإرهاب. المشكلة هي أنه عندما يدخل الإرهابيون إلى المدن يتوقف كل شيء. المدارس ينبغي أن تبدأ خلال أسابيع قليلة. والجامعات ستفتح أبوابها. توقفت مصالح الناس، وأصبح علينا نقل جميع الخدمات إلى الريف. ينبغي أن تكون الرسالة في رمضان لهؤلاء بالسماح للناس بأن يعيشوا حياتهم واستمرار تقديم الخدمات لا أن يقوموا بالتخريب والحرق. لقد حرقوا كل شيء، أرسلنا أربع كتائب من الجيش لحماية المصارف لأنهم أرادوا سرقة المصارف. هذا ما حدث في حماه.

حماه تختلف عن دير الزور. في دير الزور لم يكن هناك مشاكل في البداية. كان هناك تظاهرات صغيرة، لكن القاعدة دخلت من العراق والسعودية. دير الزور قريبة من الحدود. العائلتان الرئيستان في دير الزور هما العاني والراضي، وهما عائلتان عراقيتان. ولذلك هناك صلات قوية بمدينة القائم العراقية، وهي أحد مراكز القاعدة في العراق. بسبب المشاكل في جسر الشغور، نقلنا وحدات الجيش إلى هناك، فبدأ المسلحون بقتل رجال الشرطة بشكل يومي. توجهنا إلى زعماء العشائر

علهم يحاولون حل المشكلة. حاولنا كثيراً، لم تنجح العشائر. هم طالبوا بإرسال الجيش، لكننا لا نستطيع إبقاء الجيش هناك، لأن هذا ليس في مصلحتنا وليس في مصلحة الناس. أعتقد الآن سيكون الوضع أفضل.

الآن ما العلاقة بين الإصلاح وهذه المشاكل. في الواقع هما أمران مختلفان: الإصلاح والمسلحون. إذا كانت الأغلبية تدعم الإصلاح فإن ذلك يساعد على عدم توسيع الصراع وربما تقليص رقعته. هذا هو الأثر على المدى القصير، عندما يتحقق الإصلاح يصبح هناك مؤسسات أفضل. جزء من المشكلة أن لدينا نحو ٦٤ ألف شخص خارج على القانون. بعضهم محكوم بالإعدام وبعضهم بالسجن مدى الحياة. هؤلاء خارج منظومة الدولة. معظم المسلحين ينتمون إلى هذه الشريحة. هناك مهربون يهربون من أوروبا إلى تركيا ومن ثمة إلى السعودية. لو كان لدينا مؤسسات أفضل لكانت المخاطر أقل. لدينا الآن قانون الإدارة المحلية. عندما تصبح الإدارة المحلية أفضل، هذا يجعل الأمر أسهل عليّ، لأن الناس ينتخبون إداراتهم المحلية. عندما وضع الدستور السوري لعام ١٩٧٢ كان عدد السكان في سوريا ٦ ملايين، الآن بلغ عدد السكان ٢٢ أو ٢٣ مليون نسمة. هناك فرق هائل. أمر آخر، عندما قُتل جنودكم عام ٢٠٠٧، قلت في تصريح لي إننا لا نقبل بذلك وإننا ندين ذلك. وكان هناك رد فعل سيِّىء وقوي في سوريا. قلت إنّ هذه هي سياستنا. بينما لم نسمع أي إدانة من تركيا لمقتل جنودنا. نحن لا نتوقع منكم تأييدنا، لكن عندما يقتل ١٢٠ من جنودنا لم نسمع أي إدانة منكم. هل تعتقد أن أي سوري يمكن أن يقبل بهذا. المسألة مسألة أخلاقية ولا علاقة لها بالمعارضة. مجلات أميركية من تلك التي تنتقدنا نشرت وقائع الحادثة وحملت المسؤولية للمسلحين، بينما لم نسمع شيئاً من تركيا. هذا يؤثر في مصداقية مواقفكم. كيف يكون من حقكم الدفاع عن طائرة تتعرض لهجوم من قبل حزب العمال الكردستاني في العراق ولا يكون لي الحق في الدفاع عن شعبي. لا أتوقع منكم دعم موقف، أتحدث من الناحية الأخلاقية. لقد بنينا علاقة تاريخية مع تركيا، وهي علاقة بين شعبين وليست بيني وبين الرئيس أو رئيس الوزراء، وينبعي أن يكون هناك معايير.

عندما يقول إن المشكلة السورية قضية داخلية (تركية)، أعرف ما يعنيه، لكن ذلك يبعث برسالة خاطئة. نحن بلد آخر، وهذا يتعلق بكرامتنا كسوريين، وأنتم تفهمون ما تعنيه الكرامة. لو كنت أتحدث مع الأميركيين، لفهمت ذلك. هذه المسائل لا تعني لهم الكثير، أما أنتم فينبغي أن تعرفوا ما تعنيه الكرامة. لقد حدث هذا غير مرة، وتحدثنا عبر الهاتف، وأخبرته بذلك بصراحة. علينا أن نكمل ما بدأنا به كبلدين. لا تدعموني شخصياً. هذه مشكلة سوريا ونحن نحلها. أنا لا أريد أن أتخذ خطوات جزئية. أنا لا أحب الركض، أنا أمشي، لا أعتقد أن عليَّ أن أفعل شيئاً لأن لدينا مخاوف. أنا لا أؤمن بالربيع العربي. أعلم أن لدينا تراكمات، لدينا مشاكل، ونحن بحاجة إلى الإصلاح. لماذا تحدثنا عن المشاكل نفسها عام ٢٠٠٥؟ لم يكن هناك ضغوط، ورغم ذلك كنا نتحدث عن ذلك لأننا نؤمن بذلك. تأخرنا لأننا بطيئون، لأننا كسالى، لدينا بيروقراطية، هذا أمر آخر. نحن نتقدم إلى الأمام. نعلم أننا دون هذه الإصلاحات فإن سوريا ستكون عرضة للخطر.

أنا لست قلقاً بسبب الأزمة، أنا قلق بسبب ما حدث قبل الأزمة وما سيحدث بعد الأزمة. الأزمة عارض صحي. إذا كنت تشعر بالألم في معدتك، قد تكون لديك مشكلة صغيرة وقد يكون لديك سرطان. لا يكون العلاج بأخذ الحبوب، بل يبدأ بالتشخيص لمعرفة مسببات الألم. لا خلاف بيننا بشأن الإصلاحات، قد يكون الاختلاف تقنياً. عندما تقولون إنكم أشرتم عليّ بالإصلاح ولم أقبل كيف تحلل ذلك؟ ينبغي أن تكونوا دقيقين. عندما تحدثنا عبر الهاتف سابقاً (مع أردوغان) قال إني أستمع إلى مستشاري أو إلى الأجهزة الأمنية. في الواقع أنا أستمع إلى الناس حتى ولو كان لدي ٥٠ من أفضل المستشارين في سوريا، فإن هذا لا يعني أننا نعرف ما نفعل. أنا أتحدث إلى الجميع، اليمينين واليساريين والمتطرفين والأشخاص الذين يعملون ضدي. وعندما أرسلت الجيش لم يكن لدي أي خيار آخر سوى إرسال الجيش. حتى لو كان لدينا ديمقراطية لما تغير من الأمر شيء، يستمرون في الهجوم لأنهم يريدون القتل. هؤلاء الأشخاص لا يهمهم الإصلاح.

أوغلو: سيادة الرئيس، على سبيل المثال، حزب العمال الكردستاني يهاجمنا ونهاجمه، لكن ليس هناك ضحايا مدنيون، نحن نقاتلهم في الجبال.

الأسد: علينا التمييز بين المبدأ والممارسة. أنتم تدافعون عن أنفسكم ضد حزب العمال الكردستاني ونحن ندافع عن أنفسنا. الفرق من الناحية العملية هو أن لديكم الكثير من الخبرة ونحن ارتكبنا أخطاء. أنا لا أدافع عن الممارسات. أنا قلت إننا ارتكبنا أخطاء. وأقول ذلك علناً. أنا أتحدث عن المبدأ. هناك فرق بين الحكم على المبدأ والحكم على الممارسة. يمكن أن تقول إن الممارسة كانت سيئة، لكن لا تستطيع القول إننا تبنينا مبادىء خاطئة. هذا ما أعنيه. أنتم تقاتلونهم في الجبال بعد سنوات طويلة. هنا قتالنا ضدهم حديث العهد.

أوغلو: أتى إلينا أشخاص يحظون بالاحترام، لا نريد أن نذكر أسماءهم، وأخبرونا بأنهم خائفون. وقالوا إنهم تحدثوا إلى السيد الرئيس لأن ثمة أخطاء كبيرة ترتكب. وقد أشاروا إلى بعض القادة العلويين. أنا تحدثت إليهم فرداً فرداً.

الأسد: لكني أنا من أعيش في سوريا.

أوغلو: أنا أتحدث عن أشخاص في الإدارة السوريّة، وهم قلقون حيال حماية منظومة الدولة. ما أعنيه سيادة الرئيس أنه ما لم يكن هناك صحافة حرة، فإن التأويل سيستمر. في جسر الشغور، قال البعض إنهم هوجموا من قبل الشبيحة أو الميليشيات غير النظامية عندما أرادوا الهرب من الجيش. سيادة الرئيس ينبغي أن نكون صريحين بعضنا مع بعض، الوضع الأمني يزداد سوءاً. كلما فرضتم إجراءات أمنية أكثر ازداد الوضع سوءاً. الوضع الأمني عندما أتيت في المرة الأولى كان أفضل مما كان في أيار، وأيار كان أفضل من حزيران وحزيران أفضل من تموز.

الأسد: في الواقع، السبب يعود إلى أننا لم نفرض إجراءات أمنية أشد بين أيار وتموز. المهم أن نعطيك المعلومات الصحيحة. الأمور تتحسن كثيراً عندنا، نتدخل بسبب المسلحين وبسبب بعض القضايا الأخرى.

أوغلو: لماذا لم يأت هؤلاء المسلحون العام الماضي؟

الأسد: لأنهم سوريون وموجودون هنا.

أوغلو: بسبب الربيع العربي.

الأسد: لا، في البداية بدأوا بالتظاهر، ومع كل خطوة من خطوات الإصلاح

كان يحدث تصعيد. نحن لا نقول إننا لسنا بحاجة إلى الإصلاح، وقد قمنا بالعديد من الخطوات. وقد أعلنا قانون التظاهر قبل شهرين، لكنه لم يحدث أي أثر. هؤلاء الأشخاص ليسوا بحاجة إلى الإصلاحات. أصدرنا القانون قبل الذهاب إلى حماه. ما يحدث هو العكس تماماً. في حماه، تركناهم يتظاهرون لمدة شهرين. كانوا يفعلون ما يشاؤون وكانوا يدمرون مدينتهم.

نحن لنا الحق في حماية أمننا، وعلينا المضي قدماً في الإصلاحات. لم أقل إن الأمرين ينبغي أن يكونا متزامنين، الإصلاح هو الإصلاح وينبغي أن يمضي قدماً وفقاً للجدول الزمني للإصلاحات.

أوغلو: لكن المشكلة في التطبيق، غداً، بعد صدور قانون الأحزاب هذا، يمكن أن تقول بعض الأحزاب إنه ينبغي إلغاء المادة الثامنة.

الأسد: لا، ذلك يتعلق بالدستور.

أوغلو: إذا كان هناك احتكار، كيف يمكن لهذه الأحزاب الجديدة أن تتشكل.

الأسد: سيستغرق الأمر بضعة أشهر، لأننا في أزمة، بدأوا بالطريقة المعاكسة. هم الذين يضغطون. بالنسبة إليّ كان الأفضل البدء بالدستور، لكن المعارضة هي التي تضغط. هل تعرف ما هي المادة الثامنة. إنها تعطي حزب البعث قيادة الدولة والمجتمع. هناك مادة أخرى تتعلق بكيفية انتخاب الرئيس. قيادة حزب البعث هي التي ترشح الرئيس. هناك ٢٣ مادة تتعلق بانتخاب الرئيس. لا تستطيع إلغاء المادة الثامنة دون المسّ بكل تلك المواد. إذاً القضية ليست في المادة الثامنة، ينبغي تغيير الدستور بالكامل. أنت تتحدث عن نظام بأكمله، رئاسي، برلماني أو غير ذلك. بالنسبة إلي ليس هناك مشكلة، لكن الضغوط كانت منصبة على المطالبة بقانون الأحزاب.

أوغلو: في مصر، التقيت رئيس لجنة صياغة الدستور، وقال لي الخطوة الأولى ينبغي أن تكون الذهاب إلى الانتخابات، يمكن إجراء تعديل للذهاب إلى الانتخابات، وقد تم إجراء ذلك التعديل من قبل لجنة في تلك الحالة. الأمر المهم هنا، سيادة الرئيس، أن تعلن مرحلة انتقالية من هذا النظام السياسي إلى نظام سياسي

آخر. ويتم إجراء العملية الانتقالية على مسارات. خلال العملية الانتقالية يمكن تعليق الدستور أو تعديله، وهذا يمكن أن يخلق المناخ الملائم.

الأسد: كيف يمكن للبلد أن يبقى بدون دستور؟

أوغلو: في عام ٢٠١٤، ستجري انتخابات رئاسية. لا أعلم ما هي مخططاتكم، لكن إذا كنتم تعتزمون إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية، أرجو أن تتذكروا أن الأمر المهم هو أنكم الآن لا ترون نهاية هذا النفق. أنكم ترون الأخبار عن مقتل مئة شخص، الجيش يهاجم، المسلحون يهاجمون، إلخ. ما نقترحه هو أن تبين للناس نهاية النفق. أخبر شعبك والمجتمع الدولي بذلك. أنا شخصياً حمتني المعارضة عندما قررت القدوم إلى دمشق بعد أحداث حماه. هم اتصلوا برئيس الوزراء أردوغان، وخرجوا في تظاهرات ورفعوا لافتات كتب عليها «لا تذهب إلى سوريا» كنت أعتزم القدوم، لكني أجلت ذلك بسبب العمليات.

الأسد: أنت أجلت؟

أوغلو: نعم، لأني الوحيد الذي يزور سوريا هذه الأيام. كنت قد أعلنت نيتي القدوم إلى سوريا، فخرجوا في تظاهرات يطالبونني بعدم القدوم، الأمر المهم هو أنه لو كان لدينا من الوقت شهر أو شهران، خمسة أشهر، خمسة أعوام، كان بإمكاننا إعادة تنظيم الشؤون الأمنية والاستخبارية، المهم الآن هو كسب قلوب الناس. ليس جميعهم، لكن أغلبيتهم ينبغي أن يكونوا إلى جانبك. كي يفعلوا ذلك ينبغي أن تكون لديهم الثقة. نحن قلقون لأنه بعد فترة سيقول العديد من الناس، بعض الوزراء الأوروبيين، ستذهب إلى هناك، افعل ما بوسعك. لا نريد أزمة أخرى، يقولون ذلك لتركيا ليس لأنهم يريدوننا أن نفعل شيئاً ما، لكن إذا استطعت كسب قلوب الناس، إذا استطعت التوجه إلى المجتمع الدولي، يمكننا كسب بعض الوقت.

الأسد: لكن المشكلة هي أنكم تريدوننا أن نفعل ذلك على طريقتكم. قلتم انتخابات. قلنا حسناً. قلتم تعديل دستور، قلنا حسناً. الآن تسألني لماذا ينبغي أن تصدروا القانون قبل تعديل الدستور. سواء كانت هذه طريقة صحيحة أم خاطئة، إنها الطريقة السورية في فعل الأشياء. لا تستطيع أن تطلب مني أن أفعل الأمور على

طريقتكم. يمكن أن نتحدث عن العناوين الرئيسة، لكن لا تستطيع أن تقول لي كان ينبغي على الرئيس أن يفعل هذا قبل ذلك.

أوغلو: نستطيع فقط القول مثلاً حرية الصحافة، حرية المجتمع.

الأسد: لكن كيف تفعل ذلك خارج القانون.

أوغلو: هذا هو القانون، لكن من الناحية العملية، عندما يكون هناك تظاهرات وهناك ممثل واحد للصحافة العالمية، من الصحافة التركية، يمكن أن يقول إن هناك مسلحين يستخدمون العنف. ماذا نقرأ في الصحف كل يوم؟ الناس يتظاهرون ويواجهون بالدبابات. عندما يرى رئيس الوزراء هذه الصور، ماذا يقول كرجل صاحب ضمير؟ إن الأحهزة الأمنية تخدع أخي بشار.

الأسد: لكن في الأشهر الأولى سمحنا للصحافة بالعمل، فكانوا يصورون كل شيء عكس الواقع. يقولون إنّ هناك ٢٠٠ ألف شخص في مكان ما بينما يكون في الواقع خالياً تماماً. في النهاية قررنا أن نعمل وفق مصالحنا.

أوغلو: الآن يمكن أن تقول إن الجيش سينهي عملياته في حماه ودير الزور وسيعود إلى ثكناته، ومن الآن فصاعداً ستكون بلادنا مفتوحة أمام الصحافة، وبوسع الجميع أن يرى ما يحدث. إننا لا نخفي شيئاً وفي هذه الأثناء فإن جميع أولئك الذين ارتكبوا جرائم سواء من المسلحين أو الشبيحة أو أي طرف سيعاقبون. لكنني أؤكد لشعبي أنه سيكون هناك سوريا حرة وديمقراطية مع نهاية هذا العام. وأنا أخطط لفعل ذلك. لقد أعددنا هذا القانون وذاك القانون. وسيكون هناك قانون جديد للانتخابات، وبعد ذلك سيكون هناك برلمان جديد، وبعده دستور جديد. وأنا نفسي كرئيس للبلاد ليس لدي طموح شخصي. سنذهب إلى الانتخابات البرلمانية، وسيكون هناك برلمان جديد وحكومة جديدة ورئيس جديد للوزراء يتمتع بسلطات معينة وليس كما في السابق. ستتقاسم السلطة مع البرلمان. هذا سيخفف من أعبائك، لأنه إذا حدث خطأ ما، فإن الناس سيحملون المسؤولية لرئيس الوزراء أو البرلمان، أما اليوم فأنت مسؤول عن كل شيء.

الأسد: لذلك فإن الديمقراطية جيدة بالنسبة إليّ، ستسهل عليَّ إدارة سوريا.

أوغلو: ويمكن أن تقول إنه لن يكون هناك أية قيود على تشكيل الأحزاب السياسية. أي شخص يستطيع تشكيل حزب سياسي. أعلم أن لديكم حساسية خاصة تجاه الإخوان المسلمين، لكن إذا اجتمع أفراد وشكلوا حزباً جديداً كذاك الذي أسسوه في مصر تحت اسم «الحرية والعدالة» حتى هؤلاء يمكنهم تشكيل حزب. هذا سيبين للناس الضوء في نهاية النفق. إذا كان الهدف هو الوصول إلى سوريا تتمتع بالاستقرار والرخاء، هذا هو الطريق الوحيد. المشكلة الآن هي أن السنة يخشون أنه إذا استمر هذا النظام في الحكم فإن القمع سيستمر ضدهم؛ بدورهم العلويون والمسيحيون وحتى الدروز يشعرون أنه إذا تغير النظام فإنهم سيتعرضون للقمع. إذا استمرت الأوضاع على هذا المنوال فإن سوريا ستعاني، وتركيا ستعاني والمنطقة ستعاني، عندما زرنا حلب، وكنت تقود سيارتك وتتجول دون حراسة، كانت تلك صورة بشار الأسد، الرئيس السوري، لكن ما نراه الآن يغير هذه الصورة بشكل جذري.

الأسد: أنت تتحدث عن صورتي في الخارج، أستطيع أن أعالج ذلك فيما بعد. الأكثر أهمية بالنسبة إليّ الآن هي صورتي في الداخل.

أوغلو: نعم، لكن هل تستطيع قيادة سيارتك في حماه اليوم؟

الأسد: أستطيع أن أفعل ذلك، جميع من يأتي للقائي، والمتظاهرون وغيرهم يسألونني، لماذا لم يتم تفتيشنا ولم نمر من خلال أجهزة أشعة المراقبة. أنا لم أتغير.

أوغلو: الآن، الأمر أشبه بسباق بين مشروعك بفرض الأمن وتنفيذ الإصلاحات من جهة والمسلحين من جهة ثانية.

الأسد: لا أتفق معك، لا ينبغي أن نفعل ذلك بسرعة. لا يمكنك القفز فوق الواقع، كنا بحاجة إلى قوانين، وبحاجة إلى الحوار حولها. قد أكون بطيئاً لكني أريد أن أكون واثقاً مما أفعل، وإلّا سيتم تحميلي المسؤولية إذا حدثت أي مشكلة. بعد أن أصدرنا هذه القوانين، شعر الناس بأننا جادون، وأعلنا أن الحكومة أكملت قانون الإعلام. في مقابلة مع التلفزيون السوري تحدثت عن الدستور. الناس يتحدثون عن المادة الثامنة. إلغاء المادة الثامنة يتطلب تغيير الدستور بأكمله. تغيير الدستور بحاجة

إلى حوار. كيف نقوم بالخطوة الأولى حول المادة الثامنة؟ دعونا نجري استفتاء حول المادة الثامنة أولاً. رغم أن الناس كانوا يرغبون بتغيير الدستور، لم يكونوا يعرفون كيف يفعلون ذلك. أردت أن يأخذ الناس القرار.

أوغلو: لكن لا تجعل ذلك يستغرق شهراً أو حتى أسبوعين. إذا كان بالإمكان أن تجري مقابلة خلال يومين وقم بالاستفتاء خلال رمضان، يستحسن أن تصدر بياناً قريباً جداً بأنك ستسحب الجيش.

الأسد: لا أستطيع أن أقول هذا اليوم ستنسحب هذه الكتيبة، وفي ذلك اليوم ستنسحب كتيبة أخرى. هذه ليست وظيفتي كرئيس للجمهورية.

أوغلو: يمكن للجيش أن يعلن ذلك، وأن العمليات ستنتهي. يمكن القيام بذلك غداً إذا أمكن. إذا حدث هذا التغيير بعد زيارتي مباشرة، يمكن عندها أن نكسب بعض الوقت. الناس يسألوننا الآن.وسأخطط ما يمكن أن نقوله للصحافة أو لأولئك الذين سيتصلون بنا. على الأرجح سيتصل الرئيس أوباما برئيس الوزراء. سيتصل الأخ نبيل العربي. سيتصل العديد من الأشخاص. يمكن أن أقول للصحافة، على سبيل المثال، بأننا تبادلنا الآراء الصريحة مع السيد الرئيس وأننا سنتابع الأحداث في الأيام والأسابيع القادمة. نأمل أن تتوقف العمليات، وسيتم تفعيل العملية السياسية، ولكن لن يكون هناك المزيد من الضحايا المدنيين. هذا ما سنقوله للصحافة، وفي الاتصالات الخاصة سأقول إن الرئيس بشار الأسد ملتزم بسحب الجيش من المدن.

الأسد: هذا يعتمد على الوضع، ومتى نستطيع حلّ المشكلة، ليس لدينا نية باستعمال الجيش. ينبغي أن يكون هذا واضحاً. قد يأتي أشخاص من الخارج يطلقون النار على الجيش فيرد الجيش.

أوغلو: سأقول لرئيس الوزراء إن الرئيس بشار الأسد سيجري مقابلة صحفية خلال الأيام القليلة المقبلة.

الأسد: خلال عشرة أيام إلى أسبوعين. قلت لك هذا هو الجدول الزمني الذي وضعته أنا، قد يكون بطيئاً، لكن هذا جدولي الزمني.

أوغلو: في هذه الأثناء، هل يمكن إصدار قانون الإعلام. يمكن أن تكون المقابلة بعد عشرة أيام، لكن يمكن أيضاً إصدار قانون الإعلام خلال أسبوع، وسحب الجيش وإنهاء العمليات. بعد عشرة أيام تجري مقابلة صحفية وتعلن بداية العملية الإصلاحية وتحدد موعداً واضحاً للانتخابات.

الأسد: هذا هو السؤال الرئيس. علينا أن نرى التوقيت الأمثل، كما قلت، يمكن أن أفعل ذلك خلال شهر، على سبيل المثال. أعني الانتخابات. يمكن أن نقول الشهر التالي. لن يكون هناك مشكلة.

أوغلو: ينبغي مناقشة ذلك مع المعارضة أيضاً، مع أولئك الذين سيشكلون أحزاباً سياسية.

الأسد: تلك هي المسألة. أنا قلق من أنني إذا قلت إن الانتخابات ستجري الشهر المقبل، لن يستطيعوا تهيئة أنفسهم.

أوغلو: يمكن أن نقول الشهر المقبل بهدف تشجيعهم.

الأسد: المسألة لا تتعلق بالمعارضة فقط، بل بكل من يرغب في تشكيل حزب. هناك العديد ممن يرغبون في تشكيل أحزاب سياسية.

أوغلو: لكنهم خائفون الآن. العديد من الإسلاميين يخشون أن يتم اعتقالهم. وهذا بيننا، هل تقترح أن نتصل نحن أيضاً بالمعارضة لتشجيعهم على تشكيل أحزاب سياسية.

الأسد: سأتحدث عن ذلك في المقابلة. في الواقع لقد اجتمعت المعارضة ثلاث مرات في دمشق دون إذن منا، وهاجموا الحكومة، ووصفوني بالدكتاتوري، لم يتعرضوا لشيء. إنهم يبالغون.

أوغلو: بوسعنا أن نخبر هؤلاء الناس حول حماه وحول حرية الصحافة ودير الزور. هذا سيغير الأمور. يمكن أن نقول إن الرئيس بشار سيسحب قواته من المدن ويسمح بوصول وسائل الإعلام إلى هذه المدن، حماه ودير الزور... الخ.

الأسد: عندما يريد أي صحافي القدوم إلى سوريا سيكون بحاجة إلى تأشيرة دخول. أنا لا أتحدث عن الصحافيين الأتراك الذين لا يحتاجون إلى تأشيرة. أما

بالنسبة إلى الصحافيين الآخرين فهم بحاجة إلى تأشيرة. إذا قلنا ذلك سيعتقدون أن بوسع كل صحافي أن يأتي.

أوغلو: هناك صحافييون عرب لا يحتاجون إلى تأشيرة أيضاً، كمراسلي العربية أو ما شابه.

الأسد: لكن بعد أن ننهي العمليات، وذلك لسبب واحد هو أنه إذا كان الجيش موجوداً لا يستطيعون التحرك بحرية.

أوغلو: لكنك ستنهي العمليات خلال عشرة أيام.

الأسد: المسألة ستستغرق وقتاً بسبب العدد المحدود من ناقلات الدبابات التي لدينا. هذا كل ما هنالك.

أوغلو: اليوم هو الثلاثاء، إذا تم الانسحاب حتى يوم الجمعة فإن يوم الجمعة سيكون أكثر سلمية.

الأسد: سأسأل الجيش طبعاً.

أوغلو: لكن لمصلحتك فإن يوم الجمعة سيكون أكثر سلمية. إذا سحبت الجيش قبل يوم الجمعة فإن يوم الجمعة سيكون أقل توتراً.

الأسد: طبعاً.

أوغلو: لنقل إذا بدأت الانسحاب غداً وبعد غد، يمكن للجيش أن يعلن يوم الجمعة أن العمليات توقفت، وليكن يوم الجمعة مفتوحاً للتظاهرات دون أي ضحايا.

الأسد: لكن بالنسبة إلى التظاهرات، هناك قانون، وينبغي الحصول على موافقة. لا نستطيع القول: فليخرج من أراد للتظاهر. لا، القانون هو القانون.

أوغلو: لكن إذا كان هذا يوم الجمعة، فإنهم سيخرجون ساعة أو ساعتين بعد الصلاة.

الأسد: يمكن أن يفعلوا ذلك لكن هذا لا يعني أن نشجعهم.

أوغلو: لكن إذا كان من الممكن أن تأمر الجيش بعدم التدخل يوم الجمعة المقبل.

الأسد: لا أستطيع أن آمرهم بعدم التدخل. هناك قانون. إذا تظاهروا دون إذن، فسيحيلونهم إلى المحكمة. هذا هو القانون. إذا تظاهروا دون إذن فإنهم يخالفون القانون.

أوغلو: وبالتالي سيكون هناك المزيد من القتل.

الأسد: كما قلت لك، لا يحدث قتل في التظاهرات،سيعتقلون ويحالون إلى المحكمة. لدينا مئات الأشخاص من الذين تظاهروا في دمشق في السجن، ولم يقتل أحد. أنا أميز بين القتال والقتل وتطبيق القانون. لدينا تظاهرات في سوريا كل يوم، وليس هناك قتل كل يوم.

أوغلو: كل يوم يقتل ١٠٠ شخص، ٢٠٠ شخص.

الأسد: لا، هذا ليس صحيحاً، أريد أن أكون واضحاً، لا أستطيع أن أسمح بشيء غير قانوني. لكن سنحاول عدم التدخل. قبل شهرين لم نتدخل. كانوا يتظاهرون كل يوم بالآلاف، عشرة آلاف، عشرين ألفاً، وفي أحد الأيام كانوا سبعين ألفاً، ولم نفعل شيئاً. لكنَّ هناك شيئاً غير قانوني، فحتى لو لم أفعله لن أخبرك بذلك.

أوغلو: المهم هو ما تفعله.

الأسد: لنفترض أني قلت إني لم أر شيئاً، لكن لا أستطيع أن أقول إن ذلك مسموح، لا أعد بذلك.

أوغلو: في بعض الأحيان نطلب من الشرطة عدم التدخل.

الأسد: لكن لا تذهب وتخبر أوباما بأنك طلبت من الشرطة عدم التدخل.

أوغلو: ما سنقوله هو انسحاب الجيش، ووصول وسائل الإعلام.

الأسد: بعد الانسحاب.

أوغلو: ثم سيجري الرئيس بشار مقابلة صحفية يعلن فيها إلغاء المادة الثامنة من خلال استفتاء، ويدعو المعارضة لتشكيل أحزاب سياسية.

الأسد: ليس المعارضة، جميع من يرغب في تشكيل أحزاب سياسية.

أوغلو: اليوم لدينا حقبة سياسية جديدة. أولئك الذين يريدون المشاركة، بدلاً من التظاهر بوسعهم الانضمام إلى أحزاب سياسية، ثم نذهب إلى الانتخابات. فكر

في ذلك، لكني أعتقد أنه سيكون جيداً أن تعطي موعداً قرب نهاية تشرين الثاني أو كانون الثاني، لإجراء انتخابات برلمانية، وسيتم تقاسم السلطات مع رئيس الوزراء المنتخب. كما في النظام البرلماني. وسيضع البرلمان الجديد دستوراً جديداً، وكرئيس لسوريا سأخضع لأحكام هذا الدستور. بهذا نقدم ضوءاً في نهاية النفق. وسيبدأ الناس بالتفكير أن من الأفضل اختيار هذه الطريقة، التي ستحقق الاستقرار وخريطة طريق واضحة، بدلاً من الذهاب إلى التظاهرات. وهنا يتم الفصل بين المسلحين وأفراد الشعب. ومهما قرر الشعب سأقبله. إذا استطعت قول ذلك خلال أسبوع سيكون ذلك جيداً.

الأسد: أنا الآن أستعد للمقابلة، أستطلع آراء الناس حول ما يريدونني أن أفعل، لأني أتحدث دائماً عما يريد الناس أن يعرفوه. من جهتي أستطيع أن أفعل ذلك غداً، لكني لا أريد أن أجري مقابلة حول مواضيع لا يكترث لها معظم الناس، الأمر الوحيد الذي ينبغي العناية بتوقيته هو الانتخابات، ليس من أجلنا، نحن لا مشكلة لدينا. ينبغي أن نفعل شيئاً يرضي أولئك الذين يريدون المشاركة في الانتخابات.

أوغلو: هل تقترح أن نتحدث إلى البعض في المعارضة؟.

الأسد: لا، لا مشكلة، حتى مع المعارضة الخارجية، فاروق الشرع علاقته طيبة بالمعارضة. بالطبع لن يكون هناك إجماع، لكني سأجري مسحاً سريعاً لنحدد الموعد، لأننا لا نستطيع التمديد للبرلمان دون تحديد موعد نهائي، هذا غير واقعي، ليس بالنسبة إلى الانتخابات فقط، بل بالنسبة إلى صورة الدولة. لذلك لا نستطيع فعل ذلك بسرعة.

أوغلو: إذاً كنت بحاجة إلى مساعدتنا بالنسبة إلى المصالحة الوطنية.

الأسد: لا.

أوغلو: إذاً سيتم إصدار قانون الإعلام قريباً. وسيجري السيد الرئيس مقابلة يطرح فيها إلغاء المادة الثامنة والإصلاحات الدستورية وتاريخ واضح للانتخابات البرلمانية خلال الأيام العشرة المقبلة. ثم سيجري استفتاء حول التعديلات الدستورية، خلال ثلاثة أسابيع ربما.

الأسد: ليس لدينا تاريخ محدد بعد.

أوغلو: تاريح محدد للانتخابات والإصلاحات الأخرى.

الأسـد: تماماً، سنشكل لجنة تصوغ دستوراً جديداً تماماً يعرض على الاستفتاء. سيكون هناك استفتاء آخر على الدستور الجديد.

أوغلو: إذا أردت سيادة الرئيس، وكما فعلنا من قبل، يمكن أن يكون هناك رسالة قصيرة قبل المقابلة مفادها أنك ستتقاسم السلطة مع رئيس الوزراء المنتخب.

الأسد: ماذا تقصد بتقاسم السلطة. لم يتم بعد تحديد شكل النظام الذي سنخرج به: رئاسي، برلماني.

أوغلو: على عكس الفترة الماضية، سيكـون لرئيس الـوزراء المنتخب صلاحيات حكومية.

الأسد: لكن في النظام الرئاسي لا يتم انتخاب رئيس الوزراء، يتم انتخاب البرلمان.

أوغلو: بعد الانتخابات البرلمانية وإقرار الدستور، من سيكون رئيس الوزراء؟

الأسد: هذا يعتمد على النظام.

أوغلو: ولهذا أقول إنه في النظام الديمقراطي، ينبغي أن يكون رئيس الوزراء هو زعيم الأغلبية البرلمانية.

الأسد: نعم، لكن هذا في النظام البرلماني، نظامنا ليس برلمانياً، في النظام البرلماني لرئيس الوزراء صلاحيات أكبر من صلاحيات الرئيس.

أوغلو: هل تفضل النظام البرلماني أم الرئاسي؟

الأسد: بالنسبة إلى المعارضة السورية، المهم بالنسبة إليهم هو البرلمان، لأنهم يستطيعون تقاسم السلطة من خلال البرلمان. بالنسبة إليّ كرئيس ليس لدي مشكلة، أما بالنسبة إلى الناس، وهذا انطباعي الآن، ينبغي أن يبقى الجيش والأجهزة الأمنية والسياسـة الخارجية من صلاحيات الرئيس. حتى الآن لم يخبرني أحد أي الخيارات أفضل: أن يكون هناك رئيس وزراء منتخب أو نظام رئاسي، مـع الأخذ في الاعتبار من لديه مقاعد أكثر في البرلمان. بالنسبة إليّ فإن النظام ينبغي أن يتم اختياره

مـن قبل الشعب. ولذلك قلت إنه حتى المادة الثامنة يقرر مصيرها بموجب استفتاء. لا أريد أن أكون دكتاتوراً يتخذ إجراءات ديمقراطية.

أوغلو: في آذار/ مارس عندما بدأت الأحداث اتصل رئيس الوزراء بالقذافي وقال أخي العزيز، طبعاً هو يخاطبه كذلك لكنه ليس مثلك بالنسبة إلى رئيس الوزراء.في ذلك الحين كانت المعارضة تسيطر على بنغازي. قال له أخي القائد أرجوك أن تفعل شيئاً الآن، قبل أن يفوت الأوان. ادع لانتخابات وشارك في الانتخابات. رد القذافي/ سيادة رئيس الوزراء أنا لست رئيساً، أنا لست جزءاً من العملية السياسية، لكن الناس يحبونني. أنا القائد، أنا لا أشغل منصباً كي أتخلى عنه. قال له رئيس الوزراء، هذا أفضل. شارك في الانتخابات كشخص يحظى بالاحترام. وإذا كان الناس يحبونك فسيختارونك. سيشارك مرشحون آخرون.إذا فاز شخص آخر فلن يحملك أحد المسؤولية أنت أو سيف الإسلام. وستنقذ نفسك وعائلتك وبلدك. لكن إذا تمسكت بالسلطة وظل ابنك يمارس سلطته، بعد فترة ستحدث مشاكل. نحن نحاول أن نجنبكم هذا. لم يصغ لرئيس الوزراء. بعد أربعة أشهر كان نحو ١٠ آلاف شخص قد قتلوا أو جرحوا، وباتت ليبيا مقسمة. باتوا الآن في الوضع الذي قال رئيس الوزراء إنه سيحدث.

الآن، إن إعطاء صورة واضحة سيحدث أثراً إيجابياً. طبعاً وضعك يختلف عن وضع القذافي. الناس يحبونك. لكن في هذه الأوضاع فإن المسلحين أو القاعدة أو أي عناصر مفسدة أخرى يمكن أن تستغل الوضع. الأمر المهم الآن أن نمنع شيطنة بشار الأسد وجعله يبدو كالقذافي أو حتى كأحمدي نجاد. الآن أنت شخصياً تمر بلحظة بالغة الحساسية. إما أن تصبح بطل الديمقراطية، ويمكنك أن تعترف بأن ثمة أخطاء ارتكبت.

الأسد: جيد، لكني أقوم بما أقوم به على طريقتي، لأني شخص حذر ودقيق. لدي جدول زمني جيد. عندما حددت نهاية آب، قال لي العديد من الناس، لماذا حددت هذا الوقت المتأخر. لم أكن أضيع وقتاً. أردت أن أدرس الأمور بعناية. هكذا أعمل.

أوغلو: سيادة الرئيس، نحن نثق بصدقكم وإلّا لما كنت هنا. أنا لم أذهب لزيارة القذافي، ولم أذهب لزيارة مبارك. أتيت إلى هنا. بالنسبة إلينا مبارك كان قضية خاسرة، ليس بسبب الرفض الشعبي فقط بل أيضاً بسبب سياساته وعلاقته بإسرائيل. نحن نحترم سياساتك حيال غزة وحماس، وهكذا فأنت في تصنيف مختلف. لا تتخيل سيادة الرئيس مقدار الضغوط التي تمارس علينا. أحياناً يغضب رئيس الوزراء ويتصل بي ليقول: أخ أحمد هل تعلم أن ٢٠٠ شخص قد قتلوا اليوم في درعا أو ديـر الزور. أحاول تهدئته بالقول: دعنا نتحقق. تصله الكثير من المعلومات. هناك الكثير من الأتراك من أصل سوري يعيشون في تركيا. بعضهم يبعث لي رسائل قصيرة يقولون فيها، إنكم لا تحركون ساكناً.

ذهبت إلى مصر والسعودية وإيران. كنت أخطط للقدوم إلى سوريا، لكن كان لدينا هناك أداء مراسم القسم في البرلمان التركي، ثم بدأت عملياتكم، فتأجلت الزيارة حتى تنتهي العمليات. بعض المعلقين قالوا إن وزير الخارجية داوود أوغلو ذهب إلى إيران للاتفاق مع الإيرانيين على قمع الشعب السوري، ولذلك فهم صامتون عما يجري. صمتنا لمدة شهرين، لأننا اتفقنا مع الإيرانيين على دعم المخابرات السورية في قمعها للشعب السوري. تعرضنا لانتقادات في الصحافة التركية لأننا ظللنا صامتين. الآن لم يعد بإمكاننا البقاء صامتين. أما أن نقول إننا قدمنا مقترحاتنا للرئيس بشار الأسد وهو التزم بالنظر في جميع هذه المقترحات. ونأمل أن يتم تنفيذ ما اتفق عليه خلال الأيام القادمة. أرجو أن تُري العالم ثقتك بنفسك سيادة الرئيس. أنا متأكد أن شعبك سيختارك رغم وجود مرشحين آخرين. وتكون تلك إشارة إلى المجتمع الدولي بأن الرئيس بشار لا ينوي الاستمرار في النظام القديم نفسه، بل سيُخضع نفسه للعملية الديمقراطية الجديدة.

د. بثينة شعبان (مستشارة الرئيس) أنا متأكدة أن النتيجة ستكون أكثر بكثير من ٥٠ بالمة إلى ٧٠ بالمئة.

أوغلو: ولهذا تحدثت إليكم وقلت إنكم تمثلون كرامة الأمة العربية. ما كنت لأذهب للقاء القذافي والتشاور معه، ولا مع مبارك ولا بن علي. سوريا تحتل مكانة خاصة لدينا.

الأسد: بلغ تحياتي إلى السيد رئيس الوزراء والسيد الرئيس.

يوضح محضر الجلسة هذا بين الأسد وأوغلو مسائل عديدة ومهمة أبرزها: تحذير أوغلو للأسد من احتمال قيام دول الأطلسي بالهجوم على سوريا كما فعلوا في ليبيا، بقوله: «إن الولايات المتحدة وبريطانيا والغرب أخطأوا في ليبيا والأحوال الإنسانية تتفاقم. نخشى أن يحاولوا المضي في مسار مشابه في سوريا». تلقف المسؤولون السوريون هذا التحذير بكثير من الجدية لأنه صادر عن دولة عضو في حلف الأطلسي.

يوضح المحضر أيضاً محاولة تركيا الضغط على الأسد لإقناعه بأن ينفتح على الإخوان المسلمين ويسمح لهم بالعمل على نحو شرعي. الأهم من كل ما تقدم هو أن أوغلو طرح منذ ذلك اللقاء وكانت الأحداث السورية لا تزال في أشهرها الأولى أن يتم تقاسم الصلاحيات بين الرئاسة والحكومة، وأن يصار إلى إلغاء المادة الثامنة وتعديل الدستور وإجراء انتخابات مع نصح ضمني بعدم الترشح للرئاسة مجدداً. وهي المطالب نفسها التي سنجدها لاحقاً وبصورة أكثر دقة في بيان جنيف ١. كما أن أوغلو وكما يلاحظ من هذا المحضر ينصح الأسد بالابتعاد عن روسيا والصين كما يدفعه للتشكيك بمستشاريه الأمنيين. واللافت أن أوغلو يحدد وقتاً زمنياً للأسد لا يتعدى الأسابيع القليلة لإجراء تلك الإصلاحات أو الإعلان عنها والمباشرة بها، كما يدعوه لسحب الجيش فوراً خصوصاً من حماه مع إشارات لها معان كثيرة حول الغضب السني الكامن.

شعر الأسد آنذاك أن «تركيا تريد تغيير النظام السياسي وليس المساعدة على التهدئة والإصلاح، وتريد إدخال الإخوان المسلمين بقوة إلى السلطة السورية. أيقن بأنها تريد تعزيز دورها الإقليمي على جسر الإخوان المسلمين. أيقن أيضاً أنها تريد تقديم نفسها أنها حامية السنة في سوريا والمنطقة وتحقيق المطالب الغربية في تقزيم الدور السوري والمساهمة في إضعاف إيران» وفق المقربين من الرئيس السوري.

أزعج القيادة السورية أيضاً أن أوغلو جاء يتحدث «ليس على طريقة الصديق أو الأخ الناصح، وإنما كأستاذ مدرسة يلقي دروساً في كيفية التصرف داخلياً وخارجياً،

ما اضطر الرئيس الأسد لتذكيره غير مرة أنه هو الذي يقرر متى وكيف يجب أن يتصرف»[1].

من تلك المقابلة، تأكدت القيادة السورية وفي مقدمها الأسد أن ثمة مشروعاً لتغيير النظام في سوريا بغية تسليمه للإخوان المسلمين أو جعلهم يتولون أبرز المناصب وفي مقدمها رئاسة الحكومة.

في المقابل يقول مسؤول تركي مقرب من أوغلو للمؤلف «إن وزير الخارجية التركي كان يريد فعلاً تجنيب سوريا ويلات الحرب. كان مدركا أن ثمة قراراً دولياً بضرب النظام السوري ما لم يقرر من تلقاء نفسه الإسراع. قال إنه جاء ناصحاً الأسد كصديق وحليف وليس كعدو ولذلك فهو حرص على استخدام عبارات حول العلاقة الشخصية التي تربط تركيا بالأسد وحول حب الشعب له. ثم إن الإدارة التركية آنذاك كانت قد بدأت تتعرض لضغوط هائلة من حلفائها في الأطلسي لإعلان القطيعة مع سوريا كما تتعرض لضغوط الرأي العام التركي خصوصاً بعد دخول الجيش السوري حماه».

بعد هذا اللقاء، أدرك الأسد أن العلاقة مع تركيا ذاهبة إلى القطيعة، وأن ثمة شيئاً كبيراً يطبخ في الأطلسي ودول أخرى. ازداد قناعة بأن عليه الانكفاء إلى الداخل وعدم إيلاء الاهتمام للخارج. هل كان قراراً صائباً؟ ازداد قناعة أيضاً بأن ثمة تحالفاً فعلياً بدأ يرتسم بين تركيا والولايات المتحدة الأميركية والإخوان المسلمين وأن قطر تلعب دوراً في كل ذلك.... ربما لم يكن مخطئاً.

في ٢٤ تشرين الأول ٢٠١٢، نشر الباحث في «معهد واشنطن» سونر كاغابتاي (Soner Cagaptay)، والباحث في «مؤسسة أميركا الجديدة» باراغ خانا (Parag Khanna)، تقريراً في مجلة «ذا اتلانتيك The Atlantic» الأميركية شرحاً فيه «لماذا يمثل تقسيم سوريا فرصة تاريخية بالنسبة إلى تركيا؟». (النص الكامل في الملاحق)

جاء في التقرير: «مع استمرار الصراع بين أنقرة والكرد فإن تفكك جارتها

---

(١) مقابلة مع أحد المقربين من الأسد.

يمكن أن يخلق حلفاء غير متوقعين. إن آخر فصول الحرب الأهلية السورية المستمرة منذ عام ونصف العام هو العداء المسلح بين سوريا وتركيا التي كانت يوماً صديقة لنظام الأسد. منذ قرن من الزمان كانت القوى الغربية هي التي فككت وقسمت الإمبراطورية العثمانية بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى. أما اليوم فيمكن لتركيا أن تجلس في مكان السائق لتقود عملية رسم حدود خريطة الشرق الأدنى التي بدأت بالظهور»[١].

---

(١) http://www.theatlantic.com/international/archive/2012/10/why-syrias-fragmentation-is-turkeys-opportunity/263890/.

قطر-تركيا-أميركا: حصان الإخوان المسلمين

لم يتوقع الرئيس بشار الأسد أن تصل حرائق الربيع العربي سريعاً إلى سوريا وفق ما يتبين من حديثه إلى الصحيفة الأميركية. لكنه لم يتوقع قطّ أن يحمل الربيع العربي كل تلك الضغوط العربية والتركية والدولية عليه لإشراك الإخوان المسلمين في السلطة. لم يكن ثمة شيء في مراكز القرار السورية يشي بأن الرياح الإخوانية ستعصف في ذروة الربيع العربي وبدعم أميركي.

الواقع أن ثمة بوادر حدثت ولم ينتبه إليها كثيرون. حين زار الرئيس الأميركي باراك أوباما جامعة القاهرة في مطلع شهر تموز/ يوليو ٢٠٠٩ أي في مستهل ولايته، أي قبل نحو عام واحد من اندلاع شرارات الربيع العربي ورياح الإخوان المسلمين، ألقى خطاباً لافتاً حيال المسلمين. قلة انتبهت إلى أنه بذلك يفرش سجادة حمراء أمام التعاون المباشر بين أميركا وجماعة الإخوان المسلمين في الوطن العربي. لم يتردد في الاستشهاد بالقرآن الكريم إيحاء ببعض أصوله الإسلامية من أبيه. كانت الأنظمة القريبة من الغرب تترنح إما بسبب الفساد والقمع كما كانت حال تونس زين العابدين بن علي، وإما بسبب عقبات التوريث وعجز النظام عن حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة كما كانت حال مصر حسني مبارك. كان لا بد إذاً لأميركا، بعد تنامي التطرف والإرهاب في عدد من المجتمعات العربية، من البحث عن بديل يعبر عن العمق الإسلامي في هذه المجتمعات ويمكن أن يشكل حليفاً في المستقبل دون أن يضرب المصالح الغربية من جهة والقبول بالعلاقة مع إسرائيل كما هي الحال عبر اتفاقية كامب دايفد المصرية. من يدقق في خطاب أوباما الذي ألقاه بحضور ممثلين عن الإخوان المسلمين المحظورين آنذاك، يلاحظ أن الرئيس

الأميركي لا يعلن فتح صفحة جديدة مع المسلمين فقط، وإنما يضع لمن سيتولى السلطة في مصر لاحقاً (أي الإخوان) برنامج حكم كاملاً حول السياسة والاقتصاد والمرأة والأديان الأخرى.

بعد أن استهل كلمته بمديح الأزهر وجامعة القاهرة وعرض تاريخ العلاقات الجيدة أو المتوترة أو المشوبة بسوء الفهم بين أميركا والمسلمين، ركز أوباما جل خطابه على المسلمين. لم يستخدم كلمة العرب إنما استخدم عبارات الإسلام والمسلمين. **قال:** «لقد أتيت إلى هنا للبحث عن بداية جديدة بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي... مبنية على أساس حقيقة أن أميركا والإسلام لا يعارض أحدهما الآخر ولا داعي أبداً للتنافس فيما بينهما... ومن منطلق تجربتي الشخصية أستمد اعتقادي بأن الشراكة بين أميركا والإسلام يجب أن تستند إلى حقيقة الإسلام وليس إلى ما هو غير إسلامي وأرى في ذلك جزءاً من مسؤوليتي كرئيس للولايات المتحدة حتى أتصدى للصور النمطية السلبية عن الإسلام أينما ظهرت».

في تحذير لحكم الرئيس حسني مبارك وتشجيع (على الأرجح لمن سيحل مكانه)، تابع الرئيس الأميركي «إن نظام الحكم الذي يسمع صوت الشعب ويحترم حكم القانون وحقوق جميع البشر هو النظام الذي أؤمن به... إن الحكومات التي تحمي هذه الحقوق هي في نهاية المطاف الحكومات التي تتمتع بقدر أكبر من الاستقرار والنجاح والأمن. إن قمع الأفكار لا ينجح أبداً في القضاء عليها. إن أميركا تحترم حق جميع من يرفعون أصواتهم حول العالم للتعبير عن آرائهم بأسلوب سلمي يراعي القانون حتى لو كانت آراؤهم مخالفة لآرائنا، وسوف نرحب بجميع الحكومات السلمية المنتخبة شرط أن تحترم جميع أفراد الشعب في ممارستها للحكم».

واضح في حديث الرئيس الأميركي أمام طلاب جامعة القاهرة والمسؤولين إشاراته المباشرة إلى الإخوان. تحدث عن الذين «تختلف آراؤهم عن آرائنا». قال: «إن هذه النقطة لها أهميتها لأن البعض لا ينادون بالديمقراطية إلّا عندما يكونون خارج مراكز السلطة ولا يرحمون الغير في ممارساتهم القمعية لحقوق الآخرين عند وصولهم إلى السلطة».

لا بل إن أوباما بدا كمن يحدد ماذا على الإخوان أن يفعلوا حين يصلون إلى السلطة. قال: «إن التعددية الدينية هي ثروة يجب الحفاظ عليها... وإن قضايا مساواة المرأة ليست ببساطة قضايا للإسلام وحده. لقد شاهدنا بلداناً غالبية سكانها من المسلمين مثل تركيا وباكستان وبنجلادش وأندونيسيا تنتخب المرأة لتولي قيادة البلد». وكذلك في الاقتصاد والتعليم والتكنولوجيا، حدد المبادئ ووعد بمساعدة المسلمين في كل هذه القطاعات.

لعل ذاك الخطاب كان العنوان الأبرز والعلني للتقارب الأميركي الإخواني. كشفت مقالات ودراسات وكتب كثيرة لاحقاً أن ذاك التقارب كان قد بدأ قبل فترة طويلة من سقوط مبارك.

من تلك المقالات، واحد مهم نشرته صحيفة واشنطن تايمز بقلم بيل غيرتز بعنوان «دعم أوباما السري للإخوان المسلمين» جاء فيه: يواصل الرئيس باراك أوباما وإدارته دعمهما للتنظيم العالمي المسلح المعروف باسم «الإخوان المسلمين». كشفت الصحيفة عن وثيقة إستراتيجية وسرية للبيت الأبيض تشرح كيف أن التنظيم هو البديل المعتدل للتنظيمات الإسلامية الأكثر عنفاً كالقاعدة والدولة الإسلامية.

الوثيقة تحمل عنوان «Presidential Study Directive-11, or PSD-11» أو «مذكرة دراسة رئاسية ١١» صدرت عام ٢٠١١ تشرح أسباب اختيار الإدارة الأميركية دعم جماعة الإخوان المسلمين، التي صنفت كمنظمة إرهابية من قبل الحكومات في السعودية ومصر والإمارات العربية المتحدة، بينما اعتبرتها أميركا أداة رئيسة لدعم الإصلاح السياسي.

في تعليقها على الوثيقة تقول الصحيفة الأميركية: «يقول منتقدو الإستراتيجية الأميركية إن الإخوان المسلمين يخفون أهدافهم وغاياتهم على الرغم من دعمهم لإيديولوجيا متطرفة مماثلة لتلك التي تتبناها القاعدة والدولة الإسلامية ولكن مع عنف أقل. فالجهاد يعني الحرب المقدسة وهو شعار المسلمين».

يرى باتريك بول المتخصص في الشؤون الإسلامية للصحيفة «إن سياسة أوباما

الفاشلة المسماة «الإسلاميون المعتدلون» والقائمة على أن هؤلاء سيقودون الشرق الأوسط نحو عصر مجيد من السلام والديمقراطية، قد جرى تبنيها من قبل الإدارة لأنها اعتبرت بمثابة إنجيل مقدس في السياسة الخارجية الأميركية للرئيس جورج دبليو بوش... وها نحن نرى حليف الناتو تركيا يتحول من الديمقراطية العلمانية إلى الشمولية الدينية بقيادة صديق أوباما رجب طيب أردوغان».

كما تنقل عن فرانك غافني مدير مركز السياسة الأمنية وهو «من الذين وثقوا عمليات التخريب التي قام بها الإخوان المسلمون في الولايات المتحدة وخارجها» قوله: «إن جماعة الإخوان المسلمين هي الجماعة الأكثر خطورة التي تروج للشريعة الإسلامية الشمولية. وقد تم تعيين عدد من أنصار الإخوان المسلمين كمستشارين رئيسيين لأوباما».

وتختم «إنه بعد إطاحة الرئيس محمد مرسي كشفت تقارير صحفية مصرية عن تعاون واسع النطاق بين الاستخبارات المركزية الأميركية والإخوان المسلمين في عهد مرسي»[1].

ثمة آراء عديدة حول تاريخ ظهور حركة الإخوان المسلمين في سوريا، وحول بداية التنافر ثم العنف فالاقتتال مع السلطة. لكن الأكيد أن هذا التنافر لم يبدأ مع عهد حافظ الأسد وإنما سبقه بسنوات طويلة. فالرئيس السابق حسني الزعيم حلَّ جماعة الإخوان في سوريا، ومثله فعل أديب الشيشكلي بعد انقلابه على الزعيم. منذ أواسط ثلاثينيات القرن الماضي ظهرت حركات أو تسميات إسلامية لها خلفية إخوانية ومنها مثلاً دار الأرقم أو جمعية الرابطة الدينية أو أنصار الحق أو شبيبة محمد. أما المؤسس المتفق عليه فهو الشيخ مصطفى السباعي الذي كان قد حمل الدعوة الإخوانية من مصر حيث كان يتلقى علومه في الأزهر. اختلفت الآراء آنذاك

---

(١) واشنطن تايمز، بيل غيرتز، «دعم أوباما السري للإخوان المسلمين» ٣ حزيران/ يونيو ٢٠١٥.
http://www.washingtontimes.com/news/2015/jun/3/inside-the-ring-muslim-brotherhood-has-obamas-secr/?page=all

في توصيف السباعي، فرأى فيه البعض نزوعاً نحو الإسلام الليبرالي، ولم يتردد البعض الآخر في اتهامه بتكفير النصارى ورفض الحوار.

عرفت علاقة الإخوان المسلمين بالسلطة السورية موجات من الملاحقات والاعتقال وصولاً إلى الصدام الدموي مطلع ثمانينيات القرن الماضي. حتى اليوم لا تزال المسؤولية عما حدث غير واضحة. السلطة تتهم الإخوان بالمبادرة والإخـوان يقولون إن أطرافاً غير مرتبطة بالقيادة الإخوانية تتحمل جزءاً من المسؤولية والسلطة تتحمل الجزء الآخر. كانت إحدى الخلايا الإسلامية المسلحة قد نجحت في التسلل حتى جهاز أمن الأسد، وألقت قنبلتين على حافظ الأسد نجا من أولاها عبر ركلها بقدمه، ومن الثانية حين رمى أحد مرافقيه بجسده عليها. حدث ذلك عام ١٩٨٠ لتبدأ مرحلة المواجهة التي انتهت بمجزرة حماه الشهيرة.

استخدم حافظ الأسد أقسى الأوصاف في كلامه عن الإخوان المسلمين، قال: «لا أخطر على الإسلام من أن تشوه معانيه ومضامينه وأنت ترتدي رداء الإسلام وهذا ما يفعله الإخوان المجرمون، يقتلون باسم الإسلام يغتالون باسم الإسلام يذبحون النساء والأطفال والشيوخ باسم الإسلام يقتلون عائلات بكاملها باسم الإسلام يمدون يدهم إلى الأجنبي وإلى عملاء الأجنبي وإلى الأنظمة الأميركية العميلة على حدودنا، يمدون إلى هولاء أيديهم ليقبضوا المال والسلاح، ليغدروا بهذا الوطن ليقتلوا المواطنين الذين عاشوا معهم في وطن واحد في مدينة واحدة وفي حي واحد وأحياناً في بيت واحد، هذا ما يفعله المجرمون من الإخوان المسلمين يمدون أيديهم إلى الأجنبي مباشرة، ويمدون أيديهم إلى وكلاء أميركا على حدودنا يقبضون المال والسلاح ليغتالوا هذا الوطن ليقتلوا هذا الوطن، ليضعفوا هذا الوطن، في وقت تقفون فيه وحدكم في مواجهة أشرس عدو وأشرس عدوان»[1].

سنجد العبارات نفسها وربما أقسى في خطاب الرئيس بشار الأسد ضد

---

(١) خطاب حافظ الأسد في ٧ آذار/ مارس ١٩٨٢.

الإخوان في مناسبات عديدة، فهو يقول مثلاً في خطاب القسم الدستوري: «هل كان علينا انتظار ثلاثين عاماً حتى يأتي قاطعو الرؤوس وآكلو القلوب والأكباد لكي نكتشف أن استغلال الدين والإرهاب وجهان لعملة واحدة... ألم تكن تجربة إخوان الشياطين الإجرامية في الثمانينيات كافية لنتعلم الدروس... في بداية الأزمة تكلمت عن إخوان الشياطين فقام البعض بالتعليق بأنه لم يترك شعرة. ربما نحاورهم. لماذا يقول عنهم شياطين وهم حزب. يجب أن يقول عنهم الرئيس إخوان مسلمين. فنحن نعتذر من هؤلاء. لا يجوز أن نسميهم الإخوان الشياطين يجب أن نسميهم الشياطين لأن القتل والإرهاب والفساد والفتنة وكل الموبقات هي من وساوس الشيطان»[1].

شعر الأسد بعد مرور الأشهر الأولى على أحداث درعا وما تلاها، أن ثمة قراراً إقليمياً ودولياً بفتح أبواب تقاسم السلطة مع الإخوان المسلمين. سارع إلى إغلاق كل الأبواب، بما في ذلك أبواب حركة حماس التي راح يشكك بأنها تعطي الأولوية في استراتيجيتها الجديدة لمشروع الإخوان المسلمين وليس للعلاقة مع الدول التي دعمتها في السنوات الماضية أي إيران وسوريا بالإضافة إلى حزب الله.

سرعان ما قرر الأسد أن حركة حماس التي كان يحتضنها إعلامياً وسياسياً ومالياً وعسكرياً في دمشق، صارت موضع شكوك فعلية خصوصاً حين طلب من رئيس مكتبها السياسي خالد مشعل أن يرد على الاتهامات التي بدأ يسوقها الشيخ يوسف القرضاوي ضد النظام وضده شخصياً، لكن مشعل ارتأى أن لا يرد علانية وأن يذهب للقاء القرضاوي.

فماذا جرى بين حماس والقيادة السورية؟

---

(١) بشار الأسد، خطاب القسم ١٧ تموز/ يوليو ٢٠١٤.

الوثيقة رقم ٥:

قصة المبادلات بين الأسد ومشعل - فراق الحليفين

اللقاء الأخير الذي جمع الأسد ومشعل جرى بعد يومين من خلع الرئيس المصري حسني مبارك أي في ١٤ شباط/ فبراير ٢٠١١. كان الحديث كالمعتاد بينهما ودياً وحميماً وصريحاً إلى أقصى حد. العلاقة بين الرئيس السوري والقيادي الإسلامي كانت أكثر من ممتازة. تبادلا التهنئة بسقوط رئيس عربي حليف للولايات المتحدة وعدو لمحورهما الممتد من إيران إلى «حزب الله». تبادلا التهاني وضحكا.

وجد مشعل الجو ملائماً لنصح الأسد بضرورة المبادرة إلى خطوات إصلاحية من منطلق أن «عدوى» ما جرى في تونس ومصر قد تمتد إلى سوريا. أرفق النصيحة بالتأكيد أن الأسد ليس حسني مبارك ولا الرئيس التونسي زين العابدين بن علي. قال إن للأسد شعبية كبيرة في الداخل وإنه يتمتع بسمعة ممتازة في الشارع العربي، وإنه يستطيع ليس إنقاذ بلاده عبر مسار إصلاحي فقط وإنما تشكيل نموذج يحتذى خصوصاً أن الوطن العربي خال من قائد فعلي يدعم المقاومات ويتحدى إسرائيل والغرب.

لم يخف مشعل يوماً إعجابه بصلابة الأسد حيث يقول: «والله حين كانت الضغوط الأميركية تنهال على الأسد من كل حدب وصوب بعيد اجتياح العراق، كان الرجل صامداً كالصخرة وشجاعاً إلى أقصى حد ومدافعاً عن فلسطين إلى أقصى الحدود، وكنا نحن أنفسنا ننصحه بالانتباه والتروي».

كانت اللقاءات بين الأسد ومشعل في السنوات التي سبقت الحرب الأخيرة تغوص في كل الأمور. التقارب الشخصي والرعاية السياسية والأمنية التي أحاط

الأسد بها حركة حماس وقادتها في دمشق، جعلا هؤلاء يفاتحونه تقريباً بكل شيء وخصوصاً مشعل. لم تكن نقاشاتهم السابقة تستثني شيئاً أو قضية. لم تتجنب مطلقاً الخوض في مستقبل العلاقة مع الإخوان المسلمين، فلا الأسد كان منزعجاً من دور الوساطة الذي سعى مشعل للعبه والذي يستكمل أدواراً سابقة قام بها شيوخ ومسؤولون للتقريب بين حافظ الأسد والإخوان (منهم خصوصاً الشيخ الراحل أمين يكن الزعيم السابق للجماعة الإسلامية في لبنان ونائب المراقب العام للإخوان المسلمين السوريين)، ولا مشعل كان محرجاً بالأمر لقناعته بأن بشار الأسد ليس مسؤولاً عن التاريخ الدموي بين السلطة والجماعة.

أما في الشؤون الداخلية السورية فإن حركة حماس كانت تعرف أن هذا خط أحمر وأن القيادة السورية لا تقبل الخوض فيه. التزم مشعل الابتعاد عنه حتى سقوط مبارك في مصر.

يقول مشعل في مقابلة مع المؤلف جرت في منزله في دمشق قبيل مغادرته نهائياً العاصمة السورية إثر توتر الأوضاع والقطيعة بينه وبين الأسد: «بعد ما حصل في درعا من اعتقال وتنكيل بالأطفال الذين كتبوا شعارات على الجدران، شعرت بخطر فعلي. سارعت إلى النصح بمحاكمة المسؤولين عن الأمر. قلت إن ما جرى ينذر بالأسوأ. التقيت بعض المسؤولين السوريين. نصحت بأن يذهب الرئيس الأسد بنفسه إلى درعا لتهدئة الخواطر، لكن الأمور أصبحت تتغير وتتقهقر على نحو سريع حين اقتحم الأمن السوري الجامع العمري في درعا. وبالرغم من الانزعاج والإحراج الشديدين، فإن الحركة لم تتجاوب مع بعض مطالب الإخوان المسلمين في الوطن العربي لرفع الصوت. كل العواصم العربية شهدت ردود فعل إلّا غزة وكان ذلك بفضل دور حماس».

لعل اللحظة الحاسمة والشعرة التي قصمت ظهر البعير، جاءت بعد أن أعلن الشيخ يوسف القرضاوي رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين والمقيم منذ سنوات طويلة في قطر، مواقف داعية إلى محاسبة المسؤولين عما يجري ومشجعة على إسقاط الأسد وذلك بعد فترة غير بعيدة من امتداح القرضاوي نفسه لقيادة

الأسد. شعرت القيادة السورية أن دخول القرضاوي على الخط يعني قراراً إخوانياً كبيراً مدعوماً من دول عربية وإقليمية وفي مقدمها قطر وتركيا لتأجيج الأوضاع في سوريا. انتظرت دمشق أن تبادر حركة حماس أو مشعل شخصياً للرد على الشيخ لكن شيئاً لم يحصل، ثم جاء من يطلب من مشعل الرد. شعر رئيس المكتب السياسي لحماس «بإحراج كبير» كما يروي، ذلك أن حركة حماس وكل جماعة الإخوان المسلمين في الوطن العربي يعتبرون القرضاوي زعيماً روحياً كبيراً. طلب مشعل من محادثيه السوريين أن يتريثوا قليلاً لعله يجد حلاً غير المجاهرة بالرد الذي قد يؤجج مشاعر السنة في المنطقة ضد النظام السوري. اقترح أن يصار إلى إرسال مسؤول سوري للقاء القرضاوي في الدوحة، أو أن يطلب السفير السوري في قطر لقاءه ليشرح له حقيقة ما يجري، وأن في الأمر أموراً أخطر من مجرد المطالب بالإصلاح.

يقول أحد المقربين من الأسد: «إن القيادة السورية شعرت باستياء كبير وبخيبة أمل لا بل بالغضب من مشعل. كانت تعتقد أن ما قدمته سوريا للمقاومة الإسلامية وغيرها في فلسطين كفيل بأن يضع حماس وقيادتها إلى جانب القيادة السورية في السرّاء والضراء. اعتقدت أن مشعل الذي يعرف تماماً حجم الضغوط الأميركية التي مورست على الأسد لطرد حماس والتنظيمات الفلسطينية الأخرى من على أرضها سيرد الجميل في الوقت المناسب».

حين ارتفع مستوى المواجهة وانزلقت سوريا إلى حربها والدماء، انتظرت القيادة السورية هنا أيضاً موقفاً مسانداً من حماس. اعتقدت أن مثل هذا الموقف كان سيرُدُّ عنها الكثير من الاتهامات بأن النظام يقتل أهل السنة ويوضح أن في الأمر ما هو أبعد وأخطر، لكن الحركة بقيت صامتة وهي تشعر بإحراج كبير، فهي من جهة «مطوقة العنق بالفضل السوري» كما يقول مشعل في المقابلة نفسها، ومن جهة ثانية تشعر بفداحة ما يجري وبميل السلطة إلى الحل الأمني الذي أجج النار في تصريحات القيادات الإسلامية والإخوانية في الوطن العربي وخصوصاً في مصر وتونس وغيرهما ضد الأسد.

يشرح مشعل أنه «وبالرغم من الإحراج عدت إلى اقتراح الوساطة، ذلك أن لا إصدار بيان مؤيد للقيادة السورية سينفع ولا الخروج من دمشق لائق لدولة وقفت إلى جانبنا وذلك فيما كانت بعض قيادات الحركة قد راحت تضغط في الاجتماعات الخارجية كي نخرج من سوريا حفاظاً على أمننا أولاً ولصعوبة عقد أي اجتماعات أو استقبال أي ضيف في ظل الظروف الراهنة». لم يأته جواب رسمي بقبول الوساطة لكن أبواب المسؤولين السوريين بقيت مفتوحة له باستثناء باب الأسد.

عقد مشعل لقاءات عديدة مع نائب الرئيس فاروق الشرع، والمستشارة الرئاسية الدكتورة بثينة شعبان، ووزير الخارجية وليد المعلم، ومدير الاستخبارات العامة اللواء علي المملوك، وفي بعض المرات كان يلتقي أيضاً صهر الرئيس آصف شوكت. ويروي: «إن بعض الحوارات كان يدخل إلى عمق الأزمة. فأنا أقول ملاحظاتي بصراحة تامة، وهم يقولون رأيهم. كان بعض المسؤولين يقارعني الحجة بالحجة، والبعض الآخر يوافقني على القلق أو يأخذ بعض ملاحظاتي واعداً بنقلها إلى الأسد».

ذهب مشعل للقاء الأمين العام لـ «حزب الله» السيد حسن نصر الله. جرى بحث مستفيض لنظرة كل منهما إلى الأزمة وواقعها واحتمالات تطورها. نصح نصر الله مشعل بأن تعتمد حماس الموقف المناسب لتاريخها ولعلاقتها مع الدولة التي وقفت بالرغم من كل الضغوط والصعاب إلى جانبها. قال إن سوريا تتعرض لهجمة شرسة وإن من باب المصلحة العامة لحماس وسوريا وكل محور المقاومة أن يتضامن في هذه اللحظات الصعبة لإنقاذ سوريا والمحور.

يبدو وفق مصادر حزب الله أن مشعل لم يبد الحماسة المطلوبة للتجاوب مع نصائح نصر الله بالرغم من أنه كان يبدي الكثير من إشارات الامتنان لما قامت به سوريا لأجل المقاومة. كان رأيه أن ما يقوم به الأمن السوري ضد المتظاهرين بدأ يسيء إلى صورة النظام في الخارج وستكون انعكاساته خطيرة على الداخل. وتمنى على نصر الله أن ينصح الأسد بتغيير بعض الاتجاهات.

اتفق الرجلان على تأمين لقاء بين مشعل والأسد. نقل نصر الله التمني إلى

الرئيس السوري خصوصاً أنه كان مقتنعاً بأن ثمة تدخلاً خليجياً وربما مصرياً وتركياً أيضاً لإقناع المقاومة بالخروج من دمشق والذهاب إلى دولة أخرى كمصر أو قطر أو الأردن؛ فالاستخبارات السورية كانت قد رصدت رسائل من الشيخ القرضاوي إلى قادة حماس يدعوهم فيها للخروج من سوريا «لأن البقاء فيها هو دعم نظام قاتل وغير شرعي إسلامياً، وأن على الحركة أن تخرج وتعلن موقفها ضد هذا النظام وضد الأسد». يبدو أن رسائل أخرى مماثلة جاءت من تركيا ومسؤولين عرب وبينهم القطريون.

لم يُعقد اللقاء بين الأسد ومشعل. لم يكن السبب متعلقاً بخيبة أمل الرئيس السوري من موقف حماس فقط أو بالأحرى من اللاموقف، ولا من التقارير الاستخبارية التي كانت تصله حول مشاركة بعض الحمساويين في التظاهرات أو في القتال، لكن لأن مشعل طلب أن يكون اللقاء مع الرئيس بعيداً عن الكاميرات. كان جواب الرئيس: «أنا لا أريد أن أراه، وليبق هو وجماعته في دمشق لن يتعرض لهم أحد وستستمر سوريا بمساعدتهم كما كانت تفعل سابقاً، لكنني لا أريد منه شيئاً، فأنا حين جاء باول والأميركيون وغيرهم يضغطون لكي أطردهم لم أقل لمشعل أن يأتيني لألتقيه بعيداً عن الكاميرات، يبدو أن مشعل قد عاد إلى موقعه الأصلي حيث الأولوية هي للإخوان المسلمين وليس لسوريا»، وفق ما نقل أحد المقربين من الرئيس إلى المؤلف. وقال أيضاً: «إن مشعل نفسه كان قبل الأزمة السورية يطلب أن تتم كل اللقاءات أمام الكاميرات حين كان في أوج معركته مع محمود عباس والدول العربية التي تقترح عليه استضافته اليوم بينما كانت هي نفسها تحذرني منه ومن حماس سابقاً».

في مقابل رفض الأسد استقبال مشعل، جاء من يخبر رئيس المكتب السياسي بالسماح له بزيارة بعض المناطق الملتهبة على غرار درعا أو حمص أو حماه أو ريف دمشق حيث له ولحماس شعبية جيدة ويمكنه المساهمة في التهدئة. كانت فكرة القيادة السورية أنه في أفضل الأحوال سيساهم فعلاً في التهدئة وفي أسوئها سيكشف عن حقيقة موقف حماس.

بالرغم من الاستياء السوري والعتب الكبير والشكوك المتعاظمة، فإن لقاءات مشعل مع القيادات السورية بقيت مستمرة. اتفق مشعل مع بعض تلك القيادات على الذهاب إلى الخارج لشرح الوضع لبعض قادة حماس الآخرين الأكثر تشدداً خصوصاً في مصر حيث التقى مسؤولي الإخوان المسلمين، وشجع على المبادرة العربية واعتبر أن تعليق عضوية سوريا في الجامعة غير مناسب، ويروي أنه ذهب «حتى السودان حيث قلت لوزير خارجيته علي كرتي إن تعليق عضوية سوريا خطأ».

بعد ذلك قصد رئيس المكتب السياسي لحماس دولة قطر. التقى فيها الأمير ورئيس وزرائه. يروي أنه طلب «تخفيف الضغط الذي تمارسه قناة الجزيرة وسمعت كلاماً طيباً من أمير قطر حيال الرئيس الأسد لكني سمعت أيضاً انتقاداً لأجهزة أمنية وقيادات وخيارات أمنية لا يمكن الدفاع عنها»، ويقول إنه حين قرأ بروتوكول المبادرة العربية نصح بأن تقبله سوريا لأنه قد يصبح سبيلاً للمصالحة.

مع ارتفاع مستوى المواجهة في الداخل، بدأت الأجهزة الأمنية السورية تتحدث عن تورط لحماس. صارت مواقف الحركة في فلسطين ومصر وقطر ترسل إشارات القطيعة. وصل الأمر بخالد مشعل إلى حد حمل العلم المثلث النجمات الذي كان يرفعه مناهضو الأسد تعبيراً عن ثورتهم لقلب النظام. جرى ذلك في مهرجان حركة حماس[1]. لكن ممثل حماس في القاهرة موسى أبو مرزوق برر الأمر (في مقابلة مع المؤلف) بأن مشعل لم ينتبه إلى العلم الذي أعطاه إياه أحد الحضور ولم يكن يعرف بالتالي أنه علم الثورة السورية.

قبل الوصول إلى القطيعة وخروج حماس من سوريا، سعى إعلامي لبناني إلى محاولة إقناع الأسد ومشعل بأن اللقاء سيكون لمصلحة الطرفين، أرسل الأسد مسؤولاً مقرباً منه لمعرفة ماذا يريد مشعل. فسوريا بحاجة إلى حماس كحركة مقاومة سنية وفلسطينية، وحماس بحاجة إلى سوريا لاستمرار الدعم وسط رفع

---

(١) مشعل يحمل علم «الثورة السورية» في ٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢. يمكن مشاهدته على يوتيوب على الرابط التالي: https://www.youtube.com/watch?v=3VMGDnWe9W8

إسرائيل مستوى الهجمات. تمّ اللقاء بين مشعل والمسؤول السوري والإعلامي اللبناني في منزل مشعل في أواخر كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١.

نقل المسؤول السوري كلاماً مفاده: «إن المواقف تتخذ في الأوقات الصعبة وليس حين تكون الحياة سهلة هانئة. فحماس مستهدفة كما سوريا وإيران و«حزب الله»، وعليها في هذا الوقت بالضبط أن تحدد موقفها، يجب أن تدرك أن المقاومة العربية والإسلامية هي المقصودة بكل ما يجري من هجوم وفتنة وقضاء على الدور السوري وليس الهدف الإصلاح أو حتى القيادة السورية.

ولو أننا خضعنا للضغوط وقبلنا بإخراج حماس من سوريا حين كانت كل الآلة الدولية والإعلام الخارجي وبعض الإعلام العربي يشن حملاته علينا، لكان وضعنا أفضل بكثير الآن، فحركة حماس كانت كحزب الله أوراق مساومة يستخدمها الغرب للضغط علينا، وكانت دول عربية تنصحنا بأن نوقف دعمنا لهما، ولكننا لم نفرق يوماً بين مقاوم ومقاوم، ولم نساوم يوماً على دور سوريا الداعم للمقاومة، ولم نقل إن «حزب الله» شيعي وإن حماس سنية، بل كنا ولا نزال ننظر إليهما على أنهما حليفان مقاومان، وأن دور سوريا هو الوقوف إلى جانبهما مهما اشتدت النوائب وكثرت الضغوط».

قال المسؤول السوري أيضاً لمشعل: «ينبغي أن تخجل حركة حماس من موقفها الحالي، نحن في سوريا كنا في المدارس والجامعات لو خيرنا بين إدخال طالب فلسطيني أو سوري إلى التعليم ندخل الفلسطيني قبل السوري وكذلك في الطبابة والمساعدات، لم نبخل يوماً بشيء وعرضنا بلادنا للخطر مرات عديدة بسبب دعمنا للمقاومة ولفلسطين التي نعتبرها جوهرة قضايانا، لا شك أننا كنا ننتظر منكم موقفاً مغايراً».

كانت السهرة تطول، وأكواب الشاي تتزايد. ومشعل يستمع ويكبت ردة فعل قد تفهم خطأً أمام المسؤول المنفعل والذي يكيل التأنيب تلو الآخر. رد مشعل بهدوء مكرراً شرح ما قيل آنفاً، ومؤكداً حرص حماس على سوريا لكنه وجه انتقادات لكيفية إدارة الأزمة وللخيار الأمني.

كان ذلك آخر اللقاءات السورية مع مشعل. عُرض اقتراح أخير بأن يكون مشعل من ضمن الفصائل الفلسطينية التي سيستقبلها الرئيس إذا كان يريد اللقاء، فالأسد لن يستقبله لوحده بعد أن قال إنه يريد اللقاء بعيداً عن الكاميرات. كرر المسؤول السوري العتب الكبير لكنه قال إن الدعم السوري للفلسطينيين سيستمر ولن يتغير بما في ذلك لحماس «لكننا لا نريد بعد اليوم شيئاً منكم طالما أن أولويتكم صارت للإخوان المسلمين وللدول التي كانت تقول لنا احذروا حماس فهي في أول منعطف ستعود إلى حضن الإخوان ضدكم».

كانت القيادة الإيرانية قد سعت هي الأخرى لإقناع حماس بعدم الشطط صوب مشاريع ودول قد تؤدي لاحقاً إلى تطويق الحركة وضرب المقاومة. وفي خلال مؤتمر دعم المقاومة الذي استضافته طهران في خريف ٢٠١١ سمع مشعل كلام عتب بعد أن أوحى في كلمته بأنه راغب في التغيير في سوريا. مع ذلك فإن القيادة الإيرانية بعثت برسائل إيجابية كثيرة لحماس وعملت على احتوائها وكرمت على نحو علني ولافت إسماعيل هنية. قامت بكل ذلك بالرغم من أن طهران كما حزب الله كانا وجّها عتاباً إلى مشعل نفسه غير مرة ليس بسبب سوريا فقط وإنما لأن رئيس المكتب السياسي كان يتفادى شكر طهران في كل مرة يتحدث فيها عن انتصار غزة، كما أن مسؤولين في الحزب كانوا لفتوا نظر مشعل وبعض القيادات الأخرى إلى وجود كتب في مخيمات تدريب كوادر حماس تكفر الشيعة. بقيت الكتب، وفق ما يؤكد أحد مسؤولي الحزب.

كانت سوريا تغرق في الدماء، وحماس تبتعد، وكانت الإغراءات الإخوانية كثيرة من مصر وتونس وليبيا واليمن.

خرجت حماس من سوريا مطلع عام ٢٠١٢، ولم تعد. وكان دخول القوات السورية إلى حماه مفصلياً في عدد من المواقف الإسلامية والعربية ضد القيادة السورية. أعاد البعض إلى الأذهان مرحلة ثمانينيات القرن الماضي.

من نار حماه إلى المبادرة العربية

يتضح من خلال محضر جلسة الأسد مع وزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو، والذي عرضناه آنفاً، أن دخول الجيش السوري إلى حماه كان مفصلياً ليس في العلاقة مع تركيا فقط، ولكن على الأرجح أيضاً مع دول خليجية وجدت في الأمر ذريعة لرفع الصوت ودعم المسلحين. كان الاستعداد للدخول إلى حماه في أواخر شهر تموز/يوليو ٢٠١١ قد أعطى معارضي النظام السوري ذريعة جيدة لتأجيج مشاعر العداء ضده وذلك عبر إثارة ذكريات مجازر حماه عام ١٩٨١. هذا ما جرى، حيث أثار سريعاً دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا. سعت بعض هذه الدول للتواصل مع القيادة السورية لثنيها عن اقتحام المدينة. أرسل مسؤول إماراتي للقيادة السورية عبر وسيط لبناني تمنياً بعدم الإقدام على ذلك معتبراً أن الجيش السوري بهذه الخطوة يكون قد اجتاز خطاً أحمر، وأن دول مجلس التعاون ستتخذ موقفاً موحداً ضد الأسد وقيادته إذا ما أصر على موقفه لحسم الوضع بالقوة. كانت القيادة السورية تعتبر أن ضبط الوضع الأمني أهم من كل المواقف، وأن الدخول إلى حماه ضروري مهما كانت التكاليف. هذا ما قاله الأسد لأوغلو بعد اقتحام الجيش للمدينة.

كانت قناعة أبرز الدول الخليجية ومعها تركيا والغرب أن الدخول إلى حماه سيسرع في سقوط النظام لأنه سيؤجج مشاعر السنة في سوريا ويدفع مناطق عديدة للدخول إلى ساحات القتال. يروي مثلاً رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري كيف أن رئيس الوزراء وزير الخارجية القطري السابق الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني قال له في العام الأول للحرب في سوريا إن الأسد سيسقط في شهر رمضان.

دخل نائب الرئيس السوري السابق عبد الحليم خدام سريعاً على خط حماه. قال في اتصال هاتفي مع وكالة الأنباء الألمانية: «إن اجتياح الجيش السوري لمدينة حماه هو البداية الحقيقية لنهاية نظام بشار الأسد، ولا بد من تدخل المجتمع الدولي بشكل من الأشكال لحماية الشعب السوري بالنظر إلى أن السوريين مصممون على أن تكون تظاهراتهم سلمية دون اللجوء إلى السلاح»[1].

راحت الصحف حتى المؤيدة سابقاً لسوريا تنشر افتتاحيات تنتقد النظام بشدة. لعل كل ذلك نجم عن قناعة كثيرين آنذاك بأن النظام السوري هو فعلاً آيل إلى السقوط قريباً. ففي لبنان كان الكثير من قوى ١٤ آذار يؤكدون سقوط النظام الحتمي منذ الأيام الأولى للحرب. وينقل بعضهم عن دبلوماسيين غربيين أنه ينبغي الاستعداد لما بعد الأسد. شجع ذلك أطرافاً في لبنان على العمل على تسهيل مرور السلاح بكميات كبيرة إلى المسلحين المعارضين للنظام أو حتى الانتقال مباشرة إلى الأراضي السورية. برز اسم النائب عقاب صقر كمنسق مباشرة مع المعارضة في الخارج واتهمه البعض بتمويل المسلحين وهو ما كان ينفيه دائماً. لم يتردد مثلاً أحد قادة النظام اللبناني وكان دائراً سابقاً في الفلك السوري، في استخدام عبارة «النظام البائد» في كل مرة يجري الحديث فيها مع المقربين جداً له عن نظام الأسد.

في تلك الأثناء بالضبط اتخذ رئيس الوزراء اللبناني السابق سعد الحريري للمرة الأولى موقفاً من النظام السوري. ففي «مقابلته التلفزيونية الأخيرة في ١٢ تموز/ يوليو أرسل إشارة صريحة تؤكد طي صفحة مصالحته مع الرئيس السوري بشار الأسد عندما اتهمه والأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله بإسقاط حكومته وإطاحته من رئاسة الحكومة. أرسل في المقابلة نفسها إشارة أولى خجولة إلى أحداث سوريا بتأكيد تعاطفه مع التحرك الشعبي هناك، وقال إن ما يلحق بالشعب السوري ظلم، ولا يمكن اتهامه بالتخريب واصفاً ما حدث بالجريمة»[2].

---

(١) خدام، القدس العربي، ٢ آب/ أغسطس ٢٠١١.

(٢) الأخبار، نقولا ناصيف، «الحريري يتذكر حماه: تصفية حساب متأخرة»، ٣ آب/ أغسطس ٢٠١١.

بالرغم من شبه إجماع الدول الخليجية ومعها تركيا على أن لا خلاص لسوريا سوى بتغيير النظام، إلّا أن المواقف تباينت. كان بينها من يرغب في أن يكون البديل هم الإخوان المسلمين. قال آخرون إن الإخوان مقلقون وإن سيطرتهم على القرار في سوريا يعني طرقهم لاحقاً لأبواب الخليج. ظهر التباين خصوصاً بين قطر من جهة والسعودية والإمارات والكويت من جهة ثانية، بينما بقيت سلطنة عمان على جاري عادتها في موقف شبه محايد وأكثر ميلاً للحل السياسي.

كان رأي المحايدين أو الساعين للتهدئة، يستند إلى عدد من الخطوات الإصلاحية التي أعلنها الأسد، أو إلى ما وصفوه بـ «مبادرات حسن النية» ومنها مثلاً المرسوم التشريعي رقم ٦١ المتعلق بالعفو العام عن الجرائم المرتكبة قبل تاريخ ٣١ حزيران/ يونيو ٢٠١١. اعتبره البعض إشارة واضحة إلى مد اليد حتى إلى بعض قدامى الإخوان المسلمين، وذلك حيث شمل العفو: «كامل العقوبة المؤبدة لمن بلغ السبعين من العمر بتاريخ صدور هذا المرسوم التشريعي»[(١)].

أما جامعة الدول العربية، فلعلها في الأزمة السورية لعبت أغرب أدوارها وأكثرها مثاراً للجدل خصوصاً بعد التجميد السريع لعضوية سوريا فيها «بضغوط قطرية وسعودية لم يشهد لها تاريخ الجامعة نظيراً» وفق تعبير وزير الخارجية اللبناني د. عدنان منصور (مقابلة مع المؤلف). أحدث الأمر سابقة مريبة في تاريخ العلاقات العربية العربية. صحيح أن ليبيا تعرضت هي الأخرى لتعليق العضوية، ولكن ما كان أحد ينتظر أن دولة بحجم سوريا ودورها سيتم إخراجها من الجامعة التي ساهمت في تأسيسها. راح دبلوماسيون عرب يتصلون بالسفير السوري في الجامعة يبررون له عجزهم عن مواجهة قرار الإبعاد.

كان المسؤولون السوريون يدركون حجم الضغوط القطرية أولاً والسعودية ثانياً، أو «الضغوط القطرية بدعم سعودي مباشر» وفق تعبير المقربين من الأسد، لكنهم كانوا يراهنون على أن دولاً عربية وقفت سوريا إلى جانبها طويلاً لن تخذل دمشق.

---

(١) النص الرسمي للمرسوم في الملاحق.

بالفعل، فإن بعض الصحافة العربية حتى داخل دول الخليج كانت تحرص انذاك على التذكير بموقف سوريا لنصرة الكويت حين غزاها صدام حسين. نقرأ مثلاً في مقال بعنوان «لنقف مع سوريا الوفية» في الأنباء الكويتية بعد ٣ أشهر على اندلاع الأحداث السورية: «هل نسي بعض أصحاب الأقلام الصحافية وبعض النواب الدور الحيوي لسوريا أثناء الاحتلال الصدامي العراقي لوطننا الغالي؟ هل يستطيع أحد نكران الموقف السوري في رفض الهجوم الصدامي البائد ومحاربة الاحتلال الهمجي للكويت؟ هل يستطيع أحد نسيان المشاركة الداعمة من القيادة السورية والشعب في منهج الدعم اللوجستي والعسكري، فقد فتحوا بيوتهم ومنازلهم في استقبال أبناء الوطن الكويتي بكل ترحاب ورحابة صدر، وخصوصاً الدور الفعال للرئيس الراحل حافظ الأسد، رحمه الله، في مقاومة تحركات طاغية العراق... إن المتابع المنصف والمراقب للواقع والحقائق يدرك أن هناك أيدي خارجية عن الشعب السوري تريد نشر ثقافة المرتزقة من الداخل وتسعى إلى تأجيج الصراع وتأزيم الساحة الداخلية للشعب السوري فيما بينهم من خلال بث الفتنة الإرهابية بين سوريا المقاومة وبعض الدول العربية»[1].

فما الذي جرى؟ هل نجحت قطر والسعودية في جذب الدول الأخرى إلى صفهما؟ أم أخطأت القيادة السورية في عدم التجاوب مع مطالب السعودية مثلاً لتحييدها عن مواقف قطر؟ أم إن الدول العربية وجدت نفسها أمام ضغوط رأي عام يحمل الجيش السوري مسؤولية الدماء؟ أم إن في الأمر ما هو أبعد من كل ذلك؟ فيه تمهيد لتدمير الجيش السوري باسم الفتنة والتفرقة والقضاء على دور سوريا؟

ماذا جرى بين الأسد والعرب، حتى ابتعد العرب؟ لماذا ابتعدوا الآن ووصلوا إلى مرحلة القطيعة ولم يفعلوا حين ضرب حافظ الأسد بيد من حديد حماه في مطلع الثمانينيات؟ بعض الجواب نجده حتماً في محاضر اللقاءات العربية السورية في خلال الحرب منذ ٢٠١١.

---

(١) الأنباء الكويتية، د. بدر الخضرين «لنقف مع سوريا الوفية»، ٦ حزيران/ يونيو ٢٠١١.

الوثيقة رقم ٦:

محضر لقاء نبيل العربي والأسد في ٢٠١١/٠٧/١٣

استهل الأمين العام لجامعة الدول العربية اللقاء مع الرئيس الأسد بالتشديد على ضرورة تقوية دعائم التعاون العربي وإحياء العلاقات السورية المصرية وتعزيزها. وقال: «إني سأعمل على تعزيز الجامعة العربية خصوصاً أن معظم الدول العربية باتت مستهدفة من الجميع، وأعتقد أنه لا بد من وقف التدخلات الأجنبية».

اللافت أن العربي لم يناقش في هذا اللقاء كثيراً الأزمة السورية التي جاء أصلاً بذريعة مناقشتها، بل انتقل الحوار مع الأسد إلى مواضيع أخرى.

فالرئيس السوري تعمّد التركيز على تعاطي بعض الدول العربية مع الغرب من منطق الأضعف وقال: «إن هذا جعل الغرب يسمح لنفسه بالتدخل في كل شاردة وواردة».

اعتبر الأسد أن «التركيز العربي يجب أن يتمحور حول فلسطين وأهمية المصالحة الفلسطينية وضرورة إعادة التعامل مع إسرائيل على أساس القضايا الكبيرة وليس الغرق في ما تخترعه إسرائيل للعرب من قضايا جانبية كالمستوطنات وضرورة وقفها ما يجعل العرب يركزون على تفاصيل ليس لها علاقة بجوهر الصراع وقضيته الكبرى».

في المساحة الصغيرة التي خصصها العربي والأسد لسوريا، قال الأمين العام لجامعة الدول العربية: «أعتقد أن الأوروبيين سيفرضون عقوبات على سوريا في ١٩ حزيران/ يونيو المقبل، وهذا يدل مرة جديدة على ازدواجية النظرة الأوروبية والدولية لقضايا العرب وخصوصاً ما يتعلق منها بفلسطين، وأنا أعتقد أنه من الضروري عندنا

ـ نلبي مطالب الشعوب العربية وجعل الإعلام يلعب دوراً كي يفهم الخارج بأن ثمة تغييرات جدية في مجتمعاتنا وليس على غرار الديمقراطية الصورية التي كانت في مصر، فالثورة في مصر ذهبت إلى مدى بعيد جداً لدرجة أنهم طالبوا رئيس الوزراء المكلف بالتفاوض مع الثوار حول تشكيل الحكومة الجديدة وأن في الأمر الكثير من المغالاة والمبالغة».

الأسد: «نحن العرب عودنا الغرب على التدخل في شؤوننا، وباعتقادي فإن الموضوع الأهم هو أن يبقى الشعب معنا، وأعتقد أن مشكلة ليبيا تكمن في أن العقيد معمر القذافي كان يريد محاربة الخارج والشعب، بينما في مصر فإن النظام السابق أرضى الخارج ونسي الشعب. أما في سوريا فلا شك أن هناك موجة في مثل ما يشهده العالم العربي، ولكننا نراهن على وعي الشعب وإدراكه بأن القضية ليست قضية إصلاحات فقط، ولو كانت كذلك لما حدث أي شيء لأننا كنا سبّاقين في طرح مشروع إصلاحي متكامل، وإنما القضية هي اعتقاد البعض بأن ثمة فرصة سانحة للانقضاض على سوريا ودورها».

العربي: يهز رأسه في إشارة الموافقة على ما يقوله الأسد.

الأسد متابعاً: «أنت تعلم أننا في العام ٢٠٠٥ أجرينا العديد من الإصلاحات وأقررناها، ولكن الظروف هي التي أخرت تطبيقها، ولم تؤثر فينا الضغوط الخارجية ولا كل ما يحاك ضد بلادنا، فقرارنا بالإصلاح هو قرار مركزي سبق كل ما حدث في الدول العربية، ونحن الآن نعمل من أجل تعديل الدستور بشكل شامل، نحن تحركنا مباشرة بعد الاحتجاجات في درعا، تحركنا بغية معالجة ما جرى، ولم نقبل أساساً ما حدث، واتخذنا الكثير من الإجراءات الأمنية والسياسية السريعة لمعالجة الذيول. واستقبلت أنا شخصياً وفوداً خرجت من عندي مقتنعة تماماً بما حصل، وأعتقد أنه لو اقتصر الأمر على أهل درعا وما جرى فيها لانتهى بسرعة، لكنّ ثمة أطرافاً سارعت إلى التدخل أو أنها كانت معدة سلفاً للتدخل وكانت تنتظر أول فرصة للانقضاض، وقد أدت مساعينا في نهاية الأمر إلى استقرار الوضع في درعا، وعندما تحركنا بجدية نحو الإصلاح اختار البعض أن يتوجه إلى السلاح من أجل إفشال الإصلاحات».

ثم تطرق الأسد إلى الإخوان المسلمين معتبراً: «أنهم يستخدمون تركيا على نحو رئيسي، وأما في حمص فالوضع مختلف بسبب التداخلات الطائفية وزرع بذور فتنة منذ فترة طويلة، ولعل بعض المسؤولية في عدم الانتباه إلى ما يجري تقع على عاتق عدد من المسؤولين الأمنيين. لقد أريد لحمص وبعض المناطق الأخرى أن تتحول إلى بنغازي جديدة، فالمال موجود والسلاح وأجهزة الاتصالات، ووجدنا أجهزة تصوير لم يرصدها الأمن، ولكن مع مرور الوقت بدأ تفكيك تلك الشبكات، وصارت قوى الأمن السورية قادرة على التقاط الإشارات بقوة وضبط شبكات السلاح واعتقال المسلحين، وكلما مر الوقت صار الجيش قادراً على فهم طبيعة تلك الشبكة الخطيرة التي تم إنشاؤها منذ فترة غير قصيرة إعداداً لما يراد له أن يصير حرباً أهلية».

تابع الأسد: «لو أن الأمر اقتصر على الإصلاحات، لما كانت كل تلك الاستعدادات قد تمت قبل فترة طويلة من الثورات والاحتجاجات العربية، وإلا فكيف نفسر كل هذا الكم من التقنيات العالية في الاتصالات، وكل هذا السلاح والمال الذي اكتشفنا أن بعضه دخل للأسف من بعض الدول الشقيقة والصديقة، لا يوجد أحد ضد الإصلاح، ولم نعتبر المعارضة يوماً عدوة لنا، ولكننا أردنا تحديد معنى الإصلاح وتحديد من هي المعارضة المؤمنة فعلاً بالإصلاح وغير المرتبطة بمشاريع خارجية، ومع ذلك فتحنا أبواب سوريا إلى كل من يرغب في الإصلاح ولكل المعارضة في الداخل والخارج، وقلنا إن الحوار سيشمل كل أطياف المجتمع».

العربي: «ما هي الخطوات الإصلاحية التي أقررتموها أو التي تريدون إقرارها وتنفيذها، فلعل في ذلك ما يخفف وطأة ما يجري ويسحب الذرائع».

الأسد: «قمنا بالكثير من الخطوات وبينها، انتخابات إدارة محلية، قانون إعلام، نظام انتخابي، قانون أحزاب، وكل هذه الأمور كانت بحاجة إلى دراسة. البعض فسر ذلك بأننا نريد المماطلة والتأخير، ولكن الحوار الوطني حولها ضم شخصيات هامة ومن مختلف الأطياف، وهو قائم حالياً، وبعد ذلك ستكون انتخابات مجلس

الشعب والإدارة المحلية، على أن تكون من مهام المجلس الجديد تعديل الدستور، وأنا في كل طروحاتي وخطاباتي وأحاديثي طرحت ما تطرحه المعارضة، لا بل في بعض المرات ذهبت أكثر مما تريده المعارضة، لأني أشعر شخصياً ومنذ سنوات طويلة بأهمية الإصلاح وتطوير النظام بما في ذلك تعديل الدستور وليس المادة ٨ منه فقط».

العربي: «كل هذه الخطوات جيدة ومهمة، وسيكون من الأهم أن يشعر الناس فعلاً بتغييرات تحدث على الأرض وهذا سيكون في مصلحتك أيضاً ومصلحة سوريا. من المهم البدء بروزنامة محددة لتطبيق كل هذا».

الأسد: «أعتقد أن من يهاجمون سوريا من الخارج وللأسف من بعض الدول العربية، ليسوا حماة الإصلاح ولا هم مهووسون بالحريات والديمقراطية وإلّا لكانوا طبقوها في بلادهم، قبل إعطاء الدروس لسوريا وغيرها. ولكن ما يحركهم هي مشاعر معادية لسوريا لأسباب كثيرة ومعروفة».

العربي: «هناك الكثير من التقارير والمعلومات حول الممارسات الأمنية وإطلاق النار على المتظاهرين وغير ذلك، هذا يفسح في المجال أمام كل أنواع التدخلات والضغوط الخارجية ويوسع الشرخ بينك وبين الشعب».

الأسد: «إن الأخطاء التي جرت في بداية الأحداث، تم ويتم التحقيق فيها، ولكن هناك مناطق أخرى تبين أن فيها عصابات مسلحة خطيرة وفيها سلاح كثير، فمثلاً في جسر الشغور ومن خلال التنصت على المكالمات، تبين أنهم يخططون لتحميل الجيش مسؤولية قتل رجال أمن ومدنيين، ولذلك سارع التلفزيون السوري للتحذير من الأمر، وهو ما جرى فعلاً، وهناك الكثير من المبالغات والكذب في التقارير حول الوضع الأمني، هناك آلة إعلامية مكرسة لتصوير كل هذا الكذب على أنه حقائق، وللأسف هناك من يصدق كل هذه الأكاذيب».

في اللقاء شرح الأسد للعربي نتيجة اللقاءات المكثفة التي عقدها هو شخصياً وعلى نحو امتد لساعات طويلة مع مختلف أطياف المجتمع السوري في خلال الأشهر الماضية. روى كيف أن تلك اللقاءات شملت ممثلين عن مختلف المناطق.

أوضح كيف التقى متظاهرين وأن هؤلاء فهموا الأمر وأدركوا أن كثيرين منهم تحولوا إلى إصلاحيين حقيقيين.

العربي: «أنا أتفهم كل هذا وأشجع عليه، وأنصح بتسريع وتيرة الإصلاحات وتخفيف الضغط الأمني، فأنا أيضاً والجامعة نتعرض لضغوط كثيرة بسبب ما يصل من تقارير ومعلومات حول ممارسات الأمن، وأنت تعلم أنني شجبت بشدة ما جرى في ليبيا، وأعتقد أن قرار الجامعة العربية بالسماح لقوات الأطلسي بالتدخل عسكرياً لم يكن واضحاً منذ البداية، ذلك أن الجامعة اعتقدت أن الأمر سيقتصر على منع طيران القذافي من قصف المدنيين فإذا بالأطلسي يجتاح ليبيا».

الأسد: «إنّ سوريا بخير طالما أنّ جل الشعب السوري لا يزال مدركاً لخطورة ما يحاك من الخارج، وأن الوضع الأمني بات مضبوطاً إلى حد بعيد وأن البلاد خرجت فعلاً من مرحلة الفخاخ الأمنية التي كانت منصوبة لها. إننا لا نزال نتعاطى بكثير من الهدوء والأعصاب الباردة مع هذه المرحلة التي ستمر كما مرت غيرها، ذلك أن سوريا عرفت في عهدها الحديث الكثير من الضغوط الدولية والضغوط العربية ولكنها خرجت منها أقوى من السابق، وأن المخطط الذي فشل سابقاً يراد له أن ينجح اليوم عبر بوابتين الأولى الفتنة المذهبية والثانية عبر زرع الخلافات العربية العربية».

وحين انتقل للحديث عن فلسطين قال الأسد: «إن ثمة أهمية كبيرة في تصالح حماس وفتح وفي توحيد الصف الفلسطيني لأن المرحلة المقبلة قد تحمل الكثير من المفاجآت والضغوط، وأن العالم سيستفيد من مرحلة الضبابية والاضطرابات العربية لتنفيذ مخططات إسرائيل على الأرض والقضاء على ما بقي من أرض فلسطين، وأن على الجامعة العربية أن تدعم بكل ثقلها سعي فلسطين للحصول على مقعد دائم في الأمم المتحدة، وعليها أيضاً العودة إلى أصل الصراع مع إسرائيل وعدم الانزلاق إلى مجرد التفاوض على وقف المستوطنات أو عدم وقفها».

العربي: «نحن فعلاً أمام تصدع عربي عربي مؤسف ومقلق، وإحدى مهامي المقبلة هي السعي لإنقاذ وحدة الصف العربي بالرغم من كل الجروح، ويجب أن

تبقى سوريا قوية، وأعتقد أن العلاقات السورية المصرية هي أساس للكثير في وحدة هذا الصف ولمواجهة المشاريع المشتبه فيها».

وشكا العربي للأسد كيف «أن بعض دول الخليج بقيت تتعاطى معي على أنني وزير لخارجية مصر حتى بعد أن أصبحت أميناً عاماً لجامعة الدول العربية، وكأن في ذلك ما يشير إلى عدم الرغبة في أن تبقى هذه الجامعة قوية وموحدة، وهذا هو أحد الأهداف الإسرائيلية والغربية».

يتضح من خلال محضر الجلسة أن الأسد كان حتى تلك اللحظة، أي بعد مرور نحو ٤ أشهر على بداية الاحتجاجات السورية، يعتقد فعلاً أن الأوضاع السورية قابلة للضبط بالرغم من شكوكه بوجود مخططات عربية وإقليمية ودولية ضد بلاده، واعترف بوجود معارضة وبحصول أخطاء من قبل الأمن، لكنه توقَّع استمرار الفتنة والخلافات العربية العربية وإفادة إسرائيل منها لتنفيذ مخططاتها، ويبدو أن العربي كان موافقاً الأسد في وضع الإصبع على تلك المخططات، ولم يُظهر في اللقاءات تشدداً كبيراً حيال الوضع السوري وإنما نصائح بتسريع الإصلاحات وتخفيف الضغط الأمني.

أما الدول العربية التي قال عنها الأسد إنها ليست «مهووسة بالإصلاح» وإن ما يحركها «هي مشاعر معادية لسوريا لأسباب كثيرة ومعروفة» فلعله كان يقصد بها قطر والسعودية على وجه الخصوص.

قطر والسعودية: الأسد يتهم

ما كان أحد يتوقع أن العلاقات الواسعة والمتعددة الأوجه السياسية والاقتصادية التي نسجها بشار الأسد مع كل من قطر وتركيا منذ بعد توليه السلطة سوف تتدهور بالسرعة التي رأيناها مع الأشهر الأولى للأحداث السورية.

زار الأسد الدوحة في ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣ بعد مرور ٨ أشهر على الاجتياح الأميركي البريطاني للعراق. لاقاه أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني بترحيب لافت. أثمرت الزيارة عن توقيع ١٣ اتفاقية. شملت الاتفاقية العديد من القطاعات العامة والخاصة بين البلدين. بعد الزيارة بأقل من عامين عقد المؤتمر الاستثماري السوري القطري ليرفع مستوى التبادل والعلاقات إلى درجة عالية. ظهرت نتائج التعاون في مشاريع اقتصادية وتجارية وتنموية كبيرة على الأراضي السورية منها المشاريع السياحية التي نفذتها شركة الديار القطرية، أو البنك السوري القطري، أو إطلاق المصرف الإسلامي من دمشق برأس مال تخطى ٥ مليارات دولار. صار رجال الأعمال والمستثمرون القطريون والشركات الكبيرة يأتون بكثافة إلى سوريا، (الشركة السورية القطرية القابضة، وشركة الائتمان السورية) والعمال السوريون يجدون أبواب قطر مفتوحة أمامهم. وصل الأمر بأمير قطر إلى حد شراء أرض وبناء قصر له على مرتفع عند مدخل دمشق، وأهدى إلى الرئيس السوري طائرة خاصة قيل إن الرئيس السوري لم يستخدمها خشية التجسس أو لأسباب أمنية. وحين افتتح الأسد دار الأوبرا في دمشق حرص على أن يكون إلى جانبه أمير قطر.

وكما في الاقتصاد والسياحة والثقافة كذلك في السياسة. فبالرغم من أن قطر كانت تقيم علاقات مع إسرائيل، وكان مكتب رعاية المصالح الإسرائيلية

قائماً في فندق شيراتون في الدوحة، إلّا أن أمير قطر عرف كيف يوازن بين هذه العلاقة وبين أن يكون أول المساهمين في إعادة إعمار جنوب لبنان ومناطق حزب الله التي دمرتها إسرائيل عام ٢٠٠٦. كان كثير من تلك الحركة القطرية صوب الحزب ولبنان يتم عبر التنسيق مع الأسد وإيران والحزب. لعل الأسد ساهم مساهمة كبيرة في مساعدة الدوحة على أن تكون هي وليس أي عاصمة أخرى مقر «مؤتمر الحوار الوطني» اللبناني بعد وصول انقسام اللبنانيين إلى حد الاقتتال في شوارع بيروت حين دخلتها قوات حزب الله في ٧ أيار/ مايو عام ٢٠٠٨ في أعقاب قرار قطع شبكة الاتصالات الأرضية عن الحزب. وهو العام الذي اجتاحت إسرائيل في أواخره وبداية عام ٢٠٠٩ غزة في أسوأ حرب مدمرة ضدها، فجرى تنسيق كبير في السياسة الخارجية السورية والقطرية لمواجهة ذلك. ناهيك طبعاً عن الدور القطري في تلميع صورة الأسد وسوريا في العواصم الغربية وفتح بعض الأبواب له.

منذ الحرب الهمجية والتدميرية على لبنان عام ٢٠٠٦، كان ميل الأسد صوب قطر وليس السعودية أكثر وضوحاً من أي وقت مضى. ثم جاءت الشعرة التي قصمت ظهر البعير، في خطاب الرئيس السوري بعد تلك الحرب حيث وصف فيه بعض القادة العرب بـ «أنصاف الرجال». يبدو أن هذه العبارة بقيت كامنة في قلوب السعوديين وبعض دول الخليج حتى غرقت سوريا في الحرب، فذكّر بها وزير الخارجية السعودي الراحل الأمير سعود الفيصل بعض الدبلوماسيين العرب قبيل تجميد عضوية سوريا في جامعة الدول العربية.

قال الأسد في خطابه في دمشق في ١٥ آب/ أغسطس ٢٠٠٦: «من الجوانب الأخرى الإيجابية أيضاً لهذه الحرب أنها عرَّت الوضع العربي بشكل كامل، طبعاً لو سألنا أي مواطن عربي قبل هذه الحرب عن الوضع العربي سيقول الوضع العربي سيِّئ وهذا الكلام صحيح ولكن كان المواطن يرى الوضع العربي مع مساحيق تجميلية. هذه الحرب منعت استخدام هذه المساحيق لأنها فرزت المواقف بشكل كامل، لم يكن هناك من إمكان لحلول وسط في مثل هذه الحرب التي أسقطت أصحاب أنصاف المواقف أو أنصاف الرجال وأسقطت كل المواقف المتأخرة،

يعني من كان ينتظر ميزان القوى ليرى أين تميل الكفة أو أين ترجح سقط وسقطت معه مواقفه، فالعدوان على لبنان ليس مرتبطاً بخطف العسكريين بشكل أساسي بل هو محضَّر قبل ذلك بزمن بهدف استعادة التوازن للمخطط الإسرائيلي الذي أصيب بنكسات عديدة سواء بهزيمة الجيش الإسرائيلي أمام ضربات المقاومة وانسحابه عام ٢٠٠٠ أو بفشل حلفائه في لبنان في القيام بالمهام التي كلفوا بها خلال الفترة القصيرة الماضية»[(١)].

أحدث الخطاب غضباً سعودياً. شعرت القيادة السعودية أنها المستهدفة به لأنها عارضت خطف حزب الله للجنود الإسرائيليين وشاركت في تحميل الحزب مسؤولية الحرب على لبنان، كما أن الفريق اللبناني القريب منها والمعروف باسم ١٤ آذار شن حملة شعواء ضد الحزب ومسؤوليته في الحرب. أظهرت وثائق ويكيليكس بعد سنوات حجم العداوة التي كان عدد من القوى اللبنانية والسياسيين اللبنانيين المناوئين لحزب الله يوظفونها لمصلحة المساهمة في تدميره[(٢)].

كشفت الوثائق أيضاً كيف كانت أميركا تضخ المال لتهييج خصوم حزب الله ضده في السياسة والإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي. قال السفير الأميركي السابق جيفري فيلتمان في شهادة خطيرة أمام الكونغرس الأميركي: «... تقدم الولايات المتحدة المساعدة والدعم في لبنان بهدف خلق بدائل للتطرف، والحد من جاذبية حزب الله في أوساط الشباب اللبناني، وتحفيز الناس من خلال إظهار المزيد من الاحترام لحقوقهم وزيادة الفرص. لتحقيق هذه الغاية ساهمنا بأكثر من ٥٠٠ مليون دولار من خلال الوكالة الأميركية للتنمية (USAID) ومبادرة الشراكة الأميركية الشرق أوسطية (MEPI) منذ عام ٢٠٠٦»[(٣)].

لم تشأ دمشق أن يصبح الخطاب سبباً في قطع شعرة معاوية مع السعودية، عادت لتوضح على لسان وزير خارجيتها وليد المعلم لصحيفة الأنباء الكويتية:

---

(١) خطاب الأسد، دمشق، ١٥ آب/ أغسطس ٢٠٠٦، أرشيف الرئاسة السورية، أو وكالة سانا.

(٢) https://wikileaks.org/plusd/cables/08BEIRUT608_a.html

(٣) http://www.state.gov/p/nea/rls/rm/142857.htm

«الأسد لم يقصد أياً من الزعماء العرب، الذين يحرص على علاقات شخصية ورسمية معهم حرصه على التضامن العربي المشترك، موضحاً أن ما قصده الأسد بهذه العبارة (أنصاف الرجال) هو أولئك الأشخاص الموجودون في سوريا وربما خارجها ممن شككوا في قدرة المقاومة على تحقيق النصر، وأن الرئيس الأسد أراد أن يركز في خطابه على ثقافة المقاومة في الوقت الذي أقرت فيه جامعة الدول العربية بموت عملية السلام»[١].

ظهر الغضب الخليجي أيضاً في مقال نشرته صحيفة «السياسة» الكويتية قالت فيه إن الأسد «بادر إلى الاتصال بالمملكة العربية السعودية، وطلب مقابلة عاهلها خادم الحرمين الملك عبدالله بن عبد العزيز.. وعندما سُئل عن سبب المقابلة وهدفها قال إنها ضرورية لشرح موقفه الأخير، فجاء الرد بأن خادم الحرمين الملك عبدالله يرفض طلبه، ويرفض استقباله شخصياً، ولا يريد الالتقاء به لا حاضراً ولا مستقبلاً حتى ولو انحصر اللقاء بمدة ساعة في المطار»[٢].

بالرغم من ذلك الغضب السعودي وبعض الكويتي والمصري من تصريحات الأسد ومن خطاباته في القمم العربية، فإن قطر بقيت إلى جانب دمشق. لعلها كانت تريد فعلاً إقامة «حلف قطري إيراني سوري مناهض للحلف المصري السعودي»[٣] كما تقول مجلة لونوفيل أوبسرفاتور الفرنسية، أو إنها وجدت في الحليف السوري جسراً عربياً هاماً للعب دور محوري يستند إلى دعم المقاومة في الظاهر، ويريد احتلال موقع الصدارة بين دول الخليج على حساب السعودية خصوصاً بعد أن تحولت قناة «الجزيرة» القطرية إلى أداة إعلامية هائلة. في كل الأحوال نجحت قطر في كسب تعاطف الرأي العام المؤيد للمقاومة في سوريا ولبنان وصارت صور الأمير ويافطات تقول «شكراً قطر» منتشرة في الشوارع وعلى الأبنية.

---

(١) http://www.alanba.com.kw/ar/arabic-international-news/288/21-08-2006

(٢) السياسة الكويتية. ٢٢ آب/ أغسطس ٢٠٠٦.

(٣) http://rue89.nouvelobs.com/2012/09/12/quel-role-joue-le-qatar-dans-la-revolution-en-syrie-235276

كل ذلك لم يمنع الدوحة من أن تصبح في طليعة الدول التي طالبت الرئيس بشار الأسد بتغيير النظام، ثم دعته إلى الرحيل. لم يتردد مثلاً أمير قطر في القول من قلب طهران وفي أعقاب لقائه الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد في ٢٩ آب/ اغسطس ٢٠١١، أي بعد نحو ٦ أشهر فقط من بداية الأحداث السورية «الجميع يعرف أن الحل الأمني أثبت فشله ونأمل أن يستنتج صناع القرار في سوريا ضرورة التغيير بما يتلاءم وتطلعات الشعب السوري وعلينا أن نساعدهم على اتخاذ مثل هذا القرار»[1].

تعددت أسباب سرعة القطيعة بين قطر وسوريا. ردها البعض في الدوحة إلى «عدم تجاوب الرئيس الأسد مع كل الوساطات القطرية للتهدئة، فهو كان يعد شيئاً ثم يخلف الوعد، ولم يسمع نصحنا الذي قدمناه له مراراً بضرورة عدم الانزلاق إلى الجواب الأمني على التظاهرات السلمية» كما يقول دبلوماسي قطري رافق تلك الفترة. رأى البعض الآخر أن الأمر أكبر من مجرد مطالب إصلاحات، ذلك أن قطر كانت قد وجدت الفرصة ملائمة إما لإقناع الأسد بإشراك الإخوان المسلمين وعلى نحو جيد في السلطة، وإما برحيله والإتيان بنظام تكون الأكثرية فيه للإخوان الذين ذهب الكثير من رموزهم للإقامة في الدوحة أو ارتبط بها أو أطل على شاشتها «الجزيرة». ذهب البعض الثالث إلى حد الحديث عن مخطط يمتد من الدوحة إلى إسرائيل فالولايات المتحدة الأميركية. ولم يستطع أحد في الواقع تقديم وثائق وبراهين دامغة سوى ما تعلق بدعم المسلحين. كان مندوبا سوريا في الجامعة العربية والأمم المتحدة يوسف الأحمد وبشار الجعفري يكثفان التصريحات التي تتهم كلاً من قطر والسعودية وتركيا وأميركا وفرنسا وغيرها بتأجيج الصراع عبر دعم المسلحين والإرهاب. لاحقاً قدم الجعفري أكثر من ٣٥٠ وثيقة إلى الأمم المتحدة حول الإرهاب ومموليه، لكن حتى إعداد هذا الكتاب لم يكن قد حصل على أي

---

(١) قناة «فرنسا ٢٤» ٢٩/٠٨/٢٠١١.

http://www.france24.com/ar/20110826-sheikh-hamad-mahmoud-ahmadinejad-advocating-reforms-bashar-al-assad-emir-qatar-iran-syria

جواب بعد. ارتفع مستوى الشكوك عند القيادة السورية بأن ثمة خطة دولية عربية محكمة لإسقاط النظام.

هذه الشكوك هي التي جعلت القيادة تتعامل مع كل تحرك قطري بعد أقل من ٤ أشهر على بداية الأحداث بكثير من الحذر حتى ولو جاء التحرك في إطار جامعة الدول العربية. كانت تصريحات رئيس الوزراء القطري وزير الخارجية السابق حمد بن جاسم تفاقم في شكوك السوريين، خصوصاً حين طرحت الجامعة الخطة العربية لسوريا والتي تضمنت «سحب الآليات العسكرية من الشارع ووقف العنف وبدء حوار بين النظام ومكونات المعارضة في القاهرة»، وقبل أن ترد سوريا على المقترح العربي حذر سوريا مما وصفه «بالالتفاف أو الاحتيال على مقترح الجامعة العربية» مطالباً «بخطوات ملموسة لوقف العنف»[1].

(١) وكالة الصحافة الفرنسية AFP ٣٠ تشرين الأول أكتوبر ٢٠١١.

مناع: الخليج أراد دفن الربيع العربي في سوريا

«منطق الثورة يقود إلى الحرب،
فلسفة الثورة تقود إلى السلام».

فيكتور هوغو
فيلسوف وأديب فرنسي

في تفسيره للموقف القطري والسعودي من سوريا يرى المعارض السوري هيثم مناع أن المسألة لها جوانب عديدة ولعل أبرزها أن: «قطر ودول الخليج قررت أن تدفن الربيع العربي في سوريا خوفاً من انتقاله إليها. أرادت هذه الدول أن تكون سوريا آخر دولة تحصل فيها ثورات وانتفاضات ومشاكل، فكان أن حشدت كل قوتها لإنهائها مهما كلف الأمر فدفع السوريون الثمن».

وحول بدايات المساعي التركية والقطرية لإعطاء الأولوية للإخوان المسلمين، يقول مناع: «منذ عام ٢٠١١ وحين التقينا أربعة نواب من المعارضة التركية، روى لنا أحدهم أن وزير الخارجية التركي آنذاك أحمد داوود أوغلو استدعاهم وقال لهم حرفياً: هناك تغيرات أساسية وستكون تركيا بعد اليوم دولة ذات نفوذ مباشر إقليمي، وستكون البداية الفعلية في سوريا ويجب التعامل مع القضية السورية باعتبارها قضية تركية ونحن مفوضون بالدخول إلى سوريا. وفي أول اجتماع لنا في قطر في شهر تموز/يوليو ٢٠١١ مع عزمي بشارة حيث كنت أنا ونبراس الفاضل وفايز سارة ورجاء الناصر وعارف دليلة وأحمد رمضان وعبد الباسط سيدا وغيرنا، أخذني عزمي إلى غرفة مجاورة وقال لي أنت تُفشل هذا اللقاء أو تُنجحه، وكان كما الكثيرين يعرف موقفي من مسألة الإخوان أو رفضي لأسلمة

أو تسليح أو تدويل الثورة. تم في الاجتماع اقتراح دعوة قيادات إخوانية، وحين طرح اسم ملهم الدروبي، سارعت إلى المعارضة وقلت أنا لا أجتمع مع شخص التقى منذ أقل من أسبوع برنار هنري ليفي (وهو فيلسوف فرنسي يهودي مقرب من إسرائيل ودعم الانتفاضات في ليبيا وتونس وسوريا وغيرها) ولا أريد أن أحرق نفسي. قال د. برهان غليون، أنا ليس عندي مانع من لقائه، قلت له اجتمع أنت مع من تريد وغادرت قطر... والواقع أن قناة الجزيرة أيضاً، ومنذ منتصف عام ٢٠١١ راحت تروج بقوة للإخوان المسلمين، ففي يوم واحد مثلاً، وأذكر أن الأمر حدث بعد أسبوع على استشهاد شقيقي في درعا، استضافت الجزيرة ١٨ شخصاً إسلامياً من الإخوان وراحت تقدم كل واحد بصفة، فتقول هذا باحث وهذا أستاذ وذاك معارض. إلخ. سرعان ما اقتنعنا بأن قطر قررت أن تسير بمشروع الإخوان المسلمين بالرغم من تأكيد مسؤوليها أمامنا غير مرة أنهم وهابيون. كان وضعها آنذاك قوياً في ليبيا. وكان عزمي بشارة يقول لنا بمجرد اتفاقكم على تشكيل لجنة مشتركة من المعارضة ستجدون الكثير من الدول بانتظاركم والأبواب مفتوحة، وسنضع بتصرفكم الطائرات والتسهيلات جميعاً. وفي إحصاء أجريناه في المعهد الإسكندنافي لحقوق الإنسان (الذي يرأسه منَّاع) أحصينا ٢٥٠ عملية مشتركة موثقة بالفيديو نفذها الإخوان المسلمون بالاشتراك مع النصرة والجبهة الإسلامية وغرباء الشام وغيرهم والذين صاروا في ما بعد عند داعش، وقد احتفظنا بأفلام اليوتيوب لأنه كان يصار إلى حذفها سريعاً، ولفتنا لاحقاً أيضاً أن أول مقابلة باسم النصرة كانت تلك التي أجراها أحمد زيدان عبر الجزيرة مع أبي محمد الجولاني زعيم النصرة، حين تم احتلال موقع الدفاعات الجوية قرب حلب، ونحن هاجمنا تلك العملية وتساءلنا ماذا يمكن أن تؤثر الدفاعات الجوية في الحراك المدني، فهي لا تقصف لا براميل ولا غيرها. ثم المقابلة الثانية أجراها تيسير علوني مع غسان عبود لتقديم أحرار الشام إلى العالم. كل تلك المؤشرات والاجتماعات كانت توضح لنا يوماً بعد آخر بأن المشروع الإخواني هو المدعوم خليجياً

ودولياً وتركياً، وكنا نحن نتعرض لمنع وقمع وملاحقات وتضييق من تلك الدول بما فيها فرنسا»[١].

يضيف مناع «إن القطريين كانوا على قناعة أن النظام سيسقط قريباً، وأذكر أن آخر مرة تحدثنا فيها معهم وكان ذلك في شهر تشرين الثاني ٢٠١١، قالوا لنا إن النظام يترنح وهو ساقط لا محالة ولن تحلموا بفرصة أفضل من هذه، ذلك أن ثمة اتفاقاً دولياً على إسقاطه. وهي القناعة التي تشارك فيها أيضاً السعوديون والأتراك وغيرهم، وأعتقد أن هذا كان الخطأ الفعلي والذي ساهم في دمار سوريا»[٢].

لعل التعبير الظريف عن تلك القناعات، حصل في لقاء دعا إليه في المغرب السفير المغربي في لبنان الدكتور المثقف وذو العلاقات الواسعة علي أومليل. حضر الاجتماع هيثم مناع والوزير اللبناني طارق متري والإعلامية ريما خلف وغيرهم. حينها سأل مناع رئيس الوزراء اللبناني السابق فؤاد السنيورة الذي كان من المدعوين: «كيف تتركون رجلاً كالشيخ أحمد الأسير يفعل ما يفعله في صيدا ولبنان؟» أجاب السنيورة ضاحكاً: «أنتم السبب، ألم تقولوا لنا سيسقط النظام غداً، فحينها فكرنا أنه بعد سقوط النظام نتفرغ لإسقاط الأسير». ضحك الجميع.

يروي منّاع أنه في الأيام الأولى لتشكيل التحالف الدولي ضد النظام السوري، «كانت الاجتماعات تحصل في تركيا وكان الاهتمام آنذاك منصباً على الضابط السوري المنشق رياض الأسعد. تبين لنا أن مدير مكتبه هو تركي الجنسية اسمه توفيق وهو ملازم في الأمن التركي. الغريب أنه كان هو وليس الأسعد من يقرر من يقابل الأسعد ومن لا يقابل، ولكن حين شعر الأتراك بأن مشروع الأسعد لا يكبر وأن الأردنيين وغيرهم يرفضونه، تم تشكيل غرفة عمليات في هاتاي، كان يحضر فيها ضباط من فرنسا وبريطانيا وأميركا والسعودية وقطر وتركيا والأردن، وفي بعض المرات كان يحضر ضابط إماراتي، وحين ذهب أصدقاؤنا في المعارضة فوجئوا

---

(١) هيثم مناع، لقاءات مع المؤلف، باريس. ٢٠١٤.

(٢) مناع، المرجع السابق.

أن بين الحضور النائب اللبناني عقاب صقر، ولؤي المقداد، وكنا نرى في الواقع أن المال الخليجي يوزع بنسبة ٧٠ بالمئة منه إلى أصحاب اللحى و٣٠ بالمئة إلى غيرهم من العلمانيين أو المؤمنين بالدولة المدنية وغيرها... لم يكن لدينا أدنى شك أن شوكة الإسلاميين هي المفضلة، حينها تعمدت كتابة مقال ثم ظهرت في مداخلة عبر بي بي سي وقلت إن من يريد أن يجاهد فليجاهد في منزل أبيه، ثم جاءتنا فترة الأمير بندر بن سلطان وإشرافه على عمل بعض المعارضة وتنسيق الاجتماعات في الأردن، حيث كان شقيقه سلمان موجوداً مع السعوديين في قسم من فندق الفور سيزن، وفي قسم آخر كان الأميركيون وفي الثالث السوريون، وأعتقد شخصياً أن الفترة البندرية كانت واحدة من مآسي التآمر على الإنسان السوري وليس النظام»[1].

حاول هيثم مناع ومعه مجموعة قليلة من المعارضة في الخارج، أخذ الرياح في اتجاهات أخرى والسعي للحؤول دون الضغوط القطرية والتركية المؤيدة للإخوان. حين كان يقال له مثلاً إن النظام ساقط ومن الأفضل الاتفاق مع الإخوان على ما بعد الأسد، كان يروي قصة ابنته التي جاءته يوماً وهي في سن ١٥ عاماً وسألته: «ألم تقل لي إني حرة وأستطيع أن أحب وأتزوج من أريد، فأنا أحب لاعب كرة القدم رونالدينو» فأجابها ضاحكاً: «أنا موافق وأنت أيضاً، لكن الأهم أن يوافق رونالدينو». كان يسوق هذا المثال ليقول لمن يؤكد حتمية قرب سقوط الرئيس السوري، «هذه الدولة تريد إسقاط الأسد وتلك تريد ذلك ولكن هل حلفاء الأسد موافقون على ذلك؟» مشيراً إلى أن السيد حسن نصر الله هو الذي ساهم في إطلاق سراح المعارض السوري هيثم المالح، ما يشير إلى التأثير الكبير آنذاك لإيران والحزب.

يسرد مناع روايات كثيرة عن هدر الأموال الخليجية على تشكيلات معارضة تبين أنها لم تنفع بشيء. يذكر أن الجولاني نفسه تحدث عن هدر مليار دولار، وأن الباحثة السورية والمعارضة في المجلس الوطني بسمة قضماني «أخذت

---

(١) هيثم مناع، المرجع السابق.

من الإماراتيين ٤ ملايين دولار، وحين ذهبت لتأخذ غيرها قال لها الإماراتيون، سنتصرف معك كالبريطانيين، لن ندفع أي قرش قبل الحصول على إيصالات بكيفية صرف المبالغ، وحتى اليوم لم يحصلوا سوى على إيصال صرف مليون دولار، في حين اختفت بقية المبلغ، وفرنسا أخذت من قطر أموالاً كثيرة لتمويل المسلحين، وتبين لنا لاحقاً أن ٨٠ بالمئة من السلاح ذهب إلى النصرة وداعش. هكذا اختلط الحابل بالنابل في قتل المواطن السوري الذي حلم يوماً بوطن فيه ديمقراطية وعدالة وحريات».

يؤكد مناع: أن القطريين قالوا في أحد اللقاءات وكان موجوداً فيه بالإضافة إليه كل من كمال اللبواني وهيثم المالح ومعاذ الخطيب ووليد البني وغيرهم: «سنضع بتصرفكم ٤ مليارات دولار، ونحن بصدد وضع المشاريع لبناء الدولة السورية بعد الرحيل القريب للأسد، وسوف نعيد بناءها قبل نهاية هذا العام». جرى الاجتماع في شهر تشرين الثاني، ٢٠١٢.

لعل قطر التي كانت تاريخياً الدولة الوحيدة التي منعت تشريع الإخوان المسلمين على أرضها قبل أن تفتح لهم الأبواب في العقد الماضي، أرادت فعلاً إيصال الإخوان المسلمين إلى السلطة في سوريا لتستكمل مشهد مشروع إخواني يسيطر على الكثير من دول المنطقة، لكن ثمة من يقول في الدوحة إن الإساءات الشخصية لعبت دوراً، خصوصاً حين راحت التظاهرات في دمشق تضع مجسمات مشوهة للشيخة موزة عقيلة الأمير أو ترفع شعارات تشتم قطر وأميرها.

تعززت تلك الشكوك السورية حول نيّة قطر في إشراك الإخوان المسلمين في السلطة أو في قلب النظام برمته، حين جاء الوفد الوزاري العربي للقاء الأسد.

الوثيقة رقم ٧:

محضر لقاء الأسد مع الوفد العربي
برئاسة الشيخ حمد في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١

يبدو من خلال محضر الجلسة غير المنشور والذي جمع اللجنة الوزارية المنبثقة من الجامعة العربية لحل الأزمة السورية برئاسة الشيخ حمد، أن قطر جاءت في البداية ناصحة لكن في خلفية النصح كان الهدف الأبرز هو تغيير النظام أو أقلّه إشراك الإخوان المسلمين بقوة فيه.

ضم الاجتماع كلاً من الأسد ومعه وزير الخارجية وليد المعلم، ونائب الوزير د. فيصل المقداد، ويوسف أحمد سفير سوريا في القاهرة ومندوبها لدى الجامعة العربية (قبل أن يتم تعليق عضوية سوريا) ود. بثينة شعبان المستشارة السياسية والإعلامية للرئيس السوري، أما من الجانب العربي فكان الشيخ حمد، ود. نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية ويوسف بن علوي وزير خارجية سلطنة عمان ومراد مدلسي وزير خارجية الجزائر وعلي أحمد كرتي وزير خارجية السودان ومحمد كامل عمرو وزير خارجية مصر وأحمد بن حلي نائب الأمين العام لجامعة الدول العربية.

كانت بداية اللقاء حارة بالمجاملات زاخرة بالحذر المتبادل، وبدأ اللقاء على هذا النحو:

حمد بن جاسم: الله يخليك، نحن كلنا إخوانك ونتشرف بهذا اللقاء فخامة الرئيس. وأنقل إليك تحيات سمو الأمير وكل الإخوان وتحيات الإخوة الرؤساء وإن شاء الله نتمنى أن تطلع سوريا من العنف وأن تحل الأمور، إن شاء الله بالطريقة التي،

إن شاء الله، تشرفنا كعرب في حل هذا الموضوع. وبغض النظر عما يقال وقيل نحن موجودون هنا للخروج بحل يرضيكم إن شاء الله، ويرضي كل إخوانكم السوريين الذين أنتم حريصون عليهم وكلهم أبناؤكم.

الأسد: في الحقيقة أهم نقطة في اللقاء السابق مع الأخ الأمين العام للجامعة كانت أن الجامعة قادمة لتساعد ولا أحد يأتي ليحل محل سوريا. ولكن أهم شيء هو أن تتمكن الجامعة العربية أن تثبت، ولو لمرة واحدة، أنها قادرة على أن تساعد دولة عربية. وطبعاً أرجع وأقول إن سوريا غير مستعدة لأن تتنازل عن قضية السيادة تحت أي ضغط كان. لكن نحن معروف عنا سعينا إلى العمل العربي. هذا شيء بديهي بالنسبة إلى سوريا بشرط أن ننظم أنفسنا. فغالباً ما نبدأ بنيّات جيدة ثم نصل إلى نتائج مناقضة لما نسعى إليه. ونحن أحببنا أن نستقبلكم لنرى مضمون المبادرة التي عندكم، وما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه الدول العربية.

حمد بن جاسم: لو تسمح سيادة الرئيس.

الأسد: تفضل.

حمد بن جاسم: طبعاً نحن تداولنا فيما بيننا في الموضوع قبل مجيئنا. طبعاً نحن حريصون كل الحرص على أن يكون أي حل حلاً عربياً. وهذا متفق عليه حتى في الاجتماع الذي جرى في فندق الفورسيزنس من دون حضور سوريا. والإخوان يشهدون وكلهم كانوا موجودين. وأنا بدأت كلامي بـ «لا للتدخل الأجنبي، لا لتعليق (العضوية)، لا لكذا ولا لكذا. للأسف القول إننا نحن كنا ندفع إلى التعليق، وأنا أول كلمة قلتها لما بدأنا الاجتماع، وكل الإخوان كانوا حاضرين وشاهدين، قلت إنه لا كذا ولا كذا ولا كذا. نحن نتكلم عن حل. وإذا كان فيه ظروف فنحن كعرب نضغط على سوريا. وهذا تقبله سوريا. ونحن نقبله على أنفسنا. وكل الأمور الخارجية التي تدور ينتظرون كلمة من العالم العربي. وإنني أطمئنكم أن كل إخوانكم متفقون على أنه ما فيه كلمة، ونحن نبدأ من هنا، ما في كلمة اليوم أو غداً أن نقول كما جرى في أي مكان آخر. هذا غير مرغوب فيه وغير مطلوب، وفيه إجماع عربي، وهذا هو التوجه فخامة الرئيس.

الآن الأزمة وكيفية حلها، أنا كنت أتكلم مع الأخ وليد (المعلم) في السيارة، الآن ثمة عاصفة تهب على العالم العربي، وإذا كنا نحن في قطر، أضرب لك مثالاً، كدولة ملكية، نعتقد أن الوضع سيكون كما كان في ديسمبر (كانون الأول) أو جانويري (كانون الثاني) في المستقبل بيكون غلط، وأنا أتكلم بكل أمانة، كل دولنا، ونحن من ضمنها، خلال الأسابيع القادمة سنعلن، حنعلن أنه، خلص، هناك وضع عربي موجود، هناك عاصفة خاصة وعلى المرء أن يتكيف مع العاصفة إلى أن تمر وتكون بأقل الأضرار. وإذا لم نؤمن بهذا فلن نستطيع أن نعمل شيئاً.

الموضوع الثاني الذي تناولناه هو كيف نقنع العالم ونقنع سوريا ونقنع الذين هم في الخارج، أنه يوجد مجال للحل. وطبعاً الكل يشكو من أنه لا يوجد مجال للحل، وسوريا ليست أي دولة عربية، سوريا دولة أساسية، وفي موقع أساسي. وإذا استطعنا أن نخرج بأقل الأضرار من هذه الأزمة فهذه مصلحة العرب، كما هي مصلحة سوريا. لا أحد يريد تحطيم سوريا، نحن تكلمنا كيف يمكن أن نبدأ بالخطوات، لأننا لا نستطيع أن نبدأ بجرعة كبيرة لا أنتم تستوعبونها ولا نحن نستوعبها. لكن نبدأ بخطوات بحيث يشعر الناس بأن هناك شيئاً يحدث. الخطوة الأولى، فخامة الرئيس،وقف القتال، سحب القوات من داخل المدن. هذه تعطيك مصداقية في أي اجتماع قادم. الآن نحن طبعاً نفهم أن هناك أناساً يخربون في المدن، أو مثلاً يمكن أن يستغلوا الوضع، دع الناس يصيحوا من الوضع، وأنتم مسيطرون على الوضع الأمني بصراحة. ولذا فلا يضير أن يكون هناك إعلان ينفذ فعلاً.

الموضوع الثالث هو إطلاق سراح الأسرى.

العربي: ليس الأسرى بل المعتقلين.

حمد بن جاسم: نعم أعني المعتقلين. الموضوع الثالث الحوار. أنا أعرف تحسس دمشق من الحوار خارجها. ولكن نحن وجدنا، وأخونا وزير خارجية الجزائر أعطانا فكرة جديدة وهي أن نقول إن الحوار في الجامعة، بداية الحوار كإطار يكون في الجامعة. وبعد أن نتفق على الخطوط العريضة ننقل الحوار إلى

دمشق. ونحن بدنا نتابع الحوار في دمشق. فلو بدأنا بهذه الأشياء الثلاثة، ونحن أملنا أن نعلنها ونوثقها من هنا من دمشق حتى الغد حينها ندعو الجامعة ونقول إننا اتفقنا نحن والأخوة السوريين على ذلك، ونحن هذا هو أملنا كلنا أن نتفق على هذه النقاط. لكي نستطيع عندما يحكي أي أحد من الخارج أن نقول له والله هذا هو الحد الذي اتفقنا عليه. وبعد ذلك نمشي بالخطوات الثانية. والخطوات الثانية جزء منها الحوار سيتبناه، وجزء منها أنتم قمتم به وأعلنتموه. فالإصلاحات، أنتم كدولة أعلنتموها. إذا كانت المعارضة تريد أن تبدل في الدستور هذا بدل ذاك،هذا ممكن. وهذا يكون بأربعة أشهر بدلاً من ستة أشهر. يُعمل جدول زمني معين نمشي فيه ويكون الإخوان العرب كلهم معكم. وإذا نحن شعرنا في يوم من الأيام بأن المعارضة أو الحكومة السورية تلكأت نقول إن الخطأ من الحكومة السورية أو إنه من المعارضة. ولكن لا بد من أن نطلع بالإعلان متفقين عليه مع السوريين. وليس أن نقرر نحن هذا الموضوع، ليس نحن من يقرر هذا الموضوع لأن هذا ينزع الحجة من أي مؤتمرات وأي معارضين يريدون أن يتكلموا عن النظام لأن كل العرب حينها يصبحون واعين للوضع. طبعاً الكلام الذي يطرح هو مثلاً ما الذي يطمئنكم إلى أن الحكومة إذا خرجت من المدن لن تعود مرة ثانية. نحن نقول لهم، وهذا هو ما طرحتموه أنتم سابقاً، وهو أن تأتي لجنة عربية، أن يأتي مراقبون يرون الوضع بحيث نستطيع أن نثبت من خلال الجامعة العربية، من الذي اعتدى ومن فعل كذا أو كذا. لأننا فخامة الرئيس، محتاجون لفسحة من الوقت كي يهدأ الوضع حتى نستطيع أن نمشي في توجه معين يُنجِّي سوريا بأسرع وقت.هذا تقريباً باختصار ما اتفقنا عليه مع كل الإخوان الموجودين هنا فخامة الرئيس.

الأسد: طبعاً، في سوريا بداية، لا يوجد سقوط أنظمة. في سوريا يوجد تفتيت دولة، وفي سوريا الوضع مختلف، سوريا إما أن تتفتت وإما أن تبقى دولة قوية. موضوع سوريا يختلف عن بقية الدول بتركيبتها، وإذا كنا سنتعامل مع مشكلة فيجب أن نصل إلى نتيجة. أما الكلام عن الحوار والإصلاح فهذا شيء طبيعي وأنا أعلنته في أكثر من خطاب. ولكن نحن الآن يجب أن نفصل بين محور العمل

الإرهابي الذي له وجود على الأرض وبين موضوع الإصلاح. وإذا كنا نريد أن نحمل الإرهاب للحوار فهذا يعني بأن المعارضة تقوم بعمل مسلح. وهذا كلام غير صحيح. المعارضة في سوريا لا تقوم بعمل مسلح. المعارضة في سوريا تختلف معنا وتهاجمنا وهي تجتمع، ولو كانت المعارضة تقوم بعمل مسلح لكانت كلها الآن في السجن، فنحن نريد أن نفصل بين العمل المسلح والمعارضة. وبالتالي إذا سرنا في موضوع الحوار سواء هنا أو في الخارج أو في أي مكان، وتابعنا الإصلاح، فالدستور لم يكن مطروحاً في البداية وأنا الذي أعلنته. وإذا عملنا كل هذه الأشياء ولم تهدأ الأمور، لا نستفيد شيئاً. ولكي نكون واقعيين ونتحدث عن الواقع لا بد من الفصل بين المحور الأول والمحور الثاني. ونحن ألقينا القبض على كثير من الإرهابيين وحسب التحقيقات وجدنا أنه ليس لهم علاقة بالمعارضة وليس لديهم أجندة سياسية. فهما إذاً محوران مختلفان تماماً. وبالتالي، هذا محور لوحده، وذاك محور لوحده. بالنسبة إلى الحوار، نحن مع الحوار، ولكن القرار بشأن الحوار ليس قرارنا، فنحن طرف محاور وهناك نحن والمعارضة، ونحن عندنا شخصيات معارضة وليس لدينا بعد معارضة كمعارضة. لا يوجد لهذه المعارضة أحزاب. هناك إذاً شخصيات معارضة. فإذا كان حجمنا بهذا القدر وهي حجمها بهذا القدر والتيارات الأخرى حجمها هكذا، فنحن لا نستطيع أن نحكي، كدولة، نيابة عن الآخرين قبل أن نتفق معهم. ونحن نتحاور مع المعارضة، وبعد المبادرة العربية نريد أن نتحاور مع المعارضة حتى نحدد ما هو الموقف. طبعاً المعارضة نفسها منقسمة. في الداخل منقسمون وحتى في الشارع توجد انقسامات. ولكن بشكل عام هم لا يريدون أن يجري الحوار في الخارج. لكن مع ذلك نحن كنا ننتظر الزيارة لنحكي معهم بعد الزيارة ونرى كيف على خلفية الزيارة. وبغض النظر عن حصول حوار في الخارج أم لا، هناك حوار يجري في سوريا. أجرينا حواراً منذ ٣ أشهر وعلى ثلاث مراحل. نحن لا نجبر أحداً على شيء. وإذا كنا نحكي عن الديمقراطية لا يجوز أن نتعامل مقابل ذلك بديكتاتورية. كما يريد الناس. ممكن نعمل حواراً وعلى أساسه نتفق. طبعاً بالنسبة إلينا، هذا غير محبذ، لكن إذا كان الناس عندهم رغبة في الحوار

في الخارج، أكيد نحن نقبل. أما كيف ستكون تفاصيله فهذا نتفق عليه فيما بعد. دعونا الآن نؤكد أننا سننقل هذا الموضوع ونحاور المعارضة فيه.

أما بالنسبة إلى موضوع السلاح، فبالمناسبة الجيش غير موجود في المدن، الجيش يقوم بعمليات بدعوة من المواطنين. وهو يقوم بعمليات معينة ونوعية ولم يعد الوضع كما كان في البداية. حتى حماه دخل الجيش إليها بعد أن ذهب إليها السفير الأميركي (روبرت فورد) لمدة ٥ أيام فقط وأنهى المهمة وبدأ بالانسحاب مباشرة. ونحن نقوم بعمليات مطاردة. والجيش دائماً موجود خارج المدن. وهو يقوم بعمليات نوعية تستمر أحياناً ٢٤ ساعة، وأحياناً جزءاً من النهار فقط وأحياناً يومين، حسب الحاجة. الجيش يقوم بعمليات ويعود، ولكن أن نسحب الجيش الآن فهذا له معنى ثان. هذا معناه أن نترك الساحة للمخربين. وهذا صار واضحاً في كل العالم. صار واضحاً أن تحدث عندنا عمليات اغتيال. وهذا ليس تظاهرات، التظاهرات نحن تاركينها مهما بلغ عددها. ولتكن بعشرات الآلاف، لا تضرنا ونحن تاركينها، نحن نحكي بالتركيز الآن على العمل المسلح، وهذا العمل المسلح لا نستطيع أن نتركه، لأن واجبنا الدستوري والقانوني، وواجبي أنا بحكم موقعي، وكدولة يحتم علينا أن نحمي المواطنين. والدستور لا يقول لك اسحب الجيش واترك الناس. هذا واجبك. لكن إذا كنا سنحكي عن موضوع وقف العنف، ولو كنا نرفض هذا المنطق الآن كما لو أنك تساوي ما بين الإسرائيلي والفلسطيني، فلا يمكن أن تساوي ما بين الدولة وبين الإرهاب. لكن مع ذلك من يقول هذا الكلام عليه أولاً أن يحدد من هو الطرف الثاني. وإذا كان هناك طرف ثانٍ، فنحن لا نعرفه، نحن نعرف أن هناك مجموعات إرهابية تُدفع لها أموال وتهرب لها أسلحة عبر الحدود وهي تقوم بعمليات تخريب. فإذا تم تحديدها، وإذا كان أحد يعرفها، فليقل لنا، فسحب الجيش والشرطة يعني الاتفاق بين طرفين، فمن هو الطرف المقابل، لا يوجد طرف. يوجد إرهابيون، وهؤلاء الإرهابيون يشكلون مجموعات، فإذا كانت هناك آلية للتواصل معهم حبذا لو تستخدمونها.

حمد بن جاسم: فخامة الرئيس، أنا في رأيي...

الأسد (مقاطعاً): أما أنا فلا أستطيع أن أسحب الجيش وأترك الساحة للإرهابيين.

جاسم: لا، نحن فخامة الرئيس، ما نقوله نحن هو أننا نفهم اعتراضات الحكومة، لكن الهدف هو أنه يوجد طرف ثانٍ، لكن الطرف الأقوى هو الحكومة، وهي مسيطرة على الوضع في سوريا بشكل أو بآخر، هذا الموضوع واضح.

الأسد: ليس لهذا علاقة بمن هو أقوى، هذا له علاقة بواجبك كدولة.

جاسم: أنا عارف، والذي قصدناه هو أن الانسحاب لا يعني أن يرجعوا إلى ثكناتهم، وإنما نحن نقول ينسحبون من وسط المدن إلى أطراف المدن كنوع من بادرة حسن النية من الدولة، يعني أن انظروا يا ناس نحن غير موجودين وهناك عمليات قتل، يعني أنه يأتي من الناس الذين كنا نلاحقهم، فهل تريدوننا أن نستمر بملاحقتهم، بتكفوا معنا يا بشر؟ خلونا نتفق نحن وإياكم كمعارضة، على أن نحاربهم معاً.

الأسد: وإذا صار في اليوم التالي عمليات إرهابية.

جاسم: هذه هي المشكلة، وهذا الموضوع يحتاج إلى حكمة وإلى تصرف بدقة. يعني فخامة الرئيس، قد تحصل عملية، دع الناس يأتوا بأنفسهم إلى الحكومة ويطالبونها.

الأسد:في دير الزور طلبونا.

جاسم: أنا عارف.

الأسد: وفي حمص طلبونا.

جاسم: أنا في رأيي...

الأسد (مقاطعاً) إذا طلبونا، هل توافقون؟

جاسم: فخامة الرئيس، أنا كل هدفي هو أن يرى العالم والجميع..

الأسد: (مقاطعاً): أنا رجل أعمل على الواقع، إذا حصلت عملية إرهابية ما هو الحل؟

جاسم: إذا صار عملية إرهابية، نحن كانت لدينا في الجامعة العربية فكرة لكنها لم تمش معاهم؟

الأسد: ما هي؟

جاسم: هي أن تأتي لجنة عربية.

الأسد: لتحدد دخول الجيش؟

جاسم: لا، لا، دخول الجيش لا، هذا موضوع الدولة.

الأسد: ها أنتم موجودون، نحن نريد أن نتفق معكم على أن من يحدد هو حاجة الناس. ونحن طبعاً لن نرسل للجامعة العربية بأنه جاءنا طلب من الناس ونريد أن نأخذ إذناً هل نرسل الجيش أو الأمن.

جاسم: لا، لا.

الأسد: أنا تهمني مصداقية سوريا. هذا لكي تكون الأمور واضحة.

يوسف بن علوي: القصد، القصد هو وجود ممثلين للجامعة في بعض المناطق.

الأسد (مقاطعاً): ما عندنا مانع، أهلاً وسهلاً بهؤلاء.

يوسف بن علوي: وهؤلاء أنفسهم يقولون للجامعة، ترى هؤلاء إرهابيون.

الأسد: طبعاً، ولكن كيف بدهم يشوفوهم؟

يوسف بن علوي: وعندما يكون هؤلاء هنا ويشوفوهم ويدخل الجيش يقولون هذا صح.

الأسد: وهل سيبقى المراقبون متواجدين أربعاً وعشرين ساعة.

بن علوي: يعني منشوف طريقة.

الأسد: لا، هذا صار تعدياً على السيادة.

بن علوي: لا، لا، يعني، نحن نريد أن يقول الناس (المراقبون) للعالم إن واقع الحال هو كذا.

الأسد: هذا يفيدنا، نحن يفيدنا أن تبعثوا أشخاصاً يطّلعون على واقع الحال كما هو. لكن ما هي الصيغة؟ كيف هي التفاصيل؟ يجب أن نتفق أولاً على المبادئ.

جاسم: أي نعم.

الأسد: هل أنتم مع حق الدولة بملاحقة الإرهابيين،صح أم لا؟

جاسم، صح، نعم.

الأسد: نريد أن نتفق إذاً على مبادرة معينة.

جاسم: فخامة الرئيس، الآن أنتم تقولون إنهم إرهابيون، وأنا أقول بصراحة إن الذين في الخارج يقولون إن هؤلاء ليسوا إرهابيين.

الأسد: إذا لم نتفق على المبادىء لا نستطيع أن نقوم بإجراءات لاحقاً. دعونا نضع أسساً معينة نقول إننا متفقون عليها. أولاً، نحن متفقون أنه يوجد عندنا إرهاب. وعندما يكون هناك إرهاب في أي دولة فإنه من واجب الدولة حماية مواطنيها هذه هي الفكرة. نحن لدينا إرهابيون. هذه هي الحقيقة. عندنا أخطاء، هذا موضوع ثان، ونحن عندنا لجان تحقق، وصار عندنا في البداية أخطاء. ولكن الآن نريد أن نتفق على أنه إذا قمنا بملاحقة إرهابيين، فهل سيقال إن هذه ملاحقة إرهابيين أم إن هذا يشكل إخلالاً بالاتفاق، وأنا لا أريد أن أنهي هذا معك الآن. هذا يمكن أن تضعوه بالتفصيل مع وزارة الخارجية، لكن لا بد من وضع الأمور بدقة مع تعاريفها وإلّا فلن نتوصل إلى شيء.

نبيل العربي: لكن حديثه كله تركز على إرهابيين، الحقيقة هي أنه أمام العالم كله النهارده هناك تظاهرات تقوم وهي سلمية وتطالب بإصلاحات وتغيير.

الأسد: ونحن معها، أنا مع هؤلاء الناس، ونحن ماضون في التغيير، وسنغير الدستور.

العربي: يعني التظاهرات التي تقوم في مدن مختلفة تطالب بتغييرات أخرى.

الأسد: تطالب بتغيير النظام.

العربي: لكن نحن مش حنغير النظام، الدول العربية لا تتدخل في هذا.

الأسد: خليني أقول لك، البعض منهم يطالبون بتغيير الرئيس، طيب، ونحن نريد تغيير الدستور، وعن طريق الدستور هم قادرون على أن يغيروا الرئيس.

العربي: صحيح.

الأسد: نحن سنصل إلى هذه الأمور. وإذا كان الشعب السوري يريد تغيير الرئيس فيجب عليه، أن يذهب. لكن هذا يكون بطريقة دستورية.

العربي: بعض المتظاهرين الذين يطلعون، ولن أقول كلهم، يطالبون بحقوق معينة ويطالبون بتغيير المجتمع.

الأسد: تماماً.

العربي: وهؤلاء الأشخاص هم الذين يمكن أن يختاروا من بينهم أناساً ويكونون مثلاً هيئة تنسيقية، وهؤلاء يطالبون بتغييرات حقيقية، ولا يمكن أن تقول لهم لا تحضروا الحوار.

الأسد: صحيح، ولكن الذي يحدد قيمة الحوار ليس وجودي أنا أو وجود الدولة. الذي يحدد ذلك هو وجود أرضية من الناس. وكل جهة تريد أن تحاور من تمثل، هذا هو الحوار. أنا لا أعرف شخصيات. لا أعرف ولا واحداً منهم، لكن إذا كانت هناك كل هذه الشخصيات العظيمة وتمثل بضع عشرات فلا قيمة لها. وإذا كان يوجد شخصيات عندنا هنا في سوريا، وربما أكون أنا ضدها، لكنها تمثل الآلاف من الناس فهؤلاء هم الأساس في الحوار. وهؤلاء إذا جاؤوا إلى الانتخابات غداً يمكنهم أن يغيرونا كلنا وليس عندنا مشكلة حينئذ. ولكن المهم في كل هذا الحوار هو الدستور. وستكون هناك انتخابات فإما أن تبقى وإما لا تبقى. وهل هناك حقوق أخرى غير هذه سواء في أميركا أو أوروبا. لا يوجد غير الانتخابات. حق الأحزاب والانتخابات نحن مع هذا.

العربي: لكن أياً كان موقع الحكم لا بد أن تتوقف مظاهر العنف الموجودة حالياً.

الأسد: لا، لا توجد علاقة بين الاثنين، فأنا لا أحاور إرهابياً، أنا احاور الأحزاب، هذا إلّا إذا كنت تقصد أن ما يسمى بالمجلس الوطني منغمس بالأعمال الإرهابية. هذا موضوع نحن ليس عندنا معلومات حوله.

العربي: ولا أنا.

الأسد: معناها أنه لا يمكنك أن تربط هذا بذاك. الحقيقة أن ثمة خطأ بالخلط بين هذين المحورين. فهما منفصلان وأنت تطلب مني أن أضعهما في محور واحد. لا، هذا ليس صحيحاً، الحوار مستمر وهو موجود لدينا في سوريا. وفي الحوار رفع

المعارضون السقف وطالبوا بأشياء كثيرة. وعلى هذا الأساس نحن سنغير الدستور. نحن كانت لدينا حزمة إصلاحات قديمة ومشينا فيها وهي قانونية وقد قمنا بها وبدأنا بتطبيقها. وحتى الآن صار عندنا ١١ حزباً. أما تبديل الدستور فعندما بدأ الحوار طالب الناس بتعديل الدستور وعلى هذا الأساس شكلنا لجنة لذلك. فنحن ماضون به ولا توجد لدينا مشكلة. وأنت شو بدك غير أن يصل الناس إلى حقوقهم، وهل يحصل هذا إلا من خلال مؤسسات دستورية يقرها الدستور.؟

أليست هذه هي الطريقة عندكم في مصر وفي أي مكان آخر؟ نحن نريد أن نتفق على المفاهيم. فإذا كان هدفنا هو الحوار لوقف العمل المسلح فينبغي أن نتعامل معهم بمحورين. ونحن مع المحورين. لكن أنا فقط أحاول أن أميز بين الاثنين. نحن إذاً نسير بالأول وبالثاني، لكن دعنا نكن منهجيين ودقيقين. تعالوا نتفق على المفاهيم وعلى الإجراءات. ١ -٢-٣. وإذا كان هناك مئة إجراء نضع من ١ إلى ١٠٠، دعونا نكن دقيقين ونحن جاهزون.

جاسم: فخامة الرئيس، نحن نريد أن نبدأ بثلاث نقاط.

الأسد: لا، بدنا نبدأ بكل الفقرات. كلها سوا، بالكل دفعة واحدة.

جاسم: ما عندنا مانع، ما عندنا مانع.

الأسد: ما فيه ثلاث أو أربع نقاط، نتفق على كل شيء، لأننا قد نتفق على العناوين. ولكن لا نستطيع أن نتفق على التطبيق إلّا بعد أن نتفق على التفاصيل، لأن الشيطان يكمن في التفاصيل. وإذا لم نتفق على التفاصيل فنحن الذين سندفع الثمن. ولذلك أكثر راحة بالنسبة إلينا أن نختلف معكم منذ البداية وإن كان هناك طبعاً ثمن سندفعه، فهناك موضوع الجامعة العربية وإلى آخره. لكن هذا أقل وأخف من الثمن الذي سندفعه إذا التزمنا ولم نستطع التطبيق. ولذلك لازم نتفق من البداية، ونحن لسنا ضد كل ما حكيته أنت. ولو كنا ضد المبادرة كنا أصدرنا بياناً بذلك، ولكننا لم نصدر مثل هذا البيان بأننا ضد مضمون المبادرة، أما بالنسبة إلى الشكل وما شابه وفي الجامعة أو غيرها، فهذه تفاصيل بسيطة، وبعد أن نتفق على المبادىء لا بد من وضع التفاصيل لكي يكون كل شيء واضحاً.

جاسم: الأخ وزير خارجية مصر إذا كان لديه أية نقاط.

محمد كامل عمرو: فخامة الرئيس، أنا بصفتي وزير خارجية مصر، أقول إنه طبعاً العلاقات بين مصر وسوريا غنية عن أن يتكلم المرء عنها.

الأسد: طبعاً.

محمد كامل عمرو: فتاريخنا معروف، وقد مشينا معاً في الدفاع عن قضايا كثيرة لم تكن بالضرورة قضايانا مباشرة وإنما قضايا عامة عربية، ومن هنا سوريا لها طبعاً مكانة خاصة لدى مصر، لكن قضية الوضع في سوريا أصبحت اليوم قضية شارع مصري قبل أن تكون قضية رسمية. ووحدة الأراضي السورية وسلامة الأرض السورية خط أحمر لا يمكن المس به أو النقاش فيه. وهناك نظام حكم شرعي موجود في سوريا لا يمكن الحديث حوله، وعليه مسؤوليات تجاه أمن الشعب السوري وسلامته ووحدته. هناك طلبات بالتغيير وهذا أمر واقع لا يمكن أن ننكره. وقعت احتجاجات مطلبية وقسم كبير من هذه الاحتجاجات لها مشروعيتها، والوضع في العالم العربي ليس هو بالوضع المريح على الإطلاق. وإذا لم نعترف بحقائق واقعة فعلاً فسيوصلنا هذا إلى نتائج غير مريحة. وأنا فهمت من كلام سيادتك أنك متقبل لكل هذه الحقائق ومدركها. ولذلك دعنا ندخل في التفاصيل. هل هناك داع للإصلاحات في سوريا.؟ فخامتكم كنتم أول من هو مقتنع بهذا وأول من وضع برنامجاً لذلك. وهل الأخوة السوريون يريدون أن تتم هذه الإصلاحات بأيد سوريّة ومن داخل سوريا وبدون أي تدخل حتى من الدول العربية؟ هل هناك قدرة على القيام بذلك؟ إذا كانوا قادرين، هذا شيء جيد، وإذا كان الأخوة السوريون محتاجين إلى مساعدة، فالمساعدة يجب أن تأتي من أشقائهم العرب وليس من الخارج. من أشقائهم العرب سواء من الدول العربية أو من ممثل العرب الذي هو الجامعة العربية.

فخامة الرئيس، لست بحاجة لأن أقول لك إن هناك الكثير من المتربصين بسوريا. هناك الكثير يرغبون في تفكيك هذا الوطن. وإذا فكك هذا الوطن فإن النتائج لن تكون على سوريا فقط، بل علينا جميعاً قبل سوريا. ومن هنا حرصنا

كعرب، وحرصنا كمصر على حلّ هذه المشكلة في إطار سوريّ. طبعاً ومن هنا كان الجهد الذي سنقوم به جميعاً. ونحن شايفين أنه في تربص وشايفين الخط اللي هم ماضون فيه شكله ايه. وإذا لم يستطعوا عمل شيء من خلال مجلس الأمن فإنهم سيبحثون عن طرق أخرى. شوف مثلاً كيف أثاروا موضوع حقوق الإنسان في جنيف في الأمم المتحدة. وهذا في غير مصلحتنا، ونحن نرفض هذا ونحن ضد هذا. فلو اتفقنا على المبادىء وحسبما أفهم من كلام فخامتك وكلام الأخ رئيس اللجنة أنا شايف أن المبادىء كلها تقريباً.

الأسد: متفق عليها، صحيح.

عمرو: إذاً يبقى، كما قلتم فخامتكم، التفاصيل.

الأسد: صحيح.

عمرو: إنما أعتقد أنه لو أخذنا النيات يمكن أن نصل إلى نتيجة. ولو حاولنا أن نحل كل شيء مرة واحدة وأن نتكلم عن كل شيء مرة واحدة، الحقيقة، سيكون هناك صعوبة. فلنتكلم أولاً حول مجموعة من المبادىء التي ممكن الخروج بها والتي يمكن أن تعطي انطباعاً بأن هناك نية جادة في الحل، ونخرج بها إلى العالم الخارجي ونقول: والله هذا هو ما اتفق عليه مع السلطة السورية وعلى رأسها فخامة الرئيس ووفد الجامعة المخول من الجامعة بالوصول إلى هذا الحل. وقد ذكر الشيخ حمد بعض هذه المبادىء. ولكن المشكلة، كما تكلمت سيادتك، هي أعقد من هذا الكلام. مثلاً ما هو الفرق بين الإرهابي وبين الذي يطالب بحاجات مشروعة. هذا طبعاً كله موجود، ولكن لا أعتقد بأن هناك شيئاً لا يمكن حله، طبعاً طالما كانت النيات مخلصة، فلنخرج من هذا الاجتماع بمجموعة مبادىء نتفق عليها ثم نبدأ بالحديث عن التفاصيل. وتكون هذه المبادىء معلنة وملتزماً بها من جميع الأطراف. نحن من خلال تجربتنا في مصر نرى أنه لا بديل عن الحوار. فنحن أيضاً قلنا كذا وكذا في البداية. قلنا كلاماً كثيراً، لكن فيما بعد اكتشفنا أن لا، فيه خطوط مشتركة كثيرة بيننا كعرب. وهذه حقيقة موجودة في جميع الدول العربية.وهناك خطوط كثيرة ممكن أن نستفيد منها في الحقيقة. وقد أعلن وفد الجامعة العربية

بما لا يترك مجالاً للشك أن هدفه الأول والأخير هو مصلحة سوريا، وأنا حضرت الاجتماع التحضيري قبل اجتماع الجامعة العربية. لم يكن هناك رجل واحد يطالب بتعليق عضوية سوريا قطّ. والجميع قال إن وجود سوريا هو الضمان للوصول إلى حل. وتعليق عضوية سوريا يفتح الباب وسيكون هو المظلة التي يتحرك من تحتها التدخل الخارجي. فالأمور فخامة الرئيس، كلها مرتبة على هذا الأساس. أنا عارف أنه ما فيش حد حيطلع مئة بالمئة مما هوعاوزه. وهذه طبيعة الأمور طبعاً. ولكل وقت ظرفه والأقوى يعطي رأيه. هناك معارضة؟ نعم هناك معارضة، هناك إرهابيون؟ نعم هناك إرهابيون. هناك معارضة في الخارج؟ نعم، هناك معارضة في الخارج. وهناك رأي عام داخل الجامعة العربية من خلال كل ما ينقل ويقال عبر وسائل الإعلام والميديا، وسيادتك عارف أنه يقال فيها ما هو حاصل وصحيح وما هو غير صحيح، بأن هناك ثورة وحراكاً شعبياً في سوريا، وكل ما هو مطلوب من فخامتك اليوم هو أن تعطي اللجنة ما يمكن الخروج به للناس والقول إنه والله وصلنا إلى نتيجة.

الأسد: تماماً.

عمرو: وهذه بداية الطريق والحل حيحصل على مراحل وعلى خطوات. إنما فيه نتائج ملموسة، إنما لو دخلنا في تفاصيل صغيرة ومن هو الإرهابي ومن هو غير الإرهابي مش حنوصل إلى نتيجة. يعني همنا اليوم هو أن نخرج إلى العالم بأمل بأن مراكبنا ستخرج إلى الأمان وأن مراكبنا لن تحترق.

الأسد: صحيح.

عمر: ولا نعطي للمتربصين بنا فرصة.

الأسد:طبعاً أنا متفق معك في كل ما قلته. وعندما حكيت أنا عن دفعة واحدة السبب هو أن اللجنة تأتي على خلفية البيان. والبيان يتحدث عن تطبيق ولا يتحدث عن مبادىء. والشيء الصحيح، إذا كنا نريد أن نمشي في التطبيق، هو أن يكون معه مبادىء. واذ كنا سنبدأ بالمبادىء وبعد ذلك نعمل بالتطبيق فأنا معك لكن البيان لم يتحدث عن مبادىء، بل يتحدث بالدرجة الأولى عن التطبيق، وهذه نقطة ضعف فيه.

جاسم: هذه فخامة الرئيس، فيه لها حل.

الأسد: فأنا متفق معكم على فكرة المبادىء، إذا طرحنا مبادىء وبعد ذلك نفصل، وأنا أساساً لا أدخل في التفاصيل، فنحن لا نستطيع أن نعرفها كلها الآن، فإذا وضحنا أولاً المبادىء واتفقنا عليها نستطيع أن ننتقل إلى التطبيق، ونحن في سوريا نضع دائماً في أي شيء ننطلق فيه أسساً. نضع حدوداً واضحة جداً وبعدها ننتقل إلى التفاصيل بناء على هذه المبادىء، فإذا كنا سنبدأ هكذا أن نتفق معك مباشرة وأعتقد أن هذه هي البداية الصحيحة، وأتمنى لو أن البيان قد تحدث عن مبادىء، فكيف يحكي عن جيش وسحب قوات وهو لايعرف الواقع. نحن عملياً وافقنا على البيان كمبادىء وأخذناه بحسن النية، أما بالمضمون، بالممارسة، فهو خاطىء.

جاسم: إذا سمحت لنا فخامة الرئيس، نعطي الكلام للأخ يوسف بن علوي.

الأسد: تفضل.

بن علوي: شكراً فخامة الرئيس. معالي رئيس اللجنة والإخوان تحدثوا بكل محبة ومودة لفخامتكم ولسوريا التي هي ليست فقط في عقول الوزراء والجامعة العربية، ولكنها في عقول الشارع العربي، من حيث حرصهم على إنهاء هذه الحالة وخوفهم من أن العرب دائماً عاجزون عن فعل شيء. يعني يتمنون ألا يكون الآن أيضاً مرحلة أخرى من مراحل العجز العربي. وبالتالي، نحن نشوف حالنا أننا دخلنا في أزمات من عيار أكبر من كل ما دخلناه حتى الآن. وتاريخنا الحديث هو تاريخ ليس مريحاً لنا.

ولذلك المبادىء أو الأفكار التي جاءت، جاءت على أساس أنه في عقولنا شواهد وأسباب نعتقد أنها ستساعد على تهدئة الوضع، فعملية الاقتراح بأن يكون هناك إدخال للسلاح أو القوات المسلحة إلى المدن كان لها هدف هو أن نعري أولئك الناس، أعني الإرهابيين أو الحاملين للسلاح، هذه كانت إحدى الأفكار. وذلك لكي نري الأطراف الدولية التي تعتقد أن الجيش السوري يقتل شعبه، نحن نعرف أن هذا ليس صحيحاً ولكن هم بالتقنيات التي عندهم وبالأساليب التي عندهم وبالوسائل التي عندهم يصورون هذا للعالم. وكذلك يصورونه للشارع

العربي أيضاً، ونحن نحاول كيف يمكننا أن نقضي على هذه الصورة حتى لا تكون هذه الصورة الحقيقية التي يريدون ترسيخها. هذا واحد. وبالتالي، الآن فخامتكم وضحتم أن لمناطق سوريا خصوصية. وما يمكن أن يكون في هذه المنطقة من الصعب أن يكون في منطقة ثانية. وهذه الحقائق يجب أن تؤخذ بالاعتبار. ونحن ما كنا نعرف هذا. أنا شخصياً سمعت أنه إذا كان فيه واحد مقتول وجاء واحد آخر ليأخذه يقتل أيضاً. وهذا العمل ليس عمل القوات المسلحة. هذا معناه أنه في عناصر، فخامة الرئيس، كما صار في البوسنة، في ناس جلبوهم من أميركا، وفي قناصة جلبوهم من أمكنة مختلفة. ممكن في عناصر من هذا النوع دخلت وهي مكلفة بهذه الأعمال. وهذا هو ما شفته أنا في لبنان عندما كنت سفيراً في بيروت. كان هناك قناصة مأجورون، مدفوع لهم لقاء قتل الناس في الشوارع. ونحن نريد أن نعري مثل هؤلاء الناس. هذا هو الهدف الأساس. وأعتقد أن هذا مفيد أينما كان ممكناً تطبيقه.

الأسد: صحيح، هذا مفيد لنا أيضاً.

بن علوي: نعم، ولنا أيضاً، والمسألة الثانية، في ما يتعلق بالحوار في القاهرة، لا شك في أن الحوار الأصلي في دمشق. لكن كما تعلمون توجد تجمعات سوريّة في الخارج. منها من هو في أميركا، ومنها من هم في ألمانيا أو إيطاليا أو في تركيا. كلهم أسسوا تجمعات ويُستخدمون من قبل أطراف أخرى. فإذا استطعنا جلبهم إلى تحت قبة الجامعة ونشركهم في مسيرة الإصلاح، أعتقد أنه سيكون في ذلك فائدة. وهم عندما يسألون لماذا لا تذهبون إلى دمشق يقولون: نحن محكومون بالإعدام ونحن محكومون بأحكام ولا نقدر أن نذهب إلى دمشق.

الأسد: طيب، أنا أضمن لك أنه لن يقترب منهم أحد، حتى بالنسبة إلى المحكومين بالإعدام منهم، وهذا الأمر نحن نعطيكم إياه.

بن جاسم: أنا واثق من ذلك، أنا واثق من أن كلمة فخامة الرئيس لا أحد يردها. وعندنا يكمل الأخ يوسف كلامه أنا عندي حل لهذه المشكلة يرضيكم ويرضي الذين هم في الخارج.

بن علوي: هذا الذي تفضلتم به فخامتكم صحيح. لكن هم عندهم حساسية وهناك من يحس بالخوف وهناك من يدفعهم إلى الخوف. ولكن عندما نجلبهم إلى الجامعة العربية ونؤهلهم للحوار ويقابلهم مسؤولون من الدولة ونكون نحن شهوداً عليهم في هذا الحوار، نعتقد أن هذا يمكن أن يهدىء الأوضاع في سوريا، لكن نحن مقتنعون بأنه سيبقى هناك أطراف لا يعجبهم شيء.

الأسد: ما هو دور الجامعة العربية في الحوار؟ فأنتم لم تحددوه.

بن علوي: الحوار كما نفهم.

بن جاسم: (مقاطعاً): الحوار تديره الحكومة السورية في الجامعة العربية مع المعارضة.

الأسد: أي، لكن الشاهد يجب أن تكون لديه مرجعية.

بن جاسم: طبعاً.

الأسد: فعلى أي أساس عندما ستشهد أنت ستقول: هذا صح، وهذا خطأ؟

بن جاسم: هذه لها حل، فخامة الرئيس نحن معكم.

الأسد: إذاً، هذه صارت تفاصيل.

بن علوي: يعني هذه وفق المبادىء التي فخامتكم علمتموها. وإذا كانوا هم معارضة لأجل سوريا يجب أن يوافقوا. لأن هذا هو الهدف. أما إذا كانوا معارضة من أجل شيء آخر فمعناها الأمور صارت واضحة.

الأسد: تماماً.

بن علوي: نحن، فخامة الرئيس، من تجربتنا مع المعارضة نعرف أنه يوجد ناس من هذا النوع. ونحن كان يوجد عندنا معلومات كافية لما تحركوا عندنا بأنه يوجد ناس يحملون أجندات خارجية. ولكن السلطان أمر بألّا تقترب القوات المسلحة من حول هذه المناطق التي كانوا فيها، وفخامتكم تعرف أن القوات المسلحة كانت منزعجة.

بن جاسم: وهم حرقوا وعملوا...

بن علوي: حرقوا، وقطعوا الطريق، وصاروا يأخذون إتاوات من الناس،

وكانوا يمنعون دخول الموانيء. ولكن كان يوجد فكرة بأن هؤلاء يريدون أن يعجِّزوا الحكومة ويريدون جعل الحكومة تتصرف برد فعل وأن تستخدم العنف. جلالة السلطان قال لا. خلونا في النهاية نشوف من هم هـؤلاء. ولما زادت أعمالهم وصاروا يدخلون إلى البيوت وينهبون ما في البيت من مصاغ ومن مال وأشياء، وصاروا يقطعون الشوارع على الأعمال ويأخذون إتاوات من الناس، في النهاية ضجت الناس. صار الناس يمسكون بهم ويسلمونهم إلى الحكومة وانتهت المشكلة.

صحيح ربما أنّ مشكلتنا نحن بسيطة وظروفنا مختلفة.لكن هذه أهداف هم دائماً يريدون الوصول إليها ويتبعون هذه الوسائل من أجل ذلك. لكن إذا كانت القوات السورية مثلاً في مناطق صعب أن تطلع منها فيمكن أن تطلع من مناطق أخرى.

الأسد: هذا واقعي جداً.

العربي: فخامة الرئيس، إذا سمحت لي.

الأسد: تفضل.

العربي: طبعاً الجامعة العربية حريصة على سوريا والاهتمام بهذا هو من شأنها. وطبعاً كل الدول والأمانة العامة هي كذلك. لكن الوضع صعب، وهناك تظاهرات.

الأسد: ليش صعب؟ بالعكس هذه حرية رأي، هذه كويسة.

العربي: لكن هم يقولون: نحن نقتل.

الأسد: لا، لا.

العربي: ولكن، فخامة الرئيس، الوضع غير مفتوح للإعلام هنا. وهم هكذا يقولون فلو كان يوجد إعلام خارجي يواكب الأحداث ويراها فستتضح الصورة أكثر أمام الناس.

الأسد: بهذا الشكل أنت تضيق المبادرة إلى موضوع تظاهرة. التظاهرة هي جزء من المشهد العربي.

العربي: أيوه، وده يتطلب عملية حماية المدنيين سواء من الإرهابيين أو...

الأسد: يعني، كل تظاهرة تخرج تُقتل؟

العربي: هذا حسب الإعلام.

الأسد: طيب، هل نحن نريد الافتراض أم نريد الواقع؟ نحن نريد الواقع. دعنا ننطلق بالمبادرة أولاً من الواقع. وبعدها نتعامل مع بقية الأمور.

العربي: أول شيء في المبادرة هو وقف العنف بمعنى حماية المدنيين.

الأسد: حماية الكل وليس المدنيين فقط. وقف العنف هو شامل.

العربي: سيادة الرئيس، ده..

الأسد (مقاطعاً): طيب ما هو ذنب الجندي الذاهب إلى مكتبه وقُتل بالرصاص. لا، لا، لا. هنا نحن نختلف على المبادىء. نريد حماية كل مواطن سوري. نحن ننطلق من مبدأ حماية السوريين. هذا هو واجبي أنا.

العربي: لكن هذا العسكري لا يُقتل إذا لم يذهب لقمع التظاهرات.

الأسد: لا، لا. العسكري يُقتل وهو في الطريق إلى عمله. هناك مدنيون قتلوا من قبل الإرهابيين. هل الدولة التي قتلت كل مدني قُتل. لا، بدنا نحكي بالواقع. أنا لا أستطيع أن آخذ بالتزوير. لا أستطيع أن أنطلق من التزوير.

العربي: تماماً، لكن أياً كانت هي الروايات أنا متابع إلى طرف ثالث محايد يستطيع أن يقول حصل كذا أو حصل كذا حتى يفهم العالم.

الأسد: طيب، إذا كان الطرف محايداً وانطلق من وقائع خاطئة فلن يعود محايداً. يجب على هذا الطرف المحايد أن ينطلق من الوقائع الحقيقية لكي يبقى محايداً. فعندما يرى الوقائع يحكي عنها، ولكن لا يجوز له أن يحكي عنها قبل أن يراها. لذلك نحن دعوناكم منذ رمضان وقلنا لكم ابعثوا وفداً ليرى الأمور على أرض الواقع. ونحن ما عندنا مشكلة في ذلك. نحن نريدكم أن تروا الوقائع.

بن جاسم: اسمح لي فخامة الرئيس.

الأسد: تفضل.

بن جاسم: الآن يوجد أمامنا كذا طريق. أول شيء، إذا سمحتم لي، العنوان

الكبير وهو أنه لا أحد يختلف على وحدة أراضي سوريا. ولا أحد يختلف على أننا كنا نقول إنه ممنوع التدخل الأجنبي. والجامعة العربية رافضة التدخل الأجنبي. وعنواننا هو أنه يجب علينا أن نوجد حلاً عربياً لهذه القضية، وهذا يكون هو عنواننا.

المعلم: لا، حل سوري بدعم عربي.

بن جاسم: طبعاً، أكيد هو حل عربي - سوري. وسوريا جزء من العرب. لكن الحالة تختلف الآن، داخلية. نأتي بعدين. هناك طريقان، هل نحن نتكلم عن المبادرة العربية ككل. أنا كنت أقول في الطائرة، وهذا هو ما أنا مؤمن به، كنت أقول لهم في الطائرة إنني لو كنت من سوريا لقلت لكم، لا، مش راح وقع لكم على هذه المبادرة، روحوا أنتم طبقوها.

(الجميع يضحكون). وهذا لسبب بسيط جداً، المبادرة تتكلم تقريباً عن الشيء نفسه الذي أعلنته سواء فيما يتعلق بالأحزاب وإنشاء الأحزاب، وأنه ما عاد فيه حكم لحزب واحد.

الأسد: تماماً.

بن جاسم: وحرية الصحافة، انتخابات، ونحن نتكلم عن عام ٢٠١٤، فحسب الأصول هذا هو التاريخ الذي نحن نعتبره ونعترف به.

الأسد: تماماً.

جاسم: وأنا، فخامة الرئيس، صريح للغاية في هذا الموضوع. وعندما كنا في نيويورك كانوا يتكلمون عن كيف نقدر نعمل وكيف، أنا قلت لهم: يا جماعة، هذه المبادرة العربية موجودة. الغرب كله بدون استثناء قال: نحن نقبلها ولكن لا نقبل التاريخ ٢٠١٤. قلت لهم، لا، هذه من ضمن المبادرة. نحن طبعاً كنا نسعى كيف نقدر نجعل مجلس الأمن لا يتدخل بعملنا نحن كجامعة عربية، هم عملوا عملهم بشأن هذه الموضوع وخلص. دع العرب يشتغلوا فيه، خليهم يكلفوا العرب بهذا الموضوع.

الآن إذا كنا نتكلم عن المبادرة العربية ككل. بدون أن نقول إننا نتفق مع هذا البند أو لا نتفق مع ذاك، هناك مبادرة عربية أقرت من قبل الدول العربية بالإجماع

تقريباً وهي تتكلم عن ٤ أو ٥ نقاط. أنا أعرف أنه ربما هناك نقطة أو نقطتان في سوريا يتحسسون منهما وربما يعتبرونهما تدخلاً في الشؤون الداخلية. لكن نترك هذا جانباً. وأقول لك بكل صراحة، لازم نوجد شيئاً نستطيع أن نقول إنه في وقف لإطلاق النار، وأنا لا أعرف كيف، فأنا لا تحضرني كلمة معينة الآن، ولكن فصلنا هذا الموضوع، وبعد فصّلنا موضوع المعتقلين بأن يفرج عنهم كحسن نية.

الأسد: هذه نحن ماضون فيها وأفرجنا عن البعض، لكن بالتفاهم مع العشائر ومع الوجهاء ولم نصدر عفواً عاماً جديداً لأن العفو الشامل لا يفهمه الشعب. بينما الإفراج عن ناس بالاتفاق مع الوجاهات المحلية أعطى نتائج إيجابية. هناك فرق بين عفو شامل يخرج فيه كل الناس، لأنه ماذا سنفعل بشخص مرتكب ويحاسب قانونياً، لماذا نخرجه الآن.

بن جاسم: لا، نحن لا نتكلم عمن قاموا بارتكاب جريمة.

الأسد: لا، ليس جريمة، وإنما خالف القانون.

بن جاسم: إذا كان قد خالف القانون في موضوع تظاهرات، هذا شيء، وإذا كان خالفه بموضوع سرقة أو غيره، هذا شيء ثان.

الأسد: لا، القانون، قانون واحد. لا بد من وقت للتحقيق في الارتكابات الحاصلة من قبل الموقوفين. ولذلك لا أستطيع أن أعدك بذلك لأنه إذا وعدتك ولم أنفذ سيقال إنني لم ألتزم. وأنا لا أستطيع أن ألحق الضرر بالمجتمع لكي أخرج كم واحد من السجن. لا أستطيع أن أضر بالبلد ولا بالأمن. لا أستطيع أن أجعل البلد يعود إلى الوراء تحت عنوان إرضاء أمير كا. فهل أنت تريد مصلحة البلد أم لا؟ أنت تفترض أن كل شيء تقوم به هو إيجابي. أنا أقول لك لا، هناك أشياء تطلبها أقول لك إننا نعرف بالخبرة والممارسة أنها لا تنفع. نحن في سوريا مجتمع له خصوصيته وإذا لم نقم بهذه الأشياء بالتعاون مع الناس فلن تنفع وسترجع الأمور إلى الوراء. وأي شيء نريد أن نطرحه يجب أن يخدم الحالة لا أن يفاقمها.

بن جاسم: إذاً كيف العمل بالنسبة إلى المعتقلين؟

الأسد: نحيلهم على القضاء.

بن جاسم: أنا بصراحة أنقل لك المعلومات التي عندنا. هناك من يقول إنه يوجد ١٠٠ ألف معتقل وفيه ناس يقولون ٣٠ ألفاً وقالوا إنهم محجوزون في المدارس. أنا أقول لك الكلام الذي يقال.

الأسد: لكن ما يقال ليس صحيحاً. وإذا كنت تريد أن تبني المبادرة على أكاذيب. هذا شيء، وإذا كنت تريد أن تبنيها على الحقائق هذا شيء آخر. وأنت تعرفنا، نحن واقعيون.

بن جاسم: فخامة الرئيس، إذا ما قلنا وقف إطلاق النار، وإذا ما قلنا معتقلين فكيف سنبدأ مبادرة؟.

الأسد: إن هدفنا هو الشعب السوري، صح أم لا؟

بن جاسم: نعم.

الأسد: معناها حين نريد أن نعمل شيئاً علينا أن نقوم بما يحقق مصلحة الشعب السوري. لا نريد أن نعمل شيئاً للغرب. وماذا يسموننا وماذا يقولون عنا، نحن لا يهمنا الغرب. نحن يهمنا الداخل. نحن قوتنا وضعفنا هو الداخل السوري وليس الخارج. نحن ما يهمنا هو شعبنا. وإذا كنا سنعمل شيئاً فعلينا أن نقنع الناس به أيضاً. نحن عندنا ناس مع وناس ضد. ليس الأمر دولة ضد الناس. هناك انقسامات وأنا لا يمكنني أن أعمل شيئاً إذا لم يكن مرضياً لكل الأطراف. هذه هي النقطة ولذلك أنا سأكون صريحاً معكم إذا كنت سأعمل خطوة ولا تعطي نتائج إيجابية فلماذا أعملها؟

بن جاسم: لكن إذا كانت التظاهرات عادية فأنت ما عندك مانع.

الأسد: عدد المتظاهرين ليس كبيراً ولا يهدد السلم الأهلي. ليست هذه هي مشكلتنا الآن. نحن مشكلتنا هي الإرهاب والقتل. بالنسبة إلى التظاهرات، يخرج كم واحد، يصورون بعضهم بعضاً صوراً ويبعثونها إلى الفضائيات فقط. لكن الخطر الحقيقي الآن بالنسبة إلى سوريا هم المسلحون. لا يمكن أن نترك الشيء الأساسي ونمشي بالشيء الهامشي.

بن علوي: سيادة الرئيس، أنا والشيخ حمد ليس هذا هو ما نتكلم عنه. نحن

لا يمكن أن نعمل في هذا. نحن نتكلم عن التظاهرات التي تخرج ونريد أن نهدئها ويكون عند الناس ثقة بأنه يوجد طريق ونحن سائرون فيه. بدنا نحط هذا في عقولهم وعقول غالبية الناس.

الأسد: في عقول غالبية السوريين.

بن علوي: نعم.

الأسد: هذا صحيح.

بن علوي: فكيف نصل إلى هذا؟ نصل إليه عن طريق الخطة هذه وعن طريق الحوار الذي نجمع فيه كل الناس.

الأسد: تماماً. هذا كله متفق عليه.

بن علوي: هذه هي الطريق التي نعتقد أنها تؤدي إلى ذلك.

الأسد: هذا كله متفق عليه.

بن علوي: ايوه، وتوضع كل هذه المبادىء التي اتفقتم عليها الآن وتوضع الخطة التي أنتم ترون أنها ممكن عملها دون الإضرار بالمسائل الأخرى.

الأسد: تماماً، ونحن مبدئياً سائرون في موضوع إطلاق السراح، لأن هذا هو الذي يهدىء الوضع اجتماعياً. لكن آلية إطلاق السراح تختلف عن العفو العام. الآلية تختلف. هذه هي الفكرة وليس كمبدأ. كمبدأ نحن ماشون في هذا.

بن علوي: طبعاً العفو العام يأتي في نهاية المسألة.

الأسد: تماماً. هذا يأتي عند نهاية حل الأزمة.

بن علوي: وما نتكلم نحن عنه الآن هو إطلاق سراح بعض الناس.

الأسد: لقد أطلقنا سراح كذا مئة شخص حتى الآن.

بن علوي: هكذا الآن.وبعد مرور فترة كذا تفرجون عن كذا شخص وهكذا.

الأسد: نحن جاهزون.

بن علوي: يعني هذا هو المقصود.

الأسد: لا مشكلة.

بن جاسم: أنا أؤكد أنه إذا حصل هكذا بين فترة وأخرى فسيوضح أن

البروسيس جار. وبالنسبة إلى القوات العسكرية، ممكن أن يكون لها أسلوب كأن يصدر مثلاً أن الرئيس السوري أمر قطعات القوات المسلحة كافة بوقف إطلاق النار.

الأسد: الآن الأخ السوداني طرح فترة أسبوع، كويس، وبعد أسبوع؟

بن جاسم: خلينا نقول مهلة.

الأسد (مقاطعاً): لأن الحاصل الآن هو أن أشخاصاً يأتون راكبين دراجات ويطلقون النار على العسكريين، والعسكري من حقه كمواطن أن يرد ويدافع عن نفسه.

بن جاسم: طبعاً وأنا لا أريد أن أقول إنه ليس من حقه.

الأسد: أنا أحكيك بالوقائع. بالوقائع هكذا سيحصل. أنا أنطلق من الواقع. وإذا لم نتفاهم منذ البداية على هذه المواضيع ما بيمشي الحال. نحن مئة مرة أعطينا الأمر بعدم إطلاق النار. لكن الجندي وعنصر الأمن يريد الدفاع عن نفسه. ومن حقه أن يدافع عن نفسه فما هو الحل؟

علي كرتي: فخامة الرئيس. في الحقيقة كل الناس ينتظرون، وكما قال الأخ محمد كامل عمرو، هناك متربصون، وإذا قلنا: لا سيقول: تفضل شوف. خلاص، بعد كده ما في حل. وسيسلكون الطريق الذي يناسبهم وآلياتهم وخططهم جاهزة. والكل سيطرح بأنه: خلاص، انتهى الأمر، وبالنسبة إلينا، فخامة الرئيس، أنت رئيس البلد، وأنت مقدر عندنا وعند أهلك السوريين، ولو طلعت، إن شاء الله، من هذه الأزمة بموقف محدد، بقبول فخامة الرئيس كما طلبت الجامعة..

الأسد: أنا أقبل بحوار وبدور للجامعة العربية فيه. ولو كنت أنا الطرف الوحيد كنت أعطيك، لكن هل تريدني أن أخدعك؟ بدك ياني كون صادقاً معك؟ هناك أطراف ونريد أن نحاور بعضنا بعضاً، وأغلبهم أخبرونا مسبقاً ومع ذلك لم نتخذ قراراً، وقلنا خلونا نحاور الآخرين. وحتى المعارضة لم تعط جواباً بعد بالنسبة إلى المكان. رحبوا بالمبادرة العربية ورفضوا أن يحددوا المكان. ولذلك لا بد من دراسة هذا الأمر، لا بد.

علي كرتي: والجانب الثاني هو الجانب الأمني. طبعاً فخامة الرئيس أنت بالتأكيد تقدر الجامعة العربية ووفدها، فخلينا نقول إن فخامة الرئيس إكراماً وتقديراً لنا قال كذا وأعلن كذا. لأنه إذا خرجنا من هنا بدون شيء من هذا القبيل لا نستطيع أن نعلن للناس أننا وجدنا روحاً طيبة.

الأسد: أنتم قدموا تقريركم للجامعة.

بن جاسم: نحن فخامة الرئيس، لازم نرجع ونقدم تقريراً إلى الجامعة العربية.

كرتي: سيادة الرئيس، هناك مشروع وهو يضم كل هذا الكلام، بدون أن نذكر التفاصيل. المشروع عبارة عن مبادىء.

بن جاسم: ممكن أن يقرأه لنا معالي نائب الأمين العام.

الأسد: أي تفضل.

بن حلي (يقرأ): المبادرة العربية لحل الأزمة السورية. حرصاً من الدول العربية على المساهمة في إيجاد حل للأزمة في سوريا، ودرءاً للأخطار الناجمة عن تفاقم الوضع وتأثير ذلك على استقرار سوريا وسلامتها الإقليمية ووحدتها وحقناً لدماء السوريين، وتفادياً لأي نوع من التدخل الأجنبي مباشر أو غير مباشر، وضماناً لتحقيق الإصلاحات في مناخ آمن، نؤكد على ما يلي:

١ - دعوة الحكومة السورية إلى الوقف الفوري لكل أعمال العنف ضد المدنيين وسحب كل المظاهر العسكرية من المدن السورية حقناً لدماء السوريين وتفادياً لسقوط المزيد من الضحايا وتجنيباً لسوريا من الانزلاق نحو فتنة طائفية أو إعطاء المبررات لتدخل أجنبي.

٢ - تعويض المتضررين ودرء جميع أشكال القمع الذي لحق بالمواطن.

٣ - إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين أو المتهمين بتهم المشاركة في الاحتجاجات الأخيرة.

الأسد (ضاحكاً): إذاً، تعالوا وحلوا محلنا مرة واحدة.

بن جاسم: لا، لا، هذا هو قرار الجامعة، لكن اقرأ لنا الحكي اللي صار بيننا في الطائرة.

بن حلي: (يفتش في جيوبه ليجد الورقة المعدلة في الطائرة) ثم يقول في الطائرة صار الكلام كما يلي:

في إطار تنفيذ قرار جامعة الدول العربية في دورتها غير العادية على المستوى الوزاري المنعقدة في مقر الأمانة العامة بتاريخ ١٥ - ١٠ - ٢٠١١ بشأن الوضع في سوريا، قامت اللجنة العربية الوزارية برئاسة معالي رئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية قطر وعضوية كل من أصحاب المعالي: وزراء خارجية الجزائر وسلطنة عمان والسودان ومصر والأمين العام بزيارة إلى دمشق في يوم ٢٧/ ١٠/ ٢١١، حيث عقدت اجتماعاً مع فخامة الرئيس بشار الأسد، رئيس الجمهورية العربية السورية، تناول البحث في جملة من المقترحات حول مختلف أبعاد الأزمة في سوريا وسبل معالجتها بالعمل الفوري على حقن دماء الشعب السوري وتحقيق طموحاته بالإصلاح والتغيير المنشود وضمان أمن سوريا ووحدتها وتجنب التدخل الخارجي في شؤونها، وخلص الاجتماع إلى ما يلي:

١ - الوقف الفوري والشامل لكل أنواع العنف والقتل.

٢ - سحب القوات وكل المظاهر العسكرية من المدن.

٣ - الإفراج عن المعتقلين.

٤ - عقد مؤتمر حوار وطني شامل في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وتحت رعايتها يضم ممثلين عن الحكومة السورية وممثلي المعارضة بجميع أطيافها للاتفاق على إيجاد طريق للتغيير والإصلاح والآليات المناسبة بما يحقق طموحات الشعب السوري في الإصلاح والتغيير السياسي. وسترفع اللجنة تقريراً عن مهمتها إلى اجتماع مجلس الجامعة على المستوى الوزاري يتضمن بعض الاقتراحات العملية في هذا الاتجاه.

الأسد: عندما تقول «إطلاق المعتقلين» معناها أنك عممت وشملت الجميع بحيث إن أي شخص يمكن أن يخرج حتى ولو كان قاتلاً أو مخرباً، لم تعرِّف من هو المعتقل الذي يجب إطلاق سراحه.

ثانياً: تقول الوقف الفوري لأعمال العنف، وهذا معناه أنك تحمِّل الدولة والحكومة مسؤولية الأعمال الإرهابية.

بن جاسم: لا نحن فخامة الرئيس، ما قلنا أي كلام، وإذا لاحظت نحن لم نقل على الحكومة، نحن قلنا وقف العنف.

الأسد: لا يمكن القول «العمل على وقف العنف» وليس «الوقف الفوري للعنف».

أحمد بن حلي: إذاً العمل على وقف العنف.

الأسد: بس خلينا نعيد البند الأول، كيف كان.

بن حلي: كان «الوقف الفوري والشامل لكل أعمال العنف» والآن صار العمل على وقف كل أعمال العنف والاقتتال.

الأسد: ما هو «الاقتتال»؟ وما هو المقصود بكلمة «الاقتتال»؟

العربي: يعني أعمال العنف.

الأسد: طيب ليش ما ذكرت الإرهاب؟

بن جاسم: الاقتتال يعني أنه مش طرف واحد.

الأسد: هذا معناه كأن هناك حرباً أهلية.

المعلم: بالضبط.

الأسد: وهذا غلط.

بن جاسم: فخامة الرئيس كما تعرف، نحن نريد أن نصل إلى حل، كما قال الأخ يوسف، للموضوع. دعونا لا نقول كلمة «التغيير» خلونا نقول «الإصلاح» فكلمة «التغيير» واردة في كذا مكان وكأننا جايين لنغيّر نظام الدولة. هذه ليست مهمتنا نحن كعرب. نحن نقول «الإصلاح». نحن نتكلم عن «الإصلاح». لا، لا، «التغيير» هذا من الشؤون السورية. ونحن نتكلم عن «الإصلاح» فهو يشمل كل الذي تكلمنا نحن فيه وكل الذي تكلمت أنت فيه. هذه دقيقة جداً. هذا مفتاح البيان.

الأسد: لا، ليست دقيقة.

بن جاسم: إذا لم نجد كلمة مقبولة ما بيمشي الحال. فأنت تقول إنه يوجد مجرمون ويوجد كذا، وأنا أقول لك إنني مقتنع مئة بالمئة أنه يوجد أطراف مسلحة تريد أن تستغل الموضوع. أنا لا أستطيع أن أقول هذا الكلام أمام الناس. أنا ما أقدر

أقوله. ولا واحد من الإخوان يقدر يقول هذا الكلام. لكن نحن نقدر نوجد شيئاً واحداً هو أن نترك البند الأول، وبدل أن نقول «وقف العنف» أو «وقف الاقتتال»، أو «وقف القتل». نبدأ أولاً بالقول «سحب القوات بمبادرة من الرئيس» يعني خليها تجي «بمبادرة من الرئيس» بأن يسحب القوات حتى لا تحتك بأي أطراف أخرى سواء كانت من المتظاهرين أو غيرهم.

الأسد: لا أنا أفضل أن نبقي على الموجود، لأن هذا بالاستناد إلى المبادىء، أما سحب القوات فهو تفصيل، الآن أنا أرى أن نتبع المبادىء.

بن جاسم: هذه موجودة.

بن حلي: أولاً قلنا «العمل على وقف كل أعمال العنف والاقتتال».

يوسف بن أحمد: سيدي إذا وافقتم على كلمة «العنف» يمكن إضافة «أياً كان مصدره».

الأسد: تماماً خلينا نسمع وزير الخارجية كمان.

المعلم: أولاً، في كل دول العالم، القوات المسلحة هي الجيش، وقوات حفظ النظام هي الأمن، ولا يمكن أن تكون هناك مدينة بدون قوات أمن وبوليس.

بن جاسم: ولذلك نحن لم نقل قوات الأمن.

الأسد: بالنسبة إلينا في سوريا، الشرطة هي جزء من القوات المسلحة. يوجد عندنا شرطة ويوجد جيش يشكلان معاً القوات المسلحة.

المعلم: ولا يمكن أن تخلو المدن من قوات الشرطة.

بن جاسم: أنا عندي كلمة، أنا لا أريد أن نقول كلمة «العنف أياً كان مصدره». وأقول لكم ليش، صدقوني. أنا ما عندي مانع نكتب «العمل على وقف...» مع أن «العمل على» ضعيفة. لازم نشوف جملة تؤكد سلامة السوريين، لا نقول «المدنيين»، نقول «السوريين» لأنها تشمل الكل. ممكن نقول «السوريين» أو «المواطنين». فأنا لا أريد أن أقارن الدولة بأي طرف آخر موجود هنا. أنا كلجنة، أطالب الدولة السورية. الجامعة العربية تطالب الدولة السورية، فأنا لن أذهب لأتفاهم مع مسلحين في الشوارع. هذا ليس شغلي.

الأسد: بدك تقول طالبت أم اتفقت؟

بن جاسم: أنا في رأيي، الأفضل هو أن نقول إنه «تم الاتفاق».

الأسد: معناها يقال «تم الاتفاق».

بن جاسم: نعم، «تم الاتفاق»، «تم الاتفاق على وقف..».

الأسد: لا، بدك تقول «تم الاتفاق على العمل على وقف».

بن جاسم: طيب نقول «تم الاتفاق على العمل على وقف كامل أعمال العنف».

بن حلي: نحن في الطائرة قلنا إنه «تم الاتفاق على ما يلي»، قلنا وخلص الاجتماع إلى الاتفاق على ما يلي: ١-... ٢.... وهكذا.

العربي: أو ربما نقول «إن فخامة الرئيس ذكر ما يلي».

الأسد: لا، لست أنا من يقول، فالقضية ليست قضية فردية، نحن دولة، وبالتالي، نقول: «تم الاتفاق» وليس «قال الرئيس».

بن حلي: إذاً، ١- «العمل على وقف كل أعمال العنف وحماية المواطنين السوريين».

المعلم: لا، لا، قلنا... «العنف أياً كان مصدره».

بن جاسم: لا، لا، هيك يشعرون أننا نحن نتكلم باللهجة نفسها التي تتكلمون أنتم بها.

الأسد: لا، نحن لا نستخدم العنف أبداً. نحن لا نستخدم العنف نهائياً. نحن نقبل قول ذلك هكذا كحل وسط.

بن جاسم: أي، هذه بدكم تساعدونا فيها.

العربي: هذه فخامة الرئيس، لأن العالم كله متصور أنه كل يوم يحصل عنف من الدولة.

الأسد: هل أنتم مع نصف العنف وضد النصف الآخر؟

العربي: لا، نحن ضد العنف كله.

الأسد: لا، هيك لا يوجد مبدأ. لا يوجد منطق. المبدأ يجب أن يكون عاماً.

والشيء الذي نوافق عليه سنفعله. نحن ضد العنف من أي طرف. أما أن نحكي وكأن المشكلة هي عند الدولة فقط فهذا لا يجوز.

بن جاسم: ممكن تقرأ لنا كيف صار.

يوسف أحمد: «العمل على وقف أنواع العنف كافة أياً كان مصدرها حماية لحياة السوريين كافة».

الأسد: لنقل «حماية لحياة المواطنين السوريين كافة».

يوسف أحمد: نعم كل الناس عسكريين ومدنيين.

بن جاسم: طبعاً فخامتك أنت اليد العليا وأنت الذي تحمي الكل.

الأسد: أكيد، لكن هذا لا يعني أنه يجب أن أضع ذلك في البيان.

بن جاسم: لا، لا. هذا بناء على طلبنا نحن.

الأسد: لا، أنا لا أقوم بعمل إلا من خلال المؤسسات. هكذا أنتم تجعلوني وكأني فرد دكتاتوري.

بن جاسم: لا، نقول «تأمر الحكومة السورية بسحب القوات المسلحة».

الأسد: لا أنا، كرئيس، لازم أعمل على وقف العنف. أنا بدي إحمي المواطنين السوريين كلهم. بدي احمي الجيش وبدي احمي المواطنين، يعني حالة متكاملة وأنتم تريدون أخذها مجزأة.

بن جاسم: طيب، ممكن نحطها كالتالي: «بناء على طلب اللجنة العربية أمر...».

الأسد: يا أخي ليش عمتحطوا الرئيس؟

بن جاسم: «طيب لو قلنا» وافقت الحكومة السورية....

الأسد (مقاطعاً): لا داعي فأنتم قلتم إنه «تم الاتفاق على ما يلي». وهذا يعني أنكم اتفقتم معنا. إلّا فمع من أنتم اتفقتم.

بن جاسم: نقول «تم الاتفاق على سحب قطعات القوات المسلحة كافة..».

بن علوي: هذا رقم واحد أم اثنين؟

بن جاسم: هذا رقم واحد.

بن حلي: خلينا واحدة واحدة.

بن جاسم: هذا رقم واحد.

بن حلي: نحن عملنا ٤ بنود، أولاً العمل على وقف كل أعمال العنف والاقتتال.

د.بثينة شعبان: لا، نحن شلنا «الاقتتال».

بن حلي: إذاً، صار «العمل على وقف كل أعمال العنف وحماية المواطنين السوريين».

يوسف أحمد: «العمل على وقف أعمال العنف كافة أياً كان مصدرها». لأنه سيادة الرئيس، إذا لم نقل «أياً كان مصدره» فسيختلط الأمر وسيفهم على أنه فقط من طرف الدولة؟. وهذا غير صحيح.

بن جاسم: هيك عربياً مش صحيح، لازم نقول «وقف أعمال العنف، أو جميع أعمال العنف..».

الأسد: إذا كنا بدنا نصدر بياناً، بدنا نكون واضحين، بدنا نفسرها.

بن جاسم: «طيب لو قلنا» وقف المواجهات المسلحة....

الأسد: لا، فهي ليست مواجهات. فيه جزء منها هو عمليات اغتيال وليست مواجهات. وكلمة «عنف» تشمل القتال، تشمل الاغتيال، تشمل التخريب والتهديد.

بن جاسم: أنا موافق على الكلمة التي قالها فخامة الرئيس، موافق على النص الموجود وما في داعي لأن نقول «أياً كان مصدره».

الأسد: لكن بدنا نفسرها. بدنا نصدر بياناً ونفسرها. لا بد أن نفسرها.

المعلم: العنف هو بين طرفين.

الأسد: تماماً، وإذا كان ما بدكم تذكروا المصدر معناها أنتم تتقصدون عدم ذكر أحد الطرفين. هكذا أفهمها أنا، فإذا كنتم ضد الطرف الإرهابي خلونا نحط «من كل الأطراف».

العربي: «جميع أعمال العنف» تغطي.

الأسد: لا، «جميع أعمال العنف» تغطي نوع العمل، لكنها لا تغطي من الذي يقوم بالعمل. فعبارة «من أي طرف كان» منطقية.

د. شعبان: وليس فيها خطأ، أين الخطأ فيها؟

الأسد: ما فيها خطأ، لكن المطلوب هو الضغط علينا، كما يبدو.

بن جاسم: لا، لا.

يوسف بن علوي: فخامة الرئيس، يعني نحن مش رايدين نساوي بين الدولة وبين هؤلاء المسلحين وهذا أحسن لهم إذا كانوا عقَّالاً.

الأسد (ضاحكاً): لا المسلحون ليسوا عقالاً.

يوسف بن علوي: يعني الغاية هي ألّا نساوي بين الدولة وبين ناس قطاع طرق مثلاً.

الأسد: لا، نحن رايدين أن نتساوى، وغير هيك ما بيصير. فأنا لن أقبل أي وقف للعنف إذا لم يشمل كل الأطراف، وإلّا هل أنت ضد الدولة كطرف.

بن علوي: لا طبعاً.

العربي: لا طبعاً.

الأسد: إذاً، طيب.

العربي: لكن فيه نقطة ثانية، فخامة الرئيس.

الرئيس الأسد: هل بدأنا نرضي الأميركان يعني؟

العربي: لا. لا.

يوسف بن علوي: فخامة الرئيس. في رأيي أننا نحن لا نبغي أن نبدأ وكأننا نحاول أن نظهر أن هناك أطرافاً وإلا بعدين بيكون لهذه الأطراف كيان. يعني هذه مسائل ما نريد نفتحها.

الأسد: لا، معليش، فهناك أطراف.

بن علوي: طبعاً، هذا مفهوم ونحن عارفون هذا، هذا مفهوم.

المعلم: طيب، هؤلاء الذين يحملون سلاحاً الآن إذا قالوا لكم طيب كيف نضمن أنه إذا قررنا أن نتوقف لا تقوم الدولة بإلقاء القبض علينا. ومطلبنا نحن هو أنهم هم أيضاً لازم يتوقفوا عن العنف وليس الدولة فقط.

الأسد: إذا لم نحدد من هي الأطراف، نحن سنصدر بياناً ونوضح. فخلونا نكون واضحين ونصدر بياناً نوضح موقفنا فيه ونقول إن هذا هو ما اتفقنا عليه.

بن علوي: فخامة الرئيس. نحن نتحدث من مدخل أننا متفقون.

الأسد: طيب، إذاً، ليس من المعقول أن تقفوا عند فقرة. فهذا الكلام غير مقنع. ما بيصير تكونوا مع طرف ضد طرف.

بن جاسم: لا، طيب لو قلنا: «وقف العنف حماية لكل أطراف المواطنين».

الأسد: والله أنا شايف الموضوع سهل ولا أعرف لماذا تهربون منه، فإذا قلنا «كل الأطراف»، أين هي المشكلة؟ بس قولوا لي أين هي المشكلة.

بن حلي (يتابع): ثانياً، سحب القوات وكل المظاهر العسكرية من المدن.

الأسد: ما هو المقصود بالمدن؟ أي بلدة عندنا يمكن أن تسميها مدينة، فأين المدن؟ الجيش عندنا موجود في المدن ومعسكراته هي داخل المدن.

العربي: الأحياء السكنية.

الأسد: من هنا وحتى الجبهة مع إسرائيل كلها جيش فما هو المقصود بالمدن؟

بن حلي: «من بعض المدن. القوات الموجودة داخل بعض المدن؟» هذه ما فيها شيء.

الأسد: معناها لنا الحق في إبقائها في البعض الآخر.

المعلم: لا، هيك ما فيها وضوح.

الأسد: لذلك لازم يتم التوضيح. بدو يتوضح. فمن هو الذي يحدد من هي هذه «بعض المدن»، هذا هو السؤال.من هو الذي يحدد ما هي «بعض المدن». من يحدد هذا؟ هل لنا نحن صلاحية في ذلك أم لا. هل هذا بحسب ما تراه الحكومة السورية؟ أم من؟

بن جاسم: طبعاً. طبعاً. هذه راح نتفق عليها.

الأسد: يعني هنا بدكم ترجعونا إلى التفاصيل.

بن جاسم: أنا عارف. لكن لما نتفق على النصوص منحط الأسئلة وبعدين منشوف كيف نعيدها وهذا قبل أن نعلنها. خلونا أولاً نتفق على المبدأ العام وبعدين نقول كيف يكون في هذه الحالة، أو في هذه الحالة كيف يكون التوضيح. يعني نتفق على شي. هذه هي الفكرة. طيب، إذا اندمج البند واحد والبند اثنين في بند واحد.

المعلم: أحسن.

بن حلي (يتابع): العمل على وقف أعمال العنف كافة أياً كان مصدرها حماية «للمواطنين السوريين وإزالة كل المظاهر المسلحة من المدن».

الأسد: كيف «إزالة المظاهر المسلحة»، فالشرطي مثلاً معه بندقية.

بن جاسم:لا، لا.

بن علوي: لا، لا. ليس هذا هو المقصود.

الأسد: إذاً، ما هو المقصود؟

بن جاسم:لا، المبادرة لا تتكلم عن شرطي، وهي تتكلم عن الجيش الموجود وسط المدن الآن. المقصود هو وجود دبابة، آلية عسكرية، أو كذا.

بن حلّي (متابعاً): «الإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين».

الأسد: لا، بالتعريف القانوني، ما فيه شي اسمه سياسي.

بن جاسم: بدل أن نقول «عن الجميع» نقول: «الإفراج عن المعتقلين».

الأسد: لا، هكذا تصبح عامة. ما بدنا تعميم لأن هذا معناه أنهم لازم يطلعوا تاني يوم.

بن حلي: فخامة الرئيس، في الاجتماع مع الأمين العام فخامتك وافقت على ما يلي، وأنا كتبت ذلك: «إطلاق دفعة جديدة من المعتقلين..».

الأسد: نعم، وهذا حصل. أفرجنا عن دفعات وليس عن دفعة واحدة.

بن حلي: إذاً يمكن نقول «الإفراج عن دفعة جديدة من المعتقلين».

الأسد: لكن أي معتقلين.

بن حلي: يعني هذه نتفق عليها.

الأسد: هل الحكومة والدولة هي من تحدد من هم؟.

العربي: طبعاً.

الأسد: إذاً، طيب.

بن علوي: فخامة الرئيس، فيه عندك ظرف استثنائي وإذا فخامتك أفرجت عن دفعة من المعتقلين فهذا يريح التوتر ويزيله.

الأسد: أي، ولكن ليس عن كل المعتقلين وهذا الموضوع ليس مطلقاً. أنتم تطلبون شيئاً بالمطلق، وبالنسبة إلينا، الكلام بالمطلق مرفوض. تفضل، قل كيف كانت الجملة.

بن حلي: «دفعة جديدة من المعتقلين».

الأسد: أي هيك صارت مقبولة.

بن جاسم: لا، فخامة الرئيس، هذه ما راح ترضي.

الأسد (مقاطعاً ومكملاً): هذه ما رح ترضي أميركا، خلص بلاها، أنا لا يهمني إرضاء أميركا.

بن جاسم: لا، لا، فخامة الرئيس أنا مش وكيل لأميركا.

الأسد: لكن هذه حقيقة، هذا واقع، فلماذا لا ترضي.

بن حلي: نقول «دفعات جديدة».

الأسد: نقول: «دفعات». أنا موافق.

بن حلي: «عقد مؤتمر حوار وطني شامل في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وتحت رعايتها يضم ممثلي الحكومة السورية وممثلي المعارضة بجميع أطيافها للاتفاق على خريطة طريق لعملية الإصلاح والآليات لتنفيذها بما يحقق طموحات الشعب السوري في الإصلاح».

الأسد: كويس، هذا، كما أبلغناكم، نحن موافقون على مبدأ الحوار، ولكن بالنسبة إلى المكان فلا بد من الاتفاق مع مختلف القوى، وأنا لا أستطيع أن أعطيك هذا الجواب الآن. نستطيع أن نوافق على النصف الأول، أما النصف الثاني فيمكن القول إننا سنرد عليه بإيجابية ولكن بعد الحوار مع القوى المختلفة. هذا لا أستطيع أن أجيب عنه وحدي فهو ليس من ضمن صلاحياتي.

يوسف بن أحمد: «عقد مؤتمر وطني للحوار يضمنا نحن، كما قال، وجميع أطياف المعارضة بمشاركة الجامعة العربية واللجنة الوزراية بدون أن نحدد المكان الآن. وبعدين بيصير الكلام عن الموقع».

بن جاسم: أنا أرى فخامة الرئيس، أنه طالما أنه في أشياء لا بد أن تشوفوا أنتم

المعارضة بشأنها، ونحن أيضاً بعد لازم نشوف بعض الأشياء، نقول إننا توصلنا للإطار معكم.

الأسد: أيوه. وهذه يمكننا أن نؤجلها لما بعد.

حمد بن جاسم: وفي رأيي، نقدر أن لا نعلن شيئاً اليوم، بل نقول إن الطرفين سيراجعان بعض الأشياء. أنتم تراجعون أشياء ونحن نراجع أشياء. ونقدر نحن أن ندعو الأخ وليد ود. بثينة كي يأتيا إلى عندنا ونكمل النقاش على هذا الأساس.

الأسد: نعم، هكذا يكون أفضل.

بن جاسم: لأنه إذا الآن اتفقنا أو لم نتفق على شيء يعني نحن بدنا نطلع بشيء إيجابي من هنا. تأكدوا منا في هذا. والآن نقول: إن فخامة الرئيس تكرم واستقبلنا واستمعنا إلى وجهة نظره ونحن نقلنا إليه وجهة نظر الجامعة وقد بدأنا حواراً جاداً. والجانب السوري يريد شيئاً ونحن نريد شيئاً. وكما قال الأخ وليد، هو ما فيه يتخذ قراراً بالنقاط الأربع وبدو يشوف الموضوع، وبعدين نصيغه. ونحن طبعاً مش مختلفين على الروح التي يصاغ فيها الموضوع. وعلى أساس هذا نعمل اجتماعاً خلال يوم أو يومين ونكمل فيه هذا الموضوع. مش في الجامعة العربية. نؤجل الاجتماع في الجامعة العربية. يعني مش ضروري نعمله في الجامعة العربية. يعني إذا في أمل بأن نصل إلى حل لماذا نقول إنه إما في الجامعة العربية وإما بكره وبس؟ ليس ما نعطي فسحة ونقول إنه ممكن للجامعة أن تجتمع في ٣١ الشهر وعيد الأضحى سيكون ١١/١ . خلونا نتأكد خلال هذين اليومين ثلاثة ثم نطلبكم ويجوا الإخوان لعندنا أو نحن نجي إلى هنا.

الأسد: تماماً.

بن جاسم: ونتفق، ونطور الموضوع، لأنه بكل صراحة أنا شخصياً لن أوافق على شيء إلّا ومقتنع به وبأنه رح يمشي ويكون في مصلحة سوريا. وتأكد، سيادة الرئيس، أنه سواء كنت أميركياً أو مش أميركي.

الأسد: يضحك.

بن جاسم: وأنا لا آخذ تعليمات من أحد أبداً. ولو كنت بدي آخذ تعليمات لكنت أخذت تعليمات من زمان ولكانت الأمور أحسن.

الأسد: (ضاحكاً): هذه منحكي فيها بعدين.

بن جاسم: أنا حاضر فخامة الرئيس، لكن الشيء المهم جداً هو أننا لا نريد أن نطلع بشيء إلّا ونحن متقنعون به وأنتم مقتنعون به. ما بدنا نطلع باتفاق هزيل يموت بعد أن نطلع من هنا حتى نقول للناس نجحنا أو فشلنا، فهذا الكلام لا أعتقد أننا نحتاج إليه الآن.

الأسد: هذا صحيح.

بن جاسم: نحن معتادون على مساعدة سوريا. ونحن ملتزمون بأن نساعد سوريا، لكن نساعدها ونقدر أن ندافع عنها بقوة. وإذا تكلم أي واحد عن سوريا يمكننا أن نقول له هذا صحيح وهذا غير صحيح، وهذا كذا وهذا كذا. وفي رأيي الأمور الآن صارت واضحة، باقي أن فخامة الرئيس يريد أن يشوف موضوع الحوار هل تقبل المعارضة أم لا. بالنسبة إلينا نحن، المبدأ بشكل عام مقبول. قد نحتاج إلى إخراج له ونعمل اجتماعاً ثانياً يحضره إخوان من عندكم ونجلس معهم بأخوة وأريحية ونصل إلى حل، ونروح نحن وإياهم إلى الجامعة ونعمل الحل.

الأسد: هكذا أفضل. وسيكون معكم فترة يومين، وأعتقد أن هذا الحوار يحتاج إلى ساعات.

بن جاسم: وتبقى الاتصالات بين بعضنا البعض شغالة.

الأسد: أنا موافق.

بن جاسم: وإذا اختلفنا على شيء نتشاور معكم حوله.

د. شعبان: لقد اتفقنا على معظم البنود.

الأسد: نعم، والاختلاف هو على الصياغة.

بن جاسم: نحن موافقون على البنود، والصياغة نتفق عليها. أنا متأكد. وأنا قصدي عندما قلت إن كل واحد يرجع إلى الخلف يوم ويفكر. وهذه ننزلها وهذه نطلعها، وما سأقوله أنا الآن هو أن اللقاء كان صريحاً للغاية وأخوياً والرئيس بشار أعطانا من وقته ما يكفي وقد ناقشنا نحن وإياه فكرة عامة ونحن كلجنة محتاجون لأن نراجع أنفسنا لعدة أيام وهو أيضاً محتاج لأن يراجع مؤسساته.

الأسد: تماماً.

بن جاسم: ونعمل اجتماعاً ثانياً في أي مكان نتفق عليه.

المعلم: أرجو ضبط التصريحات.

بن جاسم: إن ما قلته الآن هو ما سأقوله ولن أقول شيئاً سلبياً. سأضع الأمور في إطار إيجابي بشكل عام. لن يكون هناك تصريح للتأويلات، وهذا التصريح سيعطي الانطباع بأن هناك جدية في التعامل. نصدر بياناً إيجابياً ونحدد موعد اللقاء اللاحق فيما بيننا خلال اليومين القادمين، قبل العيد.

المعلم: المقصود هو البيان الرئاسي الذي سيطلع الآن.

الأسد: معناها الآن نصوغه بالنفس ذاته.

المعلم: نعم، الآن.

بن جاسم: «لقد تم لقاء اللجنة العربية مع فخامة الرئيس بشار الأسد، رئيس الجمهورية السورية وتم النقاش بشكل صريح حول الأزمة في سوريا، وتم التداول في كل النقاط، ربما ما فيه داعي لأن نقول كل النقاط لأن الناس سيتساءلون ما هي هذه النقاط، لنقل كل بنود المبادرة العربية بالكامل، ودار حولها نقاش صريح. وتم الاتفاق على أن يكون هناك اجتماع بين اللجنة العربية والجانب السوري لمناقشة، بل لمتابعة النقاش حول المبادرة. (ينظر إلى الدكتورة شعبان): ويمكن أن تعطيني الورقة التي كتبتها الآن لكي يطلع الكلام بالروح نفسها.

د. شعبان: ويمكن حضرتك تعطيها الآن للإعلام، ونحن لا نقول شيئاً.

بن علوي: لا، أفضل كمان أي واحد من عندكم يقول الكلام نفسه.

الأسد: أي هيك أفضل من أجل إعطاء جو واحد.

بن جاسم: إذا كنتم تريدون، ممكن أنا وأي واحد من عندكم نطلع أمام الإعلام وأنا أقول هذا الكلام وهو يؤكده.

الأسد: نعم.

بن جاسم: وخلونا نحدد الموعد الزمني في ٣٠ الشهر الجاري، أما المكان فنتفق عليه فيما بيننا.

الأسد: على كل الأحوال، سلم لي أولاً على سمو الأمير.

بن جاسم: الله يسلمك.

الأسد: وعلى جلالة السلطان وعلى الأخ الرئيس البشير وعلى الرئيس بوتفليقة وعلى المشير طنطاوي. الحقيقة نحن في سوريا من طبيعتنا أننا ندخل في التفاصيل وأنت تعرفنا جيداً في هذه الأمور. وعندما يكون المرء في أزمة لا يجوز ألا يدخل في التفاصيل. ربما أنتم بالنسبة إليكم تحبّون الكلام بالعموميات، أنا أعود لما طرحه الأخ الوزير المصري. أنا مع فكرة أن تكون هناك أولاً مبادىء ثم تأتي بعدها عملية التطبيق.وهذا لكي نكون نحن واضحين معكم ولكي لا يستغل ذلك الأميركي. فحتى لو كان مجيئكم جيداً، أي بيان غير دقيق سوف يستغله الأميركي وسيعمل على تسويقه. فالأزمة أكبر من أن نحلها بساعة. أكيد كلكم تتمنون أن تطلعوا الآن من هنا وقد حليناها، لكن الموضوع حقيقة معقد كثيراً، وفي رأيي خلونا نستغل هذه الأزمة لترسيخ دور الجامعة العربية والعلاقة فيما بين الدول العربية أيضاً.

بن جاسم: أول شيء فخامة الرئيس، نحن نشكرك على هذا اللقاء.

الأسد: أهلاً وسهلاً بك.

بن جاسم: وعلى أنك أعطيتنا الحرية الكاملة.

الأسد: نحن هكذا دائماً. ربما كانت التفاصيل تحتاج إلى وقت طويل.

بن جاسم: ممكن ٣- ٤ أشخاص يجون ويحكون مع كل الوزراء، وأنا أفضل هذا.

الأسد: طالما أنّ الخطوط العامة واضحة يبقى موضوع الصياغة فقط.

د. شعبان:يعني سيادة الرئيس، لا نعلن الآن أي شيء مما اتفقنا عليه.

الأسد: لا، لا. نترك الكلام للوزيرين.

بن جاسم: أي منطلع الآن ومنحكي كلمتين سوا.

الأسد: صحيح لكي يظهر الأمر بشكل إيجابي.

يكشف محضر الجلسة هذا عن أمور مهمة أبرزها التالي: أولاً إن كلام الأسد مع حمد بن جاسم كان محفوفاً بالتوجس والشكوك وصولاً إلى حد اتهامه

بالعمل لمصلحة أميركا. روى بعض الحضور للمؤلف، أن الأسد كان ينظر إلى المسؤول القطري حين يقول: «سوريا غير مستعدة للتنازل عن قضية السيادة تحت أي ضغط، وإن في سوريا لا يوجد سقوط أنظمة فإما تتفتت وإما تبقى دولة»، وهو أراد إحراج بن جاسم حين اتهمه على نحو غير مباشر بدعم الإرهاب بقوله: «يوجد إرهابيون وهؤلاء يشكلون مجموعات فإذا كانت هناك آلية للتواصل معهم حبذا لو تستخدمونها».

يكشف المحضر أيضاً أن الأسد كان يعتقد بأن الوفد العربي إنما يحمل رسائل أميركية إليه، فتعمد أكثر من مرة أن يقول أمامه: «لا أسمح بعودة البلد إلى الوراء بذريعة إرضاء أميركا، ولا أريد أن أعمل شيئاً للغرب نحن لا يهمنا الغرب، أنا لا يهمني إرضاء أميركا».

يكشف المحضر ثالثاً أن ثمة تباينات واضحة في اللقاء بين رئيس الوزراء القطري الذي شدد أكثر من مرة على سحب الجيش ووقف العنف وإطلاق سراح «الأسرى» محاولاً مرات عديدة عدم استخدام عبارة تقول: «العنف من أي مصدر» ما أثار ريبة الأسد وأسئلته، وبين وزراء خارجية مصر وعمان والسودان. فمحمد بن عمر قال صراحة: «إنّ ثمة متربصين بسوريا يرغبون بتفكيكها وإذا لم يستطيعوا عمل شيء عبر مجلس الأمن فسوف يبحثون عن طرق أخرى»، وقال أيضاً، وهذا كان لافتاً في وقته: «إن تعليق عضوية سوريا في جامعة الدول العربية يفتح الباب وسيكون المظلة التي يتحرك تحتها التدخل الخارجي»، فهل كان يوجه كلامه إلى الأسد لتشجيعه على اتخاذ الإجراءات الأمنية والسياسية اللازمة أم كان موجهاً إلى قطر لكي لا تمضي في الدفع باتجاه تعليق عضوية سوريا. ويوسف بن علوي أيضاً ذهب بالاتجاه نفسه حين تحدث عن عناصر مشتبه فيها وقناصة جيء بهم من أميركا وغيرها كما جرى في البوسنة، وعن أجندات خارجية، لا بل إن الوزير السوداني نفسه الذي انتقلت بلاده لاحقاً إلى مرحلة شبه القطيعة مع سوريا، قال في ذاك الاجتماع: «هناك متربصون، وأنت يا سيادة الرئيس مُقدّر عندنا وعند أهلك السوريين».

لوحظ أن المطالب التي كان يشدد عليها الوفد العربي وخصوصاً رئيس الوزراء القطري كانت هي نفسها تقريباً التي جاء بها أحمد داوود أوغلو وفق ما أسلفنا أعلاه.

بالرغم من بعض التشنج الذي سيطر على اللقاء بين الأسد وبن جاسم واتهام الأسد على نحو غير مباشر للمسؤول القطري بنقل، إملاءات أميركية وردّ بن جاسم بأنه «ليس وكيلاً لأميركا»، إلا أن الأجواء التي سعى الوزير القطري لبثها بعد الاجتماع ذهبت في اتجاه آخر، فقال إن لقاء اللجنة مع الأسد «كان طويلاً وصريحاً وجرى في جو ودي» لكنه أضاف «إن الإصلاح مطلوب اليوم لحل الأزمة ليس في سوريا فقط، فهناك حراك جرى في دول عربية، ويجري في دول عربية أخرى، وقد يستمر هذا الحراك لأننا الآن في فترة نحتاج فيها إلى أن نقوم بإصلاح جذري وليس إصلاحاً شكلياً، والمهم أن يلمس المواطن في قطر وفي سوريا وفي أي مكان أن هناك نية صادقة للتقدم بإصلاحات وتنفيذها وليس بوعود، وأن يكون هناك تنفيذ لهذه الإصلاحات، ولكن من المهم أيضاً وقف العنف من أي مصدر، ووقف القتال ووقف المظاهر المسلحة»[1].

لم يمض أسبوعان على ذلك اللقاء، حتى أعلن بن جاسم نفسه ومن على منبر جامعة الدول العربية تعليق عضوية سوريا في الجامعة وفرض عقوبات اقتصادية عليها. وجاء في نص القرار الذي تلاه رئيس الوزراء القطري وإلى جانبه الأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي:

١- تعليق مشاركة وفود حكومة الجمهورية العربية السورية في اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية وجميع المنظمات والأجهزة التابعة لها اعتباراً من يوم ١٦/ ١١/ ٢٠١١ وإلى حين قيامها بالتنفيذ الكامل لتعهداتها التي وافقت عليها بموجب خطة العمل العربية لحل الأزمة السورية والتي اعتمدها المجلس في اجتماعه بتاريخ ٢/ ١١/ ٢٠١١.

---

(١) روسيا اليوم، الشيخ حمد بن جاسم، اللقاء مع الأسد كان طويلاً وصريحاً وودياً، ٢٦/ ١٠/ ٢٠١١.

٢ - توفير الحماية للمدنيين السوريين وذلك بالاتصال الفوري بالمنظمات العربية المعنية، وفي حال عدم توقف أعمال العنف والقتل يقوم الأمين العام بالاتصال بالمنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان بما فيها الأمم المتحدة وبالتشاور مع أطياف المعارضة السورية لوضع تصور بالإجراءات المناسبة لوقف هذا النزف وعرضها على مجلس الجامعة الوزاري للبت فيها في اجتماعه المقرر يوم ١٦/ ١١/ ٢٠١١.

٣ - دعوة الجيش العربي السوري إلى عدم التورط في أعمال العنف والقتل ضد المدنيين.

٤ - توقيع عقوبات اقتصادية وسياسية ضد الحكومة السورية.

٥ - دعوة الدول العربية لسحب سفرائها من دمشق، مع اعتبار ذلك قراراً سيادياً لكل دولة.

٦ - دعوة جميع أطراف المعارضة السورية للاجتماع في مقر الجامعة العربية خلال ثلاثة أيام للاتفاق على رؤية موحدة للمرحلة الانتقالية المقبلة في سوريا، على أن ينظر المجلس في نتائج أعمال هذا الاجتماع ويقرر ما يراه مناسباً بشأن الاعتراف بالمعارضة السورية.

٧ - عقد اجتماع على المستوى الوزاري مع أطراف المعارضة السورية كافة بعد توصلهم إلى الاتفاق كما جاء في «سادساً».

٨ - إبقاء المجلس في حالة انعقاد دائم لمتابعة الموقف.

اللافت أن واشنطن كانت أسرع المرحبين ببيان تعليق العضوية، فصدر بيان عن البيت الأبيض في اليوم نفسه وبعد ساعات قليلة على القرار، يقول فيه الرئيس باراك أوباما: «أحيي القرارات المهمة التي اتخذتها الجامعة العربية اليوم، ومن بينها تعليق عضوية سوريا»، في المنظمة بعد «إخفاق النظام السوري الفاضح في الالتزام بتعهداته»، بوقف قمع تظاهرات المعارضة وانتهاكات حقوق الإنسان، مشيراً إلى وصول الأزمة إلى «مرحلة مهمة تكشف العزلة الدبلوماسية المتصاعدة» لنظام بشار الأسد. وكذلك فعلت معظم الدول الأوروبية.[1]

---

(١) قناة العربية، ترحيب أوروبي وأميركي ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١

http://www.alarabiya.net/articles/2011/11/12/176771.html

كان هذا كافياً للقيادة السورية لتربط الخطوة العربية بالإملاءات الأميركية. وضعت قطر في مصاف الدول المعادية تماماً كأميركا وإسرائيل وغيرهما، بينما راح المسؤولون القطريون وكذلك الأمين العام لجامعة الدول العربية ودول أخرى يبررون الخطوة بأنها نتيجة اليأس من الأسد الذي لا يريد أن يلتزم بأي شيء.

عقد وزير الخارجية السوري وليد المعلم مؤتمراً صحافياً تعمَّد فيه الإشارة إلى أن القرار العربي بتعليق العضوية وفرض العقوبات الاقتصادية هو نتيجة الضغط الأميركي. قال: «هذا كان استجابة لما صرَّح به مصدر أميركي قبل يومين من اجتماع الجامعة، فالإدارة الأميركية طالبت الدول العربية بفرض عقوبات اقتصادية وسياسية على سوريا وهم نفذوا في القرار الأخير، وهو ما لفتنا نظر أمين عام الجامعة العربية إليه، وقلنا إنه خطير ولذلك فإنهم حصلوا وأهنئهم على حصولهم على مباركة الرئيس باراك أوباما والسيدة كاثرين آشتون على هذا القرار ضد سوريا ولكن التاريخ لن يرحم أحداً. كما صدر تصريح أميركي آخر قبل اجتماع مجلس الجامعة بيومين يدعو الدول العربية إلى الانضمام إلى المقاطعة السياسية والاقتصادية تجاه سوريا»[١].

وهو إذ ذكّر بدعوة سوريا لعقد قمة عربية حول سوريا ورحب بعودة اللجنة الوزارية ومن تريده من المراقبين، شدد المعلم على «أن قرار مجلس جامعة الدول العربية بتعليق عضوية سوريا في الجامعة وما تضمنه من بنود أخرى خطوة بالغة الخطورة على حاضر ومستقبل العمل العربي المشترك وعلى مقاصد مؤسسة جامعة الدول العربية ودورها.ومنذ باشرت الجامعة العربية دراسة الملف السوري طلبت الأمانة العامة وإحدى الدول العربية من الإدارة القانونية في الجامعة إعداد دراسة تستند إلى ميثاق جامعة الدول العربية فيما يتعلق بتجميد عضوية أحد أعضائها للاسترشاد بها الأمر الذي يدل على أن مخطط اتخاذ إجراء ضد سوريا في إطار تعليق العضوية كان موجوداً في وقت سابق لأي طرح حول هذا الموضوع»[٢]. وهو كان يعني على الأرجح قطر.

---

(١) المعلم، التآمر على سورية، وكالة سانا، الإثنين ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١.

(٢) المعلم. المرجع نفسه.

وشرح: «إن اجتماع وزراء الخارجية العرب انعقد في فندق الفورسيزنز وليس في مقر الجامعة بالقاهرة بتاريخ ١٦-١٠ دون دعوة الوفد السوري، وتم طرح فكرة التجميد الأمر الذي عارضته عدة دول عربية وانتهى الأمر إلى قرار بتشكيل لجنة وزارية عربية تبحث الأمر في دمشق، ولدينا الدراسة القانونية الصادرة عن الجامعة والتي تؤكد أن قرار تعليق العضوية غير شرعي وغير ميثاقي لأنه يحتاج إلى إجماع من كل الدول العربية عدا الدولة المعنية وهذا لم يحدث»[١].

كما كان لافتاً في كلام المعلم، محاولته تحييد تركيا، فبعد أن نوه بالمواقف المهمة للصين وروسيا وبالتحالف العضوي مع إيران، سئل عن عزم أنقرة إقامة منطقة عازلة فقال: «إن سوريا ذات سيادة على كل شبر من أراضيها وستدافع عنها وعن سيادتها وشخصياً أستبعد قيام الأشقاء في تركيا بهذه الخطوة..» كان حتى ذلك الحين يستخدم كلمة «أشقاء» حين الكلام عن تركيا.... لم يتأخر الأمر كثيراً حتى صارت تركيا أيضاً في عداد الأعداء[٢].

كشف وزير الخارجية السوري عن التناقضات في مواقف العرب بين ما يقولونه في الجامعة وما يبلغون سوريا به. فبعد أن قال إن سوريا كانت قد وافقت بعد اجتماعها في الدوحة مع وزراء الجامعة على تنفيذ خطة العمل العربي، وبدأت بتنفيذها، وبتزويد الجامعة على نحو يومي بتفاصيل الوضع الأمني، مع الترحيب بزيارة لجنة منبثقة من اللجنة الوزراية العربية للاطلاع على حقائق الأمور كشف المعلم عن أمر غريب حيث قال: «اتصلت خلال عطلة العيد بوزراء اللجنة الوزارية العربية وغيرهم وكان موقفهم عبر الهاتف مختلفاً عما عبروا عنه في مجلس الجامعة ما يؤشر إلى حجم الضغوط التي مورست، ولكن أنا أقول للذين صوتوا لهذا القرار إن ظلم ذوي القربى أشد، وللذين عارضوه أقول لهم شكراً لأنكم أنتم الملتزمون بميثاق الجامعة»[٣]. فهل إنّ قطر والسعودية كانتا فعلاً الدولتين الوحيدتين اللتين

---

(١) المعلم، المرجع نفسه.

(٢) المعلم، المرجع نفسه.

(٣) المعلم، المرجع السابق.

مارستا كل الضغوط لجذب الوزراء الآخرين إلى صفوفهما ضد سوريا كما يقول المقربون من القيادة السورية؟

قد نجد بعض الجواب في ما رواه السفير العراقي د. قيس العزاوي للزميلين الفرنسيين كريستيان شينو وجورج مالبرونو في كتابهما «قطر. أسرار الخزينة».

يقول السفير العزاوي: «حين اتخذ القرار بتعليق عضوية سوريا في الجامعة، تحفظت ثلاث دول هي العراق والجزائر ولبنان. حاولت أنا أن أحرك دولاً أخرى ضد القرار، واتصلت بسفراء اليمن ومصر والسودان وتونس، كلهم قالوا لي إنهم ضد إبعاد سوريا، ولكن أثناء التصويت فوجئت بأنهم جميعاً دعموا القرار ضد دمشق، تعلمون أن القطريين يساعدون كثيراً تونس ومصر والسودان، ولعلنا نستطيع أن نتحدث عن نوع من الابتزاز القطري حيال هذه الدول للحصول على دعمها، ولكن بدأ التململ اليوم يزداد ضد قطر في صفوف الديبلوماسيين العرب في الجامعة، ويوصف القطريون بالغرور»[1].

قد يكون ما حصل مع نائب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني تيسير قبعة معبّراً بوضوح عن جزء من ذاك التوجه العربي في حينه ضد الأسد. ففي اجتماع البرلمان العربي في آذار/ مارس ٢٠١٢، اعترض قبعة على الاتجاه العربي لتحميل الأسد المسؤولية الأولى للحرب وعدم الشروع في إصلاحات. قال إنه لا يحق للعرب أن يحملوا على سوريا بهذا الشكل طالما أنّ الحريات عند معظمهم غير موجودة، وأعطى مثالاً السعودية وغيرها. كما رفض ما أسماه بالحملة على سوريا التي كانت ولا تزال تدعم المقاومة بينما هناك صمت مطبق حيال فلسطين. احتدم النقاش مع الممثل السعودي. يروي قبعة «أنّ وزير الخارجية السعودي الراحل الأمير سعود الفيصل استدعى السفير الفلسطيني في القاهرة، وأبلغه بالرغبة في قطع المساعدات للفلسطينيين طالما أنّ هذا هو موقفهم. فما كان من الرئيس محمود عباس إلا أن

---

(١) Christian Chesnot et Geroges Malbrunot, *Qatar les secrets du coffre-fort,...*, op. cit.

أعلن عزمه على توقيفي عن مهامي وقطع راتبي، فأرسلت جواباً مؤكداً أني منتخب ولا يحق لأي شخص غير من انتخبني اتخاذ أي إجراء».

ويقرن قبعة كلامه هذا بالوثيقتين أدناه، إحداهما كان موقع ويكيليكس قد نشره:


Embassy of The State of Palestine
Riyadh

الرقم: س د ق ـ أ ـ ٢٠١٩
التاريخ: ١٤٣٣/٠٦/٠٧
الموافق: ٢٠١٢/٠٤/٢٨

صاحب السمو الأمير / تركي بن محمد بن سعود الكبير يحفظه الله
وكيل وزارة الخارجية للعلاقات المتعددة
وزارة الخارجية
الرياض ـ المملكة العربية السعودية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :

يطيب لي أن أتقدم لسموكم الكريم بخالص تحياتي وتمنياتي لكم بدوام الصحة والعافية، وشكري وتقديري على وقوفكم الدائم بجانب الشعب الفلسطيني، سائلاً المولى عز وجل أن يحفظكم ويرعاكم ويسدد على طريق الخير خطاكم، إنه سميع مجيب.

صاحب السمو:

وبالأشاره إلى اللقاء مع سموكم الكريم يوم الأربعاء الماضي بتاريخ ٢٠١٢/٤/٢٥ بخصوص تصريحات السيد/ تيسير قبعه في اجتماع البرلمان العربي بتاريخ ١٩-٢٠١٢/٣/٢٠، ومن أجل معالجة هذه القضية أود التأكيد لسموكم الكريم أنني رفعتها بالتفصيل لفخامة الرئيس/ محمود عباس، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، رئيس السلطة الفلسطينية والذي بدوره طلب رسمياً من الأخ أبو الأديب، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني أن يحقق في هذه التصريحات مؤكداً على ذلك بالنص التالي :

"الأخ أبو الأديب،، أن تيسير قبعه لا يمثل المنظمة، وإذا أراد أن يتكلم باسمه فطبعاً أن لا يقف أمام المنابر العربية والدولية. أرجو أن لا يكلف بأية مهمة من شأن تكليفه أن يسيء لنا".

واغتنم هذه الفرصة لأعرب لسموكم الكريم عن خالص شكري وعظيم تقديري.

وتفضلوا بقبول فائق التحية والاحترام ،،،

سفير دولة فلسطين
ممثل السلطة الوطنية الفلسطينية
بالمملكة العربية السعودية

جمال عبد اللطيف الشوبكي

المملكة العربية السعودية ص. ب ٩٤٣٠٢ الرياض ١١٦٩٣ هاتف ٤٨٨٠٧٣٨ - ٤٨٨٠٧٣٩ فاكس ٤٨٨٠٧٢١ حي السفارات طريق الملك خالد
Saudi Arabia P.O. Box 94302 Riyadh 11693 Tel.: 488 0738 - 488 0739 Fax 488 0721 Diplomatic Quarters King Khaled Road
E-mail : palemb_sa@yahoo.com

Palestine Liberation Organization
Palestinian National Authority
Office of the President



منظمة التحرير الفلسطينية
السلطة الوطنية الفلسطينية
الرئاسة
ديوان الرئاسة

الرقم
التاريخ

الأخ أبو [illegible].

بسبب [illegible] تصرفات تيسير قبعة
في البلدان العربية [illegible] العديد
من ممثلي الدول [illegible] الأمر الذي [illegible]
[illegible] هذه الدول لذلك يوقف
[illegible] التمثيل المجلس
الوطني.

٢٦/٤/[illegible]

[illegible]

يقول الكاتبان الفرنسيان، إن الأخضر الإبراهيمي استنتج بنفسه ذلك في ١٣ أيلول ٢٠١٢ حين مر في القاهرة في طريقه إلى دمشق للتفاوض مع الرئيس بشار الأسد. «فبعد وصوله إلى مصر، استدعاه رئيس الوزراء القطري إلى جناحه في فندق فورسيزنس، لكنه سارع إلى الإجابة بالقول إذا كان يريد لقائي فما عليه سوى المجيء إلى فندقي، وهذا ما جرى حيث ذهب الشيخ حمد والتقى الديبلوماسي الجزائري بحضور العربي، وفي اللقاء رفض المبعوث الدولي مطالب رئيس الوزراء القطري الذي حدد له بضعة أسابيع لمهمته و«إلا فإن الدول الأوروبية ستقيم منطقة حظر جوي». أجابه الإبراهيمي «أنا لا أعمل بهذه الطريقة، وأنا المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ولا أقبل بأن يحدد لي شخص مهمتي». ويكشف الكاتبان كيف أن ممثل الجزائر أهان في إحدى المرات نائب الأمين العام للجامعة

العربية الديبلوماسي الجزائري أحمد بن حلي واصفاً إياه بـ «الجبان» بتهمة الخضوع للديبلوماسية القطرية[١].

لقد «استخدمت السعودية وقطر (التي ترأست الجامعة معظم عام ٢٠١١ وحتى آذار/ مارس ٢٠١٢) الجامعة وسيلة لإطاحة الأسد، وبالتالي إلحاق خسارة فادحة بالنفوذ الإقليمي لطهران. واكتسب أيضاً أداء الدور الريادي في هذا المجال أهميته لجهة سبق تركيا في توجيه الضربة، بحيث لا تتمكن أنقرة من زيادة هيبتها في العالم العربي على حساب السعودية وقطر بظهورها في مظهر القوة الإقليمية الوحيدة التي تمارس الضغط على الأسد»[٢]

فهل قطر فعلاً هي التي لعبت الدور الأبرز ودعمتها السعودية لدفع جامعة الدول العربية سريعاً صوب اتخاذ موقف مناهض للأسد وصل إلى حد إخراج سوريا من الجامعة وتسليم مقعدها إلى الائتلاف الوطني المعارض وفرض عقوبات اقتصادية؟

لا بد من العودة إلى محاضر المراسلات السرية والمعلنة بين الجامعة ودمشق لمعرفة بعض الجواب.

---

(١) المعلم، المرجع السابق.

(٢) ديفيد ليش، سوريا...، مرجع سابق، ص ٢٤٥، .

محاضر ومراسلات الجامعة العربية ودمشق

في ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١، أرسلت الجامعة العربية إلى وزارة الخارجية والمغتربين السورية، مشروع بروتوكول «بين الأمانة العامة للجامعة والجمهورية العربية السورية». أرسلته في أعقاب اجتماع مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في الرباط والذي أصدر القرار رقم ٧٤٣٩ المرفق بمشروع البروتوكول بشأن المركز القانوني ومهام بعثة مراقبي جامعة الدول العربية إلى سوريا.

كانت عبارات الود واضحة من الأمانة العامة إلى سوريا بالرغم من مرور أشهر على المواجهات، وخاطبت الجهات السورية قائلة: «تهدي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مكتب الأمين العام، أطيب تحياتها إلى المندوبية الدائمة الموقرة للجمهورية العربية السورية... الخ»[1].

ووفق المشروع فإن مجلس جامعة الدول العربية يقرر:

١ - الموافقة على مشروع البروتوكول بشأن المركز القانوني ومهام بعثة مراقبي جامعة الدول العربية إلى سوريا، المكلفة التحقق من تنفيذ بنود الخطة العربية لحل الأزمة السورية وتوفير الحماية للمدنيين السوريين بالصيغة المرفقة، ويوقع عليها من قبل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والحكومة السورية.

٢ - الطلب إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية اتخاذ ما يراه مناسباً نحو تسمية

(١) النص الكامل في الملاحق.

رئيس بعثة مراقبي جامعة الدول العربية المشار إليها وكذلك القيام بإجراء الاتصالات اللازمة مع الحكومة السورية للتوقيع على البروتوكول المرفق.

٣ - بعد توقيع الحكومة السورية على البروتوكول في أجل لا يتجاوز ٣ أيام من تاريخ صدور هذا القرار، وبعد وقف جميع أعمال العنف والقتل، يتم إرسال بعثة مراقبي الجامعة فوراً إلى سوريا.

٤ - ضرورة إعلان الحكومة السورية موافقتها على تنفيذ كامل بنود خطة العمل العربية التي اعتمدها المجلس بتاريخ ٢/ ١١/ ٢٠١١.

٥ - إدانة الاعتداءات التي تعرضت لها البعثات الدبلوماسية والقنصليات العربية والأجنبية في دمشق، ومطالبة الحكومة السورية بتوفير الحماية اللازمة لجميع البعثات ومقراتها الموجودة على أراضيها طبقاً للاتفاقيات الدولية المرعية والتزاماتها في هذا الشأن.

٦ - مطالبة الحكومة السورية بالاعتذار رسمياً عما صدر من المندوب السوري الدائم تجاه مجلس الجامعة من عبارات نابية وغير دبلوماسية في اجتماع المجلس بتاريخ ١٢/ ١١/ ٢٠١١.

٧ - إبقاء المجلس في حالة انعقاد دائم لمتابعة تطورات الوضع.

كان يوسف الأحمد مندوب سوريا في الجامعة، اشتبك مع عدد من الوزراء داخل الاجتماع المغلق في القاهرة واتهمهم بـ «الخونة والعملاء» وقال: «طز بالجامعة العربية» معاتباً بقسوة أيضاً وزير الخارجية السوداني الذي وقفت بلاده مع تعليق عضوية سوريا في الجامعة وقال: «حتى أنتم في السودان الذي ندافع عنه؟ هذا عار على السودان وعلى الجامعة العربية»[1].

بعد ٩ أشهر على اندلاع أحداث سوريا، كانت العلاقة بين جامعة الدول العربية ودمشق قد وصلت إلى ذروة تأزمها خصوصاً بعد تعليق عضوية سوريا في الجامعة. راحت الشكوك السورية تنحو صوب الكلام عن مخطط أميركي إسرائيلي بأدوات

(١) الشرق الأوسط، ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١ العدد ١٢٠٣٨.

عربية لمواجهة محور المقاومة. لم تبق الشكوك في الدوائر المغلقة. خرجت مراراً إلى العلن في أسوأ الاشتباكات بين الجامعة ودمشق.

عقد الأحمد مؤتمراً صحافياً في ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١، قال فيه «إنه منذ بداية الأزمة السورية كانت هناك أطراف عربية وضعت نفسها في خدمة المخطط الأميركي الصهيوني لهذه المنطقة... كان واضحاً بالنسبة إلينا من مسرحية تنازل الأخوة الفلسطينيين عن رئاسة المجلس إلى دولة قطر، في ظروف عصيبة تمر فيها سوريا، أن هناك أمراً مبيتاً للذهاب بسوريا إلى مذاهب توضّحت من خلال المسرحية التي حضرناها اليوم والتي سميت اجتماع مجلس الجامعة على المستوى الوزاري. في ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر الحالي (٢٠١١) تم إقرار خطة العمل العربي في اجتماع مجلس الجامعة في ذلك التاريخ، والذين أخذوا هذا القرار، الذي سمي بخطة العمل العربي، كانوا متيقنين، على ما يبدو، من أن سوريا سترفض هذه الخطة، إلّا أنهم فوجئوا بموافقة سوريا عليها، فشكلوا لجنة وقالوا إنهم يريدون أن يرسلوا بعثة إلى سوريا لتقصي الحقائق مشكّلة من ٣ أعضاء من كل دولة عربية و٥ من الجامعة وحددوا موعداً هو تاريخ ١٠ الجاري (تشرين الثاني - ٢٠١١) لكي تقدم الدول العربية أسماء مرشحيها للذهاب إلى سوريا. يبدو أنهم كانوا أيضاً مقتنعين أن سوريا سترفض استقبال هذه اللجنة. أمس أرسلتُ رسالة إلى اللجنة الوزارية لجامعة الدول العربية باسم سوريا قلت فيها إننا نرحب باستقبال هذه اللجنة وسوف نؤمن لها كل الضمانات وحرية الانتقال في كل الأراضي السورية مع ضمان أمن تنقلاتهم ونحن بانتظار أن يعلمونا بموعد الذهاب لكي يكونوا محطة حقيقية لنقل المعلومات التي تصل إلى هذه اللجنة. لأنه من غير الطبيعي أن تستقي لجنة منبثقة عن جامعة الدول العربية معلوماتها من إعلام مضلل ومحرض كانت وظيفته خلال كل هذه الفترة منذ بداية الأحداث تجييش وتحريض وفبركة المعلومات ضد سوريا. اليوم أعلمتهم في اجتماع مجلس الجامعة بأن سوريا قد نفذت كل بنود خطة العمل العربي المشترك، واليوم ليست هناك أية مظاهر مسلحة في أي مدينة أو بلدة كبيرة في سوريا، واليوم انسحبت الآليات العسكرية من كل مناطق سوريا

بلا استثناء. ثم أصدرت الحكومة السورية عفواً لا يزال سارياً حتى اليوم مفاده أن كل من يسلم سلاحه خلال هذه الفترة يتم العفو عنه ممن لم يرتكب جرماً واضحاً. أفرجنا عن ٥٥٣ معتقلاً خلال الأسبوع الماضي، وأعلمتهم اليوم أننا سوف نفرج عن دفعات جديدة وفي أقرب الآجال، وخلال أيام قليلة، وأعلمتهم أيضاً أن سوريا قد استقدمت وسائل إعلام عربية وأجنبية، وأنها تتنقل الآن في كل الأماكن. بمعنى أن سوريا قد نفذت كل ما هو مطلوب منها وترحّب من جديد باستقبال الوفد العربي الذاهب إلى سوريا. نفاجأ بأنهم سبق وحضّروا ورقة. واضح أن هذه الورقة أتتهم عبر أمر عمليات أميركي. مطلوب منهم أن يخرجوا هذه الورقة بأي شكل لأن الإيجابية السورية في التعامل معهم فاجأتهم وفاجأت أسيادهم في الغرب، لذلك كان لا بد من أن يتنكروا لقراراتهم، ولم يأتوا على ذكر اللجنة إطلاقاً حتى في متن القرار وكأنهم هم لم يصدروا قراراً بتشكيلها وإرسالها إلى سوريا. مع ذلك أنا فندت حيثيات بنود هذا القرار بنداً بنداً. يكفي أن أقول إنه في اجتماع سابق جمعني واللجنة الوزارية في غرفة جانبية على هامش اجتماعات مجلس الجامعة ليس السابق وإنما الذي قبله، قلت لهم يومها إن تعليق العضوية يحتاج إلى إجماع عربي من خلال منطوق الميثاق وليس إلى قرار بالأكثرية أو الثلثين، ففوجئوا. وحين خرجنا من الاجتماع أمر السيد الأمين العام الدائرة القانونية في الأمانة العامة للجامعة بأن تحضر له دراسة عن هذا الموضوع»[1].

بالفعل تم تحضير الدراسة القانونية، وتبين أن قرار الجامعة غير شرعي، لكن شيئاً لم يتغير. وفق تلك الدراسة التي أعدتها الإدارة القانونية في الأمانة العامة في جامعة الدول العربية نفسها بشأن الفصل، نقرأ التالي:

* إجراءات الفصل من عضوية الجامعة. نص الميثاق والنظام الداخلي لمجلس جامعة الدول العربية، والنظام الأساسي لهيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات على إجراءات محددة للفصل من عضوية الجامعة كما يلي:

---

(١) يوسف الأحمد، مؤتمر صحفي في جامعة الدول العربية. القاهرة. ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١.
https://www.youtube.com/watch?v=EkFXO_t9gTw.

* نصت الفقرة الثانية من المادة ١٨ من ميثاق الجامعة، ولمجلس الجامعة على جميع مستوياته أن يعتبر أي دولة لا تقوم بواجبات هذا الميثاق منفصلة عن الجامعة وذلك بقرار يُصدره بإجماع الدول عدا الدولة المشار إليها (الإجماع ضروري إذاً).
* أجاز النظام الداخلي لمجلس الجامعة، في فقرته الرابعة من البند ب للمادة ١٢ لمجلس الجامعة، على جميع مستوياته، اتخاذ قرار بشأن فصل دولة عضو في الجامعة مع عدم الإخلال بأحكام الفقرة الثانية من المادة ١٨ من الميثاق السابق المشار إليه (أي بالإجماع).
* خولت المادة ١٠ للنظام الأساس لهيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات لمجلس الجامعة على مستوى القمة اتخاذ إجراءات الفصل من الجامعة طبقاً لأحكام الميثاق (هنا أيضاً بالإجماع).
* أجاز النظام الداخلي لمجلس الجامعة في فقرته الرابعة من البند ب المادة ١٢ لمجلس الجامعة على جميع مستوياته، تعليق عضوية دولة عضو في الجامعة، علماً بأن القرار الذي يُصدره المجلس بإجماع الدول الأعضاء ينسحب على حالة الفصل من الجامعة، وفقاً للفقرة الثانية من المادة ١٨ من الميثاق.

الواقع أن انعدام شرعية قرار الفصل ارتبط بعدم توافر الإجماع. ذلك أن لبنان واليمن اعترضا على القرار والعراق امتنع عن التصويت، وكان وزير الخارجية الجزائري يقدم مداخلة ليفند فيها عدم شرعية القرار ويقول إن بلاده لن تبعد السفير السوري، فلم يتركوه يكمل مداخلته».

ويشرح الأحمد: «بشكل هزلي وبشكل غير ميثاقي وبشكل غير وطني وبشكل غير عربي وبشكل غير أخلاقي، أنهى رئيس المجلس الاجتماع بينما الوزير الجزائري كان لا يزال يتحدث عن عدم ميثاقية القرار الذي يتخذ بتعليق العضوية، أنهى رئيس الجلسة الاجتماع واعتبر أن القرار قد اتخذ»[1].

---

(١) الأحمد. المرجع السابق.

تفاقمت الشكوك السورية بأن ثمة رغبة عند قطر وبعض الدول العربية في تسريع التدخل الأجنبي عبر دفع سوريا إلى رفض القرارات العربية. تماماً كما جرى في ليبيا. لعل الخطأ العربي كان في المقارنة بين دولتين تختلف كل المصالح الدولية بشأنهما. فسوريا التي كانت قد نسجت علاقات إستراتيجية مع روسيا وإيران كانت قد أصبحت جزءاً من معادلة إقليمية ودولية معقدة، ومن المستحيل بالتالي السماح بأن تستباح سماؤها كما حدث في ليبيا لإسقاط ثم قتل العقيد معمر القذافي.

اتهم الأحمد جامعة الدول العربية «ومن خلال تنسيق فاضح بين رئاسة المجلس وبين الأمانة العامة، بأنها تعمل على استجرار التدخل الأجنبي إلى سوريا تماماً كما فعلوا في ليبيا وكما فعلوا سابقاً في العراق. وتحولت الجامعة مع الأسف اليوم إلى مطية لتنفيذ الأجندات الأميركية والأجندات الغربية ضد دولة عربية شقيقة مؤسسة في الجامعة العربية. ما هي مصلحتهم في ذلك؟ أعتقد أنه عندما تكون هناك دولة صغيرة تتنطح إلى لعب دور كبير إما تطوعاً وإما تكليفاً فهي تضع نفسها والجامعة في عين العاصفة التي لن تتأخر كثيراً عن المجيء». كانت السهام واضحة الهدف: قطر[1].

كانت تلك الفترة قد شهدت اشتباكاً أمام مقر الجامعة بين معارضتي الداخل والخارج، وشهدت كذلك وقبل أيام من تعليق عضوية سوريا، شكوكاً دون رفض، من قبل المعارضة للخطة العربية وقبول النظام لها. اعتقد المعارض المخضرم ميشال كيلو بـ «حصول شيء كبير جداً دفع دمشق إلى الموافقة على الشروط العربية وشروط المعارضة بعدما كانت رافضة للاتفاق»، وافقه على ذلك أبرز الوجوه المعارضة في حينه د. برهان غليون الذي أصدر بياناً يؤكد فيه الاستمرار في خطة إسقاط النظام، ويقول فيه: «إن قبول النظام بالمبادرة العربية ناجم عن الخوف الذي استبدّ به نتيجة العزلة العربية والدولية»[2].

---

(١) الأحمد. المرجع السابق.

(٢) الأخبار. ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١. العدد ١٥٥٥.

وبالرغم من كل تلك المواقف، إلا أن سوريا أعلنت بلسان مندوبها في جامعة الدول العربية وفي اليوم نفسه الذي اتخذ فيه مجلس الجامعة قرار تعليق عضويتها، استمرارها في تنفيذ التزاماتها، وقال الأحمد إن قرار التعليق لا يعني سوريا «لا من قريب ولا من بعيد، ولا يساوي الحبر المكتوب فيه على الورق، وسوف يُحاسب الذين صاغوه، وأعتقد أن أحداً منهم لم يشارك في الصياغة التي جاءتهم من الدوائر التي تحركهم وتسيرهم»[1].

كانت كل المشاورات والاتصالات والاتهامات بين جامعة الدول العربية وسوريا، تتكثف وتتصارع وتتصادم، بينما كان الصدام الدموي يرتفع بوتيرة مقلقة على الأرض. تحدثت وسائل الإعلام الرسمية عن ٦٨ جثة عثر عليها في ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١ في حمص وكانت مقطعة الأوصال وتعرضت للتشويه. بينما نشرت مواقع المعارضة معلومات وتقارير كثيرة عن قتلى مدنيين برصاص القوات المسلحة و«الشبيحة»، كما صارت تصفهم.

حملت الرسائل الدبلوماسية بين يوسف الأحمد والقيادة السورية اتهامات أنّ الأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي صار «مطية» لرئيس الوزراء القطري حمد بن جاسم آل ثاني، وأصبح «طرفاً في مواجهتنا ويجب التعامل معه على هذا الأساس».

استندت الشكوك السورية إلى الحركة الغربية. فوجىء الجميع بأن وزير الخارجية الفرنسي آلان جوبيه مثلاً، يصرح في ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١، أي قبل أيام من تعليق عضوية سوريا وقبل أن تنضج بعض تفاصيل المشاروات السورية مع الجامعة بأن «مبادرة الجامعة العربية للحل في سوريا قد ماتت، وأن على الدول العربية أن تتحمل مسؤولية كبرى تجاه الوضع في سوريا وعليها ممارسة ضغوط كبيرة على دمشق من أجل أن تتطور الأمور فيها، كما على تركيا لعب دور لما لها من إمكانيات كبيرة للتأثير على سوريا»[2].

---

(١) الأحمد، المرجع السابق.

(٢) الشرق الأوسط، جوبيه: «مبادرة الجامعة»، ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١ العدد ١٢٠٣٣.

تزامن كلام الوزير الفرنسي مع تسريع وتيرة دراسة العقوبات الأوروبية على سوريا، كما أن جوبيه لوح بأن باريس «جاهزة» للاعتراف بالمجلس الوطني المعارض شرط أن ينظم نفسه. لا بل دعاه إلى: «بلورة برنامج حكم»[1]. تزامن ذلك أيضاً مع ازدياد عدد التصريحات الأميركية وبينها من الخارجية التي تدعو إلى تسليح المعارضة.

بالرغم من كل تلك الأجواء العربية والدولية المفاقمة لشكوك دمشق وحلفائها، لم تتراجع وتيرة الحل الأمني عند القيادة السورية. بقيت ترافق كل المشاورات وتتزامن مع كل الاقتراحات. كانت قناعة الأسد قد بدأت تترسخ بأن المهم هو الداخل، والأهم هو السيطرة الأمنية على الوضع مهما كلف الأمر. بينما اعتقدت جامعة الدول العربية، أن تعليق عضوية سوريا والضغوط عليها، سيدفعانها إلى القبول بأي اقتراح يوقف القتال. أخطأت الجامعة في تقدير رد فعل الرئيس.

أرسلت جامعة الدول العربية مشروع البروتوكول في صيغته الأولى[2] إلى وزير الخارجية السورية الذي أجاب عليه في اليوم التالي، أي في ١٧/ ١١/ ٢٠١١ برسالة تعديلات خصوصاً بعدما «تبين للقيادة السورية أن ثمة بنوداً تحمل الدولة وأجهزة الأمن مسؤولية قتل المتظاهرين وتتعامل مع دمشق بطريقة الإملاءات التي يشتم منها رائحة مؤامرة دولية بحيث تبدو صياغة البروتوكول قد تمت بأوامر غربية وأيدٍ عربية»، وفق توصيف أحد الدبلوماسيين السوريين الذين تولوا قراءة تلك النصوص.

طلب الوزير المعلم مثلاً شطب الفقرة الفرعية رقم ٢ التي تقول: «التأكد من عدم تعرض أجهزة الأمن السورية، وما يسمى عصابات الشبيحة للتظاهرات»، واستبدال الفقرة الفرعية رقم ٣ التي تقول «التأكد من الإفراج عن المعتقلين بسبب الأحداث الراهنة» بفقرة أخرى تقول: «التأكد من الإفراج عن دفعات من المعتقلين

(١) الشرق الأوسط. المرجع نفسه.
(٢) النص الرسمي في الملاحق.

بسبب الأحداث الراهنة من غير المتورطين بجرائم القتل وأعمال التخريب»، واستبدال الفقرة ٤ التي تقول: «التأكد من سحب وإخلاء جميع المظاهر المسلحة من المدن والأماكن السكنية التي شهدت أو تشهد التظاهرات وحركات الاحتجاج» بأخرى تقول: «التأكد من سحب وإخلاء جميع المظاهر العسكرية المسلحة من المدن والأماكن السكنية».

طالب المعلم أيضاً بشطب الفقرة الفرعية رقم ٦ التي تقول: «للبعثة حرية الاتصال والتنسيق مع المنظمات غير الحكومية ومع المسؤولين الحكوميين، ومع من تراه من الأفراد والشخصيات وعائلات المتضررين من الأحداث الراهنة»، وشطب الفقرة ٨ التي تقول «قيام البعثة بزيارة مخيمات اللاجئين في الدول المجاورة للاطلاع على أوضاعهم». وكذلك الفقرة الفرعية ٣ من المادة الرابعة التي تقول: «العمل على توفير الحرية الكاملة للبعثة في زيارة السجون والمعتقلات ومراكز الشرطة والمستشفيات في الوقت الذي تحدده البعثة».

وتم تعديل فقرات عديدة أخرى تتعلق بشكل مخاطبة سوريا ومضمونه.

رد الأمين العام نبيل العربي في ٢٢/ ١١/ ٢٠١١ على رسالة المعلم[1] مؤكداً أنه: «لا يوجد أي نوع من المسّ بسيادة سوريا واستقلالها وسلامة أراضيها، وإن ما جاء في مشروع البروتوكول لا يتعارض أيضاً مع أحكام المادة ٨ من ميثاق جامعة الدول العربية، حيث إن تنفيذ ما ورد في المشروع يتوقف على موافقة وتعاون حكومة الجمهورية العربية السورية، وإن نجاح مهمة البعثة والذي سوف يمثل نجاحاً للحل العربي الذي تتمسك به الحكومة السورية، كما عبرتم عن ذلك، لن يتحقق إلا من خلال ضمان أداء مهام البعثة بالموضوعية والحياد».

في ٢٤/ ١١/ ٢٠١١ انعقد مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته غير العادية المستأنفة ليقرر:

أولاً: دعـوة الحكومة السورية إلى التوقيع على البروتوكول الخاص

(١) نص الرد في الملاحق.

بالمركز القانوني ومهام بعثة مراقبي جامعة الدول العربية إلى سوريا بالصيغة التي اعتمدها مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته غير العادية المستأنفة بموجب القرار رقم ٧٤٣٩ بتاريخ ١٦/ ١١/ ٢٠١١ وذلك يوم الجمعة الموافق ٢٥/ ١١/ ٢٠١١ بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

ثانياً: قيام الأمين العام بإرسال بعثة مراقبي جامعة الدول العربية إلى الجمهورية العربية السورية للقيام بمهامها، وفق أحكام البروتوكول على الوجه الأكمل فور التوقيع عليه.

ثالثاً: دعوة الحكومة السورية وأطياف المعارضة السورية إلى عقد مؤتمر للحوار الوطني وفقاً لما تضمنته المبادرة العربية لحل الأزمة في سوريا بهدف الاتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية لتسيير المرحلة الانتقالية.

رابعاً: في حالة عدم توقيع الحكومة السورية البروتوكول الخاص بالمركز القانوني ومهام بعثة جامعة الدول العربية لتنفيذ المبادرة العربية، أو في حالة إخلالها لاحقاً بالالتزامات الواردة في هذا البروتوكول، وعدم وقف عمليات القتل وإطلاق سراح المعتقلين، يجتمع المجلس الاقتصادي والاجتماعي يوم السبت الموافق ٢٦/ ١١/ ٢٠١١ للنظر في فرض عقوبات اقتصادية على سوريا في إطار المحاور التالية وبما لا يؤثر في الشعب السوري:

* وقف رحلات الطيران السورية.
* وقف التعامل مع البنك المركزي السوري.
* وقف التبادلات التجارية الحكومية مع الحكومة السورية، باستثناء السلع الإستراتيجية التي تؤثر في الشعب السوري.
* تجميد الأرصدة المالية للحكومة السورية.
* وقف التعاملات المالية مع الجمهورية العربية السورية.

وعرض نتائج أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مجلس الجامعة على المستوى الوزاري المقرر عقده في دورة غير عادية مستأنفة يوم الأحد الموافق ٢٧/ ١١/ ٢٠١١.

خامساً: إبلاغ الأمين العام للأمم المتحدة بهذا القرار والطلب إليه اتخاذ الإجراءات اللازمة بموجب ميثاق الأمم المتحدة لدعم جهود جامعة الدول العربية في تسوية الوضع المتأزم في سوريا.

سادساً: إبقاء المجلس في حالة انعقاد دائم لمتابعة تطورات الوضع.

يقول وزير الخارجية اللبناني د. عدنان منصور: «إن جامعة الدول العربية لم تجر في تاريخها هذا الكم من الاجتماعات المتلاحقة حتى في ما يتعلق بفلسطين. وكانت هذه الحركة غير الطبيعية تجري بإشراف وضغوط شخص واحد هو نائب رئيس الوزراء وزير خارجية قطر الشيخ حمد بن جاسم. وكنا نشعر فعلاً بأن ثمة تنسيقاً مع دول خارجية هي التي تحاول تمرير تلك المشاريع المشتبه فيها ضد سوريا»[١].

راحت القيادة السورية تبحث كل الاحتمالات. نظرت إلى البروتوكول على أنه «فخ لجرها إلى الرفض بغية تشريع أبواب سوريا للتدخل الدولي بحيث تصبح الدول العربية وكما كان الحال في العراق وليبيا مجرد جسر لقرارات مجلس الأمن تحت البند السابع، وإن وقّعت فهي توافق على خرق سيادتها وعلى أنها هي كالمسلحين الذين يقاتلونها مجرد ميليشيات تتقاتل على الأرض»[٢].

في أعقاب مشاورات مضنية، وبعد أن درس المعلم وفريقه كل نقطة وفاصلة في المراسلات بين القيادة السورية وجامعة الدول العربية ومناقشة كل ذلك مع الأسد، كان الخيار هو القبول بالمبادرات العربية لإحراج الجامعة ومنع أي محاولة للتدخل الدولي ومساعدة الروس والصينيين في مجلس الأمن والمحافل الدولية، ولكن الخيار كان أيضاً التفاوض على كل بند يوحي بخرق السيادة السورية أو بتحميل الدولة المسؤولية.

جرى وضع جدولين لشرح الفروق بين طروحات الجامعة وطروحات سوريا،

---

(١) مقابلات للمؤلف مع الوزير عدنان منصور عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥.

(٢) مقابلة مع دبلوماسي في الخارجية السورية.

حملا تساؤلات وقلقاً وشكوكاً حول أسباب رفض الجامعة التجاوب مع المطالبة السورية[١].

كان شعور الجامعة العربية، أن الدولة السورية تماطل كي تربح الوقت وأنها ستناور كي تفرغ مشروع البروتوكول من محتواه. أما دمشق، فكانت دائمة الشك والريبة من التحرك القطري على وجه الخصوص؛ برز ذلك بعد الاجتماعات الوزارية في الرباط في ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١ بغية الاتفاق على إرسال المراقبين إلى سوريا، بناء على المشروع الذي أعدته الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وأقره مجلس الجامعة على مستوى الوزراء في العاصمة المغربية. برز أيضاً من خلال القرار العربي التاريخي بقسوته عبر فرض عقوبات اقتصادية على النظام السوري. ثمة من اعتبر القرار الاقتصادي هذا بأنه: «أحد أقوى قرارات الجامعة منذ تأسيسها في عام ١٩٤٥، فقد أظهر هذا القرار استعداد الجامعة للتكيف مع مرحلة ما بعد الربيع العربي. وأوضحت الجامعة أنها سوف تتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء عندما تطلب منها الشعوب ذلك، حتى لو أن التدخل يناقض مصالح الأنظمة»[٢].

في محاضر المذكرات الدبلوماسية التي رافقت تلك الفترة والتي اطلعنا على بعضها دون قدرة على نشرها في هذا الكتاب لسرِّيتها، فإن دمشق ارتابت مما قاله رئيس الوزراء القطري الشيخ حمد بن جاسم، في مؤتمره الصحفي، عن استعانة الجامعة «بدول عربية وإسلامية وصديقة لأجل تشكيل بعثة المراقبين». أرادت دمشق استيضاح هذه المسألة كي لا تجد نفسها لاحقاً قابلة بمراقبين من دول تناصبها العداء في حربها خصوصاً أن نصّ القرار الوزاري العربي لم يتضمن كلمة «صديقة» وإنما في بعض مشاريع القرارات.

---

(١) الجدول مرفق في الملاحق.

(٢) رؤية تركية، سياسة الجامعة العربية تجاه سوريا.
شتاء ٢٠١٢، العدد ٤. http: / /rouyaturkiyyah.com

ارتابت دمشق أكثر، حين سمعت الشيخ حمد يقول إنه: «حتى لو وافقت الحكومة السورية على مذكرة التفاهم، فإن المراقبين لن يحضروا إلى سوريا ما لم يتوقف العنف...» مستنداً في ذلك إلى المادة ٣ من قرار المجلس الوزاري العربي في الرباط التي نصت على أنه «بعد توقيع الحكومة السورية على البروتوكول في أجل لا يتجاوز ٣ أيام، وبعد وقف جميع أعمال العنف والقتل يتم إرسال بعثة مراقبي الجامعة إلى سوريا».

صحيح أن القيادة السورية أرسلت وفداً إلى الدوحة للتفاوض مع الوزراء العرب في مطلع شهر تشرين الثاني ٢٠١١ ووافقت على الخطة العربية، لكن الريبة السورية تمحورت آنذاك حول إصرار قطر على حصر مسألة العنف بالجيش السوري والقوى الأمنية، فدمشق طرحت عبارة تقول: «وقف العنف من أي مصدر كان» وهو الأمر الطبيعي في كل حروب العالم وأزماته، إلا أن الضغوط القطرية كانت تثمر أوراقاً تصدر عن الجامعة العربية وترسل إلى دمشق تقول بـ «مطالبة السلطات السورية بالوقف الكامل لجميع أعمال العنف الموجهة ضد المواطنين السوريين كما تطالب بالوقف الكامل لأعمال العنف من أي مصدر كان»، وغالباً ما كانت دمشق تسأل لماذا يتحفظ الشيخ جاسم دائماً وبعض المندوبين العرب على استخدام كلمة «إرهاب»؟ كان هذا سؤالاً مباشراً من الأسد نفسه إلى الشيخ حمد (وفق محضر الجلسة الآنف الذكر).

في تلك الأثناء كانت التظاهرات تستمر في مهاجمة بعض السفارات بالرغم من الاعتذار الرسمي والعلني الذي قدمه الوزير وليد المعلم والتعهد الذي أصدرته وزارة الخارجية بشأن حماية البعثات الدبلوماسية وتقديم المهاجمين إلى القضاء، وذلك بعد أن كانت تركيا التي هوجمت سفارتها تماماً كما المغرب والإمارات وغيرها، طالبت السلطات السورية ليس بالاعتذار فقط وإنما بمحاكمة الفاعلين.

وفي بعض المحاضر السرية نقرأ أن د. فيصل المقداد نائب وزير الخارجية السوري كان قد طمأن السفراء العرب قبل يومين فقط من مهاجمة سفارتي المغرب والإمارات إلى «أن الرئيس الأسد منزعج جداً من ظاهرة مهاجمة السفارات وقد

وجه أمراً بعدم تكرار ذلك»[1]. وتعمد المقداد الاهتمام شخصياً بالسفير المغربي في تلك الجلسة ليؤكد أن بلاده لا تكن سوى الود للمملكة. أثار ذلك أسئلة كثيرة حول هوية المهاجمين، فهل هم من أنصار الدولة فعلاً وأخذوا القرار دون استشارة أحد، أم إنهم مدسوسون لدفع السفارات العربية والأجنبية للمغادرة.

جاءت المفاجأة سريعاً من فرنسا. قررت سحب سفيرها بالرغم من أنها كانت الأقل حماسة في البداية لذلك، وكانت تعتقد أن بقاء السفير أفضل لنقل صورة عما يجري وربما للإبقاء على الاتصال مع الجميع وخصوصاً مع المعارضة السورية والتنسيقيات.

مرت العلاقة بين سوريا والجامعة في مرحلة الشكوك والقلق ثم التصادم. كانت الأسباب كثيرة بعضها يتعلق فعلاً بصورة الداخل حيث راح الإعلام المعادي للقيادة السورية يصور الحرب على أنها «النظام يقتل شعبه»، وهذا يعني بلغة مذهبية «النظام العلوي يقتل السنة» كما راحت تقول وسائل إعلام كثيرة، وبعضها الآخر، يجد في الأمر محاولة لاستنهاض دور جامعة الدول العربية لدرء التمدد الإيراني في المنطقة. هذا ما فسر حضور مسؤولين أتراك بعض الاجتماعات. وبعضها الثالث، يستند إلى الضغوط التي كانت تتعرض لها فعلاً الجامعة العربية، وعلى معهود تاريخها في القرارات المصيرية، من قبل الدول الغربية الأطلسية وفي مقدمها أميركا.

تحول المشهد العربي العربي إلى أسوأ مرحلة من ضبابية العلاقة بين الجامعة من جهة وسوريا وبعض داعميها العرب من جهة ثانية. راح الدبلوماسيون العرب والأجانب في دمشق يرسلون إلى وزاراتهم تقارير تؤكد أن المبادرة العربية لن تمر، وأنها لعبة كر وفر كما وصفها تقرير دبلوماسي تلقته وزارة الخارجية اللبنانية من بعثتها في دمشق.

---

(١) حسب مذكرة دبلوماسية عربية اطلع عليها المؤلف.

تقرير دبلوماسي

حول المبادرة العربية في ٢٠١١/١٢/١٥

* «يبدو أن مصير المبادرة العربية بشأن الأزمة في سوريا بات معلقاً على معادلة أي من الطرفين يتحمل مسؤولية الطريق المسدود. فسوريا التي كانت مقتنعة منذ البداية بأن المبادرة كانت موضوعة أساساً لكي ترفض، تعاطت معها بمرونة نسبية لا تصل إلى حد الموافقة الكاملة على التوقيع، وكانت في كل مرة تتعاطى مع انطواء مهلة التوقيع التي تحددها الجامعة بموقف أقرب إلى الـ «نعم ولكن»، حرصاً على ألا يتم تحميلها مسؤولية الفشل. أما الجانب العربي ورغم اقتران مبادرته بالتهديدات بداية ومن ثم بإجراءات عقابية بعد ذلك، فقد عمد رغم ذلك إلى تمديد مهلة التوقيع مراراً وإلى إعطاء الجانب السوري فرصاً إضافية إما لكي يوقع البرتوكول «كما هو»، وإما لكي يرفضه ويتحمل تبعات الرفض، وهو ما لم تفعله سوريا».
* إنها بكل بساطة لعبة كر وفر.... أن الجانب العربي الذي استنفد جزءاً كبيراً من ترسانة عقوباته، يدرك أنه لم يتبق لديه الكثير مما يفعله في حال فشل مسعاه، ما خلا الطلب إلى الأمم المتحدة وتحديداً مجلس الأمن، التدخل، وهو الأمر الذي ما زال متعذراً نتيجة الموقف الروسي (الذي لم يلن منذ بدء العرب بالتشدد وإنما زاد تشدداً) وتالياً الموقف الصيني، وبالتالي يشكك البعض في أن يجد الجانب العربي، في هذه المرحلة، مصلحة بأن ينعى مسعاه ولا سيما أنه قد لا يرغب كذلك أن يتم تصوير الأمر وكأن العرب أقفلوا الباب مبكراً أمام سوريا، ويفضل سيناريو أن سوريا أوصدت الباب أمام الحل العربي.

* يقال إن الجانب الروسي نصح الجانب السوري بعدم إقفال الباب أمام المسعى العربي، وإن تعذر الاتفاق، فعلى سوريا، وفق النصيحة الروسية، أن تجهد بأي ثمن لئلا يتم تحميلها مسؤولية الفشل، على أن يتكفل الجانب الروسي ببقية الضغوطات الدولية. على هذا الأساس تمضي سوريا في سياسة «شعرة معاوية» مع اللجنة العربية، وتقوم اللجنة بالأمر ذاته، إدراكاً من الطرفين بأن هناك وقتاً مستقطعاً ينبغي أن تملأه المبادرة العربية في حين يحاول كل من الطرفين اغتنام هذا الوقت لتقوية موقفه ولتحميل الطرف الآخر مسؤولية عدم الاتفاق.
* بانتظار الموقف الذي سيصدر اليوم عن الخارجية السورية، فإن المبادرة العربية تبقى حتى الساعة رهينة انعدام الثقة بين الطرفين، وتشكيك كل منهما في نيات الآخر، وسعي كل من الطرفين إلى تحميل الطرف الآخر مسؤولية إقفال الأبواب.

هذا ما جرى بالفعل. صدقت توقعات البعثة اللبنانية ومعها توقعات عدد آخر من الدبلوماسيين.

صحيح أن وزير الخارجية السوري أرسل في ٤/ ١٢/ ٢٠١١ رسالة إلى نبيل العربي يقول فيها: «تود حكومة الجمهورية العربية السورية أن يجري التوقيع بينها وبين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية على مشروع البروتوكول في دمشق استناداً إلى خطة العمل العربية التي اتفق عليها في الدوحة في ٣٠/ ١٠/ ٢٠١١» لكن الصحيح أيضاً أن العقبات سرعان ما أوقفت كل تعاون لاحقاً.

جاء رد العربي على المعلم في ٧/ ١٢/ ٢٠١١ ليقول إن رسالتكم: «تناولت أموراً جديدة لم يسبق إثارتها من قبل ولا يمكن الاستجابة لها أو البت فيها إلا من خلال المجلس الوزاري الذي أصدر هذه القرارات»، ثم ليذكر بأن العقوبات التي نصت على تعليق مشاركة وفود حكومة الجمهورية العربية السورية في اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية وجميع المنظمات والأجهزة التابعة لها اعتباراً من ١٦ - ١١ - ٢٠١١ إنما جاءت في «حالة عدم توقيع الحكومة السورية البروتوكول الخاص بالمركز القانوني وبمهام بعثة جامعة الدول العربية لتنفيذ المبادرة العربية

أو في حالة إخلالها لاحقاً بالالتزامات الواردة في هذا البروتوكول وعدم وقف عمليات القتل وإطلاق سراح المعتقلين». كما قال العربي في ما يشبه النصح التحذيري: «إن استجابة الحكومة السورية لتنفيذ تعهداتها بما في ذلك توقيع البروتوكول سيمنح الحل العربي الفرصة لمساعدة سوريا على تجاوز هذه الأزمة والحفاظ على أمنها ووحدتها وتجنيبها التدخل الخارجي»، بمعنى أوضح، أنها في حال لم تستجب فالتدخل الخارجي على الأبواب. شرعت جامعة العرب أبواب دولة عربية للتدخل الخارجي مرة ثانية بعد العراق وليبيا. هل كان في الأمر يأس من تصلب الأسد، أم كان فيه مخطط أميركي إسرائيلي غربي قطري مشتبه فيه، كما قال المسؤولون السوريون مراراً؟

الجواب لا شك صعب. لكن التدخل الأجنبي صار مبرراً من قبل الجامعة العربية. ففي ١٧/١١/٢٠١١، ولم تكن قد مضت أشهر قليلة على بداية المواجهات، حتى أعلن وزير الخارجية القطري أن الجامعة العربية تطلب من مجلس الأمن تبني المبادرة العربية بشأن سوريا، مبرراً الأمر بعدم تجاوب سوريا من جهة وبتوجه روسيا إلى المجلس قبل الجامعة العربية......

منذ تلك اللحظة بالضبط بدأ رسمياً تدويل القضية السورية. ومنذ تلك اللحظة، شعرت سوريا بأن قطر والسعودية وتركيا لديها أهداف أبعد بكثير من مجرد بعض الإصلاحات. لم تكن دمشق وحدها من اعتقد ذلك. يقول الكاتبان الفرنسيان نيكولا بو وجاك ماري بورجيه في كتاب يحمل عنوان «قطر. هذا الصديق الذي يريد بنا شراً»[١]: بدأت القصة قبل سنوات. اتخذت أميركا قراراً بتغيير الوطن العربي عبر الثورات الناعمة من خلال وسائط التواصل الاجتماعي. في أيلول العام ٢٠١٠ نظم محرك «غوغل» في بودابست «منتدى حرية الإنترنت». أطلقت بعده وزيرة الخارجية الأميركية السابقة مادلين أولبرايت مؤسسة «شبكة مدوني المغرب والشرق الأوسط». سبق ذلك وتبعه سلسلة من المنتديات في قطر بعنوان «منتدى

(١) Nicolas Beau et Jacques-Marie Bourget, *Le vilain petit Qatar, cet ami qui nous veut du mal*, Fayard, Paris, 2013.

الديموقراطيات الجديدة أو المستعادة». شارك في أحدها في شباط العام ٢٠٠٦ بيل كلينتون وابنته وكونداليزا رايس، وآنذاك تم الاتفاق على وثيقة سرية باسم «مشاريع للتغيير في العالم العربي». كان من نتائج ذلك أن أسس المصري هشام مرسي، صهر الشيخ يوسف القرضاوي، «أكاديمية التغيير». تضم المؤسسة عدداً من «الهاكرز» والمدونين. أطلقت في كانون الثاني العام ٢٠١١ عملية «التونسية» التي كانت تدار مباشرة من الولايات المتحدة.

ثمة اسم أميركي مهم يذكره الكاتبان الفرنسيان بشأن الربيع العربي. إنه «جيني شارب» صاحب فكرة «الثورة من دون عنف»، وتستند إلى الإنترنت وإلى «فيديو التمرد» بحيث يتم تصوير مشاهد تثير التعاطف حتى ولو كانت مفبركة. شارب هو مؤسس «معهد إنشتاين» بإشراف الاستخبارات الأميركية مع الزعيم القومي الصربي سردجا بوبوفيتش الذي عمل لإطلاق الثورات البرتقالية في أوكرانيا وجورجيا. وبعد مغامراته تلك فإن شارب «راح يستقبل المتدربين الذين ترسلهم قطر وأميركا إلى بلغراد، وفي معهد إنشتاين هذا تدرب محمد عادل بطل الربيع العربي في مصر وهو عضو في أكاديمية التغيير في قطر».

ويشرح الكاتبان الفرنسيان أساليب الفبركة الإعلامية. يسوقان أمثلة كثيرة تم الإفادة منها واقتباسها، وبينها مثلاً تلك الصور التي نشرتها القنوات الأميركية في العام ١٩٩١ لطيور الغاق التي قالت إن مازوت الرئيس العراقي الراحل صدام حسين قتلها، بينما هي صور مأخوذة أصلاً من غرف باخرة توري كانيون في بريطانيا، كما تم تصوير لقطات أخرى في استوديوهات أميركية.

في الكتاب معلومات خطيرة عن كيفية احتلال ليبيا وقتل العقيد معمر القذافي، وأسئلة مشككة في مقتل ٣ شخصيات أقلّه من العارفين بأسرار «كرم القذافي» مع الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي وغيره، وبينهم مثلاً وزير النفط السابق شكري غانم الذي قيل إنه مات غرقاً في الدانوب. مصالح مالية هائلة كانت وراء ضرب ليبيا، وبينها الودائع المالية الكبيرة للعقيد في قطر، وكان وراءه أيضاً رغبة قطر

في احتلال مواقع العقيد في إفريقيا، حيث مدت خيوطها المالية والسياسية والأمنية تحت ذرائع المساعدات الإنسانية.

كما لا يتردد الكاتبان الفرنسيان في الإشارة، بنوع من الخبث، إلى غضب ساركوزي من القذافي حين حاول إغراء زوجته الأولى سيسيليا أثناء زيارتها إلى ليبيا لإطلاق سراح الممرضين المتهمين بضخ فيروس الإيدز في دماء أطفال ليبيين. إشارة مماثلة يسوقانها عن الشيخة موزة والعقيد.

وإذا كان نيكولا بو وجاك ماري بورجيه، يشرحان بالتفصيل حجم الاستثمارات القطرية الهائلة في فرنسا، وكيف أن القادة القطريين اشتروا معظم رجال السياسة وأغروا الرئيس السابق ساركوزي والحالي فرانسوا هولاند بتلك الاستثمارات، ووظفوا وزير الخارجية السابق دومينيك دوفيلبان محامياً عندهم، فإنهما في المقابل يشيران إلى بداية الغضب الفرنسي الفعلي من قطر بسبب اكتشاف شبكات خطيرة من التمويل القطري للجهاديين والإرهابيين في مالي ودول أخرى.

هي شبكة هائلة من المصالح جعلت قطر تسيطر على القرار الفرنسي وتشتري تقريباً كل شيء، بما في ذلك مؤسسة الفرنكوفونية. لكن كل ذلك قد لا ينفع طويلاً. صحيح أن قطر اشترت كثيراً في فرنسا من مصانع وعقارات وفرق رياضة، إلا أن هولاند، الذي أنقذت الشيخة موزة أحد أبرز مصانع منطقته الانتخابية، تجنب زيارة قطر في أولى زياراته الخارجية حيث ذهب إلى السعودية ثم الإمارات.

آسانج: السعودية وقطر وتركيا خططت لإطاحة القيادة السورية

ومرة ثانية، تأتي المفاجأة من تسريبات سرية أميركية. كشف مؤسس موقع ويكيليكس الأسترالي جوليان آسانج عن وجود اتفاق سري بين السعودية وقطر وتركيا لإطاحة القيادة السورية حسبما أكدته وثائق وزارة الخارجية السعودية المسربة على موقعه.

ويعتبر آسانج أن الوثائق الحكومية الخاصة بالسعودية المنشورة على موقع

ويكيليكس تثبت أن الرياض كانت اتفقت في ٢٠١٢ مع حكومتي تركيا وقطر على إطاحة القيادة السورية.

يذكر أن موقع ويكيليكس كان قد نشر في ١٩ حزيران/ يونيو، أكثرمن ٧٠٠٠٠ وثيقة مسربة. تحتوي تلك الوثائق بحسب الموقع على أعداد كبيرة من رسائل البريد الإلكتروني المتبادلة بين الوزارة والهيئات الخارجية. وأشار آسانج، خلال مقابلة أجريت معه على قناة «روسيا-١»، إلى مشاركة الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا في هذه المؤامرة، وأظهرت الوثائق أيضاً أن حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة يتصرفون بشكل أكثر استقلالية وأكثر هجومية، حيث جرت العادة اعتبار السعودية أحد التابعين المطيعين في منطقة الشرق الأوسط لكنها أظهرت أنها تخرج عن طوع الولايات المتحدة أحياناً في الملف السوري.

في تلك الفترة بالذات، ظهرت مجموعة من الكتب الفرنسية ضد قطر. في أقل من عامين نُشر في فرنسا أكثر من أربعة كتب. اعتقد القطريون أن ثمة حملة منظمة ضدهم. سعى السفير القطري في باريس للتواصل مع بعض الكتاب والصحافيين. يقول أحد هؤلاء إنه سمع شيئاً يشبه الإغراءات المالية من السفير. تبين لاحقاً أن الأجهزة الفرنسية قلقة من حركة التسليح القطري لمجموعات مسلحة. تبين أن السلاح لا يذهب إلى سوريا فقط وإنما إليها وإلى مالي الأفريقية وليبيا. وقع جزء أساسي من ذاك السلاح في أيدي إرهابيين قاتلوا فرنسا في الأراضي المالية(١).

حمد أو الأسد

يكشف الكاتبان الفرنسيان كريستيان شينو وجورج مالبرونو في كتابهما «قطر أسرار الخزينة» الآنف الذكر معلومات مهمة حول أسباب تدهور العلاقات السورية القطرية، ولكن أيضاً عن بداية التفكير القطري في إطاحة نظام الأسد.

---

(١) الروابط التالية هي الوثائق التي يستند إليها آسانج في مقابلته مع التلفزيون الروسي.
https://www.wikileaks.org/saudi-cables/doc7470.html.
https://www.wikileaks.org/saudi-cables/doc16516.html.
https://www.wikileaks.org/saudi-cables/doc37195.html.

يقول الكاتبان: «منذ صيف عام ٢٠١٢ قررت قطر تسليح المعارضة السورية على الأرض. انتشرت وحدات من القوات الخاصة القطرية عند الحدود التركية والأردنية مع سوريا، لكن محاولاتها المتكررة سابقاً للدخول إلى سوريا لم تنجح. تغير الوضع منذ أيلول الماضي. كشف مسؤولو الأمم المتحدة في سوريا أن قوات خاصة قطرية وصلت إلى الداخل، هذا ما أكده لنا أيضاً عضو من العائلة القطرية الحاكمة». واستناداً إلى معلومات ديبلوماسية فرنسية، فإن الكاتبين يؤكدان أن «القطريين دخلوا غرفة الحرب التي أُنشئت في أضنة التركية وذلك بدعم سعودي، الأمر الذي سمح للأتراك بالإشراف على تدفق الأسلحة الخفيفة، وخصوصاً الكلاشينكوف وبعض القاذفات المضادة للدروع والدبابات، وراح المسلحون يشترون هذه الأسلحة من السوق السوداء بفضل أموال المبعوثين السعوديين واللبنانيين والقطريين» وذلك منذ صيف ٢٠١٢.

اللافت أن الصحافيين الفرنسيين المتخصصين بالقضايا العربية يقولان إنه منذ آب ٢٠١٢ بدأ الخلاف يدب بين القطريين والسعوديين... الإخوان المسلمون المدعومون من قطر وتركيا أرادوا الإشراف على شبكات وصول السلاح إلى المتمردين بغية تعزيز سيطرتهم على الأرض. أغضب ذلك السعوديين، الأمر الذي فرّق بين المقاتلين على الأرض وراح كل طرف يقاتل بعيداً عن الآخر، الإخوان المدعومون من قطر في جهة، والسلفيون الذين تدعمهم السعودية في جهة ثانية.

ويروي الكاتبان كيف أن القطريين مارسوا في سوريا ما خبروه في ليبيا، فلو «رفض أوامرهم قائد فصيل مسلح، فإن المبعوث القطري يفتح خطاً مع مساعد القائد ويدفع له مبلغاً هاماً من المال، وغالباً ما يقبل الرجل الثاني وينشقّ ويؤسس مجموعته، وهذا ما أدى إلى تفتت المتمردين، ويكشفان عن سعي قطر للحصول على السلاح من الشركاء الغربيين». ويرويان مثلاً أنه في خريف العام الماضي، حين التقى الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند رئيس الوزراء القطري، أكد هولاند لضيفه الاستمرار بالعمليات السرية المشتركة التي تقوم بها القوات الفرنسية والقطرية لدعم المعارضة السورية»[١].

---

(١) سامي كليب، السفير، إما حمد أو الأسد. ٦/٣/٢٠١٣.

خلاصة لافتة يصل إليها الكتاب الفرنسي تقول: «حمد ضد الأسد، أحدهما سيرحل». ويؤكد المؤلفان مالبرونو وشينو أن «أمير قطر بات مهووساً بسوريا، ويعتبر أن في الأمر معركة شخصية، فهو يعلم أنه لو نجا الأسد فالشيخ حمد سيدفع الثمن، ولذلك يوظف كل طاقته بغية إسقاطه. اللافت أن كلام المؤلفين منقول حرفياً عن أحد أبناء عمومة أمير قطر. وثمة كلام آخر مصدره هذه المرة ديبلوماسي أوروبي في الدوحة يقول: «إذا طال عمر الأزمة السورية، فقد يهتز التوازن الداخلي في الدوحة، ذلك أن ثمة صراعاً يدور بين رئيس وزراء (الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني) يهندس الإستراتيجية القطرية في سوريا، وولي للعهد (تميم) يعمل بطريقة مختلفة حول هذا الملف. قال ذلك قبل أن يسلم الأمير حمد السلطة إلى ابنه الأمير تميم ويبتعد هو ورئيس وزرائه حمد بن جاسم عن السلطة»[1].

اقتنعت القيادة السورية فعلاً بأن خلف قطر وتركيا، مشروعاً إخوانياً، وأنه مهما فعل النظام، فإن المعركة مستمرة ضده لإسقاطه. اقتنعت أيضاً بأن السعودية والغرب الأطلسي وبعض الدول العربية قررت خوض معركة كسر العظم في الداخل وبكل الوسائل بما فيها الإرهـاب، فكان أن اختار الأسد رفع مستوى المعركة وإدخال حليفه اللبناني حزب الله، ثم الحزب القومي السوري الاجتماعي وتنظيمات فلسطينية ومقاتلين عراقيين إلى جبهات القتال، وقرر خصوصاً تعزيز العلاقات مع روسيا التي كانت هي الأخرى تشعر بأن معركة دمشق هي معركة موسكو، وفق ما قال دبلوماسي روسي كبير للقيادة السورية.

في توصيفه للدور العربي وأخطاء جامعة الدول العربية في الأزمة السورية، يقول الكاتب والدبلوماسي المصري مصطفى فقي الذي رشحته مصر سابقاً لمنصب الأمين العام لجامعة الدول العربية: «إنني ممن يظنون أن ما جرى في سوريا بدءاً من أحداث عام ٢٠١١ هو المسؤول الأول عن تدهور الأوضاع في المنطقة كلها، إذ إن سوريا دولة خصوصية في الصراع العربي – الإسرائيلي، فضلاً عن أنها دولة

---

(١) المرجع السابق.

رائدة قومياً وتحتل موقعاً جغرافياً بحدودها مع تركيا والعراق والأردن وإسرائيل، إضافة إلى لبنان والبحر الأبيض المتوسط، وقد كانت كل هذه العوامل مبرراً للتهدئة وعدم الزج بدولة بحجم سوريا وقيمتها التاريخية، وهو الأمر الذي أدى إلى انعكاسات سلبية ضخمة وتداعيات كبرى على المنطقة كلها وفرّخ أجيالاً جديدة من الجماعات الإرهابية التي لم تكن معروفة من قبل، لذلك فإنني أتساءل أحياناً عن أسلوب معالجة الأزمة السورية على الصعيد العربي عند بدايتها وكيف تعاملنا معها، سواء من خلال العلاقات الثنائية أو جامعة الدول العربية وسنكتشف أيضاً أن هناك سلسلة من الأخطاء في السياسة والحكم إلى جانب سوء التقدير والاستهانة بما كان يدور في الشهور الأولى خصوصاً أن قرار تجميد عضوية سوريا في جامعة الدول العربية كان خطأ سياسياً وعواراً قانونياً ما زلنا نعانيه حتى الآن؛ فالمقعد السوري يبدو خالياً من الحكومة والمعارضة السوريتين على السواء، ويا ليتهم تعاملوا مع أطراف الثورة السورية بإيجابية أكثر وانفتاح أشد، خصوصاً أن ذلك البعد العربي الآسيوي هو الذي يربط الأمة بالفضاء الممتد من المشرق العربي إلى أواسط آسيا مع دخول إيران وتركيا وإسرائيل بالطبع كأطراف في الصراع الجديد، ولنا هنا بعض الملاحظات. فالاجتياح الإرهابي الحالي للأراضي السورية وقبلها العراقية وبعدها الليبية هو اجتياح يرفع شعار الدولة الإسلامية على أنقاض الدولة العصرية مهما كانت التجاوزات لديها في حقوق الإنسان وقمع الحريات واعتقال المعارضة، ولكن بقي في النهاية أن هناك دولة مستقرة نسبياً وتعيش في ظل حكم فردي لا تخلو دوائره من الاستبداد والفساد.

القسم الخامس

الأسد والحلفاء

الأسد - بوتين: العدو واحد

«يعطوننا دروساً بالديمقراطية ولم يتعلموا منها شيئاً».

فلاديمير بوتين

الرئيس الروسي

ردد الرئيس السوري بشار الأسد، غير مرة أمام ضيوفه، أن كثيرين لم يتنبهوا إلى أهمية التحالف الذي نسجه منذ ٢٠٠٧ مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين. تبين مع الوقت أن هذا التحالف كان كبير الفائدة للرئيسين في حروبهما الكثيرة ضد الحلف الأطلسي وبعض الدول الإقليمية.

قائمة الأعداء متشابهة بين الرجلين.

أول الأعداء هو الإسلام السياسي وخصوصاً في جانبه المتطرف أو الإرهابي.

حين بدأت الغارات الجوية الـروسية في سماء سوريا تثير أزمة مع دول الأطلسي وبعض دول الخليج، قال الرئيس الروسي السابق ديمتري ميدفيديف: «إن هذه الغارات التي تشنّها الطائرات الروسية تحمي روسيا من التهديدات الإرهابية». تحدث عن روسيا قبل سوريا. كانت تلك رسالة مهمة ولكن حقيقية في كثير من جوانبها بالرغم من اعتراض خصوم روسيا وتأكيدهم أنها جاءت لحماية بشار الأسد وضرب المعارضة أكثر من سعيها لقصف داعش. في معركتهما ضد الإسلام المتطرف، كانت روسيا وسوريا في الموقع نفسه.

فيما استمر بشار الأسد على منوال والده في التعامل مع الإخوان المسلمين كأعداء كما أسلفنا، فإن الإسلام السياسي والمتطرف أقلق بوتين خصوصاً مع تغلغل تيارات تكفيرية في صفوفه. توقعت صحيفة «برافدا» في ٢١ تموز/ يوليو ٢٠٠٨ «أن

يصبح الإسلام الديانة الأولى في الاتحاد الروسي بحلول عام ٢٠٥٠ وذلك نتيجة ارتفاع معدلات الإنجاب في الجمهوريات الإسلامية»[١]. معظم التقديرات الموثوق بها تتحدث عن وجود ما بين ٢٢ و٢٥ مليون مسلم في الاتحاد الروسي الفدرالي. هناك مليونان فقط في موسكو.

هذا أيضاً ما توقعته دراسات وصحف أجنبية عديدة. قدّرت صحيفة «لوماتان» أن يصل العدد فعلاً إلى هذا المستوى بعد أكثر من ربع قرن، ما دفع مواقع إسلامية قريبة من جماعة الإخوان المسلمين إلى نشر هذه الأخبار ووضع عناوين بارزة حولها[٢].

يتوزع المسلمون الروس على ٤٠ قومية أبرزها التتار (نحو ٥ ملايين نسمة أي نحو ٤ بالمئة من السكان) ثم البشكير والشيشان وغيرهم. والإسلام الذي دخل روسيا منذ العام ١١٠٠ ميلادي يتوزع المنتمون إليه على مناطق عديدة منها ما هو في الفولغا في قلب روسيا، وأبرزها في جمهوريات القوقاز وآسيا الوسطى.

يرى الباحث الفرنسي المتخصص بالشأن الروسي، كزافييه لو توريفيليك (Xavier le Torrivellec) أن تمسك موسكو بحليفها بشار الأسد يعبر عن قلق روسيا من الأفغنة على أراضيها في حرب استنزاف طويلة قد تؤدي إلى تحفيز الإسلاميين داخل روسيا وفي الجمهوريات الإسلامية إلى تطويقها. ولهذا السبب، يقول مثلاً إذا ما سقطت مناطق الفولغا أورال في يد المتطرفين الإسلاميين: «فإن الدومينو الأورالي الفولغي يحمل خطر أن يجر معه انهيار المنطقة السيبيرية الأكبر إنتاجاً للنفط الذي يغذي أوروبا»[٣].

كانت فكرة بوتين إذاً، أنّ ضرب الإرهاب في مناطق انطلاقته الأولى أي في الشرق الأوسط والخليج سيشكل حصناً لصد موجات التكفير التي صارت تؤثر في

---

(١) URL: http://english.pravda.ru/russia/history/105837-russia-islam-0

(٢) http://oumma.com/13199/lislam-premiere-religion-russie-2050.

(٣) صحيفة لوفيغارو الفرنسية في ١٣/ ١١/ ٢٠١٢.

http://www.lefigaro.fr/international/2012/11/13/01003-20121113ARTFIG00413-l-islam-radical-n-epargne-pas-la-russie.php.

النسيج الإسلامي الصوفي، وأنه سيحمي الجمهوريات السوفياتية السابقة والمناطق الروسية الفدرالية. يقول الباحث في الشؤون السياسية في معهد الدراسات الأوروبي الروسي بيرم بيلسي (Bayram Balci) «إن التراجع في سوريا، يعني التراجع أيضاً أمام عمليات تمرد يمكن أن تندلع في المجال السوفياتي السابق، وخصوصاً في أوزباكستان وكازاخستان وأذربيجان. وبمعنى أوضح فإن موسكو تخشى أن تصل عدوى أسلمة العالم العربي إلى الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى وحتى إلى الاتحاد الفدرالي الروسي، ولذلك فهي لا تجد لها سبيلاً سوى دعم النظام السوري»[1].

الواضح أن العدوى وصلت منذ فترة طويلة. أكد جهاز الأمن القومي الأوزباكستاني أن أكثر من ٥ آلاف متطرف من حركة أوزباكستان الإسلامية يقاتلون مع داعش بين سوريا والعراق. وأشارت تقارير كثيرة إلى أن حركة أوزباكستان الإسلامية، وحزب التحرير الإسلامي، وحزب تركستان الشرقية الإسلامية ومنظمة الإكرامية، يريدون قلب الأنظمة لإقامة دولة الخلافة الإسلامية في آسيا الوسطى. ولذلك لجأت بعض هذه الجمهوريات إلى منع جمعيات خيرية خليجية من التمويل متهمة إياها بتمويل نشاطات إرهابية.

لم ينتظر بوتين اندلاع الحرب السورية حتى يبدأ بملاحقة رؤوس الإسلاميين المتطرفين الشيشان في الدول العربية وتركيا وغيرها. بدأت لائحة الاغتيالات منذ مطلع القرن الحالي وتحديداً بعد الاجتياح الأميركي البريطاني للعراق وما أحدثه من «نهضة» تكفيرية استندت إلى فكر القاعدة والتيار الوهابي. من تلك الاغتيالات مثلاً والتي تلاحظون أنها جرت في دول خليجية أو تركيا:

* شباط/ فبراير ٢٠٠٤ اغتيال سليم خان يندربابييف زعيم الانفصاليين الشيشان في الدوحة بقطر.
* نيسان/ أبريل ٢٠٠٩ اغتيال قائد الحرب الشيشاني سليم يامادابيف في دبي.
* أيلول/ سبتمبر ٢٠١١ اغتيل ٣ شيشانيين في اسطنبول التركية، وقبلهم عام

---

(١) المرجع السابق.

٢٠٠٨ تمّ قتل ثلاثة آخرين. كتب أحد المواقع الإسلامية: «في منتصف الشهر الماضي، شهدت مدينة اسطنبول التركيّة عملية اغتيال لثلاثة شيشانيين، عندما فتح مجهولون النار من سيارة على بيرخاز موسايف (٣٣ عاماً) وأحد أهم قادة المقاومة الشيشانيّة، وحارسيه الشخصيين رستم التميرول وسافر بك أميريف، ولهم صلات قويّة بدوكو عمروف، القائد الشيشاني الذي يُعتقد أنّه وراء عدد من الهجمات ضد روسيا، وبينها تفجير مطار موسكو في يناير، والهجوم الذي استهدف مترو الأنفاق في مارس ٢٠١٠»[١].

ثم جاءت الحرب السورية لتكشف عن قيادات شيشانية عديدة بين المسلحين؛ ففي ٢٢ آب/ أغسطس ٢٠١٢ قتل رستم غيلاييف ابن الأمير الشيشاني: حمزات غيلاييف الملقب بالملاك الأسود.بدأت الأسماء الشيشانية الأخرى تتصدر المعارك في سوريا. برز منها: أبو موسى الشيشاني القائد العسكري للواء أنصار الشام، وسيف الله الشيشاني الأمير السابق لجماعة «جيش الخلافة» (قاد الهجوم على سجن حلب المركزي وقتل لاحقاً) ومسلم الشيشاني المعروف باسم أبي الوليد الشيشاني، أمير جماعة «جنود الشام» وصلاح الدين الشيشاني (قاد الهجوم على اللواء ٨٠)، وعمر الشيشاني (قاد اقتحام مطار منغ العسكري في ريف حلب الشمالي).

راحت روسيا تتهم دولاً وجمعيات خليجية وتركية بتشجيع هذا التطرف الإرهابي الشيشاني وغيره. ذهب الرئيس الشيشاني رمضان قادروف إلى حد توجيه اللوم للشيخ يوسف القرضاوي الذي كان قال إن روسيا عدوة للإسلام، فأجاب قادروف في بيان رسمي: «قبل كل شيء فإن هذه التصريحات موجهة ضد مسلمي روسيا الذين يعتبرون مواطني هذه الدولة، فقد ولدوا هنا، وهنا يعيشون ومصير هذا البلد يعنيهم». مذكراً رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين بأن «الرئيس بوتين صرح بأن روسيا كانت وستظل أفضل شريك للدول الإسلامية، وكذلك بالنسبة إلى مسلمي روسيا الذين كانوا محرومين لسنوات طويلة من إمكانية الصلاة في

---

(١) http://www.islamtoday.net/albasheer/services/saveart-15-157276.htm

الجوامع ودراسة وحفظ القرآن وزيارة الأماكن المقدسة في مكة والمدينة، وهذا الأمر بالغ الأهمية. وفي ظل هذه الظروف تبدو دعوات القرضاوي العلنية تجديفية وغير منطقية، وإذا كان القرضاوي يحاول أن يستفز ويتلاعب بالرأي العام للعالم الإسلامي، مبرراً ذلك بالعلاقات بين سوريا وروسيا، فإنه يجب عليه معرفة أن لبلدنا التزامات دولية أمام هذه الدولة (سوريا) التي تعد حليفاً لنا لسنوات طوال، وإذا كانت الأسلحة تورد إلى سوريا، فإنها تباع كما تفعل ذلك أي دولة»[١].

ثاني الأعداء: الأطلسي وصواريخه

في حين اقتنع بشار الأسد منذ السنوات الأولى لحكمه بأن أميركا ودول الأطلسي «تتآمر» على سوريا، فإن بوتين راح ينظر بعين القلق إلى التمدد الأطلسي من الأراضي التركية إلى الحدود السورية. ما إن تقدمت أنقرة من الحلف الذي تنتمي إليه أصلاً بطلب نشر صواريخ مضادة لصواريخ باتريوت على حدودها مع سوريا، حتى سارع الناطق باسم الخارجية الروسية ألكسندر لوكاشيفيتش إلى القول في ٢١/ ١١/ ٢٠١٢ إن «عسكرة الحدود التركية السورية تعد إشارة مقلقة، وإن مثل هذه التحركات لا تزيد بالتأكيد من التفاؤل حيال حل سياسي سريع للأزمة في سوريا»[٢].

كان طلب تركيا قد استقبل بترحيب أطلسي عبر عنه الأمين العام للحلف اندرس فوغ راسموسن الذي قال إن «نشر هذه الصواريخ سيعزز قدرات الدفاع الجوي لتركيا بهدف حماية شعبها وأراضيها وسيساهم في وقف تصعيد الأزمة على الحدود الجنوبية الشرقية لحلف شمال الأطلسي[٣]».

---

(١) روسيا اليوم. -http://arabic.rt.com/news/599323

(٢) راديو سوا. http://www.radiosawa.com/content/russia-opposes-nato-missiles-turkey/215493.html#ixzz3mri4GAUj

(٣) راديو سوا، المرجع نفسه.

وكذلك من فرنسا التي قال وزير خارجيتها لوران فابيوس: «إن طلب تركيا يأتي على أساس المادة الرابعة (لنظام الحلف)، وأن هذا الطلب قد جاء بعد إطلاق السوريين للصواريخ».

وكان الرئيس التركي عبد الله غول قد أكد في وقت سابق أن محادثات تجري مع الحلف بشأن نشر هذه الصواريخ، وأن لبلاده الحق في امتلاك كل أنواع الأسلحة للدفاع عن نفسها[1].

هذا الارتياب الروسي من التحرك الأطلسي في تركيا، كان قد سبقه إسقاط المقاتلة التركية من طراز أف ٤ بصاروخ من قوات الدفاع الجوي السورية في ٢٢ حزيران/ يونيو ٢٠١٢ في البحر الأبيض المتوسط قبالة المياه الإقليمية السورية. ولم يكن ذلك ليتم من دون تنسيق مسبق بين دمشق وموسكو لأن الأمر يتعلق بدولة من حلف شمال الأطلسي.

هذا لم يمنع طبعاً تبادل الزيارات بين بوتين ورجب طيب أردوغان، ورفع مستوى العلاقات التجارية التي يطمح البلدان إلى إيصالها إلى ١٠٠ مليار دولار. روسيا هي أهم مورد للغاز الطبيعي إلى تركيا ووافقت على تخفيض السعر ١٠ بالمئة في صيف عام ٢٠١٥. تركيا تستورد من روسيا نصف حاجتها من الغاز الطبيعي و١٢ بالمئة من النفط. هي ثاني أكبر مستورد للمنتجات الروسية في العالم كما أن نحو ١٤٠ ألف شركة تركية تعمل في روسيا، وقد وقع البلدان أكثر من ٦٠ اتفاقية تعاون بين الجانبين. ساهمت روسيا في إنشاء محطة نووية لتركيا، كما أسست الدولتان مجلس التعاون التركي-الروسي رفيع المستوى في ٢٠١٠ الذي عقد سلسلة اجتماعات حضر آخرها الرئيس الروسي برفقة ١٠ من وزرائه في العام الماضي.

---

(١) راديو سوا، المرجع نفسه.

ثالث الأعداء: الأطماع النفطية وحرب الأنابيب

في كل تاريخ الصراع الأميركي السوفياتي، كانت أنابيب النفط جزءاً مخفياً أو معلناً منه. سعت الإدارات الأميركية المتعاقبة إلى إيجاد بديل عن النفط الروسي الذي يصل إلى أوروبا. شجعت مشروع «نابوكو» الذي ينطلق من مناطق آسيا الوسطى(باكو- تبليسي-جيهان) عابراً تركيا ليصل إلى دول الاتحاد الأوروبي من الجانب الشرقي أي رومانيا وبلغاريا وهنغاريا والنمسا وتشيكيا وكرواتيا وسلوفينا ثم إيطاليا. كان الهدف الأطلسي واضحاً ضد الروس. فمشروع نابوكو يهدف قبل كل شيء إلى قطع الطريق على أنابيب النفط الروسي وفي مقدمها نورث ستريم (Northstream) الذي يربط روسيا بالاتحاد الأوروبي وتحديداً ألمانيا من دون حاجة للعبور بأوكرانيا أو بيلاروسيا، و سوث ستريم (Southstream) الرابط بين روسيا وجنوبي أوروبا وتحديداً إيطاليا واليونان وأوروبا الوسطى.

ما علاقة سوريا بالأمر؟

يقول السفير الفرنسي السابق ميشال ريمبو إنه في «خلال البحث في ملف النفط، اكتشف استراتيجيونا الجيولوجيون فجأة الموقع - المفتاح لسوريا، ذلك أنه لتمرير النفط والغاز من الخليج وإيران وقطر والشركات الأميركية والروسية إلى أوروبا يجب المرور حكماً بالأراضي السورية. وقد اكتشف معهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط المرتبط باللوبي اليهودي الأكثر تأثيراً في أميركا «إيباك»، أن الأراضي السورية تضم احتياطات نفطية هائلة وكذلك دول الجوار حيث بدأت إسرائيل منذ عام ٢٠٠٩ باستخراج الغاز.. وبدأت رحى الحرب تدور لأجل ذلك، كما أن قطر بحاجة إلى ضمان تصدير غازها إلى أوروبا لمواجهة المنافسة الروسية والإيرانية، وحاولت بالتالي الحصول بالقوة على طريق لأنبوب الغاز عبر سوريا»[1].

---

(١) Michel Raimbaud, *Tempête sur le Grand Moyen-orient...*, Op. cit, p. 415.

يكشف ريمبو «أن الثورة السورية قد خُطِّطت بمساعدة برنامج سوريا للديمقراطية (Democra Syria Program)، الذي تموله إحدى المنظمات غير الحكومية المرتبطة بالاستخبارات الأميركية «سي أي أي»، وأن العدوان الإمبريالي على سوريا قد تمت برمجته منذ صيف عام ٢٠٠١، ومن المهم التذكير أن «دنيس روس» أحد المستشارين، من المحافظين الجدد، لباراك أوباما المستشار الخاص لهيلاري كلينتون هو الذي كان خلف فكرة جعل المجلس الوطني السوري المعارض، محاوراً أوّل للغرب»[١].

معروف أنّ روس هو شخصية يهودية صهيونية أميركية داعمة بشدة لإسرائيل ووصفته صحيفة هآرتس بأنه الشخصية الأكثر قرباً من نتنياهو، وبعد شهر من تنحيته عن منصبه كمستشار لأوباما للشرق الأوسط عاد إلى تولي منصب رئيس مشارك في «معهد تخطيط سياسات الشعب اليهودي» ومقره في إسرائيل.(يعرف السوريون والفلسطينيون أنهم حين كان يأتيهم مع الوفود الأميركية للتفاوض كان أكثر شراسة من الإسرائيليين أنفسهم).

الواقع أن السفير والكاتب الفرنسي ريمبو يعرض في كتابه هذا أسماء مسؤولين أو ناطقين رسميين في المعارضة السورية، مرتبطين بالمخابرات أو الأجهزة أو المؤسسات الغربية. ويشرح كيف قام الائتلاف المعارض بمبادرة قطرية ورعاية فرنسية وتركية، بينما تم تهميش المعارضة النخبوية والعلمانية والديمقراطية وبينها مثلاً هيئة التنسيق والدكتور هيثم مناع.

ولا يستثني الكاتب أحداً من الفصائل المسلحة، فهي جميعاً تدور في فلك التطرف الإسلامي، وبينها «الجيش الحر» الذي «ومنذ المواجهات الأولى، تشكَّل من ناشطين متطرفين تابعين للإخوان المسلمين» وسرعان ما صار تحت الوصاية الأميركية والتركية وخضع لإملاءات الشيخ عدنان العرعور الداعية المتطرف والمهووس بفكرة قتل بشار الأسد».

---

(١) Michel Raimbaud, *Tempsête...*, Op. cit, p. 396.

مع اشتداد التنافس الغربي الروسي، وعودة بوتين لاعباً دولياً قوياً ومدعوماً من دول منظومة البريكس (الصين البرازيل جنوب أفريقيا والهند وروسيا)، ظهرت توقعات الغاز لتنبىء بكميات هائلة من هذه الثروة في البحر الأبيض المتوسط. صار مشروع نابوكو قادراً على تحقيق إنجازات هائلة إذاً لو أفاد من هذا الغاز المتوسطي الموجود عند سواحل سوريا ولبنان وفلسطين وإسرائيل وقبرص، ولو مر ببعض أراضي هذه الدول وخصوصاً سوريا.

من الطبيعي لو أن سوريا كانت قد استعادت دورها وتأثيرها في لبنان، أن تكون مع حزب الله في الجنوب اللبناني لاعباً أساسياً في مصير هذه الاكتشافات، وأن تميل أولويتها إلى الحليف الروسي بالتنسيق مع إيران.

وقد قُدمت لبشار الأسد إغراءات كثيرة للابتعاد قليلاً في هذه المشاريع عن الحليف الروسي والقبول باقتراحات غازية جاءت خصوصاً من قبل قطر (وربما السعودية) لمد أنابيب غاز صوب أوروبا عبر الأراضي السورية والاستغناء عن مضيق هرمز وقناة السويس.

إن الخطّة قديمة منذ سنوات وهي أن يتم الاستغناء عن الممرات، وليس عن الغاز الروسي، بل عن الممرات الغازيّة فقط التي تأتي من آسيا مثلاً أو من إيران أو عبر روسيا وأن تذهب هذه الممرات عبر دول صديقة في المتوسّط. يبدو أنه قبل أن تنفجر الأوضاع في سوريا كان هناك طلبٌ قطري بمرور أنابيب غاز ضخمة من قطر عبر إسرائيل على الأرجح والأراضي السورية، ويقال إن الرئيس الروسي أصرّ حينها على عدم حدوث ذلك وأوقف الصفقة، ما أغضب القطريين إلى أقصى الحدود، وأن أحد أسباب غضب فرنسا على سوريا في أيام الرئيس «ساركوزي» وقبله الرئيس «شيراك» هو صفقة مُقررة للتنقيب عن النفط والغاز في سوريا لشركة «توتال». لكن هذه الشركة لم تنل هذه الصفقة في آخر لحظة، وتمّ تلزيمها إلى شركة كنديّة. بسبب ذلك طار عقل الرئيس الفرنسي ضد الرئيس «الأسد»[1].

---

(١) جورج قرم، برنامج لعبة الأمم، الميادين في ١٣/ ٨/ ٢٠١٤.

في شرحه للأهداف الأخرى للحرب على سوريا، يتوقف الكاتب الفرنسي جان بيار استيفال، مطولاً عند مسألة البحث عن الطاقة. يقول: «في سياق البحث اليائس عن مصادر الطاقة في العالم، فإن سوريا وبعد أن تكون قد تخلصت من النظام المعادي (لأميركا) وتقوم مكانه حكومة صديقة، تشكل الفريسة الفضلى. ذلك أن السيطرة على منطقة غنية بمصادر الطاقة والتي توحي الاكتشافات الحديثة فيها ببداية عصر ذهبي، كانت بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأميركية فرصة جيوسياسية حقيقية. ثم إن الوضع الجغرافي لسوريا مثالي، ذلك أن سوريا هي المنفذ الأرضي الوحيد إلى ثروة آبار الطاقة في عراق ضعيف وممزق بالحرب الطائفية وكان بدوره أيضاً باب الدخول إلى ثروات إيران المعادية والتي ينبغي (بالنسبة إلى أميركا) إخضاعها سريعاً. إنّ هذه المسوغات الجغرافية الأساسية والسرية لا يمكن استبعادها أبداً، لا بل إنها أقوى من الأهداف المستوحاة من الدفاع عن حقوق الإنسان»[1].

كان لافتاً أن اندلاع أولى الأحـداث في سوريا في ربيع عام ٢٠١١ سبق بشهرين فقط توقيع إيران اتفاقيات لنقل غازها عبر سوريا في سياق الالتفاف على العقوبات الدولية التي تمنعها من تصدير النفط وبيعه، كما سبقت بـ ٣ أشهر إعلان وزير النفط السوري عن اكتشافات غازية هامة في منطقة قارا قرب حمص تصل إلى نحو ٤٠٠ ألف متر مكعب في اليوم الواحد.

«بعد رفض السعودية لمشروع الأنابيب الأرضي الذي طرحته قطر عام ٢٠٠٩ والذي كان من المفترض أن يربطها بتركيا، اختارت أن يمر عبر أراضي العراق والأردن وسوريا، وفي هذا الإطار تقاربت الدوحة من سوريا عام ٢٠١٠ في سياق اتفاقية الدفاع، لكن سوريا اختارت في نهاية الأمر الحلف الغازي «الشيعي» مع العراق وإيران... وقد نظرت كل من قطر وتركيا وإسرائيل إلى هذا المشروع الإيراني العراقي السوري بعين الريبة لأنه سيكون مستقلاً تماماً عنهم في طريقه

---

(١) Jean Pierre Estival, *La tragédie syrienne...*, op. cit., Kindle, location 752 et 753.

إلى أوروبا، بينما أوروبا كانت تعمل على تنويع مصادرها والتقليل من الاعتماد على الغاز الروسي. وأما أميركا فكانت تشرف على كل ذلك من خلال دعم حلفائها إسرائيل وتركيا وقطر وإضعاف الخصوم روسيا وإيران، وهكذا فإن مسألة الغاز صارت جزءاً مفصلياً من الصراع الدائر حالياً في روسيا...وبروتوكول الدوحة الموقع في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢ من قبل غالبية الأطراف المعارضة السورية يلحظ أنه في سوريا ما بعد الأسد، سيتم السماح لأنبوب النفط القطري بالمرور عبر سوريا صوب تركيا ثم أوروبا»[١].

يضاف إلى ما تقدم أن روسيا التي تقدم نفسها في الكثير من المناسبات كحامية للمسيحيين الأرثوذوكس في الشرق حرصت في خلال الحرب على سوريا على استخدام هذا المبرر أيضاً في الدفاع عن النظام السوري على أساس أن سوريا هي أحد آخر حصون حماية المسيحيين في الشرق بعد أن رحل قسم كبير منهم وخصوصاً من العراق وفلسطين ولبنان ثم سوريا إلى الغرب.

موسكو بين الحرب والحل السياسي

رحبت موسكو أكثر من مرة بالجهود العربية للحل في سوريا وبقرار مجلس جامعة الدول العربية. اقترحت استضافة حوار سوري/ سوري بموازاة المؤتمر الذي تقترحه الجامعة. رحبت القيادة السورية بذلك. كانت قناعة الروس في مطلع عام ٢٠١٢ أن النظام السوري لا يزال متماسكاً خلافاً لنظيره اليمني الذي تصدع وشهد تفكك الجيش والمجتمع. أُثير نوع من البلبلة آنذاك بعد تصريح لرئيس لجنة الشؤون الخارجية في الدوما الروسي والمبعوث الرئاسي إلى أفريقيا ميخائيل مارغيلوف. قال إن موسكو لا تستطيع أن تفعل أكثر مما فعلت لسوريا. لم تستمر البلبلة طويلاً. سرعان ما وصلت رسالة إلى القيادة السورية تقول إن التصريح قديم وجرى تشويهه وإن وكالة رويترز أخطأت بنقل هذا التصريح القديم. منذ الأشهر

---

(١) Jérôme Henriques, http://www.legrandsoir.info/la-syrie-pays-de-tous-les-enjeux.html/

الأولى للأحداث ثم الحرب في سوريا، حرصت القيادة الروسية على القول إن التصريحات الوحيدة المعتمدة هي التي تصدر عن رئيس الحكومة (آنذاك) بوتين أو وزير خارجيته سيرغي لافروف، وكانت كل تلك التصريحات داعمة لسوريا ومذكرة بأن ثمة نفاقاً حصل في كيفية التعامل مع ليبيا بحيث جرى ضرب نظام القذافي وقتله بالرغم من أن القرار الدولي لم يلحظ ذلك.

كانت أميركا تلقي بكل ثقلها للتأثير في الموقف الروسي في سوريا، مباشرة أو عبر الضغوط العربية والخليجية والتركية، وفي ٢٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢ أرسلت نائب وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط جيفري فيلتمان إلى موسكو بذريعة بحث عملية السلام، لكن الهدف كان محاولة تغيير الرياح الروسية.

ارتفع مستوى التشدد الروسي. صدرت تصريحات تقول إن أمين عام جامعة الدول العربية نبيل العربي ورئيس وزراء قطر حمد بن جاسم آل ثاني سيلقيان خطابين في مجلس الأمن للحديث عن سوريا في محاولة لجذب المجلس نحو قرار ضد نظام الأسد. أرسلت موسكو برقية إلى القيادة السورية تؤكد أن مندوبها في الأمم المتحدة سيواجه الأمر بطلب الاستماع إلى تقرير من رئيس فريق المراقبين العرب في سوريا الفريق أول محمد الدابي. كان هذا العسكري السوداني أثار جدلاً واسعاً حين قدم تقريراً اعتبرته المعارضة وداعموها أقرب إلى تبرئة النظام السوري، بينما رأته روسيا وحلفاء سوريا ودول أخرى بأنه الأكثر موضوعية وإنصافاً[1].

في برقية دبلوماسية عربية في ٢٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢ يمكن أن نقرأ نقلاً عن مصدر روسي: «إن المجلس الوزاري العربي أهدر فرصة كان يمكن لتقرير الدابي أن يشكلها من خلال توثيقه لوجود عدة أطراف مسلحة على الأراضي السورية، وبالتالي الحاجة إلى إطلاق عملية سياسية موضوعية بين هذه الأطراف. تابع المصدر إنه التقى شخصياً الفريق الدابي في دمشق، وقد أفاده هذا الأخير أن هناك خطأً منهجياً يرتكب من قبل المجلس الوزاري العربي وهو الإصرار على

---

(١) نص التقرير في الملاحق.

وقف أعمال العنف وقفاً تاماً قبل الولوج إلى حوار سياسي بين الأطراف، في حين أن التجربة والسوابق (ذكر الدابي سابقة دارفور) تفيد بأن العنف لا يمكن أن يتوقف نهائياً قبل توافر آلية سياسية موازية من خلال الحوار بين الأطراف، وتابع المصدر الروسي إن موسكو تشارك الدابي تماماً في هذا الرأي»[1].

سعى وزيرالخارجية السوري وليد المعلم في خلال هذه الزيارة التي التقى في خلالها نظيره الروسي سيرغي لافروف، إلى الحصول على موقف روسي مؤيد لدمشق ضد كوفي أنان. كان الأمين العام للأمم المتحدة يشدد على ضرورة التزام الحكومة السورية ولو على نحو أحادي بوقف إطلاق النار والعنف. جاء رد الوزير الروسي أنه يتفهم هذه المخاوف السورية تماماً لكن الدولة لا تزال قوية، وأنه بالرغم من المخاطر التي قد يحملها وقف إطلاق النار إلا أن الاستمرار في القتال يحمل مخاطر أكبر. حينها أعرب المعلم عن استياء واستغراب القيادة السورية من مغادرة البعثة التقنية الدولية التي أرسلتها الأمم المتحدة برئاسة الجنرال النروجي روبرت مود، فاتصل لافروف بكوفي أنان متمنياً عليه إعادة البعثة التي لم تكن ترى فيها موسكو أصلاً سوى بعثة أميركية.

اقترح المعلم في اللقاء أن يتزامن وقف إطلاق النار مع وصول المراقبين الدوليين كي لا يحصل فراغ أمني بعد خروج الجيش والأمن والسوريين. دعم لافروف الاقتراح واعداً أيضاً بتحويل بعض العناصر الروس العاملين في إطار مراقبي وقف إطلاق النار في الجولان السوري إلى جزء من المراقبين الدوليين. أعرب كذلك عن الاستعداد للتجاوب مع التمنيات الدولية بوضع مروحيات روسية بتصرف المراقبين للتنقل في كل المناطق السورية المقصودة بعمل هؤلاء المراقبين.

اللافت في اللقاء هو إصرار الروس آنذاك على التزام القيادة السورية بالمهلة التي حددها كوفي أنان لوقف إطلاق النار، بالرغم من أن حديث الوزيرين تطرق إلى الفخاخ والمطبات المحتملة. كانت ذريعة الوزير الروسي أن من الأفضل لدمشق أن

---

(١) محضر زيارة وليد المعلم إلى موسكو في ٩ نيسان/ أبريل ٢٠١٢.

تتجاوب مع هذه الخطط الأممية لوقف إطلاق النار. قال إنه بعد حين يمكن تسوية أي خروق قد تحصل، وأن موسكو واقفة إلى جانب دمشق لعدم تكرار أي من الأخطاء التي ارتكبت في ليبيا.

كانت دمشق قد أوكلت إلى موسكو الضغط على أنان خصوصاً أن الدول الأطلسية والخليجية وتركيا تضغط بالاتجاه الآخر. تم إرسال كتاب إيداع من وليد المعلم إلى القيادة الروسية وفيه بعض الملاحظات على النقاط الست التي كان أنان قد سلمها إلى دمشق في ١٠ آذار/ مارس ٢٠١٢، أي بعد نحو عام على اندلاع شرارة الأحداث السورية. جاءت التعديلات السورية على النحو التالي:

بالنسبة إلى البند رقم ٢ المتعلق بوقف العنف، قالت الرسالة السورية: **توافق** الحكومة السورية على وقف القتال... بدلاً من **تتعهد** الحكومة السورية....

بالنسبة إلى البند رقم ٤ بشأن الإفراج عن المعتقلين: امتنعت الرسالة السورية عن لحظ أي مهلة زمنية بينما نص الأمم المتحدة يقول بوضوح: الإفراج عن المعتقلين في مهلة أقصاها ٣١/ ٣.

وأما بالنسبة إلى البند رقم ٥ بشأن دخول الصحفيين، فإن الرسالة السورية حرصت على القول: «إن منح هؤلاء تأشيرات دخول يتم وفق الأنظمة السورية»، في حين جاء في النص الأممي: «اعتماد سياسة غير تمييزية في منح التأشيرات للصحفيين».

في أكثر من مكان يتحدث كتاب الإيداع السوري عن «شروع» الحكومة السورية بسحب الحشود العسكرية من المناطق الآهلة وليس «إتمام»، وذلك بغية الحصول من أنان على تعهد جدي من مسلحي المعارضة بوقف العنف.

بالفعل ما إن عاد المعلم من موسكو حتى أعلنت وزارة الدفاع السورية الالتزام بوقف إطلاق النار تاركة لنفسها حرية الرد على أي هجمات قد يتعرض لها الجيش أو قوات الأمن السورية. أعلنت عن ذلك بالرغم من أن أنان كان قد امتنع عن تقديم ضمانات خطية للقيادة السورية بشأن التزام الدول والأطراف المناهضة

للأسد بوقف إطلاق النار وعدم حصول خروق، واتفق مع القيادة بأن يطلع الحكومة السورية على تلك الموافقات الشفهية.

كانت دمشق وموسكو متوجستين من عمل المراقبين بالرغم من الموافقة على خطة أنان لأنها تشمل أطرافاً متعددة وغير مضمونة الحيادية وقد تلعب دوراً مساعداً للمسلحين. راحت أحاديث الطرفين تتناول التصعيد الكلامي والأمني التركي ومحاولة أنقرة تضخيم عدد اللاجئين السوريين على أراضيها بغية الضغط على المجتمع الدولي وتحريضه ضد القيادة السورية. اتصل لافروف بنظيره التركي عقب تصعيد أردوغان وإعلانه العزم على اتخاذ إجراءات لحماية حدودها، واستوضحه حول ماهية تلك الإجراءات، فأجابه داوود أوغلو بأن تركيا لا تنوي اتخاذ إجراءات أحادية وإنما هي تتشاور مع المجموعة الدولية لتوضيح المسار...

وحرصاً منها على مساعدة روسيا في مجلس الأمن وعلى المستوى الدولي، سارعت سوريا بعد عودة المعلم من موسكو إلى بعث رسالة إلى أنان تؤكد التزام القوات الحكومية بوقف إطلاق النار. قالت في الرسالة أيضاً إنها تحتفظ بحق الرد على هجمات المجموعات المسلحة، وبأن القوى العسكرية السورية أعادت انتشار وحداتها في محافظات حمص وحماه وريف دمشق وذلك ابتداء من ١٠ نيسان/ أبريل ٢٠١٢. وتم الاتفاق على إبلاغ أنان بكل التطورات شرط أن يمارس أقصى ضغوطه لدفع الأطراف الأخرى على الالتزام بالشيء نفسه.

الواقع أن موسكو كانت في كل مرة تشجع الأسد على التعاطي بإيجابية مع الاقتراحات الصادرة عن كوفي أنان رغم توجسها في الكثير من المرات من الضغوط الأطلسية على أنان. وحين قرر مثلاً الأمين العام للأمم المتحدة إرسال فاليري آموس المكلفة بالشؤون الإنسانية إلى سوريا، التقى المندوب الروسي مندوب سوريا بشار الجعفري. أكد المندوب الروسي على ضرورة أن يأتي الرد السوري بالموافقة على هذه الزيارة، وشدد على أن يأتي الرد قبل اجتماع تونس في ٢٤ شباط/ فبراير ٢٠١٢ «بغية احتواء أجندة هذا الاجتماع وإظهار الحكومة السورية بمظهر المتعاون مع جهود الأمم المتحدة الإنسانية غير التدخلية مع

الشؤون السورية الداخلية ولا سيما أن آموس لن تحضر الاجتماع، لأنّ أي رد سلبي سيكون محرجاً للدول الصديقة لسوريا، بما في ذلك روسيا والصين لأنه سيوفر مبرراً للدول الغربية للمضي في مخططاتها التصعيدية ضد سوريا بما فيها دفع الطروحات الفرنسية بخصوص الممرات الأمنية نحو الأمام على أجندة التحركات الجارية، وكذلك العودة من جديد إلى مجلس الأمن بعد اجتماع تونس، حيث سيكون استخدام الفيتو مرة ثالثة من قبل الصين صعباً جداً وكذلك بالنسبة إلى روسيا»[1].

بالفعل وافقت سوريا على زيارة آموس ورحبت بها، فما كان من أنان إلا أن اتصل بمندوب سوريا في الأمم المتحدة ليقول له: «أنا سعيد بهذا الخبر وأنا سأعلنه غداً بنفسي من جنيف وأتمنى الحديث مع فخامة الرئيس الأسد يوم الثلاثاء كي أعبر له عن شكري على هذه الخطوة الإيجابية التي ستساعد كثيراً على خلق أجواء إيجابية في التعامل مع سوريا في الأمم المتحدة وتسهل مهمتي»[2].

كانت البعثات الدبلوماسية السورية في الخارجية ترسل إلى القيادة تقارير تؤكد «عدم وجود أية مخططات غربية أو أطلسية لتدخل عسكري في سوريا في الوقت الراهن وذلك لعدة عوامل أهمها تعقيدات الحالة السورية والأزمة الاقتصادية وعدم بروز توافق دولي حول مثل هذا التدخل، والأهم من هذا وذاك أن الاهتمام ينصب الآن على إيران التي تبقى الهدف الأساس في المواجهة المرتقبة، وأن جل ما يخشاه الجميع هو إقدام إسرائيل على مغامرة منفردة تؤدي إلى توريط الولايات المتحدة الأميركية والغرب، حيث إن بإمكان إسرائيل أن تبدأ المعركة ضد إيران لكنها ستكون عاجزة على إكمالها منفردة». وفق ما نقرأ في برقية السفارة السورية في بروكسيل إلى الخارجية السورية في ٢٣ شباط/ فبراير ٢٠١٢.

في الإشارة إلى الموقف الروسي، نقرأ في البرقية نفسها الموقعة بقلم السفير

(١) من أرشيف البعثة السورية في نيويورك.

(٢) رسالة من الأمم المتحدة في ٤ آذار/ مارس ٢٠١٢. من أرشيف الأمم المتحدة.

د. محمد أيمن سوسان، أن أحد سفراء دول الاتحاد الأوروبـي في بروكسيل والمتعاطف مع سوريا يؤكد: «أن الأزمة السورية شكلت فرصة للقيادة الروسية لتعيد إلى الأذهان، عظمة الاتحاد السوفياتي، وأن هناك استحقاقين سيتحكمان بالموقف الروسي، الأول هو الانتخابات الرئاسية وعودة بوتين إلى الكرملين، والثاني هو قمة حلف شمال الأطلسي في الولايات المتحدة في أيار/ مايو المقبل، ففي حال تم إرضاء الروس والتوصل إلى تسوية معهم حول القضايا الخلافية ولاسيما ما يتعلق بالدرع الصاروخية، فإن بوتين سيحضر قمة شيكاغو الأطلسية ويكون الثمن تغييراً جذرياً في الموقف الروسي إزاء سوريا، وهذا التغيير في الموقف قد لا يكون ذا شأن في حال تمكنت سوريا حتى ذلك الوقت من ضبط الوضع الأمني في البلاد»[1]. الواقع أن القيادة الروسية كانت قد حسمت أمرها منذ بداية الأحداث في سوريا بالوقوف إلى جانب القيادة السورية خلافاً لكل الإشاعات التي دارت آنذاك من احتمالات تراجع الموقف الروسي مقابل أثمان معينة؛ ففي خلال تقليد الرئيس الروسي ديمتري أناتوليفيتش ميدفيديف جائزة بوشكين إلى الأديب السوري ومستشار الاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب علي عقلة عرسان حرص ميدفيديف على أخذ السفير السوري في موسكو د. رياض حداد وقال له: «أرجو أن تنقل تحياتي الحارة إلى الرئيس بشار الأسد وإلى سوريا وشعبها وتقول له إننا مع سوريا ولن نتخلى عنها، كما أتمنى أن تنقل إلى الرئيس الأسد رغبتنا في أن تتسارع وتيرة الإصلاح وذلك لأننا نتعرض في روسيا لضغوط أميركية وأوروبية من مختلف الجهات ولذلك فإن البدء بالإصلاح سيساعدنا على مواجهة الضغوط»[2].

ما أرسله ميدفيدف إلى الرئيس الأسد، تكرر أكثر من مرة وبلغة أكثر حزماً في دعم الأسد من قبل بوتين، مع التمني دائماً بالتجاوب مع مشاريع التسويات السياسية في جنيف وغيرها. كانت موسكو تدرك أن هذا يساعدها على تشكيل سد

(١) برقية السفير د. محمد أيمن سوسان إلى الخارجية السورية في ٢٣/ ٢/ ٢٠١٢.

(٢) من نص برقية السفير رياض حداد للخارجية السورية في ٢١/ ٢/ ٢٠١٢.

منيع في مجلس الأمن حيال أي مخططات غربية ضد الأسد ويترك لها هامشاً أوسع من المناورة السياسية الدولية أو العسكرية في سوريا.

حين وقعت أحداث أوكرانيا وما تبعها، ظن كثيرون أن هذه فرصة تاريخية لتطويق بوتين ومنعه من تحقيق أي شيء لا في سوريا ولا في غيرها. تبين أن سيد الكرملين أكثر تمسكاً من أي وقت مضى بالورقة السورية نظراً لأهميتها في الصراع الدولي. سارع إلى عقد اتفاقيات مع القيادة السورية توحي بأن موسكو صارت أكثر تشدداً في دعمها للنظام السوري الحالي مما كانت عليه حالها قبل الاشتباك مع كييف والغرب الأطلسي. اتفق البلدان في آخر أيار/مايو ٢٠١٤ على تشكيل لجنة اقتصادية مشتركة. كان العنوان المعلن هو «تعزيز التعاون في مجالات التجارة والاستثمار والاقتصاد». رأس الجانب الروسي في اللجنة نائب رئيس الحكومة الروسية ديمتري روغوزين، فيما رأس الجانب السوري وزير المالية إسماعيل إسماعيل، كان ذلك غطاء إذاً لرفع مستوى العلاقات العسكرية على نحو غير مسبوق. من يعرف من هو روغوزين يدرك فوراً أن في الأمر تحولاً عسكرياً إستراتيجياً يضاف إلى ما كان موجوداً أصلاً في القاعدة الروسية في طرطوس وغيرها. ليس روغوزين رجلاً عادياً، هو أخطر بكثير من مجرد نائب رئيس حكومة. منذ عيَّنه رئيس الحكومة ديمتري ميدفيديف نائباً له عام ٢٠١١، تم تكليفه الإشراف على مجمّع الصناعات الحربية ودراسة وتنفيذ كل ما يتعلق بالحاجات الدفاعية. نجاح الرجل أبقاه في منصبه لولاية ثانية لا تزال ممتدة منذ عام ٢٠١٢ حتى الآن. كثير من أسرار القوة العسكرية الروسية بيديه. هو في قلب الصناعات العسكرية والحربية الروسية. يقال إن الاستخبارات الأميركية والإسرائيلية اهتمت بمعرفة المزيد عنه منذ بروز اسمه. البيت الأبيض والإدارة العسكرية الأميركية يعتبرانه من أهم مسؤولي الحكومة الروسية. مجلة «فوربس» الأميركية وصفته بأنه «زعيم صقور السياسة الخارجية الروسية». تتهمه واشنطن بأنه المسؤول عن اختراق سيادة الأراضي الأوكرانية. غالباً ما يتم التذكير بتصريحاته «الاستفزازية» وفق التوصيف الأميركي حيال أحداث شبه جزيرة القرم.

كانت الإدارة الأميركية قد أدرجت اسم ديمتري روغوزين على قائمة العقوبات التي فرضتها على شخصيات روسية. بات الرجل ممنوعاً من الدخول إلى الأراضي الأميركية وكندا ودول أخرى في الاتحاد الأوروبي. تم الحجز على ممتلكاته في تلك الدول وهو تلميذ نجيب لإستراتيجية بوتين القائلة إذا ما بلغ التمرد حد التهديد فالمطلوب سحقه. تلك هي الرسالة التي ذهب يؤكدها للأسد.

اللافت أن قرار بوتين بإرسال هذا الرجل العسكري والاستخباري الغامض إلى دمشق، تزامن مع القرار الأميركي بفتح مخازن أسلحة في السعودية وتركيا وزيادة عدد صواريخ «تاو» المضادة للدبابات. حصل ذلك بعد استقبال رئيس الائتلاف السوري المعارض أحمد الجربا. تزامن القرار الروسي أيضاً مع اجتماع مجموعة «أصدقاء سوريا» في لندن والتي أقرّت هي الأخرى رفع حجم المساعدات. قرار قال عنه نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف إنه «موقف هدام ومتحيز».

لم تكتف روسيا بذلك، وإنما كانت سبّاقة في إعلان موقف إيجابي من الانتخابات الرئاسية السورية قبل إجرائها. قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الروسية ألكسندر لوكاشيفيتش: «إن الانتخابات الرئاسية المرتقبة في سوريا من شأنها أن تصبح خطوة هامة في طريق الحفاظ على مؤسسات الدولة والتسوية السلمية للأزمة في هذا البلد».

لم يكن مفاجئاً والحال هذه أن يعلن نائب وزير الخارجية الروسي في تلك الأثناء عزم بلاده استخدام حق النقض الفيتو لمنع إحالة ملف سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية. ولم يكن مفاجئاً في اليوم نفسه تقريباً أن ترفع روسيا والصين مستوى الدعم الدولي لدمشق. قال بيان مشترك في ختام لقاء الرئيسين الروسي والصيني في شنغهاي «إن موسكو وبكين تشجبان محاولات التدخل العسكري الأجنبي في سوريا، وتؤيدان الحكومة السورية والمجتمع الدولي في مسعاهما لتخليص سوريا من الأسلحة الكيماوية، وتدعوان إلى حل الوضع الإنساني هناك». بيان كهذا معروف الرسائل. هو موجه مباشرة إلى واشنطن ولندن وباريس ودول إقليمية.

كان ذلك ما يقال في العلن، أما ما كان يقال في الغرف المغلقة بين روسيا وسوريا، فلعله أكبر بكثير وفق ما تبين لنا من بعض المحاضر، وما ظهر جلياً حين أرسلت روسيا طائراتها وبوارجها لدعم الدولة السورية والأسد عسكرياً والتمهيد لحل سياسي.

العراق حليف فعلاً؟

من يقرأ أبرز الوثائق والمحاضر والمراسلات الدبلوماسية، قد يفاجأ بأن الصورة التي أعطيت للعراق حيال الرئيس بشار الأسد والتحالف معه في خلال الأزمة، شابها الكثير من الغموض والضباب، ولم تكن مطلقاً كما أريد تصويرها على أنها تحالف ثلاثي عراقي سوري إيراني في ظل رئيس الحكومة السابق نوري المالكي.

محاضر مراسلات دبلوماسية

حول استياء سوريا من العراق

في خلال الإعداد للقمة العربية الثالثة والعشرين التي استضافتها بغداد ما بين ٢٧ إلى ٢٩ آذار/ مارس ٢٠١٢، وهي كانت ثالث قمة تستضيفها العاصمة العراقية، بعد قمتي ١٩٧٨ و١٩٩٠، جرى نقاش طويل حول طبيعة المشاركة السورية. كانت جامعة الدول العربية قد علقت مشاركة دمشق في كل شيء، والعراق يريد إنجاح القمة ولكنه لا يريد إغضاب سوريا وإيران.

في برقية من السفارة السورية في بغداد إلى الخارجية السورية، نفهم شكوكاً سوريّة فعلية في الموقف العراقي، وقلقاً من أن يكون في الأمر تحولات معينة بضغوط خليجية.

نقرأ في البرقية الموقعة من القائم بالأعمال بالنيابة الوزير المستشار يوسف سليمان بتاريخ ٢٣ شباط/ فبراير ٢٠١٢ ما يلي:

أولاً: أعلمتني دائرة المراسم في الخارجية العراقية هاتفياً يوم الخميس الماضي بإرجاء البروفة التي كانت مقررة ليوم ٢٠ الجاري والمتعلقة بتمرين أمني على كيفية استقبال ومرافقة وإقامة القادة العرب من المطار إلى مقر مؤتمر القمة العربية المقرر عقدها في أواخر آذار/ مارس المقبل. وجاء إبلاغنا بالتأجيل بعد أن كانت مصادر وزارة الخارجية العراقية والجامعة العربية قد أبلغتنا سابقاً بحضور هذا التمرين في خلال اجتماعات مع المجموعة العربية.

ثانياً: علمت اليوم أن التأجيل لم يتم، وأن هذه البروفة حصلت فعلاً يوم أمس بحضور ممثلين عن جميع السفارات العربية باستثناء سفارتنا.

ثالثاً: لم تتم دعوتنا إلى وزارة الخارجية العراقية التي كانت دعت كل السفارات العربية المعتمدة في بغداد لحضور لقاء في الخارجية نفسها مع وفد من منظمة المؤتمر الإسلامي.

لم يكن تصرف الخارجية العراقية خطأ ولا من باب عدم الانتباه، كان على ما يبدو سياسة مقصودة بغية التقارب من السعودية قبيل القمة. يعزز ذلك، التصريحات الغريبة التي أطلقها آنذاك مستشار الأمن الوطني العراقي فالح فياض أثناء زيارته الرياض وتسليمه الدعوة لحضور القمة العربية.

قال الفياض في حديث لصحيفة «الرياض» السعودية: لا يخفى على الجميع المشاكل بين العراق وسوريا خلال الفترة الماضية حيث وصل الأمر إلى حد محاولة العراق أن يرفع هذا الإشكال إلى مستوى مجلس الأمن في إحدى مراحله، وأصاب العراق ضرر كبير من قبل جماعات إرهابية ومسلحة تمر من خلال الحدود السورية إلى العراق، نحن لا ننسى التاريخ ونقيم هذا الوضع بشكل حقيقي وجدي، ما يجري في سوريا، العراق يقيمه من زاوية مصلحته الخاصة وحرصه على البناء الاجتماعي الذي تجاوز المشكلة الطائفية في العراق. نحن بالكامل مع طموحات الشعب السوري ولا يمكن أن نكون ازدواجيين في أن نتمنى الحرية والديموقراطية ونرفضها للشعب السوري، ولسنا مع النظام السوري بأي ثمن، نحن مع الإصلاح وأن يختار الشعب من يحكمه بإرادة سياسية حرة، لكن بصراحة لم نلحظ سيناريو الحل لهذه المشكلة، فهل سيتم الحل من خلال تدخل أجنبي، هل سيتم الحل من خلال الحوار بين الحكومة والمعارضة كما حدث في اليمن، هل سيتم الحل بآلية أخرى، الذي نشاهده هو تصعيد سيؤدي إلى حرب أهلية الأمر الذي بدت ملامحه بالظهور. ما نعترض عليه وجوب وجود رؤية متفق عليها لحل المشكلة، نحن ساندنا بشكل كامل مبادرة الجامعة العربية بشأن سوريا، ولا يهمنا إلى أين تفضي سواء بذهاب النظام أو بقائه، هذه إرادة الشعب السوري ونحن لسنا قيمين عليه، نحن نعتقد أن ما حدث في العراق هو درس تاريخي للجميع، نحن لا نتمنى لأي بلد عربي أن يمر من أجل التغيير بما مر به العراق، نحن عانينا الاحتلال وصراعاً داخلياً

وفتنة طائفية كادت أن تودي بنا لولا تماسك أبناء الشعب وإدراكهم، سوريا مؤهلة أكثر من العراق للدخول في نفق مظلم. الذي نعترض عليه ونختلف مع البعض فيه هو الأسلوب وليس الهدف، نحن لا نساند النظام السوري ولا يوجد عراقي واحد يخرج للقتال مع النظام بل على العكس تخرج أسلحة على شكل تهريب للمعارضة في سوريا، الشريط الحدودي السوري العراقي نحاول أن نضبطه من مساعي تهريب السلاح ومسائل أخرى، والحكومة تبذل جهوداً في هذا الاتجاه، أما ما يشاع أو يقال من إسناد للنظام في بنيته العسكرية أو الأمنية فهذا غير صحيح[1].

كان هذا الكلام مفاجئاً فعلاً للقيادة السورية. سارع السفير السوري نواف الشيخ فارس إلى إرسال برقية في ٢٧ شباط/ فبراير ٢٠١٢ تحمل الرقم ١٦٦ ينذر فيها الخارجية السورية من هذا التصريح.

لو اقتصر الأمر على مستشار الأمن الوطني العراقي ضد الأسد، لكان مر مروراً عابراً أو وضع في خانة المرونة المطلوبة قبل انعقاد القمة، أو في إطار التباينات العراقية الداخلية، لكن رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي نفسه والقريب من إيران والمفترض أنه داعم للقيادة السورية، سبق فالح فياض إلى الإعلان عن رغبة العراق في التغيير في سوريا. قال في حديث لصحيفة «عكاظ» السعودية: «إن العراق يؤيد التغيير في سوريا ومن الضروري منح الحريات الكافية في سوريا وتشكيل حكومة وحدة وطنية وإجراء انتخابات نزيهة تحت إشراف أممي وعربي، وأن يتم انتخاب مجلس وطني يقر الدستور»[2]. واللافت أكثر أن مكتب رئيس الوزراء وزع مقتطفات الحوار قبل نشره في المجلة السعودية.

أعطيت تفسيرات عديدة آنذاك للموقف العراقي، بعضها ربطه بمحاولة جذب دول الخليج مجدداً للمساهمة في دعم الحكومة العراقية سياسياً وأمنياً ومادياً. البعض الآخر اعتبرها محاولة للقول بأن العراق لا يدور في فلك إيران. قلة فقط

---

(١) صحيفة الرياض، مستشار الأمن الوطني العراقي، ٢٧ شباط/ فبراير 2012 http://www.alriyadh.com/713353.

(٢) السومرية، المالكي لا استقرار في سوريا، ٢٩ شباط/ فبراير ٢٠١٢.

رأت في ذلك رغبة عراقية جدية في تغيير النظام السوري لأن هذه مسألة إستراتيجية لا يستطيع المالكي بما له من ارتباط سياسي وعقائدي بالسيد علي خامنئي مرشد الجمهورية الإسلامية أن يقفز فوقها، أما العارفون آنذاك بتعقيدات العلاقات بين العراق وواشنطن فذهبوا باتجاه تفسيرها من هذا المنطلق.

الواقع أن العراق كان يريد فعلاً كسب ود واشنطن لترسيخ دعائم حكم المالكي ومحاربة الخصوم في الداخل وضمان انسحاب أميركي آمن.

كانت لواشنطن مصلحة وربما رغبة أيضاً في إبعاد العراق عن الفلك الإيراني. ولذلك مثلاً سرعان ما رحبت الخارجية الأميركية «بتصريحات نوري المالكي التي تحدث فيها عن جهود حكومته لمنع وصول مساعدات عسكرية عبر العراق من إيران إلى نظام الرئيس السوري بشار الأسد». كان علي الموسوي مستشار المالكي قد قال لوكالة الصحافة الفرنسية إنه «نتيجة للمعلومات التي وردتنا عن مرور طائرات محملة بالسلاح إلى سوريا قررنا زيادة عمليات التفتيش وسننفذ عمليات تفتيش عشوائية على الطائرات المتوجهة إلى سوريا لنطمئن أنه لا سلاح ينقل إلى سوريا»، لكنه أشار أيضاً إلى أن الاختراقات بنقل السلاح عبر الحدود «تصب في مصلحة المعارضة وليس النظام»[١].

لم يتأخر المالكي نفسه في شن حملة لاحقاً ضد قطر والسعودية وتركيا يتهمها بدعم الإرهاب في بلاده، وفتح واسعاً العلاقات التجارية والسياسية والأمنية مع سوريا التي صار يعتبر ما يجري فيها مؤامرة خارجية، وساهم في مساعدة الاقتصاد السوري. وهو ما كان حتى عام ٢٠١٢ ينفيه تماماً في حديث لقناة العربية آنذاك قائلاً: «إن العراق لم يقدم إلى سوريا ولا حتى دولاراً واحداً»[٢].

الواقع أن رئيس الوزراء العراقي السابق والقادم من صفوف حزب الدعوة

---

(١) الشرق الأوسط، واشنطن ترحب بتصريحات المالكي، ٣١ آذار/ مارس ٢٠١٣ العدد ١٢٥٤٢.

http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=12542&article=722899#.VgAyHt_tmko

(٢) العربية ٢٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢.

http://www.alarabiya.net/articles/2012/01/23/190151.html.

الذي انضم إليه عام ١٩٧٠ وصار من قياداته،لم يتأخر كثيراً في إعلان اصطفافه في المحور المواجه للسعودية وقطر وتركيا. عقد مؤتمراً صحافياً في طهران ليعلن منها في ١٨ آب/ أغسطس ٢٠١٢ أنه: «لو لم تقم تركيا والمملكة العربية السعودية بدعم الجماعات الإرهابية، لما آلت الأمور في سوريا إلى هذه الدّرجة من السوء». ووجه الاتهامات مباشرة إلى رجب طيب أردوغان.

وقال في بيان آخر في ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢ «نصيحتنا لأردوغان هي الاهتمام بمعالجة شؤون الأقليات والكف عن زج تركيا في مشاكل جميع دول المنطقة، لأنها سياسة لا تجلب لتركيا وشعبها سوى المتاعب... أما الحرب النفطية التي تنبأ بها أردوغان، فإن الحكومة الاتحادية لن تسمح بها وستبقى مستمرة في حفاظها على النفط باعتباره ملكاً لكل العراقيين».

كان المالكي يرد على أردوغان الذي قال في ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر «إن «النظام» العراقي يريد الاتجاه بالوضع نحو حرب أهلية».

كانت العلاقات التركية العراقية قد توترت على نحو ملحوظ حين رفضت أنقرة تسليم نائب الرئيس العراقي طارق الهاشمي المحكوم عليه بالإعدام غيابياً في بلاده، كما احتجت بغداد رسمياً في آب/ أغسطس على زيارة وزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو إلى كركوك بشمال العراق من دون إبلاغ السلطة المركزية العراقية، كما نظرت بكثير من الشجب والريبة لتسهيل تركيا مرور النفط من كردستان إلى إسرائيل عبر أراضيها.

لعل زيارة المالكي إلى موسكو في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢ وتوقيع عقود تسلح بأكثر من ٤ مليارات دولار، كشفت أن رئيس الوزراء العراقي الذي جاهر بتنويع العلاقات الدولية لبلاده وعدم حصرها بالولايات المتحدة، كان على الأرجح يريد التفلت من الضغوط الأميركية على حكومته، فذهب صوب موسكو وعزز علاقاته بإيران وقال من قلب العاصمة الروسية إن بلاده ستدعم الأسد ضد الإرهاب. تبنى المالكي لاحقاً النظرية الروسية الإيرانية حيال الوضع السوري. وما لم يقله في خلال عهده، قاله بعد مغادرته الحكومة في حديث للإخبارية السورية

في ٢٩ نيسان/ أبريل ٢٠١٥: إن «سوريا هي الجدار لمنع سقوط العراق ودول المنطقة».

قالها حين صارت إيران الحدث العالمي الأبرز على أبواب توقيع الاتفاق النووي مع الغرب. بدأ فعلياً قلب الصفحة في المنطقة. شعر حلفاء إيران بأن الرياح ستواكب سفنهم السياسية والأمنية بدلاً من السير طويلاً عكس ذلك. دخلت الأزمة السورية بعد توقيع الاتفاق مرحلة جديدة، فرضت معادلات مغايرة، تجلى أبرزها ببداية القبول الدولي بأن يكون الأسد جزءاً من الحل بعدما كان رحيله المسبق شرطاً لذاك الحل. كانت روسيا ضربت بيد من حديد على طاولة المسرح الدولي معلنة رفع مستوى التسليح إلى سوريا، خصوصاً بعدما طمأن بوتين ضيفه بنيامين نتنياهو في شهر أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥ بأنّ السلاح لن يغير التوازن الإستراتيجي، و«أن سوريا لا تريد فتح جبهة ثانية في الجولان».

الأسد إيران: فخاخ التحالف

لا رغبة للغرب في وقف سفك الدماء في سوريا وإنما توجيه صفعة لإيران.

روبرت فيسك ٢٠١٢

وقف حافظ الأسد إلى جانب إيران في حربها ضد العراق. (١٩٨٠ - ١٩٨٨). أحدث الأمر سابقة. سوريا والعراق دائران في فلك حزب واحد وهو البعث. والعروبة في فكر هذا الحزب أولوية. وسوريا دولة علمانية مدنية قاتلت الإخوان المسلمين وفكرهم الديني. كيف غامر إذاً الأسد بكل ذلك وفتح العلاقات على أوسع مجالاتها مع ثورة إسلامية خاضت حرباً مع دولة عربية بعد عام واحد على وصولها إلى السلطة بغض النظر عمن بدأ تلك الحرب وعن مسؤولية الرئيس صدام حسين بها؟ هل كانت تكفي عداوة صدام مع الأسد لتبرير ذلك الاصطفاف، أم إن الأسد كان ينظر إلى البعيد وصولاً إلى صراعه المرير مع إسرائيل وإلى الانقسام الدولي حين كان الغرب يدعم صدام؟

لم تنس إيران في كل تاريخها ذاك الدعم الكبير من دولة عربية مركزية. صحيح أن الأسد لم يعط حزب الله كل ما أرادت إيران، ولم يوصل إلى الفصائل الفلسطينية كل ما كان ينبغي أن يصل، وفضل التقارب أكثر مع حركة أمل في لبنان في بداية الأمر، لكن الصحيح أيضاً أن العلاقات الإيرانية السورية بقيت على تقدمها بالرغم من كل الرياح التي عصفت بالشرق الأوسط.

عام ١٩٨٢ وقعت دمشق وطهران اتفاقية نفطية لبيع النفط الإيراني بسعر

تفضيلي إلى سوريا، ثم جاء الاجتياح الإسرائيلي للبنان. أرسلت إيران قوات من الحرس الثوري لرفع مستوى التدريب والتأسيس لأبرز أحزاب المقاومة العربية والإسلامية ضد إسرائيل: حزب الله. لكن الأسد انتظر ١١ عاماً على قيام الثورة الإسلامية ليزور طهران على نحو رسمي عام ١٩٩٠. بعدها بسبع سنوات أعلن وزير الدفاع الإيراني أن بلاده ستشارك في مشروع لتحديث المعدات العسكرية السورية. كان الاتحاد السوفياتي آنذاك قد تفكك، وسوريا تبحث عن حلفاء جدد لتجديد صناعاتها العسكرية وتذهب صوب الصين وكوريا الشمالية وغيرهما.

على عكس والده، لم ينتظر الرئيس بشار الأسد طويلاً للذهاب إلى إيران. زارها بعد أقل من عام على انتخابه. أعلن في خلال الزيارة التي حصلت عام ٢٠١١ تعزيز «العلاقات الإستراتيجية». رسالة مهمة وخطيرة وفيها الكثير من التحدي للغرب آنذاك الذي يعتبر إيران من «محور الشر» والعدو الأبرز. أخذ المشهد بعداً أكثر خطورة مع زيارة الرئيس الإيراني السابق محمود أحمدي نجاد إلى دمشق ولقاءه أمام الكاميرات أمين عام حزب الله السيد حسن نصر الله والقيادات الفلسطينية، التي كان كولن بأول طالب الأسد بإقفال مكاتبها وطردها كما أوضحنا في فصل سابق. وحين نصحت وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون الأسد عام ٢٠١٠ بالابتعاد عن إيران، رد عليها ساخراً: «إننا نلتقي اليوم لتوقيع اتفاقية ابتعاد بين سوريا وإيران لكن بما أننا فهمنا الأمور خطأً، ربما بسبب الترجمة أو محدودية الفهم، وقعنا اتفاقية إلغاء التأشيرات، ولا نعرف أكان هذا يتوافق مع ذاك أم لا»[1]. ومن جانبه قال نجاد إن كلام كلينتون «مثل كلام أم العروس كونه ليس في محله وليس هناك من مسافة تفصل بين سوريا وإيران، ولم يطلب أحد من كلينتون أن تبدي وجهة نظرها» متمنياً أن «يغادرونا ويريحونا»[2].

اللافت أن هيلاري كلينتون التي كانت توجه تلك النصيحة إلى الأسد، كانت

---

(١) الأسد في مؤتمر صحفي في دمشق، الشرق الأوسط، شباط/ فبراير ٢٠١٠ العدد ١١٤١٣.

(٢) محمود احمدي نجاد،الشرق الأوسط، شباط/ فبراير ٢٠١٠ العدد ١١٤١٣.

تعلن في اليوم نفسه أمام الكونغرس عودة السفير الأميركي روبرت فورد إلى دمشق، معللة ذلك بالقول: «إعادة السفير إلى سوريا ليست مكافأة لها، بل هي قرار يخدم مصلحتنا الوطنية»، واللافت أكثر قولها أن ليس العلاقات بين إيران وسوريا هي التي تقلق أميركا وإنما: «مشكلتنا مع جوانب العلاقات الإيرانية-السورية التي تصعب السلام والأمن الإقليميين». بمعنى أوضح لو أن سوريا وإيران قابلتان بالسلام مع إسرائيل ووقف دعم المقاومة لما كان في الأمر مشكلة[1].

بدلاً من سماع نصائح الأميركيين التي راحت تصله منذ وصوله إلى السلطة عام ٢٠٠٠، ذهب الأسد في علاقته مع إيران إلى حد توقيع اتفاقية تعاون عسكري في حزيران/ يونيو ٢٠٠٦، ثم زيارة ثانية إلى طهران عام ٢٠٠٧. كان ذلك حاملاً رسائل كثيرة لأنه أعقب واحدة من أسوأ هزائم إسرائيل في لبنان وفق ما اعترفت هي نفسها. ما لم تعترف به، جاء مفصلاً في تقرير «فينوغراد». حيث أكد: «تحمل المستويين السياسي والعسكري في إسرائيل مسؤولية حرب لبنان الثانية، التي لم ننتصر فيها، وحيث نجحت مجموعة من آلاف المقاتلين في الصمود لأسابيع طويلة أمام الجيش الأقوى في الشرق الأوسط» في خطوة ولّدت «شعوراً قوياً لدى الجمهور (الإسرائيلي) بالانكسار والخيبة»[2].

صارت صور تدمير الدبابات الإسرائيلية في وادي الحجير على أيادي المقاومة أو ما عرفت «بمجزرة الميركافا» وتدمير بارجة في عرض البحر بعد لحظات على إعلان نصر الله تدميرها على التلفزة، وصور الضباط والجنود الإسرائيليين القتلى أو الذين يبكون، تطغى على صور الدمار الهائل الذي أحدثته حرب إسرائيل الهمجية في البنى التحتية اللبنانية على امتداد أراضي لبنان تقريباً.

تعددت الزيارات الرئاسية بين البلدين. زار الأسد إيران منذ حرب ٢٠٠٦ حتى اندلاع الحرب في بلاده عام ٢٠١١، أقلّه أربع مرات. وفي آخر زيارة له في تشرين

---

(١) هيلاري كلينتون، الشرق الأوسط، شباط/ فبراير ٢٠١٠ العدد ١١٤١٣.

(٢) تقرير فينوغراد وفق ترجمة مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

http://www.alzaytouna.net/permalink/4873.html.

الأول ٢٠١٠ أعلن التلفزيون الرسمي الإيراني عن «تعزيز جبهة المقاومة ضد إسرائيل، وعن اتفاقيات لتحرير المبادلات التجارية الثنائية وإنشاء مصرف تجاري مشترك». وفي كانون الأول، بعد نحو عام، ومع اندلاع أول الأحداث في سوريا في آذار/ مارس ٢٠١١، لم يتأخر التذكير الأميركي بالربط بين سوريا وإيران. صدرت عن وزارة الخارجية الأميركية بتصريح في نيسان/ أبريل، أي بعد شهر واحد تتهم فيه إيران «بمساعدة نظام دمشق على قمع التظاهرات في سوريا».

هذا كان منتظراً. لكن ما لم يكن بالحسبان، هو أن يطالب الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد حليفه بشار الأسد في ٨ آب/ أغسطس ٢٠١١ بوقف العنف ضد المحتجين، وقال: «على الرئيس بشار الأسد وقف استخدام العنف في قمع الاحتجاجات في بلاده، وإن الحل العسكري ليس هو الحل الصحيح، وإن الحرية والعدالة واحترام الآخر من حقوق الشعوب»[1].

فاجأ التصريح القيادة السورية، بالرغم من أن رسائل من هذا النوع كانت تصلها بالطرق الدبلوماسية أو عبر الهاتف من نجاد، كما أن مسؤولاً إيرانياً رفيعاً قال لدبلوماسي عربي آنذاك. «لن أذهب إلى دمشق طالما أن الدماء هي عنوان المرحلة».

لم تكن القيادة السورية لا في عهد حافظ الأسد ولا في عهد بشار، قد انتقدت مرة واحدة أي إجراء إيراني ضد تظاهرات الإصلاحيين. لم تطالب مرة واحدة بإطلاق سراح أحد سجناء الرأي أو معتقلي الإصلاح في إيران. كانت المفاجأة أكبر من علاقة حليفين. سرعان ما جاءت رسالة قوية من مرشد الجمهورية السيد علي خامنئي إلى الأسد تؤكد وقوف إيران قيادة وحرساً وشعباً مع سوريا بقيادة الأسد. رسائل الدعم التي بعث بها خامنئي لم تخل من النصح الدائم بالحوار والتفاوض والتقليل من الاعتماد على الحل العسكري. هذا كان في المراحل الأولى للحرب، وقبل اتخاذ إيران القرار المركزي بالدعم العسكري المباشر. وكمؤشر للدعم صوت البرلماني الإيراني في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١ على اتفاقية التبادل الحربي مع

---

(١) نجاد. مقابلة مع التلفزيون البرتغالي يوم الأربعاء ٨/ ٨/ ٢٠١١ نقلت مضمونها وكالة أسوشيتد برس.

دمشق. كان ذلك رسالة ليس لسوريا وقيادتها فقط، وإنما وخصوصاً إلى خصوم الأسد وفي مقدمهم أميركا.

إيران بين صحوة الربيع ودعم الحليف

لا شك أن اندلاع الانتفاضات والتظاهرات ضد الأسد، أحرج إستراتيجية طهران حيال ما وصف بالربيع العربي. كانت القيادة الإيرانية تبدي فرحاً واضحاً بما جرى في مصر وتونس. راحت تقول إنه مستوحى من ثورتها، وحين غرّدت أولى سنونوات الربيع العربي في تونس ومصر، سارعت طهران إلى وصف الثورات بـ «الصحوة الإسلامية». قال السيد علي خامنئي، مرشد الثورة، في خطبة له في شباط/ فبراير ٢٠١١: «إن الثورات العربية تستلهم روح ونموذج الثورة الإسلامية في إيران، وبالتالي، فهي استمرار لها». ما كان «القائد» غريباً عن الإخوان. هو نفسه كان أول من ترجم كتب سيد قطب إلى الفارسية ونصح بقراءتها. وقال د.علي أكبر ولايتي، وزير الخارجية الإيراني الأسبق والمستشار الأعلى لخامنئي: «إن الإخوان المسلمين هم الأقرب إلى طهران بين المجموعات الإسلامية كافة»[1].

توقّعت طهران، في حينه، أن يبادلها «الإخوان المسلمون» حماستها باندفاع مماثل. كانت النتيجة أن أول زيارة للرئيس المصري محمد مرسي إلى طهران كانت مخيّبة. استخدم الرئيس الإخواني، من على منبر قمة دول عدم الانحياز، خطاباً تعبوياً مذهبياً ناقض الحفاوة الإيرانية، وختم عهده بإعلان القطيعة بين مصر وسوريا، حليفة إيران.

وكما فعلت مع إخوان مصر، كذلك مع تركيا المحكومة بحزب العدالة والتنمية الإسلامي. قال خامنئي خلال استقباله رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في ٢٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤: «إن الأخوّة والمحبة والصداقة الحالية

---

(١) علي أكبر ولايتي، ندوة «الحوزة الدينية والصحوة الإسلامية». جامعة العلوم الإسلامية. مشهد. إيران. ٤ نيسان/ أبريل ٢٠١٣.

بين إيران وتركيا لا مثيل لها في خلال القرون الأخيرة». ردّ أردوغان: «أنا هنا لأزور بلدي الثاني».

لم تتدهور علاقات طهران وأنقرة طوال الأزمة السورية. صار عتب لا قطيعة. صدرت تحذيرات كانت سرعان ما تطويها الزيارات. في الإستراتيجيا البعيدة المدى تستمر الفكرة الإيرانية على حالها. مفاد الفكرة أنه لا بدّ للعالم الإسلامي من اللقاء. تريد طهران تعزيز الروابط الشيعية - السنية لإنشاء حلف عالمي جدي. تدرك أن جزءاً كبيراً من أسباب الفتن المذهبية في المنطقة إنما يستهدف دورها ودور حلفائها. في الإستراتيجيا القصيرة المدى، كانت ترى أن مصلحتها القصوى تكمن في التقارب مع التيارات السنية المعتدلة في المنطقة، وبينها «الإخوان» وحركة «حماس»، لوقف الحرب في سوريا، وسحب بساط الفتنة المذهبية، وتعزيز موقفها في مفاوضات «٥+١»، والحفاظ على وهج دورها الفلسطيني ومواجهة السعودية.

لو لم تصل شرارات الربيع العربي إلى سوريا، لكانت إيران أقل إحراجاً بالتعامل مع الثورات. في سوريا تغير المشهد والأدوار والإستراتيجيا. قررت الوقوف إلى جانب رئيس الدولة.

كانت القراءة الإستراتيجية لإيران، أن استهداف سوريا هو استهداف لها وكسر لجسر تواصلها مع المقاومتين الإسلاميتين في لبنان وفلسطين. ساهم في تلك القراءة، ظهور شعارات في الأسابيع الأولى للانتفاضات والتظاهرات السورية ضد حزب الله وإيران والشيعة. ازداد القلق والرغبة في الدعم المباشر في أعقاب خطف ٤٨ إيرانياً في سوريا في ٤ آب/ أغسطس ٢٠١٢. قال الجيش الحر إنهم ينتمون إلى الحرس الثوري الإيراني، بينما قالت إيران إنهم زوار وحجاج.

فهمت إيران الرسالة. أرسلت في ٧ آب/ أغسطس سعيد جليلي مبعوث خامنئي إلى دمشق. استقبله الأسد، ليعلن جليلي بعد الزيارة لمن يريد أن يسمع: «إن إيران لن تسمح بكسر ضلع سوريا الأساسي في محور المقاومة»[1].

---

(١) السفير، إعلان إيراني من دمشق. ٨/ ٨/ ٢٠١٢.

لكن إيران أرفقت موقفها هذا بحركة دبلوماسية في عدد من الدول الإقليمية بغية وقف الحرب السورية. فذهب في اليوم نفسه وزير الخارجية علي أكبر صالحي إلى تركيا مؤكداً أن الاستقرار في سوريا لا يتم بدون أنقرة وطهران، وزار حميد بغاني نائب الرئيس الإيراني القاهرة. قيل آنذاك أيضاً إن الحركة الإيرانية تهدف إلى إطلاق المخطوفين الذين عادت طهران تقول إن بعضهم من متقاعدي الحرس الثوري.

تعددت اللقاءات العسكرية والدفاعية المعلنة بين سوريا وإيران منذ عام ٢٠٠٦. ربما سبقها الكثير من اللقاءات التي بقيت طي الكتمان. لكن كلام الطرفين راح ينحو صوب الحديث عن تشكيل جبهة فعلية، وهو ما زاد في فتح العيون الإسرائيلية والغربية والخليجية على تلك الحركة السورية الإيرانية. فوزير الدفاع السوري السابق حسن تركماني قال في ١٥ حزيران/ يونيو ٢٠٠٦ بعد محادثاته مع نظيره الإيراني مصطفى محمد نجار: «إن تعاوننا يستند إلى حلف إستراتيجي ضد التهديدات المشتركة. نحن نكون جبهة مشتركة ضد التهديدات الإسرائيلية، وتعاوننا في هذا المجال ليس سراً»[١].

الكاتب الأميركي ذو الميول الصهيونية هارولد ليندس نقل عن مصادر استخبارية أن «الاتفاقية الدفاعية بين إيران وسوريا تلحظ نشر أكثر من بطارية من صواريخ شهاب ٣ أرض أرض على سلسلة جبل الرمال، وأن روسيا وقعت أيضاً الاتفاقية الدفاعية بين إيران وسوريا لكن هذا التوقيع بقي سراً»[٢].

لا شك أن ميول الكاتب صوب إسرائيل تدفع للحذر من تسريبات كهذه، ولكن ربما في أمر التعاون الروسي الإيراني السوري ما يستحق التدقيق. لكن الباحث أيضاً في «مؤسسة هيريتدج» اليمينية الأميركية بيتر بروك (Peter Brookes)، وصف

---

(١) وكالة أنباء فارس. english.faresnews.com/newstext.php?nn=9104254893

(٢) http://the-end-times-observer.blogspot.com/2006/07/uncovered-russian-syrian-iran-axis.html

الاتفاقية بين إيران وسوريا، في حينه، بأنها «تعني بأن إيران ستحمي سوريا في حال مهاجمتها، والعكس صحيح وأننا، أي الأميركيون وإسرائيل، سنواجه المزيد من المشاكل»[1].

تكشف الباحثة في المعهد الأميركي للسلام منى يعقوبيان أن الاتفاقية الدفاعية بين سوريا وإيران والتي يتحفظ البلدان عن تفاصيلها ليست جديدة حتى ولو أنها وقّعت رسمياً عام ٢٠٠٦ ذلك أنه: «في العام ٢٠٠٤، كانت سوريا وإيران قد وقعتا اتفاقاً للتعاون الإستراتيجي، يشمل التعاون الأمني والعسكري، وقيل إنه يشمل صفقات لبيع الصواريخ الإيرانية إلى سوريا، فضلاً عن تعزيز التعاون الاستخباري بين سوريا وإيران، التي تزوّد بالفعل حليفتها بالعتاد والتدريب»[2].

أما الباحثة في مركز «نظرة إلى الشرق الوسط» الأوروبي إيمانويل فيسيلي (Emanuelle Vesely)، فتذهب أبعد من ذاك التاريخ لتؤكد «أن أول اتفاق للتعاون العسكري بين طهران ودمشق وقع في العام ١٩٩٨. وحينها أعلن وزير الدفاع الإيراني علي شمخاني أن الاتفاقية تغطي أيضاً المسائل الاستخبارية والأمنية، وخصوصاً في ما يتعلق بالمجموعات المعارضة»[3].

لا شك أن الحرب الإسرائيلية على لبنان والمحاولة الفاشلة لسحق حزب الله وتأليب بيئته الشيعية والبيئة اللبنانية ضده، لم يكن السبب الوحيد لتعزيز التعاون الإيراني السوري؛ فالبلدان أدركا أيضاً أن غزو العراق من قبل أميركا وبريطانيا وبدون أي شرعية دولية عام ٢٠٠٣ يؤكد بأن المغامرات الأميركية تتخطى الخطوط الحمراء في أي وقت. كانت قناعتهما أيضاً بأن الهدف الأول والأخير لأميركا هو حماية إسرائيل وحماية المصالح الاقتصادية والأمنية والسياسية للولايات المتحدة الأميركية في المنطقة، وهذا صعب التحقيق مع وجود محور يواجه كل ذلك. كان

---

(١) (رابط الدراسة: http://www.military.com/opinion/0,15202,90793,00.html)

(٢) http://www.usip.org/files/resources/syria_iran.pdf

(٣) http://www.realite-eu.org/site/apps/nlnet/content3.aspx?c=9dJBLLNkGiF&b=2315291&ct=10038391

لا بد إذاً من نقل التعاون إلى مستويات إستراتيجية حقيقية تؤمن الدفاع المشترك عن المصالح الإيرانية السورية بكل الوسائل.

لم يخطئ إيلان برمان (Ilan Berman)، نائب الرئيس الأميركي في «مجلس السياسة الأميركية الخارجية» حين قال إن غزو العراق «أثار توتر كلتا الدولتين. ولكن شعور دمشق بأن وضعها أصبح أكثر هشاشة هو ما جعلها تدفع باتجاه إبرام اتفاقية للدفاع المشترك مع طهران، وأن ما جمع إيران وسوريا، في مرحلة ما بعد الغزو، كان الحاجة كي لا يصبح أي منهما عراقاً آخر».

يضاف إلى ذلك طبعاً، أن الأسد لم يرتح يوماً لعلاقاته العربية، وكان يشعر بأن معظم الدول وليس تلك التي كانت ترفض العلاقات مع إسرائيل فقط، صار يقيم على نحو أو آخر علاقات أو يجري اتصالات مع الحكومات الإسرائيلية ويرفع شعارات خطر «الهلال الشيعي».

في تقرير لها في ١٤ آذار/ مارس ٢٠١٢ حللت صحيفة الغارديان البريطانية، الرسائل الإكترونية الخاصة بالرئيس الأسد والتي تعود إلى أواخر عام ٢٠١١ وقالت إن مستشاري الأسد طلبوا «نصائح عدد كبير من الأشخاص بينهم إعلاميون والمستشار السياسي للسفير الإيراني في دمشق، وبناء عليه نصحوا بضرورة استخدام لهجة قوية وعنيفة لقمع المتظاهرين... الخ»[(١)].

حاولنا في خلال أبحاثنا لوضع هذا الكتاب، أن نتأكد من تلك النصائح، وهل أن الإيرانيين كانوا فعلاً منذ الأشهر الأولى للحرب في سوريا وعليها موجودين كمستشارين هناك. وهل كانوا يتوقعون فعلاً ما قد يحدث ليساعدوا القيادة السورية غير المعتادة هذا النوع من التظاهرات في كيفية التعامل معها. يبدو نعم. فقد كان بعض المستشارين الإيرانيين في علم النفس الحربي يأتون فعلاً إلى دمشق منذ عام ٢٠١١ للمساعدة على كيفية مواجهة التظاهرات. وقد قدموا للقيادة السورية مجموعة من الوثائق والكتب والمستندات التي يمكن تعميمها على المسؤولين

---

(١) http://www.guardian.co.uk/world/2012/mar/14/assad-emails-lift-lid-inner-circle

السياسيين والعسكريين وبعض المستشارين الإعلاميين. لذلك، نقرأ مثلاً في أحد ملفات التعليمات الواجب اتباعها ما يلي:

تعليمات إيرانية للحرب النفسية في مواجهة التظاهرات

يجب أن ننتبه جدياً إلى أن خصمنا يعمل بشكل دقيق وسيعمل على قتل أشخاص معينين في الفترة المقبلة، أي إنه سيحدد من يقتل. وهذا مثال جرى عندنا في إيران:

ففي إحدى التظاهرات في طهران، حدث إطلاق نار على قوات الأمن، فقامت السلطات الإيرانية مباشرة بالطلب من تلك القوات عدم إطلاق النار رداً على المهاجمين لأنهم توقعوا فوراً بأن عملية إطلاق النار تتم في مكان يصورون فيه، وهم بالتأكيد يسعون لاستجرار قوات الأمن لإطلاق النار بغية استخدام هذه الصور ضدهم في الإعلام. في هذه الأثناء سقط السيد صانع جالي قتيلاً.

لنر الآن كيف أن العدو اختار هذا الشاب:

السيد «جالي» هو طالب جامعي، أي إن العدو كان يسعى إلى توتير أجواء الجامعات، تصوروا مثلاً أن يصل خبر مقتل الطالب «جالي» إلى الجامعة وما يمكن أن يتسبب به ذلك من شحن وتوتر بين الطلاب.

أولاً: باختيار هذا الشخص هم يسعون إلى تخريب الجو في الجامعات.

ثانياً: بالإضافة إلى أنه طالب، هو كردي، وهم يسعون باختياره لخلق خلاف قومي ضمن إيران.

لنتذكر أنه في برنامج «جين شارب» نجد أنهم يركزون خصوصاً على إيجاد الخلافات القومية والمذهبية.

ثالثاً: هذا الطالب الكردي هو سني.

بشكل دقيق إذاً هي عملية تخريب جامعي وإيجاد خلاف قومي ومذهبي.

إنما السلطات الإيرانية، وبشكل سريع جداً استطاعت مصادرة الشهيد لمصلحتها، فخرج نائب قائد قوات الشرطة مباشرة وظهر عبر التلفزيون وروى

بالتفصيل للناس ما قدمه له عناصر الأمن، وقال إنه في المكان نفسه جرح ثلاثة عشر شرطياً، وثانياً تم اعتقال شخصين من المنافقين (وهي الصفة التي تستخدمها القيادة الإيرانية لوصف القوى المعارضة)، وقال ثالثاً إن شهيداً من الوطن قد سقط هو صانع جالي.

عندما تقفون في وجه عدو مثل أميركا وإسرائيل يجب أن تعلموا أنكم تقفون ضد عدو كبير. أنا مطمئن ومتأكد أنكم ستتجاوزون هذه الأزمة. ذلك أن العمليات النفسية تتضمن الدفاع والهجوم. وعلى سبيل المثال التجارب التي وفق الإيرانيون فيها مع العدو وعكسوا نتائجها ضده، قد يستفيد العدو منها في مواجهة سوريا عبر تلافي الأخطاء التي أتاحت للإيرانيين عكس النتائج ضده.

طبعاً هناك الكثير من الخبرات والخبراء المتخصصين في الحرب الإعلامية والنفسية، يمكن، إذا رأيتم أنّ هناك ضرورة لوجود فرق تدريب مشتركة لنقل الخبرات والتكتيكات والأساليب التي قد تستخدم في هذه الحرب، فنحن جاهزون.

كانت النصائح الإيرانية تصب في خانة ضرورة مواجهة العدو بأدواته، مواقع انترنيت مقابل مواقع، تظاهرات مقابل تظاهرات، إعلام مقابل إعلام، لكنها كانت تشير أيضاً إلى خطوط حمراء، كمثل عدم دخول الشرطة والجيش حرم الجامعات، وعدم سقوط قتلى في الجامعات، وعدم نزع الحجاب أو النقاب عن أي فتاة والانتباه إلى أن العدو قد يفعل هذا لإثارة الشعور الديني، وخصوصاً عدم الدخول إلى حرمات المساجد، ويمكن الدخول الأمني عبر أشخاص مدنيين فقط للمراقبة وليس لانتهاك حرمة المسجد.

مثل هذه المساعدة الإيرانية منذ الأشهر الأولى للحرب في سوريا توضح أن طهران وقفت منذ البداية إلى جانب حليفها حتى ولو أن بعض الوثائق يكشف أن إيران لم تستبعد تنحي الأسد.

ويكيليكس: إيران نصحت الأسد بالتنحي؟.

في شباط/ فبراير عام ٢٠١٢ بدأ موقع ويكيليكس بنشر خمسة ملايين برقية

إلكترونية من مقر مركز ستراتفور الاستخباري في تكساس للفترة الممتدة من تموز/ يوليو ٢٠٠٤ إلى أواخر كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١. من تلك البرقيات واحدة تتعلق بسوريا وإيران تعود إلى ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١.

تقول البرقية إن عرضاً إيرانياً أرسل عبر رئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي إلى الرئيس السوري بشار الأسد يقضي بتنحي الأخير وحصول تسوية مع المجلس الوطني السوري المعارض والجيش السوري الحر الذي يضم منشقين عن الجيش النظامي.

ينقل مرسل البرقية عن مصدره أن الإيرانيين لم يفضلوا أن يعرضوا الأمر بأنفسهم على الأسد لذلك اختاروا المالكي الذي تربطه علاقة شخصية بالأسد نتيجة السنوات التي قضاها في سوريا منفياً. يضيف المرسل أن الأسد ما كان ليثق بمثل هذه المبادرة لو جاءت من جانب العرب السنة لكنه مستعد للاستماع إلى المالكي.

وبحسب المصدر نفسه فإن الأميركيين عارضوا الخطة لأنها تسمح لإيران بالاحتفاظ بنفوذها في سوريا ما بعد مرحلة الأسد.

يخلص مرسل البرقية إلى أنه وجد صعوبة في تصديق الأمر لكن قيل له إن الأسد كان منفتحاً على إمكانية تنحيه. ويقول: «إن ما أثار اهتمامي، هو أن السيدة عضو المجلس الوطني السوري التي كنت قد التقيتها في وقت سابق من هذا المساء سألتني إذا كان بإمكاني أن أصلها بالإيرانيين بعد أن ذكرت أمامها أن إيران تتطلع أيضاً إلى ما بعد الأسد».

بعد ثلاثة أيام على البرقية هذه، صدرت برقية أخرى من رسائل مركز ستراتفور بتاريخ ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١ تتحدث عن وصول الإيرانيين إلى قناعة بأن نظام الأسد غير قابل للإنقاذ. ينقل المرسل عن مصدره اعتقاده بأن نظام الأسد سيسقط في عام ٢٠١٢ بخلاف الاعتقاد السائد ببقائه، وأن ذروة الضغط عليه ستكون حين تدرك المؤسسة العسكرية أن على الأسد الرحيل لافتاً إلى بدء حصول انشقاقات في المؤسسة العسكرية وانضمام ضباط علويين ومجندين إلى صفوف الجيش السوري الحر.

جاء في البرقية أيضاً إن «الإيرانيين يقيمون بدقة الوضع في سوريا، ويجب قراءة ما وراء التصريحات العلنية للإيرانيين لا سيما تلك التي يدلي بها آية الله خامنئي. ذلك أن كلاً من خامنئي وأحمدي نجاد وصلا إلى نتيجة مفادها أن هذا النظام غير قابل للإنقاذ وأنه سينهار على طريقة النموذج الليبي. وسيكون هناك انقلاب في دمشق سواء كان عسكرياً أو سياسياً»[١].

وتتابع البرقية «يجب عدم صرف النظر عن براغماتية خامنئي. ذلك أن إيران تبدو مستعدة لاستخدام نفوذها في سوريا من أجل حصول انقلاب شرط ضمان إبقاء القيادة الجديدة على علاقات ممتازة مع طهران. وقد حاول الإيرانيون التقارب مع الأميركيين لهذه الغاية. في الماضي تعاونت إيران مع الولايات المتحدة لإطاحة صدام حسين وقد انتصرت إيران في العراق. الإيرانيون لن يمانعوا بالعمل مجدداً من أجل إطاحة الأسد إذا كانوا يضمنون الحصول على نتائج جيدة في سوريا. إن الترابط بين سوريا والعراق يسمح لإيران بلعب دور مباشر في شؤون دمشق».

ووفق البرقية نفسها فإن «الإيرانيين يشعرون أن عليهم التحرك سريعاً في سوريا لأن لدى الأتراك مخططاتهم الخاصة بسوريا وهم لا يتعاونون مع الإيرانيين. الأتراك يتحركون ببطء ولكن بطريقة منهجية». تضيف البرقية «إن إيران لا تريد السماح للأتراك بالسيطرة على سوريا. في حين ينسق الأتراك مع الإخوان المسلمين والجيش السوري الحر. يفضل الإيرانيون «انقلاب قصر» في دمشق بهدف الحفاظ على علاقاتهم مع من سيخلف الأسد. لكن ما يؤخر التحرك في سوريا هو أن الولايات المتحدة لم تقرر بعد شكل النظام السياسي ما بعد الأسد[٢].

تحتمل الوثيقة الكثير من الشكوك، ويرى بعض المقربين من القيادة السورية أن مثل هذه الوثائق كان هدفه دق أسافين بين حليفين في لحظة مفصلية لكل منهما. فالقرار المركزي في إيران هو لخامنئي الذي حسم مسألة دعم الأسد باكراً. هذا لم

---

(١) الباحث.

(٢) https://search.wikileaks.org/gifiles/?viewemailid=60476#searchresult

يمنع طبعاً أن نجاد وبعض المسؤولين الإيرانيين كانوا فعلاً قلقين آنذاك إزاء القيادة السورية وإزاء انهيار النظام. ربما تكون الوثيقة صحيحة وربما لا، لكن الذي توضّح سريعاً هو أن خامنئي حسم المسألة وقرر دعم الأسد وأركانه، ربما لشعوره أولاً بأن رحيل الأسد يعني انهيار كل المنظومة الأمنية والعسكرية، وثانياً لأن إيران تريد رد الجميل لنظام وقف إلى جانبها في أحلك الظروف ودفع الكثير ثمناً لهذا التحالف معها.

في هذا الإطار كشفت صحيفة «وول ستريت جورنال» في ٢٨ آب/ أغسطس ٢٠١٢، أن إيران أرسلت قادة من النخبة الإيرانية والحرس الثوري والمئات من جنود المشاة إلى سوريا لدعم الرئيس بشار الأسد في صد المعارضة المسلحة. ونقلت عن القائد في الحرس الثوري الإيراني العميد سالار ابنوش أن إيران دربت أعضاء الأجهزة الأمنية السورية في مجال الأمن والتجسس على المعارضين، وإن قرار إرسال أفراد الحرس الثوري الإيراني يأتي بعد هجمات الثوار على حلب ودمشق والانفجار الذي أودى بحياة ٤ من كبار القادة السوريين في تموز/ يوليو الماضي (٢٠١٢).

نقلت الصحيفة الأميركية عن عضو في الحرس الثوري الإيراني أن «قائد فيلق القدس الجنرال قاسم سليماني أقنع خامنئي بأن حدود إيران تتجاوز حدودها الجغرافية، وأن القتال من أجل سوريا جزء حيوي من عملية الحفاظ على الهلال الشيعي»[١].

كان الدعم الإيراني العلني للأسد، يترافق مع مساع إيرانية لرأب الصدع عبر الحوار السياسي؛ فمنذ آب/ أغسطس أي بعد ٦ أشهر على اندلاع المواجهات، أعرب وزير الخارجية الإيراني علي أكبر صالحي، في مقال نشرته صحيفة «واشنطن بوست» في ١١ آب ٢٠١٢، عن استعداد بلاده للتوسط بين الحكومة السورية

---

(١) http://online.wsj.com/article/SB10000872396390444230504577615393756632230.html?mod=WSJ World LEFTSecondNews

والمعارضة، مشيراً إلى استعداد طهران لاستضافة مؤتمر دولي حول تسوية النزاع المسلح في سوريا. لكنه حدد تماماً موقف طهران من الرئيس السوري. قال «إن الفكرة القائلة بأن رحيل الأسد سيؤدي إلى انتقال سلمي للسلطة في سوريا، مجرد وهم، مذكراً بأن المجتمع السوري يشكل فسيفساء عرقية ودينية وثقافية جميلة، محذراً من أن هذه الفسيفساء ستنقسم في حال السقوط. المفاجئ للنظام».

وكما في المساعدات العسكرية والإعلامية والسياسية، فإن إيران الخبيرة بتفادي الحصار الاقتصادي، بدأت باكراً التنسيق مع القيادة السورية لوضع خطة ضد العقوبات التي كانت تدرك أنها قادمة لا محالة. كان النفط السوري هو أبرز المستهدفين بالعقوبات، ذلك أن نسبة ٩٠ بالمئة منه كانت تذهب إلى أوروبا والبقية إلى تركيا. والنفط كان يؤمن ٢٥ بالمئة من الإيرادات الحكومية لسوريا. سعت القيادة السورية بداية للاتفاق مع الهند لكن مسألة الضمانات حالت دون ذلك. وحتى صيف عام ٢٠١٢ كانت خسارة سوريا بسبب العقوبات على النفط تخطت ٤ مليارات دولار. والدول الخليجية أوقفت استثماراتها الكبيرة (مثلاً قطر وحدها نحو ٦ مليارات). لم تجد القيادة السورية سوى ٣ اتجاهات رئيسة هي إيران وروسيا والعراق وأيضاً لبنان ولكن على مستويات أقل بكثير.

كانت روسيا وإيران تمتلكان خبرة مهمة في مجال الالتفاف على العقوبات. تعززت تلك الخبرة بعد صدمة طهران وموسكو حين فرض الغرب عقوبات على البنك المركزي الإيراني مما أربك البلدين، وهو ما أفادت منه دمشق لاحقاً حيث تم وضع دراسة اقتصادية مفصلة لما ينبغي عمله حين يفرض الغرب العقوبات على المصرف المركزي السوري.

التقى السفير السوري في موسكو د. رياض حداد إدارة مصرف غاز بروم في ٢١ شباط/ فبراير ٢٠١٢، وذلك بعد أن كان المصرف الروسي الشهير تلقى اتصالاً من نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف يعلمه فيه بأن العقوبات التي ستفرض على المصرف السوري ستكون مشابهة تماماً لما فرض سابقاً على

المصرف الإيراني. وبالفعل تم وضع آلية خاصة سمحت بالالتفاف على العقوبات المصرفية.

ساعدت طهران أيضاً الاقتصاد السوري عبر تقديمات مالية مباشرة، أو عبر تشجيع حكومة المالكي على توسيع إطار التعاون الاقتصادي خصوصاً أن بغداد كانت رفضت العقوبات الاقتصادية التي فرضتها جامعة الدول العربية على سوريا. كانت القيادة السورية بحاجة سريعة إلى كل تلك الإجراءات ذلك أن سعر صرف الليرة السورية انخفض إلى النصف تقريباً بحلول عام ٢٠١٢ أي بعد ١٠ أشهر فقط من اندلاع المواجهات. وارتفعت أسهم السوق السوداء خصوصاً عبر الحدود اللبنانية السورية حيث اكتشفت الحكومة السورية أن ثمة من يشتري الليرة السورية بكميات كبيرة يتم تهريبها عبر الحدود كي ينخفض سعرها سريعاً. «بين آذار ٢٠١١ وآذار ٢٠١٢، تجاهل العراق، إلى حدّ كبير، عقوبات جامعة الدول العربية، وزاد وارداته من سوريا بنسبة ٤٠ في المئة، وزادت إيران وارداتها بنسبة ١٠٠ في المئة. واتّخذت إيران، من بين أمور أخرى، تدابير لتوفير حوافز للمستوردين من أجل شراء المنتجات السورية. وقدّمت روسيا لسوريا المواد والإمدادات اللازمة لدورة الإنتاج، بما في ذلك شحنات ثابتة من وقود الديزل الذي يتم استخدامه في كل شيء من الجرّارات الزراعية إلى شاحنات النقل المدنية. وعلى الرغم من التوتّرات القائمة مع الدول المجاورة مثل تركيا والأردن، لايزال قدر كبير من التجارة وعمليات التهريب غير الرسمية مستمرّاً عبر الحدود»[1].

كانت وزارة الطاقة الإيرانية ووزارة الكهرباء السورية قد وقعتا مع بداية العام الثاني للحرب مذكرة تفاهم حول توريد الطاقة الكهربائية إلى سوريا وتوريد التجهيزات لشبكات النقل والتوزيع وإنشاء مشاريع محطات توليد تقليدية وأخرى عاملة بالطاقة المتجددة. وفي ٣٠ نيسان/ أبريل ٢٠١٢ كشف وزير الصناعة والمناجم والتجارة الإيراني مهدي غضنفري في أعقاب لقائه وزير التجارة

---

(١) معهد كارنيغي، ٢٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٢

http://carnegie-mec.org/publications/?fa=show&id=48599

والاقتصاد السوري محمد نضال الشعار أن الحجم الحالي للتبادل التجاري بين البلدين يبلغ ٧٠٠ مليون دولار، وأنه نظراً لتنفيذ اتفاقية التجارة الحرة فإن حجم التبادل سيصل إلى ملياري دولار خلال الأعوام الثلاثة المقبلة. وقررت سوريا ابتداء من ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١، خفض تكاليف تصدير السلع السورية إلى إيران بنسبة ٦٠ في المئة.

لم تترك إيران وسيلة لدعم حليفها بشار الأسد إلا وقدمتها في خلال الحرب. أدركت أنها هي المستهدفة فقررت خوض الحرب على أرض سوريا. قال الكاتب البريطاني الشهير روبرت فيسك، في مقال نشرته صحيفة «الأندبندنت» في ٣٠ تموز/ يوليو ٢٠١٢، إن «ثمة حرب أكاذيب تشنّها الحكومات في الشرق والغرب على السواء، ضد سوريا، لا رغبة في وقف القتل وسفك الدماء الذي تشهده سوريا في الوقت الراهن، وإنما الرغبة في توجيه صفعة لإيران، وأن السعي وراء ضرب الدكتاتورية السورية لا يعود إلى محبة الغرب للشعب السوري أو كراهيته لبشار الأسد وليس بسبب الغضب من روسيا حيال موقفها ووقوفها إلى جانب النظام السوري، بل بسبب رغبة الغرب في توجيه ضربة إلى النظام في إيران من خلال ضرب حليفته سوريا».

وكذلك حللت صحيفة «نيويورك تايمز»، في تقرير نشرته في ٢٥ تموز/ يوليو ٢٠١٢، حين اعتبرت: «أن سقوط الأسد سيضعف محور إيران - سوريا - حزب الله، وهو الهدف الذي سعت إليه طويلاً دول عربية توصف بأنها «معتدلة»، بالإضافة إلى الولايات المتحدة. وهذا السقوط سيضع حداً لأهم وآخر موطئ قدم لإيران في العالم العربي، كما أنه سيقوض دور إيران كدولة راعية للثوار في الشرق الأوسط، وهو هدف تسعى إلى تحقيقه الدول العربية المعتدلة والولايات المتحدة منذ مدة طويلة، وأن أسوأ ما قد يحدث من وجهة نظر طهران، هو أن حزب الله، الذي يعد آخر حليف ثوري لإيران وسوريا ويتمتع بنفوذ كبير في لبنان، سوف يخسر واحدة من أهم الجهات التي تزوده بالسلاح والمال، وقد يتداعى التوازن الطائفي الهش في لبنان، مما يزيد من خطر نشوب حرب أهلية أخرى».

كل الدراسات الأميركية تقريباً ذهبت صوب هذا الاحتمال، أي إضعاف إيران بعد سقوط الأسد. قال السفير الأميركي السابق في دمشق إدوارد دجيريجيان في دراسة له في ١٧ آب/ أغسطس ٢٠١٢: «إن الخاسر الأكبر جراء الوضع في سوريا سيكون إيران»، واعتبر أن الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد كان «مفكراً إستراتيجياً ماهراً ولاعباً في الشرق الأوسط. وهو من كان يدير العلاقة الإيرانية مع سوريا أما، سوريا في عهد بشار فمختلفة، لأن الإيرانيين هم من يدير العلاقة الإستراتيجية وليس دمشق، وبغض النظر عمن سيحكم بعد الأسد، فهو لن يكون حليفاً وثيقاً لإيران، أقلّه بسبب العامل الديموغرافي، واستبعد أن ينتصر التحالف بين الأسد وإيران في الحرب الدائرة في سوريا اليوم»[١].

هذه الفكرة حول من يقود الآخر، سوريا أم إيران، طُرحت كثيراً في العام الثالث للحرب في سوريا. ازداد دور إيران وحضورها في سوريا. ترافق ذلك مع تصريحات إيرانية تقول إن إيران باتت تسيطر على ٤ عواصم عربية هي بغداد وصنعاء ودمشق وبيروت (حيدر مصلحي وزير الاستخبارات الإيراني السابق) أو: «إن المسؤولين في إيران ما كانوا يتوقعون هذا الانتشار السريع للثورة الإسلامية خارج الحدود لتمتد من العراق إلى سوريا ولبنان وفلسطين والبحرين واليمن وأفغانستان» (الجنرال حسن سلامي نائب قائد الحرس الثوري الإيراني)، أو إن العراق بات «عاصمة لإمبراطورية إيران الجديدة» (علي يونسي مستشار الرئيس روحاني لشؤون الأقليات). مثل هذه التصريحات أثارت استياء حتى داخل سوريا وعند بعض القيادات السياسية والعسكرية خصوصاً أن مقالات كثيرة وتصريحات راحت تقول إنه لولا حزب الله وإيران لانهزم الجيش السوري[٢].

ولكن من حمى الآخر، إيران أم الأسد؟ من كان المستهدف الفعلي؟

---

(١) http://www.cfr.org/middle-east/us-role-changing-mideast/p28834

(٢) العربية ٢ نيسان/ أبريل ٢٠١٥.

إيران الهدف قبل سوريا

بالرغم من حاجة العالم الغربي إلى خيرات العرب وإفريقيا، وتنافسه مع روسيا والصين وغيرهما، إلا أن الإستراتيجية الأميركية الجديدة كانت تسرع الخطوات نحو انتقال الثقل الأميركي إلى آسيا والمحيط الهادئ. (في خلال الهزة المالية التي ضربت العالم عام ٢٠٠٨ كانت المديونية الأميركية وصلت إلى أعلى مراحلها حيث تخطت عتبة ١٤ تريليون دولار). لذلك، لا بد من البحث عن مخارج اقتصادية أخرى مع الحفاظ طبعاً على المصالح الحالية في الشرق الأوسط. كان من المستحيل على دولة كأميركا أن تخفف حضورها في هذه المنطقة الغنية بالنفط وذات الموقع المهم لحماية مصالحها ومصالح حليفتها إسرائيل. تبقى إسرائيل هي الأهم وتستمر السياسة الخارجية الأميركية في تركيز كل جهدها حول كيفية حماية إسرائيل مهما كان رأي حلفائها الآخرين. كيف لا وإسرائيل تسيطر على كامل القرارت الأميركية وفق ما يؤكد ستيفن والت عميد كلية كيندي في جامعة هارفرد وجون ميرشايمر بروفسور العلوم السياسية في جامعة شيكاغو في كتابهما الذي يعتبر الأدق معلومات والأكثر جرأة في كشف اللوبي الإسرائيلي وتأثيره في السياسة الأميركية. يقولان في كتابهما «اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأميركية»: «لم تكن المصالح الأميركية والإسرائيلية متطابقة قطّ، والسياسات الإسرائيلية الراهنة تتعارض مع مصالح أميركا القومية الخاصة، ومع بعض القيم الأميركية الأساسية. ولسوء الحظ، فإن سلطة اللوبي السياسية وحنكة علاقاته العامة، منعا في الأعوام الأخيرة الزعماء الأميركيين عن متابعة سياسات أميركية ستقدم المصالح

الأميركية وتحمي إسرائيل من أسوأ أخطائها، باختصار فإن نفوذ اللوبي كان سيئاً للدولتين معاً»[1].

كان من الأصعب على أميركا أن تترك المنطقة لدور إيراني يكبر ضد مصالح إسرائيل، ولمنافسين كبيرين هما الصين وروسيا اللذين نسجا علاقات قوية مع معظم دول المنطقة (المبادلات التجارية بين الصين والسعودية مثلاً تخطت ٧٠ ملياراً). إيران كانت العقبة الأساس، فهي التي ستربح لو ابتعدت أميركا، وهي المرغوبة صينياً وروسياً، وهي المهددة الفعلية لدول الخليج وإسرائيل. كل الأساليب من حصار اقتصادي وضغوط وتهديدات عسكرية وغيرها لم تنفع. برزت سوريا عاملاً مهماً في كسر محور المقاومة الذي تقوده إيران.

تبين لأميركا أنه بالرغم من كل الحصار الذي فُرض على الثورة الإيرانية وقياداتها المتعاقبة، بقيت طهران تطور علومها النووية وغيرها على نحو مقلق ومثير للإعجاب. أكد تقرير طوموسن رويترز أن إيران صعدت إلى المركز ١٧ عالمياً بإنتاج العلوم من مطلع عام ٢٠١٣ بإنتاجها ٢٩٢٥ مقالاً علمياً متخصصاً. صارت إيران المركز الأول عالمياً في معدل النمو في الإنتاج العلمي المنشور ويتضاعف الإنتاج كل ٣ سنوات. بين عامي ١٩٩٦ و٢٠٠٨ زادت من إنتاجها العلمي ١٨ ضعفاً. انتقل عدد الطلاب من ١٦٧ ألفاً قبل الثورة، إلى ما يقارب ٤ ملايين حالياً. ارتفعت نسبة المتعلمين فيها من ٥٠ بالمئة قبل الثورة، إلى ٨٦ بعدها. وصلت إلى محو شبه كامل للأمية. ٦٠ بالمئة من المقبولين في الجامعات هن من الإناث. أنفقت ٦,٣ مليارات دولار عام ٢٠١١ على البحث العلمي، وأصدرت عام ٢٠١٢ أكثر من ٣٨ ألف عنوان كتاب. تطبع أكثر من ٢٥٠ مليون نسخة كتاب.... تحتل المركز الأول بإصدارات الكتب في الشرق الأوسط والعاشر عالمياً. تحتل المرتبة ١٢ بإنتاج السيارات في العالم، والأولى في الشرق الأوسط. أكثر من مليون سيارة

---

(١) ستيفن والت وجون ميرشايمر، اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأميركية، ترجمة أنطوان باسيل، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت. الطبعة الثانية ٢٠٠٩. ص. ٥١١.

في العام. أطلقت قمرين صناعيين إلى الفضاء بتصنيع محلي، أرسلت قرداً وعاد حياً من الفضاء. كانت تستورد القمح من دول نائية، الآن حققت الاكتفاء الذاتي وهي محاصرة. كانت محكومة بآفة الاعتماد على النفط، فقلصت الاعتماد عليه إلى أقل من ٣٠ بالمئة من ميزانيتها. كانت صادراتها تقل عن ٥ مليارات دولار، وإذ بها ترتفع اليوم إلى أكثر من ٦٠ ملياراً.

كتب مارتن أنديك وريتشارد هاس في مقال لهما في مجلة فورين أفيرز الأميركية بعنوان «بعيداً عن العراق: إستراتيجية أميركية جديدة في الشرق الأوسط»: «بدلاً من تركيزها على مصالحها مع طهران ولتغيير السلوك الإيراني، على إدارة أوباما التحاور المباشر مع القيادات الإيرانية، لأنّ بقية الخيارات الأخرى أظهرت عدم فاعليتها. فقد فشلت سياسات الاحتواء والعقوبات في ثني إيران عن مساعيها لامتلاك تكنولوجيا نووية غير سلمية. كما أنّ الضربات العسكرية الإجهاضية فاعلة في ثني إيران عن برنامجها النووي لبضع سنوات فقط، مع إمكانية تعرض القوات الإسرائيلية والأميركية في العراق وأفغانستان إلى ضربات انتقامية إيرانية. كما أنه ليس هناك خيار واقعي لإسقاط النظام الإيراني من خلال عمل عسكري أو دعم قوى المعارضة الداخلية. ليس هناك ضمانة ليكون الانخراط الأميركي المباشر مع القيادات الإيرانية بناءً وذا نتائج إيجابية أكثر من السياسات المتبعة حالياً. وإنه في حال إخفاق مثل تلك السياسة فإن الرأي العام الدولي سيكون أكثر تبنّياً للنهج المتشدد أكثر من المتبع حالياً»[1].

لم يجد باراك أوباما بداً، خصوصاً بعد الانسحاب من العراق، وانتشار الإرهاب، وارتفاع منسوب السلاح والقدرات القتالية عند المقاومة الإسلامية وفي مقدمها حزب الله، إلا تغيير الاتجاهات جميعاً، ومحاولة إقناع إيران بالتخلي عن برنامجها النووي بالطرق السلمية. نجح إلى حد كبير في ذلك دون أن تخسر إيران.

---

(١) Richard N. Haass and Martin Indyk, «Beyond Iraq: A New U.S. Strategy for the Middle East», January/February 2009 Issue

لكن قبل ذلك كان لا بد من محاولة استنزافها على الأرض السورية، وإنهاك حليفيها حزب الله والجيش السوري.

قبل هذه المحاولة ساد اعتقاد، بأن كسر المحور في سوريا وتقدم المشروع الإسلامي الإخواني سيكون **كفيلاً** بإقناع إيران بتلبية كل شروط الغرب، أو **كفيلاً** بتأمين الظروف لضربها. لعل الفتنة الشيعية السنية التي ضربت الوطن العربي خصوصاً بعد اندلاع ثورات الربيع العربي، خففت عبئاً كبيراً عن الغرب. انخرطت إيران في حروب كثيرة من العراق إلى سوريا فاليمن ولبنان. لكن تبين لاحقاً، أن هذا التورط والاستنزاف لم يؤثرا في موقفها الذي بقي مؤيداً لبشار الأسد بكل الأشكال.

كان لافتاً منذ بداية الربيع العربي، أن ثمة سعياً لخلق منظومة جديدة. كان الهدف إضعاف الدور الإيراني. من تلك الأفكار لهذه المنظومة مثلاً، الإعلان عن ضم الأردن والمملكة المغربية إلى مجلس التعاون الخليجي. ومنها تطويق أحداث البحرين سريعاً ودخول درع الجزيرة العربية بقيادة السعودية لإخماد الانتفاضة ذات الثقل الشيعي ضد السلطة، ومنها أيضاً أن الرئيس المصري الإخواني محمد مرسي وضع نفسه ومنذ وصوله إلى السلطة كزعيم لتيار إسلامي يلتقي مع تركيا ويواجه ما كان يصفه قبله الرئيس مبارك بـ «الهلال الشيعي».

في وثيقةٍ صدرت عن المركز البريطاني الإسرائيلي للاتصالات والأبحاث في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢ بعنوان «الميدان المتغيِّر - تقييم موقت للربيع العربي وآثاره السياسية» نفهم جلياً أن إيران هي المستهدفة ومحور المقاومة من الحرب السورية.

يقول الكاتب مايكل هيرتزوغ العميد المتقاعد في الجيس الإسرائيلي والمسؤول السابق عن قسم التخطيط الاستراتيجي في الجيش الإسرائيلي:

- إن الانقسام الإقليمي بين محور الاعتدال العربي المؤيد للغرب والمحور المتطرف المعادي له يتغير. فالقوى السنية تدعم المتمردين الإسلاميين السنة في سوريا وحكومة حماس في غزة على حساب السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية.
- إن الحرب الأهلية السورية بالإضافة إلى كونها صراعاً داخلياً فإنها حرب

بالوكالة حول مستقبل المحور المتطرف الذي تقوده إيران والذي يضمها وسوريا وحزب الله، كما أنها تنشر عدم الاستقرار في تركيا ولبنان والأردن والعراق.

إن الصراع في سوريا ليس مجرد حرب أهلية وإنما حرب بالوكالة على موازين القوى الإقليمية، يرتبط بها مستقبل المحور الذي تقوده إيران والذي تشكل سوريا حلقة رئيسية فيه. هذه الحرب هي أكبر مقسم للشرق الأوسط.

إن إيران وحزب الله مع روسيا ينشطون سعياً من أجل إنقاذ الأسد في حين أن كل القوى السنية عازمة على إطاحته. هذا الانقسام يؤدي إلى دق إسفين عميق بين تركيا التي انهارت سياسة «صفر مشاكل» مع جيرانها، وإيران والعراق بالإضافة إلى روسيا.

إن سقوط الأسد من شأنه أن يوجه صفعة قوية لإيران وحزب الله والمحور الذي تقوده إيران بشكل عام. ولا تقل أهمية عنه نتيجة المواجهة الحاسمة حول الملف النووي الإيراني. ففي حال نجحت إيران في تحدي المجتمع الدولي وتطوير قدراتها النووية التسليحية، فإنها ستعزز بشكل كبير قدراتها في دعم حلفائها وزعزعة استقرار أعدائها بمن فيهم الملكيات الخليجية المؤيدة للغرب. كما أن ذلك يمكن أن يكون الشرارة لسباق تسلح نووي مع الحكومات السنية الإسلامية الذي يمكنه أن يزعزع الاستقرار أكثر. إن اعتماد الخيار العسكري في النهاية يمكن أن يكون السبيل الوحيد لإيقاف هذا البرنامج بيد أنه من المؤكد أن ذلك سيؤدي إلى نزاع مسلح في المنطقة.

التحديات المعقدة لإسرائيل

بالنسبة إلى إسرائيل فإن التغييرات في المنطقة تعني أن احتمالات الحرب مع قوى عسكرية مجاورة مثل سوريا أقل.

بالنظر إلى هذه الاعتبارات، فإن على الولايات المتحدة وبريطانيا وحلفائهما التنسيق من أجل:

ـ الضغط على إيران من خلال العقوبات مع إبقاء كل الخيارات على الطاولة.

مع انتهاء الانتخابات الرئاسية في أميركا فإنه يجب منح الدبلوماسية الفرصة الأخيرة ولكن ضمن وقت محدد.

ـ لعب دور استباقي في سوريا لإطاحة نظام الأسد، وتفكيك محور التطرف وتعزيز العناصر الأكثر ليبرالية. وهذا يتطلب تأمين الأسلحة ومساعدات أخرى لمجموعات معارضة غير إسلامية محددة، وتنظيم المعارضة والمساعدة الخارجية لها، والتواصل مع العلويين في محاولة لإبعادهم عن بشار الأسد.

ـ البحث عن طرائق جديدة من أجل التأثير إيجاباً في الرأي العام العربي.

ـ الانتباه إلى الانفجار المحتمل للوضع عند الحدود الإسرائيلية مع غزة وسيناء، وتشجيع الحكومة المصرية على ممارسة السلطة بشكل أكبر في شبه جزيرة سيناء.

ـ الضغط على القوى السنية التي توفر الدعم السياسي والمالي لحماس من أجل استخدام نفوذها لضمان فرض حماس وقفاً لإطلاق النار على كل المجموعات المسلحة في قطاع غزة.

لعل سوء قدر سوريا، أن تجد نفسها وسط كل هذا الصراع والتنافس بين الدول الكبرى والإقليمية، وأن تدفع ثمناً من دماء أبنائها ليس للدفاع عن نفسها فقط، وإنما للدفاع عن الآخرين وبينهم، لا بل وفي مقدمهم إيران التي لم تبخل هي الأخرى في الوقوف بالسلاح والرجال والمال إلى جانب الأسد وقيادته وجيشه ربما لقناعتها بأن المعركة التي تخوضها على أرض غير أرضها ستدفع عنها بلاء حرب كانت ستكون حتمية على أرضها لو انهار النظام السوري.

الأسد بين المقاومة وإسرائيل
حتمية العلاقة مع حزب الله وإيران

«تاريخياً كانت هناك ثلاث دول عربية أساسية هي مصر وسوريا والعراق تحارب إسرائيل، أعتقد أنه تم تفكيكها عن طريق الحركة الصهيونية».

يوسف بن علوي
وزير خارجية سلطنة عمان

القراءة الدقيقة لتصريحات ومقابلات وخطابات الرئيس الأسد حول المقاومة وإسرائيل، تتوافق مع ما يقوله في الجلسات الخاصة مع المسؤولين الغربيين أو العرب (وفق بعض المحاضر السرية). بناء على ذلك، يمكن توصيف الأسد بأنه «مؤمن بالمقاومة لأجل السلام الشامل»، بمعنى آخر إن الأسد ليس من أنصار رمي إسرائيل في البحر، ولا من أولئك القائلين بأنه سيتم القضاء عليها، ولكنه اقتنع بأن توقيع «السلام الشامل» مع إسرائيل يفترض وجود مقاومة مسلحة قوية.

الجديد في مقاربة بشار الأسد مع المقاومة بالمقارنة بما كان عليه الأمر في خلال عهد والده حافظ الأسد أنه صار أقرب إلى حزب الله وأمينه العام السيد حسن نصر الله. بات أقل استعداداً لأي مناورة مع الأطراف اللبنانية الأخرى على حسابه، لهذا طبعاً أسباب عديدة: أولها أن تزامن وصول الأسد إلى السلطة مع وصول آرييل شارون إلى الحكومة في إسرائيل، جعل الرئيس السوري أكثر تمسكاً بأوراق القوة، وثانيها، القلق الذي راحت تثيره السياسة الأميركية بعد اعتداءات ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ وثالثها، أن الريبة من التحالف العضوي بين بعض الحرس القديم في سوريا

والرئيس رفيق الحريري ورئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط وغيرهم، دفعت الأسد لتبني فريق لبناني على رأسه حزب الله لضمان شبكة أمان لبنانية.

يختصر رئيس اللقاء الديمقراطي وأحد أبرز زعماء الدروز وليد جنبلاط تلك المرحلة في العلاقة بين الحريري وسوريا بالقول: «عندما نصحت رفيق الحريري بأن لا يعارض القرار السوري بالتمديد للرئيس إميل لحود حفاظاً على مصالح رفيق الحريري أو على مصالح سوريا وقلت له أنا سأعارض، وافق على مضض، طبعاً مَدّدْنا. ومع ذلك اتُهِمَ آنذاك رفيق الحريري وكانت الحملة الشعواء، وصُنِفَ البلد استناداً إلى قسمين، الأول مع أميركا وفرنسا وإسرائيل والثاني وطني، وقد وضعنا نحن بالقسم الذي صُنِفَ آنذاك بالخيانة»[1].

دعم حافظ الأسد المقاومة لكنه أيضاً استخدمها وتعامل معها على أنه هو القائد والموجه، وهو الذي يسمح ويمنع مرور السلاح وتصعيد أو تخفيض الموقف. يروي النائب عن حزب الله حسن فضل الله في كتابه «حزب الله والدولة- الرؤية والمسار» كيف أن الفريق السوري اللبناني الذي كان متحكماً في القرار الداخلي تصادم مع حزب الله وأخضع دولة الطائف لإشراف إدارة سورية كاملة. حيث حلت في أغلب مؤسسات الدولة إدارة سورية بوجوه لبنانية، كما أنّ هذا الفريق سعى للإيقاع بالمقاومة. وفي الكتاب تسريبات مهمة مثلاً حول ما قاله آنذاك غازي كنعان وعبد الحليم خدام وغيرهما قبل أن يحسم الرئيس حافظ الأسد مسألةَ دعم الحزب في الخيار الإستراتيجي.

يقول فضل الله: «تعتبر العلاقة مع سوريا من الإشكاليات التي واجهت حزب الله، فقد خضعت الدولة الناشئة على أساس تطبيق «الطائف» لإشراف إدارة سورية كاملة، وساهم أداء الأفرقاء اللبنانيين في تحكيمها بالمفاصل والتفاصيل الداخلية، فولدت مؤسسات هذه الدولة على يد القابلة السورية، وترعرعت في أحضانها، وتحولت إلى أداة طيعة بيد قلة من المسؤولين السوريين، فتقدمت مصالحهم في

---

(١) (مقابلة مع المؤلف بعد اغتيال الحريري في إطار برنامج «زيارة خاصة» عبر قناة الجزيرة بثته في ٢٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥).

أحيان كثيرة على مصلحة سوريا نفسها. فضلاً عن المصلحة اللبنانية. تلاقى الحزب مع سوريا في الهدف المركزي، أي التصدي لإسرائيل، لكنه اختلف معها في كثير من التفاصيل اللبنانية، وتصادم معها في بعض الأحيان، فهو لم يكن على وئام مع السياسة التي انتهجها الفريق السوري لإدارة الملف اللبناني، وسبق له أن دفع ثمناً من حياة عناصره عندما عاودت سوريا فرض سيطرتها العسكرية على بيروت في العام ١٩٨٧، واستهدفت حينها أحد معاقله في بيروت في الحادثة المعروفة بحادثة فتح الله، وهي على قساوتها لم تدفع الحزب إلى تغيير مساره المقاوم»[١].

ويضيف فضل الله إنه في مواجهة الحزب مع إسرائيل عام ١٩٩٦: «رفض غازي كنعان سياسة الحزب في الرد على الهجمات الإسرائيلية، ومارس تهويلاً نفسياً حول المدى الذي سيبلغه رد الفعل الإسرائيلي... وعبد الحليم خدام ذهب أبعد من ذلك. قال في جلسة مع الحزب ماذا يعتقد نفسه السيد نصرالله حتى يخوض هذه الحرب؟ هل يريد أن يكون أبا عمار ثاني؟»[٢].

كانت وفود حزب الله حين تذهب إلى سوريا تبقى أياماً في بعض الفنادق دون المشاركة المباشرة في اجتماعات تعقد أصلاً بين المسؤولين السوريين والغربيين لمعالجة قضايا تتعلق بمقاومة الحزب كما جرى مثلاً في تفاهمات نيسان ١٩٩٦. يروي فاروق الشرع مثلاً أنه: «خلال جولة الاتصالات الشاقة بين كريستوفر وبيني كان نائب الرئيس عبد الحليم خدام يسألني عن المجريات بهدف وضع السعوديين ورفيق الحريري بصورة مجرياتها. وكنت أضعه في صورة ما يجري وكان وضعه للسعوديين في صورة ما يجري مفهوماً، لكنه تعزز بشيء إضافي وهو وضع الحريري الذي كان مرابطاً في منزله في دمشق قرب السفارة السعودية في صورة هذه المجريات، وبمعنى أوضح كان مريحاً لي أن يكون لبنان والسعودية يعرفان تفاصيل ما يحدث في دمشق، من دون أن أنسى أن أضع المقاومة في مجريات التفاهم،

---

(١) د. حسن فضل الله، حزب الله والدولة في لبنان، الرؤية والمسار، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر. ٢٠١٤، ص ١١٨.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٢٢.

وكان اتصالي بقيادتها يتم من طريق العميد غازي كنعان لكنه تطور إلى لقاءات مباشرة بيني وبين الحاج حسين الخليل معاون السيد حسن نصرالله الأمين العام لحزب الله الذي شرحت له في مكتبي أن أهمية تفاهم نيسان الذي تم الاتفاق عليه مع الأميركيين تكمن في انتزاع شرعية دولية لحزب الله والمقاومة المسلحة اللبنانية، وكان الحاج حسين سعيداً بذلك»[1].

لا بل إن حزب الله لم يكن مستثنى من التعرض لرصاص الجيش اللبناني كما حصل مثلاً فيما يوصف بـ «مجزرة جسر المطار» في أدبيات حزب الله والتي أشار إليها فضل الله في كتابه الآنف الذكر. قُتل عدد من المشاركين في التظاهرة التي نظمها الحزب في ١٣ أيلول ١٩٩٣ ضد أوسلو ودعماً للمقاومة الفلسطينية. وكان شائعاً أن الأسد أقرب إلى حركة أمل وأن إيران هي التي تحتضن حزب الله. لم يكن الأمر تماماً هكذا، فعلاقات الحزب تطورت كثيراً مع عهد حافظ الأسد خصوصاً بعد منتصف التسعينيات.

مع بشار الأسد تغيرت المعادلة. صار الحزب حليفاً إستراتيجياً ليس بالشعار فقط وإنما بالممارسة وبالعلاقة المباشرة والصادقة والعميقة أيضاً. تعددت اللقاءات بينه وبين أمين عام الحزب وإيران، و«خلافاً لوالده الذي قمع المنزلة السياسية التي حظي بها حزب الله في عام ١٩٩٦ بعد الازدياد المفاجئ لشعبية التنظيم في أعقاب عملية إسرائيل عناقيد الغضب، سمح بشار لحزب الله بإقامة منطقة خاصة به في جنوب لبنان بعد الانسحاب الإسرائيلي.... ويفسر بعض المحللين رغبة بشار في إقرار استمرار الفعل المباشر من قبل حزب الله ضد أهداف إسرائيلية على أنه دافع أيديولوجي يعكس إعجاب إدارة الرئيس السوري بشخصية حسن نصرالله وتقديراً أقل من والده الراحل لمخاطر هذه المقاربة البغيضة... ومع تلاشي فرص استئناف مفاوضات السلام وخطر حدوث صراع عسكري مع إسرائيل الذي بدأ بالازدياد منذ أوائل ٢٠٠١، قرر بشار بوضوح استخدام حزب الله كوسيلة متممة لموقف الردع

---

(١) فاروق الشرع، الرواية المفقودة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥. ص ٣٥١.

السوري وفقاً لكل المؤشرات، ووافق بشار على السماح لإيران بزيادة ضخمة في كمية الأسلحة التي تؤمنها لحزب الله عن طريق الرحلات الجوية إلى مطار دمشق الدولي وإرسال أنظمة من الأسلحة متقدمة أيضاً»[1].

مهما كانت الأسباب فإن بشار الأسد أدرك أن التحالف مع حزب الله وإيران سيكون إحدى أبرز دعائمه الخارجية في مواجهة الرياح العاصفة من كل حدب وصوب وخصوصاً من لبنان والعراق وإسرائيل. تماماً كما أنّ الحزب كان يدرك أن طريق رفع مستوياته القتالية والتسليحية يمر عبر سوريا، ويشعر بأن بشار الأسد قريب إلى حد التطابق مع إستراتيجيته العسكرية.

مع ارتفاع لهجة المعارضة اللبنانية لبقاء سوريا في لبنان في أعقاب تبني القرار ١٥٥٩، كان حزب الله خط الدفاع الأول. قال الأمين العام لحزب الله: «اجتمعنا اليوم للأهداف التي أعلناها في المؤتمر الصحافي وفي مقدمها توجيه الشكر لسوريا الأسد، لسوريا بشار الأسد، لسوريا الشعب الأبي الصامد، لسوريا الجيش العربي المقاوم الذي كان معنا ولا يزال في كل سنوات الدفاع والمقاومة. نحتشد اليوم لنذكّر العالم ولنذكّر أيضاً شركاءنا في الوطن، أن هذه الساحة التي تجمعنا أو تلك الساحة التي تجمعكم في ساحة الشهداء دمرتها إسرائيل ودمرتها الحروب الداخلية ووحدتها وحفظتها وأمنتها سوريا بدماء ضباطها وجنودها. بيروت دمرها شارون وحماها حافظ الأسد، ونحن شعب لا ينكر الجميل. إذا كان البعض منا أنكر جميلاً، فهو خلاف أخلاق اللبنانيين. لسوريا نقول، كما قال رئيسك بشار الأسد، أنت في لبنان لست موجودة وجوداً مادياً عسكرياً، أنت موجودة في الأرواح، في القلوب، في العقول، في الحاضر، في الماضي، في المستقبل، لا يستطيع أحد أن يخرج سوريا من لبنان ولا من عقل لبنان ولا من قلب لبنان ولا من مستقبل لبنان»[2].

هذا الخط الدفاعي لحزب الله عن سوريا والذي استمر على وتيرته في

---

(١) فلينت ليفيريت، وراثة سوريا...، مرجع سابق، ص: ٢١٤ و٢٢٠ و٢٢٨.

(٢) كلمة نصر الله، في المسيرة الحاشدة تنديداً بالقرار ١٥٥٩ ووفاءً لسوريا في ٨/ ٣/ ٢٠٠٥.

السنوات التي تلت خروج الجيش السوري من لبنان في أعقاب اغتيال الرئيس الحريري، كان هو نفسه وبوتيرة أعلى الذي دافع عن الأسد وقيادته وسوريا مع بداية الأحداث، ليصل لاحقاً إلى حد المشاركة في القتال إلى جانب الجيش السوري على أرض سوريا.

فبعد نحو شهرين على اندلاع الأحداث في سوريا ألقى نصرالله خطاباً في مهرجان عيد المقاومة والتحرير في بلدة النبي شيت في: ٢٥/ ٠٥/ ٢٠١١ رد فيه على خطابي الرئيس الأميركي باراك أوباما ورئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو.

كان خطاب نصر الله فاتحة سلسلة من الخطابات التي اختار فيها حزب الله منذ الأشهر الأولى للأحداث في سوريا أن يقف إلى جانب الأسد وقيادته.

قال: نحن أمام بلد ممانع، قيادته، جيشه وشعبه، والقيادة السورية مقتنعة بلزوم الإصلاح ومحاربة الفساد، وأنا اعتقد أن الرئيس بشار الأسد مؤمن بالإصلاح ومستعد للذهاب إلى خطوات إصلاحية كبيرة جداً بالهدوء والتأني والمسؤولية، النظام ليس مقفلاً كما هو في البحرين وكما كان في مصر.

وكل المعطيات ما زالت تؤكد أن أغلبية الشعب تؤمن بالنظام وتؤيد خطواته الإصلاحية.

وأضاف نصر الله: إن إسقاط النظام في سوريا مصلحة أميركية وإسرائيلية ومن العناصر المكونة لموقفنا هي انعكاس ما يجري في سوريا على لبنان والمنطقة ككل ومن جملة العناصر المكونة لموقفنا التزامات لبنان في اتفاق الطائف»[1].

كان التقدير الأولي لحزب الله أن الأمور يمكن ضبطها، وأن الإصلاحات التي باشرها الأسد ستهدىء الشارع. كان عند الحزب أيضاً تقدير إستراتيجي يقول إن أطرافاً إسرائيلية وأميركية وعربية قد تستغل الأحداث السورية لمحاولة تغيير الموقف السوري وتطويق إيران وقطع الإمدادات عن حزب الله. منذ الأشهر الأولى للأحداث تكثفت اللقاءات بين الحزب والقيادات السورية في دمشق. شملت

---

(١) نصرالله، خطاب النبي شيت، ٢٥ أيار/ مايو ٢٠١١.

اللقاءات قطاعات عديدة وبينها الإعلام وكيفية مواجهة المرحلة المقبلة. شارك في اللقاءات الخبير الإعلامي ذو المعرفة الدقيقة بهذا المجال والمدير السابق لقناة المنار الذي أصبح ناطقاً باسم حزب الله محمد عفيف. كذلك تعددت اللقاءات أو المراسلات بين الأسد ونصرالله. زاد في قلق الحزب أن بعض التظاهرات في سوريا راحت ترفع شعارات مناهضة لحزب الله ومحور المقاومة بالرغم من أن الحزب لم يكن قد دخل بعد إلى ساحات القتال[١]....

وهكذا، فلم تكن قد مضت ٩ أشهر على بداية الأحداث السورية، حتى أعلن الأمين العام لحزب الله موقفاً مفصلياً حيال ما يجري ولكن أيضاً ضد المجلس الوطني المعارض ورئيسه. قال «ما أخفى الإنسان من شيء إلا وظهر على فلتات لسانه وصفحات وجهه، ما يسمّى بالمجلس الوطني السوري الذي تشكّل في إسطنبول، وبعض الدول الغربية والعربية تعتبره ممثلاً شرعياً أو محاوراً شرعياً باسم الشعب السوري، هذا المجلس له رئيسه اسمه برهان ديب غليون وهو أستاذ جامعي (دكتور)، منذ يومين أو ثلاثة يقول: نحن إذا استطعنا أن نغيّر النظام واستلمنا السلطة في سوريا، نريد أن نقطع علاقتنا مع إيران «مفهوم»، ونريد أن نقطع علاقتنا مع حركات المقاومة في لبنان وفلسطين، وسمّى حزب الله وحماس، حسناً، هذه أوراق اعتماد لمن؟ هذه ورقة اعتماد للأميركي والإسرائيلي»[٢].

أضاف نصرالله: «يوجد أحد القياديين الذي يعتبر نفسه أنه ينتمي إلى تنظيم إسلامي في سوريا، ظهر ليقول: إذا نجحنا في تغيير الوضع في سوريا، سوف نعبر الحدود اللبنانية ونذهب إلى لبنان لمقاتلة حزب الله ومعاقبته وتحجيمه. عظيم، هذه أوراق اعتماد لمن؟ لأميركا وإسرائيل. المطلوب في سوريا ليس الإصلاحات ولا معالجة الفساد ولا التعدّدية، المطلوب في سوريا نظام خيانة عربي، المطلوب

---

(١) (يمكن مشاهدة بعضها مثلاً في حمص على الموقع التالي: Https://youtube/YhB7hhQCo

(٢) السيد حسن نصر الله الأمين العام لحزب الله، خطاب في ملعب الراية في ٦/ ١٢/ ٢٠١١. عن موقع العهد الإخباري.

في سوريا نظام استسلام عربي، المطلوب في سوريا نظام توقيع عربي على بياض لأميركا وإسرائيل»[1].

هذه الأدبيات التي دخلت على خطاب حزب الله في توصيف ما يجري في سوريا على أنه جزء من «مؤامرة» إسرائيلية أميركية كانت ترجيعاً لصدى قناعات بشار الأسد نفسه منذ الأشهر الأولى للتظاهرات التي تحولت إلى حرب. راح يقول منذ أول خطاب له بعد الأحداث: «عندما اشتدت الضغوط على سوريا وكانوا يطرحون علينا طروحات معاكسة ومناقضة لمصالحنا وفيها تآمر على المقاومة وعلى غيرنا من العرب، وعندما كان يشتد الضغط كنت أقول لهم، حتى ولو قبلت بهذا الطرح فالشعب لن يقبل»[2].

ويضيف في خطاب آخر بعد ثلاثة أشهر، «لا خيار لنا سوى النجاح في المشروع الداخلي لكي ننجح في مشروعنا الخارجي، فالضغوطات تستهدف دور سوريا المقاوم لمخططات التقسيم الطائفي في المنطقة، حيث لا مقاومة ولا حقوق بل انهيار واستسلام»[3].

كانت الشكوك السورية والإيرانية وتلك الصادرة عن حزب الله حيال التدخل المباشر لإسرائيل في الحرب السورية عبر دعم مسلحين من المعارضة أو استقبال جرحى النصرة والجيش الحر وغيرهما، تترافق مع تقارير أمنية تثير شكوكاً كثيرة حول عمل بعض عناصر المراقبين الدوليين في الجولان السوري المحتل، وعما إذا كان هؤلاء ينسقون مع إسرائيل بدون علم قيادتهم في الأمم المتحدة.

---

(١) المرجع نفسه.

(٢) بشار الأسد، خطاب في مجلس الشعب ٣٠/ ٣/ ٢٠١١.

(٣) كلمة الرئيس الأسد على مدرج جامعة دمشق في ٢٠/ ٦/ ٢٠١١.

مخالفات عناصر الأندوف في الجولان بتاريخ ٢٠١٢/٢/٢١

جاء في الوثيقة التي درستها الأجهزة الأمنية السورية بالتنسيق مع أجهزة تابعة لمحور المقاومة أن عناصر «مشتبه فيها من الكتيبة النمساوية العاملة في إطار قوات مراقبة الفصل التابعة للأمم المتحدة والمعروفة باسم الأندوف، يقومون بزيارات أمنية مثيرة للشكوك ويطرحون على الناس أسئلة لا تتعلق بعملهم ويسعون إلى تحريضهم ضد الدولة السورية وقوانينها»، وتعطي الوثيقة أمثلة أبرزها التالي:

* قام كل من الرقيب ألبرت غليخنار الحامل الجنسية النمساوية وبطاقة من الأمم المتحدة تحمل رقم ٠١٢٩٤ والرقيب دايفد دوكينفيلد من الجنسية نفسها ويحمل البطاقة رقم ٠١٤٠٥ بزيارة منطقة حساسة جداً وذات طابع أمني في ٢٦ كانون أول/ ديسمبر ٢٠١١، وراحا يلتقطان صوراً لعناصر الحراسة والمباني ما يشكل مخالفة صريحة للتعليمات المرعية، وجرى الاتصال بقيادة الأندوف وتم ترحيل الرقيبين إلى بلدهما فوراً.
* قام الرقيب داليبور سافيسيتش من الجنسية النمساوية كذلك بجولات مشتبه فيها إلى مدينة القنيطرة المحررة واقترب من مواقع حكومية وأمنية، دون أن يعلم مسبقاً مكتب وفد الهدنة، وراح يتحدث عن شعارات يقول إنها مناهضة للنظام، وهذا غير صحيح أولاً وليس من اختصاصه ثانياً. وكذلك فعل الرائد النمساوي أيضاً كريستان كوب حيث زار العديد من المحافظات والمدن السورية ترافقه سارة هوفمير وبدون علم قيادة الأندوف، وانتحلا صفة صحافيين وراحا يسألان الناس عن رأيهما بالنظام ويلتقيان مسلحين، وهما لم يحصلا على أي تصريح مسبق للقيام بهذا العمل المثير للشكوك.
* زار المساعد جوزيف شوبرل الحامل الجنسية النمساوية تصريح عبور من وإلى

الجولان المحتل، وقد قبض عليه مكتب وفد الهدنة أثناء عبوره نقطة تفتيش في القنيطرة وتم فتح تحقيق بحقه لمعرفة أسباب ذلك

* في ٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢ جرى إدخال شحنة عن طريق مطار دمشق الدولي دون علم قيادة الأندوف وتم وقفها وفتح تحقيق.

قالت الجهة كاتبة التقرير: «إننا على قناعة بأن هذه التصرفات وغيرها، والتي تنحصر بالقوة النمساوية دون غيرها إنما تحمل طابعاً تجسسياً يجب الانتباه إليه؟».

بعد هذه الإجراءات ورفض استقبال ضباط نمساويين، نلاحظ ارتفاع لهجة الهجمات السياسية في تصريحات المسؤولين النمساويين ضد سوريا وخصوصاً من قبل وزيري الخارجية والدفاع.

فهل أن ما جرى في سوريا، هو حقاً فعل مؤامرة كما قال الأسد ونصر الله؟ وإذا كان كذلك، فهل قام الأسد بما ينبغي لتفادي السقوط في فخ المؤامرة؟

الخطط الإسرائيلية والأميركية ضد سوريا

الواقع أن إسرائيل لم تخف يوماً رغباتها في تقسيم سوريا كجزء من خطة لضرب كل مقاومة ضدها، وأميركا لم تخف أملها في تغيير الاتجاهات السورية.

ففي «إستراتيجية إسرائيل خلال الثمانينيات» التي صدرت عن المنظمة الصهيونية العالمية عام ١٩٨٢ وكتبها يورام بيك رئيس المنشورات في قسم المعلومات في هذه المنظمة وترجمها إلى الإنكليزية أستاذ الكيمياء في الجامعات العبرية والناشط الحقوقي إسرائيل شاحاك ونشرت في مجلة كيفونيم «اتجاهات» نقرأ التالي: «إن تفكيك سوريا والعراق لاحقاً إلى مناطق عرقية ودينية كما في لبنان، هو هدف إسرائيل الأول على جبهتها الغربية على المدى الطويل بينما تفكيك السلطة العسكرية لهذه الدول هو هدفها في المدى القصير. إن سوريا ستتفتت نظراً إلى بنيتها العرقية والدينية إلى دول عدة كما هو حاصل اليوم في لبنان، وبالتالي ستكون هناك دولة شيعية علوية على طول الساحل، دولة سنية في منطقة حلب، وأخرى في دمشق معادية لجارتها الشمالية، بالإضافة إلى الدروز الذين سيقيمون دولتهم ربما في جولاننا، ومن المؤكد في حوران وشمال الأردن. هذا الوضع سيكون ضمانة للسلام والأمن في المنطقة على المدى الطويل وهذا الهدف هو بالفعل بمتناول أيدينا اليوم»[1].

إن حرباً عراقية إيرانية من شأنها أن تمزق العراق وتتسبب بسقوطه حتى قبل أن يكون قادراً على تنظيم صراع على جبهة واسعة ضدنا. إن أي مواجهة

---

(١) إستراتيجية إسرائيل، النص الكامل في الملاحق.

عربية داخلية ستساعدنا في المدى القريب وستقصر مسافة الطريق باتجاه الهدف الأهم وهو تقسيم العراق إلى طوائف كما في سوريا ولبنان. إن تقسيم العراق إلى محافظات على أساس عرقي وطائفي كما في سوريا أثناء الحقبة العثمانية أمر ممكن. لذلك فإن ثلاث دول أو أكثر ستكون موجودة في المدن الرئيسية: البصرة وبغداد والموصل، فيما المناطق الشيعية في الجنوب ستنفصل عن المناطق السنية والكردية في الشمال. ومن المحتمل أن تعمق المواجهة الإيرانية العراقية الحالية هذا الاستقطاب[1].

يتضح من خلال هذه الدراسة أمران مريبان وجديران بالدراسة، أولهما أن إسرائيل تبعت فعلاً هذه الخطط منذ ما قبل ثمانينيات القرن الماضي، وثانيهما أن كل ما خططت له تحقق عملياً ليس بسبب الحروب وإنما بسبب ما ذكرته هذه الدراسة وغيرها من تفتت داخلي وعدم قدرة على التماسك وإقامة مناطق متنازعة ومقسمة تعتمد أولاً وأخيراً على الفتن المذهبية والطائفية والعرقية.

وفي وثيقة لمعهد الدراسات الاستراتيجية والسياسية المتقدّمة حول استراتيجية وخطط إسرائيل لعام ٢٠٠٠، نقرأ توصيات تمّ تقديمها لبنيامين نتنياهو منذ عام ١٩٩٦ وشارك فيها مسؤولون أميركيون كبار ومنهم ريتشارد بيرل وتشارلز فايربانكس الابن، ورويدت لوونبرغ ودايفد وورمسر، وميراف وورسد، نفهم أيضاً أن خطط تقسيم سوريا وضربها تُدرس بإتقان.

نظراً إلى طبيعة النظام في دمشق فإنه من الطبيعي والأخلاقي أن تتخلى إسرائيل عن شعار «السلام الشامل» وتتحرك باتجاه احتواء سوريا، لافتة الانتباه إلى برنامجها لأسلحة الدمار الشامل، ورفض عروض «الأرض مقابل السلام» حول هضبة الجولان.

يمكن لإسرائيل أن تشكل محيطها الإستراتيجي بالتعاون مع تركيا والأردن وبإضعاف واحتواء بل وحتى ضرب سوريا. هذا الجهد يمكن أن ينصب على إزاحة

---

(١) استراتيجية إسرائيل، النص الكامل مترجماً في الملاحق.

صدام حسين من السلطة في العراق، وهو هدف إستراتيجي إسرائيلي مهم في ذاته، كوسيلة لإحباط الطموحات الإقليمية السورية.

إن الأردن تحدى أخيراً الطموحات السورية الإقليمية من خلال اقتراح إعادة الهاشميين في العراق. هذا الأمر أثار تنافساً أردنياً سورياً دفع الأسد إلى تكثيف الجهود الرامية إلى زعزعة المملكة الهاشمية بما في ذلك القيام بعمليات تسلل. لقد أشارت سوريا أخيراً إلى أنها وإيران تفضلان صدّاماً ضعيفاً ولكن بالكاد على قيد الحياة، ما دام ذلك من شأنه تقويض وإذلال الأردن في جهوده لإزاحة صدام.

لكن سوريا تدخل هذا الصراع بنقاط ضعف محتملة، فدمشق مشغولة جداً بالتعامل مع المعادلة الإقليمية الجديدة التي تهدد بحصول اضطرابات في الجبهة اللبنانية. كما أن دمشق تخشى أن يضغط المحور الطبيعي الذي يضم إسرائيل من جهة ووسط العراق وتركيا من جهة أخرى، والأردن في الوسط، عليها من أجل فصلها عن شبه الجزيرة العربية (السعودية). بالنسبة إلى سوريا فإن هذا يمكن أن يشكل مقدمة لإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط التي تهدد وحدة الأراضي السورية.

نظراً إلى التأثير العميق لمستقبل العراق في التوازن الإستراتيجي في الشرق الأوسط فإنه يمكن فهم المصلحة الإسرائيلية في دعم جهود الهاشميين لإعادة تعريف العراق، بما في ذلك اتخاذ خطوات من قبيل قيام حكومة نتنياهو بزيارة الأردن في أول زيارة رسمية لها حتى قبل زيارة الولايات المتحدة، ودعم الملك حسين من خلال توفير بعض التدابير الأمنية الملموسة له من أجل حماية نظامه من محاولة سوريا إسقاطه، وتشجيع الاستثمارات في الأردن من أجل تحويل الاقتصاد الأردني بعيداً من الاعتماد على العراق من خلال تأثير رجال الأعمال الأميركيين، وصرف الانتباه السوري باستخدام شخصيات المعارضة اللبنانية من أجل زعزعة السيطرة السورية على لبنان.

الأهم أن لدى إسرائيل مصلحة في دعم أي عمل تركي أو أردني ضد سوريا دبلوماسياً وعسكرياً وعملياً مثل قيام التحالفات القبلية مع القبائل العربية الموجودة في سوريا والتي هي معادية للنخبة السورية الحاكمة.

يبدو أن نتنياهو الذي اعتبر في كتابه «مكان بين الأمم» أن العرب لا يفهمون إلّا لغة القوة وأنه لن يتنازل عن شيء، وجد لاحقاً في الحرب السورية وبعد تدمير العراق أن الكثير من آماله يتحقق. قال لشبكة CNN: «إن كلا المعسكرين الراديكاليين الشيعة والسنة أعداؤنا، وحين يتقاتل اعداؤنا لا نقوِّي أحدهما على الآخر بل تعمل على إضعافهما».

ولو عدنا قليلاً إلى الوراء، سنرى بوضوح لافت كيف أن خطط التقسيم كانت موضوعة على الطاولات الإسرائيلية وخصوصاً ما يتعلق منها بدول المواجهة أو دول «الطوق». هذه مثلاً محاضرة لرئيس جهاز الشاباك السابق آفي ديختر بعنوان «العالم العربي وخطط التقسيم» ألقاها في أيلول/ سبتمبر عام ٢٠٠٨ أي بعد نحو عامين على حرب إسرائيل الخاسرة ضد حزب الله (القسم المتعلق بسوريا في محاضرة آفي ديختر في الملاحق).

المذهل أننا نرى في المحاضرة كل ما حصل لاحقاً، فهو يؤكد على ضرورة بقاء العراق مجزءاً ومقسماً خدمة لإسرائيل، قائلاً: «لقد حققنا في العراق أكثر مما خططنا وتوقعنا.. وأن لهذا أهمية استراتيجية للأمن الإسرائيلي». يؤكد على وجوب الاعتماد على الأكراد العراقيين وتوطيد علاقاتهم بإسرائيل والسيطرة على نفط كردستان عبر تمريره بتركيا والأردن. يشدد على أهمية إدامة تحييد مصر. ويصل إلى نتيجة أهم مفادها أن «المعادلة الحاكمة في حركتنا الاستراتيجية في البيئة العراقية تنطلق من مزيد من تقويض حزمة القدرات العربية في دولها الرئيسة من أجل تحقيق المزيد من الأمن القومي لإسرائيل».

إسرائيل والمعارضة السورية متى بدأ التعاون

وفي الفصل الذي يخصصه لسوريا، يطرح آفي ديختر أسئلة حول سبب تعزيز القدرات العسكرية السورية من روسيا وزيارة الأسد إلى موسكو ويقول: «من وجهة نظري الشخصية لا يمكن أن يعول على التصريحات السورية عن وجود رغبة قوية لدى القيادة السورية لإنهاء الحرب مع إسرائيل وتبادل العلاقات معها... (وإنما

هناك) استكمال لعملية تعظيم القدرة العسكرية السورية والاستراتيجية السورية في التعامل مع إسرائيل على الصعيد الفعلي بأسلوب المواجهة، واستمرار بل وتعزيز وتوثيق علاقة التحالف مع حزب الله وهو ما حرص الرئيس السوري على تأكيده في الآونة الأخيرة».

اللافت في المحاضرة المذكورة أن المسؤول الأمني الإسرائيلي الرفيع يطرح احتمالات استخدام القوة العسكرية الإسرائيلية ضد سوريا في حالات عديدة وبينها «إذا بقيت عند مستوى تحالفها مع إيران... وإذا احتفظت بعلاقاتها وتحالفها مع حزب الله واستمرّت في إيصال الأسلحة إليه، ذلك أن الحزب تلقى أكثر من ٣٠ ألف صاروخ بمديات مختلفة لتهديد الجبهة الداخلية الإسرائيلية، وإذا استمر دعم سوريا للمنظمات الفلسطينية الراديكالية وتوفير المأوى والرعاية لقيادتها في دمشق «إضافة إلى ضرورة أن يتضمن التحذير إلى دمشق» تهديد سوريا بعدم التدخل إذا ما بادر جيش الدفاع الإسرائيلي إلى شن عملية عسكرية ضد حزب الله».

ينصح آفي ديختر بتوظيف أكراد العراق ضد سوريا واستخدام الساحة اللبنانية ويقول بوضوح يقارب حد الوقاحة: «فوق الساحة اللبنانية هناك حلفاء وأصدقاء للولايات المتحدة، ولنا أيضاً حلفاء وأصدقاء ولكنهم يجدون حرجاً في الكشف عن العلاقة بإسرائيل والمجاهرة بها، هؤلاء الحلفاء لديهم الحماسة والاستعداد للتعاون مع الشيطان إذا كان ذلك يخلصهم من التهديد السوري المستمر ومن حليفه حزب الله».

ثم نصل في المحاضرة المذكورة إلى ما يتعلق بالحرب التي ضربت سوريا منذ عام ٢٠١١. أليس من الغريب أن يقول رجل الأمن الإسرائيلي الأول سابقاً ومنذ عام ٢٠٠٨ أن: «الخيار الثالث الذي نجد فائدة وجدوى في محاولة استخدامه في نطاق ممارسة الضغوط على سوريا هو خيار الوصول إلى المعارضة السورية في الخارج وفي الداخل، حيث أثبت هذا الخيار فاعليته على الساحة العراقية، حيث كانت لنا علاقات مع المعارضة العراقية - ما عدا الأكراد - في الولايات المتحدة وفي بريطانيا.. إن المعارضة السورية في الخارج لها حضور وامتدادات

في الولايات المتحدة وفي بريطانيا وفرنسا وفي الأردن وحتى في لبنان، وعلى أية حال نحن نقوم بجهود كثيرة في هذا المجال لا نستطيع أن نسلط الضوء عليها لأن المصلحة تقتضي أن نبقيها بعيداً عن دائرة الضوء. يبدو لي أن هذا الخيار ليس خياراً إسرائيلياً فقط، الولايات المتحدة تعول على هذا الخيار فهي تعمل على تنظيم هذه المعارضة، وهذه المعارضة كما فهمنا من خلال اتصالات معها أو من خلال العلاقة بينها وبين الولايات المتحدة تطمح إلى تغيير النظام والعودة إلى سوريا لتولي زمام الحكم أسوة بنظيرتها المعارضة العراقية».

أليس غريباً أن يقول رئيس الاستخبارات الإسرائيلية مثل هذا الكلام منذ عام ٢٠٠٨؟ **أي في العام نفسه الذي كانت إسرائيل تفاوض سوريا؟ هل هذا يترك أي** مجال للشك بأن المشاريع التقسيمية والتخريبية الإسرائيلية في سوريا هي سابقة لكل الربيع العربي ومطالب الإصلاح؟

ألا نلاحظ أن هذه هي بالضبط المطالب التي حملها كولن باول ثم المبعوث الفرنسي مونتانيو إلى الأسد بعيد غزو العراق، أي فك التحالف مع إيران وحزب الله.

آفي ديختر، سياسي إسرائيلي كان عضواً في الكنيست عن حزب كاديما شغل منصب رئيس الشاباك وزير الأمن الإسرائيلي سابقاً وهو من أنصار اعتماد القوة المفرطة ضد الفلسطينيين والعرب ويقول: «أنا قلت لشارون إذا لم تنفع القوة مع العرب فسينفع المزيد من القوة وأنا ألححت عليه في الإسراع في بناء الجدار العازل».

كذلك يُمكن أن نقرأ في حلقة النقاش التي نظَّمها مركز بيغن السادات للأبحاث الاستراتيجية في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣ مداخلات لمفكرين إسرائيليين أو يهود يُمكن اختصارها بالتالي:

* «إن إسرائيل لا تمانع بأن يتقاتل خصومها بعضهم مع بعض، أولاً ليس لدينا حب للأسد وثانياً فإن الصراع يغذي الانقسام السني الشيعي ويشرك إيران وتركيا في هذا الصراع.

* إن أي نتيجة يمكنها أن تحد من التأثير الروسي والإيراني في سوريا مرحب بها.
* علينا الاعتراف بأن الكثير من قضايا الأمن القومي في شرق البحر المتوسط ستتأثر بنتائج الأحداث في سوريا، بما في ذلك طبيعة قبرص، هذه الجزيرة ذات الأهمية الإستراتيجية الكبيرة. كما إن شرق البحر المتوسط يضم احتياطات غاز هائلة، وفي حال جرى تطويرها بشكل سليم فإنها ستساعد أوروبا على أن تصبح أقل اعتماداً على روسيا وتركيا.
* إن أفضل نتيجة لكل من إسرائيل والغرب بمعزل عمن يصل إلى السلطة، هو نظام جديد يهتم بالتطورات الداخلية ولا يدعم إيران وحزب الله.
* إن كردستاناً مستقلاً يضم كرد إيران وسوريا والعراق وتركيا، سيكون بمثابة تطور جيد لإسرائيل والغرب معاً.
* إن الجيش السوري آخر جيش على الحدود مع إسرائيل يملك فرقاً كاملة مدرعة وفرق مشاة ومدفعية وقوات جوية، وإن تفككه أمر جيد لإسرائيل»[1].

وفي الاعترافات الرسمية، وبينها تلك التي أدلى بها الجنرال الأميركي المتقاعد والقائد الأعلى لحلف شمال الأطلسي وللقوات الأميركية في أوروبا ويسلي كلارك، نفهم أن الهدف كان الإجهاز على سبع دول عربية بينها سوريا في خلال خمس سنوات. يقول كلارك: «بعد عشرة أيام على أحداث ١١ أيلول ذهبت إلى البنتاغون والتقيت وزير الدفاع دونالد رامسفيلد ونائبه بول وولفويتز. نزلت لكي ألقي التحية على بعض الأشخاص الذين كانوا يعملون معي. فناداني أحد الضباط وقال لي: سيدي يجب أن تأتي للحظة لنتحدث. وقال لقد اتخذنا القرار، سنشن الحرب على العراق». كان هذا في ٢٠ أيلول/ سبتمبر. قلت له سنشن الحرب على العراق لماذا؟ أجابني لا أعرف، أعتقد أنهم لا يعرفون أن يفعلوا شيئاً آخر.

---

(١) «تداعيات الحرب الأهلية في سوريا»، حلقة نقاش، مركز بيغن- السادات للأبحاث الإستراتيجية. كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣.

قلت له هل وجدوا معلومات تربط صدام بالقاعدة؟ قال كلا كلا، لا يوجد شيء من هذا القبيل، فقط اتخذوا القرار بالذهاب إلى العراق، أعتقد أننا لا نعلم ماذا نفعل بشأن الإرهاب ولكن لدينا جيش جيد ويمكننا أن نسقط حكومات. لذلك عدت لرؤية الضابط نفسه بعد أسابيع قليلة، وكنا في ذلك الوقت نقصف أفغانستان، وسألته هل ما زلنا ذاهبين إلى الحرب في العراق، فأجابني إن الأمر أسوأ من ذلك. وأمسك بورقة وقال لي «أرسلوها لي من مكتب وزير الدفاع وهي مذكرة توضح كيف سندمر سبع دول في غضون سبع سنوات، بدءاً من العراق ثم سوريا ولبنان وليبيا والصومال والسودان وصولاً إلى إيران»[1].

---

(١) ويسلي كلارك: http://www.youtube.com/watch?v=l8ElKqnVRS8.

ويكيليكس: خطة أميركا ضد الأسد

«بوش وبلير زعزعا العالم على نحو غير مسبوق في أي صراع عبر التاريخ وبقي شبح سوريا وإيران حاضراً».

ديسموند توتو
كبير أساقفة جنوب أفريقيا
وحاصل على جائزة نوبل للسلام

لعل وثيقة ويكيليكس التي تم الكشف عنها في منتصف أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥ توضح الأهداف الأميركية الحقيقية حيال سوريا، وهي على الأرجح خطيرة جداً لأنها وقبل ٥ سنوات من اندلاع الأحداث في سوريا ترسم بدقة متناهية ما يجب عمله ضد الأسد لإضعافه، وهو ما جرى فعلاً في خلال سنوات الحرب الماضية بصورة مطابقة تماماً لما جاء في هذه الوثيقة.

تقول: «إن الخطوات التي تتسبب بفقدان بشار لتوازنه وتزيد من شعوره بعدم الأمان تصب في مصلحتنا لأن قلة خبرته ودائرة صنع القرار الضيقة جداً داخل النظام، تجعلانه عرضة للتعثر الدبلوماسي ما يمكن أن يضعفه محلياً وإقليمياً.

وبينما يصعب التنبؤ بأخطائه، والفوائد قد تكون متنوعة، فإنه في حال كنا مستعدين للتحرك بسرعة للاستفادة من هذه الفرص التي قد تتاح لنا يمكننا التأثير مباشرة في سلوك النظام حيث يجب - أي بشار ودائرته الضيقة».

في الوثيقة نصائح السفير الأميركي باستغلال ما يصفها بنقاط الضعف عند النظام السوري ومنها:

* التحقيق في قضية الحريري والمحكمة. ذلك أن تسليط الضوء علناً على عواقب

التحقيقات الجارية على طريقة (ديتليف) ميليس (المحقق الدولي) سيثير قلق بشار شخصياً ويجعله يتصرف بطريقة غير عقلانية.

* اللعب على المخاوف السنية من النفوذ الإيراني.
* إن العقوبات التي تستهدف أفراد النظام والمقربين منهم هي موضع ترحيب عموماً من قبل غالبية عناصر المجتمع السوري.
* إن (عبد الحليم) خدام يعلم خفايا النظام مما يثير غضب بشار أكثر بكثير مما تثيره شعبية خدام داخل سوريا.... يجب أن نستمر في تشجيع السعوديين والآخرين على السماح لخدام بالوصول إلى وسائلهم الإعلامية.
* تشجيع الإشاعات والإشارات حول وجود تآمر خارجي...
* إيجاد طرق لجعل جهود بشار الإصلاحية موضع سؤال. إن تسليط الضوء على فشل الإصلاح خصوصاً خلال السباق للرئاسة عام ٢٠٠٧ خطوة سيراها بشار محرجة للغاية وتنزع عنه الشرعية.
* عدم تشجيع الاستثمارات الخارجية المباشرة خصوصاً من الخليج.
* تسليط الضوء على الشكاوى الكردية...والتركيز على الصعوبات الاقتصادية في المناطق الكردية ورفض الحكومة السورية المستمر لمنح الجنسية لقرابة ٢٠٠ ألف كردي لا يملكونها.
* الإعلان عن وجود عبور لتنظيمات متطرفة إلى سوريا دون نسيان ذكر حماس وحركة الجهاد الإسلامي».

أثبتت الوقائع لاحقاً أن معظم النصائح الواردة في تلك الوثيقة السرية قد تحقق. هل كان الأمر بالصدفة، ولأن الأسد لم يتجاوب مع مطالب الإصلاح؟

يتضح من خلال هذه الوثيقة السرية، أن الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل كانتا قد بدأتا مباشرة بعد فشل إسرائيل في تحقيق أهدافها في لبنان عام ٢٠٠٦ وخسارتها الكثير من جنودها ودباباتها، وبعد موقف الأسد من اجتياح العراق والمساهمة في ضرب الأميركيين هناك، بدأتا، بالتفكير جدياً في زعزعة سوريا على أساس أن تفكيكها وانهيار النظام فيها يعني تفكيك منظومة محور المقاومة. تعزز

هذا الاتجاه بعد العام الأول على الحرب في سوريا حيث شعرت الدول الأطلسية وإسرائيل بإمكانية انهيار سريع للنظام السوري تماماً كما جرى مع زين العابدين بن علي في تونس وحسني مبارك في مصر.

نقرأ مثلاً في وثيقة صادرة عن المركز البريطاني الإسرائيلي للاتصالات والأبحاث (بيكوم) في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢: إن «على الولايات المتحدة وبريطانيا وحلفائهما التنسيق من أجل:

* الضغط على إيران من خلال العقوبات مع إبقاء كل الخيارات على الطاولة. مع انتهاء الانتخابات الرئاسية في أميركا فإنه يجب منح الدبلوماسية الفرصة الأخيرة ولكن ضمن وقت محدد.
* لعب دور استباقي في سوريا لإطاحة نظام الأسد، تفكيك محور التطرف وتعزيز العناصر الأكثر ليبرالية.
* تأمين الأسلحة ومساعدات أخرى لمجموعات معارضة غير إسلامية محددة، وتنظيم المعارضة والمساعدة الخارجية لها.
* التواصل مع العلويين في محاولة لإبعادهم عن بشار الأسد.
* مساعدة دولية خاصة يجب أن تكون متاحة للدول المجاورة مثل تركيا والأردن اللتين تستضيفان أعداداً ضخمة من النازحين السوريين».

كذلك فعل المفكرون والمنظرون الأميركيون وفي مقدمهم برنار لويس الباحث الأميركي البريطاني الأصل اليهودي الديانة والذي يعتبره البعض منظر العداء للعرب والإسلام. يقول منذ ربيع عام ٢٠٠٥: «إن الغرب لن يكون معنياً بل ربما سيبقى غير مبال بكل ما يحدث، من حروب وكوارث واضطرابات طالما استمر تدفق النفط. ومثال على ذلك ما جرى في أنغولا، هذا البلد الذي دمرته الثورات والاضطرابات والحروب الأهلية والمجازر دون أدنى مبالاة من الخارج. طالما أنّ شركات النفط تواصل عملها والنفط يتدفق فلا أحد يهتم كثيراً بما تفعل الفصائل المختلفة بعضها ببعض. وهذا يمكن أن يحدث بسهولة في الشرق الأوسط. إن قدرة الغرب على غض الطرف، والتي تجلت في نواح أخرى، يجب ألّا يستهان بها. في

الماضي كانت القوى الخارجية تتدخل أحياناً من أجل وقف أو الحد من الحروب العربية الإسرائيلية، إلا أنه من غير الحكمة أن يعتمد كل من العرب والإسرائيليين على مثل هذه التدخلات في المستقبل. والاحتمال الآخر الذي ندركه حالياً هو الأصولية الإسلامية، وهو مصطلح فضفاض وغير دقيق يعني أشكالاً مختلفة وفي بعض الأحيان متناقضة من الإسلام المتشدد.

إن أفول العروبة جعل الأصولية الإسلامية البديل الأكثر جذباً لكل هؤلاء الذين يشعرون بأنه يجب أن يكون هناك ما هو أفضل وأصدق وأكثر تفاؤلاً من الأنظمة الاستبدادية غير الكفوءة لحكامهم والأيديولوجيات المفلسة التي فرضت عليهم من الخارج»[١].

لا شك أن القراءات الإستراتيجية عند محور المقاومة من إيران إلى سوريا فحزب الله كانت تضع في حسبانها سيناريوهات عديدة. الواضح أيضاً من خلال كلام الرئيس الأسد لصحيفة وول ستريت جورنال قبل أسابيع قليلة من اندلاع شرارة الأحداث والتظاهرات في بلاده أنه لم يكن يتوقع أن تصل إليه رياح الربيع العربي والانتفاضات التي عصفت بتونس ومصر. فهو قال للصحيفة الأميركية: «لدينا ظروف أصعب مما لدى أغلب الدول العربية، ولكن على الرغم من ذلك فإن سوريا مستقرة. لماذا؟ لأنك يجب أن تكون مرتبطاً بشكل وثيق جداً بمعتقدات المواطنين. هذه هي المسألة الجوهرية. عندما يكون هناك اختلاف بين سياستك وبين معتقدات الناس ومصالحهم سيصبح لديك هذا الفراغ الذي يخلق الاضطراب. إذاً فالناس لا يعيشون فقط على المصالح بل أيضاً على المعتقدات، وخصوصاً في الميادين العقائدية، ولن يكون بإمكانك فهم ما يجري في المنطقة إلّا إذا فهمت الأوجه العقائدية للمنطقة»[٢].

اللافت كذلك في المقابلة نفسها أن الأسد يتحدث بإيجابية عن الرئيس الأميركي باراك أوباما الذي كان قد انتخب قبل ذلك بنحو عامين في ٢٠٠٩، فيقول

---

(١) برنارد لويس، مجلة فورين أفيرز.

(٢) الأسد. وول ستريت جورنال، ١ شباط/ فبراير ٢٠١١، أرشيف الرئاسة السورية أو وكالة سانا.
https://www.foreign affairs. Com/articles/middle – east/1992 – 09 – 01.

الأسد: «أعتقد أنه شخص صادق، ويؤمن بما يقول. لكن في النهاية، هناك سياسات داخلية في الولايات المتحدة. هناك الكونغرس ومؤسسات أخرى عديدة، قبل الانتخابات وبعدها. لم يحدث تغير كبير في وضعنا. تلك المؤسسات لا تنظر إلى مصالح الولايات المتحدة أحياناً، أقلّه في منطقتنا، بطريقة واقعية»[١].

قد يكون إذاً في الأمر أخطاء في التقدير، أو فيه اطمئنان أكثر من اللازم، وقد يكون فيه أن الصفات الشخصية للأسد وفي مقدمها العناد والاعتقاد بأنه قادر على تغيير الرياح الدولية، لعبا دوراً في مواقفه التي نحت في مرحلة معينة صوب الوقوف في وجه الرياح الأميركية والفرنسية بدلاً من المناورة حيالها. لكن ثمة من يرى أن بشار الأسد كان يعتقد أنه فعل كل ما يستطيع لتغيير القناعات الغربية تجاه بلاده، فهو لم يمانع في مفاوضة إسرائيل عبر الأتراك، ولم يرفض التعاون مع الأميركيين في ملاحقة الإرهاب عبر الحدود مع العراق، وباشر الانسحاب من لبنان قبل الضغوط عليه، ولم يكن مصراً على التمديد للحود إلا بعد أن شعر بأن الأميركيين والفرنسيين قد اتخذوا قراراً ضده، فما عاد حينها يجد سبيلاً سوى تعزيز علاقاته بمحور المقاومة من جهة والإبقاء على علاقات جيدة مع دول عربية كقطر والإمارات والكويت وغيرها... فهذا معمر القذافي سلم كل شيء للغرب، فقتله الغرب وأسقط حكمه، وذاك الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات، ذهب صوب السلام فانتهى محاصراً في مقاطعته وربما مقتولاً بالسُم. فكيف يثق الرئيس السوري بالغرب إذاً.

أضيف إلى ذلك أن الأسد هو فعلاً شديد الإعجاب بالمقاومة اللبنانية بقيادة حزب الله، ويقدّر عالياً دور أمينه العام السيد حسن نصر الله، و«إنجازاته ومهاراته الهامة والجديرة بالاعتبار، والصحيح أيضاً أن بشار قد أمضى وقتاً في مقابلة نصر الله ومسؤولي حزب الله الآخرين أكثر بكثير مما فعل والده»[٢].

الواقع أن بشار الأسد الذي تزامن وصوله إلى السلطة تقريباً مع وصول آرييل شارون إلى قيادة الحكومة الإسرائيلية، لمس منذ بداية حكمه أن عدوه التاريخي

---

(١) الأسد، وول ستريت جورنال، المرجع نفسه.

(٢) فلينت ليفيريت، وراثة سوريا...، مرجع سابق. ص ٢٢٠.

سيكون أكثر تشدداً وخطراً، أولاً حين رأى كيف يتصرف شارون ضد الانتفاضة الفلسطينية، وثانياً حين شنت الطائرات الإسرائيلية غارة على موقع الرادار السوري في لبنان في نيسان/ أبريل ٢٠٠١ أي بعد أقل من عام فقط من تولي الأسد شؤون الرئاسة في بلاده. وبالرغم من أنه فاوض الإسرائيليين لاحقاً، إلا أن القناعة الراسخة عنده هي أن إسرائيل تزداد تطرفاً وأن الشارع الإسرائيلي يزداد تطرفاً، وأن الأمل بالسلام يتضاءل يوماً بعد آخر، ولذلك على العرب أن يتوحدوا ويدعموا قواعدهم أكثر ويغيروا شروط اللعبة والمعادلة.

اعتقد الأسد منذ الأيام الأولى لوصوله إلى السلطة بأن شارون يعد فعلاً لحرب وأنه مغامر لا يمكن توقع ردود فعله. قال في أولى مقابلاته مع صحيفة دير شبيغل: إن «شارون عندما كان عسكرياً يختلف عن شارون السياسي الآن. عندما كان عسكرياً كان يسعى لتوسيع بقعة الأرض المخططة أساساً للعمليات من قبل غيره. أما من موقعه الحالي فهو يخطط لحرب أكثر شمولية واتساعاً. لماذا؟ لأنه يعاني اليوم مأزقاً داخل إسرائيل. ما هو الأساس الذي وصل من خلاله شارون إلى رئاسة الحكومة؟ شارون منذ سنوات كان ينظر إليه على أنه عسكري ذو تاريخ أسود، ولكنه وصل إلى رئاسة الحكومة بناء على نظرية الأمن من خلال القوة، وطرح خطة المئة يوم، وكان يقول للإسرائيليين إنه خلال مئة يوم سوف يضرب الفلسطينيين، وسوف يحقق الأمن والسلام بالقوة، وعندما فشل في ذلك سعى لتصدير المشكلة إلى الخارج»[1].

كان الارتياب السوري من إسرائيل ومخططاتها مبنياً على معطيات ميدانية وقراءات إستراتيجية عند القيادة السورية. والواقع أن أحداثاً كثيرة جرت آنذاك عززت هذه القناعات السورية. فمع الاعتداءات الإرهابية على أميركا وطرح فكرة تغيير الأنظمة وإقامة الشرق الأوسط الجديد، كانت سوريا من بين الأهداف كما أسلفنا خصوصاً أنها كانت مدرجة أميركياً على لوائح الدول «الداعمة للإرهاب»، ومع اجتياح العراق وتوتر العلاقات السورية الأميركية تعززت الطروحات الأميركية

---

(١) مقابلة الأسد مع صحيفة «دير شبيغل» الألمانية/ ٢٠٠١/٧/٨، وكالة سانا، أو أرشيف الرئاسة السورية.

التي كان غلاة إدارة بوش يعبرون عنها علناً، وإسرائيل انسحبت من قطاع غزة عام ٢٠٠٥ على نحو أحادي، وشنت حرباً ضروساً ضد حزب الله عام ٢٠٠٦، ثم شنت حرباً سياسية واغتيالات واعتقالات ضد حماس التي كانت حققت فوزاً محرجاً لإسرائيل والغرب في الانتخابات التشريعية أعقبها سيطرة حماس على قطاع غزة بالقوة عام ٢٠٠٧، وتخلل كل ذلك إنهاء إسرائيل لكل عملية التسوية مع الفلسطينيين.

في تلك الفترة سعى الأسد لجمع الكثير من الخيوط في يده. عزز علاقاته الإستراتيجية مع إيران. احتضن تماماً حزب الله وحماس والمنظمات الفلسطينية المسلحة. نسج علاقات إستراتيجية بعيداً عن الضجيج مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين. رفع مستوى الخطاب ضد إسرائيل. فتح علاقات ممتازة مع قطر والسعودية ودول الخليج الأخرى (بعضها وخصوصاً السعودية أحجمت لاحقاً عن الاستمرار في تلك العلاقات في أعقاب اغتيال الحريري) لكنه في الوقت نفسه أدرك أن العودة إلى المفاوضات مع هذه الأخيرة لها احتمالان، فإما أن يصل فعلاً إلى سلام حقيقي وشامل وكامل ويعيد إلى سوريا كامل هضبة الجولان (وهو ضمنياً لم يكن مقتنعاً كثيراً بهذا الاحتمال) وإما أنه يخفف الضغوط الدولية عليه خصوصاً في المرحلة التي أعقبت اغتيال الحريري والانسحاب من لبنان وحرب ٢٠٠٦.

لعل الأسد استند أيضاً إلى هزيمة إسرائيل في لبنان (بالرغم من التدمير الكبير الذي ألحقته بالبنى التحتية) للاعتقاد بأنها هي الأخرى باتت بحاجة إلى التفاوض آملة أن يفضي ذلك إلى إنهاء حزب الله بالسياسة طالما عجزت عن إنهائه بالسلاح، كما أملت أن يؤدي التفاوض إلى فك التحالف الإيراني السوري الذي صار يأخذ أبعاداً أمنية وسياسية خطيرة بالنسبة إليها ليس عبر جنوب لبنان فقط وإنما في الداخل الفلسطيني بسبب دعم إيران لكتائب عز الدين القسام وسرايا القدس وغيرها.

فاوض إسرائيل وفشلت المفاوضات. لكن الأسد بقي حتى مطلع عام ٢٠١١ يؤكد على أن السلام خيار سوري، لا بل ويرفض القول إن عملية السلام قد ماتت. فحين يسأله الصحافي من وول ستريت جورنال هل يعتبر عملية السلام ميتة، يسارع

إلى الإجابة: «لا، ليست ميتة لأنه ليس لديك خيار آخر. إذا أردت التحدث عن عملية سلام ميتة، فهذا يعني أن على الجميع أن يستعد لحرب قادمة، وهذا أمر ليس في مصلحتنا أو مصلحة المنطقة. أعتقد أن إسرائيل تعلمت درساً عام ٢٠٠٦ وهو أن قوة كبرى في الشرق الأوسط لا تستطيع هزيمة حزب صغير مع كل الأسلحة التي بحوزتها»[١].

في شرحه لسبب فشل المفاوضات، ودور تركيا يقول: «كنت أريد أن أتحدث عن ذلك. لقد كنت في الواقع عبر الهاتف مع رئيس الوزراء التركي أردوغان، وكان أولمرت في الغرفة الأخرى التي تناولا فيها طعام العشاء معاً، وبينما كان يتنقل جيئة وذهاباً، عاد إلى أولمرت وأعطى السماعة لمستشاره في ذاك الوقت أوغلو (وهو وزير الشؤون الخارجية اليوم)، وكان حول خط الانسحاب. وقال إنه ينبغي أن يستند خط الانسحاب إلى النقاط الست التي ذكرتها سوريا. قلت لا، هذه النقاط هي على الخط. ثم عاد مرة أخرى وقال: «خط الانسحاب سيعتمد على تلك النقاط». قلت: ماذا يعني «يستند إلى» و«يعتمد على»؟ هذه كلمات فضفاضة جداً. بعدها قال لأردوغان «موافق، دعوني أفكر، فالأمر صعب بالنسبة إليّ. سأفكر في ذلك مرة أخرى في إسرائيل وسأعلمك به». وكان ذلك قبل أربعة أيام من الهجوم على غزة. بعد ذلك جن جنون سوريا، وخصوصاً تركيا، لأن أولمرت خدعهما. قال لهما: «سأعود إلى إسرائيل للتفكير في كيفية حل مسألة السلام تلك»، لكنه بدلاً من ذلك عاد ليشن الحرب، ما أدى إلى قتل ألف وخمسمئة فلسطيني. هذا هو مدى اقترابنا من التسوية في ذلك الوقت. في الواقع كنا قريبين جداً من صوغ الوثيقة التي تحدثت عنها، كنا قريبين جداً من تحديد المرجعية التي سيتم منحها للولايات المتحدة والقول لها: «هذه هي أدواتكم لإدارة المفاوضات المقبلة»؛ أعني المفاوضات المباشرة. لكن كل ذلك اتخذ منحى مختلفاً»[٢].

في العام نفسه الذي عقدت فيه المفاوضات ثم فشلت بين إسرائيل وسوريا، اغتالت إسرائيل واحداً من عقول المؤسسة العسكرية السورية. إنه العميد السوري

---

(١) الأسد، وول ستريت جورنال. المرجع نفسه.

(٢) المرجع نفسه

محمد سليمان. فقد «كشفت وثيقة لوكالة الأمن القومي الأميركية سربها الموظف السابق لدى الوكالة إدوارد سنودن أن عملية الاغتيال عام ٢٠٠٨ نفذها كوماندوس من البحرية الإسرائيلية في مدينة طرطوس الساحلية». كان سليمان بالإضافة إلى كونه مسؤولاً عسكرياً رفيعاً في الصناعات الدقيقة، فإنه كان على صلة بحزب الله اللبناني[١].

ما إن اندلعت الحرب السورية ابتداء من عام ٢٠١١، حتى انتقل الدعم الإسرائيلي من الظلمات والغرف السوداء إلى العلن بوقاحة لافتة. هاجمت الطائرات الإسرائيلية أكثر من مرة مواقع سوريا عند الجولان أو في الداخل السوري. سهلت إسرائيل مرور المسلحين في مناطق حدودية، استقبلت جرحى من المسلحين في مستشفياتها أمام عدسات الكاميرات. سعى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لتعديل الموقف الإسرائيلي أو أقلّه لتحييده عبر إقناع بنيامين نتنياهو بأن سقوط النظام الحالي قد يؤدي إلى فوضى خطيرة على كل المنطقة بما فيها إسرائيل وإلى انتشار الإرهاب.

سافر بوتين في ٢٥ حزيران/ يونيو ٢٠١٢ إلى إسرائيل. كان لافتاً بعد أقل من شهر على تلك الزيارة أن الناطق باسم الخارجية السورية جهاد المقدسي يكشف للمرة الأولى عن وجود سلاح كيماوي سوري. قال في مؤتمر صحافي في ٢٣ تموز/ يوليو ٢٠١٢ إن «سوريا لن تستخدم أبداً الأسلحة الكيماوية في الأزمة وتحت أي ظرف كان، إلا في حال تعرضها لعدوان خارجي». أكد أن «السلاح الكيماوي لا يستخدم في حرب عصابات».[٢]

شكل الإعلان مفاجأة صادمة للجميع، وطرح السؤال التالي: «لماذا تكشف سوريا عن وجود أسلحة كيماوية؟». يبدو واضحاً أن الهدف كان تسليم الروس ورقة قوية للتفاوض الخارجي مع الغرب، ولعل بوتين استخدم تلك الورقة في زيارته أيضاً إلى تل أبيب بحيث طمأن إسرائيل التي تضم أكثر من مليون يهودي من

---

(١) روسيا اليوم،١٦/ ٠٧/ ٢٠١٥ نقلاً عن وكالة الصحافة الفرنسية. //http://arabic.rt.com/news.

(٢) جهاد المقدسي، مؤتمر صحافي، دمشق، ٢٣ تموز/ يوليو ٢٠١٢. سانا.

أصل روسي وبينهم وزير الخارجية افيغدور ليبرمان نفسه الذي التقاه بوتين، بأن لا خطر عليها من سلاح إستراتيجي سوري وأنه حريص على أمنها.

لم يكن تصرف المقدسي خطأً عابراً في مؤتمر صحافي. كان مقصوداً تماماً. هو نفسه يقول عبر قناة الميادين في برنامج لعبة الأمم إن مسؤولاً سورياً رفيعاً هو الذي أعطاه التعليمات قبل المؤتمر الصحافي ليتحدث عن النووي. ثم يوضح أن «كلامي عن السلاح الكيميائي لم يكن مرتجلاً وإنما كان بياناً مكتوباً واستناداً إلى توجيه»[١].

مضيفاً إن «الرئيس السوري بشار الأسد في حديثه لصحيفة «لوفيغارو» الفرنسية سئل عني ولو كان يعتبرني خائناً لكان نعتني بالخائن وأنا من استقلت من منصبي، ولم تتم إقالتي»، وأن لا علاقة لاستقالته بما كشف[٢].

كانت المعادلة واضحة إذاً: المقدسي يكشف المعلومات حول الكيمياوي باسم سوريا. يضج العالم. يتدخل بوتين فيهدئ الأجواء. وندخل في صفقة تقول بأن الكيمياوي يُسلم في مقابل عدم التدخل العسكري الخارجي وطمأنة إسرائيل. ربما كانت الصفقة مطبوخة بدقة، وربما لا. ولكن هذا ما جرى.

«وإذا ما صدق الصحافي الإسرائيلي مناحم جشايد من صحيفة «همودياع» المتدينة فإن بوتين قال لنتنياهو حين التقاه صدفة في المتحف اليهودي بموسكو إن: «المصلحة العليا لكم تكمن في أن تؤيدوا بقاء الأسد، فهو على الرغم من كل خلافاتكم معه، نظام مستقر وحريص على تطبيق الاتفاقيات المبرمة بينكم. وفي عهده ساد بينكم وبينه هدوء شديد. إذا انهار هذا النظام، فستحل محله الفوضى وقد تقع سوريا بيد المتطرفين»[٣].

في ٢١ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥ استقبل بوتين رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين

---

(١) جهاد المقدسي. النشرة ١١ أيلول/ سبتمبر 2013.http://www.elnashra.com/news/show/661535/.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) عن موقع العربية نت ١٥ حزيران/ يونيو ٢٠١٣

http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/syria/2013/06/15

نتنياهو ليقول له ما قاله تقريباً حين زار إسرائيل: «إن دمشق لا تسعى إلى فتح «جبهة ثانية» بل تحاول الحفاظ على الدولة»[1].

سعت روسيا للعب دور المهدىء أو أقلّه المحيد لإسرائيل، لكن الاتفاق الإيراني الغربي كان يزيد القلق الإسرائيلي ويدفع باتجاه منع محور المقاومة من تحقيق نصر إضافي في سوريا. وقد عبر أمين عام حزب الله السيد حسن نصر الله عن ذلك في حديث له على قناة المنار في ٢٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥ قائلاً: «إن «إسرائيل» المستفيد الأول مما يجري في سوريا، لأن خروج سوريا من المعركة منتصرة يعتبر تهديدًا إستراتيجيًا لها»[2].

لم يكن مفاجئاً إذاً أن ينبري ثلاثة من غلاة المدافعين عن إسرائيل في الكونغرس الأميركي «هيلينا روس ليتينين، وآليوت انغل، وجو ليبرمان» منذ الأشهر الأولى للحرب في سوريا وعليها، إلى دفع الرئيس باراك أوباما لإعلان حكم الأسد فاقداً للشرعية. وقبل هؤلاء كان مجلس الديمقراطية في لوس أنجلس يؤكد دعمه لقناة بردى التلفزيونية المعارضة. وكانت برقية مؤرخة في نيسان ٢٠٠٩ وصادرة عن السفارة الأميركية في دمشق تقول: «إن مجلس الديمقراطية تلقى ٦,٣ ملايين دولار من الخارجية الأميركية لإدارة البرنامج المتعلق بسوريا»، هذه المخصصات كانت وصلت إلى ١٢ مليون دولار عام ٢٠١٠، فما هو هدفها؟ لقد أكدت وثائق ويكيليكس أن هذه الأموال تدار من قبل الخارجية الأميركية لإضعاف النظام السوري.

كثيرة كانت التقديرات عند القيادة السورية وحزب الله وإيران حول تورط إسرائيل المباشر في الحرب السورية. سعت هذه الأطراف لقلب المعادلة. أسست خلايا مقاومة في منطقة الجولان. أرسلت وفوداً من حزب الله وإيران ومقاومين سوريين حتى الحدود. حدثت اشتباكات. جرى تبادل قصف صاروخي. قتلت إسرائيل جنرالاً إيرانياً في القنيطرة في ١٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥. بدا أن الخطوط الحمراء قد اخترقت من قبل الطرفين. كان ذلك ضرورياً لإلجام إسرائيل

---

(١) روسيا اليوم، بوتين، نتنياهو. -https://arabic.rt.com/news/794633.

(٢) حسن نصر الله، المنار. http://www.almanar.com.lb/adetails.php?eid=1313849.

وبعض الدول الغربية الأخرى في الجبهة الجنوبية لسوريا، ولبعث رسالة إليها تفيد بأن الاستمرار في التورط في الحرب السورية ودعم المسلحين لن يبقى بلا رد.

ليس مهماً إن كانت أخطاء المعارضة أكبر لأن قسماً كبيراً منها سلّم مصيره إلى دول غير آبهة أصلاً لسوريا ودورها، وليس مهماً إذا ما كان النظام يتحمل المسؤولية لأنه هو المسؤول في نهاية الأمر عن أمن الناس ولمّ شمل الجميع. الأهم هو النظر إلى ما كان أبعد من النظام والمعارضة، إلى المشاريع التي كانت تنتظر أخطاء كهذه للدخول على الخط وتدمير ما كان ينبغي بالنسبة إليها أن يُدمر ويُقسّم منذ سنوات.

من يقرأ ذاك المقال الخبيث ولكن الصريح والصادر عن مجلس القوات المسلحة الأميركية، بعنوان: «حدود الدم، كيف سيبدو الشرق الأوسط بصورة أفضل»، يفهم أن قرار تقسيم الوطن العربي وتفتيته على أسس مذهبية (شيعة وسنة) وطائفية (تهجير مسيحييه) وعرقية (الكرد والأشوريون والكلدان والسريان والأزيديون وغيرهم)، ليس وليد اليوم، وأن هذه الموجات المفاجئة من نشر الديمقراطية في الوطن العربي تحمل في طياتها أيضاً رسم مشاريع جديدة لهذا الوطن تصبح فيه كل دويلة مهتمة فقط بما يدور في داخلها.

نقرأ في مقال حدود الدم: «إن تعديلاً مُنصفاً في حدود المنطقة سيترك المحافظات العراقية السنية الثلاث في دولة مقتطعة قد تتحد مع مرور الوقت بسوريا التي ستفقد شريطها الساحلي لمصلحة لبنان الكبير ذي التوجه المتوسطي (ولادة الإمبراطورية الفينيقية من جديد)، أما الجنوب الشيعي في العراق القديم، فسيشكل أساس الدولة الشيعية العربية التي ستحاذي الخليج العربي، وسيحتفظ الأردن بمناطقه الحالية، مع بعض التوسع باتجاه الجنوب على حساب المملكة العربية السعودية. من جانبها ستعاني السعودية، وهي دولة مصطنعة، تجريدها من مناطقها بالقدر نفسه الذي ستعانيه باكستان»[١].

كان محور المقاومة وخصوصاً إيران وسوريا وحزب الله، يتعاطى مع الحرب

---

(١) Blood borders: How a better Middle East would look, Ralph Peters, Armed Forces magazine, July 2006.

يمكن الحصول على الترجمة الكاملة على شبكة عراق المستقبل أو مركز الزيتونة للدراسات.

السورية على أنها حرب بالوكالة أيضاً عن إسرائيل. كان هذا السبب الأول الذي ساقه حزب الله في استراتيجياته البعيدة المدى لتبرير انخراطه المباشر في الحرب في سوريا.

في الغرب أيضاً، ظهرت دراسـات وكتب، خلال الحرب السورية، تشير بوضوح إلى هذا العامل الإسرائيلي. ذهب السفير الفرنسي السابق ميشال ريمبو إلى حد القول إن الحرب السورية هي «لمصلحة إسرائيل» معتبراً أنه «من الناحية الاستراتيجية، فإن حلم التفكيك الذي دغدغ أوساط المحافظين الجدد في واشنطن وتل أبيب، يهدف إلى ضمان الدولة العبرية على نحو يضمن هيمنتها الإقليمية بلا منازع، خصوصاً في المجالين الاقتصادي والعسكري، ومن وجهة نظر واشنطن فإن الاستراتيجية المفضلة تكمن في زرع الفوضى عند العدو، ذلك أن سقوط رمز العروبة (سوريا) يعني تصفية القضية الفلسطينية».

وبدورها نشرت مجلة «Afrique–Asie» لصاحبها وناشرها السوري – الفرنسي ماجد نعمة[1] وثيقة سرية بعنوان «بروتوكول الدوحة» كشفها الصحافي الجزائري نور الدين مرداسي، وتبناها السفير ريمبو في كتابه، مؤكداً أن هذه الوثيقة صحيحة وتبنتها المعارضة السورية في اجتماع سري في ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٢ برئاسة رئيس الوزراء القطري السابق حمد بن جاسم. جاء في الوثيقة التي ترصد مستقبل سوريا بعد إسقاط النظام:

١ – تقليص الجيش السوري إلى ٥٠ ألف جندي.

٢ – تمتنع سوريا عن المطالبة بالسيادة على هضبة الجولان إلا بالوسائل السياسية، ويوقع الطرفان اتفاقية سلام برعاية الولايات المتحدة وقطر.

٣ – تتخلص سوريا وبإشراف الولايات المتحدة من كل أسلحتها الكيماوية والجرثومية وكل صواريخها، على أن يحصل ذلك على الأراضي الأردنية.

---

(١) ماجد نعمة كان معارضاً في سبعينيات القرن الماضي ثم عاد إلى سوريا تضامناً مع الدولة منذ اندلاع الأزمة ثم الحرب ورافضاً أي تدخل خارجي وأي مشاريع هيمنة أطلسية وغيرها، وفي مجلته عشرات الدراسات والمقابلات الغربية حول الأهداف المشتبه فيها للحرب السورية.

٤ - إلغاء كل مطالبة باستعادة لواء إسكندرونة والتنازل عن قرى يسكنها تركمان في محافظات حلب وأدلب لمصلحة تركيا.

٥ - طرد كل عناصر حزب العمال الكردستاني، وتسليم تركيا من تطالب به منهم ووضع الحزب على لائحة الإرهاب.

٦ - إلغاء كل العقود الموقعة مع روسيا والصين في عمليات التنقيب والتسليح.

٧ - السماح بمرور خط نفط قطري عبر الأراضي السورية نحو تركيا ثم أوروبا.

٨ - السماح بمرور المياه عبر الأراضي السورية من سد أتاتورك إلى إسرائيل.

٩ - تلتزم قطر والإمارات العربية المتحدة بإعادة إعمار ما دمرته الحرب في سوريا شرط أن يتم حصر إعادة الإعمار والتنقيب عن النفط بشركات البلدين.

١٠ - تجميد العلاقات مع إيران وروسيا والصين.

١١ - قطع العلاقات مع حزب الله وحركات المقاومة الإسلامية.

١٢ - النظام السوري يصبح إسلامياً وليس سلفياً.

١٣ - يتم تطبيق هذا الاتفاق فور استلام السلطة (من قبل المعارضة).

مثل هذه البنود كان يمكن تحقيقها بالفعل لو سقط النظام السوري، ذلك أن المطالب بقطع العلاقة مع إيران وحزب الله من قبل الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية كانت أولاً وأخيراً تهدف إلى حماية إسرائيل، وإقامة نظام سوري يدور في فلك الدول ذات الارتباط العضوي بالحماية الغربية، ما يعني تلقائياً قطع أي علاقة مع طهران والمقاومات الإسلامية واليسارية في المنطقة من حزب الله إلى حماس والجهاد والجبهتين الشعبية (والشعبية القيادة العامة) والديمقراطية وغيرها. هذا ما دفع أحزاباً أخرى للانخراط في القتال في سوريا إلى جانب النظام ومنها الحزب القومي السوري الاجتماعي.

وكانت قراءات هذه الأطراف تقول، بأن الدول العربية الجاري تدميرها باسم «الربيع العربي» هي تلك التي احتضنت أو دعمت سياسياً أو عسكرياً القضية الفلسطينية ولم تقم أي علاقة مع إسرائيل، وهي العراق وسوريا والجزائر (التي غرقت بحرب الإسلاميين مطلع التسعينيات) واليمن وليبيا.

دماء السوريين ثمن الربيع

شكلت سوريا نموذجاً خاصاً في سياق الثورات والانتفاضات والأحداث التي عصفت بالوطن العربي منذ عام ٢٠١٠. كان يمكن أن يُخمد أي تحرك فيها بسرعة كما جرى في البحرين مع دخول قوات «درع الجزيرة العربية». فإذا كانت الغالبية السنية في الدولة السورية هي التي انتفضت كما يقول الأميركيون وحلفاؤهم من أنصار تغيير طبيعة النظام، فإن الغالبية الشيعية في البحرين أيضاً هي التي انتفضت. فلماذا سُمح في البحرين ما مُنع عن سوريا، أي المساهمة السريعة العربية والدولية في وأد التحرك.

لا شك أن فهم ذلك يفترض عودة سريعة إلى الظروف التي انطلقت فيها ثورات «الربيع العربي» وفق ما سماه البعض تيمناً بربيع أوروبا الشرقية، أو «ربيع الإخوان المسلمين»، كما أسماه البعض الآخر، بعد تولي الرئيس محمد مرسي شؤون الرئاسة في مصر.

لا بد من الملاحظات التالية:

اندلعت الثورات متزامنة مع الإعداد للانسحاب العسكري من العراق ومع العجز عن ضرب إيران، ومع ارتفاع موجة الهجمات على القوات الغربية في أفغانستان، والجدل الدائر في أميركا وفرنسا حول انسحاب مبكر لهذه القوات ولو على مراحل. وجاءت الثورات أيضاً وخصوصاً بعد ثورة معلوماتية هائلة وشبكات تواصل اجتماعي أقامت جسوراً بين القارات الخمس دون حاجة إلى إذن أو تأشيرة. صارت تلك الثورة المعلوماتية أفضل الجسور للدخول إلى المجتمعات العربية ودفعها بهذا الاتجاه أو ذاك، بعيداً عن قمع ومنع السلطات.

بدا العالم إذاً، منذ عام ٢٠٠٨، بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى مصادر رزق وثروات زراعية وحيوانية ونفطية كثيرة. وصل عدد سكان العالم عام ٢٠٠٩ إلى ٦,٨ مليارات نسمة، منهم ٣,٩ في آسيا ومليار في إفريقيا وحوالى ٠,٦ مليار

في أوروبا، وسوف يتواصل ارتفاع عدد سكان العالم ليتخطى ٩ مليارات في القرن الحالي بينهم ٧,٥ مليارات في الدول النامية، وفق إحصائيات الأمم المتحدة.

تؤكد التقارير الأممية أن العالم بحاجة إلى مضاعفة إنتاجه الغذائي مرتين قبل عام ٢٠٥٠، على أن يتضاعف هذا الإنتاج ٥ مرات في إفريقيا. تكشف منظمة التغذية العالمية «فاو» ضرورة رفع الإنتاج بنسبة ٧٠ بالمئة. لا بد إذاً من إعداد العالم لهيمنة عالمية جديدة وجشعة ومتوحشة بغية توفير المواد الغذائية والنفط، من خيرات العالمين العربي والإفريقي، إلى الغرب عبر احتلالات مباشرة أو هيمنة عسكرية وسياسية أو اتفاقيات مجحفة دائماً بحق الجنوب.

تم تقسيم السودان ومحاولة نهب ثرواته الجنوبية (أكثر من ثلثي النفط السوداني يستخرج من هناك، وفيه ثروات حيوانية وزراعية تضاهي الثروة النفطية. يحتل السودان المرتبة السادسة عالمياً والأولى عربياً لجهة الثروة الحيوانية. أكثر من ١٢٨ مليون رأس ماشية، ٣٧ مليوناً من الأبقار، و٣٨ مليوناً من الماعز و٤٦ مليوناً من الأغنام، و٣ ملايين من الإبل و٤ ملايين حصان أو من فصيلة الخيول. فيه أراض تتخطى مساحتها ٨٤ مليون هكتار قابلة للزراعة من أصل حوالى ٢٥٠ مليون هكتار هي مساحة البلاد. لا يستغل من هذه المساحة الزراعية سوى ما يقارب ١٩ مليون هكتار). يمكن قراءة تفاصيل الخطة الغربية والإسرائيلية التي وضعت لتقسيم السودان في كتاب مذابح (carnages) لمؤلفه، كاتب التحقيقات الفرنسي الشهير، بيار بيان[1].

مع ارتفاع الحاجة الدولية للثروات، اشتد التنافس الصيني الروسي من جهة والغربي الأطلسي من جهة ثانية. صحيح أن أميركا أعطت الأولوية مع أوباما إلى آسيا والمحيط الهادىء، لكنها لن تتخلى طبعاً عن مصالحها في الشرق الأوسط ولا عن حليفتها إسرائيل ولا عن حلفائها العرب.

تشترك سوريا مع لبنان وفلسطين وإسرائيل وقبرص واليونان بشواطىء تخبىء

---

(١) Pierre Péan, *Carnages*, Fayard, 2010.

كما أسلفنا ثروات غازية هائلة. تشكل أراضيها طريقاً للتنافس النفطي بين روسيا والغرب صوب أوروبا وغيرها. يشكل تحالفها مع إيران وحزب الله وحماس تهديداً عسكرياً فعلياً لإسرائيل. عند ساحلها تقوم القاعدة العسكرية الروسية الوحيدة في المنطقة. عبرها يمكن مرور أو وقف التيارا ت التكفيرية التي تقلق روسيا وغيرها.

مع نزوع الأسد صوب تحالف استراتيجي فعلي مع روسيا، كانت مصالح عديدة أطلسية أمام تهديد فعلي للثروات والمواقع والأدوار.

مع فشل المفاوضات الإسرائيلية السورية عام ٢٠٠٨، كان شبح الأزمة المالية والاقتصادية العالمية يطل برأسه البشع مهدداً اقتصاديات الغرب. تضاعفت أسعار القمح والذرة والأرز. وصلت المديونية الأميركية (إلى أكثر من ١٤ تريليون دولار) في سابقة خطيرة. أفلست اليونان. خيم شبح الإفلاس على أسبانيا والبرتغال ودول أوروبية أخرى. تمددت الأزمة صوب بريطانيا وإيطاليا وفرنسا.

لا بد إذاً من القتال للحصول على الثروات العربية والإفريقية. لم تكن الثورة في ليبيا داخلة في حسابات الاستراتيجيين الغربيين. كانت ليبيا قد خرجت لتوها من قائمة الدول الإرهابية وصارت موضع ترحيب في الغرب. رئيس الوزراء الإيطالي سيلفيو برلوسكوني يقبل يد القذافي. تعترف إيطاليا بخطئها الاستعماري. ينصب القذافي خيمته في قصر الإليزيه. تعتذر سويسرا له. تفرش بريطانيا سجادها الأحمر لاستقباله. تغض الطرف عن قضية لوكربي في مقابل صفقة نفطية لشركة بريتش بتروليوم في أعماق السواحل الليبية الغربية. ليبيا هي ثالث منتج إفريقي للنفط مع احتياطي يصل إلى حوالى ٤٢ مليار برميل. هي رابع منتج إفريقي للغاز الطبيعي مع احتياطي يتخطى ١٥٠٠ مليار متر مكعب. ثمة توقعات كانت تشير إلى احتمال ارتفاع الاحتياطي إلى أكثر من ٣,٢ مليارات متر مكعب. ما كاد وزير النفط ورئيس المؤسسة الوطنية للنفط الليبي شكري غانم يؤكد قبل أشهر قليلة من الثورة في بلاده بأن ليبيا ستنفق ٦ مليارات دولار لزيادة إنتاجها، حتى كانت طائرات الأطلسي تتقدم صوب الشواطىء الليبية وترمي قنابلها على العقيد وترمي حبَّها المستجد على الثوار. (شكري غانم نفسه وجد منتحراً بعد فترة في نهر الدانوب. هل قتل لمنعه من كشف

ملفات تورط علاقات مسؤولين غربيين بالقذافي؟ على الأرجح نعم وفق ما كشفت كتب ودراسات فرنسية عديدة، وبينها تلك التي تحدثت عن صفقات ساركوزي مع القذافي).

وكما في تونس ومصر وليبيا واليمن، اتجهت العقول الغربية إلى التفكير بأن وصول الإخوان المسلمين إلى سوريا سيضمن مصالح الغرب وحلفائه وربما إسرائيل. راق للأطلسي أن يسمع محمد مرسي ومن على رأس حزب الحرية والعدالة يقول علانية (قبل عامين من توليه الرئاسة): «إن الجماعة تريد برلماناً متنوعاً بعد انتخابات أيلول المقبل ولا تسعى لفرض الشريعة، وإن الحزب كما الجماعة يدعون إلى دولة مدنية». لا بل إن حزب الإخوان في مصر والذي أخذ اسم الحرية والعدالة، فسح في المجال لدخول ٩٣ مسيحياً قبطياً إلى صفوفه وبينهم النائب الثاني لرئيس الحزب. وفي تونس ذهب زعيم النهضة الشيخ راشد الغنوشي إلى حد التأكيد بأن حزبه لن يمنع مايوه البكيني لو وصل إلى السلطة.

وإسرائيل نفسها التي جاءتها رسائل اطمئنان كثيرة على أن الإخوان في مصر سيستمرون في معاهدة كامب دايفد، ما عادت تعرب عن قلق واضح. لم يتردد رون ليشيم في افتتاحيته في صحيفة هآرتس في القول في ١٣ - ١ - ٢٠١١: «إن المصريين سيصوتون للإخوان لأنه لا يوجد أي حزب آخر قادر على أن يحمل لهم التغيير السريع الذي تريده الجماهير، وإن هذا السيناريو سيمتد إلى بقية الشرق الأوسط، وإن ديانة سياسية راديكالية ستهيمن قريباً على الشرق الأوسط».

نسي الأميركيون تصريحات سابقة لمحمد بديع مرشد الأخوان في مصر حيث قال في ٣٠ أيلول ٢٠١٠: «لقد سقط الاتحاد السوفياتي بصورة دراماتيكية إلا أن القوى التي ستدفع لانهيار الولايات المتحدة أكثر قوة من تلك التي دفعت لسقوط الاتحاد السوفياتي. إن الأمم التي لا تقدِّر الأخلاق ولا القيم الإنسانية لا يجب أن تقود البشرية».

بات تدمير سوريا إذاً هدفاً إن لم يسقط النظام. صارت المطالبة برحيل الأسد

معروفة الأهداف. فالرئيس السوري وحده قادر على جمع ما بقي من الدولة السورية والاستمرار في قيادة المعركة والجيش.

كان لا بد من الدخول إلى سوريا، أولاً عبر المطالب الإصلاحية، وثانياً عبر الفتنة المذهبية. في أحد لقاءات الرئيس السوري بشار الأسد مع مسؤول عربي جاءه ناصحاً بتسريع خطوات الديمقراطية والحريات وإجراء انتخابات نزيهة بغية وقف الحرب حتى ولو اضطره الأمر للتنحي، قال الأسد: «إني أوافق على الخطة التي تقترحها شرط أن ننفذها معاً هنا وفي بلدك حيث لا يوجد أصلاً برلمان».

تبين للأسد لاحقاً، ولكثير من المسؤولين العرب، أن اختراق المجتمع العربي قد تم منذ سنوات طويلة. تبين أن في الوطن العربي ما يقارب ٢٠٠ ألف منظمة غير حكومية. فصّل الكاتب الجزائري الكندي أحمد بن سعادة خطورة الكثير من هذه المنظمات وكيفية اختراقها من الاستخبارات الغربية في كتابه «Arabesque Américaine»[1] والذي ضمّنه مئات الوثائق المهمة حول الدور المشتبه فيه للاستخبارات الأميركية في تأجيج الرأي العام العربي في السنوات التي سبقت بقليل أو رافقت أو أعقبت ما وصف بـ«الربيع العربي». أكد أن السفارات الأميركية لعبت دوراً ميدانياً كبيراً في مختلف الدول العربية بعيداً عما تحدده القوانين والأعراف الدولية. تساءل لماذا لم تحرق الأعلام الأميركية في تلك التظاهرات العربية؟

ويؤكد أن «عملية غسل أدمغة الشباب العربي قد بدأت منذ سنة ٢٠٠٧ مع التركيز خصوصاً على الشباب المستخدم للإنترنت، وتم وضع استراتيجيات دقيقة لإضعاف الأنظمة المستهدفة». شرح كيف أن منظمات مثل أوتبور (Outpor) وغيرها، راحت تجذب الشباب العربي إلى صربيا حيث يدربهم مسؤولون في الاستخبارات الأميركية CIA للعودة وتحريك الأوضاع في الدول ذات الأنظمة المتمردة على الغرب أو تلك التي لم تعد تصلح لخدمة مصالح الغرب. فهذه

---

(١) Ahmed Bensaada, *Arabesque Américaine,* Les éditions de Michel Brule,Montreal. 2011.

المنظمة تم تأسيسها بدعم من الصندوق الوطني للديمقراطية الأميركية ودعمتها مؤسسات أميركية أخرى منها Open society institute وFreedom House، التي أسسها الرئيس السابق لـ سي آي إي جيمس وولسي. فقد ساهمت في تدريب المنتفضين الشباب في جورجيا وأوكرانيا وبيلوروسيا والمالديف وفنزويلا ومصر. أحد المدربين الأساسيين لأوتبور هو الكولونيل الأميركي روبرت هيلفي (Robert Helvey). شعاراتها في صربيا، تشبه إلى حد بعيد ما رأيناه في الوطن العربي لاحقاً. ففي بلغراد رفعت شعار «انتهى» ضد سلوبودان ميلوسيفيتش الذي يشبه شعار «ارحل» ضد رؤساء عرب. هل كل هذا مصادفة؟ هل مصادفة أيضاً أنه منذ شهر أيلول/ سبتمبر ٢٠١١ تأسس في واشنطن مكتب خاص بالمنسق الأميركي لعملية الانتقال في «الشرق الأوسط» وليام تايلور، وهو دبلوماسي تخصص بالثورات وعمل سفيراً للولايات المتحدة الأميركية في أوكرانيا خلال «الثورة البرتقالية» ما بين سنتي ٢٠٠٦ و٢٠٠٩. ألم تكشف وثيقة لويكيليكس أن أميركا دفعت عشرات ملايين الدولارات إلى منظمات تدعو إلى الديموقراطية في مصر ودول عربية أخرى.

كشف الكاتب الفرنسي فريديريك بيشون في مؤلفه «سوريا، لماذا أخطأ الغرب»[١]:

- إن الكثير من المنظمات غير الحكومية مرتبطة أساساً ببرامج أميركية رصدت لها ملايين الدولارات.
- إنه من أصل ١٩٣ دولة في العالم، ثمة أكثر من ١٣٠ دولة ليس فيها منظمات كهذه.
- إن أبرز المنظمات غير الحكومية وأكثرها فعالية موجودة في دول أنكلوساكسونية أو مدعومة منها.

لماذا ترك العرب كل هذه المنظمات والجمعيات تتغلغل في مجتمعاتهم، بينما

---

(١) Fréderic pichon, *Syrie, Pourquoi l'occident s'est trompé,* Editions Rocher, 2012.

نجد مثلاً أن مجلس الدوما الروسي تبنى عام ٢٠١٢ مشروع قانون لفرض إجراءات خاصة على المنظمات غير الحكومية المرتبطة بتمويل خارجي، وأقر اعتبارها منظمات عميلة للخارج ووضعها تحت الرقابة الحكومية.

في سياق التنافس الأميركي الروسي، وفي سياق منع روسيا من استعادة دورها العالمي، لم يكن ثمة فرق عند الأطلسي بين أوكرانيا وسوريا، لذلك كان ينبغي أيضاً ضرب النظام والولوج من ثغرات قتال النظام والمعارضة المسلحة ثم من باب الفتنة، ولذلك كرر المسؤولون الروس أكثر من مرة أن حرب دمشق هي حرب موسكو.

خاتمة

يتبين من المحاضر والوثائق التي استطعنا جمعها في هذا الكتاب، أن ما جرى في سوريا لم يكن حرباً أهلية ولا حرب السوريين فيما بينهم فقط، وإنما كان فيه أيضاً وخصوصاً حرب على سوريا ودورها وارتباطها بالمحور الذي تنتمي إليه. إن انعدام الثقة بين القيادة السورية والمعارضات المختلفة دفع بدون شك إلى اقتتال داخلي، وأحقاد التاريخ والفتن المذهبية لعبت دورها أيضاً، وأخطاء الأطراف ولو بنسب متفاوتة ساهمت في إذكاء نار الحرب، لكن الأكيد أن سوريا كانت ضحية تضارب مصالح إقليمية ودولية ولم يكن الهدف الغربي والعربي الإصلاحات بقدر ما كان قلب النظام القائم والتأسيس لنظام آخر أكثر ملاءمة للشرق الأوسط الجديد الذي لا تزال فكرته تتخبط بالدماء والدموع والضبابية وانعدام الرؤية والتجارب بدماء الشعوب العربية.

من الظلم القول إن كل من تظاهر في سوريا متآمر. فمنهم من ضاقت به سبل العيش، ومنهم من عانى جور رجال الأمن وظلمهم، ومنهم من رأى الفساد يستشري ويؤسس لقيام طبقة ثرية لم يعهدها سابقاً السوريون، ومنهم من أراد حياة حرة كريمة يتم احترام الفرد فيها بغض النظر عن عرقه وانتمائه وطائفته وقربه أو ابتعاده عن البعث والنظام. لكن دعم مطالب الناس لا يعني مطلقاً عدم الانتباه إلى كل تلك الخيوط التي تشابكت وتلك المصالح التي تضاربت لتجعل من سوريا ضحية حرب عالمية وإقليمية، تارة بالوكالة (By Proxy) وتارة مباشرة.

لم يكن مصادفة أنه، بعد غزو العراق مباشرة، يجتمع جورج بوش الابن وجاك شيراك على تهديد الأسد بأنه ما لم ينصع لعملية سلام مجحفة مع إسرائيل، وما لم يقطع علاقته بإيران وحزب الله ويقفل مكاتب التنظيمات الفلسطينية على أرضه، فإن كل الرياح ستعصف بسوريا.

لم يخف الأسد نفسه أخطاء الداخل، لكنه ومنذ اندلاع أولى شرارات الحرب في بلاده كان على يقين بأن أصابع الخارج هي التي ستعبث بالداخل. في آخر حواراته قبل انتهائنا من هذا الكتاب يقول الرئيس السوري: «عندما يكون هناك تدخل خارجي لا يمكن لهذا التدخل أن يعطي تأثيراً سلبياً كبيراً إلا إذا كانت هناك فجوات في هذا الوطن أو في ذلك المجتمع. ونحن قلنا منذ البداية إن هناك أشياء كثيرة بحاجة إلى إصلاح في سوريا. وهناك ثغرات موجودة. هذه الثغرات نتحمل مسؤوليتها جميعاً كسوريين. طبعاً الدولة تتحمل مسؤوليتها في هذا الموضوع بالدرجة الأولى. وكلما ارتفع مستوى المسؤول يتحمل المسؤولية الأكبر. هذا بشكل عام. لكن عندما نأتي لحقائق ما حصل في سوريا لا نستطيع أن ننفي أهمية العامل الخارجي. عندما كان هناك دفع أموال من أجل الخروج في تظاهرات تحت عناوين لها علاقة بالدستور أو بالقوانين أو بالإصلاح، قمنا منذ البداية بالتجاوب مع كل هذه الطروحات بالرغم من أننا نعرف بأن جزءاً كبيراً منها غير صادق وغير حقيقي، ولكنه كان عنواناً. ومع ذلك دعونا منذ البداية لحوار سياسي بين القوى السياسية السورية. وكانت النتيجة اللاحقة لذلك الحوار هي تغيير الدستور، تغيير البنود التي كانت تعتبر كما كانوا يدعون أو كما كان يدعي البعض بأنها سبب الأزمة. تم إصدار قوانين جديدة فيها المزيد من الحريات. تشكلت أحزاب جديدة في سوريا. تم تغيير قانون الإعلام. تقريباً تم إجراء كل الأشياء التي طلبت أو التي استخدمت كعناوين للتظاهر»[1].

قالت المعارضة مراراً إنها لا تثق بوعود الرئيس. لكن المجلس الوطني ثم الائتلاف المعارض لم يحاولا في الواقع التجاوب فعلياً ولو مرة واحدة لكي يعرفا إذا كان الأسد سيلتزم أم لا. تماماً كما أن النظام كان في خلال بعض الوساطات التي كانت تجري مع أطراف معارضة في الخارج تُشرح مثل هيئة التنسيق وغيرها، لا يتردد في اعتقال مسؤولين تابعين لها لأسباب لم تُشرح للرأي العام.

في كل الأحـوال فإن الواضح من خلال الوثائق والدراسات ومحاضر

---

(١) الأسد، قناة الخبر الإيرانية، ٤/ ١١/ ٢٠١٥.

الجلسات أن خطة تدمير سوريا كانت أكبر من النظام والمعارضة. وكلما كانت الهوة تتسع بين الطرفين، أكان بالقتال على الأرض، أم من خلال فشل اجتماعات جنيف للحوار، كانت تلك الخطط تجد خصوبة كبيرة في الأرض السورية لاختراقها.

لم يكن مصادفة أن تُجمِع كل الدراسات والخطط الأميركية والإسرائيلية على أن التقسيم العربي أمر لا مجال للفكاك منه تماماً كما جرى في السودان، وكما أقيمت كردستان العراقية.

لو كان في الأمر إصلاحات، لكان الأجدر بالدول الغربية التي كانت يوماً ما تكيل المدائح للأسد قبل أن يتبين لها أنه منخرط تماماً في محور المقاومة، أن تبدأ الإصلاحات بدول عربية أكثر حاجة لتغيير أنماط الحكم فيها. لكن المصالح غلبت على الأخلاق والمبادىء. لم يكن غريباً، والحالة هذه، على دول مثل فرنسا ذات شعار «حرية، مساواة، إخاء» أن ترفع مستوى تصديرها العسكري إلى كل من السعودية وقطر على نحو غير مسبوق، وأن تمتدح الحكم في البلدين فيما سوريا تغرق في الحرب ونظامها العلماني يواجه أسوأ أنواع التكفير. كل شيء كان يباعد بين النظام الفرنسي العلماني ودولة كالسعودية، فما الذي جمعهما في سوريا غير حاجة الصناعات العسكرية الفرنسية التي انتعشت بصورة لافتة لإنقاذ الاقتصاديات الغربية على حساب العرب؟

يتبين لنا من الوثائق والمحاضر الآنفة الذكر، أن تدمير سوريا كان مُمنهجاً منذ سنوات طويلة. فقد ارتفع منسوب الخطط بعد اجتياح العراق، وارتفع أكثر بعد انخراط الأسد أكثر من أي وقت مضى في محور المقاومة والتحالف مع إيران وروسيا وحزب الله. كانت تلك الخطط تنتظر أي نافذة للولوج عبرها إلى سوريا. فجاءت الحرب لتشرّع الأبواب كافة.

هذه الخطط هي التي حالت دون حسم أي طرف للصراع عسكرياً. بدا الأمر وكأنه مقياس دقيق لوجهة الصراع. كلما تقدم الجيش، ترتفع المساعدات للمسلحين. كلما تقدم المسلحون، يترك الجيش للتقدم.

من الصعب التفكير بأن مئات آلاف المقاتلين الأجانب يعبرون كل الحدود

الغربية والعربية والتركية ويصلون إلى ساحات القتال بدون تسهيل. من الصعب التفكير في مئات آلاف الأطنان من الأسلحة والذخائر والأموال بدون فتح الحدود.

لا شك أن النظام يتحمل مسؤوليات كثيرة. ولكن المعارضة قدمت نموذجاً فاشلاً لقيادة الصراع.

فمع دخول الحرب عامها الخامس، كانت المعارضة منقسمة على نفسها ومشتتة وتتبادل الاتهامات بأكثر مما تتبادله مع السلطة. اختصر الرئيس السابق للمجلس الوطني السوري وعضو الائتلاف المعارض عبد الباسط سيدا الوضع المأسوي الذي وصلت إليه المعارضة بالقول في مقال في صحيفة الحياة:

- لم تتمكّن القوى السياسية في المعارضة السورية بكل أسف من توحيد المواقف كما ينبغي.
- لم تتفاعل مع القوى الميدانية والمخيمات والجاليات كما ينبغي.
- لم يكن في مقدورها طمأنة السوريين من سائر المكوّنات كما ينبغي.
- لم تتمكّن المعارضة المعنيّة من تحديد مكامن قوتها لتستثمرها.
- لم تعمل على تجاوز مكامن ضعفها.
- في ظل واقع تبعثر الجهود الميدانية، وتشتّتها، وتباين مرجعياتها، تبدو المعادلة السورية مستحيلة الحل.
- هناك لامبالاة أميركية غير محدودة لأسباب تتصل بإعادة النظر في المعادلات الإقليمية والدولية[1].

كان عنوان مقال عبد الباسط سيدا يحمل من الضبابية والأسى بقدر ما يحمل من انعدام أي رؤية للمستقبل: سأل سيدا في العنوان «أي مصير ينتظر سوريا؟». لا أعتقد أنه في العام الخامس للحرب، كان أحد على المستوى المحلي أو في الإقليم أو على الساحة الدولية قادراً على تقديم الجواب. ها هي سماء سوريا ونحن نختتم هذا الكتاب، مستباحة لكل الطائرات. تحالف غربي بقيادة أميركا يأتي بذريعة ضرب داعش ولا يؤثر في المعادلة على الأرض ويستمر في القول بضرورة رحيل الأسد

---

(١) عبد الباسط سيدا، أي مصير ينتظر سوريا، ٢٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥.

ولو بعد حين، وطائرات روسية تأتي تحت الذريعة نفسها، ويقول مرسلها فلاديمير بوتين إنه يدعم الأسد.

مع دخول الحرب عامها الخامس، كانت الطائرات الروسية تحلق في سماء سوريا للتقاطع في مكان ما مع الطائرات الأميركية. قدمت سوريا مشهداً واضحاً ونافراً للحرب الباردة بين قطبي العالم. صحيح أن الطرفين يجاهران بقتال داعش والتنظيمات التكفيرية والإرهابية الأخرى، لكن الصحيح أيضاً أن كلاً منهما سعى في خلال السنوات الخمس لاستخدام الحرب السورية لمصلحته. دفع السوريون ثمناً باهظاً لهذا الصراع لكن لا الأسد رحل ولا الجيش تفكك ولا السلك الدبلوماسي انهار، وبقيت الدولة السورية تدفع الرواتب، وحافظ شرطي السير في دمشق على هيبته، بينما قذائف المسلحين كانت بين وقت وآخر تنهمر على العاصمة السورية من أريافها وغوطتها لتُذكّر الجميع بأن الحسم العسكري لا يزال بعيداً.

في العام الخامس للحرب، مال العالم صوب روسيا. ربحت الدبلوماسية الروسية جولات عديدة سياسية وعسكرية في الحرب السورية، أبعدت مقولة رحيل الأسد كشرط مسبق للتفاوض الدولي والإقليمي، وجذبت الجميع إلى طاولة الحوار والاتفاقيات. ما كان لها أن تنجح في ذلك لولا الدماء السورية، تماماً كما أن إيران التي وقفت إلى جانب الدولة السورية والرئيس الأسد ما كانت لتفرض شروطاً في اتفاقها النووي مع الغرب لو أن حليفها السوري انهار أو رحل.

تبين بعد ٥ سنوات من الحرب، أن لا أحد يستطيع ربحها بالكامل، لكن لا أحد يستطيع خسارتها.

لا يمكن لأي حرب أن تستمر إلى الأبد، لا بد أن تنتهي يوماً ما خصوصاً أن خصوم العرب حققوا الكثير منذ اندلاع شرارت الربيع العربي، وأبرز ما حققوه هو التالي:

١ - تدمير دول مركزية وإشغال جيوشها.

٢ - دفع العرب لكره العروبة حتى صارت شتيمة أو نكتة عند المثقفين وعامة الناس.

٣ - قمع أي كلام عن حق العودة وتحويل الفلسطيني إلى مشتبه فيه في الدول العربية وإبعاد العرب عن قضية فلسطين.

٤ - جعل عبارة فتنة شيعية سنية هي محور النقاشات فقط، وإغراق المجتمعات بالاقتتال على أساسها.

٥ - تنشيط المصانع الحربية الغربية التي باعت العرب في السنوات الماضية أكثر مما باعته في تاريخها، وإنقاذ جزء من الاقتصاد الغربي.

٦ - تعزيز الاسلاموفوبيا (كره المسلمين) في الغرب بحيث صار كل مسلم مشتبهاً فيه، فراحت بعض الدول تجاهر بحصر الهجرة بالمسيحيين.

٧ - إفراغ الشرق من ثروته المسيحية ومكوناته الأخرى.

٨ - إقناع العرب بأن المقاومات مشتبه فيها وأن السلام والاستسلام أفضل.

٩ - تغيير المطالب برحيل الأميركيين وقواعدهم من المنطقة، إلى طلب الحضور العسكري الأميركي لضرب داعش وغيرها.

في العام الخامس للحرب السورية، كانت تلوح معالم تسوية سياسية في سوريا، قد تؤدي في نهاية المطاف إلى إشراك المعارضة بحكومة موسعة، وإدخال الجيش الحر وبعض الفصائل المسلحة إلى الجيش السوري، ثم إجراء انتخابات برلمانية والتأسيس لدستور جديد ثم انتخابات رئاسية.

كان الخلاف قد انحسر إلى شخص الرئيس الأسد، هل يشارك في الانتخابات المقبلة أم لا. نجح الرئيس السوري في الصمود وعدم الرحيل. بقي الجيش إلى جانبه وجزء لا بأس به من السوريين. استمرت الدولة السورية أو ما بقي منها في احتضان جزء كبير من لاجئي الداخل. تعاظمت الشكوك الأطلسية وبعض العربية في العام الخامس للحرب، بأن الأسد قد يفوز بالانتخابات لو حصلت. لا يوجد منافس من المعارضة جدير فعلياً بالمنافسة، أو متفق عليه مِن قبلها.

أثبتت سوريا مرة ثانية في تاريخها، أنها عصية على السقوط الكامل. دفعت ثمن ذلك كثيراً من دماء أبنائها وجيشها. انهار الكثير من بناها التحتية. دُمرت شواهد حضاراتها العريقة أو نُهبت. لا يمكن الحديث فيها عن منتصر ومهزوم، ذلك أن

الانتصار الحقيقي هو لمن سينجح يوماً ما في إعادة جمع ما تفرق، ومنع التقسيم والتفكك.

ونحن نكتب الكلمات الأخيرة في هذا الكتاب، كان رئيس جهاز الاستخبارات الخارجية الفرنسية السابق برنار باجوليه يقول: «إن الشرق الأوسط الذي نعرفه انتهى وأشك بأن يعود مجدداً. نحن نرى أن سوريا مقسمة على الأرض. الأمر نفسه ينطبق على العراق. لا أعتقد أن هناك إمكانية للعودة إلى الوضع السابق. أنا واثق أن المنطقة ستستقر مجدداً في المستقبل، ولكن وفق أية خطوط؟ في الوقت الراهن لست أعلم».

ليس وحده من لا يعلم. فهل تعود سوريا إلى ما كانت عليه؟ هذا صعب لكنه ليس مستحيلاً. هل تقوم من تحت الرماد ويكتشف السوريون جميعاً أنهم كانوا وقوداً لصراع أكبر منهم؟ هذا صعب ولكن ليس مستحيلاً. هل تقوم على أسس فدرالية واسعة. هذا ممكن.

المستحيل هو تقسيم سوريا مهما تعاظمت المؤامرات. فهي سترفض التقسيم تماماً كما رفضت الإغراءات لتغيير جلدها. سوريا ليست دولة مارقة أو عابرة. هي كما يصفها الكاتب الكبير، ابنها أدونيس: «بلد الحضارة والتعدد، هي مفترق، وملتقى من الأبجدية التي ابتكرتها، والمنجزات الحضارية، إلى الدولة العربية الأولى في دمشق التي أنشأها معاوية وحملت البذور للثقافة المدنية، وكانت النواة الأولى للفصل بين الدين والدولة، وهي تمثل التجمع البشري الأكثر قدماً وغنى وتنوعاً وانفتاحاً، ففيها التقت ولا تزال تلتقي أديان وسلالات قديمة وتتعايش مع بعضها بعضاً، ولا يضاهي سوريا بصون الجماعات المتباينة دينياً على الأخص، وفي استقبال الهجرات الجماعية للمضطهدين وتوطينهم أي بلد في هذا العالم»[1].

---

(١) أدونيس من أجل سوريا ديمقراطية ودولة مدنية. مؤلف مشترك صدر عن المؤتمر السوري الأول الذي نظمه المعهد الاسكندنافي لحقوق الإنسان واللجنة العربية لحقوق الإنسان وملتقى حوران للمواطنة بعنوان *من أجل سوريا ديمقراطية ودولة مدنية* الطبعة الأولى ٢٠١٣. دار عشتروت. ص ١٩.

أما الأسد، فإن كنت ضده أو معه، إن كنت تحمّله المسؤولية الأولى للحرب، أو مسؤولية تفادي الجزء الأخطر منها، إن كنت تعتبره «منفصلاً عن الواقع» أو قائداً لكل ذلك الواقع، فإنه لا شك كان الشخصية المحورية الأهم لبقاء الجيش السوري وحلفائه قادرين على القتال حتى اليوم. قد يقول التاريخ إنه أخطأ أو أصاب، لكن الأكيد أنه كان حتى انتهائنا من هذا الكتاب مالىء الدنيا وشاغل الناس سلباً أو إيجاباً وفق موقع الناظر إليه. من يعرفه، يدرك أنه لم يكن أبداً منفصلاً عن الواقع، وإنما كان هو نفسه من يقود ويقرر ويفاوض ويعطي الأوامر، وأن الواقع الذي كان يراه، مغاير تماماً لذاك الذي كان يراه خصومه.

لا يمكن الحديث عن منتصر ومهزوم في بلد دُمر القسم الأكبر منه بالحجر والبشر والنفوس. الانتصار الوحيد سيكون حين يجلس السوريون جميعاً بعضهم مع بعض، ويقررون أنهم جميعاً أخطأوا، ولو بنسب متفاوتة، وأنه لا بد من إعادة بناء بلدهم مهما كان الجرح بالغاً. إن من خطط لهذه الحرب المدمرة ومن فتح الحدود والخزائن والمخازن، لا يهمه إن حصل إصلاح في سوريا أم لا، الأهم هو القضاء على سوريا ودورها ومن خلالها القضاء على ما بقي من فلسطين ومن كرامة في الوطن العربي.

آمل في ختام هذا الكتاب، أن أكون قد أنصفت سوريا بعيداً عن أطراف الصراع، وأن أكون أنصفت شيئاً من حقيقة سيقول التاريخ من كان فيها على حق ومن الذي أخطأ. وأن أكون أنصفت تلك السيدة التي قالت إن سوريا ظُلمت من الجميع وتريد من ينصفها.

انتهى

الملاحق والقرارات والدراسات

تقرير وفد مجلس الشيوخ الفرنسي
إلى دمشق عام ٢٠٠٠

زار وفد مجلس الشيوخ الفرنسي دمشق بعد فترة وجيزة من تولي الرئيس بشار السلطة. التقى رئيس الحكومة مصطفى ميرو ونائب رئيس الوزراء ورئيس مجلس الشعب عبد القادر قدورة ووزيرالدفاع العماد أول مصطفى طلاس، ونائبة وزير الخارجية صبا ناصر ووزير الإعلام عدنان عمران ورئيس فريق الصداقة الفرنسي السوري باسيل دحدوح ووزير التعليم العالي د. حسان ريشة، ووزير التخطيط عصام الزعيم ورئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة في سوريا راتب الشلاح. وزار الجولان السوري المحتل وبعد عودته إلى باريس قدم الوفد تقريراً لافتاً حول سوريا وطموحات رئيسها الجديد بشار الأسد بالإصلاح والتجديد.

تبدأ مقدمة هذا التقرير المهم، بالسؤال التالي «هل غياب حافظ الأسد في ١٠ حزيران من العام الماضي، والذي تولى الرئاسة منذ عام ١٩٧٠ يفتح صفحة جديدة في تاريخ سوريا؟» وتضيف «أن هذا الحدث يندرج في إطار إقليمي طبعه تغيير جيل سياسي بقي في السلطة عقوداً عديدة، حيث حل مكانه قادة أكثر شباباً، كما هي الحال في الأردن والمغرب. وهكذا فإن وصول ابن الرئيس السوري حافظ الأسد، بشار الأسد إلى السلطة وعمره ٣٤ عاماً يشكل مؤشر تجديد، ولكن ينبغي عدم تجاهل عوامل الجمود في بلد عرف حكماً بدون مشاركة (الحزب الواحد) طوال ٣٠ عاماً. ونظراً إلى وزن سوريا في الشرق الأوسط والتأثير الذي يمكنها أن تمارسه في تطور مسيرة السلام، المهددة اليوم بتنامي العنف في المنطقة، فقد يكون من المهم رصد توجهات السلطة الجديدة والتغييرات المحتملة.

ويتوقف التقرير عند «عامل الاستقرار» السياسي الذي نجح حافظ الأسد في

ترسيخه، مما ضمن انتقالاً هادئاً للسلطة، حيث إن أي بلد عرف ما عرفته سوريا من خضات ويضم هذا الحجم من الأقليات الفاعلة والمؤثرة لم يعرف مثل هذا الاستقرار، لكنه استقرار تحقق عبر اللجوء إلى السيطرة المحكمة على الحياة السياسية والحريات العامة.

الانتقال المنظم

صحيح أن مراحل انتقال السلطة كانت متسرعة قليلاً، لكن وصول الرئيس بشار الأسد إلى رأس السلطة لم يلاق أي عقبات، ولا شك أن هذا الانتقال كان معداً منذ فترة طويلة. ولكن هل تنجح إرادة التغيير مع الرئيس الجديد؟

... ينبغي التذكير بأن الجيش يشكل المصدر الشرعي للسلطة في سوريا، وهكذا فإن الرئيس بشار الأسد تابع منذ عودته إلى سوريا، تأهيلاً عسكرياً مكثفاً (أولاً في الأكاديمية العسكرية في حمص، ثم ابتداء من العام ١٩٩٥، في مدرسة الأركان العليا وفي ١٩٩٩ بات بشار عقيداً).

وبموازاة ذلك، فإن مواقع بشار تعززت في مواقع السلطة، حيث إن إبعاد نائب الرئيس، رفعت الأسد، في شباط ١٩٩٨ وطرده من حزب البعث سمحا بإزالة عقبة محتملة من أمام وصول بشار إلى هذه السلطة. ومن جهة ثانية، فإن خروج رئيس الأركان حكمت الشهابي سمح بتقدم مساعده علي أصلان والمعروف بإخلاصه للحكم.

إن تأثير بشار الأسد ظهر خصوصاً في ملفات هامة: العلاقة مع لبنان، طرد عبد الله اوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني، كما إن الرئيس الحالي لسوريا تميز بعزمه على مكافحة الفساد...

صورة للتحديث

يتمتع الرئيس الجديد لسوريا بصورة الراغب في التحديث، فهو واحد من قلة بين الزعماء الذين أقاموا طويلاً في الغرب، ثم إنه أحاط نفسه بسمعة جيدة عبر

محاربته الفساد. ولا شك أن شبابه يسمح له بتجسيد طموحات شعب فيه حوالى الثلثين ممن تقل أعمارهم عن ٣٥ عاماً. ولذلك يمكن القول إن الرئيس راغب فعلاً في الإصلاحات. وبالفعل فقد قال لنا وزير التخطيط (السوري) إنه أجرى محادثات طويلة مع الرئيس السوري خصصت لإصلاح التخطيط والتنمية الاقتصادية.

رغم ذلك، فإن التصريحات العلنية لرئيس الدولة والتي لا تزال قليلة، توضح أن عمله يندرج في إطار الاستمرارية مع الأهداف التي كان قد حددها والده، ما يعني أنه حتى الآن لا يوجد «خطاب إصلاحي». وبالتالي فإن الرئيس لا يتمتع حتى الآن بخيارات كثيرة، وهو مضطر في الوقت الراهن للاستناد إلى الركائم التقليدية للنظام التي وضعها والده.

الإصلاح الاقتصادي

ويتوقف التقرير خصوصاً عند عامل الزراعة حيث يقول: «إن الزراعة تشغل حوالى ٣٠ في المئة من القوة الحية وتمثل ٣٠ في المئة من الدخل الوطني، وهي بالتالي تمتص ٨٠ في المئة من حاجات المياه، وفي ظل هذه الشروط يبدو الاقتصاد بمجمله متعلقاً بالمياه، ولذلك فإن التصحر الذي تم تسجيله على مدى السنوات الثلاث الماضية ألقى بثقله على التنمية.

شح النفط

إن فترة استثمار حقول النفط قد لا تتعدى ١٠ سنوات، فبعد فترة إنتاج ٦١٠ آلاف برميل في اليوم عام ١٩٩٥، تراجع الإنتاج ببطء ليصل إلى ٥٦٠ ألف برميل، ولذلك فإن السلطات السورية تعمل حالياً على خطين:

تطوير الحقول المستثمرة، وذلك عبر رؤوس أموال وتكنولوجيا حديثة تتمتع بها الشركات النفطية الكبيرة فقط.

استبدال النفط بالغاز، وذلك بغية حصر التصدير بالفيول المحروق حالياً في المراكز الحرارية. وإن ثقل العوامل الطبيعية الذي تتحمله سوريا ظهر بوضوح أكثر من عام ١٩٩٩، أي في العام الذي شهد جفافاً استثنائياً.

الجيش سند وعبء

إن تأثير سوريا في محيطها يستند إلى قوات عسكرية تعتبر الأهم في المنطقة، حتى ولو أن الحاجة لتحديثها باتت ضرورية في الوقت الراهن.

يصل عديد القوات السورية اليوم إلى ٣١٥ ألف جندي، بينهم ٢٥٠ ألف مجند يمكن إسنادهم بـ ١٠٠ ألف احتياطي مباشر و٥٥٠ ألف احتياطي إضافي. وهذه القوات مجهزة بـ ٣٨٠٠ دبابة، و٤٧٠٠ مدرعة، و٢٩٠٠ قطعة مدفعية و٦٠ قاذفة صواريخ و٥٠٠٠ طائرة مقاتلة و٢٠٠٠ مروحية.

ولدى سوريا حوالى ٦٠ صاروخ أرض-أرض من نوع سكود ب، يصل مداها إلى ٤٠٠كلم، وسكود سي، تصل إلى ٥٠٠ كلم. وقد أثار نجاح تجربة صاروخ أرض-أرض بمدى ٥٠٠ كلم في أيلول الماضي قلق إسرائيل.

وهناك ٣ مهمات مرصودة للجيش السوري، أولاها الدفاع الأرضي خصوصاً بالنسبة إلى إسرائيل، وتأكيد صفة القوة الإقليمية خصوصاً عبر وجود قوة عسكرية في لبنان، ثم الحفاظ على النظام والأمن الداخليين.

الجهد الضروري للتحديث

يعاني الجيش السوري في الوقت الراهن من ٣ عوامل ضعف، أولها مركزية قصوى في القرارات، وتعليمات غير كافية، وقدم بعض التجهيزات. فثلث معدات الطيران قد تكون فقط صالحة فعلاً للعمل، ويمكن تفسير ذلك من خلال وهن العلاقات مع الحليف السوفياتي السابق المصدر الاول للسلاح السوري.

ولذلك فإن سوريا بدأت منذ ١٩٩٦ بتكييف تجهيزاتها وبناها التحتية العسكرية، وتعطي الأولوية حالياً للطيران (ميغ ٢٩ وسوخوي ٢٧) وللدفاع الجوي (النظام الروسي أس أس ٣٠٠) والمدرعات (إعادة تأهيل وتحديث تي ٥٥ وتي ٧٢)، لكن ذلك يعاني من الصعوبات المالية التي تواجهها سوريا. صحيح أن المصاريف العسكرية تصل إلى ١,٤ مليار دولار بينها ٥٠٠ مليون غير مدرجة في

الميزانية للاستثمار، وتشكل ٣٠ في المئة من ميزانية الدولة، لكن هذا المبلغ يبقى أقل من حاجات تحديث الجيش التي تقدر بما بين مليارين و٣ مليارات (بينها ٨٠٠ مليون للقوات الجوية)، ولم تتخط الاتفاقات التي وقعت في خلال السنوات الثلاث الماضية (خصوصاً مع روسيا وأوكرانيا) ٤٠٠ مليون دولار.

واقعية السلام ولبنان

لقد قادت سوريا، برئاسة حافظ الأسد، دبلوماسية براغماتية، حيث إن الأخذ في الاعتبار لموازين القوى قادها صوب خيار السلام مع إسرائيل، حتى ولو أن هذا السلام لا يزال مسلحاً، وكلما سمحت لها الظروف تعزز تأثيرها في لبنان، ثم إنها تسعى لكسر عزلتها الإقليمية وتبحث عن الانفتاح على الغرب.

إن التأثير الذي ترغب سوريا في الحفاظ عليه في لبنان يستجيب لعاملين أساسيين، الأول تاريخي، لأن سوريا لا تزال تعتبر لبنان كإقليم انتزعه عنوة الانتداب الفرنسي منها. وتلخص عبارة الرئيس الراحل حافظ الأسد «شعب واحد في دولتين» الموقف السوري الذي يتجسد برفض دمشق إقامة سفارة لها في بيروت. والعمل الثاني استراتيجي، لأن سوريا كانت تخشى دائماً ضربها إسرائيلياً عبر لبنان، وبات من الضروري لها بالتالي أن يوافق لبنان على المواقف السورية حيال إسرائيل وألا يوقع اتفاق سلام منفرداً، لكن هذه العوامل ما كانت لتبرر الوجود السوري في بلاد الأرز لو لم تسمح الحرب الأهلية اللبنانية لسوريا بالتدخل عسكرياً في حزيران/ يونيو ١٩٧٦ بطلب من بعض القادة المسيحيين.

إن هذا الوجود العسكري أخذ في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٦ اسم «قوات الردع العربية «التي كانت نواتها الأساسية سوريا. وبدأ الدور السوري حاسماً في التوصل إلى حل الأزمة عبر التوقيع في ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٩ على وثيقة المصالحة الوطنية المعروفة باسم «اتفاق الطائف». ويلحظ هذا النص خصوصاً تجميع القوات السورية في سهل البقاع (وهو ما لم يحصل بعد) قبل انسحابها لاحقاً في تاريخ لم يكن قد تم تحديده.

وشكلت هذه الاتفاقات، تماماً كمعاهدة التعاون والتنسيق الموقعة بين سوريا ولبنان في ٢٢ أيار ١٩٩١، الأسس القانونية للوجود السوري في لبنان. وهذا الوجود هو أولاً عسكري عبر انتشار ٢٥ ألف جندي على مجمل الأراضي اللبنانية، باستثناء جبل لبنان الماروني والشوف الدرزي والجنوب. ويجب إضافة ٥ آلاف رجل مخابرات سوري.

ويظهر دور سوريا أيضاً في المجال الاقتصادي، حيث يقدر عدد الرعايا السوريين العاملين في لبنان بنحو ٥٠٠ ألف، ويمثل هؤلاء بالنسبة إلى سوريا مصدراً كبير الأهمية للعملة الأجنبية. وقد اتفق البلدان على تقليص الضرائب الجمركية بنسبة ٢٥ في المئة كل عام وصولاً إلى إقامة سوق مشتركة بينهما.

أخيراً، حتى لو أن سوريا تقول إنها تمتنع عن أي تدخل في الشؤون الداخلية اللبنانية، إلا أن تأثيرها على الحياة السياسية اللبنانية يبقى كبيراً ويجد ساحة فضلى له عبر الانقسامات والصراعات اللبنانية الداخلية بين الاحزاب والرجال.

ولكن كيف يمكن للعلاقات اللبنانية السورية أن تتطور؟

إن انسحاب القوات الإسرائيلية من الجنوب اللبناني في أيار ٢٠٠٠، شكل عاملاً جديداً، فاليوم تبقى القوات السورية القوة الأجنبية الوحيدة على الأراضي اللبنانية. وينحصر الاعتراض على الوجود العسكري السوري ببعض الشخصيات المسيحية، لكن الانتقادات التي صدرت ضد هذا الوجود من قبل شخصيات سنية ومن قبل الزعيم الدرزي وليد جنبلاط في خلال الانتخابات التشريعية التي جرت في أيلول ٢٠٠٠ يمكن أن تعبر عن تغيير في لهجة الطبقة السياسية اللبنانية حيال الجار الكبير.

وحين سأل أعضاء وفدنا محادثيهم السوريين عن هذا الوجود السوري في لبنان، كرر هؤلاء الموقف التقليدي لسوريا القائل بأن القوات السورية الموجودة على الأراضي اللبنانية بطلب من السلطات الرسمية اللبنانية، تنسحب حين تطلب منها الحكومة اللبنانية ذلك. لكن وزير الدفاع السوري العماد أول طلاس لحظ مع ذلك احتمال إعادة الانتشار لهذه القوات السورية من دون أن يحدد حجم أو تاريخ ذلك.

وأما النواب السوريون الذين تحدثوا لوفدنا عن ذلك، فإنهم ذكروا طويلاً بالعلاقات اللبنانية السورية، متمنين بشدة تدعيمها، لا بل إن بعضهم ذهب إلى حد الحديث عن وجود عسكري لبناني على الأراضي السورية. وهم يعتبرون أن الوجود العسكري السوري تبرره إرادة اللبنانيين أنفسهم بالاستقرار، الذي تهدده في الداخل بعض بؤر المقاومة المسلحة اللبنانية. لكن النواب أعربوا أيضاً عن موافقتهم على أن انسحاب القوات الإسرائيلية سيعزز تطور الجيش السوري في لبنان. وقال بعض هؤلاء النواب إن القوات السورية ليست موجودة على الأراضي اللبنانية إلى الأبد، وإنها ستغادر حين تنتهي مهمتها الأمنية في مواجهة إسرائيل.

ولا شك أن عودة التوتر إلى المنطقة تشكل ذريعة إضافية بالنسبة إلى السوريين للإبقاء على الوضع القائم، ونفى بعض النواب الذين التقاهم وفدنا الاعتراف بوجود علاقة بين سوريا و«حزب الله»، معتبرين أن هذا الأخير هو حركة مقاومة لبنانية مستقلة تماماً.

كسر العزلة الإقليمية

إن العلاقات، التي غالباً ما تميزت بالمواجهة مع الجيران، وضعت سوريا في موقع معزول تسعى اليوم للخروج منه.

إرادة التهدئة مع تركيا

تميزت العلاقات الخلافية مع تركيا بثلاثة عوامل، أولها جغرافي، لأن سوريا لم تعترف قط بالاتفاق التركي-الفرنسي عام ١٩٣٩ الذي منح تركيا سنجق الإسكندرونة. ثم المياه، إذ إن مسألة تقاسم مياه الفرات شهدت محاولات عديدة للمصالحة بقيت بدون جدوى. وحده البروتوكول الموقع عام ١٩٨٧ ضمن لسوريا ٥٠٠ متر مكعب في الثانية. وتأمل دمشق التزاماً قانونياً على مستوى أرفع، وتخشى انعكاس التجهيزات المائية التي قد تقوم بها تركيا وما تخلفه من ابتزاز سياسي.

إن التناقض بين الدولتين تميز أيضاً باتهام السلطات التركية لسوريا باستضافة

نشاطات حزب العمال الكردستاني وزعيمه الذي سجن لاحقاً في تركيا عبدالله أوجلان، ما أدى إلى أزمة خطيرة عام ١٩٩٨ تم حلها سلمياً عبر اتفاقات أضنة في ٢٠ تشرين الأول ١٩٩٨ الذي يستجيب في خطوطه العريضة للمطالب التركية.

وقد تفاقم القلق السوري من احتمالات التطويق بعد التقارب بين تركيا وإسرائيل (خصوصاً ما تعلق منها بتوقيع الاتفاق العسكري عام ١٩٩٦). لكن سوريا الواعية لانعدام التوازن بين القوات الراهنة تبحث عن التهدئة، وهو ما تشير إليه بوضوح الزيارات الوزارية بين دمشق وأنقرة التي جرت في الآونة الأخيرة. ويساهم في تعزيز ذلك المصالح الاقتصادية للبلدين، حيث إن تركيا هي ثالث زبون لسوريا ورابع مصدر لها.

وقد أشار وزير الدفاع السوري العماد أول مصطفى طلاس أمام وفدنا إلى العلاقات المميزة بين أنقرة ودمشق مؤكداً أن التوتر الذي كان يمكن أن يباعد بين البلدين قد تمت تهدئته من قبل الولايات المتحدة الأميركية. لكن نائبة وزير الخارجية السورية (صبا ناصر) بدت مخالفة قليلاً لهذا الرأي حيث أعربت عن أسفها لهامش الحرية الذي فوضه اتفاق ١٩٨٧ لتركيا ولرفض أنقرة اعتبار الفرات نهراً دولياً. وقد اعتبر أعضاء مجلس الشعب السوري أن التقاسم الحالي للمياه ليس عادلاً وإنما يستند إلى ميزان قوى يميل لمصلحة تركيا.

بوادر الانفتاح على العراق

إن رغبة التهدئة قادت دمشق أيضاً لتحسين علاقاتها مع منافستها بغداد، فالتباعد بين النظامين البعثيين كان قد تفاقم من خلال مشاركة سوريا في قوات التحالف في خلال حرب الخليج (عاصفة الصحراء).

وقد تم استئناف العلاقات الاقتصادية في عام ١٩٩٧ بفضل فتح ٣ مراكز حدودية واستخدام مرفأ طرطوس لعبور النفط العراقي في إطار قرار (النفط مقابل الغذاء). ووقع الطرفان في عام ١٩٩٨ اتفاقاً سمح بتشغيل أنبوب النفط الذي يربط حقول كركوك في شمال العراق مع مرفأ بانياس على المتوسط.

وعلى المستوى السياسي، فإن استئناف العلاقات الدبلوماسية لا يبدو قريباً حتى ولو أن دمشق قبلت في شباط ٢٠٠٠ فتح شعبة للمصالحة العراقية. غير أن نائبة وزير الخارجية طالبت في خلال لقائها ووفدنا برفع العقوبات عن العراق، وأشارت إلى المخاطر التي يمكن أن تنجم عن تقسيم هذا البلد.

الحفاظ على العلاقات الإستراتيجية مع إيران

من غير المتوقع أبداً إعادة النظر في الحلف الإستراتيجي بين دمشق وطهران القائم منذ ١٩٧٩ والذي جرى تدعيمه في خلال الحرب العراقية الإيرانية، حيث وقفت سوريا إلى جانب إيران. وهذه العلاقة تخدم في الواقع مصالح الطرفين.

فيمكن لإيران الاعتماد على حليف في داخل العالم العربي المعادي لها بشكل عام، كما إن دمشق يمكن أن تكون عاملاً مفيداً للحفاظ على التأثير الإيراني في الطائفة الشيعية في لبنان (وهي الأكبر اليوم في هذا البلد حيث تشكل ٣٥ في المئة من مجمل سكانه). بينما تعتبر سوريا أن هذه العلاقات المميزة هي ضمان إستراتيجي لميزان القوى بين دمشق وبغداد. ولا شك أن البلدين طورا تعاوناً عسكرياً بينهما. وأخيراً فإن الدعم الاقتصادي الذي تقدمه إيران يبدو كبير الأهمية وخصوصاً في المستقبل الذي سيشهد جفاف الاحتياطات النفطية لسوريا.

سوريا التي تواجه نوعاً من العزلة على المستوى الإقليمي، تسعى لتوسيع حلقة داعميها، فتفكك الكتلة الاشتراكية دفعها لتفضيل العلاقات مع الغرب، وخصوصاً مع دول الاتحاد الأوروبي، وفي هذا الإطار، جرى الحديث عن فرنسا مع الوفد (البرلماني الفرنسي) على أساس أنها شريك مميز.

العلاقات مع القوتين الكبريين

إن العلاقة السورية مع القوتين العظميين باتت أقل خضوعاً لاعتبارات أيديولوجية، منها لمصالحها الدبلوماسية، فقد آثرت دمشق في البداية علاقاتها مع موسكو (تطوير التعاون العسكري عام ١٩٦٤، رافقتها مساعدات اقتصادية عام

١٩٧٢)، ولكنها رفضت الارتماء في المدار السوفياتي ولذلك فهي مثلاً أبعدت طويلاً احتمال عقد اتفاقية صداقة وتعاون (التي لم توقع إلا عام ١٩٨٠)، في المقابل فهي لم تتوقف مطلقاً عن اعتبار الولايات المتحدة، محاوراً مهماً. وهكذا فهي كانت قد قبلت الوساطة الأميركية بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣. وقد أقنع انهيار الاتحاد السوفياتي الرئيس حافظ الأسد بضرورة التقارب مع واشنطن: وجود سوري في إطار قوات التحالف في خلال حرب الخليج عام ١٩٩٠، مشاركة في مسيرة السلام في سياق مؤتمر مدريد عام ١٩٩١. وإذا كانت الولايات المتحدة تعتبر شريكاً ضرورياً، فإن محادثينا السوريين قالوا إن انحياز هذه الاخيرة إلى مواقف الدولة العبرية شكل السبب الرئيس لفشل قمة جنيف بين الرئيس كلينتون والأسد في جنيف في آذار/ مارس ٢٠٠٠.

ودمشق غير الراغبة في العزلة، وجدت نفسها محفوفة برغبة التقارب مع الاتحاد الأوروبي الذي توصف مواقفه (في سوريا) بأنها أكثر توازناً. وهكذا فإن وزير الإعلام السوري والمفاوض السابق في إطار مسيرة السلام، أوضح في خلال أحد اللقاءات مع وفدنا أنه من مصلحة سوريا أن يشارك الاتحاد الأوروبي بفعالية أكثر في مسيرة السلام نظراً إلى تحليله الموضوعي بشأن الشرق الأوسط.

إرادة التقارب مع الاتحاد الأوروبي

وقد تمت ترجمة هذا التوجه، عبر مشاركة سوريا في مؤتمر مدريد الأوروبي المتوسطي في برشلونة عام ١٩٩٥، وفتح مفاوضات عام ١٩٩٨ حول اتفاق جديد للشراكة بغية الحلول مكان اتفاق التعاون الموقع عام ١٩٧٨. والنص الجديد يلحظ خصوصاً إدخال مواد صناعية دون جمرك أو لا تحديد كمية، باستثناء الأقمشة، إلى الاتحاد مع نظام دخول تفضيلي للمنتجات الزراعية إضافة إلى التعاون المالي.

وعلى أساس هذه القاعدة بات الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأساسي لسوريا، حيث يمثل ٥٠ في المئة من صادراتها و٣٠ في المئة من الواردات (وعلى سبيل المقارنة فإن مجموعة الدول الشيوعية السابقة كانت تقدم ١٦ في المئة من الواردات، والدول العربية ٨ في المئة، وأميركا الشمالية ٦ في المئة).

وقد واجه التعاون المالي مصاعب: تفريغ اعتمادات المساعدة الملحوظة عبر «ميدا»، الوسيلة المالية للسياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي، ظهرت كثيرة التعقيد، تماماً كما كان الشأن أيضاً مع دول أخرى.

أما الاتفاق الجديد للشراكة، وعلى غرار الاتفاقات التي وقعت أو التي هي في طور التوقيع مع دول أخرى من منطقة البحر الابيض المتوسط، يلحظ فتح حوار سياسي، وتبادل صناعي وتدعيم التعاون الاقتصادي والمالي. وقد أعربت سوريا في خلال البدء بالمفاوضات حول هذا الاتفاق عن رغبة في الانفتاح على الاتحاد. وأعربت أيضاً عن أملها بالإفادة من الثمار السياسية لتطبيع علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي ومن آفاق العامل المالي حتى ولو أن كل ذلك يبقى صعب التنفيذ. لكن ذلك لا يعني أن سوريا ستقبل كل مستلزمات التبادل الحر نظراً لأن تحقيق ذلك يتطلب إعادة النظر بالنظام الاقتصادي السوري المحمي والمراقب.

و على كل حال، فإن سوريا تعلق أهمية كبيرة على فرنسا في سياق تقاربها مع الاتحاد الأوروبي.

فرنسا شريك مميز

لقد عرفت العلاقات بين بلدينا سياقاً متناقضاً، فالانتداب الذي كان فترة مواجهة، سمح أيضاً بنسج علاقات دائمة، وخصوصاً في مجال اللغة والثقافة، وشهدت الثمانينات فترة توتر جديد تميزت بمواجهة مباشرة في لبنان. ومنذ مطلع التسعينيات، لم تتوقف العلاقات عن التطور والنمو كما يشهد على ذلك التبادل الواسع في مجالات السياسة والعلاقات التجارية وحيوية سياسة التعاون بيننا.

إن الزيارة الرسمية التي قام بها الرئيس جاك شيراك إلى دمشق في تشرين الأول ١٩٩٦، ثم زيارة الدولة التي قام بها الرئيس حافظ الأسد في تموز/ يوليو ١٩٩٨، سجلتا انطلاقة جديدة للحوار السياسي. كما إن حضور شيراك مراسم تشييع الرئيس الأسد لاقى تقديراً كبيراً من قبل شركائنا السوريين، وسوف يخص الرئيس بشار الأسد فرنسا بأولى زياراته إلى الخارج (باستثناء العالم العربي).

وقد عبر رئيس الوزراء السوري أمام وفدنا عن الأهمية المشتركة للدور الذي يمكن أن تلعبه فرنسا وسوريا في مناخاتهما المشتركة.

وقد ذكر مثلاً وزير الإعلام السيد عدنان عمران، بالدعم الذي قدمته سوريا، رغم الأميركيين، لمشاركة فرنسا في فريق المراقبة (الذي جمع فرنسا والولايات المتحدة ولبنان وإسرائيل وسوريا) في نيسان ١٩٩٦ عقب العملية الإسرائيلية في لبنان (عناقيد الغضب) لمراقبة ومنع خروقات وقف إطلاق النار في جنوب لبنان.

التبادل التجاري

لقد أصبحت فرنسا أحد الشركاء التجاريين الأوائل لسوريا، فهي ثاني زبون بعد إيطاليا وقبل ألمانيا (٢,٤ مليار فرنك واردات مشكّلة، خصوصاً من المنتجات النفطية والقطن)، وباتت أول مصدر منذ عام ١٩٩٩ (٢,٩ مليار فرنك صادرات) وذلك بفضل تسليم ٥ طائرات ايرباص لشركة الخطوط الجوية السورية، وقد سمح ذلك لفرنسا بتسجيل أول فائض تجاري منذ عقد من الزمن.

وهناك اتفاقيات عديدة جارية حالياً في حقول المياه والكهرباء والنقل ستسمح لفرنسا بترسيخ موقعها المميز في السنوات القليلة المقبلة. لكن ونظراً إلى المناخ الاقتصادي الحالي، فإن الاستثمارات الفرنسية في سوريا لا تزال محدودة. وقد استثمر فريق «توتال فينا» الفرنسي (وهو الفريق الفرنسي الوحيد الموجود هناك) ٦٠٠ مليون دولار منذ ١٠ سنوات، ويؤمن اليوم ١٥ في المئة من المنتوج القومي للنفط ويأتي في المرتبة الثانية بعد شل.

ومن المهم الإشارة إلى تكثيف الاتصالات الاقتصادية حديثاً في خلال زيارة سكرتير الدولة الفرنسي للصناعة السيد كريستيان بييريه: بعثة لدراسة النقل، وجود ٣٠ شركة في الجناح الفرنسي لمعرض دمشق ، تنظيم ندوة حول البيئة بإشراف السفارة الفرنسية ومشاركة الشركات الصناعية الكبيرة، توقيع اتفاق تعاون بين غرف التجارة والصناعة بين مدينتي نانسي وحمص، واتفاق شراكة بين ليون وحلب.

وقد أعـرب رئيس اتحاد الغرف التجارية في دمشق عن رغبته، تماماً

كشخصيات سياسية واقتصادية أخرى التقيناها، عن الرغبة في حضور اقتصادي فرنسي أكبر في سوريا، وذكر خصوصاً الدور الذي يمكن أن تلعبه الاستثمارات الفرنسية في قطاعات الأقمشة والصناعات الزراعية والسياحية.

تعاون ثقافي أكثر دينامية

إن التعاون المستمر مع سوريا يبدو مثالياً من نواح عديدة. فهو يعتمد على ميزانية تم الحفاظ تقريباً عليها رغم عمليات إعادة النظر في الاعتمادات المرصودة للخدمات الخارجية (٢٠ مليون فرنك عام ١٩٩٩، و١٩,٢ مليون فرنك عام ٢٠٠٠). لكن تأثير ارتفاع سعر الدولار في وسائل التعاون الثقافي لا يمكن إغفاله، ولذلك يجب أخذه في الاعتبار في المساعدات المرصودة للسنوات المقبلة.

ويشكل التعاون الجامعي الأساس المميز للنشاطات الفرنسية في سوريا (٢، ٧ ملايين فرنك أي ما يقارب ثلث مجمل المساعدات). وقد تجسد ذلك في السنوات الخمس الماضية بوضع برنامج تأهيل للدكتوراه والأساتذة الجامعيين. ويتميز البرنامج بثلاث خصائص، فهو يستدعي تدخلاً سورياً واسعاً (خصوصاً في مجال الخطة المالية ذلك أن تكاليف الدراسة والسكن هي على عاتق الدولة)، ويرافق ذلك برنامج دعم وتطوير تعليم اللغة الفرنسية في الأقسام الفرنسية للجامعات السورية، وتقديم منح دورات تدريبية تسمح للمستفيدين سابقاً من منح الحكومة الفرنسية بالحفاظ على علاقاتهم مع الجامعات الفرنسية التي تابعوا فيها دراستهم.

إن وضع نظام تعليم عال فعال يشكل الرهان الأهم لبلد يعد ١٠٠ ألف طالب، وقد اشار وزير التعليم العالي السوري أمام وفدنا إلى الرغبة في دعم مستوى هذا النظام. وأعرب عن تقديره للنشاطات التي تم القيام بها في هذا السياق بالتعاون مع فرنسا. ومن الممكن القيام بمبادرات أخرى خصوصاً في المجالات التي لفرنسا فيها خبرة معروفة بها على غرار التعليم عبر التلفزة الذي يستجيب في سوريا إلى حاجة ضرورية، نظراً إلى بعد بعض المناطق الجغرافية عن أي مركز جامعي.

ويشكل قطاع التلفزة والاذاعة جانباً آخر مهماً لتعاوننا، وقد تم حتى الآن القيام

بنشاطات عديدة في هذا السياق بدعم تلفزيون (CFI) وإذاعة فرنسا الدولية(RFI) . وسوف يصار إلى تطوير هذا البرنامج. كما أن تعاوننا يستند إلى شبكة مؤسسات على غرار المعهد الفرنسي للآثار في الشرق الأوسط، والمعهد الفرنسي لتدريس العربية في دمشق، والمركز الثقافي الفرنسي...

إن الفرنسية، وهي اللغة التي بقيت طاغية حتى عام ١٩٦٧ (عام تأميم المدارس السورية)، باتت بعيدة خلف الإنكليزية في النظام التربوي. وهناك اليوم ٢٦٠ ألف طالب يدرسون الفرنسية. غير أن الحكومة قررت بمرحلة تجريبية بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٠ تعميم تدريس لغة ثانية حية في المرحلة الثانوية للتدريس، وسوف يخدم هذا الإجراء لغتنا الفرنسية.

بيان الـ ٩٩

أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠

الديموقراطية ومبادئ حقوق الإنسان في عالم اليوم لغة أساسية مشتركة تجمع بين شعوب الأرض وتوحد آمالها في غد أفضل.

وإذا كانت بعض الدول الكبرى تستخدم هذه المقولات بشكل انتقائي لإمرار سياساتها وتحقيق مصالحها، فإن التفاعل الحضاري بين الشعوب، بعيداً عن منطق الهيمنة وسياسة الإملاء، قد سمح لشعبنا في الماضي، وسيسمح له في المستقبل أن يتأثر بتجارب الآخرين، ويؤثر فيها، مطوراً في خصوصيته غير مغلق عليها.

وتدخل سوريا اليوم القرن الواحد والعشرين، وهي في أمس الحاجة لأن تتضافر جهود أبنائها جميعاً في مواجهة تحديات السلام والتحديث والانفتاح على العالم الخارجي، ولهذا فإن شعبنا مدعو أكثر من أي وقت مضى، إلى المشاركة في صنع حاضره ومستقبله.

انطلاقاً من هذه الحاجة الموضوعية، وحرصاً على وحدتنا الوطنية، وإيماناً من أن مستقبل بلدنا لا يصنعه غير أبنائه، وبوصفنا مواطنين في نظام جمهوري يمنح الجميع الحق في إبداء الرأي وحرية التعبير، فإننا نحن الموقعين ندعو السلطة إلى تحقيق المطالب الآتية:

١ - إلغاء حالة الطوارئ والأحكام العرفية المطلقة في سوريا منذ عام ١٩٦٣.

٢ - إصدار عفو عام عن جميع المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي والضمير والملاحقين لأسباب سياسية، والسماح بعودة المشردين والمنفيين السياسيين جميعاً.

٣ - إرساء دولة القانون، وإطلاق الحريات العامة، والاعتراف بالتعددية السياسية

والفكرية وحرية الاجتماع والصحافة والتعبير عن الرأي، وتحرير الحياة العامة من القوانين والقيود، وأشكال الرقابة المفروضة عليها، ما يسمح للمواطنين بالتعبير عن مصالحهم المختلفة في إطار توافق اجتماعي وتنافس سلمي وبناء مؤسساتي يتيح للجميع المشاركة في تطوير البلاد وازدهارها.

إن أي إصلاح سياسي إدارياً كان أو قانونياً، لن يدخل الطمأنينة والاستقرار في البلاد، ما لم يواكبه، في شكل كامل، وجنباً إلى جنب، الإصلاح السياسي المنشود، فهو الوحيد القادر على إيصال مجتمعنا شيئاً فشيئاً إلى بر الأمان.

بيان الألف:

لجان إحياء المجتمع المدني الوثيقة الأساسية

كانون الثاني/يناير ٢٠٠١

تحتاج سوريا اليوم أكثر من أي وقت مضى، إلى وقفة موضوعية لاستخلاص دروس العقود الماضية وتحديد معالم المستقبل، بعد أن تردّت أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، وأضيفت إليها تحديات العولمة والاندماج الاقتصادي، فضلاً عن تحديات الصراع العربي الإسرائيلي، التي تطرح على شعبنا وأمتنا مهام النهوض لمواجهتها ودرء أخطارها.

وانطلاقاً من إيمان صادق بالوطن والشعب وما يتوفران عليه من إمكانات خلاقة وقوى حية، وحرصاً على التفاعل الإيجابي مع أي مبادرة جادة للإصلاح، تمس الحاجة اليوم إلى حوار شامل بين جميع أبناء الوطن وفئاته الاجتماعية وقواه السياسية ومثقفيه ومبدعيه ومنتجيه، للمشاركة في الفاعليات التي من شأنها أن تؤدي إلى نمو المجتمع المدني المؤسس على حرية الفرد وحقوق الإنسان والمواطن، وإلى بناء دولة حق وقانون تكون دولة حق وقانون تكون دولة جميع مواطنيها وموطن اعتزازهم، بلا استثناء ولا تمييز. فبلادنا اليوم في حاجة إلى جهود الجميع لإحياء المجتمع المدني الذي حرم ضعفه وإضعافه، في العقود الماضية، عملية النمو والبناء من قدرات وفاعليات وطنية مهمة وجدت نفسها مجبرة على الابتعاد عن الممارسة الإيجابية.

وإن ما يكتنف مفهوم المجتمع المدني من التباس، ناشئ عن تعدد التجارب الديمقراطية في التاريخ القديم والحديث، لا ينفي وجوده الواقعي عندنا بوصفه

كينونة اجتماعية في التاريخ وفي العالم، ولا سيرورة انتقاله المتعثرة إلى مجتمع عصري وحديث، التي أنتج مجتمعنا خلالها ثقافة متجددة وصحافة حرة ونقابات وجمعيات وأحزاباً سياسية وشرعية دستورية وتداولاً سلمياً للسلطة، حتى غدا من أقل الأقطار العربية تأخراً إن لم يكن من أكثرها تقدماً. وكانت تلك السيرورة ترقى بمجتمعنا إلى الاندماج الوطني والاجتماعي، إلى أن حدث ذلك القطع المؤسس على «المشروعية الثورية» الانقلابية في مواجهة المشروعية الدستورية. ولم يكن ممكناً تهميش المجتمع المدني وتغييبه، على هذا النحو، لولا تماهي السلطة والدولة، وتماهي الشخص والمنصب الذي يشغله، وصبغ الدولة بصبغة الحزب الواحد واللون الواحد والرأي الواحد، وجعلها دولة جزء من المجتمع لا يعترف بجزئيته، بل يقدم نفسه ممثلاً للشعب و«قائداً للدولة والمجتمع» ويخفض المواطنة إلى مستوى الحزبية الضيقة والولاء الشخصي، وينظر إلى بقية المواطنين على أنهم مجرد رعايا. فغدت أموال الدولة، وثروات الوطن ومؤسسات المجتمع المدني أيضاً، كأنها إقطاعات وحيازات خاصة توزع على الموالين والأتباع، فحلّت الامتيازات محل القانون والهبات والعطايا محل الحقوق، والمصالح الخاصة محل المصلحة العامة، واستبيح المجتمع وانتهبت ثرواته، وتحكم من صاروا رموزاً للعسف والفساد في مقدراته، وغدا كل مواطن مشتبهاً فيه بل «مداناً وتحت الطلب». وراحت السلطة تنظر إلى الشعب لا على أنه موضوع لإرادتها فحسب، بل على أنه قاصر وناقص أهلية وموضع ريبة وشك، ولم يخل الأمر من تخوينه كلما بدرت منه بوادر التعبير عن رأيه والمطالبة بحقوقه. وتجدر الإشارة هنا إلى أن تغييب المجتمع المدني أدى إلى تغييب الدولة، ما يؤكد العلاقة الجدلية بينهما، إذ لا يقوم أحدهما إلا بالآخر. فالمجتمع المدني هو مضمون الدولة الحديثة، والدولة الحديثة هي شكله السياسي، وهما معاً يشكلان النظام الديمقراطي.

إن مجتمعنا الذي أنتج ثوراته الوطنية على الاستعمار، وحركته السياسية المناوئة للاستبداد السياسي، وأسفر عن روحه الوطنية/ القومية المتوثبة إلى التحرر والتقدم، والذي صبر وصابر وقدّم الكثير الكثير من الشهداء والتضحيات في سبيل

الحرية والكفاية والعدل، لا يزال قادراً على إنتاج حياته الاجتماعية والسياسية وإعادة بناء اقتصاد هو ثقافته وفق مقتضيات الحداثة ومنطق التقدم، والانطلاق في ركاب التقدم العلمي والتقاني. وهو قادر على تجاوز العلاقات والبنى التي أنتجت الاستبداد وتمفصلت مع الأوضاع الإمبريالية والتجزئة القومية التي نجمت عنها.

لقد باتت واضحة للعيان نتائج الانقلاب على الديمقراطية السياسية باسم الاشتراكية. وتبيّن للجميع، مع انهيار النموذج السوفياتي واستطالاته في أوروبا الشرقية وفيما كان يسمى العالم الثالث، استحالة بناء الاشتراكية أو بناء ديمقراطية اجتماعية بلا ديمقراطية سياسية. كما تبيّنت هشاشة الدولة التي لا تستمد مشروعيتها من الشعب. وتبيّنت أكثر نتائج النظر إلى الشعب على أنه مادة أو موضوع «للإرادة الثورية»، ونتائج إنكار أفرادية الواقع وتعدد مكوناته الاجتماعية والثقافية والسياسية وتنوعها، واختلاف مصالح فئاته الاجتماعية وتباينها، ومن ثم إنكار حقيقة أن القانون، بصفته ماهية الدولة وتعبيراً حقوقياً عن النظام العام، وبصفته تعبيراً عما هو مشترك بين جميع المواطنين وجميع الفئات الاجتماعية، هو تسوية تاريخية بين هذه المصالح وذلك الاختلاف، الذي يجب أن يكون قوام الوحدة الوطنية الفعلية. هذه التسوية التاريخية هي التي تنتج الدستور والمدونة القانونية بما يتسق وتطور النظام العام المتأثر، بالطبع، بإيقاع التطور العالمي، لذلك فإن الدساتير والقوانين تعدل وتطور أو تغير وفق مقتضيات هذا التطور. وعلى هذا فإن مفهوم المجتمع المدني الذي انبعث من جديد في سبعينيات القرن العشرين، على صعيد العالم الذي ننتمي إليه، أقله مكانياً، كان ولا يزال يمثل بداهة الوجود الاجتماعي، منذ انتقل البشر من الطبيعة إلى الاجتماع، أي إلى العمران البشري والسياسة المدنية، بتعبير ابن خلدون. ومن صلب هذا المفهوم يتولد نسل مفاهيمي ينتج عنه ويشير إليه«العقد الاجتماعي» في مواجهة «الحق الإلهي» الذي ادعاه الأباطرة والملوك المستبدون لأنفسهم. وما هذا العقد سوى معادل سياسي للانقلاب العقلاني الذي جعل مركز المعرفة البشرية في الإنسان، فأنتج المجتمع الحديث والفكر الحديث والدولة المدنية الحديثة، التي تكفل حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية كفالتها حرية الفكر، في ظلال اعتراف بالفرد ذاتاً إنسانية عاقلة ومستقلة ومالكة زمام حياتها

ومسؤولة عن أفعالها وحرة في فكرها وضميرها، وبما ينتج من هذا الاعتراف في حقل الممارسة من حرية محددة بالقانون ومشروطة بالمسؤولية تتوجها المبادرة الخلاقة وحب المعرفة والعمل مع الجماعة ومن أجلها.

لذلك كله، تلح الحاجة اليوم إلى إحياء مؤسسات مجتمعية واجتماعية متحررة من هيمنة السلطة التنفيذية والأجهزة الأمنية التي منحت نفسها جميع الصلاحيات، ومتحررة من الروابط والعلاقات والبنى التقليدية، كالمذهبية والعشائرية والطائفية ومستقلة عنها؛ وذلك لإعادة إنتاج السياسة في المجتمع بوصفها فاعليته الحرة الواعية والهادفة، ولتحقيق التوازن الضروري بين المجتمع والدولة وتنسيق وظائفهما في سبيلٍ تحقيق الحرية والعدالة والمساواة وتعزيز الوحدة الوطنية، ومن **ثم توطيد هيبة الدولة وسيادتها وصيرورة القانون مرجعاً عاماً وحكماً للجميع**. ففي نطاق المجتمع المدني، **فقط، يمكن إطلاق حوار وطني شامل قوامه حرية الرأي** والتعبير واحترام الرأي الآخر والاعتراف بما فيه من صواب، **لتفعيل المشاركة** الشعبية انطلاقاً من المشترك الوطني إلى المنفعة العامة والخير العام. فليس من حق أي فئة اجتماعية أن تقرر، وحدها، ماهي المصلحة الوطنية والقومية وما هي الوسائل والأساليب الكفيلة بتحقيقها؛ لذلك فإن على أي فئة اجتماعية أو سياسية، بما في ذلك السلطة الممسكة بدفة الحكم اليوم، أن تطرح رؤيتها وتصوراتها وبرنامجها على الشعب لمناقشتها والحوار حولها، وليس من حوار ممكن من دون حرية الرأي والتعبير ومن دون نقابات حرة وإعلام حر وأحزاب حرة ومنظمات اجتماعية حرة ومؤسسة تشريعية تمثل الشعب حقاً وفعلاً، وليس من إصلاح ممكن من دون حوار وطني شامل، فالحوار ينتج دوماً حقائق جديدة ليست لأي من المتحاورين، بل لهم جميعاً، لأنها قائمة فيهم جميعاً. ومنطق الحوار ينفي «منطق» احتكار الحقيقة واحتكار الوطنية وأي احتكار آخر. لذلك ندعو إلى اعتماد مبدأ الحوار والنقد الإيجابي والتطور السلمي لحل جميع الخلافات بالتسوية والتفاهم، وهذه من أهم سمات المجتمع المدني ومزاياه.

ولا تتجلى حيوية المجتمع المدني في شيء أكثر مما تتجلى في إنشاء تنظيمات طوعية غير حكومية مستقلة ومتنوعة جوهرها الخيار الديمقراطي وغايتها دولة حق

وقانون تكفل الحقوق المدنية وتصون الحريات العامة. لذلك نرى في الدفاع عن المجتمع المدني دفاعاً عن دولته وعن السلطة الممسكة بزمامها.

ولكي تثمر الإصلاحات الاقتصادية، ولكي تنجح عملية مكافحة الفساد لا بد أن يمهد لها ويرافقها إصلاح سياسي ودستوري شامل، وإلا فإن هذه الإصلاحات لن تحقق المأمول منها. لذا ينبغي أن تتحول عملية الإصلاح ومكافحة الفساد إلى آلية عمل قانونية دائمة تحفز المشاركة الشعبية وتعزز الرقابة والإشراف المستمرين على مؤسسات الدولة التي هي مؤسسات نفع عام، وعلى أنشطة القطاع الخاص أيضاً، في جو من الشفافية يتيح لجميع الفئات والقوى الاجتماعية والأحزاب السياسية فرص المشاركة الفعلية في التخطيط والإعداد والتنفيذ والتقويم، والتنبيه إلى الخطأ والهدر والفساد فور وقوعها، وتمكين القضاء والهيئات الرقابية من المساءلة والمحاسبة، فإن المعالجات الجزئية والاستنسابية والانتقائية لا تؤدي إلى الإصلاح.

وإذ تنطلق رؤيتنا وممارستنا من اعتبار الإنسان غاية في ذاته، واعتبار حريته وكرامته ورفاهيته وسعادته هي هدف التنمية والتقدم، والوحدة الوطنية والمصلحة العامة مبدأين ومعيارين لجميع السياسات والممارسات، والمواطنين جميعاً متساوين أمام القانون، فلا تمييز بينهم، على أي اعتبار كان، ولا تفاضل في المواطنة؛ ما دام التمييز والتفاضل ينتجان دوماً أصحاب امتيازات ومحرومين من الحقوق، ويبذران، من ثم، بذور التفرقة والشقاق، وينحطان بالعلاقات الاجتماعية إلى ما دون السياسة، وإذ تنطلق رؤيتنا وممارستنا كذلك من حقيقة أن السياسة الحقّة هي التي تنعقد جميع دلالاتها على المصلحة الوطنية/ القومية والإنسانية لا على المصالح الخاصة والفردية، وأن الإنجازات الوطنية تنسب إلى الشعب لا إلى الأفراد، وأن الفئات الاجتماعية والأحزاب السياسية إنما تتحدد بالكل الاجتماعي الوطني ولا تحدده، وأن الشعب هو مصدر جميع السلطات، فإننا نرى في الإصلاح السياسي مدخلاً ضرورياً ووحيداً للخروج من الركود والتردّي وإخراج الإدارة العامة من عطالتها المزمنة، وأن المقدمات الضرورية للإصلاح السياسي التي لم تعد تحتمل التأجيل هي الآتية:

١ - وقف العمل بقانون الطوارئ وإلغاء الأحكام العرفية والمحاكم الاستثنائية وجميع القوانين ذات العلاقة، وتدارك ما نجم عنها من ظلم وحيف. وإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين، وتسوية أوضاع المحرومين من الحقوق المدنية وحق العمل بموجب القوانين والأحكام الاستثنائية، والسماح بعودة المبعدين إلى الوطن.

٢ - إطلاق الحريات السياسية، ولا سيما حرية الرأي والتعبير، وقوننة الحياة المدنية والسياسية بإصدار قانون ديمقراطي لتنظيم عمل الأحزاب والجمعيات والنوادي والمنظمات غير الحكومية، وخصوصاً النقابات التي حولت إلى مؤسسات دولتية ففقدت كلياً أو جزئياً الوظائف التي أنشئت من أجلها.

٣ - إعادة العمل بقانون المطبوعات الذي يكفل حرية الصحافة والنشر، والذي تم تعطيله بموجب الأحكام العرفية.

٤ - إصدار قانون انتخاب ديمقراطي لتنظيم الانتخابات في جميع المستويات، بما يضمن تمثيل فئات الشعب كافة تمثيلاً فعلياً، وجعل العملية الانتخابية برمتها تحت إشراف قضاء مستقل، ليكون البرلمان مؤسسة تشريعية ورقابية حقاً تمثل إرادة الشعب، ومرجعاً أعلى لجميع السلطات وتعبيراً عن عضوية المواطنين في الدولة ومشاركتهم الإيجابية في تحديد النظام العام. فإن عمومية الدولة وكليتها لا تتجليان في شيء أكثر مما تتجليان في المؤسسة التشريعية، وفي استقلال القضاء.

٥ - استقلال القضاء ونزاهته وبسط سيادة القانون على الحاكم والمحكوم.

٦ - إحقاق حقوق المواطن الاقتصادية المنصوص على معظمها في الدستور الدائم للبلاد، ومن أهمها حق المواطن في نصيب عادل من الثروة الوطنية ومن الدخل القومي، وفي العمل المناسب والحياة الكريمة، وحماية حقوق الأجيال القادمة في الثروة الوطنية والبيئة النظيفة. فإنه لا معنى لتنمية اقتصادية واجتماعية إن لم تؤد إلى رفع الظلم الاجتماعي وأنسنة شروط الحياة والعمل ومكافحة البطالة والفقر.

٧ - إنّ الإصرار على أن أحزاب «الجبهة الوطنية التقدمية «تمثل القوى الحيّة في المجتمع السوري وتستنفد حركته السياسية، وإن البلاد لا تحتاج إلى أكثر من»تفعيل» هذه الجبهة، سيؤدي إلى إدامة الركود الاجتماعي والاقتصادي والشلل السياسي؛ فلا بد من إعادة النظر في علاقتها بالسلطة، وفي مبدأ الحزب القائد للدولة والمجتمع، وأي مبدأ آخر يقصي الشعب عن الحياة السياسية.

٨ - إلغاء أي تمييز ضد المرأة أمام القانون.

وبعد، فإننا من منطلق الإسهام الإيجابي في عملية البناء الاجتماعي، وفي عملية الإصلاح، نتداعى وندعو إلى تأسيس لجان إحياء المجتمع المدني في كل موقع وقطاع، هي استمرار وتطوير لصيغة «أصدقاء المجتمع المدني» علّنا نسهم، من موقع المسؤولية الوطنية، ومن موقع الاستقلال، في تجاوز حالة السلبية والعزوف، والخروج من وضعية الركود التي تضاعف تأخرنا قياساً بوتائر التقدم العالمي. وعلّنا نخطو الخطوة الحاسمة التي تأخرت عقوداً في الطريق إلى مجتمع ديمقراطي حر سيد مستقل، يسهم في إرساء أسس جديدة لمشروع نهضوي يضمن مستقبلاً أفضل لأمتنا العربية.

حوار عن «ثقافة الخوف» في «منتدى الأتاسي»

خدام: لن نسمح بـ«جزأرة» سورية...
والعودة إلى عهد الانقلابات

الحياة ١٠ /٧/ ٢٠٠١

نشرت «الحياة» تعقيبات المشاركين في «منتدى الأتاسي» على مداخلة الدكتور عبد الرزاق عيد في سياق الحوار عن المجتمع المدني ودوره في تحديث سوريا وكان نائب الرئيس السوري عبدالحليم خدام قد اجتمع مع أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق على مدرج الجامعة مساء الأحد ١٨ شباط/ فبراير الماضي لمناقشة الموضوعات والاشكاليات المطروحة. وتنشر «الحياة» اليوم النص الحرفي لموقف السيد خدام ورأيه بالمجتمع المدني والحرية والديموقراطية والشأن الداخلي، إلى جانب بعض المداخلات التي طرحت بعد محاضرته.

رفاق، بطبيعة الحال القيادة ناقشت الوضع السياسي في البلاد في ضوء قرارات المؤتمر وخطاب الرفيق رئيس الجمهورية حيث تحدث في هذا الخطاب عن آفاق تطوير التطور السياسي في البلاد. وقامت القيادة ببعض الخطوات منها الاجازة لأحزاب «الجبهة الوطنية التقدمية» بفتح مكاتب وباصدار صحف مع التوجه بخلق مناخ عام يريح الناس ويجعلهم يبحثون كيف يساهمون في دعم سياسة الدولة والحزب في هذه المرحلة التي تحتاج إلى دعم وطني شامل.

مع الأسف كنا نتوقع أن يقوم العديد ممن كتبوا أو يكتبون بأخذ مبادرة الرئيس بشار الأسد والمساهمة في البحث عن كيفية تحويلها إلى واقع عملي في الحياة السياسية في البلاد. وهذا كان سيخلق مناخاً للحوار في البلاد، من حوار بين فرد

وفرد بين منظمة ومنظمة...لكن هذا الأمر لم يحدث. ماذا حدث؟ بيانات تصدر باسم مثقفي سورية. أولاً دعونا نتفق ماذا تعني الثقافة وماذا يعني المثقف: الدكتور قسطنطين زريق أحد رواد الفكر في الوطن العربي في كتاب «الوعي القومي» عرَّف الثقافة قال: الثقافة تتألف من عنصرين: الأول، معرفة صحيحة عبر الجهد بالعقل الداخلي مع اطلاع متوازن على الفكر الأساسي للعلوم والفنون والآداب ومع علم متخصص باحداها. الثاني، الجهود العقلية والروحية التي تكتسب فيها المعرفة وتصبح فيها جزءاً من حياة الإنسان. إذن شرط أساسي للثقافة والمثقف أن يكون هناك جهد عقلي أي أن يستخدم منهجية التحليل العلمي في البحث والاستكشاف. فهل هذا ما تم؟ هل هذا ماورد فيما ورد؟ هل صحيح أن حقبة هي أهم حقبة في تاريخ سوريا ليس فيها إلا الظلم ومصادرة الحريات والفساد والاضطهاد والقتل؟ هل هذا الكلام صحيح؟ الذين حللوا الواقع هل درسوا الوقائع وقائع تطور الحياة في سورية. هؤلاء الملايين من أبنائنا في المدارس والجامعات المتاح لهم كل فرص التعليم هل هذا جاء من فراغ؟ هذه البنية التحتية هذه المستشفيات والمستوصفات والمياه والكهرباء والطرقات، هل جاءت من فراغ؟ ثم سوريا هي البلد العربي الوحيد في ظل قيادة المغفور له الرئيس حافظ الأسد التي بقيت واقفة صامدة بينما دول أخرى أساسية رخت، هل وقف الرئيس حافظ الأسد من الفراغ في هذه المواقف؟

هل هناك أخطاء؟ نعم هناك أخطاء، هناك خلل، هناك فساد. إذا كنا فعلاً موضوعيين وإذا كنا نستخدم المنهج العقلي العلمي في التحليل يجب أن نقول: هذه التجربة قد أصابت في كذا وكذا وأخطأت في كذا وكذا، لكن هل حدث ذلك؟ ثم جاء الحديث في ثلاث مسائل الحرية، الديموقراطية، والمجتمع المدني مع الأسف المسألة الأساسية التي تشغل بال كل طفل في سوريا وكل شيخ وكل امرأة وكل رجل هي مسألة الصراع العربي-الإسرائيلي أم يجري الحديث عنها وكأن سوريا بلد مرتاح إقليمياً مرتاح دولياً. وكأن كل المسائل متوافرة لكن بقيت مشكلة أن نصدر بياناً أو لا نصدر بياناً.

الديموقراطية ليست بزة جاهزة

جرى الحديث عن الديموقراطية، مع تقديري لعلم قسم كبير من الذين أصدروا هذه البيانات هم اخطأوا في فهم الديموقراطية وحتى في معرفة نشوئها وتطورها. الديموقراطية ليست بزة جاهزة نشتريها من السوق أو ننقلها من هذه الدولة أو تلك. في أوروبا وصلوا إلى المرحلة الراهنة من الديموقراطية في سياق كفاح وتطور منذ الثورة الفرنسية ومنذ ثورة كرومويل في بريطانيا. متى وصل الأوروبيون إلى ديموقراطية حقيقية إلى حد ما؟ عندما عرفوا حاجة المواطن الاقتصادية. المواطن في أوروبا لا يجد عملاً لكن هناك ضمان البطالة. في سوريا وفي مطلع السبعينيات شكلنا مجلس شعب وكان نتيجة اختيار. أعتقد أنه كان نسبياً أفضل من كل المجالس التي جاءت فيما بعد. طبعاً كان مجلساً معيناً لا علاقة له بالديموقراطية إطلاقاً لأن الشرط الأساسي من شروط الديموقراطية أن تكون المؤسسات المنتخبة من الناس.

بعد دورات برلمانية اتخذت القيادة في العام ١٩٩٠ توجهاً بترك ثلث المقاعد مفتوحة. دعونا نرى كيف جرت الانتخابات، ومن جاء وما هي المادة التي لعبت دوراً في هذه الانتخابات؟ ألم يكن المال؟ كلكم تابعتم الانتخابات: في دمشق وحلب وفي حمص وفي كل مكان. في دمشق صرف المرشحون مئات الملايين من الليرات السورية لشراء الأصوات هل نستطيع القول إن عملية الشراء تحقق الديموقراطية؟ إذن فهمنا للديموقراطية يجب أن يكون فهماً لمرحلة التطور الاقتصادي أولاً والثقافي والاجتماعي. عندما يكون هناك عاطل عن العمل وجائع ويقول له مرشح خذ ألفي ليرة ثلاثة آلاف ليرة أربعين دولاراً أميركياً هذا لم ينتخب المال هو الذي انتخب.

الحرية ركن أساسي من أركان حزب «البعث»، وهي أحد أهدافه وناضل «البعثيون» منذ تأسيس الحزب من أجل حرية التعبير والانتخابات، وأعود هنا إلى موضوع الانتخابات تحدث البعض عن الحالة النموذجية للانتخابات الديموقراطية

في سوريا في عهد الخمسينيات. معظمكم قد لا يعرف شيئاً عن تلك المرحلة. في عهد الخمسينيات قيل أيضاً إن الديموقراطية نموذجية في سوريا في ذلك العهد. لم تكن في عهد الخمسينيات ديموقراطية بالمقاييس إياها. كان ١٧ نائباً لحزب «البعث» في انتخابات الـ ١٩٥٤، فيما كانت أكثرية المجلس من نواب «الحزب الوطني» و«حزب الشعب» وكتلة المستقلين والعشائر، وجميع هذه القوى الثلاث كانت مرتبطة بالعراق وتريد الاتحاد مع العراق. مع ذلك فأي خط سياسي سارت به سورية؟ كان هو خط حزب البعث. الأقلية في المؤسسة الديموقراطية لمجلس الشعب قادت سياسة البلاد حيث كان هناك تضارب بين تطلعات الناس وعواطفها وبين القوى النيابية التي جاءت بحكم إما المال وإما الاقطاع وإما العشائرية وإما الطائفية.

رفاق، بالنسبة إلى الحرية حزب «البعث» لا يمكن أن يتخلى عن قضية الحرية لأنه إذا فعل يكون تخلى عن مبدأ أساسي من مبادئه، ولا يمكن أن يخشى الحرية لأن هذا يعني أنه عاجز فهو ليس عاجزاً ولا متخلياً عن مواقفه ومبادئه. لكن هل الحرية قضية مطلقة؟ الحرية هي بطبيعة الحال جزء من الطبيعة الإنسانية وأي كبت للحرية هو مخالف للطبيعة الإنسانية، وأي كبت للحرية هو قتل للابداع والتفكير وللتقدم وكل ما هنالك.

لكن هل الحرية قضية مطلقة؟ إطلاقاً لا. ليس هناك في التاريخ وفي العالم حرية مطلقة. عندما تصبح الحرية قضية مطلقة هذا يتيح لي الفرصة أن أقتل زيداً ويتيح لزيد فرصة أن يقتل عمراً أو يعتدي عليه... لذلك جاء الدستور وحدد الحريات وقضى أن تصدر قوانين تنظم ممارسة هذه الحريات للفرد حرية كاملة بالتعبير والتفكير والمشاركة والممارسة على أن لا يتعارض ذلك مع حق الفرد الآخر في ممارسة هذه الحقوق وعلى ألا يتعارض أيضاً مع الوحدة الوطنية وأمن البلد واستقراره.

هل من الحرية أن نقف ونقول أو نطلق شعارات وأفكاراً تؤدي إلى تفكيك الوحدة الوطنية في البلاد؟ هل هذه هي الحرية؟ عندما قال البعض: إن سوريا

فسيفساء جميلة من أديان وأعراق ومهاجرين وكل فئة من هؤلاء يجب أن تكون لها ثقافتها وحضارتها وأن يكون التعاون فيما بينها متوازناً. ماذا يعني ذلك؟ فرنسا عجزت عن هذا الأمر. أفراد هذه الجماعة إلى أين ذاهبون؟ معقول أن نقسم سوريا إلى طوائف وإلى اعراق ولكل شريحة حرياتها وحضارتها وثقافتها؟ ماذا يبقى من سورية؟

اخطر ما انتجه الوضع الدولي الجديد هو تفكيك الوحدات الوطنية عبر طرح شعار تقرير المصير. هم يريدون تقرير المصير للاقليات في يوغوسلافيا، لكن يرفضون تقرير المصير للشعب الفلسطيني وهذا نتيجة المعايير المزدوجة في استخدام القواعد أو الأفكار السياسية.

المجتمع المدني والتجربة الجزائرية

طرح موضوع المجتمع المدني واستندت إليه طروحات معينة. هل في سوريا صراعات والناس تتقاتل بعضها مع بعض؟ أو هل يريد أن تتقاتل الناس بعضها مع بعض؟ هل نحن مجتمع مدني؟ طيب، ترفضون كمثقفين هذا المجتمع، ما هو المجتمع البديل؟ هل المجتمع الجزائري هل ما حدث في الجزائر؟ هل ما حدث في يوغوسلافيا؟ هل ما حدث في الصومال؟

في هذا المجال أريد أن اشير إلى التجربة الجزائرية: الرئيس السابق الشاذلي بن جديد قرر أن يقوم ببيريسترويكا. جيد من حقه. ألقى خطاباً اتهم «حزب جبهة التحرير» واتهم الدولة كلها بالفساد والخراب وأجرى انتخابات. أمر طبيعي أن تنجح المعارضة طالما رئيس الدولة يتهم جميع مؤسسات المجتمع بالخراب والفساد. جاءت «جبهة الانقاذ الإسلامية»، ماذا حدث؟ قام الجيش بانقلاب، ماذا حدث؟ الجزائر تتمزق. إذاً قبل أن نطرح هذا الشعار يجب أن ندرس ماذا يعني المجتمع المدني.

على كل حال الأستاذ الكبير الدكتور أنطوان المقدسي شرح هذا الوضع في إحدى مقابلاته الصحافية بشكل واضح. هو قال: المجتمع المدني

يتطلب مؤسسات ديموقراطية ويتطلب وجود مؤسسات وطنية أي النقابات والمنظمات.

قد يكون هناك خلل ما في هذه المؤسسة أو تلك، نناقش الخلل لكن لا ننسف ما هو قائم لأن أحداً لا يملك البديل ولا يملك أحد القدرة على نسف ما هو قائم. هذا يجب أن يكون واضحاً لاننا لن نسمح بشكل من الأشكال أن تتحول سوريا لا إلى جزائر ولا إلى يوغوسلافيا ولا إلى غيرها. هذا الأمر يجب أن يكون واضحاً، ومسؤولية المثقفين أن يساعدوا على تعزيز الوحدة الوطنية وعلى تطوير المجتمع الوطني في البلاد. في نقد ما هو قائم ماشي الحال لكن ليس بتجريم ماهو قائم وليس اعتبار ماهو قائم ضلالاً بضلال.

نعم هناك أخطاء، رئيس الدولة المرحوم حافظ الأسد وقف مرتين في مجلس الشعب، وفي العام ١٩٩٩ تحدث عن الخلل القائم في الدولة. لا أحد يستطيع أن يدافع عن الخلل، ولا أحد يستطيع أن يقول إن هذا الخلل أمر غير ضار، لكن نناقش الخلل ونناقش كيف نتجاوز هذا الخلل ونعالجه.

أليس لدينا نقابات؟ نعم لدينا نقابات. هل «البعث» مسيطر على النقابات؟ نعم الحزب يسيطر على النقابات، لماذا؟ لأن «البعثيين» هم أكثرية في هذه النقابات. هل المطلوب عند الانتخابات النقابية أن يصوت البعثيون لخصومهم أو لغيرهم؟ هل المطلوب من قيادة «البعث» أو حزب «البعث» أن يفصل مليوناً ونصف مليون من أعضائه المليونين حتى يكون هناك مجتمع مدني؟

منذ بضع سنوات، طلب السفير الأميركي في دمشق رايان كروكر مقابلة رئيس اتحاد العمال عز الدين ناصر وقدم له مذكرة يطالبه فيها بالتعددية النقابية. يعني اتحاد العمال يصير عشرة اتحادات يعني تمزيق الحركة العمالية. هل هذا في مصلحة المجتمع المدني ومن متطلباته؟ مع الأسف، هم -آسف للحديث عن أناس تربطني بعدد منهم صداقة وأحترمه- ومن المؤلم أن يجري حديث دون تقويم الوضع ودون تحليله.

دعونا نرى سوريا خلال ثلاثين عاماً، لماذا تعرضت؟ ماذا حدث في سوريا

خلال الثلاثين عاماً؟ حرب تشرين الأول/ أكتوبر العام ١٩٧٣، ألم يكن لحرب تشرين إسقاطات على الاقتصاد الوطني؟ الحرب الأهلية في لبنان ألم يكن لها إسقاطات على الوضع الداخلي في سوريا؟ خلافنا مع الرئيس المصري الراحل أنور السادات ألم تكن له إسقاطات؟ محاصرة سوريا والأحداث الدامية التي قام بها الإخوان المسلمون خلال أربع سنوات ألم تكن لها إسقاطات في حياتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية؟ الحرب العراقية -الإيرانية، اجتياح لبنان عام ١٩٨٢ الحرب الثانية في لبنان ألم تكن لها إسقاطاتها؟ مرض الرئيس حافظ الأسد ومشكلة رفعت الأسد واجتياح العراق للكويت، هذه كلها أحداث كبيرة مرت بها البلاد، هل تمر مثل هذه الأحداث دون أن تترك بصماتها؟ لو أن من أراد أن يساهم في الحياة السياسية استخدم التحليل والبحث العلمي لوصلنا إلى استنتاجات أخرى.

مداخلات أساتذة الجامعة

ولدى فسح المجال في الأسئلة والمداخلات، تحدث عدد من الأساتذة «البعثيين» الذين شاركوا في نقاشات المنتديات الثقافية، فأشار الدكتور سليم بركات إلى أن طروحات المنتديات استهدفت رأس النظام والحكم لكنها أفادت الحزب و«خلصته من الترهل وكما طرحتم فإن هناك الكثير من المهام التي تنتظرنا كحزب، فالمعركة بدأت للتخلص من التشوهات كافة في إطار الحزب ويجب أن تستمر، وعلينا أن نضع المقدسات كافة بين أيدينا للحوار وأن نقيم ذاتنا قبل أن يقيمنا الآخرون»، وإن كان تساءل: «لماذا هذه المركزية التي تستبد بها القيادات العليا كالسيف على القيادات الدنيا؟ المركزية لا قيمة لها إطلاقاً في أدبيات الحزب وهي محشوة حشواً فيها... الخطأ ليس في الرفاق وإنما الخطأ في قيادتهم، لذلك إن لم تصلح أحوال الحزب لن تصلح أحوال الدولة ومطلوب دور فعال للحزب وأن لا يكون مطية لأصحاب النفوذ وأتمنى أن لا نكون مطية لمبادئنا. لماذا لا يتم الفصل بالدستور بين ممارسة السلطة وممارسة التجارة؟ لماذا يتم التمسك بقانون الطوارئ منذ العام ١٩٦٣ وماذا يقدم غير الردع؟».

وقال الدكتور محمد كامل عمران: «يجب أن لانخشى من ظاهرة المجتمع

المدني التي تتشكل من بقايا مفلسين شاخوا فكرياً وزمنياً، هذه الظاهرة إذا ما التفت إليها شباب الوطن وضمتهم إليها ستكون الكارثة والمطلوب أن تتحرك القيادة بشكل كبير لمعالجة هذه القضية». ونصح الدكتور منير الأحمد بـ «وجوب أن نتوقع تآمراً في كل دقيقة، فالمثقفون ودعاة المجتمع المدني هم بذرة للفتنة وجيل من الجراثيم ينمو إن لم تتم مكافحتهم».

من جهته، أوضح الدكتور عماد فوزي الشعيبي، وهو غير بعثي: «فكر الرئيس الراحل في بداية عهده بموضوع المجتمع المدني كوسيط بين الدولة والمجتمع باعتبار أن التفاصيل الداخلية في المجتمع تحتاج بشكل أو بآخر إلى مؤسسات دون مؤسسات الحزب حتى، لذلك أقام وزارة الإدارة المحلية، لكن لماذا لا يتم تفعيل الإدارة بالسرعة الممكنة لتقديم خدمات حقيقية للناس سريعة وملموسة بدلاً من أن نجد أنفسنا في لحظة من اللحظات وأرجو أن لا أكون أبالغ هنا أمام المحاولات التي تسعى إلى تشكيل سيناريو كاريكاتوري لليش فاليسا ولنقابة التضامن في بولندا عبر اختبار سوريا بما لم تختبر به وهو العصيان المدني».

لكن الدكتور أحمد برقاوي، وهو أحد الذين شاركوا في المنتديات ونشاطاتها، تساءل: «لماذا ظهرت على هذا النحو ولم تظهر على نحو آخر؟ وهذه النشاطات نتاج للمناخ الذي أشاعه خطاب القسم، إذ اعتقد جمهور من المثقفين أن هذا المنهج كفيل بأن يوصل رأيهم الآخر إلى السلطة». كما سأل الدكتور برقاوي السيد خدام: «هل الكلام الذي سمعناه نقد لهذه المنتديات وظاهرة المجتمع المدني أم هو قرار بإلغائها ووقفها؟ المجتمع جملة من الاختلافات ومن الصعب فهم أن نطبع المجتمع بطابع واحد، وهذه الآراء على العكس تساعدنا على فهم تجربتنا وماضيها، هناك آراء نقدية وأخرى شبه نقدية وأخرى جدية. مثلاً لا نستطيع أن نسمع من شخص خرج من السجن في الحال أن يصفق للسلطة. إنه يريد أن يبحث عن نظام سياسي لا يعود معه إلى السجن وهذا أمر طبيعي وآخر يريد أن يطور التجربة».

وزاد الدكتور عدنان علي على ذلك بالسؤال: «لماذا التخوف من فكرة المجتمع المدني؟ إذا كانت هذه القوى تهدف إلى المحافظة على دستور البلاد

وعلى القوانين وتريد أن تقوم بدورها برسم القرار التنفيذي فأهلاً بها، وأريد القول أنه لايجب أن يقف أحد بوجه هؤلاء لأنهم أبناء الوطن ويجب أن يكون لهم دور في خدمة بلدهم لكن بالشكل الذي نتفق عليه وليس بالشكل الذي نفرضه عليهم أو يريدون أن يفرضوه علينا».

من جهته، أجاب نائب الرئيس السوري عن معظم الأسئلة والمداخلات من جوهر ما قاله في المحاضرة. وزاد: «يجب إدراك عدد من الحقائق وخصوصاً الظروف التي مرت بها سوريا خلال ٣٠ سنة من أحداث كبيرة كانت لها إسقاطات وأدت إلى نمو الكثير من السلبيات التي نشكو منها جميعاً، هناك تراكمات إيجابية وتراكمات سلبية ومهمة الحزب أن يأخذ هذه الإيجابيات ويتجنب السلبيات، وعندما نتحدث عن كل هذه الظروف هل نستطيع أن نلغي الأحكام العرفية ونحن في حالة حرب، قانون الطوارئ مورست عبره أخطاء هذا صحيح وطبق في ظروف كانت خطأ هذا صحيح، ويجب أن نتحدث عن الخطأ ونعمل على تجاوزه. لكن لماذا التركيز الآن على قانون الطوارئ من أجل أن تفلت البلاد؟».

وعن رأيه في مشاركة «البعثيين» في المنتديات، قال خدام:«اطلعت على الحوار وبرأيي لم يكونوا موفقين. ونقطة الضعف عند هذه الجماعة من النشطاء والمثقفين ليست كون رياض سيف وكيلاً لشركة أديداس، وإنما نقطة الضعف عندهم هم. وعندما ذهب الرفاق البعثيون ذهبوا ليدافعوا وليس ليهاجموا وعندما صدر قرار من القيادة لذهاب عدد من الحزبيين القادرين على الرد كان الهدف تفنيد ما يطرح واظهار ثغراته وخلفياته».

وتابع إن قيادة «البعث» أعطت النشطاء والمثقفين «مهلة ستة أشهر، لكن هناك حدوداً وأهم هذه الحدود أمن البلد واستقراره... قيادة الحزب معنية بشكل جدي بتطوير الحياة السياسية في البلاد، لكن هذا الأمر لا يأتي في الأولوية المباشرة التي هي معالجة الوضع الاقتصادي وتوفير حاجات الناس وفرص العمل».

الأسد يصلح ما أفسده الشرع

إصلاح العلاقات لا تغيير القناعات.

الشرق الأوسط
١١ حزيران/يونيو ٢٠٠٤
علي جمالو

تتشابه الزيارتان اللتان قام بهما الرئيس السوري بشار الأسد الأسبوع الماضي إلى كل من إسبانيا والكويت في الوظيفة والتشخيص، وكلتاهما تصب في تجاوز الوهن الذي أصاب الدبلوماسية السورية على أكثر من جبهة، لعل أبرزها التعثر في الوصول إلى شراكة مع أوروبا، والتراجع الملحوظ في التأثير السوري عبر آليات العمل العربي المشترك. ويبدو أن الرئيس الأسد قد توصل إلى اقتناع أفضى إلى هذا التحرك الذي سيوصله قريباً إلى الصين، بحثاً عن نقاط يتكئ عليها في الدفاع عن مصالح بلاده التي تتعرض إلى ضغوط هائلة بسبب سياسة العزل التي تمارسها الولايات المتحدة لمصلحة إسرائيل، كما يقول الساسة السوريون. وهذا الاقتناع نابع من تشخيص لدور وزارة الخارجية السورية المتراجع على أكثر من صعيد، والذي لم يرتق إلى مستوى التحديات التي تواجهها البلاد. ويلاحظ المتابع للشؤون السورية أن حضور دمشق في العواصم الأوروبية لم يعد كما كان في السابق، كما أن الأداء السوري في أروقة الجامعة العربية سجل تراجعاً ملحوظاً.

والولايات المتحدة، التي تلاحق دمشق يومياً لتوظيف إمكاناتها الإقليمية في خدمة مصالحها، تريد من الحلفاء الأوروبيين والخليجيين ترك سوريا في مهب الريح، لا بل الضغط على نظامها السياسي كي يقوم بالانعطاف المطلوب للسير في ما بات يعرف بـ«الطريق الليبي»!.

بيد أن دمشق، التي لم تصب بالهلع، كما يبدو حتى الآن، اختارت إصلاح علاقاتها وليس تغيير اقتناعاتها. وقد تجلى ذلك بوضوح من خلال الزيارة القصيرة التي قام بها الرئيس بشار الأسد إلى الكويت لطي صفحة «سوء الفهم» مع هذه الدولة التي تضبط دقات قلبها على ساعة واشنطن بعد الذي أصابها من عراق صدام حسين.

ولا ضير بالنسبة إلى الرئيس الأسد من مصارحة «الأشقاء الكويتيين» بالمصاعب التي تواجهها سورية، وبالمخاطر التي تتهددها من واشنطن. ومع إدراك حجم التأثير الكويتي المحدود في الجزء الشرق أوسطي من السياسة الأميركية، يبدو أن أهداف الزيارة انحصرت ببعدها العربي انطلاقاً من الحوارات المحتملة في الأشهر القادمة لمواجهة المشروع الأميركي لإعادة هيكلة أنظمة الشرق الأوسط.

أما الزيارة الأندلسية، وما رافقها من حفاوة لافتة، فإنها اتت في الوقت المناسب، إذ رحل أزنار حليف واشنطن وجاء ثاباتيرو المتمرد عليها.

ومع المسحة الرمزية للصداقة التي بناها الرئيس الأسد وعقيلته السيدة أسماء مع الملك خوان كارلوس والملكة صوفيا، بدا للسوريين وكأن المناخ في مدريد يناسب خطاب أوروبا المترددة في المضي نحو الشراكة مع سورية.

لقد مر زمن طويل منذ بدء الحوار حول الشراكة السورية - الأوروبية، لكن التردد الذي أظهرته بعض الدوائر السورية في الماضي، وفي المقدمة منها وزارة الخارجية التي كانت تتابع هذا الملف، فوّت الفرصة لإنجاز هذه الشراكة قبل التحولات المثيرة التي يشهدها الشرق الأوسط.

ويقول محللون سوريون إن العلاقات كانت دافئة بين دمشق وعدد من العواصم الأوروبية (باريس، أولاً) وإن الطريق كانت ممهدة أمام إنجاز الشراكة، ولم تكن واشنطن تلقي بظلالها في العواصم الأوروبية لعرقلة هذه الاتفاقية، ولم تكن العلاقات السورية الأميركية على هذا النحو من التعقيد، بمعنى أنها ربما لم تكن حسنة لكنها لم تكن سيئة للغاية.

فما الذي أعاق وأخر إنجاز الاتفاقية وقتذاك، ولماذا تضطر سوريا الآن إلى توظيف كل إمكاناتها للحصول على ما كان الحصول عليه سهلاً وميسراً؟

المحللون السوريون لا يعطون إجابة مباشرة عن هذا السؤال، لأنه في تقديرهم يحمل إجابته في داخله!

إذن، الرئيس بشار الأسد في إسبانيا، ثم في الكويت، لإصلاح ما أفسدته الدبلوماسية السورية في أدائها المتعثر منذ بدء الحرب الأميركية على العراق وصولاً إلى سقوط بغداد وما تلا ذلك من تداعيات، وهو في ذلك يوجه رسالتين:

الأولى: نحو أوروبا عبر بوابة الأندلس، وفحواها أن دمشق تريد أفضل العلاقات مع القارة الأوروبية، وأنها على استعداد لتوقيع اتفاق الشراكة اليوم قبل الغد.

والثانية: نحو العرب عبر بوابة الكويت، وفحواها أن الخلاف على الدور الأميركي في المنطقة لا يمنع الاتفاق «كأشقاء» في الدفاع عن المصير والهم المشترك.

في مواجهة هذه القراءة الإيجابية للزيارتين، تبرز قراءة ثانية تأخذ في الاعتبار أن الكويت لا تستطيع تقديم الحد الأدنى من الدعم لسورية، لا عبر علاقاتها المميزة مع واشنطن، ولا عبر دورها في مجلس التعاون الخليجي أو في الجامعة العربية، وأن القرار السياسي للكويت يتناغم بشكل كلي مع السياسة الأميركية في المنطقة، ومع رغبات الإدارة الأميركية التي أصبحت حاضرة في كل لقاء تشهده المنطقة على المستويات كافة، وبالتالي فلا قيمة تذكر للوعود التي قطعتها الكويت لسورية لدعم موقفها والوقوف إلى جانبها في القادمات من الأيام!

أما أسبانيا، وهي الحلقة الأضعف في أوروبا اليوم، فغير قادرة على تغيير التردد الذي تظهره برلين ولندن وأمستردام وباريس أيضاً، لاستئناف الحوار مع دمشق وصولاً إلى الشراكة.

لكن العاصمة السورية، التي تدرك هذه الأبعاد، لا تستطيع الركون إلى الجمود والبقاء في حالة سكون من غير حراك، إذ إنها وقتذاك تقع في ما نُصِب لها.. وهو التهميش. ولذلك يستأنف بشار الأسد رحلاته، ويطلب الحوار.. ولو في الصين!

مصادر سوريا ترد على جنبلاط:
«الفاسدون متضامنون»

خدام والحريري كانا في وداع الشهابي

الحياة

٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٠

إبراهيم حميدي

قالت مصادر مطلعة لـ«الحياة» إن نائب الرئيس السيد عبد الحليم خدام ورئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري كانا في وداع رئيس الأركان السوري المتقاعد حكمت الشهابي لدى مغادرته بيروت إلى الولايات المتحدة يوم أول من أمس.

في غضون ذلك قالت مصادر سوريا لـ«الحياة» إن رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي في لبنان وليد جنبلاط انتقد حملة مكافحة الفساد التي استهدفت الشهابي لأنه «يخشى امتدادها إلى لبنان». وأضافت في ردّها عليه: «أن الفساد واحد أينما كان».

وتوجه العماد الشهابي إلى لبنان بعد ظهور معلومات عن وجود علاقة له بـ «ملفات الفساد لدى التحقيق مع بعض المسؤولين السابقين». وأوضحت المصادر أنه أجرى فحوصاً طبية في مستشفى الجامعة الأميركية، وأنه أقام في أحد القصور بـ«معرفة»رئيس الوزراء اللبناني السابق الحريري. وقالت المصادر إن خدام زاره خلال مرضه وبقي لوداعه في مطار بيروت.

وقالت الأوساط السورية أمس إن «رأي السوريين من مفكرين ومثقفين وإعلاميين وأكاديميين وإعلاميين وأوساط شعبية فيما قاله بيان جنبلاط، أن صاحب هذا البيان خشي من امتداد عملية مكافحة الفساد من سوريا إلى لبنان، وقد حاول إظهار بعض رموز الفساد على أنها شخصيات وطنية وقومية أو أن عملية الفساد هي تجاوز للقوانين وتخلع من كلفوا مهام معينة في السنوات الماضية».

وتابعت المصادر نفسها: «يبدو أن هذه الطريقة في الفهم هي طريقة بدائية في تناول الأمور لأنها تعتبر هؤلاء فوق الحساب، هذا في حال افتراض حسن النية أما إذا لم يكن هناك حسن نية فيمكن القول إن الفساد واحد أينما كان، وإن الفاسدين متضامنون أينما حلوا وارتحلوا».

إنهاء الاحتلال السوري للبنان

الدور الأميركي/ حزيران/ يونيو ٢٠٠٠

دانيال بايبس. زياد عبد النور

ملخص

بدأ الاحتلال السوري للبنان منذ قرابة الربع قرن. ولا تزال آثاره تؤثر سلباً في ما يسمى بـ «الدولة التابعة الوحيدة في العالم». في الوقت نفسه تراجع حضور سياسة لبنان في واشنطن. إن مجموعة الدراسة حول لبنان قد تشكلت لتحليل هذا الوضع وتقديم توصيات لاتخاذ التدابير التي تصب في مصلحة الولايات المتحدة ولبنان ومنطقة الشرق الأوسط ككل.

للبنان ميزات عدة تجعل منه مكاناً هاماً يستحق ويتطلب الاهتمام الأميركي. أولاً استفادت الولايات المتحدة ولبنان بشكل متبادل من صداقة طويلة الأمد. وقد شهدت العلاقات بين البلدين ازدهاراً للشركات والمعاهد الأكاديمية الأميركية في لبنان، فيما أسس المغتربون اللبنانيون في الولايات المتحدة جالية قوية يقارب عددها الثلاثة ملايين.

ثانياً، شكلت الحريات الاقتصادية والفردية والسياسية في لبنان نموذجاً على نطاق واسع في المنطقة بما يتكامل مع المصالح الإستراتيجية الأميركية. فللحفاظ على لبنان يجب تشجيع الاقتصاد الحر والقيم الديمقراطية.

ثالثاً، يحتل لبنان مكانة هامة في زاوية حيوية وإستراتيجية من العالم. هذه الحقيقة هي سبب القلق الكبير من الهيمنة السورية الحالية، حيث بات لبنان دون أن يريد أرضاً خصبة لمختلف أنواع التهديدات لاستقرار الشرق الأوسط.

أما سوريا كما هو متوقع فلديها رؤية مختلفة إلى جارها الذي يحدها من

الغرب. فهي لم تتقبل يوماً قيام جمهورية لبنانية مستقلة واستغلت الفرصة للتورط في الشؤون اللبنانية من خلال الحرب الأهلية عام ١٩٧٥ ثم لفرض احتلال بالقوة بعد عدة سنوات لاحقة في وقت كانت أنظار العالم كلها متجهة نحو أزمة الكويت.

لقد خدمت الهيمنة السورية دمشق بشكل جيد. فقد ساهمت في تقوية نظام توتاليتاري من خلال القضاء على القوى المؤثرة التي يمكنها إطاحته. كما اكتسبت نفوذاً دولياً في السياسة الخارجية والإستراتيجية العسكرية.

بالإضافة إلى ذلك استغلت سوريا لبنان اقتصادياً من خلال خطوات تكتيكية كإغراق السوق اللبنانية بعمالتها الفائضة ومنتجاتها، والتحكم في إمدادات المياه، وممارسات تجارية غير مشروعة مقنّعة تتجاوز التوقعات.

كل واحد من هذه التجاوزات ساعد على إخفاء حالة عدم الاستقرار المحتمل في سوريا المثقلة بأعباء تراجع النمو الاقتصادي، والانفجار السكاني، والسخط الداخلي، وعلاقاتها غير الودية مع بعض جيرانها المباشرين. إلا أن دمشق وبدل أن تعالج آثار هذه المشاكل قامت بتصديرها بحيث إن كل فائدة جناها الاحتلال السوري كان ثمنها باهظاً بالنسبة إلى لبنان من حيث تدمير جوانب كثيرة من المجتمع اللبناني وحياة مواطنيه.

على لائحة الأضرار تبرز قبل كل شيء انتهاكات حقوق الإنسان، بدءاً بالتنصت عبر شبكة سلكية غير شرعية وصولاً إلى التعذيب وحالات الإخفاء القسري.

اعتادت سوريا فرض سيطرتها بشكل ممنهج على الهيئات الحكومية والمؤسسات الاجتماعية. وقد انهارت غالبية مؤسسات لبنان الديمقراطية ومشهده السياسي المتنوع كنتيجة لتلاعب سوريا بالانتخابات البرلمانية وتفشي أنواع أخرى من الفساد. الجيش اللبناني أصبح تدريجاً تابعاً للجيش السوري مما جرده من وطنيته وقدرته على الوقوف وحيداً بشكل فعال. وسائل الإعلام في بيروت كانت تتمتع بحرية نادرة في العالم العربي وبالتالي فإن انهيارها خلق إحباطاً. ومن بين المؤسسات الأخرى الخاضعة، القضاء اللبناني والمؤسسات التعليمية واتحادات العمال التي أصبحت أضعف وأقل تأثيراً بعد أن أجبرت على الانصياع للتلاعب السوري.

التأثير السوري في لبنان لم يبشر بالخير بالنسبة إلى جهود الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. إذ إن للبنان حضوراً هاماً وقوياً في المنطقة العربية كما أنه منارة قادرة على قيادة الدول العربية الشقيقة باتجاه التسامح الديني، والديمقراطية وحريات أكبر على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

ولكن بدلاً من ذلك، فإن العكس هو ما حصل نتيجة صعود النفوذ السوري في لبنان. فقد حرم التغيير السوري الممنهج لطبيعة لبنان، العالم العربي، من النموذج الوحيد للتعايش الديني والحرية السياسية والشخصية.

وإلى أن يزول تأثير سوريا من خلال إعادة انتشار قواتها تنفيذاً لاتفاق الطائف الذي أيدته عام ١٩٨٩ فإنه لن يكون هناك من سلام حقيقي ودائم في المنطقة.

وقد أظهرت الدلائل اعتراف السياسة الخارجية للولايات المتحدة بهذا الواقع. مع اندلاع الحرب عام ١٩٧٥ التي مهدت للوضع الحالي في لبنان، دعمت واشنطن رسمياً سيادة واستقلال لبنان وسلامة أراضيه. حتى إنها ذهبت بعيداً بدعوة كل القوى الأجنبية إلى الانسحاب من الأراضي اللبنانية. وعندما لم تلتزم سوريا بوعودها المتكررة، أوقفت الحكومة الأميركية دعم سياستها عبر تدابير تنفيذية ملموسة. إلا أن المسؤولين الأميركيين أظهروا قبولاً ضمنياً بالحكم السوري في لبنان.

وفقاً لذلك فإن السياسة الأميركية إزاء دمشق كانت ناعمة، على الرغم من تجاوزاتها الأخيرة في لبنان، ووضعها كدولة مارقة، وتاريخها المتأزم مع الولايات المتحدة (يتضح ذلك من خلال تورطها المباشر أو غير المباشر الذي تسبب بوفاة أكبر عدد من الأميركيين أكثر من أي عدو آخر منذ حرب فيتنام).

لقد تغاضت كل من الولايات المتحدة وإسرائيل عن هذه التجاوزات في محاولة لاستمالة سوريا من أجل توقيع اتفاق سلام. معالجة الهيمنة السورية ضمن هذا السياق زرعت لدى الأسد الأمل ليس في تجنب الانتقام فقط وإنما في تحقيق مكاسب من المساعدات الغربية، والانسحاب الإسرائيلي من لبنان وهضبة الجولان، وحتى في الموافقة المحتملة على بقاء نظامه واستمرار احتلال لبنان.

نعتقد أن الإستراتيجية الخارجية الأميركية يجب أن تصبح أكثر وضوحاً بحيث تعكس التزاماً بإحداث تغيير عميق في هذا البلد. فما قامت به الولايات المتحدة الأميركية تجاه لبنان يجب أن يهدف إلى استعادته حرياته الثمينة وإرساء سيادته بدل مضيها في قراراتها الأخيرة كإرسال سفير إلى دمشق، ورفع حظر السفر إلى سوريا، وزيارة وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت، وهي قرارات ضيقة النطاق من شأنها تخفيف معاناته ليس أكثر.

بدلاً من هذه القرارات، يجب على الحكومة الأميركية أن تجعل انسحاب القوات السورية من لبنان أولوية لديها. من أجل تحقيق هذا الهدف نقترح مجموعة توصيات سياسية محددة:

ـ الموقف السياسي: لقد آن الأوان لكي تطالب السلطة التنفيذية بشكل واضح وصريح دمشق بإنهاء احتلالها للبنان ربما من خلال الكلمات الست التالية «على كل القوات السورية مغادرة لبنان».

تصريح كهذا بالكاد يستطيع أن يفتح آفاقاً جديدة لكنه قد يحقق ذلك من خلال الكثير من القرارات التي يتخذها الكونغرس. فضلاً عن أنه يؤكد على روحية القرار الأممي ٤٢٥ وكذلك نص القرار ٥٢٠.

ـ الضغط على دمشق للإيفاء بالوعود التي قطعتها: إن الحكومة السورية وافقت في ثلاث مناسبات على القرارات التي اتخذها الآخرون بشأن مغادرة قواتها لبنان. أولاً وافقت على ذلك كجزء من اتفاق الرياض ـ القاهرة عام ١٩٧٦. ثانياً من خلال توقيعها إعلان فاس في أيلول/ سبتمبر عام ١٩٨٢. ثالثاً وافقت في تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٨٩ على اتفاق يقضي بانسحاب قواتها من بيروت إلى سهل البقاع بحلول عامين من تاريخه بعد استيفاء أربعة شروط.

على المسؤولين الأميركيين أن يذكروا بقوة الحكومة السورية والعالم بهذه الوعود العديدة.

ـ مساعدة سوريا: لا قرشاً واحداً لدمشق حتى تستكمل انسحاب قواتها (العسكريون وغير العسكريين، وعملاؤها الاستخباريون أيضاً) من كل شبر من لبنان وهو ما يجب أن يطبق حتى لو تم التوصل إلى اتفاق مع إسرائيل.

ـ مساعدة لبنان: يجب أن توجه كل الاعتمادات للبنان، بعيداً عن الحكومة التي يسيطر عليها السوريون، لمصلحة المنظمات والمؤسسات الخاصة الموثوق بها ـ جامعات، مدارس، مستشفيات، المجموعات العاملة في مجال حقوق الإنسان، والقضايا البيئية، وهكذا دواليك.

ـ جنوب لبنان: يتطلب حل الوضع في جنوب لبنان مستوى من الجدية يعادل ذلك المتوافر في سيناء والجولان ـ قرار دولي في إطار اتفاق عربي إسرائيلي شامل سيكون مثالياً في هذا المجال.

ـ سيادة لبنان: على الولايات المتحدة العمل على إشراك أنظمة عربية معتدلة في استعادة لبنان سيادته وتسريع المصالحة السياسية وتعزيز العيش السلمي المشترك نظراً إلى أن اتفاق الطائف الذي أطلق في البداية باعتباره الحل العربي في لبنان، قد جرت «سرينته» لاحقاً.

ـ تشجيع إسرائيل على أن تُشمل لبنان في المفاوضات مع سوريا: يجب تذكير السلطات الإسرائيلية بالأخطار التي يمثلها لبنان عليها، من حيث صواريخ الكاتيوشا التي تنهمر على بلداتها الشمالية وغيرها، في حال لم يسحب السوريون قواتهم من لبنان بشكل كامل.

ـ تضييق الخناق: في حال عدم جدوى هذه الخطوات في إزاحة سوريا من لبنان فإنه يمكن للحكومة الأميركية أن تستفيد من مجموعة من الخطوات لزيادة الضغط على دمشق: استدعاء السفير الأميركي في دمشق وتجميد العلاقات الدبلوماسية معها، وتعليق كل أنواع التبادل التجاري القائم بين البلدين، وإنهاء كل أشكال الاتفاقات الثنائية. كما إن بإمكانها السعي لإخراج سوريا من المحافل الدولية، ومنع المسؤولين والطلاب السوريين من المجيء إلى الولايات المتحدة، والتواصل مع شخصيات لبنانية ديمقراطية ووجوه أخرى (مثل البطريرك الماروني)، وعقد مؤتمر دولي للبنانيين الأحرار.

ـ التحرك في الكونغرس: إذا كانت الإدارة الأميركية غير مستعدة لاتخاذ هذه الخطوات فإن على الكونغرس سد الثغرات في المصلحة الوطنية التي عادة ما تتذرع

بها السلطة التنفيذية من أجل تجاهل القوانين. على سبيل المثال يمكن للكونغرس أن يشمل سوريا في قانون العقوبات المفروض على إيران وليبيا والذي يحظر أي استثمار يفوق ٢٠ مليون دولار سنوياً في القطاعات البتروكيماوية في كل من البلدين. كما يمكنه اتخاذ خطوات أخرى مثل تمويل إذاعة صوت لبنان الحر.

ـ القوة العسكرية: أخيراً يجب أخذ خيار استخدام القوة في الاعتبار. فحربا الخليج عام ١٩٩١ وكوسوفو عام ١٩٩٩ أظهرتا أنه يمكن للولايات المتحدة أن تتحرك لحماية مصالحها ومبادئها بعيداً عن شبح الخسائر الضخمة. لكن هذه الفرصة قد لا تنتظر، ففي ظل توسع القدرات التسليحية في مجال أسلحة الدمار الشامل تزداد مخاطر إجراء كهذا بوتيرة متسارعة. وإذا كان لا بد من تحرك حاسم فيجب أن يكون عاجلاً وليس آجلاً.

المقدمة

في ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٩٠ وفي الوقت الذي كانت أنظار العالم مسلطة على أزمة الكويت، شقت الوحدات العسكرية السورية طريقها باتجاه بيروت الشرقية، قادت قوات الجيش اللبناني وأطاحت ما تبقى من حكومة لبنان الدستورية المحاصرة. جاء هذا الحدث ليستكمل احتلالاً بدأ قبل عقد مضى وما زال مستمراً حتى اليوم.

مدفوعاً بقلقه من الآثار الكثيرة المترتبة على الاحتلال السوري والسياسة الأميركية غير محددة الاتجاه إزاء لبنان، جمع منتدى الشرق الأوسط مجموعة متنوعة ومتميزة من الأميركيين للنظر في هذه المسائل. وقد التقى أعضاء مجموعة الدراسة حول لبنان، وهم أفراد مطلعون ومهتمون بالوضع في لبنان، ثلاث مرات في واشنطن قبل أن يتوافقوا حول مسودة التقرير.

لقد قاموا بتحليل الوضع في لبنان واقترحوا خطوات من أجل تحسينه. فكانت النتيجة ملخصاً يتضمن سرد معلومات مع توصيات سياسية محددة نأمل أن توجه كل الأميركيين الذين يريدون تحسين الظروف السيئة في لبنان.

نبدأ بتفسير أسباب اهتمام الأميركيين بلبنان، ثم نعدد الدوافع السورية لاحتلال لبنان والأضرار التي نجمت عن ذلك، لنخلص إلى الخطوات التي على الحكومة الأميركية اتخاذها من أجل إنهاء هذا الوضع السيىء الذي يحتمل أن يكون مأسوياً.

لماذا الاهتمام بلبنان؟

للوهلة الأولى، قد يبدو أنه لا يوجد سبب وجيه لإيلاء الأميركيين اهتماماً كبيراً بلبنان، هذا البلد الصغير جغرافياً الذي لا يتعدى تعداد سكانه ٣,٨ ملايين نسمة. الأسوأ هو أنه منذ منتصف السبعينيات أثقل البلد الذي لطالما عانى وضعاً هشاً، بمجموعة غير مرغوب فيها من المنظمات التي ارتكبت أعمال عنف، مذابح عشوائية، إرهاباً، اختطاف رهائن، تشدداً دينياً ناهيك بالاتجار بالمخدرات والتهريب والتزوير.

هذه التداعيات السلبية بالإضافة إلى الذكريات السيئة الناجمة عن ٢٤٣ حالة وفاة في تفجير مقر قوات المارينز في بيروت عام ١٩٨٣ دفعت صناع القرار الأميركيين عموماً إلى تجنب التفكير في لبنان. إلا أن البلد يتمتع بعدد من المميزات تجعل منه مكاناً هاماً يستحق ويتطلب الاهتمام الأميركي.

وتمتد هذه الأسباب من القرن التاسع عشر حتى اليوم، ومن الأسباب العاطفية إلى العملانية، ومن المائية إلى تلك المرتبطة بحرية التعبير. أسباب إذا جمعناها تجعل حجتنا أكثر إقناعاً.

العلاقات الشخصية والثقافية

تمتد الصداقة بين أميركا والشعب اللبناني تقريباً على امتداد تاريخ الجمهورية الأميركية ولها أبعاد تاريخية وثقافية وتربوية. فمنذ عام ١٨٢٠ توافد الأميركيون إلى بلاد الشام حيث أقام غالبيتهم في المناطق الجبلية وعلى امتداد الساحل اللبناني. وكان الرواد الغربيون ماهرين ونشطين بحيث أسسوا عدداً من المعاهد التي ما زالت حتى اليوم مزدهرة وتواصل تقديم نموذج تمتزج فيه الشخصية الأميركية مع

الثقافة اللبنانية. فالجامعة الأميركية في بيروت مع كلية الطب والمستشفى التابعين لها، والجامعة اللبنانية الأميركية، وانترناشيونال كولدج، ومدرسة الجالية الأميركية، وعدد آخر من الثانويات المنتشرة في المدن والبلدات اللبنانية كلها تشهد على علاقة عميقة ومستمرة بين لبنان والولايات المتحدة الأميركية.

وقد جذب التعليم الأميركي في لبنان الغربيين والعرب من مختلف دول الشرق الأوسط بسبب ما تقدمه هذه المدارس والمعاهد، بحيث أصبحت معاهد التعليم الأميركية في لبنان عبارة عن ملتقى ثقافي عابر للحدود ومختبر حي للتفاعل الثقافي والفكري دون المس بالهوية الحضارية الأصلية للمشاركين. ففي لبنان فقط، يمكن للطالب (حتى في المرحلة الثانوية) أن يدرس إضافة إلى الثقافة العربية والإسلامية، كلاسيكيات الحضارة الغربية، وقواعد الأدب العالمي، وأسس العلوم المعاصرة.

فضلاً عن ذلك فإن تعليم هذه المواد يحصل باللغات الأصلية. فالمسلم القادم من مكان بعيد كإندونيسيا مثلاً يمكنه أن يتعلم في المدارس اللبنانية عن بيوريتانيي إنكلترا، أو كتابات دوستويفسكي دون أن يخسر التواصل مع إرثه الإسلامي الغني. وكذلك لدى الغربي الموجود في لبنان فرصة لأن يغوص في التقاليد الإسلامية والعربية دون أن يقطع العلاقة مع ثقافته وقيمه.

فهل يمكن لأحد أن يشكك بأن استمرار وتعزيز التعليم الليبرالي في لبنان، هذه الظاهرة النادرة في العالم العربي، هو لمصلحة الولايات المتحدة الأميركية والمجتمعات الحرة والمفتوحة؟

لا يجب التقليل من التأثير التراكمي لهذه المعاهد والتي استخدمت أيضاً بوابة لنشر الأفكار الأميركية في العالم العربي. فعلى سبيل المثال الكثير من القادة البارزين في العالم العربي تخرجوا في جامعات أميركية في لبنان. ولعل من مظاهر براعة الجامعة الأميركية في بيروت أن ما لا يقل عن تسعة عشر من المندوبين في المؤتمر التأسيسي للأمم المتحدة عام ١٩٤٥ في سان فرانسيسكو من خريجيها.

وجنباً إلى جنب مع التعليم الأميركي الليبرالي ازدهر العديد من الشركات

والمصارف الأميركية في لبنان. كما أنه قبل اندلاع الحرب عام ١٩٧٥ كان رجال الأعمال الأميركيون الذين يعملون في المنطقة حريصين على استقرار عائلاتهم في لبنان حيث يمكن لأولادهم أن يتلقوا تعليماً متميزاً في بيئة متعددة الثقافات وفي مناخ معتدل.

وحتى بعد مرور ربع قرن، وبالرغم من الثورة في مجال الاتصالات والاقتصاد العالمي المتكامل، ظل الأميركيون المعتادون وسائل الراحة يفضلون العيش في جو لبنان المتمدن على العيش في المساكن المشتركة وسط الصحراء أو المدن الخليجية القاحلة.

من جهة أخرى، فإن موجة من المهاجرين اللبنانيين بدأت تصل إلى شمال أميركا في عام ١٨٧٠ بحيث إن ما يقارب ثلاثة ملايين أميركي اليوم هم من أصول لبنانية. ولا تزال تحافظ غالبية هؤلاء على علاقات مع لبنان، علاقات ليست ذات بعد نوستالجي فقط بل أيضاً تترجم بزيارات دورية، وزيجات عبر الأطلسي، وحتى مشاريع تجارية. فمن الشائع أن تجد الأقارب اللبنانيين من الدرجة الثانية والثالثة على تواصل بعضهم مع بعض على مر العقود.

وعلى الرغم من عدم وجود نشاط سياسي منظم إلا أن اللبنانيين الأميركيين ظلوا على اطلاع على التطورات خلال المحنة التي طال أمدها في أرض أجدادهم ونظموا تظاهرات خلال سنوات الحرب وانخرطوا في حملات لكتابة الرسائل المؤثرة.

الوضع الاقتصادي

على الرغم من ويلات خمسة عشر عاماً من الحرب والدمار وما تبعها من احتلال مستمر وسوء إدارة اقتصادية لا يزال الاقتصاد اللبناني يثير الإعجاب على المستوى الإقليمي.

يبلغ الناتج القومي الإجمالي في لبنان اليوم ١٥ مليار دولار أما نصيب الفرد من الدخل فأقل بقليل من ٤ آلاف دولار أي ضعف دخل الفرد في الأردن، البلد الذي يعيش في سلام، وهو أكثر بخمس مرات من الدخل في سوريا.

ونظراً إلى افتقاره إلى الموارد النفطية والمعدنية اعتمد لبنان على قدراته فقط في مجال التجارة وتنظيم المشاريع التجارية من أجل الحفاظ على ناتج قومي إجمالي كهذا في مواجهة صعوبات جمة. وفضلاً عن تجنبه دمار ربع القرن الأخير فإن لبنان قد يكون اليوم واحداً من أكبر الشركاء التجاريين للولايات المتحدة الأميركية في الشرق الأوسط. فضلاً عن ذلك فإنه يتمتع بأهمية تجارية خارج حدوده.

في الأوقات الجيدة، كان المجتمع اللبناني رائداً على المستوى الإقليمي بدءاً من مجالات الصحافة والنشر إلى التسلية والموضة والمطبخ والمأكولات، وكان الإبداع والابتكار علامتيه الفارقتين تاريخياً. وحتى اليوم لا يزال هذا التأثير قائماً في جوانب مهمة. فما كانت تقوم به بيروت سرعان ما كان يتم استنساخه في القاهرة وعمان ودبي.

وعلى الرغم من أنه ليس من السهل استنساخ التجربة اللبنانية في مجال الاقتصاد الحر والابتكار في القطاع الخاص إلا أنها قدمت نموذجاً للمنطقة ككل.

في ضوء ذلك، فإن للولايات المتحدة مصلحة في تشجيع اللبنانيين على مقاومة الآثار المدمرة للهيمنة الأجنبية التي تشجع الاحتكارات الخانقة. فالأميركيون يأملون أن يمتد النموذج الاقتصادي اللبناني ليصل إلى جارته سوريا لا العكس كما هو حاصل اليوم. فلا التجارة الحرة ولا الأعمال الريادية الإبداعية ولا المبادرات الفردية يمكنها الاستمرار في ظل الاحتلال السوري للبنان.

المجتمع المدني

على الرغم من الاختلاف في الشكل والروح بين نسخة لبنان الفريدة في الديمقراطية والنسخة الأميركية إلا أنهما تتشاركان في صفات وقيم مهمة. ففي كلا الحالتين التجربة البرلمانية راسخة والأفراد يتمتعون بحريات غير عادية بعيداً عن تدخل الدولة.

في الواقع فإن الحريات التي تميز بها لبنان عن بقية الدول العربية والتي

شكلت السمة الأبرز في هذا البلد كانت المصدر الرئيسي لجذب الولايات المتحدة الأميركية إليه. صحيح أن الحرب التي امتدت ما بين عامي ١٩٧٥ و١٩٩٠ والاحتلال السوري المستمر أضرا بشكل كبير في الحريات في لبنان، إلا أن الأخير رغم الضربة التي تلقاها ظل حاضناً للمجتمع الأكثر حرية في العالم العربي، وقد تمكن من ذلك بسبب وجود مجتمع مدني متطور لا يمكن أن نراه في دول كثيرة من المنطقة حيث تهيمن المؤسسات العسكرية.

فإن لبنان يفاجئك باحتضانه مؤسسات وأفراداً ومبادرات جماعية ومشاعر وطنية عميقة وتجارب تاريخية متراكمة وخليطاً من المبادئ المحلية والتوجهات العالمية فضلاً عن حرية الفكر، كل ذلك يعبر عن تعايش الثقافات المتعددة.

إن هذا المجتمع المدني القائم على التنوع الديني لطالما كان الرافعة للتكوينات السياسية. وإذا كانت الحرب أثبتت صمود المجتمع اللبناني إلا أن الأخير لا يزال يعيش صراعاً من أجل البقاء في ظل الجهود السورية للتوسع والاحتلال.

وبالتالي فإن تآكل هذا المجتمع إلى درجة عدم القدرة على استعادة عافيته، سيؤثر سلباً في إمكانية خلق حياة سياسية حرة ومؤسسات ديمقراطية في بقية العالم العربي.

قبل قرابة عقد من الزمن وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي واندلاع حرب الكويت تحدث الغربيون على نحو متزايد عن دمقرطة العالم العربي. إلا أن هذا الجهد سرعان ما أحبط عندما أدركوا أن من شأن ذلك زعزعة العلاقات مع الأنظمة الاستبدادية.

ولكن إذا أرادت الولايات المتحدة على المدى الطويل المساعدة على جلب الحرية الحقيقية إلى المنطقة فإن عليها أن تجد وسيلة لكي يتجاوز السلام الاتفاقيات الموقعة بين القادة أو الصفقات بين الدول. فالسلام لن يكون دائماً وذا مغزى إلا إذا مس الشعوب والمجتمعات ما يعني ضرورة تعزيز الديمقراطية.

وحين يكون المعنى الحقيقي للسلام وتقدم الديمقراطية على المحك حينئذ تصبح المسألة مصلحة وطنية أميركية أساسية.

إن مصير المجتمع المتقاتل في لبنان يمس جوهر هذه المسألة من حيث ماهية العالم العربي الذي سينشأ بعد توقيع السلام بين إسرائيل وجيرانها. وبالتالي إذا جرى إيقاف هذا التآكل المستمر للحريات فإن من شأن تجربة لبنان التاريخية في هذا المجال إعطاء الأمل للشرق العربي كله.

ومن الواضح أنه من مصلحة أميركا الإستراتيجية تعزيز الديمقراطية في لبنان كنواة ونموذج لبقية الدول في العالم العربي.

المياه

تلوح في الأفق مشكلة نقص المياه التي تواجهها منطقة الشرق الأوسط بسبب مناخ المنطقة الحار والجاف والنمو السكاني الضخم. وبصرف النظر عن تركيا التي تتحكم في موارد المياه من نهري دجلة والفرات والعراق الذي يمر به هذان النهران، فإن لبنان هو البلد الوحيد في الشرق الأوسط الذي ينعم بموارد مياه عذبة. فجباله العالية تحتفظ لأشهر بكميات كبيرة من الثلوج والرطوبة التي تغذي في نهاية المطاف الطبقة الجوفية للأرض والآبار الارتوازية. بالإضافة إلى ذلك هناك العديد من الينابيع والجداول الصغيرة والأنهار الكبيرة مثل نهر الليطاني. إلا أن ما بين ٨٠ إلى ٩٠٪ من المياه اللبنانية المتدفقة تذهب إلى البحر بسبب عدم تخزينها في الأرض.

وإذا افترضنا أن نصف هذه الكمية الضائعة يمكنها أن تسد كل احتياجات لبنان المائية في المستقبل، فإن توزيع النصف الثاني على الدول المجاورة مثل إسرائيل وسوريا والأردن سيكون بمثابة خطوة هامة في التخفيف من النقص الوشيك في المياه الإقليمية. وهكذا فإن الإدارة العلمية والمنظمة لموارد المياه الطبيعية الوفيرة في لبنان من شأنها أن تساهم بشكل رئيسي في الاستقرار الإقليمي.

إن أي محاولات سورية للسيطرة على موارد المياه لن تؤدي إلا إلى تقويض

السلام والاستقرار في المنطقة، وبالتالي فإن المصلحة الإستراتيجية الأميركية تقضي بضمان عدم وقوع هذه الثروة الثمينة تحت سيطرة قوى معادية.

التهديدات

يحتل لبنان مكانة هامة في زاوية إستراتيجية وحيوية من العالم. ويتطلب الانسجام الإقليمي أن تحافظ الطوائف الدينية غير المتجانسة فيه على علاقة مستقرة فيما بينها. إن الطوائف الثمانية عشر المعترف بها رسمياً في لبنان تعكس مكانة لبنان التاريخية كملاذ للأقليات المضطهدة، وترتبط غالبية هذه الطوائف تقريباً بعلاقات تتجاوز حدود لبنان. فالسنة لديهم علاقات مع شبه الجزيرة العربية ومصر، والشيعة لديهم علاقات مع المجتمعات الشيعية في إيران والعراق، والدروز مع نظرائهم في سوريا وإسرائيل، والمسيحيون الأرثوذكس مع الدول الأرثوذكسية اليونانية والسلافية كما مع الأرثوذكس في سوريا والبلدان العربية الأخرى، والموارنة مع قبرص وسوريا والعالم الكاثوليكي على نطاق واسع، المجتمع القبطي الصغير في مصر، الكلدان والآشوريين في سوريا، السريان في شمال سوريا وجنوب تركيا، الملكيين (اليونانيين الكاثوليك) في مصر وسوريا وبين الفلسطينيين.

إضافة إلى ذلك فإن كل هذه الطوائف لديها علاقات مع الجاليات اللبنانية المغتربة في الأميركيتين وأوروبا واستراليا وأفريقيا وما وراءها. ولن يتوقف لبنان عن كونه بؤرة صراع تتجاوز تداعياته الحدود، إلا إذا تمكن أفراد كل من هذه الطوائف الثمانية عشر من البقاء أوفياء لقيمهم العميقة والحفاظ في الوقت عينه على التفاعل الخلاق مع الآخرين.

يمكن القول إن الإذعان الأميركي والإسرائيلي لأن يكون لبنان ملحقاً بسوريا هو بمثابة الغرق في أوهام الاستقرار. فقد ربحت سوريا من خلال وصايتها على لبنان مجموعة كبيرة من الأوراق لاستخدامها من أجل تعزيز مكانتها وعرقلة المفاوضات.

لقد أظهر السوريون مراراً وتكراراً ميلاً لممارسة سياسة فرق تسد بين

الأطراف اللبنانية بما يتناسب مع أهداف سياستها الخارجية. وهكذا فإنه حين يرغب السوريون في اهتمام أكبر من السعودية يقومون بالضغط على القيادة السنية في لبنان، وحين تكون علاقاتهم مع إيران سيئة يضغطون على الشيعة في لبنان. فمن خلال تأثيرهم في حزب الله وقدرتهم على إيقاف تدفق السلاح الإيراني إليه عبر مطار دمشق، هم يتحكمون في الوضع عند آخر حدود ساخنة مع إسرائيل. إن حرمان سوريا من هذا النفوذ الذي لا تستحقه في لبنان هو مصلحة إستراتيجية أساسية للولايات المتحدة.

لقد أصبح لبنان دون أن يدري أرضاً خصبة للمنظمات الإرهابية التي تهدف إلى تقويض المصالح الأميركية والغربية في الشرق الأوسط منذ استقرت منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان في منتصف الستينيات. ومع سقوط أجزاء كبيرة من لبنان **تحت السيطرة السورية بعد العام ١٩٧٦ تسارع هذا النمط.**

فعلى سبيل المثال تحول سهل البقاع الخصب إلى مكان لتدريب الإرهابيين والتخطيط لعملياتهم. كما إن العديد من التنظيمات الإرهابية كانت له في لحظة معينة قاعدة عمليات في لبنان، من بينهم أبو نضال، كارلوس، الجيش الأحمر الياباني، عصابة بادر ماينهوف، الجيش السري الأرمني لتحرير أرمينيا، وحزب العمال الكردستاني.

أما المستفيد من هذه الفوضى التي سيطرت على لبنان على مر السنين فكان منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا وإيران التي استخدمت كلها الإرهاب في محاولة للضغط على الولايات المتحدة وإسرائيل وقوى غربية أخرى.

كما أن لبنان شكل فرصة رابحة لزراعة المخدرات والاتجار بها وتزوير العملات الغربية. ولقد كانت هذه النشاطات الإجرامية الرابحة للغاية تجري تحت أعين السوريين خلال السنوات الأخيرة. وعلى الرغم من اتخاذ القوات السورية إجراءات صارمة ضد تجار المخدرات والمزارعين نتيجة الضغط الكبير عليها، إلا أن العكس هو الذي لا يزال قائماً.

الدوافع السورية لاحتلال لبنان

منذ اندلاع الحرب عام ١٩٧٥ أقحم لاعبون خارجيون كثر أنفسهم في الشؤون اللبنانية. من بين هؤلاء الفلسطينيون، والليبيون والصوماليون الذين استخدموا كمرتزقة، والكويتيون والسعوديون في إطار ما سمي قوات الردع العربية، بالإضافة إلى الأميركيين والبريطانيين والفرنسيين والإيطاليين في إطار القوات المتعددة الجنسيات.

فجنود حفظ السلام التابعون للأمم المتحدة في جنوب لبنان (اليونيفيل) أتوا من مختلف دول العالم فيما أتى آخرون من الاتحاد السوفياتي والعراق ومصر والجزائر. ومع الوقت غادر الجميع باستثناء دولتين هما سوريا وإسرائيل. الأخيرة تسيطر على جزء من الأراضي الجنوبية وهي أبدت استعدادها لتركها في مقابل توقيع معاهدة سلام مع لبنان.

في المقابل فإن سوريا تسيطر على ٩٠٪ من لبنان عسكرياً وعلى الحكومة سياسياً. وعلى الرغم من قبول (حافظ) الأسد في اتفاق الطائف عام ١٩٨٩ إعادة انتشار القوات السورية من بيروت إلى سهل البقاع بحلول سنتين إلا أنه لم يسحب قواته. وبالإضافة إلى فرض قوتها الهمجية، فإن دمشق كرست هيمنتها من خلال سلسلة من الاتفاقيات الثنائية أبرزها معاهدة «الأخوة والتعاون والتنسيق» واتفاقية «الدفاع والأمن» الموقعتان عام ١٩٩١. وقد ربطت هاتان الاتفاقيتان على نطاق واسع لبنان بسوريا في المجالات العسكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية والثقافية وشكلتا العمود الفقري لتبعية لبنان التدريجية لسوريا. فأي من البرلمانات التي تعاقبت على لبنان منذ توقيع اتفاق الطائف لم يشكك ناهيك عن النقاش في شرعية ومدى الاستفادة من هذه الاتفاقيات والمعاهدات.

الدوافع الإيديولوجية

في الواقع لم يكن احتلال سوريا للبنان أمراً مفاجئاً، فدمشق لم تتقبل قيام حكومة جمهورية مستقلة عند حدودها الغربية عام ١٩٤٣ والمسؤولون السوريون

ظلوا لعقود يتدخلون في الشؤون الداخلية اللبنانية قبل اندلاع القتال منتصف السبعينيات.

كما إن السلطات السورية عبرت علناً عن رفضها لسيادة لبنان من خلال رفضها إقامة علاقات دبلوماسية مع بيروت حيث لم يكن هناك يوماً تبادل للسفراء بين البلدين. ولطالما تذرع النظام السوري لتبرير هذا الوضع الشاذ بين دولتين جارتين بالعلاقات الأخوية مستحضراً شعار «شعب واحد في بلدين» الذي يردده دائماً.

وفي بعض الأحيان كان أكثر وضوحاً بالذهاب إلى حد القول بشكل قاطع إن لبنان لا يستحق الاستقلال ويجب ألا يكون أكثر من مجرد محافظة سورية.

لطالما روجت كل الحكومات التي تعاقبت على سوريا منذ الاستقلال مفهوم أن سوريا بحدودها الحالية هي دولة عاجزة. وبالتالي إذا أرادت تحقيق مشروع سوريا الكبرى أو حتى تعزيز دورها الإقليمي بصفتها «قلب العروبة النابض» كما تطلق على نفسها، فإن السيطرة على لبنان هي الخطوة الأولى التي من شأنها أن تحقق لها كل مشاريعها الطموحة هذه.

إن تاريخ لبنان يمكن أن يقرأ كسلسلة من التعديات السورية على سيادة لبنان وسلامة أراضيه. من معالمها البارزة المحاولة الفاشلة عام ١٩٤٩ لإذكاء الاضطرابات الأمنية، ثم الوحدة مع مصر عام ١٩٥٨ التي أريد خلالها ضم لبنان إلى الجمهورية العربية المتحدة، بالإضافة إلى تسليحها ودعمها اللوجستي بداية للتنظيمات الفلسطينية في أواخر الستينيات ثم للتحالف الفلسطيني ـ اليساري اللبناني بعد عام ١٩٧٣ مما قاد إلى انهيار الدولة اللبنانية عام ١٩٧٥ وحصول فراغ في السلطة سرعان ما ملأه الجيش السوري.

بعد ربع قرن من الزمن لا تزال سوريا تسيطر على لبنان من خلال وجودها العسكري وهيمنتها السياسية غير المباشرة. هيمنة لم تتراجع على وقع الدعوات الحكومية المتكررة والرسمية إلى رحيل سوريا ولا على وقع الاجتياح الإسرائيلي عام ١٩٨٢ أو حتى خلال حرب التحرير عام ١٩٨٩ التي قادها آنذاك رئيس الوزراء ميشال عون قبل أن يتم إجهاضها.

ولعل تشبيه المراقبين مأزق لبنان بحالات شبيهة في العالم مثل حالة فنلندا مع الاتحاد السوفياتي أو حالة إحدى دول أوروبا الشرقية أو دول البلطيق يوم كانت لا تزال جزءاً من الاتحاد السوفياتي، أو حتى مقارنته بحالة هونغ كونغ والصين، فيه مقدار من الحقيقة. إلا أن مسألتين تميزان حالة لبنان تحت الاحتلال السوري: الأولى أنه لا يزال الدولة الوحيدة التابعة في العالم والمسألة الثانية أن لا نهاية على ما يبدو لأزمته.

الدوافع السياسية

كما هو حال أي دولتين متجاورتين فإن بين لبنان وسوريا مصالح متبادلة ومشروعة تحدد العلاقة بينهما. **إلا أن المشكلة تكمن في أن الأهداف السورية في لبنان تخطت بشكل كبير، على امتداد السنوات، حدود المصالح المقبولة. لهذه الأهداف جوانب متعددة:**

ـ **قمع المجتمع المفتوح**: إن الخوف المتجذر لدى كل الأنظمة الشمولية من أي نظام حر ومجتمع مزدهر ومفتوح متاخم لها يشكل دافعاً رئيسياً لاحتلاله. فعلى سبيل المثال إن النخبة السورية الحاكمة كرست الاعتقاد بأن كل الانقلابات التي حصلت في دمشق قبل عام ١٩٧٠ جرى تدبيرها والتخطيط لها في بيروت. وهكذا أقنع النظام في دمشق نفسه بأن عليه أن يحكم لبنان كشرط لبقائه.

ـ **حماية الحدود**: طور الخبراء الإستراتيجيون في سوريا فكرة أصبحت لاحقاً بمثابة عقيدة عسكرية مقدسة وهي أن السيطرة على لبنان ولا سيما سهل البقاع من شأنه حماية الحدود الغربية الهشة لسوريا من أي اجتياح بري إسرائيلي. بيد أن هذه العقيدة في غير محلها وغير فعالة في الوقت نفسه ليس فقط لأن الاجتياح البري الإسرائيلي لسوريا غير مرجح (مع إمكانية حصوله) وإنما لأن الأحداث منذ المواجهة السورية الإسرائيلية عام ١٩٨٢، أثبتت أن السيطرة السورية على أي جزء من لبنان ليست كافية لمنع أي توغل في حال عزمت إسرائيل على ذلك.

أداة في السياسة الخارجية: في السياسة الخارجية لا يمكن لأي قرار أو خطوة

أن تتخذ من قبل لبنان دون الحصول على ضوء أخضر سوري. ويتضح هذا الأمر على الخصوص فيما يتعلق بالمفاوضات مع إسرائيل حيث ترفض بيروت بشدة اتخاذ أي موقف مغاير بأي طريقة للموقف السوري. بالإضافة إلى ذلك فإن لعب سوريا دور المايسترو في لبنان أمّن لها مجموعة من الأوراق التكتيكية لتحسين موقفها مع الولايات المتحدة، وزيادة الأموال النقدية المتدفقة من المملكة العربية السعودية والدول النفطية الغنية الأخرى في الخليج، أو لترسيخ علاقاتها مع إيران. كما أنها قد تستخدم لبنان من أجل عرقلة صفقات لا تروقها.

وفي حال أرادت فإنه يمكن لسوريا أن تشعل أو تطفئ النار في جنوب لبنان لزيادة أو تخفيف الضغط على إسرائيل وفي الوقت نفسه تنكر ذلك مختبئة خلف مزاعمها أن لبنان يتمتع بالسيادة.

الدوافع الاقتصادية

إن القوة غير المتكافئة بين سوريا ولبنان ألغت كل إمكانية لمبدأ التعامل بالمثل على المستوى الاقتصادي. فقد غزت سوريا بشكل منتظم الأسوق اللبنانية من خلال التسلل الجماعي غير المنظم لسيارات الأجرة السورية، وشاحنات نقل البضائع والعمالة الوافدة، مما جعل كل أنواع التبادل التجاري تقريباً في اتجاه واحد.

اليد العاملة: نظراً إلى حاجة لبنان إلى يد عاملة رخيصة، عمل الاحتلال السوري على أن تكون فرص العمل المتوافرة التي بلغت أكثر من مليون وفق آخر إحصاء (عدد ضخم قياساً بعدد سكان لبنان البالغ ٣,٨ ملايين) من نصيب السوريين الذين كانوا يرسلون ما يقارب ٣ مليارات دولار سنوياً إلى عائلاتهم في سوريا.

المياه: إن الاتفاقية الثنائية المفروضة على لبنان تضمنت شرطاً باستخدام سوريا أكثر من ثلاثة أرباع مياه نهر العاصي الأمر الذي استفادت منه الزراعة السورية إلى حدّ كبير فيما تسبب بأضرار في المزارع اللبنانية المحاصرة.

إفراغ البضائع السورية في السوق اللبنانية: إن السيطرة على لبنان أتاحت لنظام

الأسد فرصة تصدير المنتجات السورية التي غالباً ما تكون دون المعايير المطلوبة كالفاكهة والدواجن والألبان والبلاستيكيات والملابس والأحذية، إلى الأسواق اللبنانية. إلا أن دمشق بالكاد ألقت بالاً للأضرار التي تسبب بها هذا الواقع في القطاعين الزراعي والصناعي في لبنان.

عمليات التهريب: إن وجود اقتصادين جنباً إلى جنب أحدهما مفتوح (الاقتصاد اللبناني) والآخر مغلق (الاقتصاد السوري) يستتبع حتماً حصول عمليات تهريب من الأول إلى الثاني. فمن خلال السيطرة على لبنان استطاعت شخصيات سورية بين النخبة السياسية والعسكرية الحاكمة أن تجني ثروات كبيرة من تغطيتها **عمليات التهريب غير المشروعة للبضائع ـ غالباً سيارات أجنبية مسروقة وللعمال غير الشرعيين ـ فالمافيات عبر الحدود تعمل تحت الإشراف المباشر للمخابرات السورية والضباط المحليين المتورطين في الفساد ومجموعة من الوسطاء السريين.**

الشراكة السرية: أقام السوريون شبكة معقدة من الشراكة الصامتة مع رجال أعمال لبنانيين مما عاد عليهم بإيرادات ضخمة. وقد أضحى التدخل السوري متغلغلاً في الاقتصاد اللبناني لدرجة يكاد لا يمكن إطلاق أي مشروع دون موافقة الشريك السوري السري.

أحد الأمثلة البارزة في هذا المجال هو احتكار القطاع الخلوي الرابح من قبل شخصيات قيادية في النظام السوري وشخصيات لبنانية شكلت واجهة لها، فضلاً عن استفادة واسعة النطاق من قطاعات اقتصادية ضخمة الإيرادات كمرفأ بيروت، ومطار بيروت المعاد بناؤه وتوسيعه حديثاً، وكازينو لبنان الشهير المطل على الواجهة البحرية، وواردات النفط والتكرير، وكل جوانب قطاع الإعمار والبناء وخصوصاً مصانع الاسمنت والكسارات.

تبييض الأموال: لقد أضحى لبنان مركزاً لعمليات تبييض الأموال التي نال المسؤولون السوريون حصة الأسد منها. فالضباط وكبار المسؤولين السوريين اعتادوا بانتظام إيداع مبالغ من المال في المصارف اللبنانية والحصول على فائدة سنوية تصل في بعض الأحيان إلى ٣٥٪.

عمليات الابتزاز: يعتبر الابتزاز ظاهرة منتشرة على نطاق واسع في لبنان. فقد

اعتاد السوريون أن يطرقوا أبواب المؤسسات والشركات لفرض اشتراكات باهظة عليها في المطبوعات السورية التي تروج للنظام وتهديدهم باستهداف أرزاقهم في حال عدم الاشتراك.

وكانت عائدات هذه المبيعات تنتهي في جيوب قلة من المسؤولين الرفيعي المستوى في النظام السوري.

استخدام القوة لفرض الاستقرار: لطالما كانت حجة المؤيدين لاستمرار الوجود السوري في لبنان أن سوريا فرضت ستاتيكو ساعد على تعزيز الاستقرار وأن لها الفضل في الحفاظ على السلام، من خلال وقف العنف الداخلي في منطقة مقسمة ومضطربة. إلا أن هذا مناف للحقيقة. فدور سوريا كمحرض رئيسي على العنف طوال سنوات الحرب اللبنانية موثق بشكل جيد، كما هو حالها اليوم، مستفيدة من الوضع المضطرب القائم، ويتضح ذلك من استمرار العنف في جنوب لبنان حيث لا يزال البلد عبارة عن برميل بارود قابل للانفجار.

في لمحة عن المتعاملين مع سوريا في لبنان تبرز تشكيلة غير متجانسة من المجموعات، الفلسطينيون، الشيعة، السنة والدروز، الذين بالكاد ينسجمون بعضهم مع بعض وتتسم خطابات قادتهم العدائية، إلا أنهم يتسابقون فيما بينهم من أجل أن تكون لهم حظوة لدى السوريين. بيد أن العديد من الفصائل في لبنان وخصوصاً الفلسطينيون وحزب الله (باستثناء المسيحيين)، ظلوا متمسكين بسلاحهم ومستعدين لاستخدامه في اللحظة التي يرون أن مصالحهم مغايرة لمصالح دمشق. لكن أياً من هذه المجموعات المسلحة لا يؤيد بأي شكل من الأشكال الولايات المتحدة.

ولكي لا ننسى فإن ٣٧٠ ألف فلسطيني لا يزالون في لبنان أي ما نسبته ١٠٪ من تعداد سكانه.

غالبية هؤلاء تقيم في مخيمات للاجئين خارج سلطة الدولة اللبنانية وأجهزتها الأمنية. وفي أكثر من مناسبة اتخذ مجرمون من هذه المخيمات ملاذاً لهم هرباً من القضاء. كما يعيش داخل هذه المخيمات بعض أشرس وأكثر المقاتلين الفلسطينيين حنكة.

وبالرغم من أن لسوريا بعض التأثير في المقاتلين الفلسطينيين في لبنان من خلال قيادتهم الموجودة في دمشق، إلا أنها لا تملك وحدها الملعب. فحماس والجهاد الإسلامي وياسر عرفات من جهتهم يمارسون درجة كبيرة من السيطرة داخل المخيمات الفلسطينية في لبنان.

إن تصوير نظام شمولي عديم الشفقة على أنه مبشر بالاستقرار لهو أمر مستغرب في كل المقاييس. فبالرغم من الهدوء الظاهر الذي فرضه زعيم داهية لعقود، إلا أن سوريا تقف اليوم عند مفترق طرق وتواجه مستقبلاً غامضاً.

وفيما يقترب موعد انتقال السلطة فإن القلق بشأن الاستقرار سينتقل من لبنان إلى سوريا. فالأخيرة المثقلة بأعباء النمو السلبي في اقتصادها، والانفجار السكاني، وعدم الرضى الداخلي، والمحاطة بحلقة من الدول غير الصديقة، تبدو آخر الدول المؤهلة لحمل شعلة الاستقرار في لبنان والمنطقة. وبالتالي مهما كانت الحقيقة الكامنة في أن الانسحاب السوري من لبنان سيتسبب بعودة الصراع الداخلي في هذا البلد، وهي الفكرة التي تروجها دمشق، فإن ذلك يمكن أن يعزى في المقام الأول إلى امتناع النظام السوري عن المساهمة في عملية مصالحة وطنية.

إن سوريا الأسد تمثل مفارقة تاريخية صارخة في فجر الألفية الثالثة. وكما كل الكيانات التي عفا عليها الزمن فإن الوقت كفيل بأن تذوي ربما عاجلاً وليس آجلاً. لكن عملية ضمورها قد تأخذ وقتاً أطول مما تحتمله الدبلوماسية في الشرق الأوسط.

إن التدابير التي من شأنها تسريع عملية التغيير نحو الأفضل في سوريا موجودة ويجب أن تبدأ بتخفيف قبضة سوريا على لبنان.

ثمن الاحتلال السوري

إلى جانب الخسائر البشرية فإن السيطرة السورية على لبنان تسببت بأضرار للبنان على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي والثقافي.

انتهاكات حقوق الإنسان

من الناحية الإنسانية كان للاحتلال السوري تداعيات مدمرة على الحريات الشخصية والسياسية، بحيث أصبحت انتهاكات حقوق الإنسان المتعددة جزءاً أساسياً في الحياة اليومية. قائمة هذه الانتهاكات تطول: تنصت غير قانوني، اعتقالات غير قانونية ودون وجه حق، محاكمات هزلية، أحكام قضائية تعسفية، تعذيب وإخفاء قسري. وقد جرى توثيق هذه الجرائم بدقة من قبل العديد من الجهات من بينها وزارة الخارجية الأميركية، امنستي، هيومن رايتس ووتش وغيرها.

ولعل هذه الانتهاكات لا تعبر عن المخاوف السورية من معارضة أو مؤامرة سياسية تنشأ في بيروت فقط، بل إنها دليل على مدى انزعاج الحكومة اللبنانية من الانتقادات الموجهة إليها بسبب سياساتها الفاشلة. وعلى الرغم من السماح للمعارضة المسيحية بهامش محدود من حرية التعبير إلا أن المسلمين في لبنان لم ينعموا بهذا الترف حيث يعيشون في خوف دائم من العقاب السوري في حال عبروا عن آرائهم الحقيقية إزاء الاحتلال. فدمشق تريد أن يسير المسلمون دائماً على الخط السوري دون أن ينحرفوا عنه. وقد دفع زعماء لبنانيون مسلمون في الواقع ثمناً أكبر من المسيحيين ـ في أحيان حياتهم ـ حين تجرأوا على التعبير عن امتعاضهم من السلوك السوري في لبنان. ومن الأمثلة على هؤلاء المفتي السني الشيخ حسن خالد، الصحافي والناشر سليم اللوزي، رئيس نقابة الصحافة رياض طه، الشخصية الدينية المعروفة الشيخ صبحي الصالح والنائب في البرلمان ناظم القادري. الأمر نفسه كان يسري على الدروز كما حصل مع الزعيم السياسي كمال جنبلاط.

الفوضى السياسية

الحياة السياسية الطبيعية التي كانت موجودة يوماً في لبنان، من حيث تنوع الأحزاب السياسية وتنافسها بشكل سلمي وديمقراطي وفقاً للقواعد الدستورية وفي إطار قانوني واضح المعالم، اختفت كلها ليحل مكانها زمر تتنافس فقط في كسب رضى دمشق.

لقد تلاعبت سوريا بالانتخابات البرلمانية عامي ١٩٩٢ و١٩٩٦ سواء بشكل مباشر أو من خلال لبنانيين اختارتهم بنفسها. ففي الحالتين المذكورتين جرى تزوير القوانين الانتخابية التي حددت الدوائر الانتخابية وآلية إجراء الانتخابات، من أجل ضمان أن تأتي نتائجها لمصلحة سوريا.

وقد كانت البرلمانات التي انبثقت من هذه الانتخابات بمثابة هيئات شكلية في ظل حكم نظام شمولي. أما التشريعات الصادرة عنها فقد كان لها هدف واحد: تسليم لبنان إلى سوريا على طبق من فضة. وقد حصل ذلك من خلال خطوات كرست الارتباط أكثر بسوريا وبرأت المسؤولين اللبنانيين المتورطين في قضايا الفساد.

ومن الأمثلة على ذلك اثنان: الأول التعديلات الدستورية من أجل تمديد ولاية الرئيس الياس الهراوي سنتين والتي أتبعت بتعديلات تسمح لإميل لحود، الذي كان قائداً للجيش آنذاك، بالترشح لرئاسة الجمهورية، أما المثال الثاني فهو إقرار البرلمان مراراً ميزانيات مثيرة للجدل، على الرغم من وجود ثغرات فيها، سهلت تمرير صفقات جانبية وغطت الكثير من النشاطات غير المشروعة. كذلك فإن الاستخبارات السورية استخدمت عملاءها في البرلمان اللبناني من أجل رفع الحصانة عن نواب معارضين لها.

وإذا كان الهدف من اتفاق الطائف، من بين أمور أخرى، تعزيز مصالحة وطنية حقيقية ما بعد الحرب في لبنان فإن العكس هو ما حصل. فقد تسبب الاحتلال السوري بشلل في رأس السلطة، وشجع على الفوضى السياسية والاقتتال الداخلي بين قادة الفصائل اللبنانية.

سياسة التفقير

إن عدم ترتيب الأولويات وسوء الإدارة الاقتصادية زادا من معاناة الشعب والاقتصاد اللبنانيين. فمنذ التسعينيات وتحديداً في فترة تولي رفيق الحريري رئاسة الحكومة بين سنتي ١٩٩٢و١٩٩٨ برزت سياسة التفقير التي اعتمدتها الحكومة

اللبنانية. وفي حين قضت هذه السياسة على الطبقة الوسطى بشكل كبير، يمضي المواطنون اللبنانيون العاديون وقتهم وهم يحاولون تأمين احتياجاتهم الأساسية من ماء وكهرباء وطعام ومأوى.

وقد أثبتت السياسات الاقتصادية ما بعد اتفاق الطائف أنها كارثية. فتحت شعار «إعادة الإعمار» اقترضت الحكومة مبالغ ضخمة بالعملة الصعبة، ما أدى إلى تضخم الدين العام باعتراف الحكومة نفسها من مليار دولار إلى ٢٢ مليار دولار في نهاية العقد الحالي. ولأول مرة في تاريخ لبنان تخطى الدين العام الناتج القومي الإجمالي وقد ظل كذلك فترة منذراً بخطر كبير. وبالتالي فإن هناك حاجة إلى كل إيرادات الحكومة من أجل خدمة هذا الدين.

لقد تسببت الفوضى المالية بآثار مدمرة حيث جرى تمويل المخصصات الحكومية من خلال المزيد من عمليات الاقتراض. الحصيلة امتصاص دم المواطن عبر ارتفاع تدريجي للضرائب. هذه الحلقة المفرغة أفسدت فرص لبنان في أن يكون ملاذاً ضريبياً جاذباً لرؤوس الأموال والاستثمارات. وكنتيجة مباشرة لمشكلتي التضخم والضرائب المرتفعة تقلصت القدرة الشرائية لدى المستهلك اللبناني إلى جانب فرص العمل. في هذا الوقت كانت البيروقراطية تتكرس عاماً بعد عام بفضل نظام الوصاية.

ولهذا ثمن كبير إذ إن مشاريع إعادة الإعمار لفترة عشر سنوات ظلت هزيلة في أفضل الأحوال. فقد ذهبت أموال إعادة الإعمار إلى المشاريع الضخمة غير الإنتاجية مثل بناء المدينة الرياضية وتوسيع مطار بيروت الدولي، فيما بقي القليل لإزالة مخلفات الحرب المنتشرة في وسط بيروت، وعلى الطرق السريعة والجسور والأنفاق في المدينة. فضلاً عن ذلك فإن الاهتمام المفرط بالبنية التحتية في بيروت الكبرى ترك المناطق النائية الأخرى محرومة من التنمية التي تحتاج إليها.

ولقد أضحت إستراتيجية المديونية العالية التي اعتمدها الحريري بمثابة النهج الذي على الأجيال اللبنانية القادمة تحمل عواقبه الوخيمة.

لسوء الحظ، فإن الجزء الأكبر من الأموال المقترضة لم يستخدم في عملية

إعادة الإعمار بل انتهى غالباً في الحسابات السرية المصرفية لحفنة من زعماء الحرب اللبنانية وشركائهم السوريين. وهذا يؤشر إلى أن الثروة في السنوات الأخيرة كانت بيد طبقة ثرية صغيرة لا تشكل أكثر من ١٪ من عدد السكان، والتي تربطها علاقات قوية مع شخصيات رئيسية في النخبة السورية الحاكمة، التي بالكاد تنفق أياً من ثرواتها الهائلة في لبنان نفسه. إن عدم التراتبية في أولويات الحكومة قد أدى إلى إهمال الوضع الاقتصادي. فلبنان يمتلك مؤهلات بشرية قادرة على تطوير مشاريع صديقة للبيئة وصناعات متوسطة الاستهلاك فضلاً عن الدخول في مجال التكنولوجيا الفائقة فيما لو جرى ضخ رؤوس أموال صغيرة. إلا أنه بدلاً من ذلك وجد خريجو الجامعات أنفسهم يبحثون عن فرص عمل خارج بلدهم.

وضع الزراعة لم يبد أفضل حالاً. فسهل البقاع الذي لطالما شكل سلة الغذاء في لبنان جرى إهماله مع الكثير من مصادر التجارة الرابحة. هذا الإهمال مضافاً إلى الاحتلال العسكري وغياب القانون وزراعة المخدرات كلها ألحقت الأذى بالقطاع الزراعي في لبنان. وما فاقم المشكلة سوء إدارة موارد المياه.

بكل الأحوال، فإنه نظراً إلى معدلات الفوائد على سندات الخزينة، التي بلغت رقماً قياسياً في إحدى المرات وصل إلى ٣٧٪، والتي بدورها تساهم في زيادة التضخم، لم يكن مفاجئاً عدم الاستثمار في المشاريع الزراعية والصناعية.

إن الفشل الحكومي أساء إلى مكانة لبنان بوصفه بلداً سياحياً ذائع الصيت. فلقد عانت السياحة الأثرية والترفيهية التي كانت في يوم من الأيام المصدر الرئيسي للدخل بشكل كبير. فعلى سبيل المثال لم تبذل السلطات جهوداً من أجل تنظيف أو الحفاظ على ما كان يوماً شاطئاً خلاباً قبل أن يصبح ملوثاً.

ومن يتحرك داخل وفي سفوح الجبال والتلال التي كانت مغطاة بشجر الصنوبر يوماً ير بوضوح الفجوات التي أحدثها التفجير العشوائي للمقالع والكسارات، والتي غالباً ما حولت المشهد إلى قفار قاحلة. ولم تتحرك الحكومة لإيقاف هذا التدمير إلا بعد أن كان الضرر قد وقع بالفعل. إلى ذلك يضاف اعتداء آخر على البيئة يعود إلى سنوات الحرب حين تقاضى قادة الميليشيات رشى في

مقابل استيراد آلاف البراميل السامة من أوروبا ودفنها في أراض مختلفة بدلاً من العمل على التخلص من هذه المواد الخطرة أو تخزينها بشكل آمن.

قادة الميليشيات هؤلاء الذين أصبحوا لاحقاً أعضاء بارزين في حكومات ما بعد الطائف، لم يفعلوا الكثير لمواجهة هذه المشكلة التي تهدد الآبار الإرتوازية في البلاد، وتربتها الزراعية والأراضي الصالحة للسكن. ومن نافل القول أنه لم تتم محاكمة أي من هؤلاء المسؤولين عن هذه الكارثة المحتملة فيما مضى.

إن الأضرار الناجمة عن التلوث البيئي، وارتفاع معدلات التضخم (بيروت أكثر غلاء من أثينا والقاهرة وتونس..) والبنية التحتية غير المناسبة، وانعدام الأمن **نتيجة مناخ الحرب في الجنوب، جعلت غالبية السياح يبتعدون عن لبنان.**

لقد استشرى الفساد في الحكومة على المستويات كافة. وفي الوقت الذي كانت العقود الكبرى تشتمل على دفع رشى، كانت المعاملات البسيطة (كتجديد رخصة قيادة، أو المعاينة الميكانيكية) هي الأخرى تنطوي على دفع أموال باهظة في بعض الأحيان.

لطالما عانى لبنان من المسؤولين الفاسدين إلا أن عصر «باكس سيريانا» - النخبة السياسية السورية في لبنان - جعل الأمور أكثر سوءاً مع اختلاس مبالغ من الأموال وصلت هذه الأيام إلى مئات ملايين الدولارات.

إن لحملة مكافحة الفساد الانتقائية ثلاثة دوافع خفية هي التالية: أولاً إن نقل ملف لبنان إلى نجل حافظ الأسد ووريثه بشار، بعد أن كان في عهدة نائب الرئيس عبد الحليم خدام ورئيس الأركان حكمت الشهابي، من شأنه السماح لبشار بإعطاء صورة نظيفة مغايرة. ثانياً إن هذا الأمر من شأنه إضعاف خصوم بشار داخل سوريا من خلال قطع المداخيل التي تصلهم من لبنان عنهم، فضلاً عن الاستفادة من الخزائن غير المستغلة للبنانيين تمكنوا من الإفلات من تقاسم أرباحهم مع الوصي السوري.

إن تدهور الوضع الاقتصادي في لبنان دمر كل آمال الاستفادة منه من أجل إصلاح الاقتصاد السوري الذي تمسك بمفاصله الدولة.

إن العلاقة الاقتصادية بين لبنان وسوريا مختلفة تماماً عن العلاقة بين هونغ والصين التي اتسمت باستفادة متبادلة بين البلدين على مر التاريخ. إذ إن لبنان هو الذي يتبع النموذج السوري الذي عفا عليه الزمن من حيث تدخل الدولة في كل جوانب الحياة الاقتصادية.

في الحصيلة فإن تغيير سوريا الممنهج لطبيعة لبنان حرم العالم العربي من النموذج الوحيد في العيش المشترك والحريات الشخصية والسياسية. إلى اليوم يواصل لبنان تقديمه مساهمات إيجابية في الشرق الأوسط، إلا أنه تحول بسبب الاحتلال السوري إلى أرض خصبة للتطرف وعدم الاستقرار الإقليمي.

المؤسسات الخاضعة: كما هو حال كل الاحتلالات الشمولية، فإن الاحتلال السوري انطوى على اختراق ممنهج وتخريب للمؤسسات اللبنانية الرئيسية. في ما يلي عرض سريع لأربع منها: المؤسستان العسكرية والقضائية والمدارس واتحادات العمال.

لقد جرى إدماج المؤسسة العسكرية في لبنان بالجيش السوري من حيث أساليب التدريب والمعدات والأسلحة وحتى اللباس. وهكذا فإنه بات لا يمكن تمييز الجنود اللبنانيين عند الحواجز والنقاط العسكرية من نظرائهم السوريين من حيث المظهر الخارجي، وهو ما لم يكن قائماً قبل مطلع التسعينيات.

وها هو الجيش اللبناني الذي لطالما تلقى كل أنواع التدريب والأسلحة من المصادر الأميركية والأوروبية الغربية يستخدم الآن الأسلحة السوفياتية المنشأ الموجودة في المخازن السورية.

وفيما جرى تخفيض أو طرد العناصر الوطنية في قيادة الجيش فإن الضباط الذين تلقوا تدريبات في سوريا يملكون فرصة أكبر في الحصول على ترقيات حين يعودون إلى لبنان.

أما النظام القضائي الذي كان فيما مضى مستقلاً عن الدولة، فإنه خضع بمرور الوقت لـ«السرينة» وأصبح نسخة عن القضاء السوري، إذ إن كبار القضاة يتلقون التعليمات من مسؤولي المخابرات السورية مثل غازي كنعان. وفي الكثير من

الحالات استبدل القضاة المدنيين بضباط عسكريين في المحاكم اللبنانية خلال التسعينيات حيث عقدوا محاكمات عاجلة وأطلقوا أحكاماً سريعة وأنزلوا عقوبات شديدة مع اعتبارات قليلة لحقوق المتهمين بالحصول على محاكمات عادلة.

خلال السنوات الأخيرة تعرض التعليم المتنوع في لبنان لهجمة منسقة بغية تعريب المناهج التربوية والحد إن لم يكن القضاء على أي مساهمة لغوية أو ثقافية غربية. ويهدد هذا الاتجاه بتحويل التعليم المتحرر في لبنان إلى تعليم أحادي وحرمانه من كل ما يمكن أن يطوره ويغنيه.

وإذا تحقق ذلك فإنه لن يكون خسارة كبيرة للبنان فحسب بل أيضاً لأميركا **والغرب، حيث سيؤدي إلى اضمحلال صرح تعليمي يلعب دوراً هاماً في تبادل الثقافات.**

شكلت اتحادات العمال في لبنان منصة فعالة وبناءة لانتقاد السياسات الاقتصادية وتلقي الشكاوى والتعبير عن السخط الشعبي إزاء الحكومة التي تحركها سوريا. هذا الدور دفع السلطات اللبنانية إلى ابتكار أساليب جديدة لمواجهة اتحادات العمال وإخضاعها. فكانت انتخابات الأخيرة تجري في جو من الترهيب ودفع الرشى وإثارة الانقسامات الداخلية. وعندما أدركت أن ذلك لا يكفي لكبح قيادة الاتحاد أنشأت هيئة موازية بقيادة خاضعة بكليتها لها.

وقد جرى قمع التظاهرات بعنف ليتبع ذلك اعتقال قيادات الاتحاد العمالي المنتخبة ديمقراطياً التي لم يفرج عنها إلا بعد تيقن الحكومة من احتوائها وتجريدها من أي تأثير.

التضييق على الإعلام: كانت وسائل الإعلام الحرة والناقدة لدرجة السخرية في الماضي، تمثل بالنسبة إلى الخارج أصدق تعبير عن رعاية لبنان للحريات لذلك يجب لفت النظر إلى محاولات تقويضها.

على مدى أكثر من قرن ظلت بيروت تحتل (جنباً إلى جنب مع القاهرة) واحداً من مركزين اثنين في العالم العربي يتمتعان بحرية التعبير والإعلام، فضلاً عن إصداراتها الغزيرة في مجال الصحف الورقية والمجلات والكتب المتنوعة وتوزيعها في جميع أنحاء العالم العربي.

مع بداية الحرب اللبنانية التي نتج منها احتلال سوريا للبنان، جرى قمع كل أشكال حرية التعبير تقريباً. بدأ ذلك فعلياً عام ١٩٩١ حيث تضمنت الاتفاقية الأمنية السورية اللبنانية بنداً يمنع نشر أي معلومة ينظر إليها على أنها تضر بأمن أي من الدولتين، مبشرة بعهد من الرقابة والسيطرة شبه الكاملة للدولة على وسائل الإعلام ولاسيما التلفزيون.

ويمتلك الأمن العام اللبناني حالياً صلاحية منع جميع المطبوعات والأعمال غير الدورية (من بينها المسرحيات والكتب والأفلام والإنتاجات ذات الطابع الثقافي والفني) قبل توزيعها في الأسواق المحلية.

وغالباً ما كان يطالب عدد من الصحافيين ورؤساء التحرير بعرض مواد مطبوعاتهم قبل نشرها. إلا أن هذه الضغوط خفت في نهاية المطاف حين بدأ الصحافيون والمحررون اللبنانيون يمارسون الرقابة الذاتية.

وهكذا جرى تدجين وتحويل الصحافة الأقل تقييداً في العالم العربي وأمست صورتها زرية بعد أن كانت مجيدة.

على سبيل المثال خلال فترة عشرة أيام في عام ١٩٩٦ وجهت اتهامات إلى ثلاث صحف يومية وأسبوعيتين بإهانة الرئيس ورئيس الوزراء ونشر مواد تعتبر استفزازية. أتبع ذلك بإقفال موقت لها، كما واجه صاحب ورئيس تحرير إحدى هذه الصحف عقوبة بالسجن راوحت بين شهرين وسنتين وغرامة وصلت إلى ستين ألف دولار. وحين يتعلق الأمر بتوزيع المعارضة منشورات ذات طابع سياسي لم تكن تظهر السلطات اللبنانية أي تساهل.

وبحجة المعاقبة على التشهير بالمسؤولين الرسميين أو التحريض على إشاعة الفوضى كانت سوريا من خلال عملائها في الحكومة اللبنانية تقيد حرية التعبير فيما يتعلق بواقع الحياة اللبنانية تحت الاحتلال السوري نظراً إلى ما تسببه لها من إحراج وإساءة.

في أيلول/ سبتمبر عام ١٩٩٦ أثار قانون الإعلام المثير للجدل الذي فرضته الحكومة اللبنانية فجأة موجة من الاحتجاجات في صفوف المواطنين. الهدف

المعلن لهذه الخطوة كان تنظيم قطاع البث والحد من التوترات السياسية والمذهبية، فكان أن تقلص عدد القنوات التلفزيونية من ٥٢ إلى ٤ (لاحقاً أصبحت ٥) وعدد الإذاعات من ١٠٠ إلى ١١ ثلاث منها فقط سمح لها ببث برامج إخبارية.

وحصل أن القنوات الخمس المرخص لها مملوكة أو على صلة وثيقة بمسؤولين بارزين في الدولة أو قادة ما بعد الطائف.

بالإضافة إلى تكريس الاحتكار في مجال الإعلام والرأي فإن مسؤولين في المؤسسة السياسية اللبنانية التي تسيطر عليها سوريا حصلوا على مكافآت مالية **ضخمة من عائدات الإعلانات على هذه القنوات.**

أما الاعتداءات على العاملين في الجسم الصحافي ومن بينها عمليات اغتيال فقد كانت علنية دون أن تبذل أي جهود من أجل فرض قانون يعاقب المرتكبين.

من الأمثلة على الضغوط على وسائل الإعلام ليس هذه النماذج الصارخة فقط، إذ إن هناك ضغوطاً غير مباشرة تتضمن مراجعات ضريبية لشركات الإعلانات التي تتعامل مع الصحف ذات الميول المعارضة، مراجعات غالباً ما كانت تؤدي إلى إلغاء مفاجئ لعقود الإعلانات.

وبمرور الوقت استبدل التهديد بالعنف الجسدي بمحاكمات للصحف التي تشكل مصدر إزعاج بالنسبة إلى السلطات بسبب مخالفات بسيطة لقانون الإعلام المقيِّد.

وفي أوقات الشح المالي، كانت وسائل الإعلام تعمل جاهدة من أجل إرضاء السلطات المحلية ومن ورائها السوريين. في تموز/ يوليو عام ١٩٩٩ أعادت الحكومة اللبنانية تراخيص قناتين تلفزيونيتين وأربع إذاعات لمصلحة مؤيدين لسوريا بعد أن كانت أقفلت في عهد حكومة الحريري، ما يعزز قبضة سوريا على وسائل الإعلام. كما يبدو أن لدى السلطات السورية مخططات لفرض قيود على خدمة الانترنت.

تقليص عدد المسيحيين

ربما أكثر المسائل حساسية تلك المرتبطة بالتركيبة الدينية للبنان، البلد الوحيد في الشرق الأوسط الذي لا يزال المجتمع المسيحي فيه يتمتع بالحرية والأصالة والحوافز والحرية النسبية.

لقد كان مسيحيو لبنان أول وأسرع من اندمج في الأسلوب الغربي، لذلك فإن الحرية في لبنان مدينة بالدرجة الأولى في وجودها للطائفة المسيحية. إن القضاء على المسيحيين يكاد يحرم بقية المكونات تلقائياً من حرياتها، بحيث يتحول **لبنان عند ذلك بحكم الأمر الواقع إلى بلد شرق أوسطي شأنه شأن أي بلد آخر في المنطقة.**

لذلك فإن الحفاظ على حرية المسيحيين في لبنان يصبح حجر الزاوية في الحفاظ على حريات البلد من شأنه تحسين وضع **كل الطوائف وإعطاء متنفس من الحرية لكل العالم العربي. وهذا الأمر لن يكون سهلاً إذ إن المذابح التي شهدتها سنوات الحرب وتصاعد النفوذ السوري في لبنان دفع مئات آلاف المسيحيين إلى مغادرة البلاد.**

وبينما كانت نسبة المسيحيين قبل الحرب اللبنانية تقارب ٥٠٪ فإنها تراجعت ١٠ درجات مئوية في أواخر التسعينيات نتيجة هجرة المسيحيين وارتفاع الولادات بين المسلمين وعمليات التجنيس بالجملة لغير اللبنانيين.

وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة فإنه صدر في عام ١٩٩٤ عن الحكومة اللبنانية مرسوم التجنيس الشهير. وبذريعة معالجة الوضع الشاذ لعديمي الجنسية في لبنان، وهي مشكلة طويلة الأمد تعود إلى العشرينيات، حركت السلطات بوحي من السوريين العصا السحرية وبمرسوم من سطرين رفعت عدد سكان لبنان من ٨ إلى ١٠٪. قرابة ٣٠٠ ألف (ثلثاهم من السوريين المسلمين) حصلوا على الهوية اللبنانية وجرى تجنيسهم. وتسبب هذا التجنيس العشوائي باختلال التوازن الديموغرافي بين الطوائف اللبنانية المتنوعة، وخلق إرباكاً في القوائم الانتخابية خلال الانتخابات البرلمانية عام ١٩٩٦ كما ساعد على فوز المرشحين المحسوبين على سوريا.

وتجدر الإشارة إلى الاعتقاد السائد بأن وصول إميل لحود إلى الرئاسة عام ١٩٩٨ عكس تراجع الدور المسيحي في السياسات اللبنانية. وهكذا فإن مفتي السنة في لبنان محمد رشيد قباني قال إن الاهتمام المنصب على الرئيس لحود (كأي رئيس جمهورية يجب أن يكون مسيحياً)، يشير إلى عودة ظهور مسيحية ما قبل الطائف. ورأى أن هذا التطور مقلق للغاية حتى إنه زاد من احتمالات تجدد الصراع بين اللبنانيين، وجهة نظر رددها أيضاً الزعيم الدرزي وليد جنبلاط وآخرون. لكن لحود لا يمثل طموحات المسيحيين ولا هم نظروا إليه على أنه يمثل مصالح لبنان **الوطنية ناهيك بمصالحهم.**

في الواقع إن دمشق اختارت لحود لاحتواء الغضب المسيحي الذي كان ازداد خلال عهد سلفه، دون أن تعطيه سلطة حقيقية. والحديث عن إعادة إحياء المشاركة المسيحية في الجسم السياسي اللبناني ليس له ما يبرره طالما استمر الاحتلال السوري.

لقد أصبح السوريون أسياد الوهم بأن طائفة يمكنها أن تكتسب أهمية سياسية على حساب الطوائف الأخرى. ومن المؤكد أن المزيد من الأمثلة على هذا التلاعب ستظهر تباعاً طالما بقي الاحتلال.

لماذا عدم مواجهةالاحتلال السوري؟

إن شعوب أوروبا الشرقية ثارت ضد النظام السوفياتي، فلماذا إذاً لم يؤد تقييد الحريات في لبنان إلى انتفاضة شعبية حتى الآن؟ إن السأم من الحرب أصاب اللبنانيين من مختلف المشارب السياسية بيد أن هناك عوامل أخرى خففت من صعود ناهيك بنجاح مقاومة مفتوحة. أولاً إن اللبناني العادي يدرك أنه يفتقر إلى حليف خارجي موثوق به. ثانياً إن القيادة السورية ابتلعت لبنان شيئاً فشيئاً دون أن تصل إلى عتبة تفجير ردود فعل عنيفة ضدها. ثالثاً حتمية الرد السوري العنيف الذي يعتبر تحدياً مستمراً في الداخل. رابعاً إن الاهتمام الدولي بكل بساطة لم يكن منصباً على المأزق اللبناني، ما سمح لسوريا بمواصلة سيطرتها وكأنها تملك حصانة. ولقد

كان اختيار الموعد النهائي لاستكمال السيطرة على لبنان في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٠ ذكياً، (اهتمام الإدارة الأميركية في عهد بوش كان منصباً كله آنذاك على إنشاء تحالف ضد العراق). وطالما أن أنظار المجتمع الدولي محولة عن الساحة اللبنانية، فإنه حتى أكثر القوميين اللبنانيين حماسة لن يتحدوا الوصاية السورية. بكل وضوح، فإن اللبنانيين لم يكونوا محظوظين كألبان كوسوفو.

خامساً طبيعة النظام السوري تسمح له بسهولة أن يحافظ على اعتداءاته ذات الطابع الوحشي في لبنان ضد مواطنيه أو حتى جنوده. وبخلاف النظام الديمقراطي، **حيث ينتفض الرأي العام في كل مرة يقتل فيها جندي أو اثنان أو حتى يصابا، فإن دمشق قادرة على الصمود رغم وقوع الكثير من الضحايا بل إنها تستثمر خسائرها** لتبرير انتقامها من المعتدين ومجتمعهم بشكل عام. دمشق مستعدة لكي تعوض خسائرها بسرعة مهما استمرت خسائرها البشرية في لبنان ولا أحد يجرؤ على إنكار ذلك.

سادساً، إن مجتمعاً كالمجتمع اللبناني المشحون بالانقسامات الداخلية فضلاً عن خطوط سياسية ودينية فرضتها قوة خارجية محتلة، من الصعب أن يفضي، أقله في المدى المنظور، إلى معارضة ثورية منظمة. يردد المراقبون للساحة اللبنانية لازمة بأن سوريا وعبر سياساتها الحاكمة «تلعب بلبنان مثل الأرغن». تظهر دراسة للمراحل المتتالية للحرب اللبنانية أن السوريين في مكان أو في آخر يقفون علناً مع كل فريق ضد الفريق الآخر. وحين كانت موازين القوى في لبنان تلعب لمصلحة فريق معين كانت دمشق تتدخل بسرعة من أجل إعادة التوازن من خلال تقوية الطرف الأضعف.

وكلما وجدت الفرصة سانحة كانت تحرض هذا الطرف على الآخر، من أجل أن تتدخل في وقت لاحق وتقوم بالعكس. فهل يمكن لأي شخص أن يلوم اللبنانيين لحساب خطواتهم بدقة حين يتعلق الأمر بمحاولة التخلص من قبضة سوريا الضيقة؟

الولايات المتحدة الأميركية ولبنان

إن حضور الملف اللبناني تراجع إلى حد ما في صفوف صناع القرار في واشنطن. إن التفكير في لبنان يجب أن يتقدم نحو الأمام خصوصاً بعد صمت لفترة طويلة خلال السنوات الأخيرة.

الخلفية

لم يكن الأمر دائماً على هذه الحال. في الواقع مر وقت على لبنان كان يتلقى اهتماماً مباشراً وموضوعياً من قبل واشنطن. ويمتد العصر الذهبي في العلاقات الأميركية اللبنانية ما بين إقامة أول سفارة لبنانية في واشنطن عام ١٩٤٥ وقبيل بدء النشاط الفلسطيني المسلح في لبنان منتصف الستينيات. ولقد كانت العلاقة المتينة بين لبنان والغرب أولوية بالنسبة إلى إدارة أيزنهاور لدرجة تبرير حتى التدخل العسكري مدعوماً بتدخل سياسي دائم.

في عام ١٩٥٨ حطت قوات المارينز على الشواطئ اللبنانية لوأد فتنة طائفية في البلاد نتيجة الاشتباك بين الرئيس المصري جمال عبد الناصر، رمز العروبة المدعوم من السوفيات من جهة والتحالف الغربي الذي قام من أجل الحفاظ على حلف بغداد من جهة ثانية والذي كان يضم لبنان.

ثم جاءت تجربة فيتنام لتغير بشكل جذري التفكير الإستراتيجي للولايات المتحدة بشأن التدخل العسكري في النزاعات الصغيرة التي تنطوي على مصالح وطنية غير واضحة وتتطلب الكثير من التضحيات البشرية. هذا التحول في السياسة الأميركية الخارجية كان له تأثير على مستوى العالم لم يستثن منه لبنان.

وبالتالي فإن اندلاع الحرب في لبنان عام ١٩٧٥ التي شاركت فيها أطراف إقليمية غير لبنانية، لم يستدعِ تدخلاً عسكرياً أميركياً كما جرى في العام ١٩٥٨. فكان أن حصرت واشنطن تدخلها بالجانب الدبلوماسي، ومن خلال نشاطات لموفدين كدين براون وفيليب حبيب وموريس درايبر ظلت تتدخل سياسياً في كل المراحل ما بعد انهيار لبنان.

القوات الأميركية عادت إلى المسرح اللبناني في عام ١٩٨٢ كجزء من قوة حفظ السلام المتعددة الجنسيات التي قدمت في البداية من أجل هدف محدود هو طرد منظمة التحرير الفلسطينية من البلد. وكان هدفهم دعم الحكومة اللبنانية. ثم جاء انفجار مقر قوات المارينز في بيروت في تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٨٣ الذي أسفر عن مقتل ٢٤٣ جندياً لينهي الخيار العسكري الأميركي في لبنان. قبل أن تتضاءل أكثر فأكثر الحماسة للتدخل الأميركي في لبنان بعد سلسلة عمليات خطف لأميركيين وغربيين بدأت عام ١٩٨٣ واستمرت حتى عام ١٩٩١.

لبنان الملحق بالمفاوضات السورية الإسرائيلية

إن مواقف المسؤولين الأميركيين تجاه لبنان تطورت منذ اندلاع الحرب عام ١٩٧٥. في البداية كان الموقف الأميركي يتركز في تأكيد دعم واشنطن لسيادة واستقلال وسلامة أراضي لبنان. وأضحت هذه الصيغة نغمة متكررة خلال السنوات اللاحقة مع تصريحات أكثر جرأة أحياناً من حيث المطالبة بانسحاب كل القوات الأجنبية من لبنان. لكن الحكومة الأميركية لم تدعم في أي من المرات سياستها بخطوات عملانية، بل على العكس من ذلك بدت مذعنة ضمنياً لاستمرار الهيمنة السورية على لبنان. بحلول أواخر العام ١٩٨٩ فسحت الولايات المتحدة، وفق ما نص عليه اتفاق الطائف الذي رعته السعودية ودعمته الولايات المتحدة، في الطريق أمام حل عربي للمشكلة اللبنانية. وسرعان ما جرى حصر هذا الدور العربي بسوريا، وبالتالي جرت «سرينة» الحل العربي. وظلت التصريحات الأميركية تشدد على ضرورة التمسك بنص وروحية اتفاق الطائف الذي يتضمن دعوة لإعادة انتشار القوات السورية، إلا أن هذه الكلمات أصبحت بمرور الوقت بلا معنى.

وبعد حالات متكررة من عدم الامتثال السوري لاتفاق الطائف، بدأ المسؤولون الأميركيون بوضع تصور لحلول للمأزق اللبناني في إطار اتفاق السلام. في الواقع غيرت واشنطن مقاربتها بعد أيلول/ سبتمبر١٩٩١ (الموعد المفترض لإعادة انتشارالقوات السورية) حيث بدا من المناسب ربط مصير لبنان بعملية السلام بين العرب وإسرائيل، التي كان انضم إليها الأسد قبل شهرين.

أن يكون لبنان لسنوات رهينة لسوريا فهذا أمر معروف، أما أن يصبح هذا اللبنان رهينة لعملية السلام العربية الإسرائيلية فهو أمر جديد يبعث على التشاؤم.

وبما إن دمشق واضحة من حيث عدم نيتها إنهاء الاحتلال فإن الأمل بتخفيف معاناة البلاد من خلال التوصل إلى اتفاق سلام عربي إسرائيلي هو الذي حال دون تحول معنويات اللبنانيين إلى اليأس المطلق.

في ضوء ذلك، فإن القرارات الأميركية خلال السنوات الأخيرة بشأن لبنان - كإرسال سفير ورفع حظر السفر وزيارة وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت - هي قرارات ضيقة النطاق ومحدودة الطموح لا تؤثر في الظروف في لبنان أو تقطع الطريق على الخيارات البديلة.

السياسة الأميركية تجاه سوريا

مارس الأسد لعبة معقدة من خلال القبول حيناً والرفض حيناً آخر للمفاوضات مع إسرائيل التي من خلالها أشار إلى عدد من الأهـداف: ضمان بقاء نظامه، الحصول على موافقة إسرائيل والولايات المتحدة على استمرار سيطرته على لبنان، وضمان انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان وهضبة الجولان. وتشمل المكاسب التي تريد سوريا تحقيقها من هذه المقامرة زيادة نفوذها، ومساعدات مالية من الغرب، والمزيد من أموال النفط العربي.

هذه الأهداف على الرغم من أنها تبدو طموحة أكثر من اللزوم من خلال عرضها بهذه الطريقة، فإنها في الواقع لا تبدو بعيدة كثيراً من أن تتحقق لأن الولايات المتحدة وحلفاءها الغربيين تنازلوا لدرجة باتوا يلعبون اليوم وفق قواعد الأسد، الذي يبدو واثقاً بأن وصوله إلى غاياته مسألة وقت فقط.

بشكل عام، مما يثير الدهشة هو عدد المرات التي غطت واشنطن دمشق في لبنان، فرص لا يمكن لطهران ولا لبغداد أن تحلم بالحصول عليها يوماً ما.

وبالرغم من أن سوريا شاركت بشكل مباشر أو غير مباشر في وفاة أميركيين بأعداد تفوق ما تسببه أي عدو آخر منذ حرب فيتنام، فإن المسؤولين الأميركيين قللوا من أهمية سجل سوريا في ممارسة الإرهاب وامتلاكها أسلحة دمار شامل.

ويكمن التناقض في السياسة الأميركية تجاه سوريا في تصنيفها رسمياً كدولة مارقة فيما تواصل في الوقت نفسه محاولاتها إغراء سوريا من أجل توقيع اتفاقية سلام مع إسرائيل. حتى الآن فإن نجاح هذه المقاربة كان محدوداً.

وهذا يعكس تنافساً بين هدفين للسياسة الأميركية: إجبار سوريا على تغيير سلوكها من خلال العقوبات وتدابير قاسية أخرى ومساعدة إسرائيل في الوقت نفسه (حيث الحكومات المتعاقبة، العمل والليكود، أعلنت أن مصالحها تكمن في السعي من أجل التوصل إلى اتفاق مع سوريا يقوم على الأرض مقابل السلام).

بمرور الوقت تقدمت الرغبة في مساعدة إسرائيل على الهدف الثاني، ما أدى إلى اعتماد سياسة ناعمة مع دمشق. كما إن النظام السوري عمل للوصول إلى هذه النتيجة من خلال إظهار قدرة فائقة على التعامل مع واشنطن.

تمكن حافظ الأسد مراراً وتكراراً من حماية نفسه من غضب الولايات المتحدة. وحتى سقوط الاتحاد السوفياتي كان حليفاً وفياً لموسكو قبل أن يقوم باستدارة سريعة مغتنماً أزمة الكويت عام ١٩٩٠ للانتقال من محور إلى آخر.

عقب مؤتمر مدريد للسلام في تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٩١ ظهر الأسد، متلوناً كالحرباء، كشريك محتمل للسلام. منذ ذلك الوقت بدا أكثر اهتماماً بالعملية نفسها أكثر مما يمكن أن يسفر عنه أي اتفاق سلام، زيارات وزراء خارجية أميركيين، الغمز من قناة أسلحة الدمار الشامل لديه، الاستثمار في البنى التحتية للنفط والغاز.

إن الولايات المتحدة تمتلك نفوذاً هائلاً على سوريا يبدو أنها ليست مستعدة لاستخدامه. ومن المثير للاستغراب أن إسرائيل حذت حذو الولايات المتحدة في التغاضي عن التجاوزات السورية في لبنان.

فإسرائيل التي اتبعت سياسة نابعة من رغبتها في تجنب مواجهة عسكرية مباشرة مع دمشق، تحمل لبنان وليس سوريا مسؤولية الهجمات على الجنود والمدن الإسرائيلية.

وسواء في عملية عناقيد الغضب عام ١٩٩٦ أو طلقة المغادرة التي أطلقها بنيامين نتنياهو في حزيران/ يونيو ١٩٩٩ (قبيل تسليمه السلطة إلى إيهود باراك) أو العملية

التي بدأتها حكومة باراك في مطلع العام ٢٠٠٠، فإن شبكات الكهرباء وغيرها من البنى التحتية في لبنان هي التي كانت تعاني جراء القرارات المتخذة من قبل دمشق.

والجدير ذكره أن هناك بديلاً آخر كما يتضح من إجراءات تركيا في أواخر عام ١٩٩٨ رداً على الاستفزازات المتكررة لحزب العمال الكردستاني. فقد منح هذا التنظيم الإرهابي ملاذاً له في سوريا ولبنان حيث انطلقت من أراضيهما هجماته ضد الأتراك لقرابة ١٥ عاماً مسفرة عن قتل عشرات الآلاف.

وفي تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٩٨ وجهت أنقرة إنذاراً واضحاً إلى سوريا من أجل تسليمها زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان أو الاستعداد للحرب. فكان أن تخلص الأسد الذي بدا حذراً أكثر من أي وقت من عبء أوجلان (الذي اعتقله الأتراك بعد أشهر قليلة وحاكموه).

وتشير هذه الحادثة إلى أن التهديد الحقيقي باستخدام القوة سيلقى آذاناً صاغية وربما يؤدي إلى نتائج سريعة.

التوصيات السياسية

يجب إدراك حقيقة أنه لن يكون هناك سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط إذا بقيت سوريا في لبنان وإذا أدارت الولايات المتحدة والحكومات الأخرى ظهرها باتجاه آخر، وبالتالي يجب أن تهدف الولايات المتحدة في خطواتها إزاء لبنان إلى إنقاذ الحريات الثمينة في لبنان وترسيخ سيادته بعد استعادتها.

في نهاية المطاف فإن ذلك لا يمكن تحقيقه إلا حين تغادر كل القوى الأجنبية لبنان وخصوصاً الجيش السوري ووحداته الاستخبارية. لتحقيق هذا الهدف نخرج بمجموعة توصيات سياسية محددة موجهة إلى السلطة التنفيذية والكونغرس:

ـ **الموقف السياسي**: لقد آن الأوان لكي تطالب السلطة التنفيذية بشكل واضح وصريح دمشق بإنهاء احتلالها للبنان، يجب أن يتم ذلك بدون تعقيدات. في الحقيقة يكفي تصريح من ست كلمات: «على كل القوات السورية مغادرة لبنان».

تصريح كهذا بالكاد يستطيع أن يفتح آفاقاً جديدة لكنه قد يحقق ذلك من خلال

الكثير من القرارات التي يتخذها الكونغرس والتي تدعو بشكل واضح إلى انسحاب القوات السورية من لبنان. فضلاً عن أنه يؤكد على روحية القرار الأممي ٤٢٥ وكذلك نص القرار ٥٢٠ اللذين يدعوان إلى احترام سيادة لبنان وسلامة أراضيه ووحدته واستقلاله السياسي تحت السلطة الوحيدة والحصرية للحكومة اللبنانية من خلال الجيش اللبناني، على الأراضي اللبنانية كافة.

ـ **الضغط على دمشق للإيفاء بوعودها**: إن الحكومة السورية وافقت في ثلاث مناسبات على القرارات التي اتخذها الآخرون بشأن مغادرة قواتها لبنان. أولاً وافقت على ذلك كجزء من اتفاق الرياض ـ القاهرة عام ١٩٧٦. ثانياً من خلال توقيعها إعلان فاس في أيلول/ سبتمبر عام ١٩٨٢ الذي بنتيجته بدأت مفاوضات مع الحكومة اللبنانية من أجل إنهاء مهمة قوات الردع العربية في لبنان. ثالثاً من أجل كسب التأييد المسيحي اللبناني لإعادة النظر في هيكلية الحكومة اللبنانية (اتفاق الطائف) وافق الأسد في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٩ على اتفاق يقضي بانسحاب قواته من بيروت إلى سهل البقاع بحلول عامين من تاريخه بعد أن تم استيفاء أربعة شروط. وعلى الرغم من تحقق هذه الشروط في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠؛ إلا أنه حل أيلول سبتمبر ١٩٩٢ وانتهى من دون أي تغيير. وبما يتعارض مع نص وجوهر اتفاق الطائف والتفسير الأميركي لهذه الوثيقة فإن الوجود السوري المسلح في لبنان كان يتعمق باطراد في جميع أنحاء البلاد خلال التسعينيات. إن على المسؤولين الأميركيين أن يذكروا الحكومة السورية والعالم بهذه الوعود العديدة.

ـ **مساعدة سوريا**: لا قرشاً واحداً لدمشق حتى تستكمل انسحاب قواتها (العسكريون وغير العسكريين، وعملاؤها الاستخباريون أيضاً) من كل شبر من لبنان وهو ما يجب أن يطبق حتى لو تم التوصل إلى اتفاق مع إسرائيل.

ـ **مساعدة لبنان**: يجب أن توجه كل الاعتمادات للبنان، بعيداً عن الحكومة التي يسيطر عليها السوريون، لمصلحة المنظمات والمؤسسات الخاصة الموثوق بها ـ جامعات، مدارس، مستشفيات، المجموعات العاملة في مجال حقوق الإنسان، والقضايا البيئية، وهكذا دواليك. الجيش اللبناني يمثل في هذا السياق حالة خاصة.

إن جيشاً مستقلاً يتحرك انطلاقاً من قلق حقيقي حيال مصلحة لبنان الوطنية يمكن أن يكون أهم مصدر محتمل لاستقرار البلاد، إلا أنه اليوم رديف للجيش السوري. للأسف اختارت واشنطن أن تتعامل مع هذا الجيش على أنه مستقل عن السيطرة السورية وهو ما ليس كذلك، وتزويده بالمساعدات. وهذا خطأ مستمر طالما استمر الاحتلال السوري.

ـ **جنوب لبنان**: يتطلب حل الوضع في جنوب لبنان مستوى من الجدية يعادل ذلك المتوافر في سيناء والجولان ـ قرار دولي في إطار اتفاق عربي إسرائيلي شامل سيكون مثالياً في هذا المجال. وهذا سوف يتطلب على الأرجح إدخال قوة متعددة الجنسيات (ليس بالضرورة أن تضم الأميركيين) بحيث تملك الصلاحية والقدرة على تأمين الحدود بين لبنان وإسرائيل وحماية السكان المدنيين في جنوب لبنان وشمال إسرائيل. ويمكن لهذه القوة أن تسلم المهمات الأمنية تدريجاً إلى جيش لبناني قوي وفقاً لجدول زمني يوضع بعناية.

ـ **سيادة لبنان**: على الولايات المتحدة العمل على إشراك أنظمة عربية معتدلة في استعادة لبنان سيادته وتسريع المصالحة السياسية وتعزيز العيش السلمي المشترك نظراً إلى أن اتفاق الطائف الذي أطلق في البداية باعتباره الحل العربي في لبنان، قد جرت «سرينته» لاحقاً. هذا الدور العربي الأكبر المكمل للدور الأميركي يجب أن يمارس ضغوطاً ملموسة على دمشق لسحب قواتها من لبنان.

ـ **تشجيع إسرائيل على أن يُشمل لبنان في المفاوضات مع سوريا**: بالرغم من أن المفاوضات السورية الإسرائيلية معقدة وصعبة بما فيه الكفاية لكي يضاف إليها المزيد من القضايا إلا أنها تشكل المصدر الوحيد والأفضل للضغط على دمشق من أجل الانسحاب من لبنان. لذلك يجب تذكير السلطات الإسرائيلية بالأخطار التي يمثلها لبنان عليها، من حيث صواريخ الكاتيوشا التي تنهمر على بلداتها الشمالية وغيرها، في حال لم يسحب السوريون قواتهم من لبنان بشكل كامل.

ـ **تضييق الخناق**: في حال عدم جدوى هذه الخطوات في إزاحة سوريا من لبنان فإنه يمكن للحكومة الأميركية أن تستفيد من مجموعة من الخطوات لزيادة

الضغط على دمشق: استدعاء السفير الأميركي في دمشق وتجميد العلاقات الدبلوماسية معها، وتعليق كل أنواع التبادل التجاري القائم بين البلدين، وإنهاء كل أشكال الاتفاقات الثنائية. كما إن بإمكانها السعي لإخراج سوريا من المحافل الدولية، ومنع المسؤولين والطلاب السوريين من المجيء إلى الولايات المتحدة، والتواصل مع شخصيات لبنانية ديمقراطية ووجوه أخرى (مثل البطريرك الماروني)، وعقد مؤتمر دولي للبنانيين الأحرار.

ـ **التحرك في الكونغرس**: إذا كانت الإدارة الأميركية غير مستعدة لاتخاذ هذه الخطوات فإن على الكونغرس سد الثغرات في المصلحة الوطنية التي عادة ما تتذرع بها السلطة التنفيذية من أجل تجاهل القوانين. على سبيل المثال يمكن للكونغرس أن يشمل سوريا في قانون العقوبات المفروض على إيران وليبيا الذي يحظر أي استثمار يفوق ٢٠ مليون دولار سنوياً في القطاعات البتروكيماوية في كل من البلدين. كما يمكنه اتخاذ خطوات أخرى مثل تمويل إذاعة صوت لبنان الحر.

ـ **القوة العسكرية**: أخيراً يجب أخذ خيار استخدام القوة في الاعتبار. بالرغم من إرث فيتنام والذكريات المريرة لقتلى المارينز في بيروت دخلت الولايات المتحدة مرحلة جديدة من التفوق العسكري بلا منازع إلى جانب انخفاض ملموس في خسائرها البشرية في ساحة المعركة. فحرب الخليج عام ١٩٩١ وكوسوفو عام ١٩٩٩ أظهرتا أنه يمكن للولايات المتحدة أن تتحرك لحماية مصالحها ومبادئها بعيداً عن شبح الخسائر الضخمة. لكن هذه الفرصة قد لا تنتظر، ففي ظل انتشار القدرات التسليحية في مجال أسلحة الدمار الشامل تزداد مخاطر إجراء كهذا بوتيرة متسارعة. وإذا كان لا بد من تحرك حاسم فيجب أن يكون عاجلاً وليس آجلاً.

١- ملخص

أنهت حكومة الجمهورية العربية السورية عام ٢٠٠٦ وهي أقوى على المستوى المحلي والدولي، مما كانت عليه في عام ٢٠٠٥.

وفي الوقت الذي يبدو أن هناك المزيد من الضغوط الثنائية أو المتعددة

الأطراف التي يمكن أن تؤثر في سوريا، فإن النظام يستند إلى زمرة صغيرة لديها مناعة إلى حد كبير أمام مثل هذه الضغوط.

ومع ذلك فإن ازدياد الثقة بالنفس لدى بشار الأسد واعتماده على هذه الزمرة الصغيرة يمكن أن يدفعاه إلى ارتكاب أخطاء واتخاذ قرارات غير حكيمة على الإطلاق على شكل ردود فعل عاطفية نتيجة التحديات موفراً لنا فرصاً جديدة.

على سبيل المثال ردة فعل الأسد على احتمال إنشاء محكمة الحريري وعلى الترويج لخدام وعلى جبهة الخلاص الوطني هي أقرب ما تكون إلى ردة الفعل «غير العقلانية».

بالإضافة إلى ذلك فإن انهماك بشار بصورته، وفق التقارير، وكيف ينظر إليه على الصعيد الدولي يلعب دوراً محتملاً في عملية صنع القرار لديه.

نحن نعتقد أن نقاط ضعف بشار تكمن في كيفية اختياره الرد على القضايا التي تلوح في الأفق، المتوقعة منها والحقيقية، مثل الصراع بين الخطوات الاقتصادية الإصلاحية (ولكن المحدودة) وبين القوى الفاسدة المتجذرة، والمسألة الكردية، والتهديد المحتمل للنظام المتأتي من ازدياد وجود الإسلاميين المتطرفين العابرين للحدود.

إن هذه البرقية تلخص تقديرنا للثغرات هذه وتقترح بأنه قد تكون هناك إجراءات وبيانات وإشارات يمكن أن ترسلها الحكومة الأميركية بما يزيد من احتمالات هذه الفرص.

إن هذه الاقتراحات بحاجة لأن تتبلور وتتحول إلى إجراءات فعلية ويجب أن نكون على استعداد للتحرك بسرعة من أجل الاستفادة من مثل هذه الفرص.

الكثير من اقتراحاتنا تؤكد استخدام الدبلوماسية العامة والوسائل غير المباشرة لإرسال الرسائل التي تؤثر في الدائرة الضيقة للنظام.

نهاية الملخص

٢- مع اقتراب نهاية عام ٢٠٠٦ يبدو بشار بشكل من الأشكال أقوى مما كان عليه في العامين الماضيين. البلد مستقر اقتصادياً (أقل في المدى القصير)،

المعارضة الداخلية التي يواجهها النظام ضعيفة وخاضعة للترهيب، والقضايا الإقليمية يبدو أنها تسير وفق الرغبة السورية، من منظور دمشق.

ومع ذلك فإنه ثمة بعض الثغرات التي طال أمدها وقضايا تلوح في الأفق يمكنها أن توفر الفرص من أجل زيادة الضغط على بشار وعلى دائرته الضيقة.

إن عملية صنع القرار داخل النظام تقتصر على بشار ودائرة ضيقة بما ينتج منها غالباً من قرارات تكتيكية غير مدروسة وفي بعض الأحيان مقاربات عاطفية كما في خطاب بشار في ١٥ آب/ أغسطس الذي كان محط سخرية عالمياً.

بعض هذه الثغرات، كنظرة النظام إلى لبنان التي تكاد تكون غير عقلانية، يمكن استغلالها للضغط على النظام. إن الخطوات التي تتسبب بفقدان بشار توازنه وتزيد من شعوره بعدم الأمان تصب في مصلحتنا **لأن قلة خبرته ودائرة صنع القرار الضيقة جداً داخل النظام، تجعلانه عرضة للتعثر الدبلوماسي مما يمكن أن يضعفه محلياً وإقليمياً.**

وبينما يصعب التنبؤ بأخطائه، والفوائد قد تكون متنوعة، فإنه في حال كنا مستعدين للتحرك بسرعة للاستفادة من هذه الفرص التي قد تتاح لنا يمكننا التأثير مباشرة في سلوك النظام حيث يجب -أي بشار ودائرته الضيقة.

٣- في ما يلي ملخص عن الثغرات المحتملة والوسائل الممكنة لاستغلالها

نقطة الضعف:

التحقيق في قضية الحريري والمحكمة: إن التحقيق في قضية الحريري واحتمال إنشاء محكمة للبنان أثارا ردود فعل قوية من قبل الحكومة السورية، بسبب الحرج الذي تسبب به التحقيق بالدرجة الأولى. وفق المنطق، على النظام أن يفترض أنه يستطيع التعامل مع أي استدعاء للمسؤولين السوريين من خلال رفض تسليمهم وفي أسوأ الأحوال من خلال هندسة عمليات انتحار لهم. ولكن يبدو أن القضية الأساسية بالنسبة إلى بشار هي في كون كرامة سوريا وسمعتها محل نقاش.

وتلعب المشاعر القوية بأنه يجب على سوريا مواصلة ممارسة الهيمنة على لبنان دوراً في تعزيز هذه الحساسيات. يجب أن نسعى لاستغلال هذا العصب الحساس دون انتظار إنشاء المحكمة.

الإجراء الممكن

الإعلان: تسليط الضوء علناً على عواقب التحقيقات الجارية على طريقة ميليس سيثير قلق بشار شخصياً ويجعله يتصرف بطريقة غير عقلانية. إن لدى النظام مخاوف عميقة من التحقيق الدولي الذي يمكن أن تدفع باتجاهه المحكمة أو حتى اتهامات براميرتز لشخصيات غير رفيعة المستوى.

إن اتهامات ميليس في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥ تسببت بأكثر التصدعات خطورة داخل الدائرة الضيقة لبشار. وبينما اتحدت العائلة بعضها مع بعض، فإن هذه الانشقاقات قد تطفو على السطح.

نقطة الضعف

التحالف مع طهران: إن بشار يحافظ على التوازن في علاقاته القوية المتنامية مع إيران، باحثاً عن الدعم اللازم دون أن يصل إلى حد استعداء جيران سوريا من العرب السنة المعتدلين من خلال النظر إلى سوريا على أنها تحقق مصالح الشيعة الفرس والأصوليين.

إن قرار الأسد بعدم المشاركة في قمة طالباني - أحمدي نجاد في طهران عقب زيارة وزير الخارجية وليد المعلم إلى العراق يمكن النظر إليه على أنه تعبير عن حساسية بشار حيال نظرة العرب إلى تحالفه مع إيران.

الإجراء الممكن

اللعب على المخاوف السنية من النفوذ الإيراني: توجد مخاوف في سوريا من أن الإيرانيين ناشطون في مجال التبشير والتشيع في أوساط السنة الفقراء بغالبيتهم.

ورغم أن هذه المخاوف مبالغ فيها في كثير من الأحيان إلا أنها تعكس جزءاً من المجتمع السني في سوريا الذي يتصاعد غضبه وينصب تركيزه على توسع النفوذ الإيراني في بلده من خلال نشاطات تراوح من بناء المساجد إلى قطاع الأعمال.

كلا البعثتين المحليتين المصرية والسعودية هنا، (فضلاً عن الزعماء الدينيين السوريين السنة البارزين) تولي اهتماماً متزايداً للمسألة ويجب التنسيق أكثر مع حكومتيهما من أجل إيجاد السبل لترويج هذه القضية وتركيز الاهتمام الإقليمي عليها.

نقطة الضعف

الدائرة الضيقة: في نهاية المطاف تهيمن على النظام عائلة الأسد وبدرجة أقل عائلة والدة بشار الأسد، عائلة مخلوف التي يعتقد أن الكثير من أفرادها فاسدون إلى حد كبير.

إن العائلة ومن يرتبط بها، فضلاً عن الطائفة العلوية الكبرى، ليست بمنأى عن النزاعات والمؤامرات التي تحاك ضد النظام، كما كان واضحاً السنة الماضية حين تواصل معنا مقربون من مختلف أركان النظام (بمن فيهم عائلة مخلوف) للحديث عن الخيارات المحتملة ما بعد بشار.

إن الفساد يشكل عامل انقسام كبيراً. والدائرة الضيقة المحيطة ببشار هي دائماً مادة للنزاعات المعتادة والنقاشات المتعلقة بالكسب غير المشروع والفساد. على سبيل المثال من المعروف عموماً أن ماهر الأسد تحديداً فاسد وغير قابل للإصلاح. ولا يوجد لديه وازع في نزاعاته مع أفراد العائلة أو غيرهم. هناك خوف هائل أيضاً لدى الطائفة العلوية من العقاب في حال استعادت الغالبية السنية السلطة.

الإجراء الممكن

تسميات إضافية: إن العقوبات التي تستهدف أفراد النظام والمقربين منهم هي موضع ترحيب عموماً من قبل غالبية عناصر المجتمع السوري. لكن يجب،

من خلال طريقة تحديد الشخصيات المستهدفة بالعقوبات، استغلال التصدعات الموجودة وإضعاف الدائرة الداخلية بدلاً من جعل أفرادها يتكاتفون أكثر بعضهم مع بعض.

إن تسمية آصف شوكت سببت له حرجاً شخصياً وكانت مادة لنقاش هام في مجتمع رجال الأعمال هنا. وبينما ردة فعل الجمهور على الفساد تميل لأن تكون صامتة، فإن التذكير المستمر بالفساد داخل الدائرة الضيقة يحدث صدى. يجب البحث عن طريقة لإعادة تذكير الجمهور بالشخصيات السابقة التي حددناها في العقوبات.

نقطة الضعف

عامل خدام: إن (عبد الحليم) خدام يعلم خفايا النظام مما يثير غضب بشار أكثر بكثير مما تثيره شعبية خدام داخل سوريا. بشار الأسد شخصياً ونظامه عموماً يتابعان أي خبر مرتبط بخدام باهتمام عاطفي كبير. إن النظام يغضب حين يستضيف بلد عربي آخر خدام أو يسمح له بالإدلاء بتصريح علني من خلال إحدى وسائله الإعلامية.

الإجراء الممكن

يجب أن نستمر في تشجيع السعوديين والآخرين على السماح لخدام بالوصول إلى وسائلهم الإعلامية وإتاحة الفرص له من أجل نشر الغسيل القذر للحكومة السورية. يجب أن نتوقع ردة فعل مبالغاً فيها من قبل النظام تزيد من عزلته واستعداء جيرانه العرب له.

نقطة الضعف

الانقسام في الأجهزة العسكرية والأمنية

يبدي بشار باستمرار حذره من التحديات التي يمثلها هؤلاء الذين لديهم

ارتباطات مع الأجهزة العسكرية والأمنية. كما أنه عصبي إزاء أي ولاءات لكبار الضباط الحاليين والسابقين تجاه أفراد النظام السابقين المنشقين مثل رفعت الأسد وخدام.

إن تركيز الدائرة الداخلية منصب باستمرار على من يستفيد من عملية الفساد. إن الخطوات التي اتخذها بشار من أجل التضييق على دائرة أولئك المستفيدين إلى حد كبير من الكسب غير المشروع، زاد عدد أولئك الذين تربطهم علاقات مع أجهزة الأمن التي تتحرك وفق مصالحها.

الإجراء الممكن

تشجيع الإشاعات والإشارات حول وجود تآمر خارجي: لدى النظام حساسية مفرطة إزاء الإشاعات عن مؤامرة أو تململ داخل الأجهزة الأمنية والعسكرية. يجب تشجيع الحلفاء الإقليميين مثل مصر والسعودية على لقاء شخصيات مثل خدام ورفعت الأسد من أجل إرسال الإشارات، مع تسريب ما يناسب بعد تلك الاجتماعات. مرة أخرى فإن هذا يؤثر في النظام الانعزالي المصاب بجنون العظمة ويزيد من احتمال قيامه بردة فعل مبالغ فيها.

نقطة الضعف

القوى الإصلاحية مقابل البعثيين - النخب الفاسدة الأخرى

يواصل بشار الكشف عن مبادرات في مجال الإصلاح الاقتصادي ومن المؤكد أنه يعتقد أن هذه المسألة هي بمثابة إرثه في سوريا. وعلى الرغم من كونها محدودة وغير فعالة إلا أن هذه الخطوات أعادت المغتربين السوريين للاستثمار وخلقت أقله وهم الانفتاح المتزايد.

إيجاد طرائق لجعل جهود بشار الإصلاحية موضع سؤال والإشارة على سبيل المثال إلى استخدام الإصلاح للتغطية على المحسوبيات، سيحرج بشار ويقوض هذه الجهود لتعزيز شرعيته.

الكشف عن فساد الدائرة العائلية الضيقة للأسد سيكون له التأثير نفسه.

الإجراء الممكن

تسليط الضوء على فشل الإصلاح: إن تسليط الضوء على فشل الإصلاح خصوصاً خلال السباق للرئاسة عام ٢٠٠٧ خطوة سيراها بشار محرجة للغاية وتنزع عنه الشرعية.

المقارنة وإبراز التناقض بين جهود الإصلاح السقيمة في سوريا وبقية دول الشرق الأوسط ستحرج أيضاً بشار وتغضبه.

نقطة الضعف

الاقتصاد: يؤمن الاقتصاد السوري فرص عمل لأقل من ٥٠٪ من خريجي الجامعات في البلاد. يشكل النفط ٧٠٪ من الصادرات و٣٠٪ من عائدات الحكومة، لكن الإنتاج في تناقص مستمر. بحلول ٢٠١٠ من المتوقع أن تصبح سوريا مستورداً للنفط بشكل كامل. قلة من الخبراء تعتقد أن الحكومة السورية قادرة على إدارة الاضطرابات الاقتصادية بنجاح.

الإجراء الممكن

عدم تشجيع الاستثمارات الخارجية المباشرة خصوصاً من الخليج: لقد تمتعت سوريا خلال العامين الأخيرين بزيادة طفيفة معتبرة في مجال الاستثمارات الخارجية المباشرة، ما يبدو أنها بدأت تصبح أكثر فعالية. أهم الاستثمارات الخارجية المباشرة الجديدة هي بلا شك من الخليج.

نقطة الضعف

الكرد: إن أكثر المعارضات وتنظيمات المجتمع المدني تنظيماً وجرأة سياسية توجد بين الأقلية الكردية التي يتركز وجودها في الشمال السوري كما في

المجتمعات المحلية في دمشق وحلب. هذه المجموعة على استعداد للاحتجاج العنيف في مناطقها في الوقت الذي لا يجرؤ الآخرون على ذلك. هناك بعض التهديدات التي تشغل تفكير بشار أكثر من الاضطرابات مع الكرد.

وفي ما هو أمر نادر الحدوث، استدعت المخابرات العسكرية السورية في أيار/ مايو ٢٠٠٦ الملحق العسكري في السفارة للاحتجاج على ما يعتقد السوريون أنها جهود أميركية لتأمين التدريب والتجهيز العسكري للكرد في سوريا.

الإجراء الممكن

تسليط الضوء على الشكاوى الكردية: **إن تسليط الضوء على الشكاوى الكردية من خلال تصريحات علنية بما في ذلك نشر انتهاكات حقوق الإنسان سيزيد مخاوف النظام من السكان الكرد.**

التركيز على الصعوبات الاقتصادية في المناطق الكردية ورفض الحكومة السورية المستمر منح الجنسية لقرابة ٢٠٠ ألف كردي لا يملكونها.

هذه المسألة تحتاج إلى التعامل معها بحذر لأن إبداء نوع من الاهتمام بقضايا الكرد في سوريا سيؤثر سلباً في جهودنا لتوحيد المعارضة، بالنظر إلى شكوك المجتمع المدني السوري (غالبيته من العرب) في الأهداف الكردية.

نقطة الضعف

يزداد استخدام العناصر المتطرفة لسوريا كقاعدة لها فيما تتخذ الحكومة السورية بعض الخطوات ضد التنظيمات المرتبطة بالقاعدة. وينظر إلى مصرع زعيم القاعدة عند الحدود مع لبنان في مطلع كانون الأول/ ديسمبر وازدياد الهجمات الإرهابية في سوريا التي توجت بالهجوم على السفارة الأميركية في ١٢ أيلول/ سبتمبر، على أنها نتيجة سياسات الحكومة السورية في العراق كما دعمها للإرهابيين في مكان آخر.

الإجراء الممكن

الإعلان عن وجود عبور لتنظيمات متطرفة إلى سوريا دون نسيان ذكر حماس وحركة الجهاد الإسلامي. والإعلان عن الجهود السورية ضد التنظيمات الإرهابية بطريقة تشير إلى وجود ضعف وإشارات على عدم الاستقرار ورد فعل سلبي غير منضبط.

إن خطاب الحكومة السورية (الذي تستخدمه عادة بعد الهجمات الإرهابية في سوريا) بأنها هي أيضاً ضحية الإرهاب يجب أن يستخدم ضدها من أجل إعطاء أهمية أكبر لإشارات عدم الاستقرار داخل سوريا.

٤. الخلاصة

إن هذا التحليل يهمل الإسلاميين المعارضين للنظام السوري لأنه من الصعب الحصول على صورة دقيقة للتهديد الذي يمثله هؤلاء داخل سوريا. من المؤكد أنهم يشكلون تهديداً على المدى الطويل. وبينما يلمح إلى الثغرات التي تواجهها سوريا نتيجة تحالفها مع إيران إلا أنه لا يفصل هذا الموضوع بالكامل.

في الخلاصة فإن بشار يدخل العام الجديد وهو في وضع أقوى مما كان عليه لسنوات عديدة لكن عناصر القوة هذه تحمل معها أو تخفي أحياناً ثغرات. وإذا كنا مستعدين للاستفادة فإنها ستقدم لنا الفرص لعرقلة عملية صنع القرار لديه والحفاظ على عدم توازنه وفضلً عن ذلك جعله يدفع ثمن أخطائه.

القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)

نص القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٤٣٨٥، المعقودة في ٢٨ سبتمبر ٢٠٠١.

إن مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد قراريه ١٢٦٩ (١٩٩٩) المؤرخ ١٩ أكتوبر ١٩٩٩ و١٣٦٨ (٢٠٠١) المؤرخ ١٢ سبتمبر ٢٠٠١.

وإذ يعيد أيضاً تأكيد إدانته الكاملة للهجمات الإرهابية التي وقعت في نيويورك وواشنطن العاصمة وبنسلفانيا في ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وإذ يعرب عن تصميمه على منع جميع هذه الأعمال.

وإذ يعيد كذلك تأكيد أن هذه الأعمال، شأنها في ذلك شأن أي عمل إرهابي دولي، تشكل تهديدًا للسلام والأمن الدوليين.

وإذ يعيد تأكيد الحق الراسخ للفرد أو الجماعة في الدفاع عن النفس، كما هو معترف به في ميثاق الأمم المتحدة وكما هو مؤكد في القرار ١٣٦٨ (٢٠٠١).

وإذ يعيد تأكيد ضرورة التصدى، بجميع الوسائل، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، للتهديدات التي توجهها الأعمال الإرهابية للسلام والأمن الدوليين.

وإذ يعرب عن بالغ القلق إزاء ازدياد الأعمال الإرهابية بدافع من التعصب أو التطرف، في مناطق مختلفة من العالم.

وإذ يهيب بجميع الدول العمل معاً على نحو عاجل على منع الأعمال الإرهابية والقضاء عليها، بما في ذلك من خلال التعاون المتزايد والتنفيذ الكامل للاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالإرهاب.

وإذ يسلم بضرورة إكمال التعاون الدولي بتدابير إضافية تتخذها الدول لمنع

ووقف تمويل أي أعمال إرهابية أو الإعداد لها، في أراضيها بجميع الوسائل القانونية.

وإذ يعيد تأكيد المبدأ الذي أرسته الجمعية العامة في إعلانها الصادر في أكتوبر ١٩٧٠.

(القرار ٢٦٢٥ (د-٢٥) وكرر تأكيده مجلس الأمن في قراره ١١٨٩ (١٩٩٨) المؤرخ ١٣ أغسطس ١٩٩٨، ومفاده أنه من واجب كل دولة عضو أن تمتنع عن تنظيم أي أعمال إرهابية في دولة أخرى أو التحريض عليها أو المساعدة أو المشاركة فيها أو قبول أنشطة منظمة في أراضيها بغية ارتكاب تلك الأعمال.

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

١- يقرر أن على جميع الدول:

أ- منع ووقف تمويل الأعمال الإرهابية.

ب- تجريم قيام رعايا هذه الدول عمداً بتوفير الأموال أو جمعها، بأي وسيلة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أو في أراضيها لكي تستخدم في أعمال إرهابية، أو في حالة معرفة أنها سوف تستخدم في أعمال إرهابية.

ج- القيام بدون تأخير بتجميع الأموال وأي أصول مالية أو موارد اقتصادية لأشخاص يرتكبون أعمالًا إرهابية، أو يحاولون ارتكابها، أو يشاركون في ارتكابها أو يسهلون ارتكابها، أو لكيانات يمتلكها أو يتحكم فيها بصورة مباشرة أو غير مباشرة هؤلاء الأشخاص، أو لأشخاص وكيانات تعمل لحساب هؤلاء الأشخاص والكيانات، أو بتوجيه منهم، بما في ذلك الأموال المستمدة من الممتلكات التي يمتلكها هؤلاء الإرهابيون ومن يرتبط بهم من أشخاص وكيانات أو الأموال التي تدرها هذه الممتلكات.

د - تحظر على رعايا هذه الدول أو على أشخاص أو كيانات داخل أراضيها إتاحة أي أموال أو أصول مالية أو موارد اقتصادية أو خدمات مالية أو غيرها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، للأشخاص الذين يرتكبون أعمالاً إرهابية أو يحاولون

ارتكابها أو يسهلون أو يشاركون في ارتكابها، أو للكيانات التي يمتلكها أو يتحكم فيها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة هؤلاء الأشخاص، أو للأشخاص والكيانات التي تعمل باسم هؤلاء الأشخاص أو بتوجيه منهم.

٢- يقرر أيضاً أن على جميع الدول:

أ - الامتناع عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم، الصريح أو الضمني، إلى الكيانات أو الأشخاص الضالعين في الأعمال الإرهابية، ويشمل ذلك وضع حد لعملية تجنيد أعضاء الجماعات الإرهابية ومنع تزويد الإرهابيين بالسلاح.

ب- اتخاذ الخطوات اللازمة لمنع ارتكاب الأعمال الإرهابية ويشمل ذلك الإنذار المبكر للدول الأخرى عن طريق تبادل المعلومات.

ج- عدم توفير الملاذ الآمن لمن يمولون الأعمال الإرهابية أو يدبرونها أو يدعمونها أو يرتكبونها، ولمن يوفرون الملاذ الآمن للإرهابيين.

د- منع من يمولون أو يدبرون أو ييسرون أو يرتكبون الأعمال الإرهابية من استخدام أراضيها في تنفيذ تلك المآرب ضد دول أخرى أو ضد مواطني تلك الدول.

هـ- كفالة تقديم أي شخص يشارك في تمويل أعمال إرهابية أو تدبيرها أو الإعداد لها أو ارتكابها أو دعمها إلى العدالة وكفالة إدراج الأعمال الإرهابية في القوانين والتشريعات المحلية بوصفها جرائم خطيرة وكفالة أن تعكس العقوبات على النحو الواجب جسامة تلك الأعمال الإرهابية، وذلك بالإضافة إلى أي تدابير أخرى قد تتخذ في هذا الصدد.

و- تزويد كل منها الأخرى بأقصى قدر من المساعدة فيما يتصل بالتحقيقات أو الإجراءات الجنائية المتعلقة بتمويل أو دعم الأعمال الإرهابية، ويشمل ذلك المساعدة على حصول كل منها على ما لدى الأخرى من أدلة لازمة للإجراءات القانونية.

ز- منع تحركات الإرهابيين أو الجماعات الإرهابية عن طريق فرض ضوابط

فعالة على الحدود وعلى إصدار أوراق إثبات الهوية ووثائق السفر وباتخاذ تدابير لمنع تزوير وتزييف أوراق إثبات الهوية ووثائق السفر أو انتحال شخصية حامليها.

٣- يطلب من جميع الدول

أ - التماس سبل تبادل المعلومات العملية والتعجيل بها وبخاصة ما يتعلق منها بأعمال أو تحركات الإرهابيين أو الشبكات الإرهابية، وبوثائق السفر المزورة أو المزيفة، والاتجار بالأسلحة أو المتفجرات أو المواد الحساسة، وباستخدام الجماعات الإرهابية لتكنولوجيا الاتصالات، وبالتهديد الذي يشكله امتلاك **الجماعات الإرهابية لأسلحة الدمار الشامل.**

ب- تبادل المعلومات وفقاً للقوانين الدولية والمحلية والتعاون في الشؤون الإدارية والقضائية لمنع ارتكاب الأعمال الإرهابية.

ج- التعاون بصفة خاصة من خلال ترتيبات واتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف، على منع وقمع الاعتداءات الإرهابية واتخاذ إجراءات ضد مرتكبي تلك الأعمال.

د- الانضمام في أقرب وقت ممكن إلى الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة بالإرهاب ومن بينها الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب المؤرخة في ٩ ديسمبر ١٩٩٩.

هـ- التعاون المتزايد والتنفيذ الكامل للاتفاقيات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة بالإرهاب وقراري مجلس الأمن ١٢٦٩ (١٩٩٩) و١٣٦٨ (٢٠٠١).

و- اتخاذ التدابير المناسبة طبقاً للأحكام ذات الصلة من القوانين الوطنية والدولية، بما في ذلك المعايير الدولية لحقوق الإنسان، قبل منح مركز اللاجىء، بغية ضمان عدم قيام طالبي اللجوء بتخطيط أعمال إرهابية أو تيسيرها أو الاشتراك في ارتكابها.

ز- كفالة عدم إساءة استعمال مرتكبي الأعمال الإرهابية أو منظميها أو من ييسرها لمركز اللاجئين، وفقاً للقانون الدولي، وكفالة عدم الاعتراف بالادعاءات بوجود بواعث سياسية كأسباب لرفض طلبات تسليم الإرهابيين المشتبه فيهم.

٤- **يلاحظ مع القلق** الصلة الوثيقة بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع بالمخدرات وغسل الأموال والاتجار غير القانوني بالأسلحة والنقل غير القانوني للمواد النووية والكيميائية والبيولوجية وغيرها من المواد التي يمكن أن تترتب عليها آثار مميتة، **ويؤكد** في هذا الصدد ضرورة تعزيز تنسيق الجهود على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والدولي تدعيماً للاستجابة العالمية في مواجهة التحدي والتهديد الخطيرين للأمن الدولي.

٥- **يعلن** أن أعمال وأساليب وممارسات الإرهاب الدولي تتنافى مع مقاصد ومبادىء الأمم المتحدة وأن تمويل الأعمال الإرهابية وتدبيرها والتحريض عليها عن علم، أمور تتنافى أيضاً مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها.

٦- **يقرر أن ينشىء، وفقاً للمادة ٢٨ من نظامه الداخلي الموقت، لجنة تابعة لمجلس الأمن تتألف من جميع أعضاء المجلس، لتراقب تنفيذ هذا القرار بمساعدة** الخيرات المناسبة، **ويطلب** من جميع الدول موافاة اللجنة بتقارير عن الخطوات التي اتخذتها تنفيذاً لهذا القرار في موعد لا يتجاوز ٩٠ يوماً من تاريخ اتخاذه وأن تقوم بذلك فيما بعد وفقاً لجدول زمني تقترحه اللجنة.

٧- **يوعز** إلى اللجنة أن تقوم بالتشاور مع الأمين العام بتحديد مهامها وتقديم برنامج عمل في غضون ثلاثين يوماً من اتخاذ هذا القرار والنظر في ما تحتاج إليه من دعم.

٨- **يعرب** عن تصميمه على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لكفالة تنفيذ هذا القرار بصورة كاملة وفقاً لمسؤولياته المنصوص عليها في الميثاق.

٩- **يقرر** أن يبقي المسألة قيد نظره.

قانون محاسبة سوريا واستعادة السيادة اللبنانية

١٢ كانون الأول ٢٠٠٣

مشروع قانون سنه مجلسا الشيوخ والنواب في الولايات المتحدة الأميركية مجتمعين من أجل إيقاف دعم سوريا للإرهاب، وإنهاء احتلالها للبنان وإيقاف **تطوير أسلحتها للدمار الشامل، ومن خلال ذلك محاسبة سوريا على المشاكل الأمنية العالمية التي سببتها في الشرق الأوسط ولأسباب أخرى.**

- القسم الأول: العنوان المختصر

يمكن تسمية مشروع القانون بـ «مشروع قانون محاسبة سوريا واستعادة السيادة اللبنانية لـ٢٠٠٣».

- القسم الثاني: وقائع

(١) في ٢٤ حزيران/ يونيو ٢٠٠٢ أدلى الرئيس بوش بالتصريح التالي «على سوريا أن تختار الجانب الصحيح في الحرب على الإرهاب من خلال إقفال مخيمات الإرهاب وطرد المنظمات الإرهابية».

(٢) قرار مجلس الأمن رقم ١٣٧٣ بتاريخ ٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ نص على أن تمتنع كل الدول عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم المباشر أو غير المباشر للكيانات أو الأشخاص المتورطين في أعمال إرهابية وأن تتخذ الخطوات الضرورية من أجل منع تنفيذ عمليات إرهابية وأن ترفض أن تكون ملاذاً آمناً لهؤلاء الذين يمولون ويخططون ويدعمون أو ينفذون عمليات إرهابية.

(٣) إن القانون الأميركي يمنع حالياً الحكومة السورية من الحصول على مساعدة

من الولايات المتحدة لأنها قدمت دعماً مراراً لأعمال على مستوى الإرهاب العالمي، على النحو الذي حدده وزير الخارجية في البند السادس من قانون إدارة التصدير عام ١٩٧٩ والأحكام الأخرى ذات الصلة.

(٤) على الرغم من أن وزارة الخارجية تصنف سوريا على أنها دولة راعية للإهارب وتصدر تقارير تفيد بأن سوريا تؤمن ملاذاً ودعماً للعديد من الجماعات الإرهابية، إلا أن القليل من العقوبات الأميركية فرضت على سوريا مقارنة بالدول الأخرى الموجودة على قائمة الدول الراعية للإرهاب.

(٥) إن الجماعات الإرهابية من ضمنها حزب الله وحماس وحركة الجهاد **الإسلامي الفلسطينية والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين القيادة العامة، لا يزال لديها مكاتب ومخيمات تدريب ومرافق أخرى على الأراضي السورية وهي تعمل في المناطق اللبنانية المحتلة من قبل القوات السورية المسلحة وتحصل على إمدادات من إيران عبر سوريا.**

(٦) إن قرار مجلس الأمن الدولي الرقم ٥٢٠ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢) يدعو إلى احترام صارم لسيادة لبنان وسلامة أراضيه ووحدته واستقلاله السياسي تحت السلطة الوحيدة والحصرية للحكومة اللبنانية من خلال الجيش اللبناني في جميع أنحاء لبنان.

(٧) ما يقارب ٢٠ ألف جندي ورجل أمن سوري يحتلون جزءاً كبيراً من الأراضي الخاضعة للسيادة اللبنانية ويمارسون نفوذاً كبيراً على الحكومة ويقوضون استقلالها السياسي.

(٨) منذ عام ١٩٩٠ أصدر مجلسا الشيوخ والنواب سبعة مشاريع قوانين وقوانين تدعو إلى انسحاب القوات السورية المسلحة من لبنان.

(٩) في ٣ آذار/ مارس ٢٠٠٣ أعلن وزير الخارجية الأميركي كولن باول أن «هدف الولايات المتحدة أن يترك لبنان ليحكم من الشعب اللبناني دون وجود جيش الاحتلال (السوري)».

(١٠) أعداد واسعة ومتزايدة من الشعب اللبناني من مختلف الطيف السياسي

اللبناني صعدت دعواتها السلمية والديمقراطية لانسحاب الجيش السوري من التراب اللبناني.

(١١) إسرائيل سحبت كل قواتها المسلحة من لبنان تطبيقاً لقرار مجلس الأمن الرقم ٤٢٥ (آذار/ مارس ١٩٧٨) كما أكد الأمين العام للأمم المتحدة.

(١٢) على الرغم من هذه الشهادة للأمم المتحدة بامتثال إسرائيل الكامل لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ فإن حزب الله المدعوم سورياً وإيرانياً يواصل مهاجمة المواقع الإسرائيلية في مزارع شبعا بذريعة أن مزارع شبعا أرض كان يجب على إسرائيل الانسحاب منها بموجب القرار ٤٢٥ كما إن حزب الله المدعوم **من سوريا وإيران ومنظمات أخرى يواصلان مهاجمة أهداف مدنية في إسرائيل.**

(١٣) إنّ سوريا لن تسمح للبنان ـ البلد ذي السيادة ـ أن يفي بالتزاماته تطبيقاً للقرار ٤٢٥ من خلال نشر قواته في جنوب لبنان.

(١٤) نتيجة لذلك فإن الحدود اللبنانية الإسرائيلية وجزءاً كبيراً من الجنوب اللبناني تحت سيطرة حزب الله الذي يواصل مهاجمة المواقع الإسرائيلية، ويسمح لحرس الثورة الإيراني وجماعات مسلحة أخرى بأن تعمل بحرية في المنطقة وهو يحتفظ بمئات الصواريخ على طول الحدود الشمالية مع إسرائيل مزعزعاً استقرار المنطقة برمتها.

(١٥) في ١٢ شباط/ فبراير ٢٠٠٣ أدلى مدير المخابرات العامة جورج تينيت بالتصريح التالي حول حزب الله المدعوم سورياً وإيرانياً «كونه تنظيماً يملك القدرة ولديه وجود في جميع أنحاء العالم فإنه يعادل القاعدة إن لم يكن تنظيماً أكثر قدرة بكثير.. انطلاقاً من الوارد أعلاه من حيث العلاقة مع الإيرانيين والتدريب الذي يتلقاه فإن ذلك يضعه في فئة التنظيمات التي ترعاها الدول مع إمكانية تدميرية كبيرة».

(١٦) في خطابه عن حالة الاتحاد في ٢٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢ أعلن الرئيس بوش أن الولايات المتحدة ستعمل عن قرب مع حلفائنا لمنع الإرهابيين

ودولهم الراعية التي تؤمن لهم الأدوات والتكنولوجيا والخبرة، من تصنيع وتسليم أسلحة دمار شامل.

(١٧) إن الحكومة السورية تواصل تطوير ونشر صواريخ بالستية قصيرة ومتوسطة المدى.

(١٨) وفقاً للتقرير غير السري لوكالة الاستخبارات المركزية في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١ وعنوانه «تطور الصواريخ الأجنبية وتهديد الصواريخ البالستية خلال ٢٠١٥» فإن «سوريا تمتلك قوة صاروخية وبالستية من خلال المئات من صواريخ «فروغ» و«سكود» و«اس اس ٢١» كما طورت سوريا رؤوساً كيميائية لصواريخها من نوع سكود».

(١٩) إن سوريا تتابع تطوير وإنتاج الاسلحة البيولوجية والكيميائية ولديها برنامج أبحاث وتطوير نووي بما يبعث على القلق.

(٢٠) وفقاً للتقرير غير السري لوكالة الاستخبارات المركزية حول «امتلاك التكنولوجيا المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل والذخائر التقليدية المتطورة» الصادر في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣ «فإن سوريا تمتلك بالفعل مخزوناً من غاز الأعصاب السارين لكنها على ما يبدو تحاول تطوير المزيد من عناصر غازات الأعصاب السامة». تواصل سوريا اعتمادها على مصادر أجنبية في العناصر الرئيسية لبرنامجها الكيميائي. ومن المحتمل جداً أنها تعمل على تطوير قدرتها الصاروخية البيولوجية الهجومية.

(٢١) في ٦ أيار/ مايو ٢٠٠٢ صرح وكيل وزارة الخارجية للحد من التسلح والأمن العالمي جون بولتون بالتالي «الولايات المتحدة تعلم أيضاً أن سوريا لطالما كانت تملك برنامج حرب كيميائية. ولديها مخزون من غاز السارين وتشارك في البحث وتطوير غاز الأعصاب VX. إن سوريا التي وقعت لكن لم تصادق على معاهدة الأسلحة البيولوجية تواصل تطوير أسلحتها البيولوجية وهي أقله قادرة على إنتاج كميات صغيرة من العناصر البيولوجية المستخدمة في الحروب».

(٢٢) وفقاً للتقرير غير السري لوكالة الاستخبارات المركزية المقدم للكونغرس

حول «امتلاك التكنولوجيا المرتبطة بأسلحة الدمار الشامل والذخائر المتطورة» الصادر في ٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣ فإن «روسيا وسوريا وافقتا على مشروع للتعاون في مجال الطاقة النووية المدنية. في المبدأ فإن الوصول إلى الخبرة الروسية يؤمن لسوريا فرصاً من أجل توسيع قدراتها المحلية وبالتالي المضي في قرار تطوير اسلحتها الكيميائية.

(٢٣) بموجب معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية التي دخلت حيز التنفيذ في ٥ آذار/ مارس ١٩٧٠ والتي تشكل سوريا طرفاً فيها، فإن سوريا تعهدت بعدم حيازة أو إنتاج أسلحة كيميائية وقبلت بشكل كامل تفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية للتحقق من انتقال معداتها النووية من النشاطات السلمية إلى **إنتاج أسلحة نووية أو متفجرات نووية أخرى.**

(٢٤) **سوريا ليست طرفاً في معاهدة الاسلحة الكيميائية والبيولوجية التي دخلت حيز التنفيذ في ٢٩ نيسان/ أبريل ١٩٩٧ وفي ٢٦ آذار/ مارس ١٩٧٥.**

(٢٥) الرئيس السوري بشار الأسد وعد وزير الخارجية كولن باول في **شباط/ فبراير ٢٠٠١ بوقف انتهاكات قرار مجلس الأمن رقم ٦٦١ الذي يقيد** بيع النفط وسلع أخرى من قبل نظام صدام حسين باستثناء حدود ما تجيزه القرارات الأخرى ذات الصلة إلا أنه لم يتم الوفاء بهذا التعهد.

(٢٦) ربحت سوريا من عمليات استيراد وشحن النفط العراقي غير المشروعة في عهد نظام صدام حسين ٥٠ مليون دولار أو أكثر شهرياً كما واصلت سوريا بيع النفط السوري بأسعار السوق.

(٢٧) ربح نظام صدام حسين من عمليات الاستيراد والشحن غير المشروعة من قبل سوريا للنفط العراقي مليوني دولار يومياً.

(٢٨) في ٢٨ آذار/ مارس ٢٠٠٣ حذر وزير الدفاع دونالد رامسفيلد بأنه «لدينا معلومات عن عمليات شحن لمعدات عسكرية تتم عبر الحدود من سوريا إلى العراق بما فيها مناظير ليلية.. هذه الشحنات تشكل خطراً مباشراً على حياة قوات التحالف. نحن نعتبر مثل عمليات التهريب هذه أعمالاً عدائية وسوف نحمل الحكومة السورية مسؤولية هذه الشحنات.

(٢٩) وفقاً للمادة ٢٣ (١) من ميثاق الأمم المتحدة فإن الأعضاء في الأمم المتحدة يتم انتخابهم أعضاء غير دائمين في مجلس الأمن الدولي «مع إيلاء الاعتبار في المقام الأول إلى مساهمة أعضاء الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين والأهداف الأخرى للمنظمة».

(٣٠) على الرغم من المادة ٢٣ (١) من ميثاق الأمم المتحدة فإن سوريا انتخبت في تشرين الأول/ أكتوبر عام ٢٠٠١ مدة سنتين عضواً غير دائم في مجلس الأمن الدولي بدءاً من ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢ وشغلت رئاسة مجلس الأمن في الفترة الممتدة بين حزيران/ يونيو ٢٠٠٢ وآب/ أغسطس ٢٠٠٣.

(٣١) في ٣١ آذار/ مارس ٢٠٠٣ أوضح وزير الخارجية السوري فاروق الشرع نيات النظام السوري حين قال صراحة **«إن المصلحة السورية هي في رؤية الغزاة منهزمين في العراق».**

(٣٢) في ١٣ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣ وجه وزير الدفاع الأميركي دونالد رامسفيلد اتهاماً بأن حافلات من المقاتلين السوريين دخلت إلى العراق مع مئات آلاف الدولارات ومنشورات تعرض مكافآت لقاء الجنود الأميركيين القتلى.

(٣٣) في ١٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣ مثل جون بولتون أمام اللجنة الفرعية حول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى التابعة للجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب وأكد أعمال سوريا العدائية تجاه قوات التحالف خلال عملية تحرير العراق. وأضاف بولتون أن سوريا سمحت بتدفق المساعدات العسكرية إلى العراق عشية الحرب وخلالها. وسمحت سوريا لمتطوعين بالعبور إلى العراق من أجل مهاجمة وقتل جنودنا أثناء الحرب ولا تزال تفعل ذلك.. إن السلوك السوري خلال عملية تحرير العراق يؤكد أهمية التعامل بجدية مع التقارير والمعلومات حول قدرات سوريا في مجال أسلحة الدمار الشامل.

(٣٤) خلال شهادته قبيل انعقاد لجنة العلاقات الدولية في مجلس النواب في ٢٥أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣ قال السفير بول بريمر الحاكم الثالث لسلطة التحالف الموقتة في العراق «إنه من أصل الـ٢٧٨ فرداً القادمين من بلدان

العالم الثالث الذين اعتقلتهم قوات التحالف في العراق فإن العدد الأكبر هو من السوريين».

القسم الثالث: تقدير الكونغرس

يرى الكونغرس أنه:

(١) على الحكومة السورية أن توقف فوراً ودون قيد أو شرط دعمها للإرهاب وأن تعلن باستمرار وبصراحة تخليها عن دعمها الكامل لكل أشكال الإرهاب وأن تغلق كل مكاتب الإرهابيين والمرافق المقدمة لهم في سوريا بما في ذلك **مكاتب حماس وحزب الله وحركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين القيادة العامة.**

(٢) **على الحكومة السورية أن:**

(أ) توقف فوراً ودون قيد أو شرط تسهيل مرور الأفراد من سوريا إلى العراق فضلاً عن المعدات العسكرية والفتاكة باستثناء تلك التي تسمح بها السلطة الموقتة للتحالف أو حكومة عراقية ذات تمثيل معترف بها دولياً.

(ب) أن توقف دعمها للمتطوعين والإرهابيين الذين يسافرون من سوريا أو عبرها إلى العراق من أجل تنفيذ هجمات.

(ج) اتخاذ خطوات ملموسة يمكن التحقق منها لردع مثل هذا السلوك والتحكم في استخدام الأراضي الواقعة تحت السيطرة السورية.

(٣) على الحكومة السورية أن تعلن فوراً التزامها بالانسحاب الكامل لقواتها المسلحة بما فيها العسكرية وشبه العسكرية والقوات الأمنية من لبنان ووضع جدول زمني لهذا الانسحاب.

(٤) على الحكومة اللبنانية أن تنشر قواتها المسلحة في كل المناطق اللبنانية بما في ذلك جنوب لبنان تطبيقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٥٢٠ (١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢) بغية بسط الدولة اللبنانية سيادتها على كل أراضيها، كما عليها طرد كل القوى الإرهابية والأجنبية من جنوب لبنان بما فيها حزب الله والحرس الثوري الإيراني.

(٥) على الحكومة السورية أن توقف تطوير ونشر صواريخ أرض أرض المتوسطة والبعيدة المدى بالإضافة إلى تطوير وإنتاج الأسلحة البيولوجية والكيميائية.

(٦) على الحكومتين السورية واللبنانية أن تدخلا في مفاوضات جدية وغير مشروطة مع حكومة إسرائيل بغية تحقيق سلام دائم وشامل.

(٧) على الولايات المتحدة أن تواصل مساعدتها الإنسانية والتعليمية للشعب اللبناني ولكن من خلال جمعيات خاصة غير حكومية ومنظمات دولية فقط إلى حين بسط الحكومة اللبنانية سيطرتها وسيادتها على كل أراضيها وحدودها وتحقيقها استقلالاً سياسياً كاملاً كما يدعو قرار مجلس الأمن رقم ٥٢٠.

(٨) نظراً إلى كونها تنتهك العديد من القرارات الرئيسية الصادرة عن مجلس الأمن **وكونها دولة تواصل سياسات تقوض السلام والأمن الدوليين فإنه يجب منع سوريا من الانضمام إلى مجلس الأمن الدولي أو أن تشغل منصب الرئاسة ويجب إزالتها (طردها) من مجلس الأمن.**

القسم الرابع: القرار السياسي

تقضي سياسة الولايات المتحدة الأميركية أن:

(١) على سوريا أن تتحمل المسؤولية عن الهجمات التي نفذها حزب الله وجماعات إرهابية أخرى تملك مكاتب أو مخيمات تدريب أو مرافق أخرى في سوريا أو لديها قواعد في مناطق لبنانية تحتلها سوريا.

(٢) ستعمل الولايات المتحدة على حرمان سوريا من القدرة على دعم الأعمال الإرهابية والجهود من أجل تطوير أسلحة دمار شامل والحصول عليها.

(٣) ستواصل الخارجية تصنيف سوريا دولة راعية للإرهاب إلى حين توقف دعمها للإرهاب بما في ذلك حزب الله والجماعات الإرهابية الأخرى في لبنان واستضافتها الجماعات الإرهابية في دمشق، وامتثالها الكامل لقانون الإرهاب الأميركي والقرار الدولي رقم ١٣٧٣ (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١).

(٤) استعادة لبنان الكاملة لسيادته واستقلاله السياسي. وسلامة أراضيه هي في صلب مصلحة الأمن القومي للولايات المتحدة.

(٥) إن سوريا تنتهك القرار الدولي ٥٢٠ من خلال استمرار احتلالها للأراضي اللبنانية وتعديها على استقلاله السياسي.

(٦) إن التزام سوريا بالانسحاب من لبنان ليس مشروطاً بمسار عملية السلام الإسرائيلية السورية أو الإسرائيلية اللبنانية وإنما يتأتى من التزام سوريا بالقرار الدولي ٥٢٠.

(٧) إن امتلاك سوريا لأسلحة الدمار الشامل ومنظومات الصواريخ البالستية يهدد أمن الشرق الأوسط ومصالح الأمن القومي الأميركي.

(٨) ستتم محاسبة سوريا عن أي ضرر يلحق بالقوات المسلحة للتحالف أو بأي **مواطن أميركي في العراق، في حال وجدت الحكومة السورية مسؤولة نتيجة تسهيلها الأنشطة الإرهابية وشحنها المعدات العسكرية إلى العراق.**

(٩) الولايات المتحدة لن تقدم أي مساعدة لسوريا وستعارض أي مساعدة متعددة الأطراف لها إلى حين تنهي دعمها للإرهاب وتسحب قواتها من لبنان وتوقف تطوير ونشر أسلحة الدمار الشامل والصواريخ البالستية برّ برّ المتوسطة والبعيدة المدى.

القسم الخامس: العقوبات والتراخيص

(أ) العقوبات - إلى حين يقرر الرئيس أن سوريا تلبي المتطلبات المذكورة في الفقرات من (١) إلى (٤) ويدلي بشهادته حول هذا الموضوع أمام الكونغرس فإنه وفقاً للفقرة (١) على الرئيس أن يحظر تصدير سوريا لأي صنف، بما في ذلك منح إعطاء ترخيص لتصدير أي صنف موجود على لائحة الأسلحة الأميركية ولوائح إدارة التصدير.

(٢) على الرئيس أن يفرض واحدة أو اثنتين من العقوبات التالية:

(أ) حظر تصدير الولايات المتحدة أي من منتجاتها باستثناء المواد الغذائية والطبية إلى سوريا.

(ب) حظر قطاع الأعمال الأميركي من الاستثمار والعمل في سوريا.

(ج) تقييد سفر الدبلوماسيين السوريين في واشنطن وفي الأمم المتحدة في نيويورك ضمن حدود ٢٥ ميلاً من واشنطن العاصمة أو من مباني الأمم المتحدة.

(د) منع أي طائرة أو وسيلة نقل جوية مملوكة من سوريا أو تديرها من الإقلاع أو الهبوط أو الطيران في الأجواء الأميركية.

(هـ) تخفيض الولايات المتحدة مستوى العلاقات الدبلوماسية مع سوريا (باستثناء العلاقات المطلوبة من أجل حماية المصالح الأميركية أو من أجل تنفيذ الأهداف من هذا القانون).

(و) حظر أي معاملات من قبل أي شخص في أي ملكية للحكومة السورية مصالح فيها.

(ب) تنازلات ـ يمكن للرئيس أن يتنازل عن تطبيق البند (١) أو(٢) من الفقرة (أ) أو الاثنين في حال أثبت أنه من مصلحة الأمن القومي للولايات المتحدة القيام بذلك مع تقديمه تقريراً للجان المعنية في الكونغرس يتضمن الأسباب الموجبة لهذا القرار.

(ج) السماح بتقديم مساعدات لسوريا ـ في حال أثبت الرئيس

(١) أن سوريا تلتزم بمتطلبات الفقرتين (١) و(٤) من البند (د) وتقديم ما يثبت ذلك إلى الكونغرس.

(٢) أنه تم إحراز تقدم ملموس في المفاوضات الهادفة إلى تحقيق اتفاق سلام بين إسرائيل وسوريا وبين إسرائيل ولبنان.

(٣) أن الحكومة السورية تحترم بشكل صارم سيادة لبنان وسلامة أراضيه ووحدته واستقلاله السياسي تحت السلطة الوحيدة والحصرية للحكومة اللبنانية من خلال الجيش اللبناني كما جاء في الفقرة الرابعة من قرار مجلس الأمن الدولي الرقم ٥٢٠ (١٩٨٢) لاحقاً يحق للرئيس أن يقدم المساعدة لسوريا بموجب الفصل الأول من القسم الأول من قانون المساعدة الخارجية بتاريخ ١٩٦١ والمرتبط بتطوير المساعدات.

(د) شهادة ـ الشهادة تحت هذا البند هي شهادة ترسل إلى لجان الكونغرس المعنية تتضمن تأكيداً من الرئيس بأن

(١) سوريا أوقفت تقديم الدعم للجماعات الإرهابية العالمية ولا تسمح للجماعات الإرهابية مثل حماس وحزب الله والجهاد الإسلامي الفلسطينية والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية القيادة العامة بالحفاظ على مرافق لها في الأراضي الخاضعة للسيطرة السورية.

(٢) الحكومة السورية أنهت احتلالها للبنان كما هو مبين في الفقرة ٢ (٧) من هذا القانون.

(٣) الحكومة السورية أوقفت تطوير ونشر صواريخ بالستية بر-بر متوسطة وبعيدة المدى وأنها لا تسعى ولا تعمل في مجال البحث وتطوير واكتساب وإنتاج ونقل ونشر أسلحة بيولوجية أو كيميائية أو نووية وأنها قدمت ضمانات موثوقاً بها بأنها لن تقدم على هذا السلوك في المستقبل وأنها وافقت على السماح للأمم المتحدة ومراقبين دوليين آخرين بالتحقق من ذلك.

(٤) أن الحكومة السورية أوقفت كل دعم أو تسهيلات للنشاطات الإرهابية داخل العراق بما في ذلك منع استخدام الأراضي الواقعة تحت سيطرتها بأي وسيلة كانت لدعم أولئك المتورطين في نشاطات إرهابية داخل العراق.

القسم السادس: التقرير

(أ) في موعد لا يتجاوز ستة أشهر من تاريخ سن هذا القانون وكل ١٢ شهراً بعد ذلك إلى حين تنفيذ الشروط المذكورة في الفقرات (١) إلى (٤) من القسم الخامس (د) على وزير الخارجية أن يقدم تقريراً إلى لجان الكونغرس المعنية حول:

(١) تقدم سوريا نحو تلبية الشروط المبينة في الفقرات من (١) إلى (٤) من القسم الخامس (د).

(٢) وجود صلات بين أفراد إرهابيين وجماعات إرهابية لا تزال تملك مكاتب ومخيمات تدريب ومرافق أخرى على الأراضي السورية أو تعمل على أراض لبنانية محتلة من قبل القوات السورية المسلحة وبين هجمات إرهابية ضد الولايات المتحدة أو مواطنيها أو منشآتها أو حلفائها.

(٣) كيفية زيادة الولايات المتحدة جهودها ضد حزب الله وتنظيمات إرهابية أخرى تدعمها سوريا.

(ب) في الشكل ـ التقرير الذي سيقدم وفق ما جاء في «البند أ» يجب أن يبقى سرياً ولكن يمكن أن يضم ملحقاً غير سري.

القسم السابع: لجان الكونغرس المعنية

المقصود بلجان الكونغرس المعنية في هذا القانون لجنة العلاقات الدولية في مجلس النواب ولجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ.

تمت المصادقة عليه في ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣.

القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)

القرار ١٥٥٩ الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٠٢٨ المعقودة في ٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته السابقة بشأن لبنان، ولا سيما القراران ٤٢٥ (١٩٧٨) و٤٢٦ (١٩٧٨) المؤرخان في ١٩ آذار/ مارس ١٩٧٨ والقرار ٥٢٠ (١٩٨٢) المؤرخ في ١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢، والقرار ١٥٥٣ (٢٠٠٤) المؤرخ في ٢٩ تموز/ يوليو ٢٠٠٤، فضلاً عن بيانات رئيسه بشأن الحالة في لبنان، ولاسيما البيان المؤرخ في ١٨ حزيران/ يونيو ٢٠٠٠ (S /PRST/ ٢٠٠٠/ ٢١)،

وإذ يؤكد مجدداً دعمه القوي لسلامة لبنان الإقليمية وسيادته واستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دولياً،

وإذ يشير إلى عزم لبنان على ضمان انسحاب جميع القوات غير اللبنانية من لبنان،

وإذ يعرب عن بالغ قلقه من استمرار وجود ميليشيات مسلحة في لبنان، ما يمنع الحكومة اللبنانية من ممارسة كامل سيادتها على جميع الأراضي اللبنانية،

وإذ يؤكد مجدداً أهمية بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضي اللبنانية،

وإذ يدرك أن لبنان مقبل على انتخابات رئاسية ويؤكد أهمية إجراء انتخابات حرة ونزيهة وفقاً لقواعد الدستور اللبناني الموضوعة من غير تدخل أو نفوذ أجنبي،

١ - يؤكد مجدداً مطالبته بالاحترام التام لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي تحت سلطة حكومة لبنان وحدها دون منازع في جميع أنحاء لبنان؛

٢ - يطالب جميع القوات الأجنبية المتبقية بالانسحاب من لبنان؛

٣ - يدعو إلى حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها؛

- يؤيد بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضي اللبنانية؛

٥ - يعلن تأييده لعملية انتخابية حرة ونزيهة في الانتخابات الرئاسية المقبلة تجري وفق قواعد الدستور اللبناني الموضوعة من غير تدخل أو نفوذ أجنبي؛

٦ - يطالب جميع الأطراف المعنية بالتعاون تعاوناً تاماً وعلى وجه الاستعجال مع مجلس الأمن من أجل التنفيذ الكامل لهذا القرار ولجميع القرارات ذات الصلة بشأن استعادة لبنان لسلامته الإقليمية وكامل سيادته واستقلاله السياسي؛

٧ - يطلب إلى الأمين العام أن يوافي مجلس الأمن في غضون ثلاثين يوماً بتقرير عن تنفيذ الأطراف لهذا القرار، ويقرر أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.



مراسلات الجامعة وسوريا

قرار تعليق عضوية سوريا في جامعة الدول العربية
١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١

- إن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في جلسته المستأنفة للدورة غير العادية بتاريخ ١٢/ ١١/ ٢٠١١ بمقر الأمانة العامة،
- وبعد اطلاعه على تقييم اللجنة العربية الوزارية لما آلت إليه الأوضاع في سورية،
- وبعد استماعه إلى تقرير الأمين العام، ومداخلة رئيس وفد الجمهورية العربية السورية، ومداولات السادة الوزراء ورؤساء الوفود،
- ونظراً إلى عدم التزام الحكومة السورية بالتنفيذ الكامل والفوري لمبادرة جامعة الدول العربية التي اعتمدها مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في اجتماعه الذي عقد يوم ٢/ ١١/ ٢٠١١،

يقرر

١ - تعليق مشاركة وفود حكومة الجمهورية العربية السورية في اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية وجميع المنظمات والأجهزة التابعة لها اعتباراً من يوم ١٦/ ١١/ ٢٠١١ وإلى حين قيامها بالتنفيذ الكامل لتعهداتها التي وافقت عليها بموجب خطة العمل العربية لحل الأزمة السورية التي اعتمدها المجلس في اجتماعه بتاريخ ٢/ ١١/ ٢٠١١.

٢ - توفير الحماية للمدنيين السوريين وذلك بالاتصال الفوري بالمنظمات العربية المعنية، وفي حال عدم توقف أعمال العنف والقتل يقوم الأمين العام بالاتصال بالمنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان بما فيها الأمم المتحدة وبالتشاور مع أطياف المعارضة السورية لوضع تصور بالإجراءات المناسبة لوقف هذا

النزف وعرضها على مجلس الجامعة الوزاري للبت فيها في اجتماعه المقرر يوم ١٦/ ١١/ ٢٠١١.

٣ - دعوة الجيش العربي السوري إلى عدم التورط في أعمال العنف والقتل ضدالمدنيين.

٤ - توقيع عقوبات اقتصادية وسياسية ضدالحكومة السورية.

٥ - دعوة الدول العربية لسحب سفرائها من دمشق، مع اعتبار ذلك قراراً سيادياً لكل دولة.

٦ - دعوة جميع أطراف المعارضة السورية للاجتماع في مقر الجامعة العربية خلال ثلاثة أيام للاتفاق على رؤية موحدة للمرحلة الانتقالية المقبلة في سورية، على أن ينظر المجلس في نتائج أعمال هذا الاجتماع ويقرر ما يراه مناسباً بشأن الاعتراف بالمعارضة السورية.

٧ - عقد اجتماع على المستوى الوزاري مع أطراف المعارضة السورية كافة بعد توصلهم إلى الاتفاق كما جاء في «سادساً».

٨ - إبقاء المجلس في حالة انعقاد دائم لمتابعة الموقف.

(ق: رقم ٧٤٣٨- د.غ.ع.م - ١٢/ ١١/ ٢٠١١)

- الجمهورية اللبنانية والجمهورية اليمنية: اعتراض
- جمهورية العراق: امتناع

تقرير رئيس بعثة مراقبي جامعة الدول العربية

إلى سوريا

للفترة من ٢٠١١/١٢/٢٤ إلى ٢٠١٢/١/١٨

أولاً: المرجعيات القانونية

١ - أصدر مجلس جامعة الدول العربية القرار رقم ٧٤٣٦ بتاريخ ٢/ ١١/ ٢٠١١ الذي اعتمد خطة العمل العربية المرفقة بالقرار ورحب بموافقة الحكومة السورية عليها كما أكد على ضرورة التزامها بالتنفيذ الفوري والكامل لما جاء فيها من بنود.

٢ - بتاريخ ١٦/ ١١/ ٢٠١١ أصدر مجلس جامعة الدور العربية القرار رقم ٧٤٣٩ بالموافقة على مشروع البروتوكول بشأن المركز القانوني ومهام بعثة مراقبي جامعة الدول العربية إلى سوريا والمكلفة بالتحقق من تنفيذ بنود الخطة العربية لحل الأزمة السورية وتوفير الحماية للمدنيين السوريين وطلب من الأمين العام لجامعة الدول العربية اتخاذ ما يراه مناسباً نحو تسمية رئيس بعثة مراقبي الجامعة العربية والقيام بإجراء الاتصالات اللازمة مع الحكومة السورية للتوقيع على البروتوكول.

٣ - أصدر مجلس جامعة الدول العربية القرار رقم ٧٤٤١ بتاريخ ٢٤/ ١١/ ٢٠١١ الذي تضمن قيام الأمين العام بإرسال بعثة مراقبي جامعة الدول العربية إلى الجمهورية العربية السورية للقيام بمهامها وفق أحكام البروتوكول فور التوقيع عليه.

٤ - وقعت الجمهورية العربية السورية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية على البروتوكول بتاريخ ١٩/ ١٢/ ٢٠١١ والذي تضمن تشكيل البعثة من الخبراء

المدنيين والعسكريين العرب من مرشحي الدول والمنظمات العربية غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان لايفادها إلى أراضي الجمهورية العربية السورية، وتجدر الإشارة إلى أن البند «خامساً» نص على أن تقدم البعثة تقارير دورية عن نتائج أعمالها إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية والحكومة السورية تمهيدا لعرضها على المجلس الوزاري عن طريق اللجنة الوزارية المعنية بالوضع في سوريا للنظر فيها واتخاذ ما يلزم في هذا الشأن.

٥ - وافق مجلس جامعة الدول العربية بتاريخ ٢٠/ ١٢/ ٢٠١١ على تسمية الفريق أول الركن محمد أحمد مصطفى الدابي من جمهورية السودان رئيساً لبعثة مراقبي جامعة الدول العربية.

ثانياً: تشكيل البعثة

٦ - طلبت الأمانة العامة من الدول الأعضاء والمنظمات العربية ذات الصلة موافاتها بأسماء مرشحيها للانضمام إلى بعثة مراقبي الجامعة إلى سوريا وفي ضوء ذلك تشكلت بعثة مراقبي جامعة الدول العربية من ١٦٦ مراقباً حتى الآن من ١٣ دولة عربية و٦ منظمات عربية معنية.

ثالثاً: زيارة وفد تحضيري من الأمانة العامة إلى سوريا

٧ - في إطار التحضير لمهمة البعثة زار وفد مقدمة من الأمانة العامة الجمهورية العربية السورية بتاريخ ٢٢/ ١٢/ ٢٠١١ لبحث جميع الترتيبات اللوجستية للبعثة.

٨ - وتطبيقاً لأحكام البروتوكول أكد الجانب الحكومي السوري على استعداده لتقديم كافة التسهيلات والسماح بدخول المعدات الفنية اللازمة لعمل البعثة وتأمين حرية التحرك الآمن لجميع أعضائها في مختلف الأراضي السورية وعدم وضع عراقيل أمنية وإدارية تمنع البعثة من تحقيق مهمتها كما أكد على التزامه بضمان حرية البعثة في إجراء اللقاءات والاجتماعات اللازمة وتوفير

الحماية الكاملة لأفرادها وكذلك السماح بدخول الصحفيين ووسائل الإعلام العربية والدولية إلى الأراضي السورية وفق القوائم والقواعد المعمول بها في سورية.

رابعاً: وصول رئيس البعثة إلى سوريا والزيارات الاستكشافية التي قام بها

٩ - وصل الفريق أول محمد أحمد مصطفى الدابي رئيس البعثة إلى الجمهورية العربية السورية مساء يوم السبت الموافق ٢٤/ ١٢/ ٢٠١١ وعقد سلسلة من الاجتماعات مع السيد وليد المعلم وزير الخارجية والمسؤولين في الحكومة السورية، والذين أكدوا على استعدادهم للتعاون التام مع بعثة الجامعة وحرصهم على انجاح مهمتها وتذليل كافة المعوقات التي قد تواجهها كما تم الاتفاق على الترتيبات اللوجستية والأمنية اللازمة للبعثة.

١٠ - أكد الجانب السوري على أن هناك بعض المناطق التي لن تتمكن قوات الحماية الأمنية من الدخول إليها مع المراقبين خوفاً من تعرض المواطنين لها وقد رأى رئيس البعثة أن هذا الأمر سوف يتيح للبعثة متابعة المواطنين والأطراف المعارضة دون رقابة حكومية مما يبعد حاجز الخوف عنهم من اية تبعات يخشونها من تواصلهم مع البعثة.

١١ - استكمل رئيس البعثة التحضيرات الفنية الميدانية وتأمين وسائل النقل وأجهزة الاتصال الضرورية لبدء أعمال البعثة كما التقى مع أعضاء البعثة الذين وصلوا على التوالي إلى سوريا وقام باطلاعهم على واجبات مهمتهم والبنود التي سيستندون إليها لأداء المهمة طبقاً للبروتوكول ثم أدى أعضاء البعثة القسم الخاص بالمهمة والذي اعده رئيس البعثة.

١٢ - بتاريخ ٢٧/ ١٢/ ٢٠١١ قام رئيس البعثة يرافقه ١٠ مراقبين بزيارة استكشافية لمدينة حمص باعتبارها من المناطق الأكثر سخونة والتي شهدت أعمال عنف ومواجهة مسلحة بين قوات الجيش والمعارضة السورية ولا زال هناك بعض الحواجز الأمنية التي تفصل بين الاحياء.

١٣ - وفور وصول رئيس البعثة إلى حمص التقى بمحافظ المدينة الذي أوضح أنها تعاني من انتشار أعمال العنف من قبل الجماعات المسلحة وحالات اختطاف وتخريب في المنشآت الحكومية والمدنية ونقص كبير في المواد الغذائية نتيجة الحصار المفروض من الجماعات المسلحة والتي يقدر عددها بـ ٣٠٠٠ فرد مؤكداً على فشل كافة محاولات التهدئة التي قام بها رجال الدين ووجهاء المدينة وطلب إمكانية معالجة أمر الجنود والآليات المحجوزة داخل بابا عمرو.

١٤ - قامت البعثة بزيارة بعض الأحياء السكنية «بابا عمرو- كرم الزيتون - الخالدية - الغوطة» دون اية حراسة حيث التقت بعدد من المواطنين المعارضين الذين أعربوا عن حالة الرعب والحصار واعمال العنف التي يعانون منها من قبل القوات الحكومية وشاهدت آثار الخراب والدمار الذي طال الاحياء الطرفية وتزامن ذلك مع إطلاق نار كثيف بين الأطراف وشهدت البعثة تبادلاً لإطلاق نار كثيف في بابا عمرو من جانب الجيش والمعارضة كما شهدت أربع آليات عسكرية في بعض المناطق المحيطة مما استدعى العودة إلى مقر المحافظة وتم الاتفاق مع المحافظ على إبقاء خمسة أفراد من البعثة في حمص لليوم التالي للقيام بأعمال ميدانية والالتقاء أكبر عدد ممكن من المواطنين.

١٥ - فور عودة رئيس البعثة من حمص عقد اجتماعاً مع الجانب الحكومي وطالبهم بسحب الآليات العسكرية من داخل المدينة ووقف أعمال العنف وحماية المدنيين وفك الحصار وتوفير المواد الغذائية بالإضافة إلى تبادل جثث القتلى من الجانبين.

١٦ - وقد أكد الجانب السوري خلال الاجتماع على إخلاء المدينة والأحياء السكنية من كافة المظاهر المسلحة فيما عدا ثلاث آليات عسكرية معطلة ومحاصرة بالإضافة إلى قيام الجماعات المسلحة بالاستيلاء على إحدى الآليات العسكرية من قوات الجيش وطلب مساعدة البعثة في سحب واسترداد هذه الآليات مقابل الإفراج عن أربعة أفراد وتبادل لجثث القتلى

«٥ من كل طرف» والسماح بدخول المواد الغذائية الأساسية لأهالي المدينة بالإضافة إلى سيارات النظافة لإزالة المخلفات وتم الاتفاق في نهاية الاجتماع على قيام البعثة بزيارة أخرى في اليوم التالي إلى حمص برفقة السيد اللواء حسان شريف المنسق الأمني لدى الجانب الحكومي.

١٧ - خلال هذه الزيارة تم التعرف على إحدى الشخصيات القيادية في المعارضة والذي يعمل كمسؤول إعلامي في المجلس الوطني حيث جرى نقاش مطول حول العرض المقدم من جانب الحكومة السورية والاسلوب لتنفيذ هذا الاتفاق الأمر الذي ترتب عليه سحب واسترداد كافة الآليات العسكرية وتبادل لجثث القتلى ودخول شاحنات محملة بالمواد الغذائية والإفراج عن ثلاثة معتقلين وسيدتين وتسليمهم لذويهم بوجود البعثة مما أدى إلى تهدئة الأوضاع داخل المدينة.

١٨ - بعد مضي خمسة أيام من انتشار المراقبين في خمسة قطاعات، طلبت اللجنة الوزارية من رئيس البعثة تقديم تقرير عن مهمة البعثة، حيث غادر إلى القاهرة وقدم عرضاً شفهياً للسادة أعضاء اللجنة خلال اجتماعهم بتاريخ ٨/ ١/ ٢٠١٢ وتقرر استكمال البعثة لمهمتها على أن يقدم رئيس البعثة تقريراً في نهاية المدة المحددة بالبروتوكول وهي ١٩/ ١/ ٢٠١٢ وبعد عودة رئيس البعثة إلى دمشق لمواصلة مهامه، واجهت البعثة بعض المصاعب من الموالين للحكومة والمعارضين لها وخاصة بعد التصريحات التي تلت اجتماع اللجنة، وما ورد بوسائل الإعلام، إلا أن هذا لم يؤثر على عمل البعثة وتكامل انتشارها على المناطق المختلفة بصورة سلسلة.

١٩ - خلال الفترة منذ وصول البعثة وحتى تاريخه، تلقت البعثة العديد من المكاتبات من اللجنة السورية المكلفة بالتنسيق مع البعثة، أشارت إلى الخسائر المادية والبشرية التي تأثرت بها مؤسسات ودواوين الحكومة السورية نتيجة أعمال تخريبية - كما يصفونها - والتي أثرت - كما ذكروا على كافة المجالات الحيوية والخدمية في الدولة.

خامساً: انتشار بعثة مراقبي جامعة الدول العربية إلى سوريا

٢٠- وزع أفراد البعثة على ١٥ قطاعاً يغطون ٢٠ مدينة وناحية في كافة أرجاء سوريا، وذلك وفق التواريخ المحددة أدناه، وكان سبب اختلاف هذه التواريخ هو ضعف التحضيرات الإدارية والفنية، بما في ذلك وصول السيارات والأفراد، مع مراعاة أن التوزيع كان متوازناً، حيث تكون كل قطاع من مختلف الجنسيات العربية.

وانتشرت هذه القطاعات داخل المحافظات والمدن السورية على النحو التالي:

* بتاريخ ٢٩/ ١٢/ ٢٠١١ انطلقت ٦ قطاعات إلى كل من دمشق وحمص وريف حمص وإدلب ودرعا وحماة.
* بتاريخ ٤/ ١/ ٢٠١٢ انطلق قطاعان إلى كل من دير الزور واللاذقية، غير أنهما بتاريخ ١٠/ ١/ ٢٠١٢ عادتا إلى دمشق لتعرضهما لاعتداءات أدت إلى أصابة اثنين من المراقبين في اللاذقية وخسائر مادية في السيارات.
* بتاريخ ١٠/ ١/ ٢٠١٢ انطلق قطاع إلى القامشلي والحسكة.
* بتاريخ ١٢/ ١/ ٢٠١٢ انطلق قطاع إلى ريف دمشق.
* بتاريخ ١٣/ ١/ ٢٠١٢ انطلقت ٤ قطاعات إلى كل من السويداء والبوكمال ودير الزور وتدمر والسخنة وبانياس وطرطوس. بتاريخ ١٥/ ١/ ٢٠١٢ انطلق قطاعان إلى كل من اللاذقية والرقة والثورة.

٢١- تم تزويد أفراد المجموعات بما يلي:

* خريطة المنطقة.
* مدونة لسوك المراقبة.
* واجبات عمل رئيس القطاع.
* واجبات عمل المراقب.
* بعض الأجهزة والمعدات الفنية اللازمة (أجهزة كمبيوتر - كاميرات - أجهزة اتصال..) الخ.

٢٢- تم فتح غرفة عمليات في مقر مكتب الجامعة العربية في دمشق ، وتعمل هذه الغرفة على مدار ٢٤ ساعة، وهي مرتطبة مباشرة بغرفة عمليات الجامعة العربية بالقاهرة، وبمختلف المجموعات المنتشرة في المناطق السورية، وتقوم الغرفة بتلقي التقارير اليومية من الفرق الميدانية، وابلاغ التوجيهات الخاصة بالمتابعة والرصد. ونتيجة لكثرة المهام، تم فتح غرفة عمليات مساندة في مقر إقامة البعثة في دمشق ، مهمتها توزيع الأفراد.

٢٣- واجهت البعثة في كل من اللاذقية ودير الزور صعوبات من قبل المواطنين الموالين للحكومة، وخاصة في اللاذقية، حيث احتشد الآلاف منهم حول سيارات البعثة مرددين شعارات مؤيدة للرئيس، وهتافات معادية للبعثة. خرج الأمر عن السيطرة وحدث اعتداء على المراقبين، نتج عنه إصابات طفيفة لاثنين منهم، وتحطيم سيارة مصفحة بالكامل، وقد تمت معالجة الأمر باتصال رئيس البعثة مع اللجنة العليا السورية المكلفة بالتنسيق مع البعثة. وبالرغم من ذلك، فقد أمر رئيس البعثة بعودة هذين القطاعين فوراً إلى دمشق ، وقام بمقابلة السيد وزير الخارجية، حيث قدم احتجاجاً رسمياً شديد اللهجة. ومن جانبه استنكر الجانب السوري هذه الحادثة بشدة وقدم اعتذاراً رسمياً، موضحاً أن ما تم غير مقصود إطلاقاً. وتأكيداً على ذلك، اجتمع السيد نائب وزير الخارجية بأفراد مجموعة اللاذقية، وأوضح لهم أن الحكومة السورية ستعمل على معالجة الخلل فوراً بما يضمن سلامة وأمن أفراد البعثة أينما كانوا، واعتذر لهم عما تعرضوا إليه من أحداث مؤسفة وغير مقصودة، وبعدها تم إعادة توزيع أفراد المجموعتين والدفع إلى القطاعات الجديدة بعد راحة ٤ أيام مما حدث.

سادساً: تنفيذ مهام البعثة وفقاً لنصوص البروتوكول

٢٤- يود رئيس البعثة أن يؤكد على أن هذا الرصد الذي يخص بنود البروتوكول هو خلاصة لتقييم القطاعات وبناء على ما أدلى به كافة رؤساء القطاعات خلال اجتماعهم مع رئيس البعثة يوم ١٧/ ١/ ٢٠١٢.

أ - المراقبة والرصد لمدى التفرد الكامل لوقف جميع انواع العنف ومن أي مصدر كان في المدن والأحياء السكنية:

٢٥- عند انتشار المراقبين في القطاعات المختلفة، رصدوا في بداية عملهم أعمال عنف من جانب القوات الحكومية، وتبادلاً لإطلاق نار مع بعض العناصر المسلحة في كل من حمص وحماة. ونتيجة لاصرار البعثة على إيقاف كافة أعمال العنف وسحب الآليات والمعدات، بدأ هذا الأمر في الانحسار، وسجلت تقارير البعثة الأخيرة هدوءاً ملحوظاً وضبطاً للنفس من جانب تلك القوات.

٢٦- رصدت البعثة في قطاعي حمص ودرعا أعمال عنف من جانب الجماعات المسلحة ضد القوات الحكومية مما ترتب عليه سقوط قتلى وجرحى في صفوف هذه القوات. وفي بعض المواقف تقوم القوات الحكومية باستخدام العنف كرد فعل على الاعتداءات التي تمارس ضد أفرادها. وقد لاحظ المراقبون قيام جماعات مسلحة باستخدام القنابل الحرارية والقذائف الخارقة للدروع.

٢٧- شهدت البعثة في مناطق حمص وادلب وحماه أعمال عنف طالت القوات الحكومية والمواطنين أسفرت عن العديد من القتلى والجرحى، مثل عملية تفجير باص مدني أسفر عن مقتل ثمانية اشخاص وجرح آخرين بينهم نساء وأطفال، وتفجير قطار محمل بالمازوت. بالإضافة إلى أحداث أخرى في حمص نتج عنها تدمير باص لقوات الشرطة ومقتل عدد اثنين منهم، كما تعرض خط الأنابيب الناقل للوقود للتفجير وبعض الكباري الصغيرة.

٢٨- لاحظت البعثة إصدار بلاغات كاذبة من جهات عدة عن أعمال تفجير وعنف في بعض المناطق، وعند توجه المراقبين إلى هذه المناطق للتحقق من الأمر، تبين أن هذه البيانات لا أساس لها من الصحة.

٢٩- لاحظت البعثة أيضاً، استناداً إلى ما يرد إليها من تقارير الفرق الميدانية، أن هناك مبالغات إعلامية في الإعلان عن طبيعة الحوادث وإعداد القتلى والمصابين نتيجة الأحداث والمظاهرات التي تشهدها بعض المدن.

ب - التأكد من عدم تعرض أجهزة الأمن السورية فضلا عما يسمى عصابات الشبيحة للمظاهرات السلمية.

٣٠- رصدت التقارير الأخيرة التي تسلمتها البعثة من رؤساء الفرق الميدانية بالإضافة إلى افادتهم في اللقاء المباشر الذي تم مع رئيس البعثة يوم ١٧/ ١/ ٢٠١٢ من أجل إعداد هذا التقرير، أن هناك مظاهرات سلمية في بعض المناطق من المؤيدين للسلطة والمعارضين، ولم يتم التعرض لأي من هذه المظاهرات، ما عدا بعض الاحتكاكات التي تمت تجاه البعثة وبين الموالين والمعارضين والتي لم تسفر عن خسائر تذكر منذ آخر عرض تم أمام اللجنة الوزارية الخاصة بسوريا خلال اجتماعها يوم ٨/ ١/ ٢٠١٢.

٣١- اكدت تقارير وإفادات رؤساء القطاعات أن المعارضين من المواطنين يبلغون البعثة عند التحشد، ويقومون باستخدامها كساتر مما يمنع من تعامل أجهزة الأمن معها، غير أن هذه الظاهرة بدأت تتلاشى تدريجيا.

٣٢- تتلقى البعثة أيضاً من المواطنين في كل من حمص ودرعا مطالبات ببقاء البعثة وعدم مغادرتها، وربما يعزى ذلك لتخوفهم من الاعتداء بعد مغادرة البعثة.

ج - التأكد من الإفراج عن المعتقلين بسبب الأحداث الراهنة

٣٣- تلقت البعثة بلاغات من جهات خارج سوريا تفيد بأن عدد المعتقلين السوريين يبلغ (١٦٢٣٧) كما تلقت بلاغات من المعارضة الداخلية تفيد بأن عدد المعتقلين يبلغ (١٢٠٠٥) وقد قامت الفرق الميدانية بالتحقق من صحة هذه الأعداد، وقد اتضح وجود تضارب في القوائم ومعلومات ناقصة وغير دقيقة، وأسماء مكررة، وتتواصل البعثة مع الجهات الحكومية المعنية لاستبيان حقيقة هذه الأعداد.

٣٤- سلمت البعثة الحكومة السورية كافة القوائم التي تلقتها سواء من المعارضة السورية بالداخل أو من خارج سوريا، وطالبت بإطلاق سراح هؤلاء المعتقلين تنفيذاً للبروتوكول.

٣٥- بتاريخ ١٥/ ١/ ٢٠١٢ أصدر السيد الرئيس بشار الأسد مرسوماً تشريعياً منح

بمقتضاه عفواً عاماً عن الجرائم المرتكبة على خلفية الأحداث التي وقعت منذ ١٥/ ٣/ ٢٠١١ وحتى تاريخ صدور هذا المرسوم. وتنفيذاً لذلك، تقوم السلطات الحكومية المعنية بالإفراج عن المعتقلين في المناطق المختلفة على دفعات، ما لم يكونوا مطلوبين في قضايا أخرى، وتقوم البعثة بالإشراف على عملية الإفراج، وتتابع استكمال الموضوع مع الجانب الحكومي بتنسيق تام وتجاوب من جانب الحكومة.

٣٦- وقد أفادت الحكومة السورية بتاريخ ١٩/ ١/ ٢٠١٢ أنه تم إطلاق سراح ٣٥٦٩ معتقلاً من النيابة العسكرية والمدنية، وقامت البعثة بالتحقق من إطلاق سراح ١٦٦٩ معتقلاً منهم حتى الآن، وما زالت تتابع هذا الموضوع مع كل من الحكومة والمعارضة، مع التأكيد على الجانب الحكومي أن يتم إطلاق سراح المعتقلين في وجود المراقبين حتى يتم توثيق هذا الحدث.

٣٧- تبين للبعثة أن المجموع الكلي لأعداد المعتقلين الذين أفادت الحكومة السورية بأنها اطلقت سراحهم حتى تاريخه، كما يلي:

* قبل مرسوم العفو ٤٠٣٥ معتقلاً.
* بعد مرسوم العفو ٣٥٦٩ معتقلاً. ليكون إجمالي ما أفادت به الحكومة ٧٦٠٤ معتقلين تم إطلاق سراحهم.

٣٨- قامت البعثة بالتحقق من صحة عدد المعتقلين الذين تم إطلاق سراحهم وتبين التالي:

* قبل صدور مرسوم العفو ٣٤٨٣ معتقلاً.
* بعد صدور مرسوم العفو ١٦٦٩ معتقلاً. وبذلك يصبح إجمالي ما تم التأكد منه ٥١٥٢ معتقلاً، ولا زالت البعثة تواصل عمليات التحقق والمتابعة مع الحكومة السورية لإطلاق سراح الآخرين.

د- التأكد من سحب وإخلاء جميع المظاهر المسلحة من المدن والأحياء السكنية التي شهدت أو تشهد المظاهرات وحركات الاحتجاجات:

٣٩- تأكدت البعثة من خلال تقارير رؤساء الفرق الميدانية، وبناء على اللقاء

المباشر مع كافة رؤساء الفرق الذي تم يوم ١٧/ ١/ ٢٠١٢ أن كافة الآليات العسكرية والدبابات والأسلحة الثقيلة قد تم سحبها من داخل المدن والأحياء السكنية، وما زال هناك تواجد أمني يتمثل في سواتر ترابية وبعض الحواجز أمام المباني الهامة والميادين، إلا أن هذه الحواجز لا تتعرض للمواطنين وهنا تجدر الأشارة إلى أنه خلال مقابلة رئيس البعثة لوزير الدفاع السوري يوم ٥/ ١/ ٢٠١٢ أكد له السيد الوزير على استعداده لمرافقته في كل المواقع والمدن التي يحددها رئيس البعثة والتي قد تشك البعثة في وجود مظاهر مسلحة فيها لم يتم سحبها بعد، وذلك لكي يصدر أوامره ميدانياً وفي الموقع لإزالة المخالفة فوراً.

٤٠ - هناك تواجد لعربات مدرعة (حاملات جنود) على بعض الحواجز، أحدهما في حمص وبعضها في مضايا والزبداني بريف دمشق وقد تم الابلاغ عنها وتم سحبها من حمص، كما تأكد أن أهالي الزبداني ومضايا توصلوا إلى اتفاق ثنائي مع الحكومة أدى إلى سحب هذه الحواجز والعربات.

هـ - التحقق من منح الحكومة السورية رخص اعتماد لوسائل الإعلام العربية والدولية والتحقق من فتح المجال أمامها للتنقل بحرية في جميع انحاء سوريا:

٤١ - أكدت الحكومة السورية على لسان وزير إعلامها أنها منحت موافقات لـ ١٤٧ وسيلة إعلامية عربية وأجنبية مختلفة منذ بداية شهر ديسمبر ٢٠١١ وحتى ١٥/ ١/ ٢٠١٢ دخل منها الأراضي السورية ١١٢ وسيلة إعلامية، إلى جانب ٩٠ وسيلة أخرى معتمدة في سوريا، وتعمل عبر مراسيلها بشكل دائم.

٤٢ - تابعت البعثة هذا الموضوع، ورصدت ٣٦ وسيلة إعلامية عربية وأجنبية، وعدد من الصحفيين في عدد من المدن السورية. كما تلقت بعض الشكاوى التي تشير إلى أن الحكومة السورية منحت بعض وسائل الإعلام رخصاً للعمل لمدة أربعة أيام فقط، وهي غير كافية من وجهة نظرهم. إضافة إلى عدم السماح لهم بالتواجد داخل البلاد إلا بعد تحديد وجهتهم، واخذ تصديق آخر

مع منعهم من الذهاب لبعض المناطق. ومن جانب آخر، أكد الجانب السوري على أنه يمنح وسائل الإعلام تراخيص للعمل مدتها عشرة أيام قابلة للتجديد.

٤٣ - أشارت تقارير وإفادات بعض القطاعات إلى وجود قيود من جانب الحكومة على تحركات وسائل الإعلام في مناطق المعارضة، مما دفع هؤلاء الصحفيين للتحرك خلف البعثة في كثير من الحالات لأداء مهامهم.

٤٤ - شهدت مدينة حمص حالة قتل واحدة لصحفي فرنسي يعمل مراسلاً لقناة فرنسا الثانية، وإصابة صحفي آخر بلجيكي الجنسية. وقد تبادلت الحكومة والمعارضة الاتهامات بشأن مسؤولية كل منهما عن الحادث، وصدرت بيانات إدانة من الطرفين، وشكل الجانب الحكومي لجنة تحقيق في هذا الحادث لمعرفة أسبابه، وتجدر الإشارة أن تقارير بعثة الجامعة في حمص، تشير إلى أن مقتل الصحفي الفرنسي كان نتيجة لإطلاق قذائف هاون من قبل المعارضة. (مرفق ٢ كشف بوسائل الإعلام التي تم رصدها، ووسائل الإعلام التي دخلت سوريا حسب الإفادات الرسمية).

سابعاً: المعوقات التي واجهتها البعثة

أ- المراقبون:

٤٥ - لم تتم في بعض الحالات مراعاة ترشيح خبراء في مجال المراقبة على تحمل المسؤولية ولديهم خبرات سابقة في هذا المجال.

٤٦ - لم يقدر بعض المراقبين حجم المسؤولية الملقاة على عاتقهم، وأهمية إعلاء المصلحة العربية على المصالح الشخصية.

٤٧ - خلال العمل الميداني، لوحظ عدم قدرة بعض المراقبين على مواجهة ومواكبة المواقف الصعبة التي تعد من صلب مهامهم، علماً أن نوعية هذه المهام تتطلب صفات وتخصصات محددة لدى المراقب.

٤٨ - عدد من المراقبين المشاركين في البعثة متقدمون في السن، وبعضهم يعاني من عوارض صحية تحول دون قيامهم بمهامهم.

٤٩ - اعتذار ٢٢ مراقباً عن عدم استكمال مهمتهم لأسباب خاصة والبعض الآخر لحجج واهية لم تكن مقبولة لدى رئيس البعثة، منهم من كان له أجندة خاصة .

٥٠ - عدم التزام بعض المراقبين وإخلالهم بواجباتهم وبالقسم الذي أدوه وقيامهم بالاتصال بمسؤولين في دولهم ونقل ما يدور بصورة مبالغ فيها، مما أدى إلى فهم هؤلاء المسؤولين الوضع بصورة قاتمة، وتقويم غير سليم.

٥١ - بعض المراقبين في القطاعات يطالبون بسكن مماثل لنظرائهم في دمشق، أو بمقابل مادي يوازي فرق الإقامة نتيجة اختلاف مستوى الفنادق، أو البقاء في دمشق ، وهي أمور لا تحتاج إلى تعليق.

٥٢ - الأحداث الساخنة في بعض الأماكن، وتخوف بعض المراقبين من القيام بمهامهم في مثل هذه الاجواء، وعدم توافر سيارات مصفحة لكل المواقع وسترات واقية من الرصاص، كل هذا أثر سلباً على أداء البعض لواجباتهم.

تعليق رئيس البعثة على المراقبين

٥٣ - بعض المراقبين مع الأسف كان يرى حضوره إلى سوريا بمثابة رحلة ترفيهية، ولكنهم فوجئوا بالواقع والتوزيع على القطاعات، والبقاء بالمحطات خارج العاصمة، والصعوبات التي واجهتهم والتي كانت غير متوقعة بالنسبة لهم.

٥٤ - عدم إلمام المراقبين بالمنطقة وجغرافيتها، وعدم توافر السيارات المصفحة والسترات الواقية، أثر سلباً على نفوس بعض المراقبين.

٥٥ - ما واجهه بعض المراقبين من استفزازات من الجانب المعارض أو المؤيد من المواطنين السوريين، كان له أيضاً أثر سلبي في نفوسهم.

٥٦ - رغم كل ما ورد من ملاحظات، فإن أداء الكثير من المراقبين كان مميزاً، ويستحق الإشادة والتقدير مع التأكيد على أن من تعثر سينصلح حاله بالممارسة بإذن الله.

ب - القيود الأمنية

٥٧ - بالرغم من ترحيب الجانب الحكومي بالبعثة ورئيسها، والتأكيد بصفة مستمرة

على عدم فرض قيود أمنية تعوق تحركات البعثة، إلا أن الجانب الحكومي حاول التعامل مع البعثة بإستراتيجية محكمة لمحاولة الحد من وصولها إلى عمق المناطق، وإشغالها بقضايا تهم الجانب الحكومي، إلا أن البعثة قاومت هذا الأسلوب، وتعاملت معه بما يحقق تنفيذ مهامها بالصورة المطلوبة وتغلبت على المعوقات التي اعترضت عملها.

ج- وسائل الاتصال

٥٨- تقوم البعثة بالاتصال بالمجموعات المختلفة من خلال الشبكة المحلية السورية والمتمثلة في الهواتف المحمولة والفاكس، حيث تتعرض هذه الوسائل للانقطاع في بعض الأحيان، الأمر الذي يحول دون الاتصال بمختلف المجموعات.

٥٩- هواتف الثريا التي وصلت للبعثة عددها ١٠ وهي من النوع الذي يصعب استخدامه داخل المباني لصعوبة التقاط الاقمار الصناعية، ما أدى إلى عدم استخدامها في إرسال التقارير اليومية، والاعتماد على الهواتف العادية والفاكس.

٦٠- وسائل الاتصال المرافقة للمراقبين القطريين تم حجزها على الحدود الأردنية رغم مطالبة رئيس البعثة الجانب السوري بضرورة السماح بدخولها. وحتى لو تم الموافقة على دخولها، فهي غير كافية لتأمين كل المواقع والمحطات.

٦١- لا توجد لدى البعثة أجهزة اتصال (walkie talkie) للتواصل بين أعضاء الفريق الواحد، وقد قامت السفارة الصينية بتقديم عشرة أجهزة هدية للبعثة، وتم استخدامها في ثلاثة قطاعات فقط.

٦٢- خدمة الانترنت في بعض المناطق غير متوافرة وفي بعض آخر، بما فيها العاصمة، غير منتظمة.

٦٣- لا توجد كاميرات التقاط على السيارات مما يسهل مهمة المراقب في الأماكن الخطرة.

د- وسائل الحركة

٦٤- إجمالي السيارات التي تستخدمها البعثة ٣٨ سيارة ٢٣ مصفحة و١٥ غير مصفحة. منها ٢٨ سيارة 4X4 و١٠ سيارات صالون، علما بأن مهمة البعثة تتطلب أن تكون كافة السيارات المستخدمة ٤,٤ مصفحة نظراً لطبيعة المهمة، والعدد المتوافر حالياً لا يفي بحاجة البعثة وخاصة للتنقل داخل المناطق الساخنة.

٦٥- قامت البعثة في بداية انتشارها بتأجير عدد من السيارات من السوق المحلي لاستخدامها في أعمال المراقبة، ولكن نظراً لما واجهته المجموعات الميدانية من بعض أعمال الشغب، فقد سحبت الشركات المؤجرة السيارات خوفاً على سلامتها وسلامة سائقيها.

٦٦- واجهت البعثة مشكلة في توفير سائقين بسبب رفض الجهات المعارضة دخول السائقين المحليين إلى مناطقهم باعتبارهم تابعين لجهات أمنية، مما اضطر المراقبين لقيادتها.

٦٧- طالب بعض المراقبين باستخدام السيارات التي قامت دولهم بإرسالها، الأمر الذي رفضه رئيس البعثة، وقام بتوزيع السيارات طبقاً لحاجة كل قطاع.

هـ - الإعلام

٦٨- تعرضت البعثة لحملة إعلامية شرسة منذ بداية عملها وحتى الآن، وقامت بعض وسائل الإعلام بنشر تصريحات لا أساس لها ونسبتها إلى رئيس البعثة، كما قامت بتضخيم الأحداث بصورة مبالغ فيها، أدت إلى تشويه الحقيقة.

٦٩- أن هذا النوع من الإعلام المفبرك ساهم في زيادة الاحتقان بين أفراد الشعب السوري، واساء إلى عمل المراقبين، واستغل نفر قليل منهم لتشويه سمعة البعثة ورئيسها ومحاولة إفشال المهمة.

ثامناً: الاحتياجات الأساسية للبعثة في حالة التجديد

- عدد ١٠٠ مراقب إضافي من العناصر الشابة ويفضل العسكريون منهم،

و٣٠ سيارة مصفحة، وسترات واقية خفيفة، وأجهزة تصوير محمولة على السيارات.

- أجهزة اتصال حديثة، ومناظير ميدان ليلية ونهارية.

تاسعاً: التقويم

٧٠- إن الهدف من البروتوكول هو حماية المواطنين السوريين من خلال التزام الحكومة السورية بوقف أعمال العنف وإطلاق سراح المعتقلين وإزالة كافة المظاهر المسلحة من المدن والأحياء السكنية، وذلك كمرحلة لا بد من أن تفضي إلى حوار بين الأطراف السورية، والبدء في عملية سياسية موازية، وإلا طال أمد هذه البعثة بدون تحقيق النتائج المرجوة على الأرض.

٧١- ثبت للبعثة وجود عنصر مسلح غير مخاطب بالبروتوكول، وهو لا شك تطور ظهر على الأرض نتيجة الاستخدام المفرط للقوة من جانب القوات الحكومية قبل انتشار البعثة عند التصدي للاحتجاجات التي طالبت بسقوط النظام. ويعتدي هذا العنصر في بعض القطاعات على القوى الأمنية السورية وعلى المواطنين كرد فعل يواجه أيضاً برد فعل حكومي عنيف، يدفع ثمنه المواطنون الأبرياء ويؤدي في النهاية إلى سقوط عدد من القتلى والجرحى.

٧٢- لاحظت البعثة منذ انتشارها داخل سوريا أن المعارضة رحبت بها وبأعضائها، وكان هناك اطمئنان من جانب المواطنين لتواجد البعثة، فتقدموا بمطالبهم رغم تخوف المعارضة في السابق من أن تتعامل بصورة مكشوفة نظراً لما أصابها من خوف من الاعتقال الذي طالها قبل وصول البعثة إلى سوريا، وذلك باستثناء الفترة التي اعقبت صدور بيان اللجنة الوزارية الأخير، وما شهدته من أحداث خفت حدتها تدريجيا.

٧٣- كما لاحظت أن هناك تجاوباً من الجانب الحكومي لانجاح مهمتها وتذليل كافة العقبات التي قد تواجهها، وقامت بتسهيل إجراءات اللقاءات والمقابلات مع اية جهة كانت، ولم يفرض اية قيود على تحركات البعثة ولقاءاتها مع المواطنين السوريين، سواء المعارضون أو المؤيدون.

٧٤- استشعرت البعثة في بعض المدن حالة من الاحتقان الشديد والظلم والقهر الذي يعاني منه المواطنون السوريون، ولكن هناك اقتناع لديهم بضرورة حل الأزمة السورية بصورة سلمية وفي الإطار العربي دون تدويل حتى يتمكنوا من العيش في سلام وامان، وتتحقق عملية الإصلاحات والتغيير المنشود. وقد أبلغت البعثة من المعارضة وبالاخص في درعا وحمص وحماة وادلب أن جزءاً من المعارضة لجأ إلى السلاح نتيجة لمعاناة الشعب السوري من قهر واستبداد نظام الحكم والفساد الذي طال كافة قطاعات المجتمع بالإضافة إلى ممارسات التعذيب من قبل الجهات الأمنية وانتهاكات حقوق الإنسان.

٧٥- هناك أحداث بدأت تظهر وتمثل تطوراً قد يؤدي إلى مزيد من الفجوة والمرارة بين الأطراف، وتترتب عليها نتائج خطيرة، وخسائر في الأرواح والممتلكات، وهي التفجيرات التي طالت بعض المباني/ قطارات الوقود/ عربات المازوت/ قوات الشرطة/ الإعلام، خطوط الانابيب، وهي أعمال بعضها تبناه تنظيم الجيش الحر والآخر من جهات مسلحة تابعة للمعارضة.

٧٦- التزمت البعثة التزاماً دقيقاً بتنفيذ مهمتها وفقاً لما جاء في البروتوكول، من خلال المعايشة اليومية للواقع على الأرض، بحيادية واستقلالية تامة، بما يضمن الشفافية والأمانة في رصد الواقع رغم الصعوبات التي واجهتها وتصرفات بعض الأفراد غير المنضبطة.

٧٧- المدة الزمنية لعمل البعثة، والمحددة وفقاً للبروتوكول بشهر واحد لا تكفي للتحضيرات الإدارية، ناهيك عن عمل البعثة التي اكلمت ٢٣ يوم عمل فعلي حتى تاريخه. فهي بالتأكيد فترة غير كافية نظراً لتعدد البنود الواجب التحقق منها، ولضرورة التواجد على الأرض لفترة زمنية اطول للتعايش مع المواطنين ولرصد كل ما يدور من أحداث، مع العلم أن هناك تجارب سابقة مماثلة، استغرقت شهوراً وفي بعض الأحيان سنوات عديدة.

٧٨- أصبحت مصداقية البعثة مثار شك لدى المشاهد والمستمع العربي والأجنبي الذي يشاهد بعض وسائل الإعـلام والتي تعمد إلى استخدام التقنيات

الإعلامية لتغيير الحقائق، وهي مسألة يصعب التخلص منها إلا بتوفير الدعم السياسي والإعلامي للبعثة ومهمتها حتى إذا ما ظهرت بعض السلبيات أثناء نشاطها، فهذا أمر طبيعي حدث لمثل هذه البعثات والانشطة.

٧٩- جاءت البعثة إلى سوريا بعد العقوبات التي فرضت على سوريا لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه في البروتوكول، ورغم ذلك وجدت ترحيباً من الطرفين المعارض والمؤيد، وكذا الحكومة. غير أن التساؤل يدور حول كيفية استكمال البعثة مهمتها. وهنا يلزم التنويه بأن مهمة البعثة كما حددها البروتوكول طرأ عليها تغير نتيجة تطور الأحـداث على الأرض وردود الأفعال التي صاحبها العنف في بعض الأحيان من جانب أطراف لم يخاطبها البروتوكول، وكلها أمور تفرض إحداث تطور وتغير في مهمة البعثة. ولا شك أن نقطة البدء في هذا الإطار هي ضرورة التزام جميع الأطراف بوقف جميع أعمال العنف حتى تتمكن البعثة من استكمال مهمتها في ظل مناخ يساعدها على تمهيد الارضية للعملية السياسية في نهاية المطاف.

٨٠- إذا ما كان هناك اتفاق على تجديد فترة عمل البعثة، فانه يلزم توفير المعدات ووسائل الاتصال والتنقل وكل الادوات التي تمكنها من استكمال مهمتها على الأرض.

٨١- ومن جانب آخر، فإن أي إنهاء لعمل البعثة بعد هذه الفترة القصيرة من بدء عملها سوف يقضي على النتائج الإيجابية - حتى وأن كانت غير مكتملة - التي تحققت حتى الآن، وسينتهي الأمر ربما إلى فوضى على الأرض طالما أن جميع أطراف الأزمة غير جاهزين ولا مؤهلين حتى الآن للعملية السياسية المتعلقة بمعالجة الأزمة السورية.

٨٢- النوايا تجاه البعثة منذ تكوينها غير صادقة، وبتعبير أشمل غير جادة، قد واجهت وقبل الشروع في مهمتها، بل وقبل وصول مراقبيها، حملة شرسة طالت الجامعة العربية ورئيس البعثة، وازدادت حدتها بعد الانتشار، ولا تزال تعاني من ضعف الدعم السياسي والإعلامي اللازم لانجاز المهمة. وإذا

ما قدر لها أن تستمر، فلن تتحقق أهداف البروتوكول إلا بتوفير هذا الدعم، والوقوف وراء البعثة من أجل انجاح الحل العربي.

عاشراً: التوصيات

٨٣- في ضوء ما سبق، وبما تحقق من نتائج في البنود التي نص عليها البروتوكول والتي تعهدت الحكومة السورية بتنفيذها، أرى ما يلي:

* ضرورة تدعيم البعثة بالجوانب الإدارية واللوجستية التي تمكنها من القيام بواجباتها، وكذلك توفير الدعم الإعلامي والسياسي لخلق مناخ مواتٍ يساهم في انجاز المهمة على الوجه المطلوب.
* التأكيد على ضرورة التعجيل بالعملية السياسية وانطلاق الحوار الوطني بالتوازي مع مهمة البعثة من أجل توفير مناخ من الثقة يساهم في انجاح مهمة البعثة، ويحول دون اطالة أمد بقائها في سوريا دون جدوى.

والله المستعان

رئيس البعثة

الفريق أول الركن محمد أحمد مصطفى الدابي

إستراتيجية إسرائيل ١٩٨٢

مقدمة

إن المقال التالي يجسد من وجهة نظري المخطط الأكثر دقة وتفصيلاً للحكومة الصهيونية الحالية (حكومة شارون وإيتان) تجاه الشرق الأوسط الذي يستند إلى تقسيم المنطقة برمتها إلى دويلات صغيرة وتفتيت كل الدول العربية القائمة. سأعلق في الخلاصة على الجانب العسكري، ولكن هنا أريد أن ألفت انتباه القراء إلى مجموعة من النقاط الهامة:

١ - إن فكرة تقسيم كل الدول العربية إلى دويلات من قبل إسرائيل تتكرس أكثر فأكثر في الفكر الإستراتيجي الإسرائيلي. على سبيل المثال فإن زئيف شيف، مراسل هآرتس (وربما الأكثر معرفة في إسرائيل حول هذا الموضوع) كتب عن أفضل ما يمكن أن يصب في مصالح إسرائيل في العراق: تقسيم العراق إلى دولة شيعية وأخرى سنية وانفصال القسم الكردي (هآرتس ٦ شباط/ فبراير ١٩٨٢). في الواقع هذا الجانب من الخطة قديم جداً.

٢ - إن العلاقة القوية مع فكر المحافظين الجدد في الولايات المتحدة بارز جداً خصوصاً من خلال ملاحظات الكاتب. ولكن في الوقت الذي يبيع الكاتب كلاماً لجهة تأييده فكرة الدفاع عن الغرب في مواجهة القوة السوفياتية، فإن هدفه الحقيقي كما هو هدف المؤسسة الإسرائيلية الحالية واضح: الصنع من إسرائيل الاستعمارية قوة عالمية، بمعنى آخر فإن هدف شارون هو خداع الأميركيين كما خدع كل الباقين.

٣ - من الواضح أن الكثير من المعلومات سواء في الملاحظات أو النص إما جرى

حذفه وإما تفسيره بشكل خاطئ، كالمساعدات الأميركية المادية لإسرائيل على سبيل المثال بحيث إن الكثير منها هو أقرب إلى الخيال. لكن ذلك لا يعني النظر إلى المخطط على أن لا تأثير له أو أنه غير قابل للتحقق على المدى القصير. وتتبع الخطة الحالية بأمانة الأفكار الجيوسياسية لألمانيا ما بين ١٨٩٠ و١٩٣٣ التي تم ابتلاعها كلياً من قبل هتلر والحركة النازية التي حددت أهدافها لشرق أوروبا. تلك الأهداف لا سيما تقسيم الدول القائمة نفذت ما بين ١٩٣٩ و١٩٤١ ووحده تحالف على مستوى عالمي استطاع منع توحيدها فترة من الزمن.

إن ملاحظات الكاتب تلي النص. ولتجنب أي إرباك، لم أضف ملاحظاتي بل وضعت بعضها في هذه المقدمة وفي الاستنتاج النهائي. ولكني ركزت على بعض أجزاء النص.

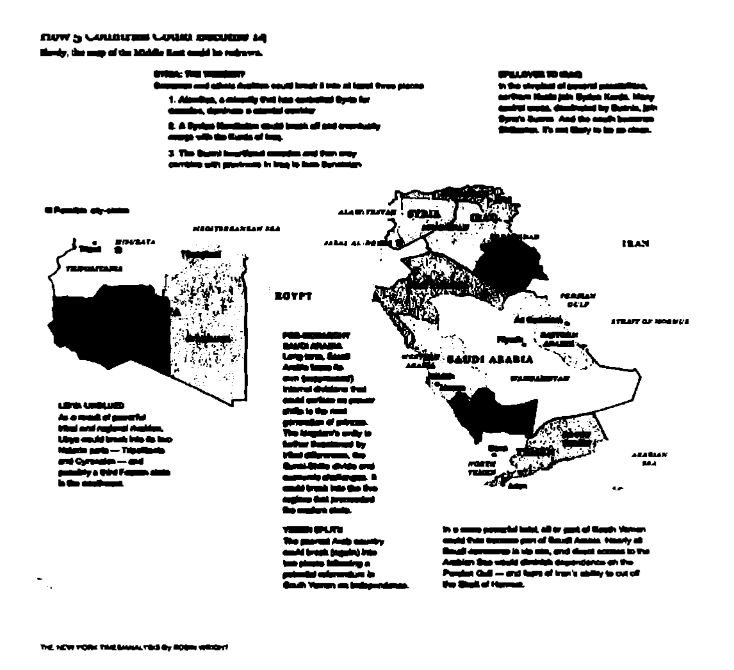
يسرائيل شاحاك (المترجم)

١٣ حزيران ١٩٨٢

إستراتيجية إسرائيل في الثمانينيات

عوديد ينون

١ - في بداية الثمانينيات تبدو إسرائيل بحاجة إلى منظور جديد لمكانتها وأهدافها الوطنية داخلياً وخارجياً. هذه الحاجة باتت أكثر إلحاحاً نتيجة أحداث مركزية تمر بها البلاد والمنطقة والعالم. فنحن نعيش اليوم المراحل الأولى لعصر جديد من التاريخ الإنساني لا يشبه على الإطلاق ما قبله، كما إن خصائصه مختلفة تماماً عما عرفناه حتى الآن. لهذا فإننا نحتاج لأن نفهم هذه المسارات المركزية التي تشكل خصائص هذا العصر التاريخي من جهة، كما نحتاج من جهة أخرى إلى نظرة إلى العالم وإستراتيجية عملية وفقاً للظروف الجديدة. إن وجود واستمرار وصمود الدولة اليهودية يعتمد على قدرتها على تبني إطار عمل جديد لشؤونها الداخلية والخارجية.



٢ - تتميز هذه الحقبة بالعديد من الخصائص التي نستطيع تشخيصها بالفعل والتي ترمز إلى ثورة حقيقية في أسلوب حياتنا الحالي. إن العملية السائدة هي انهيار النظرة الإنسانية والعقلانية كعنصر أساسي لدعم بقاء وإنجازات الحضارة الغربية منذ النهضة. إن النظرة السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي انبثقت من هذه المؤسسة استندت إلى العديد من الحقائق التي تختفي حالياً، على سبيل المثال النظرة إلى الإنسان أو الفرد على أنه مركز الكون وأن كل شيء آخر موجود من أجل تلبية حاجاته الرئيسية.

هذا الموقف لم يعد قائماً اليوم بعد أن بات من الواضح أن حجم الموارد في الكون لا يلبي متطلبات الفرد وحاجاته الاقتصادية والديموغرافية. ففي عالم **يحوي أربعة مليارات بشري مع موارد اقتصادية وموارد طاقة لا تنمو بشكل يتناسب مع الاحتياجات البشرية فإنه من غير الواقعي توقع أن تستوفى كل متطلبات المجتمع الغربي، وأن تتحق الرغبة فيالاستهلاك اللامحدود. إن النظرة إلى الأخلاق على أنها لم تعد تلعب أي دور في تحديد الاتجاهات التي يسلكها الفرد وأن حاجاته المادية هي التي تفعل ذلك، باتت سائدة اليوم ونحن نرى عالماً باتت تختفي فيه كل القيم. وها نحن نخسر القدرة على تقييم أبسط الأمور خصوصاً حين يتعلق الأمر بالسؤال البسيط حول ما هو خير وما هو شر.**

٣ - إن النظرة إلى الطموحات والقدرات غير المحدودة للإنسان تنكمش أمام الحقائق المحزنة في الحياة، حين نشهد تفكك النظام العالمي من حولنا. وإن النظرة التي تعد بالحرية والاستقلال للإنسان تبدو سخيفة في ضوء الحقيقة المرة بأن ثلاثة أرباع بني البشر يعيشون في ظل أنظمة استبدادية. أما الآراء المرتبطة بالعدالة والمساواة الاجتماعية فقد تحولت بفعل الاشتراكية وخصوصاً الشيوعية إلى أضحوكة. لا يوجد أي شك في حقيقة هاتين المسألتين لكن من الواضح أنه لم يتم وضعهما موضع التنفيذ بشكل صحيح، وغالبية البشر خسروا حريتهم واستقلالهم وفرصتهم بالعدالة والمساواة. في هذا العالم النووي الذي ما زلنا نعيش فيه حرية نسبية منذ ثلاثين عاماً، فإن

مفهوم السلام والتعايش بين الشعوب لا معنى له حين تتمسك قوة عظمى مثل الاتحاد السوفياتي بعقيدة عسكرية وسياسية كتلك التي تمتلكها والتي تقوم على أنه ليست الحرب النووية ممكنة وضرورية لتحقيق غايات الماركسية فحسب بل من الممكن أيضاً الاستمرارية بعدها ناهيك أن طرفاً واحداً سينتصر فيها.

٤ - إن المفاهيم الرئيسية للمجتمع الإنساني ولا سيما في الغرب تتعرض للتغيير نتيجة تحولات سياسية وعسكرية واقتصادية. وهكذا فإن القوة النووية التقليدية للاتحاد السوفياتي حولت الحقبة التي انتهت تواً إلى فترة استراحة أخيرة قبل الملحمة العظيمة التي ستدمر جزءاً كبيراً من عالمنا في حروب عالمية متعددة **الأبعاد ستبدو الحروب العالمية السابقة مقارنة بها أشبه بلعبة أطفال. إن القوة النووية كما الأسلحة التقليدية، من حيث كميتها ودقتها ونوعيتها، ستقلب عالمنا رأساً على عقب في غضون سنوات قليلة ويجب علينا أن نهيء أنفسنا لمواجهة ذلك في إسرائيل. وبالتالي فإن هذا يشكل الخطر الرئيسي على وجودنا وعلى وجود العالم الغربي كذلك.** إن الحرب على ثروات العالم، الاحتكار العربي للنفط، وحاجة الغرب لاستيراد مواده الخام من بلدان العالم الثالث كلها تساهم في تحويل العالم الذي نعرفه، بالنظر إلى كون أحد الأهداف الرئيسية للاتحاد السوفياتي هو هزم الغرب من خلال السيطرة على الثروات الضخمة في الخليج الفارسي وفي الجزء الجنوبي من أفريقيا حيث يوجد الجزء الأكبر من المعادن في العالم. نستطيع إذاً أن نتخيل أبعاد المواجهة العالمية التي ستواجهنا في المستقبل.

٥ - إن مبدأ غورشكوف يدعو إلى سيطرة السوفيات على المحيطات والمناطق الغنية بالمعادن في بلدان العالم الثالث. هذا الأمر إذا ما أضيف إلى العقيدة السوفياتية النووية الحالية التي ترى أنه من الممكن إدارة حرب نووية والانتصار والصمود فيها، في سبيل تدمير القدرة العسكرية للغرب وتحويل

شعوبه إلى عبيد في خدمة الماركسية اللينينية، يشكل الخطر الرئيسي على السلام العالمي وعلى وجودنا نفسه.

منذ عام ١٩٦٧ حول السوفيات القول المأثور لكلاوزفيتز بأن «الحرب هي استمرار للسياسة بوسائل (نووية) أخرى» (قول كلاوزفيتز لا يتضمن الحديث عن وسائل نووية) إلى الشعار الذي يوجه كل سياساتهم. وبالفعل باتوا اليوم منشغلين في تحقيق أهدافهم في منطقتنا والعالم، وأصبحت الحاجة إلى مواجهتهم العنصر الرئيسي في السياسة الأمنية لمنطقتنا وبالتأكيد لبقية العالم الحر. هذا هو التحدي الخارجي الرئيسي.

٦ - **لذلك فإن العالم العربي الإسلامي ليس مشكلة إستراتيجية رئيسية يجب مواجهتها في الثمانينيات، بغض النظر عن أنه يشكل التهديد الرئيسي لإسرائيل نتيجة تنامي قوته العسكرية. فهذا العالم بأقلياته العرقية وبفصائله وأزماته الداخلية، والمدمر لذاته بطريقة لافتة كما نرى في لبنان وفي إيران وأيضاً في سوريا، هو عاجز عن التعامل بأسلوب ناجح مع مشاكله الأساسية ولذلك هو لا يشكل تهديداً حقيقياً لدولة إسرائيل على المدى الطويل، وإنما على المدى القصير فقط طحيث تبدو قوته العسكرية متعاظمة.**

على المدى البعيد فإن هذا العالم لن يكون بمقدوره البقاء في إطاره الحالي في المناطق المحيطة بنا دون الحاجة إلى المرور في تغييرات ثورية حقيقية. إن العالم العربي الإسلامي مبني على شكل بيت من أوراق وضعتها القوى الأجنبية بعضها إلى جانب بعض (فرنسا وبريطانيا في العشرينيات) دون الأخذ في الاعتبار أمنيات سكانه ورغباته.

لقد جرى تقسيمه بشكل تعسفي إلى ١٩ دولة، مؤلفة من مزيج من الأقليات والمجموعات العرقية التي تعادي الواحدة الأخرى، بحيث إن كل دولة عربية مسلمة تواجه في الوقت الحالي التدمير العرقي الاجتماعي من الداخل، فيما تعصف ببعضها حرب أهلية. غالبية العرب، ١١٨ مليوناً من أصل ١٧٠ مليوناً يعيشون في أفريقيا، غالبيتهم في مصر (٤٥ مليوناً اليوم).

٧ - بعيداً عن مصر فإن دول المغرب تتألف من خليط من العرب والبربر غير العرب. في الجزائر هناك بالفعل حرب أهلية في جبال القبائل بين شعبي البلاد. بين المغرب والجزائر حرب على الصحارى الإسبانية فضلاً عن الصراع الداخلي في كل من البلدين. المسلحون الإسلاميون يهددون سلامة تونس والقذافي ينظم حروباً مدمرة من وجهة النظر العربية، انطلاقاً من بلد منخفض الكثافة السكانية ولا يمكنه أن يصبح أمة قوية. لذلك فإنه حاول توحيد ليبيا في الماضي مع دول أصلية أكثر مثل مصر وسوريا. السودان، البلد الأكثر تمزقاً في العالم العربي الإسلامي يتكون اليوم من أربع جماعات معادية كل واحدة للأخرى، حيث الأقلية العربية المسلمة تحكم غالبية من غير الأفارقة غير العرب والوثنيين والمسيحيين. **في مصر هناك غالبية سنية مسلمة تواجه أقلية مسيحية واسعة مهيمنة على صعيد مصر حيث يقارب عددهم ٧ ملايين بحيث إن السادات نفسه في خطاب له في ٨ أيار/ مايو أعرب عن مخاوفه من أن يطالبوا بدولة لهم، بما يشبه لبنان مسيحياً ثانياً في مصر.**

٨ - كل الدول العربية شرق إسرائيل مفككة وممزقة بصراعاتها الداخلية حتى أكثر من تلك الدول في المغرب. فسوريا لا تختلف كثيراً عن لبنان باستثناء النظام العسكري القوي الحاكم. لكن الحرب الأهلية الحقيقية القائمة اليوم بين الغالبية السنية والأقلية الشيعية الحاكمة (١٢٪ من عدد السكان) يشهد على خطورة المشكلة الداخلية.

٩ - العراق بدوره لا يختلف في جوهره عن جيرانه، فعلى الرغم من كون الأغلبية شيعية إلا أن من يحكم هي الأقلية السنية. ٦٥٪ من السكان لا رأي لهم في السياسة التي تسيطر عليها نخبة تشكل ٢٠٪ فقط.

بالإضافة إلى ذلك فإن هناك أقلية كردية واسعة في الشمال، وبدون قوة النظام الحاكم والجيش وعائدات النفط فإن مستقبل العراق لن يكون مختلفاً عن وضع لبنان في الماضي ووضع سوريا اليوم. إن بذور الصراع الداخلي والحرب الأهلية

واضحة بالفعل اليوم خصوصاً مع وصول الخميني إلى السلطة في إيران، هذا القائد الذي ينظر إليه شيعة العراق على أنه زعيمهم الفعلي.

١٠ - إن كل إمارات الخليج والمملكة العربية السعودية قائمة على بيت من الرمال لا يوجد فيه سوى النفط. في الكويت يشكل الكويتيون ربع السكان فقط. في البحرين الشيعة هم الأغلبية لكنهم محرومون من السلطة. في الإمارات العربية المتحدة الشيعة هم أيضاً يشكلون الأغلبية لكن السلطة بيد السنة. الوضع نفسه في سلطنة عمان وشمال اليمن. حتى في جنوب اليمن الماركسي هناك أقلية شيعية معتبرة. في السعودية نصف السكان من الأجانب، مصريون ويمنيون لكن الأقلية السعودية هي التي تمسك بالسلطة.

١١ - **الأردن هو في الحقيقة فلسطيني، تحكمه أقلية بدوية، ولكن جزءاً كبيراً من الجيش وبالتأكيد البيروقراطية الآن بيد فلسطينيين. في واقع الأمر إن عمان هي فلسطينية بقدر نابلس. كل هذه الدول تملك جيوشاً قوية نسبياً. لكن هناك مشكلة فيها أيضاً. الجيش السوري اليوم هو في غالبيته سني مع جسم قيادي** علوي، الجيش العراقي شيعي مع ضباط سنة. ولهذا أهمية كبيرة في المدى الطويل، ولهذا السبب فإنه لن يكون من الممكن الحفاظ على ولاء الجيش فترة طويلة إلا إذا كان الأمر يتعلق بالقاسم المشترك الوحيد وهو العداء لإسرائيل، علماً أنه حتى هذا الأمر لم يعد كافياً اليوم.

١٢ - جنباً إلى جنب مع العرب، المنقسمين كما هو حالهم، فإن الدول الإسلامية الأخرى تتقاسم معهم مأزقاً مماثلاً. يتألف نصف سكان إيران من جماعات تنطق بالفارسية والنصف الآخر من جماعات عرقية تركية. سكان تركيا يتألفون من غالبية سنية مسلمة تقارب نسبتها ٥٠٪ وأقليتين كبيرتين ١٢ مليون علوي، و٦ ملايين كردي. في أفغانستان هناك ٥ ملايين شيعي يشكلون ثلث سكان البلد. في باكستان السنية يوجد ١٥ مليون شيعي يشكلون خطراً على الدولة.

١٣ - هذه الصورة للأقليات العرقية الوطنية الممتدة من المغرب إلى الهند ومن

الصومال إلى تركيا تؤشر إلى غياب الاستقرار والتدهور السريع في المنطقة برمتها. حين تضاف هذه الصورة إلى الصورة الاقتصادية، نرى كيف أن المنطقة كلها مبنية على شكل بيت من ورق بحيث إنها غير قادرة على الصمود أمام مشاكلها الحادة.

١٤ - في هذا العالم الكبير والممزق توجد جماعات غنية قليلة وكتلة ضخمة من الناس الفقراء. معظم العرب يبلغ متوسط الدخل السنوي لديهم ٣٠٠ دولار. هذا هو الوضع في مصر وفي غالبية دول المغرب باستثناء ليبيا وفي العراق. أما لبنان فهو الآخر ممزق واقتصاده ينهار أشلاء. إنه عبارة عن دولة لا توجد **فيها سلطة مركزية وإنما خمس قوى سيادية (مسيحية في الشمال مدعومة من السوريين وتحت حكم آل فرنجية، في الشرق منطقة خاضعة مباشرة لسوريا، في الوسط الكتائب يسيطرون على المناطق المسيحية، في الجنوب وصولاً إلى نهر الليطاني منطقة في الأغلب فلسطينية تسيطر عليها منظمة التحرير ودولة الجنرال (سعد) حداد المسيحية ونصف مليون من الشيعة). أما سوريا فإنها في وضع أسوأ من هذا وحتى المساعدة التي ستتلقاها في المستقبل** بعد الوحدة مع ليبيا لن تكون كافية للتعامل مع مشاكلها الرئيسية المرتبطة بوجودها والحفاظ على جيشها الكبير.

مصر هي في الوضع الأسوأ على الإطلاق، الملايين على عتبة الجوع، نصف اليد العاملة عاطلة عن العمل، وأماكن السكن قليلة في هذه المنطقة الأكثر اكتظاظاً بالسكان في العالم. باستثناء الجيش لا توجد مؤسسة واحدة تعمل بكفاءة والدولة في حالة إفلاس دائم تعتمد فقط على المساعدات الخارجية الأميركية الممنوحة لها منذ توقيع اتفاقية السلام.

١٥ - في الدول الخليجية، السعودية، ليبيا ومصر يوجد أكبر تراكم للمال والنفط في العالم، ولكن من يتمتع بهما هي النخب الصغيرة التي تفتقر إلى قاعدة دعم واسعة وثقة بالنفس، الأمر الذي لا يمكن لأي جيش توفيره.

فالجيش السعودي بكل ما يملك من عتاد لا يمكنه الدفاع عن النظام من

الأخطار الحقيقية التي تحدق به من الداخل والخارج، وما حصل في مكة عام ١٩٨٠ هو فقط مثال واحد على ذلك. هناك وضع عاصف ومحزن يحيط بإسرائيل ويخلق لها ليس تحديات ومشاكل ومخاطر فقط بل أيضاً فرصاً بعيدة المدى للمرة الأولى منذ عام ١٩٦٧. وهناك احتمالات بأن تلك الفرص الضائعة في ذلك الوقت ستصبح قابلة للتحقيق في الثمانينيات لدرجة كبيرة لا يمكن لأحد تخيلها.

١٦- إن سياسة السلام وعودة الأراضي، من خلال الاعتماد على الولايات المتحدة، تحول دون تحقيق اقتناص الفرصة الجديدة المتاحة لنا. منذ ١٩٦٧ كل حكومات إسرائيل ربطت أهدافنا الوطنية بحاجاتنا السياسية الضيقة من **جهة ومن جهة أخرى بالخيارات المدمرة في الداخل وقللت من فعالية قدراتنا سواء في الداخل أو الخارج.**

الفشل في اتخاذ خطوات تجاه الشعب العربي في الأراضي الجديدة، وهو ما حصل في مسار حرب فرضت علينا، هو الخطأ الإستراتيجي الرئيسي الذي ارتكبته إسرائيل في اليوم التالي لحرب الأيام الستة. كان يمكن لنا أن ننقذ أنفسنا من الصراع الخطير المستمر منذ ذلك الحين في حال أعطينا الأردن للفلسطينيين الذين يعيشون غرب نهر الأردن. لو قمنا بذلك كنا حيدنا المشكلة الفلسطينية التي نواجهها اليوم والتي وجدنا لها حلولاً هي ليست حلولاً على الإطلاق مثل التسوية الإقليمية والاستقلال الذاتي اللذين يصبان في الواقع في الإطار نفسه.

اليوم نواجه فجأة فرصاً هائلة لتغيير الوضع بشكل كامل وهذا ما يجب أن نقوم به في العقد المقبل وإلا فإننا لن نبقى كدولة.

١٧- خلال الثمانينيات سيكون على دولة إسرائيل أن تمر بتغييرات بعيدة المدى على مستوى نظامها السياسي والاقتصادي المحلي، بموازاة تغييرات جذرية في سياستها الخارجية بهدف مواجهة التحديات الدولية والإقليمية في هذه الحقبة. إن خسارة حقول نفط قناة السويس، والإمكانات الهائلة من النفط

والغاز والموارد الطبيعية الأخرى في شبه جزيرة سيناء والتي هي مطابقة طوبوغرافياً لدول المنطقة الغنية بالنفط، ستؤدي إلى استنزاف الطاقة في المستقبل القريب وتدمر اقتصادنا المحلي: ربع ناتجنا القومي الإجمالي الحالي كما ثلث ميزانيتنا مخصصان لشراء النفط.

إن التنقيب عن المواد الخام في النقب والساحل لن يساعد في المستقبل القريب على تغيير هذا الوضع.

١٨ - استعادة شبه جزيرة سيناء مع مواردها الحالية والمحتملة هي بالتالي أولوية سياسية جرت عرقلتها من قبل كامب دايفد واتفاقيات السلام. إن المسؤولية عن هذا الخطأ تقع بالتأكيد على عاتق الحكومة الإسرائيلية الحالية **والحكومات التي عبدت الطريق أمام سياسة التسوية الإقليمية، الحكومات المتعاقبة منذ ١٩٦٧. لن يكون المصريون بحاجة إلى الحفاظ على اتفاق السلام بعد عودة سيناء إليهم، وهم سيفعلون ما بوسعهم من أجل العودة إلى حظيرة الوطن العربي والاتحاد السوفياتي في سبيل كسب الدعم والمساعدة العسكرية. إن المساعدة الأميركية مضمونة فقط لفترة قصيرة، إذ إن السلام** وضعف الولايات المتحدة داخلياً وخارجياً سيؤديان إلى تقليصها.

وفي ظل الإنفاق الهائل الحالي فإننا بدون النفط وعائداته لن نكون قادرين على اجتياز العام ١٩٨٢ في ظل الظروف الراهنة وعلينا أن نعمل من أجل إعادة الوضع إلى الستاتيكو الذي كان قائماً في سيناء ما قبل زيارة السادات واتفاق السلام الخاطئ الذي وقع معه في آذار/ مارس عام ١٩٧٩.

١٩ - إن أمام إسرائيل طريقين من خلالهما يمكنها تحقيق هذا الهدف. أحدهما مباشر والآخر غير مباشر. الخيار المباشر هو الأقل واقعية، بالدرجة الأولى بسبب طبيعة النظام والحكومة في إسرائيل كما نتيجة حكم السادات الذي حصل على انسحابنا من سيناء، هذا الانسحاب الذي كان إلى جانب حرب ١٩٧٣ إنجازه الرئيسي منذ توليه السلطة. إسرائيل لن تلغي المعاهدة من جانب واحد لا اليوم ولا في عام ١٩٨٢، ما لم يتم الضغط أكثر عليها اقتصادياً

وسياسياً وما لم تعط مصر إسرائيل الحجة لكي نسيطر على سيناء مرة جديدة للمرة الرابعة في تاريخنا القصير.

بالتالي فإنه لا يبقى سوى الخيار المباشر. إن الوضع الاقتصادي في مصر وطبيعة النظام والسياسة العربية سيؤديان بعد نيسان/ أبريل ١٩٨٢ إلى خلق وضع ستجبر فيه إسرائيل على التحرك بشكل مباشر أو غير مباشر من أجل استعادة السيطرة على سيناء لأسباب إستراتيجية واقتصادية وأسباب مرتبطة بالطاقة على المدى الطويل. إن مصر لا تشكل مشكلة عسكرية إستراتيجية نتيجة صراعاتها الداخلية ويمكن أن تتم إعادتها إلى ما كانت عليه ما قبل حرب ١٩٦٧ دون أن يحتاج ذلك إلى أكثر من يوم.

٢٠ - **إن أسطورة مصر كدولة قائدة للعالم العربي انهارت في عام ١٩٥٦ وبالتأكيد لم تنج عام ١٩٦٧ لكن سياستنا، كما جرى في إعادة سيناء، ساهمت في تحويل الأسطورة إلى حقيقة. لكن مع ذلك في الواقع فإن قوة مصر بالنسبة إلى إسرائيل وحدها ولبقية العالم العربي انخفضت نحو ٥٠٪ منذ ١٩٦٧.**

لم تعد مصر القوة السياسية التي تقود العالم العربي كما أنها على شفير أزمة على المستوى الاقتصادي. ودون مساعدة خارجية فإن هذه الأزمة ستحصل غداً.

على المدى القصير وكنتيجة لإعادة سيناء، فإن مصر ستكتسب العديد من المزايا على حسابنا، ولكن فقط على المدى القصير حتى عام ١٩٨٢، وهذا لن يغير ميزان القوى لمصلحتها بل ربما سيؤدي إلى سقوطها. إن مصر بصورتها السياسية الداخلية الحالية هي عبارة عن جثة أكثر من ذي قبل إذا ما أخذنا في الاعتبار تنامي التصدع الإسلامي المسيحي. إن تجزئة مصر إلى مناطق جغرافية محددة هي هدف إسرائيل السياسي في ثمانينيات القرن التاسع عشر عند جبهتها الغربية.

٢١ - إن مصر ممزقة ومقسمة وإذا سقطت فإن دولاً مثل ليبيا والسودان وحتى الدول الأبعد لن تبقى على وضعها الحالي وستنضم إلى مصر في سقوطها وتفككها.

إن رؤية دولة قبطية في صعيد مصر إلى جانب عدد من الدول الضعيفة مع سلطة محلية وحكومة غير مركزية حتى اليوم، هي المفتاح لتطور تاريخي أعاقه اتفاق السلام لكن على ما يبدو لا مفر منه على المدى الطويل.

٢٢ - إن الجبهة الغربية التي تبدو أكثر إشكالية، هي في الواقع أقل تعقيداً من الجبهة الشرقية حيث تحصل غالبية الأحداث التي تتصدر المشهد أخيراً. إن تقسيم لبنان بشكل كامل إلى خمس محافظات هو بمثابة نموذج للعالم العربي كله بما فيه مصر وسوريا والعراق وشبه الجزيرة العربية وهو بدأ بالفعل هذا المسار.

إن تفكيك سوريا والعراق لاحقاً إلى مناطق عرقية ودينية كما في لبنان، هو هدف إسرائيل الأول على جبهتها الغربية على المدى الطويل بينما تفكيك السلطة العسكرية لهذه الدول هو هدفها في المدى القصير.

سوريا ستتفتت نظراً إلى بنيتها العرقية والدينية إلى دول عدة كما هو حاصل اليوم في لبنان وبالتالي ستكون هناك دولة شيعية علوية على طول الساحل، دولة سنية في منطقة حلب، وأخرى في دمشق معادية لجارتها الشمالية، بالإضافة إلى الدروز الذين سيقيمون دولتهم ربما في جولاننا ومن المؤكد في حوران وشمال الأردن. هذا الوضع سيكون ضمانة للسلام والأمن في المنطقة على المدى الطويل وهذا الهدف هو بالفعل بمتناول أيدينا اليوم.

٢٣ - العراق، الغني بالنفط من جهة والممزق داخلياً من جهة أخرى، مرشح لأن يكون أحد أهداف إسرائيل. حتى إن تفكيكه أكثر أهمية بالنسبة إلينا من تفكيك سوريا. العراق أقوى من سوريا. وفي المدى القريب فإن قوة العراق هي التي تشكل التهديد الأكبر لإسرائيل.

إن حرباً عراقية إيرانية من شأنها أن تمزق العراق وتتسبب بسقوطه حتى قبل أن يكون قادراً على تنظيم صراع على جبهة واسعة ضدنا. إن أي مواجهة عربية داخلية ستساعدنا في المدى القريب وستقصر مسافة الطريق باتجاه الهدف الأهم وهو تقسيم العراق إلى طوائف كما في سوريا ولبنان. إن تقسيم العراق

إلى محافظات على أساس عرقي وطائفي كما في سوريا أثناء الحقبة العثمانية أمر ممكن. لذلك فإن ثلاث دول أو أكثر ستكون موجودة في المدن الرئيسية البصرة وبغداد والموصل، فيما المناطق الشيعية في الجنوب ستنفصل عن المناطق السنية والكردية في الشمال. ومن المحتمل أن تعمق المواجهة الإيرانية العراقية الحالية هذا الاستقطاب.

٢٤- إن شبه الجزيرة العربية برمتها مرشحة بشكل طبيعي لأن تتفكك نتيجة الضغوط الداخلية والخارجية، هذه المسألة لا يمكن تجنبها خصوصاً في المملكة العربية السعودية. وبغض النظر عما إذا كانت قوتها الاقتصادية القائمة على النفط ستظل على حالها أم أنها ستضعف على المدى الطويل، فإن **الخلافات الداخلية هي تطور طبيعي وواضح في ضوء البنية السياسية القائم.**

٢٥- يشكل الأردن هدفاً إستراتيجياً عاجلاً في المدى القريب وليس البعيد، لكونه لا يشكل خطراً على المدى الطويل بعد تفككه وبعد إنهاء فترة الحكم الطويلة للملك حسين ونقل السلطة إلى الفلسطينيين على المدى القصير.

٢٦- ليست هناك فرصة للأردن لكي يبقى موجوداً ضمن بنيته الحالية لفترة طويلة، والسياسة الإسرائيلية سواء في الحرب أو السلم يجب أن تكون موجهة لتصفية الأردن بنظامه الحالي ونقل السلطة إلى الغالبية الفلسطينية. إن تغيير النظام شرق النهر سينهي أيضاً مشكلة الأراضي ذات الكثافة السكانية العالية حيث يوجد عرب غرب الأردن. وسواء في الحرب أو في ظل ظروف السلم فإن الهجرة من المناطق والتجميد الديموغرافي والاقتصادي فيها يشكلان ضمانات التغيير القادم عند ضفتي النهر، وعلينا أن نكون نشطين من أجل تسريع العملية في المستقبل القريب. كذلك يجب رفض خطة الحكم الذاتي كما أي تسوية لتقسيم الأراضي. إذ إنه نظراً إلى خطط منظمة التحرير الفلسطينية وعرب إسرائيل أنفسهم وخطة شفا عمرو في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠ فإنه من غير الممكن العيش في هذا البلد بوضعه الحالي أي دون تقسيمه، بحيث يكون العرب ضمن الأردن ويكون اليهود في المناطق الواقعة غرب النهر.

إن التعايش والسلام الحقيقيين سيسودان فقط حين يفهم العرب أنه دون الحكم اليهودي بين الأردن والبحر لن يبقى لهم لا أمن ولا وجود. ففي الأردن فقط ستكون لهم دولتهم الخاصة وأمنهم.

٢٧ - كان التمييز في إسرائيل بين مناطق ٦٧ وأراضي ٤٨ الأبعد منها دائماً دون أي معنى بالنسبة إلى العرب، واليوم لم يعد لديه أي معنى بالنسبة إلينا. يجب النظر إلى المشكلة ككل دون أي تجزئة كـ١٩٦٧ مثلاً. يجب أن يكون واضحاً أنه في ظل أي وضع سياسي أو عسكري في المستقبل فإن حل مشكلة العرب الأصليين يكون فقط باعترافهم بوجود إسرائيل ضمن حدود آمنة وصولاً إلى **نهر الأردن وما بعده، كحاجة وجودية بالنسبة إلينا في هذه الحقبة الصعبة، أي الحقبة النووية التي سوف ندخلها قريباً. لم يعد من الممكن العيش مع ثلاثة أرباع يهودي في منطقة ساحلية مكتظة تشكل خطراً في حقبة نووية.**

٢٨ - **بالتالي إن تشتت السكان هو هدف إستراتيجي محلي من الدرجة الأولى، وإذا لم يحصل ذلك فسينتهي وجودنا ضمن أي حدود. يهودا والسامرة والجليل هي الضمانة الوحيدة لوجودنا القومي، وإذا لم نصبح أكثرية في المناطق الجبلية فلن نحكم البلاد وسنصبح مثل الصليبيين الذين خسروا البلاد التي لم تكن لهم على أي حال والتي كانوا القوة الأجنبية الأولى فيها. إن إعادة** التوازن الديموغرافي والإستراتيجي والاقتصادي في المنطقة هي أهم وأكثر الأهداف مركزية اليوم. السيطرة على خزان المياه أو المنطقة الجبلية الممتدة من بئر السبع إلى الجليل الأعلى هدف قومي يحركه اعتبار إستراتيجي رئيسي هو احتلال القسم الجبلي من المنطقة الذي لا يوجد فيه يهود.

٢٩ - إن تحقيق أهدافنا في الجبهة الشرقية يعتمد بداية على تحقيق هذا الهدف الإستراتيجي الداخلي. وإن التحول في البنية السياسية والاقتصادية من أجل تمكين هذه الأهداف من أن تتحقق هو مفتاح التغيير الكامل. نحتاج أن نتحول من اقتصاد مركزي تتدخل فيه الحكومة بشكل واسع إلى اقتصاد مفتوح وحر والانتقال من الاعتماد على أموال الضرائب في أميركا إلى تطوير بنية تحتية

اقتصادية إنتاجية بأيدينا. إذا لم نتمكن من القيام بهذا التغيير بحرية وبشكل تلقائي فإن التطورات في العالم وخصوصاً في مجالات الاقتصاد والطاقة والسياسة وعزلتنا المتنامية ستفرضه علينا.

٣٠- من وجهة نظر عسكرية وإستراتيجية فإن الغرب الذي تقوده الولايات المتحدة عاجز عن الصمود أمام ضغوط الاتحاد السوفياتي في العالم، وبالتالي فإن إسرائيل ستقف وحدها في الثمانينيات دون أي مساعدة خارجية، عسكرية أو اقتصادية، وهذا في مقدورنا اليوم دون تقديم أي تنازلات.

إن المتغيرات السريعة في العالم ستفرض تغييراً في ظروف يهود العالم الذين **ستصبح إسرائيل بالنسبة اليهم الملاذ الأخير بل خيارهم الوجودي الوحيد. وبالتالي لا نتوقع أن يبقى وضع يهود الولايات المتحدة والمجتمعات في أوروبا وأميركا اللاتينية على ما هو عليه في المستقبل.**

٣١- إن وجودنا في هذا البلد في ذاته أمر حتمي ولا توجد قوة يمكنها أن تقتلعنا من هنا سواء بالقوة أو بالخداع (على طريقة السادات). وبالرغم من الصعوبات نتيجة سياسة السلام الخاطئة ومشكلة العرب الإسرائيليين والأراضي فإنه يمكننا التعامل بفعالية مع هذه المشاكل في المدى المنظور.

الخلاصة

١ - هناك ثلاث نقاط هامة يجب توضيحها من أجل فهم احتمالات تحقيق هذا المخطط الصهيوني للشرق الأوسط وأيضاً لمعرفة الأسباب الموجبة لنشره.

٢- الخلفية العسكرية للمخطط

إن الشروط العسكرية لهذه الخطة لم يتم ذكرها أعلاه، لكن هذه النقطة جرى توضيحها في العديد من المناسبات التي يجري فيها شرح أمر مماثل ضمن الاجتماعات المغلقة لأعضاء المؤسسة الإسرائيلية. فمن المفترض أن المؤسسة العسكرية الإسرائيلية بكل أذرعها غير كافية لاحتلال مثل هذه الأراضي الواسعة

المذكورة أعلاه. في الواقع فإنه حتى في ذروة الاضطرابات الفلسطينية في الضفة الغربية لم تتمكن قوات الجيش الإسرائيلي من التمدد كثيراً.

الحل لهذا يكمن في السيطرة على قوات سعد حداد، أو «مجموعات القرى» (التي تسمى أيضاً روابط القرى): حيث تعمل قوات محلية منفصلة تماماً عن السكان، لا تملك هيكلية حزبية ولا حتى إقطاعية (مثل الكتائب على سبيل المثال).

إن الدول التي يقترحها ينون هي «حداد لاند» و«مجموعات القرى»، وقواتها المسلحة ستكون دون شك شبيهة بها إلى حد كبير.

بالإضافة إلى ذلك فإن التفوق العسكري الإسرائيلي في مثل هذه الحالة سيكون **أكبر بكثير مما هو الآن، وبالتالي فإن أي حركة تمرد سيتم قمعها إما من خلال الإذلال الشامل كما يحصل في الضفة الغربية وقطاع غزة وإما من خلال القصف وطمس معالم المدن كما يحصل الآن في لبنان (حزيران/ يونيو ١٩٨٢) أو من خلال الاثنين.**

من أجل ضمان حصول ذلك، فإن المخطط، وفق ما جرى تفسيره بشكل شفهي، يدعو إلى إقامة حاميات إسرائيلية في أماكن التنسيق بين هذه الدويلات، تكون مجهزة بقوات المشاة المدمرة الضرورية. في الواقع رأينا أمراً شبيهاً في «حداد لاند» ويكاد يكون من المؤكد أننا سنرى قريباً أول مثال عملي على هذا النظام سواء في جنوب لبنان أو لبنان كله.

٣ - من الواضح أن الافتراضات العسكرية المذكورة أعلاه ومجمل الخطة يعتمدان أيضاً على استمرار العرب منقسمين حتى أكثر مما هم الآن، وعلى عدم وجود حركة جماهيرية تقدمية بينهم. ومن المحتمل أن يزول هذان الشرطان فقط في حال المضي قدماً بالخطة مع وجود عواقب لا يمكن التنبؤ بها.

٤- لماذا يجب أن ينشر هذا في إسرائيل؟

إن سبب النشر هو الطبيعة المزدوجة للمجتمع الإسرائيلي اليهودي حيث يوجد

هامش كبير من الحرية والديمقراطية خصوصاً لليهود، جنباً إلى جنب مع توسع وتمييز عنصري.

في مثل هذه الحالة فإن النخبة الإسرائيلية اليهودية (الجماهير تتابع التلفزيون وخطابات بيغن) يجب أن تقتنع. الخطوة الأولى في عملية الإقناع شفهية كما هو مذكور ولكن سيأتي يوم تصبح فيه غير عملية.

أما المواد المكتوبة فيجب أن تكون متوافرة بيد أكثر المقنعين والمفسرين غباوة (مثل الضباط الذين هم برتبة متوسطة والذين هم عادة أغبياء بشكل ملحوظ). بالتالي فإنهم يحفظونها بشكل أو بآخر وينشرونها بين الآخرين. ومن الملاحظ **أن إسرائيل وحتى اليشوف في العشرينيات لطالما عملت بهذه الطريقة. أنا نفسي أتذكر جيداً كيف (قبل أن أصبح في المعارضة) شرحوا لي ولآخرين ضرورة الحرب قبل عام من حرب ١٩٥٦، كما شرحوا لي بين عامي ١٩٦٥ و١٩٦٧ ضرورة احتلال بقية فلسطين الغربية حين تكون لدينا الفرصة لذلك.**

٥- لماذا الافتراض أن لا خطر من الخارج نتيجة نشر مخططات كهذه؟

طالما أن المعارضة الرئيسية في إسرائيل ضعيفة جداً (الوضع الذي يمكن أن يتغير كنتيجة للحرب على لبنان)، فإن مثل هذه المخاطر لها مصدران، هما العالم العربي بما فيه الفلسطينيون والولايات المتحدة.

لقد أظهر العالم العربي نفسه حتى الآن على أنه غير قادر على تحليل المجتمع الإسرائيلي اليهودي بشكل مفصل وعقلاني، والفلسطينيون لم يكونوا بالمستوى المطلوب في هذا المجال ولا أفضل من الآخرين. في مثل هذه الحالة حتى هؤلاء الذين يرفعون الصوت بالحديث عن مخاطر التوسع الإسرائيلي (التي هي مخاطر حقيقية بما يكفي) يفعلون ذلك ليس عن معرفة واقعية وواسعة وإنما إيماناً منهم بالأسطورة. المثال على ذلك الاعتقاد السائد بعدم وجود الآية التوراتية من النيل إلى الفرات على حائط الكنيست. من الأمثلة الأخرى التصريحات المستمرة والخاطئة بشكل كامل لبعض أهم

الزعماء العرب أن الخطين الأزرقين في العلم الإسرائيلي يرمزان إلى النيل والفرات فيما هما في الواقع مأخوذان من شال الصلاة اليهودي. ويفترض الخبراء الإسرائيليون أن العرب في العموم لن يعيروا اهتماماً لنقاشاتهم الجدية حول المستقبل بعد أن أثبتت حرب لبنان أنهم على حق. لذلك لم لا يستمرون في أساليبهم القديمة في إقناع الإسرائيليين الآخرين؟

٦ - يوجد في الولايات المتحدة وضع شبيه جداً أقله حتى اليوم. المعلقون الأكثر والأقل جدية يأخذون معلوماتهم حول إسرائيل وأغلب تحليلاتهم حولها من مصدرين. الأول المقالات في الصحافة الأميركية الليبرالية التي يكتبها غالباً **يهود معجبون بإسرائيل، الذين وإن انتقدوا بعض الجوانب في دولة إسرائيل إلا أنهم يمارسون ما اعتاد أن يسميه ستالين «النقد البناء» (في الواقع من بين هؤلاء الذين أعلنوا أنهم ضد ستالين من هو أكثر ستالينية من ستالين نفسه، من خلال اعتبارهم إسرائيل إلههم الذي لم يفشل حتى الآن). في هذا الإطار يجب الافتراض أن إسرائيل لديها دائماً نيات حسنة لكنها ترتكب الأخطاء فقط وبالتالي مثل هذا المخطط لن يكون خاضعاً للنقاش تماماً كما لا يتم ذكر الابادة الجماعية التوراتية التي ارتكبها اليهود. المصدر الثاني للمعلومات، «جيروزاليم بوست» لديها هي الأخرى السياسات نفسها. وبالتالي فإنه طالما بقيت إسرائيل مجتمعاً مغلقاً على بقية العالم، لأن العالم يريد أن يبقي عينيه** مغمضتين، فإن نشر وحتى بداية تحقيق مثل هذا المخطط أمر واقعي وعملي.

يسرائيل شاحاك

القدس

١٧ حزيران/ يونيو ١٩٨٢

تقدير الكيان الصهيوني
للوضع في المنطقة

آفي ديختر

إعداد:
قسم الدراسات الإستراتيجية
في مركز إبداع للأبحاث والدراسات والتدريب

ثالثاً: الساحة السورية

في حديثه عن الحركة الإستراتيجية باتجاه الساحة السورية خلا الحديث عن الجهود الإسرائيلية للتوصل إلى سلام مع سوريا، لوحظ أنّ المفاوضات غير المباشرة مع سوريا لم تحتل مساحة في هذا الحديث سوى بضع عبارات هي أنّ رئيس الوزراء (أولمرت) رأى منوجهة نظره أن يجرب أسلوب المفاوضات كأحد الخيارات للتعاطي بأكثر فاعلية مع تحديات إيران وحزب الله الخطيرة، هذا عندما قال: «إنّ (أولمرت) يعتبر المفاوضات مع سوريا وسيلة لخدمة خيارات إسرائيلية في التعامل مع كل من إيران وحزب الله».

ومن وجهة نظره فإنّ هذه الوسيلة لم تثبت فاعليتها، فمن الواضح أنّ سوريا لم تبرهن حتى الآن عملياً وبعيداً عن المناورة السياسية وحملة العلاقات العامة أنّها فعلا في طريقها إلى إعادة النظر في نهجها - نهج ينطبق على الحالة المصرية أو الأردنية - نهج يحقق السلام وإقامة العلاقات الشاملة بين إسرائيل وسوريا.

الشكوك حول نوايا سوريا ورغبتها في تحقيق السلام تزداد يوماً بعد يوم وبعد عقد أربع جولات من المفاوضات مع السوريين في تركيا، غالبية الشكوك هي حول

جهود السوريين تعظيم قدراتهم العسكرية عن طريق تكديس منظومات أسلحة متطورة في مواجهة إسرائيل.

هنا راح (ديختر) يتساءل: «**هل زيارة الرئيس السوري بشار الأسد لموسكو هي لأجل السلام أم لأجل الحرب؟**».

الإجابة نجدها في طلب الرئيس السوري أسلحة متطورة صواريخ أكثر قدرة على الإضرار بإسرائيل والفتك بها، صواريخ أبعد مدى وأكثر دقة، منظومات دفاع جوي لتحييد السلاح الجوي الإسرائيلي، قواعد عسكرية روسية ومنظومات إنذار مبكر.

ويستطرد: «**قائمة طموح كبيرة وكثيرة لدى السوريين لتعزيز قدراتهم العسكرية التقليدية وغير التقليدية، ولكن إذا كانت سوريا تريد السلام فلماذا اقتناء هذه الأسلحة وضد من ستستخدم؟**».

أما من وجهة نظري الشخصية لا يمكن أن يعول على التصريحات السورية عن وجود رغبة قوية لدى القيادة السورية لإنهاء الحرب مع إسرائيل وتبادل العلاقات معها.

هناك أيضاً وجه آخر لازدواجية السياسة السورية يدحض كل المزاعم السورية عن السلام والحرص عليه، هذا الوجه هو استكمال لعملية تعظيم القدرة العسكرية السورية وللإستراتيجية السورية في التعامل مع إسرائيل على الصعيد الفعلي بأسلوب المواجهة.

استمرار بل وتعزيز وتوثيق علاقة التحالف مع حزب الله وهو ما حرص الرئيس السوري على تأكيده في الآونة الأخيرة دليل آخر على أنّ السلام هو ليس خيار سوريا الإستراتيجي وإنّما هو خيار تكتيكي لتحقيق فوائد سياسية فكّ العزلة والعودة إلى الحظيرة الدولية.

في مقاربته عن التعاطي مع الساحة السورية عبّر (ديختر) عن عدّة خيارات:

- **خيار استخدام القوة العسكرية:** شدّد في هذا الأمر على أنّ هذا الخيار يظل مطروحاً ومقبولاً بل وضرورياً في الحالات التالية:

- إذا واصلت سوريا بناء قدرتها العسكرية في نطاق تعظيم هذه القدرات خارج الاحتياجات والضرورات الدفاعية.
- إذا بقيت سوريا عند مستوى تحالفها مع إيران، لأنّ استمرار هذا التحالف يرتب على سوريا واجبات مثل إسناد إيران إذا عوقبت عسكرياً على خلفية برنامجها النووي من جانب إسرائيل والولايات المتحدة، ولم يستبعد (ديختر) احتمال أن تقف سوريا إلى جانب إيران في حالة بقاء إيران قادرة ومالكة للقدرة على الرد.
- احتفاظ سوريا بعلاقاتها وتحالفها مع حزب الله والاستمرار في إيصال الأسلحة إليه، مثل هذا الموقف لا يجب السكوت عنه.

عبر سوريا تلقى حزب الله أكثر من ٣٠ ألف صاروخ بمديات مختلفة لتهديد الجبهة الداخلية الإسرائيلية، هذا عمل عدواني وإسرائيل مضطرة أن تردّ عليه بردّ فعل يتناسب مع خطورة الموقف السوري.

- **دعم سوريا للمنظمات الفلسطينية الراديكالية وتوفير المأوى والرعاية لقيادتها في دمشق.**

هذه الأسباب منفردة ومجتمعة تنتج حالة حرب مع إسرائيل وليس أجزاء سلمية.

هل من المنطق والحكمة والفعالية أن نضع رؤوسنا في الرمال كالنعامة رؤية هذا المشهد العدواني والمنافي لأبسط قواعد السلام؟

(ديختر) قدّم نفسه خلال هذه الندوة على أنّه أحد الذين عارضوا مبادرة أولمرت إجراء مفاوضات مع السوريين بشكل مباشر وبرّر هذه المعارضة بوجود شكوك قوية لديه حول عدم جدية الموقف السوري والمفاوضات.

هذه المفاوضات من وجهة نظره بلا محتوى وبلا مضمون وأنّ رئيس الوزراء أقدم عليها مدفوعاً باعتبارات سياسية تعنيه هو أكثر ممام تعني إسرائيل. وجهة النظر التي عبّر عنها حيال استخدام خيار القوة هي ليست وجهة نظر فردية أو شخصية بل هي سائدة لدى قطاع عريض من القيادة السياسية والعسكرية.

وجهة النظر هذه تتعلق بضرورة إخضاع سوريا للمراقبة والرصد والمتابعة من أجل استخلاص التقييم الصائب والسديد.

فإذا جاء هذا التقييم أنّ سوريا تعظم قدرتها العسكرية لغرض ضد إسرائيل فعليها أن تبادر بلا تردد إلى توجيه الضربة الاستباقية لعراقلة الاستعدادات العسكرية السورية.

على صعيد ما يمكن أن تقوم به إسرائيل عبر استخدام هذا الخيار، توجيه تحذير قوي إلى سوريا بأنّها لن تكون بمنأى من عمل عسكري إسرائيلي، هذا التحذير لا يجب أن يقتصر على تصريحات لقيادات سياسية وعكسرية بل من خلال رسائل عملية وحركة مستمرة للجيش الإسرائيلي في الجولان وتدريبات وتمرينات.

يجب أن يتضمن التحذير أيضاً تهديد سوريا بعدم التدخل إذا ما بادر جيش الدفاع الإسرائيلي إلى شنّ عملية عسكرية ضدّ حزب الله. استخدام هذا الخيار كان سيصبح واقعاً عملياً خلال عام ٢٠٠٧ أو أكثر من مرة لكنّه أوقف في اللحظة الأخيرة لاعتبارات لم يحن الوقت للحديث عنها.

- **خيارات أخرى:** لدينا خيارات أخرى منها إستراتيجية شدّ الأطراف وإن فقدت هذه الإستراتيجية أركاناً مهمة كانت ترتكز عليها عندما بلورت في الخمسينات من القرن الماضي، فقدت الركن التركي الذي كان دائماً عاملاً مهما في ممارسة إستراتيجية شدّ الأطراف تجاه سوريا.

تركيا الآن على علاقة جيّدة بل وممتازة مع سوريا، هذا التحول مع السياسة التركية تجاه سوريا نجم عن تحولات سياسية داخل تركيا منها فوز حزب العدالة والتنمية فوزاً كاسحاً ووضعه على رأس السلطتين التشريعية والتنفيذية.

لكن إلى جانب خسارة هذا الركن ثمّة فرصة لتعويضه بركن آخر وإن أقل كفاءة وفاعلية، العامل الجديد هو وجود الحكم الذاتي أو الإقليم الكردي في شمال العراق الذي أصبح دولة بكلّ ما تعنيه الكلمة من معنى. إسرائيل إدراكاً منها لأهمية وجود هذا الكيان أو إن شئنا هذه الدولة، تستخدم منذ خمسة أعوام كل المحفزات من أجل أن يكون هذا الإقليم منطلقاً لممارسة إستراتيجية شدّ الأطراف مع سوريا

أي أن يكون قادراً ومستعداً في ذات الوقت على لعب دور تركيا في السابق. هذا الإدراك لدى القيادة الإسرائيلية لا ينطلق من فراغ بل من أسس راسخة بأنّ القيادة الكردية التي لها علاقات تاريخية مع إسرائيل تدرك بعمق حيوية وأهمية شراكة شاملة مع إسرائيل لأنه يتعذر عليها إقامة شراكة مع الدول التي تحيط بالمنطقة الكردية من كافة الاتجاهات، هذه الشراكة مبنية في الأصل على مفهوم تبادل المصالح أي تبادل الدعم وتبادل المصالح.

من أهم التساؤلات الأمنية المثارة في هذا الإطار **هل بإمكان الأكراد أن تكون لهم يدور في الضغط على سوريا في نطاق إستراتيجية شدّ الأطراف تجاه سوريا؟**

في الحقيقة يجب أن نؤكد أنّ ذلك يتوقف على تطور الأوضاع في العراق وبقاء القوات الأمريكية.

لا يجب أن ننسى أنّ الأكراد قاموا بهذا الدور على أحسن وجه ولكن في نطاق توظيفهم من قبل إيران في عهد الشاه وحتى في عهد النظام الإسلامي أثناء الحرب بين إيران والعراق كما استخدموا من قبل تركيا في إطار نفس الإستراتيجية.

يجب أن نؤكد أنّه رغم عدم تناظر قوة الأكراد مع قوة إيران وتركيا فإنّ ثمّة ما يؤكد أنّ الأكراد في العراق أصبحوا قوة عسكرية وسياسية واقتصادية، أن أنّهم أداة فاعلة وقادرة على أن تتجاوز عند استخدامها أداة الردع إلى أداة فعل وأداة إضعاف وإرباك للسوريين، هذه الفاعلية مصدرها التقارب والتداخل الجغرافي والديمغراقي لمنطقة شمال العراق مع المنطقة الكردية في سوريا في الشمال الشرقي.

هناك شيئاً ثانياً في هذا الخصوص، هذا يرتبط بإمكانية توظيف خيارات أخرى للضغط على سوريا، من بين هذه الخيارات الساحة اللبنانية. البيئة اللبنانية زاخرة بالعوامل التي يمكن الإفادة منها لممارسة هذا الضغط من أجل تحقيق الأهداف والمطالب الإسرائيلية وفي ذات الوقت المطالب الأمريكية، منها.

- **إلغاء التحالف مع إيران.**
- **قطع الإمدادات والمساعدات إلى حزب الله في لبنان عبر سوريا.**

● **إغلاق مكاتب المنظمات الفلسطينية التخريبية وعلى الأخص حماس والجهاد الإسلامي.**

فوق الساحة اللبنانية هناك حلفاء وأصدقاء للولايات المتحدة، ولنا أيضاً حلفاء وأصدقاء ولكنّهم يجدون حرجاً في الكشف عن العلاقة بإسرائيل والمجاهرة بها: هؤلاء الحلفاء لديهم الحماس والاستعداد للتعاون مع «الشيطان» إذا كان ذلك يخلصهم من التهديد السوري المستمر ومن خلفه حزب الله. نحن لا نضيع الفرصة في الإفادة من هذا الخيار ولكن بالتعاون مع الولايات المتحدة.

الخيار الثالث الذي نجد فائدة وجدوى في محاولة استخدامه في نطاق ممارسة الضغوط على سوريا هو خيار الوصول إلى المعارضة السورية في الخارج **وفي الداخل، حيث أثبت هذا الخيار فاعليته على الساحة العراقية، حيث كانت لنا علاقات مع المعارضة العراقية – فيما عدا الأكراد – في الولايات المتحدة وفي بريطانيا.**

نحن ساهمنا في التأثير لصالحهم داخل الولايات المتحدة والتعامل معهم كخيار يمكن توظيفه لتغيير النظام في العراق. فتحنا لهم أبواب الإدارة الأمريكية الكونغرس ووكالة الاستخبارات ودوائر أخرى وضمنا لهم دعما أمريكيا وإعلامياً وسياسياً وكذلك تدريب عناصر تنتمي إلى المعارضة على عمليات عسكرية داخل العراق. أقمنا علاقات مع قوى معارضة أخرى في دول عربية في السودان وفي لبنان.

المعارضة السورية في الخارج لها حضور وامتدادات في الولايات المتحدة ومفي بريطانيا وفرنسا وفي الأردن وحتى في لبنان.

على أية حال نحن نقوم بجهود كثيرة في هذا المجال لا نستطيع أن نسلط الضوء عليها لأن المصلحة تقتضي أن نبقيها بعيداً عن دائرة الضوء.

يبدو لي أنّ الخيار ليس خياراً إسرائيلياً فقط، الولايات المتحدة تعول على هذا الخيار فهي تعمل على تنظيم هذه المعارضة، هذه المعارضة كما فهمنا من خلال

اتصالات معها أو من خلال العلاقة بينها وبين الولايات المتحدة تطمح في تغيير النظام والعودة إلى سوريا لتولي زمام الحكم أسوة بنظيرتها المعارضة العراقية.

لم تعد تجد حرجاً في التعاون مع الولايات المتحدة أو مع دول أخرى حتى بما فيها إسرائيل لتحقيق هذا الطموح، هناك سوابق جديرة بالذكر ومناسبة لأن تطبق في الساحة السورية.

الوصول إلى الساحة السورية ليست عملية مستحيلة أو شاقة لوجود منافذ عديدة للولوج إلى داخلها، الأردن العراق منطقة كردستان لبنان. هذه كلها فجوات نحن نعمل على استثمارها في نطاق إستراتيجية شدّ الأطراف تجاه سوريا، إذ لم يتغيّر النظام ويعدّل سلوكه.

رابعاً: الساحة العراقية

ليس بوسع أحد أن ينكر أننا حققنا الكثير من الأهداف على هذه الساحة بل وأكثر مما خططنا له وأعددنا، في هذا الخصوص يجب استحضار ما كنا نريد أن نفعله وننجزه في العراق منذ بداية تدخلنا في الوضع العراقي بداية عقد السبعينيات من القرن العشرين، جلّ وذروة هذه الأهداف هو دعم الأكراد لكونهم جماعة أثنية مضطهدة من حقها أن تقرر مصيرها بالتمتع بالحرية شأنها شأن أي شعب.

في البداية كان المخططون في الدولة وعلى رأسهم (أوري ليبراني) المستشار الأسبق لرئيس الوزراء ثمّ سفيرنا في تركيا وإثيوبيا وإيران قد حدّد إطار وفحوى الدعم الإسرائيلي للأكراد، هذا الدعم كان في البداية متواضعاً، دعم سياسي إثارة قضية الأكراد وطرحها فوق المنابر. لم يكن بوسع الأكراد أن يعتلوها في الولايات المتحدة وفي أوروبا وحتى داخل بعض دول الشرقية، كان دعم مادي أيضاً ولكنّه محدود.

التحول الهام بدأ عام ١٩٧٢ هذا الدعم اتخذ أبعاد أخرى أمنية، مدّ الأكراد بالسلاح عبر تركيا وإيران واستقبال مجموعات كردية لتلقي التدريب في إسرائيل بل وفي تركيا وإيران.

هكذا أصبح هذا الدعم المحرك لتطور مستوى العلاقة الإستراتيجية بين إسرائيل والأكراد، وكان من المنتظر أن تكون له نتائج مهمة لولا أنّ إيران الشاه والعراق توصلا إلى صفقة في الجزائر عام ١٩٧٥، هذه الصفقة وجهت ضربة قوية إلى الطموح الكردي. لكن وفق شهادات قيادات إسرائيلية ظلّت على علاقة بزعيم الأكراد مصطفى البرزاني «**الأكراد لم يتملكهم اليأس، على العكس ظلوا أكثر إصراراً على الاستمرار في صراعهم ضدّ السلطة في بغداد**».

حلقة نقاش حول

«تداعيات الحرب الأهلية في سوريا»

مركز بيغن - السادات للأبحاث الإستراتيجية

كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣

في نشرته لشهر كانون الثاني ٢٠١٣، نشر «مركز بيغن - السادات للأبحاث الإستراتيجية»، التابع لجامعة بار إيلان الإسرائيلية، تقريراً حول نتيجة نقاشات شارك فيها باحثون وخبراء تدارسوا خلالها «تداعيات الحرب الأهلية في سوريا».

....

خبراء مركز بيغن - السادات للأبحاث الإستراتيجية: على إسرائيل أن تبقى خارج الصراع ولكن مع الاستعداد لمزيد من عدم الاستقرار حين تتفكك سوريا.

ربما قتل أكثر من ٥٠ ألف سوري خلال سنتين تقريباً من الحرب الأهلية المحتدمة عند الحدود الشمالية لإسرائيل دون أن تلوح نهاية في الأفق. ويهدد الصراع بالتمدد إلى البلدان المجاورة. في هذا النقاش حول الطاولة المستديرة الذي جرى في تشرين الثاني/ نوفمبر حلل خبراء مركز بيغن - السادات للأبحاث الإستراتيجية السيناريوهات وتداعياتها على إسرائيل والغرب. وجاءت الخلاصة أن على إسرائيل أن تبقى خارج الصراع، ولكن أن تستعد لاستمرار حالة اللااستقرار مع تفكك سوريا.

إلى متى سيستمر هذا الصراع؟

بروفيسور جوشوا تايتلباوم: الأغلب أن يستمر طويلاً، حرب طويلة الأمد، طالما أن الروس والإيرانيين يواصلون دعمهم للرئيس السوري بشار الأسد. إنه الحليف الوحيد المتبقي لروسيا في الشرق الأوسط ومرفأ طرطوس مهم لموسكو. لا تتوقعوا أن تدعم موسكو العقوبات ضد الأسد. إيران تنظر إلى سوريا على أنها أساسية في المحور الشيعي المضاد للمحور السني الذي يضم إيران وسوريا وحزب الله والعراق. هؤلاء أيضاً لن يتخلوا بسهولة عن الأسد. فيما يستمر الصراع فإنه من المحتمل أن يتطور الأمر إلى حرب باردة على شاكلة حرب بالوكالة مع دعم الغرب لخليط من القوى المعارضة ودعم الروس والإيرانيين للأسد.

هل يمكن للأسد وقاعدته العلوية أن ينجحا ويستعيدا السيطرة على البلاد؟

دكتور ماكس سينغر: ستمر سنوات قبل أن تتحدد أي نتائج في سوريا. ومع ذلك فإن انتصاراً علوياً مع أو بدون الأسد محتمل لأن إيران تقدم مساعدة لا محدودة للحكومة في صراعها من أجل قمع الثورة. إن الأقليات ورجال الأعمال قد يكونون خائفين جداً من حكومة سنية بقيادة وجوه من الإخوان المسلمين والسلفيين بحيث إنهم سيحرمون السنة من الدعم الذي يحتاجونه من أجل إسقاط الحكومة. وفي حين من غير المريح بأي شكل من الأشكال أن تكون داعماً لنظام يثير القرف كما هو حال نظام الأسد، فإنه لا يبدو من المحتمل أن أي نظام سني **سيقتل من السوريين عدداً أقل مما يمكن للأسد أن يقتل. كل الأقليات خائفة من السنة لسبب وجيه.**

بروفيسور أفرايم أنبار: لن تنفد الذخيرة من الأسد بسبب المساعدة العسكرية الروسية والإيرانية. وبعكس الجيش المصري فإن التشكيلات العسكرية السورية لا تمانع بأن تقتل مدنيين.

دكتور موردخاي كدار: حتى الآن يمكن لإيران أن ترسل قوات برية إلى سوريا لدعم الأسد عبر العراق بناء على طلب سوري رسمي وموافقة عراقية، شيء من قبيل الاجتياح السعودي للبحرين. يمكن لهذا الأمر أن يغير الصورة الإقليمية تماماً بما أن القوات الإيرانية يمكن أن تبقى في سوريا إلى الأبد وأن تدعى من قبل حزب الله المسيطر على الحكومة اللبنانية من أجل تمديد وجودها إلى لبنان أيضاً.

بروفيسور هيلال فريش: أشك كثيراً في أن تقدم إيران على تحريك جيش باتجاه سوريا. الإيرانيون لا يملكون قوات كبيرة وحتى إن حركوها فإن هذا سيحصل دون شك في ظل معارضة الناتو.

ما إمكانية أن تنبثق حكومة سنية مستقرة من الصراع؟

بروفيسور شاموئيل ساندلر: إن حلاً فيدرالياً بقيادة السنة لن يصمد في سوريا. ومن أجل تأمين قاعدة مشتركة للحل فإن ما نحتاج إليه هو ثقافة سياسية فيدرالية ليست موجودة في الشرق الأوسط العربي. جرب لبنان ذلك لكنه فشل.

دكتور ماكس سينغر: خلال المراحل الأولى من الثورة ضد الأسد ربما كان من الممكن للولايات المتحدة والآخرين أن يشاركوا في عملية انتقال السلطة إلى نظام غير علوي قادر على مواجهة سيطرة الإخوان المسلمين ويميل بشكل إيجابي نحو التكيف مع الأقليات (بدلاً من ذبحهم واضطهادهم). لكن القتال طال كثيراً وعناصر الإخوان المسلمين والسلفيين في المعارضة نموا بشكل كبير وبارز. لذلك لم أعد أرى إمكانية انبثاق حكومة سنية مستقرة ومعتدلة من هذا الصراع. لا توجد قوة عظمى قادرة على فرض شروط من أجل تسوية لتقاسم السلطة بين السنة والأقليات.

بروفيسور هيلال فريش: هناك فرصة ضئيلة بأن يتسلم الجيش السوري زمام الأمور بمساعدة السنة والعلويين والسلطات الرسمية البيروقراطية من أجل **التفاوض حول كيفية الحفاظ على الدولة. هذا، فقط من أجل إنقاذ خطط التقاعد والادخار وقطاع التجارة الموجه من قبل الدولة وهكذا دواليك. لكن هذا الاحتمال يتضاءل بمرور الوقت.**

والبديل عن الحكومة السنية المستقرة، هل هو الفوضى؟

بروفيسور شاموئيل ساندلر: الاحتمال الأكبر والمتزايد هو ظهور ديكتاتورية بقيادة الإخوان المسلمين. وستتنافس إيران وتركيا من أجل التأثير والسيطرة على هذه الدولة. الاحتمال الآخر هو أن تفكك سوريا إلى عدة دول أو عدة إقطاعيات متحاربة. التقسيم الفعلي لسوريا إلى عدة دول يهدد تماماً دول الشرق الأوسط الأخرى. لا أرى كيف يمكن للدول العربية الأخرى أن تتحمل ذلك. كما أنّ ذلك يشكل تهديداً لتركيا أيضاً.

دكتور موردخاي كيدار: من الواضح بالنسبة إلي أن النتيجة الأكثر ترجيحاً للحرب الأهلية السورية هي الانهيار الكلي لكل الأنظمة الحكومية والاقتصادية وظهور مئات الميليشيات بما فيها المتطرفة ما يعني استمرار الفوضى لسنوات. على المدى الطويل أرى نشوء مناطق كردية وعلوية ودرزية، تتمتع بحكم ذاتي مستقر إلى حد ما، وربما حتى دول مستقلة. هذا يمكن أن يكون النتيجة الأكثر تفضيلاً واستقراراً.

بروفيسور هيلال فريش: لا أوافق. إن الدول لا تتفكك بهذه السهولة. فلبنان على سبيل المثال لم يتصرف كدولة موحدة طوال أكثر من ١٥ سنة ورغم ذلك لا يزال موجوداً كبلد. أعتقد أن سوريا ستبقى متماسكة ولكن بطريقة مجزأة كما هو حاصل في العراق اليوم. السنة سيمثلون باستمرار تحدياً للكرد والعلويين لكن الدولة ستبقى كياناً واحداً.

دكتور ماكس سينغر: إن التقسيم الرسمي أو بحكم الأمر الواقع للمناطق السنية والعلوية والكردية والدرزية والمسيحية، قد يبدو الوسيلة المنطقية لحل التناقضات بين المجموعات. لكن انطباعي أن هذا الأمر غير عملي لأن السكان متداخلون جغرافياً. **أيضاً فإنني لا أرى أن القوة المهيمنة سواء كانت علوية أو سنية، على استعداد لقبول مناطق تتمتع فيها الأقليات بحكم ذاتي.**

بروفيسور إيتان جلبوع: لا تزال المعارضة ضد الأسد منقسمة إلى حد كبير. هذا يعني أنه كما ليبيا اليوم فإن سوريا ستبقى تعاني مراحل متكررة من العنف وعدم الاستقرار. وستحتاج إعادة بناء وإعمار سوريا إلى موارد هائلة، إلا أنه لن توجد سلطة واحدة لإدارة هذه المساعدة وتوجيهها. هذا الأمر سيوفر الكثير من الفرص للقوى الخارجية القريبة مثل تركيا وإيران وأخرى مثل الغرب والصين من أجل التدخل في إعادة تشكيل النظام أو الأنظمة الجديدة.

ما هي تداعيات استمرار هذه الحالة من عدم الاستقرار على إسرائيل والمنطقة؟

بروفيسور أفرايم أنبار: قبل كل شيء يمكننا أن نقر بأن إسرائيل لا تمانع بأن يتقاتل خصومها بعضهم من بعض قليلاً. نحن نكن العداء للأسد وفضلاً عن ذلك فإن الصراع يغذي الانقسام السني الشيعي ويشرك إيران وتركيا في الصراع أيضاً. إن أي نتيجة يمكنها أن تحد من التأثير الروسي والإيراني في سوريا مرحب بها كذلك.

ثانياً علينا أن نعترف بأن الكثير من قضايا الأمن القومي في شرق البحر المتوسط ستتأثر بنتائج الأحداث في سوريا، بما في ذلك طبيعة قبرص، هذه الجزيرة

ذات الأهمية الإستراتيجية الكبيرة. كما إنّ شرق البحر المتوسط يضم احتياطيات غاز هائلة، وفي حال جرى تطويرها بشكل سليم فإنها ستساعد أوروبا على أن تصبح أقل اعتماداً على روسيا وتركيا. إن الأزمة السورية تبقى عارضاً جانبياً مقارنة بأزمة تطوير السلاح النووي الإيراني.

بروفيسور جوشوا تايتلباوم: من الواضح أن أفضل نتيجة لكل من إسرائيل والغرب بمعزل عمن يصل إلى السلطة، هو نظام جديد يهتم بالتطورات الداخلية ولا يدعم إيران وحزب الله. إن كردستان مستقلة تضم كرد إيران وسوريا والعراق وتركيا، ستكون بمثابة تطور جيد لإسرائيل والغرب معاً.

دكتور إيتان شامير: علينا ألا ننسى أن الجيش السوري ينهار ويتفكك ببطء. لقد كان الجيش السوري آخر جيش على الحدود مع إسرائيل يملك فرقاً كاملة من مدرعات ومشاة ومدفعية وقوات جوية. وعلى افتراض أن مصر والأردن حافظا على معاهدتي السلام مع إسرائيل فإن ذلك يعني أنه ليس هناك أي تهديد مباشر لإسرائيل من قبل جيش نظامي تقليدي على حدودها.

دكتور جوناثان رينولد: مع ذلك فإن إطالة أمد الحرب الأهلية وانكماش سيطرة النظام على الحدود السورية من المرجح أن تكون لهما تداعيات سلبية على الحدود الإسرائيلية مع سوريا في هضبة الجولان. إن الجهاديين والعناصر الأخرى التي تهدف إلى تحريك العنف وامتداده ستسعى لمهاجمة إسرائيل من تلك الحدود. وفي حين أن هؤلاء لا يشكلون تهديداً خطيراً لإسرائيل في ذاتها، إلا أن التغييرات في المنطقة عموماً تعني أنه يمكن للحرائق الطفيفة نسبياً أن تتطور بسهولة إلى مواجهات كبرى تجذب إليها لاعبين آخرين في المنطقة.

وهكذا فإن إسرائيل بحاجة لأن تكون أشد حذراً من السابق في الرد. إن شرط الردع يجب أن يكون متوازناً مع الحاجة لمنع التصعيد.

دكتور إيتان شامير: في الواقع قد نرى الحدود عند الجولان تتحول إلى أرض محايدة، إلى ملاذ آمن للجماعات الإرهابية، بما يشبه الوضع الراهن في سيناء. أو يمكن لها أن تصبح أرضاً تسيطر عليها منظمة عدوة قوية كما هي الحال في جنوب لبنان وغزة. كلا السيناريوهين يعني مشكلة بالنسبة إلى إسرائيل.

بروفيسور هيلال فريش: أرى هذا الاحتمال ضئيلاً. فالأراضي السورية خلف الجولان ذات كثافة سكانية منخفضة ما يجعل مراقبتها من قبل إسرائيل أمراً سهلاً. كما أنّ هناك أهدافاً إسرائيلية قليلة جداً في الجولان نفسه. هذه بيئة أمنية يمكن التحكم فيها.

بروفيسور إيتان جلبوع: إسرائيل والغرب في حالة خسارة. إن بقاء الأسد سيكون بمثابة انتصار لإيران. وضعفه قد يساعد إيران على السيطرة الفعلية على البلاد وإقامة منطقة نفوذ تضم العراق وسوريا ولبنان. إن نظاماً جديداً قد تسيطر عليه فصائل إسلامية متطرفة قد تسعى لزعزعة الاستقرار عند الحدود السورية الإسرائيلية.

دكتور ماكس سينغر: بالعودة إلى الماضي شيء واحد يبدو واضحاً، وهو أن إسرائيل كانت حكيمة بألا تعطي الجولان لسوريا. في الواقع إن قضية الحفاظ على الجولان قد تتفاعل مع تطور الأحداث. لقد أصبح واضحاً أن سوريا ليست دولة حقيقية. منذ تأسيسها حكمت سوريا الجولان اثنين وعشرين عاماً فقط وبالتأكيد لا يحق لها الحصول عليه مرة أخرى الآن.

ما مصير مخازن الأسلحة الكيميائية والبيولوجية في سوريا؟

دكتور داني شوآم: لإسرائيل سبب وجيه للخوف من أن تصل ترسانة سوريا الكيميائية والبيولوجية إلى الأيدي الخطأ، إلى العناصر الإرهابية في سوريا أو إلى نظام سوري أكثر عداوة، أو إلى حزب الله وإيران. إذا رأى الأسد أنه لا يمكن تجنب رحيله، فقد يقرر الكشف عن أسلحته الفتاكة. وفيما تملك إيران تأثيراً كبيراً في إدارة الأزمة السورية فإنه ليس واضحاً أن القادة الإيرانيين يستطيعون ضبط الأسد. في كل الأحوال فإن إيران بعيدة عن تشكيل دعامة استقرار في أعين المجتمع الدولي. إن نزع الأسلحة غير التقليدية لسوريا من خلال القوة الدولية سيكون خطوة مباركة لكن في الوقت الحالي يبدو هذا السيناريو مستبعداً. إن قصف مخازن الأسلحة هذه يمكن أن يؤدي إلى تلوث بيئي خطير. نتيجة لذلك فإن إسرائيل والغرب يملكان خيارات محدودة.

دكتور ماكس سينغر: لا الولايات المتحدة ولا إسرائيل، وربما هما البلدان الوحيدان القادران على محاولة القضاء على الأسلحة الكيميائية السورية، سيفعلان ذلك على الأرجح. ربما السيناريو الوحيد الذي يمكن أن يحمي من انتقال الأسلحة الكيميائية (بغض النظر عن انتصار الأسد في الحرب الأهلية) هو عقد الولايات المتحدة اتفاقاً مع الحكومة السورية بحيث تعطيها الدعم اللازم من أجل هزم المتمردين، في مقابل نزع الأسلحة الكيميائية من سوريا. لكن هذا مستبعد في الحقيقة.

إذاً ماذا يمكن لإسرائيل أن تفعل في ظل الوضع الراهن؟

بروفيسور شاموئيل ساندلر: إن حرب لبنان الأولى علمت إسرائيل أنها لا تملك القدرة على هندسة الهيكليات السياسية في العالم العربي.

دكتور جوناثان رينولد: في الواقع إن الظروف الوحيدة التي تفرض على إسرائيل أن تتدخل مباشرة هي في حال بدا أن النظام السوري يفقد السيطرة على أسلحته الكيميائية أو يسلمها إلى عناصر متطرفة.

بروفيسور جوش تايتلباوم: على إسرائيل أن تحدد حجم تورطها بجمع المعلومات الاستخبارية ومنع أي تمدد للصراع إلى هضبة الجولان. على الولايات المتحدة أن تحدد قوات ليبرالية إذا استطاعت وتقوم بتسليحها. وإذا لم تستطع فعليها ألا تسلح أحداً. سيكون من الجيد فرض الغرب منطقة حظر جوي، إذا تم ذلك دون تصعيد التوتر مع روسيا.

دكتور موردخاي كيدار: طالما أن الصورة في سوريا نووية، فإن العالم بما فيه إسرائيل يجب أن يبقى خارج ذلك المكان. يجب ألا يسلح أحد الجماعات الإسلامية المتطرفة في سوريا. تلك لن تقبل أبداً وجود إسرائيل، وفي نهاية المطاف سوف تحول أسلحتها التي زودها بها الغرب إلى الغرب نفسه، كما فعل أسامة بن لادن.

بروفيسور إيتان جلبوع: على إسرائيل أن تستعد لتحديات عسكرية جديدة

من سوريا إلى لبنان. ولكن في المرحلة الحالية عليها أن تمتنع عن أي تدخل قولاً وفعلاً. إن إستراتيجية طويلة الأمد قد تساعد الكرد في سوريا وتركيا والعراق على القتال من أجل استقلالهم.

دكتور ماكس سينغر: لا يوجد الكثير لكي تقوم به إسرائيل للتأثير في نتائج الحرب الأهلية في سوريا. كل ما يمكنها أن تفعله هو الاستعداد من أجل حماية نفسها من التداعيات والاستفادة من دروس الحرب من أجل زيادة الوعي والإدراك لما يواجه إسرائيل.

بروفيسور أفراييم أنبار: فيما الحذر مطلوب فإن إسرائيل بحاجة لأن تؤسس ردعاً من خلال تحصيل الثمن من هؤلاء الذين يطلقون النار باتجاه أهداف إسرائيلية في الجولان.


ملحق الوثائق



المرسوم التشريعي رقم / ٦١

رئيس الجمهورية

بناء على أحكام الدستور.

يرسم ما يلي:

المادة ١- يمنح عفو عام عن الجرائم المرتكبة قبل تاريخ ٣١/٥/٢٠١١ وفقاً لما يلي:

أ- تستبدل عقوبة الإعدام بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو الاعتقال المؤبد تبعاً للوصف الجرمي.

ب- تستبدل عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة بعقوبة الأشغال الشاقة لمدة عشرين عاماً، وعقوبة الاعتقال المؤبد بالاعتقال لمدة عشرين عاماً.

ج- عن كامل العقوبة المؤقتة لمن بلغ السبعين من العمر بتاريخ صدور هذا المرسوم التشريعي.

د- عن كامل العقوبة المؤبدة لمن بلغ السبعين من العمر بتاريخ صدور هذا المرسوم التشريعي إذا كان قد اقترف الجريمة قبل إتمامه الستين من العمر.

هـ- عن كامل العقوبة بالنسبة للجريمة المنصوص عليها في القانون رقم /٤٩/ لعام ١٩٨٠.

و- عن نصف العقوبة المؤقتة في الجنايات.

ز- عن كامل العقوبة في الجنح.

ح- عن كامل العقوبة في المخالفات.

ط- عن ربع العقوبة في الجرائم التالية:

١- الجنايات المنصوص عليها في قانون العقوبات الاقتصادي الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٣٧/ لعام ١٩٦٦ وتعديلاته.

٢- الجنايات المنصوص عليها في المرسوم التشريعي رقم /١٣/ لعام ١٩٧٤.

٣- الجرائم المنصوص عليها في المواد التالية من قانون العقوبات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /١٤٨/ لعام ١٩٤٩ وتعديلاته: ٣٤١- ٣٤٢- ٣٤٣- (٣٤٥إلى ٣٥٥)- ٣٨٦- ٣٨٧.

ي- عن كامل العقوبة المانعة للحرية في الجرائم المنصوص عليها بالمرسوم التشريعي رقم ٥٩/ لعام ٢٠٠٨.

ك- عن جميع تدابير الإصلاح والرعاية للأحداث في الجنح.

ل- عن كامل العقوبة لمرتكبي جرائم الفرار الداخلي المنصوص عليها في المادة ١٠٠ من قانون العقوبات العسكرية الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٦١ لعام ١٩٥٠ وتعديلاته. أما المتوارون فلا تشملهم أحكام هذه الفقرة إلا إذا سلموا أنفسهم خلال ٣٠ يوماً من تاريخ صدور هذا المرسوم التشريعي.

م- عن كامل العقوبة لمرتكبي جرائم الفرار الخارجي المنصوص عليها في المادة ١٠١ من قانون العقوبات العسكرية الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٦١ لعام ١٩٥٠ وتعديلاته. أما المتوارون فلا تشملهم هذه الفقرة إلا إذا سلموا أنفسهم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ صدور هذا المرسوم التشريعي.

صفحة ١ من ٢

المادة٢- يستثنى من شمول أحكام هذا المرسوم التشريعي،

أ- الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم /١٠/ لعام ١٩٦١.

ب- الجنح المنصوص عليها في المواد التالية من قانون العقوبات العسكرية الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٦١/ لعام ١٩٥٠ وتعديلاته، (١١٢- ١١٣- ١٢٠- ١٣٣- ١٣٥- ١٤٠- ١٤٩).

ج- الجنايات المنصوص عليها في المواد التالية من قانون العقوبات العسكرية الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٦١/ لعام ١٩٥٠ وتعديلاته، (١٣٦- إلى ١٣٩)- ١٤١- ١٥٤- ١٥٥- ١٥٦- ١٥٨- ١٥٩- ١٦٠.

د- الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم /٢/ لعام ١٩٩٣.

هـ- الجناية المنصوص عليها في المادة رقم /٤٠/ من المرسوم التشريعي رقم /٥١/ لعام ٢٠٠١.

و- الجرائم المنصوص عليها في المرسوم التشريعي رقم ٦٨ لعام ١٩٥٣.

ز- الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم /٢٨٦ لعام ١٩٥٦.

ح- الجرائم المنصوص عليها في المواد التالية من قانون العقوبات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /١٤٨/ لعام ١٩٤٩ وتعديلاته، ٢٦٣- ٢٦٥- ٢٦٦- ٢٦٨ (٢٧١ إلى ٢٧٧)- (٢٩٨ إلى ٣٠٣)- ٣٠٥- ٣٠٦- ٣٢٥- ٣٩٧- ٣٩٨- ٤٠٢- ٤٠٣- ٤٠٥- ٤٢٧- ٤٢٨- (٤٣٠ إلى ٤٣٥) - (٤٣٧ إلى ٤٤١) - (٤٤٥ إلى ٤٤٨)- (٤٥٠ إلى ٤٦٠)- ٤٧٦- ٤٧٨- ٤٧٩- ٤٨٠- ٤٨٤- (٤٨٩ إلى ٤٩٦)- (٤٩٩ إلى ٥٠٢)- ٥٠٤- ٥٠٥- ٥٠٧- (٥٠٩ إلى ٥١٤)- (٥١٧ إلى ٥٢٠)- ٥٢٥- ٥٢٦- ٥٢٨- ٥٢٩- ٥٧٣- ٥٧٤- ٥٧٥- ٥٧٧- ٥٧٨- ٥٨٢- ٥٨٣- (٦٢٢ إلى ٦٣٦)- ٦٨٣- ٧٣٠.

المادة٣- يستثنى من هذا المرسوم التشريعي غرامات مخالفات قوانين وأنظمة الجمارك، والقطع، والتبغ والتنباك، والطوابع، والبناء، والقوانين الأخرى التي تحمل غراماتها طابع التعويض المدني للدولة أو الجهات العامة، وكذلك الرسوم المحكوم بها في الجرائم المشمولة بأحكام هذا المرسوم التشريعي.

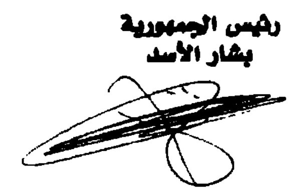
المادة٤- يشترط للاستفادة من أحكام المادة الأولى من هذا المرسوم التشريعي عدم وجود إدعاء شخصي أو شكوى شخصية، أو أن يتم إسقاط هذا الإدعاء، حتى وإن تم الإسقاط بعد اكتساب الحكم الدرجة القطعية.

المادة٥- لا يستفيد من هذا العفو المتوارون عن الأنظار في الجنايات الذين يشمل هذا المرسوم التشريعي جريمتهم إلا إذا سلموا أنفسهم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ صدوره إلى السلطات المختصة.

المادة٦- ينشر هذا المرسوم التشريعي في الجريدة الرسمية، ويعتبر نافذاً من تاريخ صدوره.

دمشق في ١٤٣٢/٦/٢٨ هجري الموافق لـ ٢٠١١/٥/٣١ ميلادي

رئيس الجمهورية
بشار الأسد



بناء على التكليف الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بموجب قراره رقم 7435 بتاريخ 2011/10/16.

ووفقا لما جاء في المبادرة العربية واستكمالا للمناقشات التي أجرتها اللجنة الوزارية العربية في دمشق مع الرئيس بشار الأسد يوم 2011/10/26، وبعد دراسة الوضع من كافة جوانبه وأبعاده، انتهت اللجنة إلى ما يلي:

1- مطالبة السلطات السورية بالوقف الكامل لجميع أعمال العنف الموجهة ضد المواطنين السوريين، كما تطالب اللجنة بالوقف الكامل لأعمال العنف من أي مصدر كان.

2- إعلان السلطات السورية عن اعتزامها الإفراج عن المعتقلين السياسيين بسبب الأحداث الراهنة في سورية قبل حلول عيد الأضحى المبارك.

3- القيام بإخلاء جميع المظاهر العسكرية من المدن والأحياء السكنية.

4- عقد مؤتمر حوار وطني شامل بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وتحت رعايتها خلال أسبوع ولمدة 15 يوماً وذلك بعد تنفيذ الفقرات 1 و2 و3 المذكورة أعلاه، ويضم هذا المؤتمر ممثلي الحكومة السورية وممثلي المعارضة بجميع أطيافها للاتفاق على خارطة طريق لعملية الإصلاح السياسي والآليات اللازمة لتنفيذها وبما يحقق طموحات الشعب السوري في الإصلاح السياسي المنشود.

5- تتولى اللجنة الوزارية العربية والأمانة العامة للجامعة إعداد الآليات اللازمة لانجاز هذه البنود.

بناءً على ما نص عليه قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم 7534 د.ع.غ بتاريخ 2011/10/16، واستجابة لجهود اللجنة الوزارية العربية، واستكمالاً للمناقشات التي أجرتها اللجنة في دمشق مع فخامة الرئيس بشار الأسد يوم 2011/10/26، وتجنباً للتدخل الخارجي في الشؤون الداخلية السورية، توصلت اللجنة الوزارية في اجتماعها المنعقد مع الجانب السوري في الدوحة مساء يوم 2011/10/30 إلى الاتفاق على ما يلي:

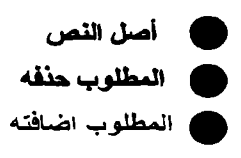
أولاً: وافقت الحكومة السورية على ما يلي:

1- وقف كافة أعمال العنف من أي مصدر كان حماية للمواطنين السوريين.
2- الإفراج عن المعتقلين بسبب الأحداث الراهنة.
3- إخلاء المدن والأحياء السكنية من جميع المظاهر المسلحة.
4- فتح المجال أمام منظمات جامعة الدول العربية المعنية ووسائل الإعلام العربية والدولية للتنقل بحرية في جميع أنحاء سورية للاطلاع على حقيقة الأوضاع ورصد ما يدور فيها من أحداث.

ثانياً: مع إحراز التقدم الملموس في تنفيذ الحكومة السورية لتعهداتها الواردة في أولاً، تباشر اللجنة الوزارية العربية القيام بإجراء الاتصالات والمشاورات اللازمة مع الحكومة ومختلف أطراف المعارضة السورية من أجل الإعداد لانعقاد مؤتمر حوار وطني وذلك خلال فترة أسبوعين من تاريخه.

الجمهورية العربية السورية
وزارة الخارجية والمغتربين





مشروع بروتوكول المركز القانوني ومهام بعثة مراقبي جامعة الدول العربية

بين

الجمهورية العربية السورية و الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

تنفيذاً للبند /2/ من قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم /7438/ د.غ ع م بتاريخ 2011/11/12 .

بشأن متابعة تطورات الوضع في سورية.

تنفيذاً للبند /2/ من قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم /7438/ د.غ ع م بتاريخ 2011/11/12 ، والخاص بتوفير الحماية للمدنيين السوريين .

تنفيذاً لما جاء في البند أولاً من خطة العمل التي جرى الاتفاق عليها بين الجمهورية العربية السورية واللجنة الوزارية العربية واعتمدها مجلس الجامعة العربية بتاريخ 2011/11/2 .

واستناداً إلى ما ورد في رسالة وزير خارجية الجمهورية العربية السورية الموجهة إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية بتاريخ 2011/11/14.

تم الاتفاق على ما يلي:

<u>أولاً –</u> تشكيل بعثة مستقلة من الخبراء المدنيين والعسكريين العرب من مرشحي الدول والمنظمات العربية ذات الصلة بأنشطة حقوق الإنسان وتوفير الحماية للمدنيين(للمواطنين) لإيفادها إلى أراضي الجمهورية العربية السورية، برئاسة 000000، وتعرف باسم " بعثة مراقبي جامعة الدول العربية " وتعمل في إطارها وهي مكلفة بالتحقق من تنفيذ بنود الخطة العربية لحل الأزمة السورية وتوفير الحماية للمدنيين (للمواطنين) السوريين. بالتنسيق مع الحكومة السورية.

<u>ثانياً</u> - تبدأ البعثة عملها فور توقيع الحكومة السورية على هذا البروتوكول، وتباشر مهامها بوفد مقدمة مكون من رئيس البعثة وعدد كاف من المراقبين (من 30 إلى 50 مراقب) مدعَم بعدد مناسب من الموظفين الإداريين وأفراد الأمن للحماية الشخصية لأعضاء البعثة.

- **يحدد رئيس البعثة وبالتشاور مع الأمين العام إعداد المراقبين وفقاً لما يراه من احتياجات تتعلق بإنجاز مهام البعثة** (في مراقبة تنفيذ الحكومة السورية لتعهداتها بحماية المدنيين على أكمل وجه) ، **وللأمين العلم الاستعانة بالخبرات الفنية والمراقبين من الدول العربية والإسلامية والصديقة لتنفيذ المهام الموكلة للبعثة** بعد موافقة الحكومة السورية .

<u>ثالثاً</u> – تتولى البعثة الإطلاع على حقيقة الأوضاع والأحداث الجارية في سورية وذلك من خلال:

1 – **المراقبة والرصد لمدى التنفيذ الكامل لوقف جميع أعمال العنف ومن أي مصدر كان في المدن والأحياء السكنية السورية .**

2 – التأكد من عدم تعرض الجماعات المسلحة للمواطنين السوريين والممتلكات العامة والخاصة .

3 - **التأكد من عدم تعرض أجهزة الأمن السورية** (فضلاً عن) **مايسمى عصابات الشبيحة للمظاهرات السلمية .**

4 – **التأكد من الإفراج عن المعتقلين بسبب الأحداث الراهنة .**

5 – **التأكد من سحب وإخلاء جميع المظاهر المسلحة** من أي جهة كانت **من المدن والأماكن السكنية التي شهدت أو تشهد المظاهرات وحركات الاحتجاجات.**

6 – **التحقق من منح الحكومة السورية** ، طبقًا للقواعد العامة النافذة ، **رخص الاعتماد لوسائل الإعلام العربية والتحقق من فتح المجال أمامها للتنقل بحرية في جميع أنحاء سورية وعدم التعرض لها .**

7- **للبعثة حرية الاتصال والتنسيق مع المنظمات غير الحكومة ومع المسؤولين الحكوميين ، ومع من تراه من الأفراد والشخصيات وعائلات المتضررين من الأحداث الراهنة .**

8 – **للبعثة حرية الحركة الكاملة وحرية إجراء ماتراه مناسباً من زيارات واتصالات ذات صلة بالمسائل المتعلقة بمهامها وإطار وأساليب عملها المتعلقة بتوفير الحماية للمدنيين** (للمواطنين) وذلك بالتنسيق مع الحكومة السورية

9- قيام البعثة بزيارة مخيمات اللاجئين في الدول المجاورة للإطلاع على أوضاعهم .

رابعاً – تتعهد الحكومة السورية من اجل مساعدة البعثة على أداء مهمتها بما يلي:

1 – تقديم كافة التسهيلات والسماح بدخول المعدات الفنية اللازمة لإنجاح مهمة البعثة وتوفير مقارات لها في العاصمة السورية وفي المواقع الأخرى التي تقررها البعثة .

2 – تأمين سبل الوصول وحرية التحرك الآمن لجميع أعضاء البعثة في جميع أنحاء أراضي الجمهورية العربية السورية ، في الوقت الذي تحدده البعثة . وذلك بالتنسيق مع الحكومة السورية .

3- العمل على توفير الحرية الكاملة للبعثة في زيارة السجون والمعتقلات ومراكز الشرطة والمستشفيات في الوقت الذي تحدده البعثة .بالتنسيق مع الحكومة السورية .

4- ضمان حرية إجراء اللقاءات والاجتماعات اللازمة للبعثة لأداء مهامها .

5 – ضمان عدم معاقبة أو مضايقة أو إحراج أو الضغط على **أي شخص بأي شكل من الأشكال وأفراد أسرته لتواصله** بسبب اتصاله **مع البعثة أو تقديم شهادات أو معلومات لها .**

6- منح البعثة وأعضائها وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها في الجمهورية العربية السورية ذات الامتيازات والحصانات التي يتمتع بها خبراء الجامعة العربية بموجب المادة /14/ من الميثاق .

خامساً – تقدم البعثة تقارير دورية عن نتائج أعمالها إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية والحكومة السورية **تمهيداً لعرضها على المجلس الوزاري عن طريق اللجنة الوزارية العربية المعنية بالوضع في سورية للنظر فيها واتخاذ ما يلزم في هذا الشأن .**

سادساً – (الأحكام الختامية)

يدخل هذا البروتوكول حيز النفاذ بتوقيع الطرفين عليه ويسري لمدة شهر ويجدد لشهر آخر باتفاق الطرفين .

حررت هذه الوثيقة بمدينة 000000 في يوم 000 الموافق 2011/000/0000 من نسختين أصليتين .

الأمين العام لجامعة الدول العربية

د. نبيل العربي

وزير الخارجية والمغتربين للجمهورية العربية السورية

وليد المعلم

قرار بشأن

مشروع بروتوكول بشأن المركز القانوني
ومهام بعثة مراقبي جامعة الدول العربية إلى سورية

إن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته غير العادية المستأنفة المنعقدة في الرباط بتاريخ 2011/11/16،

- بعد اطلاعه على مشروع بروتوكول بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والجمهورية العربية السورية،
- وتنفيذاً للبند (2) من قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم 7438 د.غ.ع م بتاريخ 2011/11/12 والخاص بتوفير الحماية للمدنيين السوريين،
- وإسهاماً في وضع حد لاستمرار العنف والقتل والاستجابة لتطلعات الشعب السوري في إحداث التغييرات والإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المنشودة وحقناً لدماء الشعب السوري وضماناً لأمن سورية ووحدتها وتجنباً للتدخل الخارجي في شؤونها الداخلية،

يقـــرر

1- الموافقة على مشروع البروتوكول بشأن المركز القانوني ومهام بعثة مراقبي جامعة الدول العربية إلى سورية والمكلفة بالتحقق من تنفيذ بنود الخطة العربية لحل الأزمة السورية وتوفير الحماية للمدنيين السوريين بالصيغة المرفقة، ويوقع عليها من قبل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والحكومة السورية.

2- الطلب إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية اتخاذ ما يراه مناسباً نحو تسمية رئيس بعثة مراقبي جامعة الدول العربية المشار إليها، وكذلك القيام بإجراء الاتصالات اللازمة مع الحكومة السورية للتوقيع على البروتوكول المرفق.

3- بعد توقيع الحكومة السورية على البروتوكول في أجل لا يتجاوز ثلاثة أيام من تاريخ صدور هذا القرار، وبعد وقف جميع أعمال العنف والقتل، يتم إرسال بعثة مراقبي الجامعة فوراً إلى سورية.

4- ضرورة إعلان الحكومة السورية موافقتها على تنفيذ كامل بنود خطة العمل العربية


التي اعتمدها المجلس بتاريخ 2011/11/2.

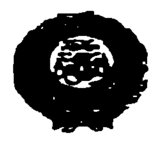
5- إدانة الاعتداءات التي تعرضت لها البعثات الدبلوماسية والقنصلية العربية والأجنبية في دمشق، ومطالبة الحكومة السورية بتوفير الحماية اللازمة لكافة البعثات ومقراتها المتواجدة على أراضيها طبقاً للاتفاقيات الدولية المرعية والتزاماتها في هذا الشأن.

6- مطالبة الحكومة السورية بالاعتذار رسمياً عما صدر من المندوب الدائم السوري تجاه مجلس الجامعة من عبارات نابية وغير دبلوماسية في اجتماع المجلس بتاريخ 2011/11/12.

7- إبقاء المجلس في حالة انعقاد دائم لمتابعة تطورات الوضع.

(ق: رقم 7439- د.غ.ع-م - 2011/11/16)

16-NOV-2011 22:46 95? P.03



الأمين العـــام

2011/11/22

معالي السيد وليد المعلم
وزير الخارجية والمغتربين للجمهورية العربية السورية

تحية طيبة وبعـد،

تلقيت رسالتكم بتاريخ 2011/11/21 بشأن استفسـاراتكم حـــول مـشروع البروتوكـــول بـــين الجمهورية العربية السـوريـة والأمانة العامة لجامعة الدول العربية والخاص بالمركز القانوني ومهام بعثـــة مراقبي الجامعة العربية الى سوريـة، ورداً على هذه الاستفسارات، اود ان اوضح النقاط التالية:

1- بادئ ذي بدء، يهمني أن أشير الى أن مشروع البروتوكول يهدف الى تنظيم المركز القانوني ومهام بعثة جامعة الدول العربية التي تبدأ عملها بعد توقيع الحكومة السورية على البروتوكول، وأن مهـــام البعثة تتحدد في الاشراف على تنفيذ [illegible] التي وافقت عليها الحكومة الـسورية، [illegible]. وفي هذا الصدد، يهمني أن أشير ايـضاً الــى أن دخـــول البعثة الى الأراضي السورية [illegible] كما أن قيام البعثة بما يُعهد اليها من مهام سوف يحتاج [illegible] ومن هنا، فـــلا يوجـد أي نـــوع مـــن المساس بسيادة سورية واستقلالها وسلامة اراضيها.

2-وما جاء في مشروع البروتوكول لا يتعارض ايضاً مع أحكام المادة (8) من ميثـــاق جامعـــة الـــدول العربية، حيث أن تنفيذ ما ورد في المشروع [illegible] وتعاون حكومة الجمهورية العربيـــة السورية.

3-نجاح مهمة هذه البعثة والذي سوف يكلل نجاحاً للحل العربي الذي تتمسك بـــه الحكومـــة الـسورية - كما عبرتم عن ذلك - لن يتحقق الا من خلال ضمان اداء مهـــام البعثـــة [illegible] وهو الأمر الذي يتأتى من خلال [illegible] وعدم اعاقة أو وضـــع القيـــود على اتصالاتها وزياراتها حتى تؤدي البعثة مهمتها على الوجه المطلوب [illegible]

4-أن السلطات السورية عليها توفير الضمانات المطلوبة والحماية الأمنية اللازمة لبعثة مراقبي جامعة الدول العربية في جميع تحركاتها ومقراتها، في حين أن أعضاء الحماية المرافقين للبعثة هم الحماية الشخصية التي سوف تدعمها الحماية المقدمة من الجانب السوري.



الأمين العـــام

5- العناصر والخبرات التي تتشكل البعثة منها هي عناصر وخبرات عربية، وفيما يتصل بالاستعانة بمنظمات عربية متخصصة في مجال حماية المدنيين، فقد جاءت للاستفادة من خبرة تلك المنظمات من أجل تنفيذ الخطة العربية وأداء مهام البعثة على الوجه المأمول، وهو ما ينطبق أيضاً على مسألة الاستعانة بالخبرات الفنية والمراقبين من الدول الإسلامية والصديقة والتي سيتخذ القرار في شأنها من جانب مجلس الجامعة الوزاري بعد التقييم موضوعي والوقوف على مدى الحاجة إلى مثل هذه الخبرات المكملة لتنفيذ المهام الموكولة للبعثة.

6- أما عن إحاطة الجانب السوري بالتقارير الدورية عن نتائج أعمال البعثة، فمن الطبيعي أن يرفع رئيس البعثة تلك التقارير إلى الأمين العام للجامعة الذي سيتولى بدوره تعميمها على الدول الأعضاء بما في ذلك الجمهورية العربية السورية.

7- وفيما يتعلق بالمدة المحددة لمشروع البروتوكول، فإن هذه المدة يمكن تحديدها بشهر أو شهرين عند التوقيع على المشروع، وتكون قابلة للتمديد بموافقة الطرفين.

8- أما بالنسبة لتغطية نفقات وأنشطة البعثة، فكما تعلمون فإن مجلس الجامعة رصد مبلغ مليون دولار أمريكي للأمانة العامة لتغطية النفقات والأنشطة ذات الصلة بالمهام الموكلة إليها وذلك بموجب قراره رقم 7437 بتاريخ 2011/11/2، والذي نص أيضاً على تمويل هذا المبلغ من قبل الدول الأعضاء وفقاً لنسبة مساهمتها في موازنة الأمانة العامة.

9- يبقى في ضوء ما سبق من توضيحات ورد على استفساراتكم حول مشروع البروتوكول أن أشير إلى أن أية تعديلات على المشروع مؤداها تغيير طبيعة مهمة البعثة وعدم تمكينها من تأدية مهمتها بحيدة وموضوعية، كما أن التحفظ في إطلاق سراح المعتقلين وإثارة شكوك حول مسألة سحب المظاهر المسلحة من المدن والأحياء السكنية، كما جاء في استفساراتكم، يتعارض مع الخطة العربية التي وافق عليها الجانب السوري، والتي أعرب عن استعداده لتنفيذها، كما يؤدي إلى تأخير بدء مهمة البعثة.

وفي النهاية، آمل في ضوء ما تقدم من إيضاحات أن يتم توقيع الجمهورية العربية السورية على مشروع البروتوكول لتأكيد حرصها على الحل العربي ومعالجة الأزمة السورية في إطاره.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام،

د. نبيل العربي

الأمين العام

الجمهورية العربية السورية
وزارة الخارجية والمغتربين

معالي الدكتور نبيل العربي

الأمين العام لجامعة الدول العربية

تحية طيبة وبعد،

١ ـ تود حكومة الجمهورية العربية السورية أن يجري التوقيع بينها وبين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية على مشروع البروتوكول في دمشق استناداً لخطة العمل العربية التي اتُفِق عليها في الدوحة بتاريخ ٢٠١١/١٠/٣٠ ، إضافة للاستفسارات والإيضاحات التي طلبتها سورية من الأمين العام للجامعة وردوده عليها المُتضمنة في الجدول المرفق ، فضلاً عن المواقف والملاحظات التي تقدمت بها الجزائر الشقيقة ، وما صرح به رئيس اللجنة الوزارية والأمين العام للجامعة تأكيداً لرفض التدخل الأجنبي في الشأن السوري ، والتي تعتبر جميعها جزءاً لا يتجزأ حسب فهمنا لمشروع البروتوكول.

٢ ـ تعتبر جميع القرارات الصادرة عن مجلس الجامعة بغياب سورية ومن ضمنها تعليق عضوية الجمهورية العربية السورية في الجامعة العربية، والعقوبات التي أصدرتها اللجنة الوزارية والمجالس الوزارية العربية بحق سورية، لاغية عند توقيع مشروع البروتوكول بين الجانبين.

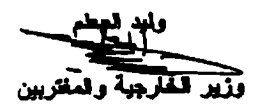
٣ ـ قيام الأمانة العامة للجامعة بإبلاغ أمين عام الأمم المتحدة برسالة خطية تتضمن الاتفاق والنتائج الايجابية التي تم التوصل إليها بعد التوقيع على مشروع البروتوكول، والطلب منه

توزيع الرسالة على رئيس وأعضاء مجلس الأمن وعلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة كوثيقة رسمية.

٤ ـ وختاماً فإنني أود التأكيد أن النوايا الطيبة لجميع الدول العربية ومن بينها أعضاء اللجنة وسورية العضو المؤسس للجامعة ستلعب دوراً هاماً وناجعاً في التنسيق بين الجانبين لإنجاز هذه المهمة والحرص والجدية في تنفيذ ما تم التوصل إليه بأفضل صورة ممكنة، وهو أمر لا بد وأن ينعكس ايجاباً على العمل العربي المشترك ويعيد للجامعة العربية المكانة والفاعلية التي يطمح إليها كل مواطن عربي.

وتفضلوا بقبول وافر التحية.

دمشق في ٢٠١١/١٢/٤



وليد المعلم

وزير الخارجية والمغتربين

جدول مقارنة بين التساؤلات السورية

وأجوبة الأمين العام للجامعة العربية

الحكومة السورية	الجامعة العربية
١١/٢١ هل ينسجم مشروع البروتوكول مع المبادئ العامة التي أقرها ميثاق الجامعة بالحفاظ على السيادة والاستقلال وسلامة الأراضي.	١١/٢٢ إن دخول البعثة يستلزم موافقة سورية وقيامها بما تعهد إليها من مهام يحتاج دائماً إلى التنسيق مع السلطات السورية لذلك لا يوجد أي نوع من المساس بسيادة سورية واستقلالها وسلامة أراضيها.
١١/٢١ هل ما جاء بالبروتوكول ينسجم مع المادة الثامنة من الميثاق؟ "تحترم كل دولة من الدول المشتركة في الجامعة نظام الحكم القائم..وتتعهد بأن لا تقوم بعمل يرمي إلى تغيير ذلك النظام فيها".	١١/٢٢ ما جاء في البروتوكول لا يتعارض مع أحكام المادة ٨ من الميثاق لأن تنفيذ ما ورد في البروتوكول يتوقف على موافقة وتعاون حكومة الجمهورية العربية السورية..
١١/٢١ هل ما زال مجلس الجامعة ملتزماً بنص وروح خطة العمل العربية التي أقرها يوم ٢٠١١/١١/٢ لا سيما الحفاظ على العمل العربي المشترك ومنع التدخل الخارجي؟	١١/٢٢ ستكون أداء مهام البعثة بالموضوعية والحيدة الكاملة. ١١/٢٧ إن القرارات جميعها منذ بداية الأزمة تؤكد على أهمية تجنيب سورية مخاطر التدخل الأجنبي وتبعاته على الشعب السوري وعلى المنطقة برمتها.

١

١١/٢١ لماذا يتجاهل البروتوكول دور الدولة السورية والتنسيق معها؟ ١١/٢٥ وما هي التزامات البعثة تجاه الدولة السورية؟	١١/٢٢ هناك زيارات واتصالات لا يمكن إتمامها إلا بالتنسيق مع الجانب السوري وضماناته بتوفير حرية الحركة. ١١/٢٧ مجلس الجامعة على استعداد للتأكيد مجدداً على مسألة التنسيق بين بعثة المراقبين العرب والجانب السوري لتمكين البعثة من أداء التفويض الممنوح لها. ١٢/٣ تتمثل الالتزامات في التنسيق مع الحكومة السورية وإبلاغها بتحركاتها وبما تعده من تقارير حول نتائج أعمالها ومهماتها. ١٢/٣ لنجاح مهمة بعثة مراقبي الجامعة مرهونة بمدى التنسيق مع الجانب السوري وبتوفير حرية الحركة والاتصال... ويمكن تشكيل لجنة لتسهيل عمل البعثة.
١١/٢١ عنوان البروتوكول هو مشـــروع أي أنه يقبل الحذف والإضافة وإذا كان لا لهو عقد إذعان.	١١/١٩ حددت مهمة الأمين العام بالرد على الاستفسارات الواردة من الجانب السوري حول صيغة مشروع البروتوكول وليس لجراء المفاوضات لإدخال تعديلات أو إضافات عليه. ١١/٢٧ الموافقة على تغيير العنوان كما اقترحت سورية ليصبح مشروع بروتوكول بين الجمهورية العربية السورية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية بشأن مهمة بعثة في سورية. ١٢/٣ وافقت اللجنة الوزارية على اقتراح تغيير عنوان البروتوكول ليصبح كما اقترحت سورية.
١١/٢١ أشرتم إلى أن مهام بعثة مراقبي الجامعة التحقق من تنفيذ بنود خطة العمل وليس تنفيذ بنودها، كما تضمّن التقرير إجراء اتصالات ومشاورات وهذا لم يحدث.	١١/٢٢ مهام البعثة تتحدد بالإشراف على تنفيذ خطة العمل العربية التي وافقت عليها الحكومة السورية وهذا ما يؤدي إلى توفير الحماية للمدنيين.

١١/٢٠ ذكرت اللجنة العربية بتقريرها يوم ١١/٣ أن البعثة ستُشكّل من جميع الدول العربية يرافقها وفد من الخبراء المدنيين والعسكريين العرب وممثلي الإعلام.. للإشراف على تنفيذ الخطة بالتعاون مع الحكومة والسلطات السورية. ١١/٢١ يحدد رئيس البعثة وبالتشاور مع الأمين العام أعداد المراقبين...وللأمين العام الاستعانة بالخبرات الفنية والمراقبين من الدول العربية الإسلامية والصديقة لتنفيذ المهام الموكلة للبعثة. ١١/٢١ تضمن المشروع أن بعثة خبراء من المدنيين والعسكريين من مرشحي الدول والمنظمات العربية. ١١/٢١ لماذا تمت إضافة المنظمات والدول الإسلامية والصديقة؟	١١/٢٢ و ١٢/٣ تتكون البعثة من عناصر وخبرات عربية والاستعانة بالمنظمات العربية المتخصصة في مجال حماية المدنيين للاستفادة من خبرتها في تنفيذ الخطة العربية وهذا ينطبق على الخبرات الفنية والمراقبين من الدول الإسلامية والصديقة ... سيُتّخذ القرار من مجلس الجامعة. ١٢/٣ جاءت للاستفادة من خبرة تلك المنظمات من أجل تنفيذ الخطة العربية وأداء مهام البعثة على الوجه المأمول. عربية وإسلامية وصديقة.
١١/٢١ ما هو الفرق بين حماية المواطنين وحماية المدنيين السوريين؟	١٢/٣ إن حماية المواطنين تشمل المدنيين والعسكريين على السواء والبعثة معنية برصد كل ما يتعرضون من اعتداءات وانتهاكات.
١١/٢١ بأي مرحلة يتم إعلامنا بأسماء وصفات ومراتب وجنسيات أعضاء البعثة؟	١٢/٣ سيتم إخطار الحكومة السورية بأسماء وصفات وجنسيات أعضاء هذه البعثة قبل دخولهم إلى الأراضي السورية وكذلك بإطلاعها على آليات وبرنامج عملها.
١١/٢١ ما هي مسؤولية أفراد الحماية الأمنيين؟ ١١/٢١ ما هي مسؤولية السلطات الأمنية السورية؟ ١١/٢١ حرّية إجراء الزيارات والاتصالات، ما دور الجانب السوري ومسؤولياته؟ ١١/٢١ تحرك البعثة في الأراضي السورية في الوقت الذي تحدده، ما المقصود بتأمين سُبُل الوصول؟ من هي الجهة المسؤولة عن أمن البعثة؟	١١/٢٢ مسؤولية أفراد الحماية هي الحماية الشخصية لأعضاء البعثة والسلطات السورية عليها توفير التحصينات المطلوبة والحماية الأمنية اللازمة للبعثة ودعم الحماية الشخصية للبعثة. ١٢/٣ الحكومة السورية مسؤولة مسؤولية كاملة عن أمن البعثة وسلامة أفرادها.

04-DEC-2011 19:31 FROM TO 2241774

١١/٢١ ما هو المقصود بعصابات الشبيحة، وصفها وتعريفها؟	١٢/٣ كل من يحمل السلاح بأنواعه المختلفة بصورة غير شرعية مدعوماً من جهات رسمية بهدف ترويع المدنيين المشاركين في المظاهرات والاحتجاجات السلمية أو الاعتداء عليهم وعلى ممتلكاتهم الخاصة.
١١/٢١ مخيمات اللاجئين في الدول المجاورة، ما علاقة سورية ومسؤوليتها؟	١٢/٣ وافقت اللجنة الوزارية على إلغاء هذا البند المتعلّق بزيارة مخيمات اللاجئين في الدول المجاورة.
١١/٢١ نفقات البعثة....	١١/٢٢ رصد مجلس الجامعة مبلغ مليون دولار للبعثة وتمويلها سيكون من قبل الدول الأعضاء في الجامعة العربية وفقاً لنسبة مساهماتها في موازنة الجامعة.
١١/٢١ زيارة السجون والمعتقلات ومراكز الشرطة والمستشفيات، هل تشمل كل الأشخاص أم الذين لهم صلة بالأحداث؟	لم تتم الإجابة بعد.
١١/٢١ نسخة عن التقرير، متى يمكن إرساله للسلطات السورية؟	١١/٢٢ يرفع رئيس البعثة التقارير إلى الأمين العام للجامعة الذي يتولى تعميمها على الدول الأعضاء بما فيها سورية.
١١/٢١ مدة البروتوكول.	١١/٢٢ يمكن تحديد المدة بشهر أو شهرين عند التوقيع على المشروع وتكون قابلة للتمديد بموافقة الطرفين.
١١/٢٣ اعتبار الرسالة والجواب ملحقاً بالبروتوكول وكذلك رسالة الجزائري.	١١/٢٣ إن ما طلبتموه سيؤدي من الناحية القانونية إلى نوع من التعارض في مرجعيات عمل بعثة الجامعة وإن التوقيع على البروتوكول.. سوف لن يمنع من أن يكون تنفيذ بنوده في الإطار الذي عبّرت عنه في ردّي على استفساراتكم بالرسالة ١١/٢٢.

DEC 04 2011 3:44PM HP LASERJET FAX

١١/٢٥ وقف أعمال العنف من أي مصدر، من يضمن المجموعات المسلّحة لا سيما بعدم التعرض للبعثة أثناء تجوالها وفي حال الإيجاب من يتحمل المسؤولية؟ وما هو دور الجامعة في منع أطراف في دول الجوار تمول وتزوّد العصابات المسلّحة بالأموال والأسلحة، ولماذا عدم الإشارة إلى الطرف الآخر الذي يستخدم العنف؟	لم تتم الإجابة عليها.
١١/٢٦ التناقض بين الفقرة التمهيدية الرابعة من قرار المجلس الوزاري بتاريخ ١١/٢٤ والتي تؤكد على حقن دماء الشعب السوري وضمان أمن سورية ووحدتها وتجنيبها التدخلات الخارجية، بينما الفقرة التنفيذية الخاصة نصت على إبلاغ الأمين العام للأمم المتحدة بهذا القرار والطلب إليه اتخاذ الإجراءات اللازمة بموجب ميثاق الأمم المتحدة، مما يعني استجرار التدخل الخارجي بدلاً من تجنبه.	١١/٢٧ الهدف الأساسي من الإبلاغ هو توفير الدعم لجهود جامعة الدول العربية في تسوية الوضع المتأزم، أي أن الدعم المطلوب يقتصر على توفير التأييد الدولي وخاصة من الأمم المتحدة وأجهزتها للجامعة العربية وبعثتها إلى سورية، وهذا في إطار قرار مجلس الجامعة الصادر بتاريخ ١١/١٢ الذي أشار إلى إمكانية الاستعانة بخبرات الأمم المتحدة بهذا الخصوص. وبالتالي لا تعني هذه الفقرة استجرار التدخل الخارجي بأي حال من الأحوال.
١٢/١ كيف يمكن للأمين العام للأمم المتحدة أن يقرر في الموضوع دون اللجوء إلى الجمعية العامة أو مجلس الأمن والتي هي سيدة القرار بالمعالجة وهذا يُعتبر تدويلاً؟	١٢/٣ الهدف الأساسي من الإبلاغ توفير الدعم لجهود الجامعة في تسوية الوضع المتأزم في سورية وخاصة من قبل الأمم المتحدة وأجهزتها لمهمة بعثة الجامعة في سورية.
١١/٢١ إطلاع السلطات السورية على آلية عمل البعثة.	١٢/٣ سيتم إطلاع الحكومة السورية على آليات عمل البعثة وبرنامج عملها.

08-DEC-2011 10:40 From:



الأمين العـــام

2011/12/5

معالى السادة وزراء الخارجية العرب

تحية طيبة وبعد،

فى إطار متابعة مستجدات الوضع فى سورية، أود الافادة بأننى تلقيت مساء يوم أمس 2011/12/4 الرسالة المرفقة من معالى السيد وليد المعلم وزير خارجية الجمهورية العربية السورية رداً على رسالتى اليه بتاريخ 2011/12/3 والتى تم الاتفاق على مضمونها فى اجتماع الدوحة للجنة الوزارية العربية المعنية بالوضع فى سورية، وتم تعميمها على مندوبيات الدول الأعضاء فى حينه.

وكما هو واضح من نص رسالة الوزير المعلم المرفقة، فان قبول الحكومة السورية بالتوقيع على مشروع البروتوكول قد جاء محملاً بشروط جديدة يربط الجانب السورى توقيعه على البروتوكول بتحقيقها وهى:

- أن يجرى التوقيع بين الحكومة السورية وبين الأمانة العامة للجامعة على مشروع البروتوكول فى دمشق واستناداً الى خطة العمل العربية التى اتفق عليها فى الدوحة بتاريخ 2011/10/30.
- اضافة الاستفسارات والايضاحات التى طلبتها سورية من الأمين العام للجامعة وردوده عليها الى هذا المشروع. وكذلك المواقف والملاحظات التى تقدمت بها الجمهورية الجزائرية فى هذا الشأن بتاريخ 2011/11/19، وتصريحات رئيس اللجنة الوزارية والأمين العام للجامعة حول تأكيد رفض التدخل الأجنبى فى الشأن السورى، باعتبار جميعها جزءاً لا يتجزأ من مشروع البروتوكول حسب الفهم السورى له.
- اعتبار جميع القرارات الصادرة عن مجلس الجامعة بغياب سورية لاغية عند توقيع مشروع البروتوكول، بما فيها العقوبات وقرار تعليق مشاركة وفود الجمهورية العربية السورية فى اجتماعات مجلس الجامعة والأجهزة التابعة لها.
- أن تقوم الأمانة العامة للجامعة بابلاغ الأمين العام للأمم المتحدة برسالة خطية تتضمن الاتفاق والنتائج الايجابية التى تم التوصل اليها بعد التوقيع على مشروع البروتوكول والطلب منه توزيع الرسالة على رئيس وأعضاء مجلس الأمن وعلى الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة كوثيقة رسمية.



الأمين العـــام

ونظراً لأهمية الموضوعات التي وردت في الرسالة السورية، فإنني أقترح عقد اجتماع عاجل للدورة غير العادية لمجلس الجامعة الوزاري للنظر فيما جاء في رسالة الوزير المعلم، واقترح أن يسبق ذلك اجتماع للجنة الوزارية العربية المعنية بالوضع في سورية.

واستناداً الى قرارات مجلس الجامعة السابقة في هذا الشأن، أود أن أوضح النقاط التالية:

1- سبق لمجلس الجامعة بموجب قراره رقم 7441 بتاريخ 2011/11/24 أن دعا الحكومة السورية للتوقيع على البروتوكول بمقر الأمانة العامة للجامعة، كما سبق أن فوضت الحكومة السورية السيد فيصل المقداد نائب وزير الخارجية والمغتربين للتوقيع على البروتوكول.
2- أكدت في رسالتي الى الوزير وليد المعلم بتاريخ 2011/11/27 أن استجابة الحكومة السورية بالتوقيع على البروتوكول سوف يمنح الحل العربي الفرصة مساعدة سورية على تجاوز الأزمة، وكذلك النظر في جميع الاجراءات التي اتخذها المجلس بما فيها تلك الاجراءات المتخذة في جلسته المستأنفة بتاريخ 2011/11/27.
3- أما فيما يتعلق باضافة الاستفسارات والايضاحات التي طلبتها سورية من الأمين العام للجامعة باعتبارها جزءاً لا يتجزء من مشروع البروتوكول، فهذا الأمر يلزم النظر فيه من الناحية القانونية على أساس اعتبار هذه الملاحظات والايضاحات تفسيراً تكميلياً لبعض النقاط التي وردت في مشروع البروتوكول لا يتم اللجوء اليها الا اذا كان هناك غموض في النص، وذلك بما لا يتعارض مع بنود البروتوكول التي تحكم مهام البعثة وآليات عملها، تجنباً لتعدد المرجعيات في هذا الخصوص.
4- أما بخصوص الملاحظات الجزائرية، فأود التذكير بأن معالي وزير خارجية الجزائر سبق أن أوضح خلال اجتماع اللجنة الوزارية بتاريخ 2011/11/24 أن بلاده لا ترغب في أن تعتبر ملاحظاتها واقتراحاتها ملحقاً بالبروتوكول، وأن هذه الملاحظات والاقتراحات جاءت في اطار رسالة موجهة الى الأمين العام وليس لأي هدف آخر.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام،

د. نبيل العربي
نبيل العربي
الأمين العام

TOTAL P.[illegible]

08-DEC-2011 10:39 From



الأمين العـــام

2011/12/7

معالي السيد وليد المعلم

وزير الخارجية والمغتربين

الجمهورية العربية السورية

تحية طيبة وبعـد،

بالاشارة الى رسالتكم المؤرخة 2011/12/4 بشأن استعداد الحكومة السورية للتوقيع على البروتوكول الخاص بالمركز القانوني ومهام بعثة جامعة الدول العربية الى سـورية، أود الافادة بما يلي:

أولاً: فور تلقي الرسالة، قامت الأمانة العامة بتعميمها على جميع السادة وزراء الخارجيـة العرب (مرفق نص رسالة التعميم).

ثانياً: أجريت مشاورات مع رئيس وأعضاء اللجنة الوزارية وعدداً مـن وزراء الخارجيـة خلصت الى ما يلي:

1- تناولت رسالتكم أموراً جديدة لم يسبق اثارتها من قبل، ولا يمكن الاستجابة لها أو البت فيها الا من خلال المجلس الوزاري الذي أصدر هذه القرارات.

2- سبق لمجلس الجامعة بموجب قراره رقم 7441 بتاريخ 2011/11/24 أن دعا الحكومة السورية الى التوقيع على البروتوكول بمقر الأمانة العامة للجامعة، وهو أمر مازال سارياً ولا يتغير هذا الوضع الا بقرار آخر من مجلس الجامعة.

3- اتخذ مجلس الجامعة قراره رقم 7438 بتاريخ 2011/11/12 الذي نص على "تعليق مشاركة وفود حكومة الجمهورية العربية السورية في اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية وجميع المنظمات والأجهزة التابعة لها اعتباراً من 2011/11/16 والى حين قيامها بالتنفيذ الكامل لتعهداتها التي وافقت عليها بموجب خطة العمل العربية لحل الأزمة السورية والتي اعتمدها المجلس في اجتماعه بتاريخ 2011/11/2".

4- كما اتخذ المجلس قراره رقم 7441 بتاريخ 2011/11/24 الذي نص على اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي للنظر في فرض عقوبات اقتصادية على سورية الى حالة عدم توقيع الحكومة السورية على البروتوكول الخاص بالمركز القانوني ومهام بعثة جامعة الدول العربية لتنفيذ المبادرة العربية، أو في حالة اخلالها لاحقاً بالالتزامات الواردة في هذا البروتوكول وعدم ايقاف عمليات القتل واطلاق سراح المعتقلين" وقد فرض المجلس الوزاري هذه العقوبات في قراره رقم 7442 بتاريخ 2011/11/27، ولم ينص القراران على الغاء هذه الاجراءات عند التوقيع على البروتوكول.

05-DEC-2011 10:40 From:



الأمين العــــام

5- أعد مشروع البروتوكول الخاص بإيفاد بعثة الجامعة العربية الى سورية ليشكل الآلية للتحقق من تنفيذ بنود الخطة العربية لحل الأزمة السورية وتوفير الحماية للمدنيين السوريين، وفق قرار مجلس الجامعة رقم 7439 بتاريخ 2011/11/16، وبالتالى فإن التوقيع على هذا البروتوكول واستجابة الحكومة السورية بتنفيذ تعهداتها وجميع التزاماتها بموجب خطة العمل العربية، سوف يؤدى الى قيام مجلس الجامعة بالنظر فى هذه القرارات حيث أنها اجراءات مؤقتة بطبيعتها.

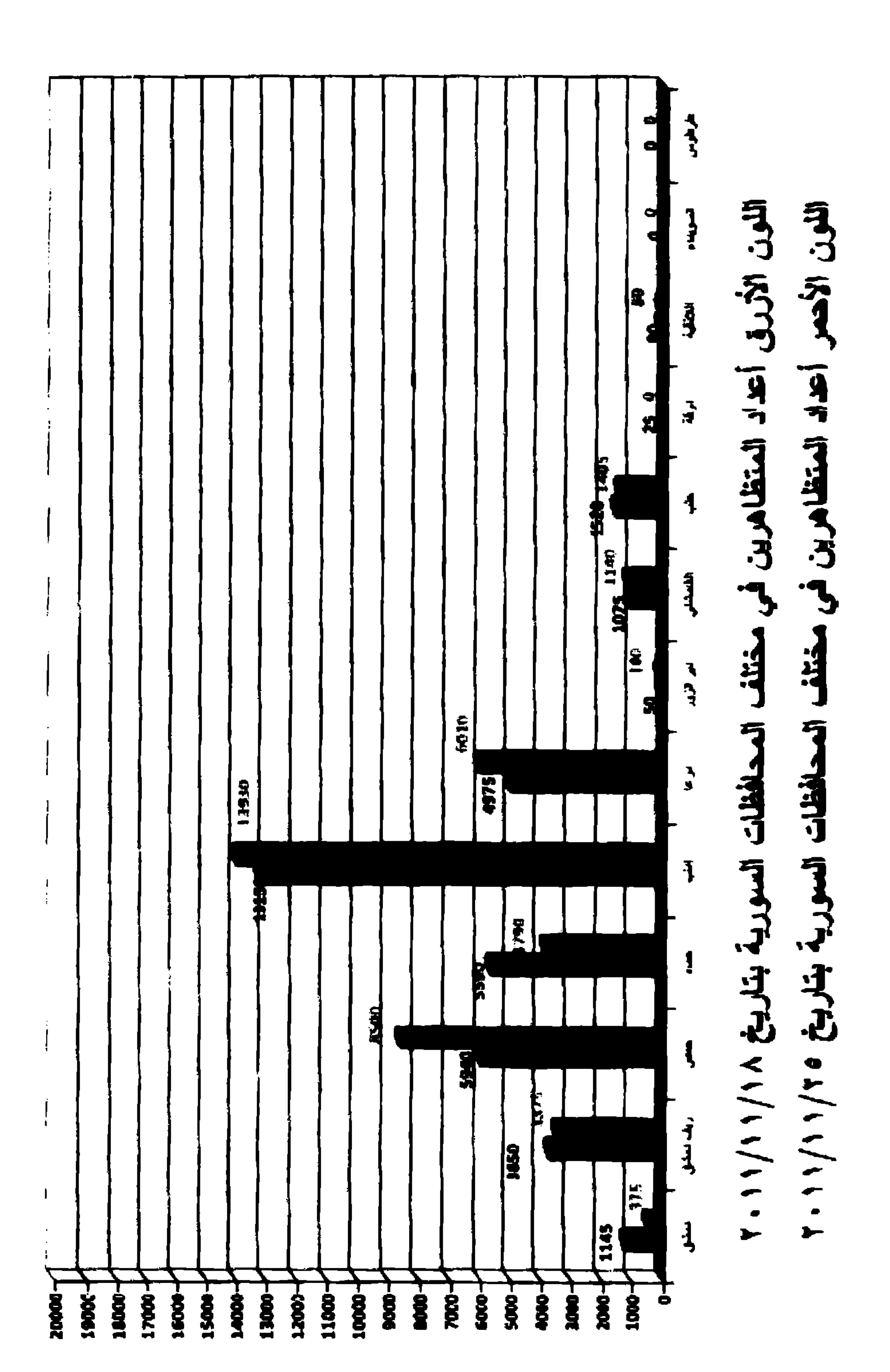
6- من جهة أخرى فان وضوح المرجعية التى تستند اليها بعثة مراقبى الجامعة يشكل العنصر الأساسى لنجاح هذه البعثة فى تنفيذ مهامها. ومن هنا فان تعدد المرجعيات التى تحكم مهام البعثة وآليات عملها سوف يؤدى الى عرقلة عمل البعثة ويجعلها عاجزة عن تنفيذ مهمتها.

7- وفى النهاية أؤكد لكم ان استجابة الحكومة السورية لتنفيذ تعهداتها بما فى ذلك توقيع البروتوكول سيمنح الحل العربى الفرصة لمساعدة سورية على تجاوز هذه الأزمة والحفاظ على أمنها ووحدتها وتجنيبها التدخل الخارجى.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام،

د. نبيل العربى

الأمين العام



نموذج لخريطة أمنية عن التظاهرات كانت تُقدّم للأسد

مراجع الكتب والدراسات العربية والأجنبية

المراجع العربية

- الإخوان المسلمون في سوريا، مركز المسبار للدراسات والنشر، دبي، الامارات العربية المتحدة، ٢٠١١.
- أيال سيزر، باسم الأب. بشار الأسد: السنوات الاولى في الحكم، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى مترجمة.
- بثينة شعبان عشرة أعوام مع حافظ الأسد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠١٤.
- حسن فضل الله، حزب الله والدولة في لبنان. الرؤية والمسار، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٤.
- حسن صبرا، سوريا: سقوط العائلة، عودة وطن، الدار العربية للعلوم، بيروت٢٠١٣.
- حنا بطاطو، فلاحو سوريا، ترجمة عبدالله فاضل ورائد النقشبندي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٤.
- دايفد ليش، سقوط مملكة الأسد، ترجمة أنطوان باسيل، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٤.
- سلامة كيلة، ثورة من فوق، دار نون، بيروت، ٢٠١٤.
- ستيفن والت وجون ميرشايمر، اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأميركية، ترجمة أنطوان باسيل، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠٠٩.
- شبلي العيسمي، عروبة الإسلام وعالميته، الدار العربية للعلوم، ناشرون، بيروت، ٢٠١٥.

- عبد العزيز الخيّر، عشية الانفجار السوري الكبير، أيام سورية، ٢٠١٤ .
- عزمي بشارة، سورية: درب الآلام نحو الحرية، المركزي العربي للابحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٣.
- عقيل سعيد محفوض، سوريا وتركيا - الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٩.
- فاورق الشرع، الرواية المفقودة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت٢٠١٥.
- فلاينت ليفيريت، وراثة سوريا، اختبار بشار بالنار، ترجمة د. عماد فوزي شعيبي، الدار العربية للعلوم، بيروت ٢٠٠٥.
- فواز جرجس، أوباما والشرق الأوسط - نهاية العصر الأميركي، مركز دراسات الوحدة العربية، ترجمة د. محمد شيا، بيروت ٢٠١٤.
- فؤاد عجمي، التمرد السوري، ترجمة أحمد الشنبري، جداول، بيروت ٢٠١٣.
- فؤاد مطر، سورية المغلوب على أمرها، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت ٢٠١٣.
- فولكر بيرتس، الاقتصاد السياسي في سورية تحت حكم الأسد، دار رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ٢٠١٢.
- كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر، دار النهار للنشر، بيروت٢٠١١.
- محمد جمال باروت، العقد الاخير في تاريخ سورية، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، بيروت ٢٠١٢.
- مجموعة مؤلفين، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت ٢٠١٠.
- ميخائيل عوض، سورية الإبحار في العاصفة، دار الكنوز الآدبية، بيروت ٢٠١٢.
- هيلاري كلينتون، خيارات صعبة، ترجمة ميراي يونس، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ٢٠١٥.

- هنري كيسنجر، الدبلوماسية، ترجمة فوزي وفاء، الجزءان الأول والثاني، مؤسسة روز اليوسف، القاهرة، ٢٠٠١.
- مجموعة مؤلفين، العرب وتركيا - تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، أيار/ مايو ٢٠١٢.

المراجع الأجنبية

- Ahmed Bensaada, *Arabesque Americaine,* Les éditions de Michel Brule, Montréal, 2011.
- Charles Enderlin, *Le grand aveugleument,* Albin Michel, Paris, 2009.
- Christian Chesnot & Georges Malbrunot, *Les chemins de Damas*, Robert Laffont, Paris. 2014
- Christian Chesnot & Geroges Malbrunot, *Qatar les secrets du coffre-fort*, Michel Laffont, Paris, 2013.
- David W. Lesh, *The New Lion of Damascus: Bashar al-Asad and Modern Syria*, Hardcover, London 2005.
- Emanuel Todd, *Allah n'y est pour rien*, Arretsurimags.net.Paris 2011.
- François Burgat et Bruno Paoli, *Pas de printemps pour la Syrie*, La Découverte, Paris, 2013.
- Gilles Vandal, *La doctrine Obama,* Presses de l'Université du Quebec, Quebec 2015.
- Hubert Védrine, *Les mondes de François Mitterrand,* Fayard, Paris 1996.
- Isabelle Feuerstoss, *La Syrie et la France : enjeux géopolitiques et diplomatiques,*. L'Harmattan, Paris 2013.
- Jacques Chirac. Le temps présidentiel. Mémoires 2, Nil, Paris, 2011.
- Jean-Christophe Brisard & Claude Quétel, *Enfants de dictateurs,* First Histoire, Paris 2014.
- Jean-Loup Samaan, *Les oscillations de la politique américaine face à la crise syrienne,* Les Cahier de L'Orient, Automne 2014, n116.
- Jean-Paul Burdy et Emel Parlar Dal, *Euroorient*, Paris 2013, N 41.
- Jean-Pierre Filiu, *Le nouveau Moyen-Orient*, Fayard, Paris 2012.

Jean-Pierre Estival, *La tragédie syrienne révolte populaire ou complot international* ? Le Harmattan, Paris 2013.

Michel Raimbaud, *Tempête sur le Grand Moyen-Orient,* Ellipse, Paris 2015.

Murat Metin Hakki, Adrian Dellecker, «Dix ans d'alliance turco-israélienne. Succès passés et défis à venir», Politique étrangère 2006/2 (Été).

Nicolas Beau & Jacques-Marie Bourget, *Le vilain petit Qatar. Cet ami qui nous veut du mal*, Fayard, Paris, 2013.

Nicolas Henin, *Jihad Academy*, Fayard, paris 2015.

Nicolas Sarkouzy, *Libre,* Robert Laffont, Paris 2000.

Pierre-Jean Luizard, *Le piège Daech,* La decouverte, Paris 2015.

Souhail Belhadj, *La Syrie de Basahr Al-Assad*, Editions Belin, Paris 2013.

Richard Labevière & Tala El Atrache, *Quand la Syrie s'éveillera,* Perrin, Paris 2011.

Roland Dumas, *Coups et blessures,* Cherche midi, Paris 2011.

Seymour M. Hersh, «The Syrian Bet», The New Yorker? Annals of National Security, JULY 28, 2003 ISSUE.

Walid Phares, *Du printemps arabe à l'automne islamiste*?, Hugo et compagnie, 2013.

Xavier Baron, *Histoire de la Syrie,* Editions Tallandier, Paris 2013.

فهرس الأعلام

أ

ت

خ

د

المحتويات

القسم الرابع: الأسد بين تركيا والعرب، تعاون فصدام

القسم الخامس: الأسد والحلفاء

الملاحق والقرارات والدراسات

مراسلات الجامعة وسوريا

يختصر هذا الكتاب أبرز الأسباب الداخلية والخارجية للحرب في سوريا وعليها، انطلاقاً من وصول د. بشار الأسد إلى سدة الرئاسة مروراً باجتياح العراق وصولاً إلى الحرب السورية. هو محاولة تشريح بالوثائق والمحاضر السرية والمراجع الموثوقة، للأسباب الداخلية والإقليمية والدولية لواحدة من أسوأ حروب القرن. قد نفهم أكثر عبر هذه الوثائق التي تنشر للمرة الأولى الأسباب الحقيقية لما أصاب هذا البلد العريق والمحوري من تدمير ممنهج خدم إسرائيل قبل غيرها، وأظهر أبشع صور الصراع الدولي والإقليمي لرسم معالم خرائط جديدة بدماء السوريين.



